

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

اشراف

د . سعد الدين ابراهيم

التقرير السنوي

١٩٩٦



مركز ابن خلدون
للدراسات الانمائية

المشرف العام

د . سعد الدين ابراهيم

المنسق ورئيس التحرير

أ ٠كريم صبحي

المشرف الفني

أ . اشرف بيدس

قام بالجمع واعمال الجرافيك

أ٠ وائل محمود

فريق العمل

جمهورية مصر العربية

أ . سليمان شفيق

القرن الافريقي

أ . محمد خالد   أ٠ سامح فوزي

أ . سعيد عبد المسيح

المغرب العربي

أ٠ خالد فياض   أ٠ سامح فوزي

أ٠ نجلاء نجيب   أ . ياسر علوي

أ٠ سعيد عبد المسيح

المشرق العربي

أ٠ ياسر علوي   أ٠ علاء السيد

أ . سامح فوزي   أ٠ محمد جمال

شبه الجزيرة العربية

أ٠ خالد فياض   أ٠ سعيد عبد المسيح

أ٠ عادل لطفي   أ . ياسر علوي

موضوعات تحليلية

أ٠ ايفيت فايز - سليمان شفيق

أ٠ سعيد عبد المسيح - أ٠سامح فوزي

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

بسم الله الرحمن الرحيم
فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ
صدق الله العظيم



DAR AL AMEEN
طبع ● نشر ● توزيع

القاهرة : ١٠ شارع بستان الدكة
من شارع الألفي
(مطابع سجل العرب)
ت : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥ العتبة
١١٥١١.

الجيزة : ١ شارع سوهاج
من شارع الزقازيق -
خلف قاعة سيد
درويش بالهرم -
ص.ب : ١٧٠٢ العتبة
١١٥١١.

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

رقم الإيداع ١٩٩٥/٢٥١٤
I.S.B.N.
977-279-002-5

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية
١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة - ص.ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
٦٠٥٠٦٦٣
٦٠٥٠٦٦٢
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

الاشراف الفني : أشرف بيدس

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

التقرير السنوي

١٩٩٦



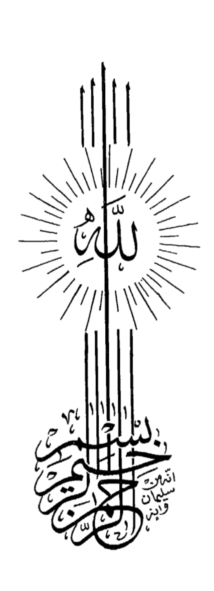
مركز ابن خلدون

المحتويات

الموضوع	الصفحة

المشرق العربي

المغرب العربي


الله
بسم الرحمن الرحيم

المقدمة

المجتمع المدني

ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

د. سعد الدين ابراهيم

مقدمــة

د. سعد الدين ابراهيم

هذا هو الكتاب السنوى الرابع حول «المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى». وهو تقرير رصدى عما جرى خلال عام ١٩٩٥، ونرجو أن يكون أمينًا وموضوعيًا؛ وأن يمثل تحسنًا مطرداً عن تقارير الأعوام الثلاثة السابقة.

ونحن نحاول فى بداية كل تقرير سنوى أن نذكّر القراء بمعنى مصطلح المجتمع المدنى. وربما يلاحظ قراء التقارير السابقة أن التعريف كان يتغير بعض الشىء من عام لآخر. ولكنه كان دائمًا تغيراً عند «حواف» التعريف، وليس فى قلبه أو جوهره. ولكننا فى السنة الأولى لصدور التقرير الأول (عن عام ١٩٩٢)، حرصنا على إبراز البعد «التنظيمى» للمجتمع المدنى - أى المؤسسات الأهلية غير الحكومية وغير القرابية. وحرصنا كذلك على إبراز أن المجتمع المدنى يتجاوز الجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو الأندية بمعناها الضيق، ليشمل النقابات والأحزاب وجماعات المصالح.

أما التقرير الثانى (عن عام ١٩٩٣) فقد انطوى تعريف المجتمع المدنى فيه على البُعد «المعيارى»، أى القيم والمعايير التى تحكم سلوك أعضاء تنظيمات المجتمع المدنى، سواء فى داخل أو بين تنظيمات المجتمع المدنى وبعضها البعض؛ أو بينها مجتمعة، أو منفردة، من ناحية، و«الدولة» من ناحية أخرى. ولكننا فى الكتاب أو التقرير الثانى، نشرنا مقدمة طويلة، نظرية وتطبيقية، لتجليات المجتمع المدنى على الساحة العربية.

وفى التقرير الثالث (عن عام ١٩٩٤) أبرزنا بُعداً ثالثًا، كان ضمنيًا فى العامين السابقين، ألا وهو البُعد «الإرادى الحر» فى تكوينات المجتمع المدنى. وربما كان هذا البُعد هو أساس استخدام المصطلح بوالدية أصحاب نظريات «العقد الاجتماعى». فهم جميعًا - من چان چاك روسو وتوماس هوبز وچون لوك إلى هيجل ومـاركس - افترضوا أن النظام السياسى أو سلطة الدولة قد نشأت نتيجة اتفاق أو توافق أفراد الجماعة بإرادتهم الحرة. وأنه من خلال هذه الإرادة الحرة، تنازل الأفراد عن جزء من سيادتهم أو حريتهم فى الدفاع عن أنفسهم أو إدارة الصراعات مع الأخرين، لهذه السلطة السياسية. ورتب أصحاب نظريات العقد الاجتماعى على

هذه الفرضية، أن السلطة أو الدولة هي نتاج مجموع هذه الإرادات الحرة. وأطلقوا على هذا الترتيب اسم «العقد الاجتماعى»، وكأى عقد فهو «شريعة المتعاقدين»، أى أنه «عقد مدنى» بين أطراف حرة مؤهلة للتعاقد، وبالتالى من حق أحد هذه الأطراف أن يفض العقد، إذا أخل الطرف الأخر بشروطه. ومن هنا رتب كل من چان چاك روسو، وچون لوك على هذا التحليل مقولاتهم حول «الحرية» و «الديمقراطية»، وحق المواطنين فى التمرد أو الثورة على السلطة السياسية إن هى استبدت، أو ظلمت، أو طغت، انطلاقًا من أن هذا السلوك هو إخلال بشروط العقد الاجتماعى المفترض.

ما هو الجديد فى تعميق مفهوم المجتمع المدنى ؟

لقد تركنا بُعداً هامًا من أبعاد المجتمع المدنى، دون إفصاح أو تصريح، ألا وهو الهدف أو الغرض من تشكيل أو تأسيس «المجتمع المدنى»، أو المنظمات التى يتكون منها هذا المجتمع المدنى؟

طبعًا، افترضنا، أن الغرض أو الهدف مفهوم ضمنًا من السياق. ولكن كثرة ما يوجه من أسئلة، وخاصة فى اللقاءات العامة حول هذه النقطة، يجعلنا لا نأخذها كأحد المسلمات المفهومة ضمنيًا. لذلك نقدم التعريف التالى :

"المجتمع المدنى هو مجموعة التنظيمات التى تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، والتى تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق، والدولة، بهدف خدمة مصلحة، أو قضية، أو التعبير عن مشاعر مشتركة، بشكل سلمى يحترم حق الأخرين فى أن يفعلوا نفس الشىء".

والجدير فى هذا التعريف هو أنه يحدد صراحة الهدف من تأسيس منظمات المجتمع المدنى – أى السعى إلى تحقيق «مصلحة» أو خدمة «قضية» أو التعبير عن «مشاعر» بعينها. ومن ثم تنضوى تحت هذه التنظيمات تلك التى تسعى إلى مصالح مادية (نقابات، تعاونيات)، أو التى تخدم قضايا عامة (أحزاب وروابط مهنية)، أو التى تسعى إلى تقوية المشاعر والتعبير عنها (الأندية الفنية والثقافية).

والجديد أيضًا فى التعريف هذا العام، هو إضافة مزيد من التجديد للمجال أو الفضاء العام الذى تعمل فيه منظمات المجتمع المدنى. فى الأعوام السابقة، كنا نحدد هذا المجال العام بحدين فقط هما «الأسرة» و«الدولة». هذا العام أضفنا حداً ثالثًا، وهو «السوق». فى السوق يتبادل الناس المصالح، وبشكل تطوعى حر، وهذا يمكن أن يجعل من أطرافه، وما يتم بينهم من معاملات، شيئًا مساويًا للمجتمع المدنى. ولكن معظم من يكتبون عن المجتمع المدنى لا يدخلون السوق أو المؤسسات الهادفة للربح المالى أو المادى المباشر ضمن تنظيمات المجتمع المدنى. فالغرف التجارية، مثلاً، تعتبر أحد تنظيمات المجتمع المدنى، ولكن ليس التجارة نفسها أو المؤسسة التجارية، وكذلك اتحادات الصناعة أو نقابات العمال، ولكن ليس الشركات الصناعية نفسها ..... وهكذا.

لماذا المجتمع المدنى الآن ؟

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدنى من أكثر وأوسع مفاهيم العلوم الاجتماعية انتشاراً. ومثَّل عام ١٩٩٥ استمراراً لنمو هذا الوافد الجديد .. وبدأت مؤسسات دولية مرموقة، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى والجماعة الأوربية تستخدم هذا المفهوم. فقد جعلت به، مثلاً، وثائق برنامج العمل لأهم ثلاثة مؤتمرات كبرى فى السنتين الأخيرتين (١٩٩٤ / ١٩٩٥) وهى :

- المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٤).
- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس، ١٩٩٥).
- المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥).

وقد ربطت هذه الوثائق جميعاً بين نمو المجتمع المدنى والتنمية والمشاركة السياسية والعدالة الإجتماعية.

الجديد فى الواقع العربى

والجدير بالتنويه هو أن هذا الانفجار فى استخدام مفهوم المجتمع المدنى هو وليد الأعوام العشرة الماضية. فإلى عام ١٩٨٦، لا نعثر على هذا المفهوم فى «دائرة معارف العلوم الاجتماعية» (لندن ونيويورك : روتلدج، ١٩٨٩)، كأحد الموضوعات الجديرة بعنوان مستقل ضمن أكثر من ألف مصطلح، فى ٢٣ مجالاً من مجالات العلوم الاجتماعية، توفر على التعريف بها ٤٥٠ عالمًا فى العلوم الاجتماعية. هذا رغم أن المفهوم، كما أشرنا، يعود إلى القرن السابع عشر. ولكن بعث المفهوم من جديد، وبهذه القوة، ارتبط بالتغيرات الواسعة النطاق فى النظام العالمى، وخاصة فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى السابق، وما يسمى بالموجة الثالثة للديموقراطية، وتعثر محاولات الدولة والتخطيط المركزى فى إدارة الاقتصاد والمجتمع. وجاء مفهوم المجتمع المدنى ليجمع وليجتمع تحته شتات مصطلحات أخرى، كثرت وشاعت فى العقدين السابقين، مثل المنظمات غير الحكومية، والتنظيمات الأهلية، والمشاركة الشعبية، والمشاركة السياسية، والتمكين (Empowerment)، والتنمية الجذرية، والحركات الاجتماعية، وإدارة وحل الصراعات والمنازعات سلمياً، وحلول المفاوضات محل المواجهات ... وما إلى ذلك.

كما أصبح شائعاً الحديث عن «المجتمع المدنى» وطنيًا، أى على نطاق القطر أو الدولة الواحدة؛ وإقليميًا (على نطاق مجموعة من البلدان المتجاورة)، ودوليًا (أى على نطاق العالم كله). وأصبح «التنظيم الشبكى» هو الصيغة الأكثر قبولاً بين تنظيمات المجتمع المدنى، بدلاً من التنظيمات «الهرمية» أو الشديدة المركزية. ومن ثم أصبح فى الإمكان لأى تنظيم مدنى، بالمعنى الوارد فى التعريف السابق، أن يتصل ويتواصل مع تنظيمات مدنية مشابهة أو مختلفة، ولكن تجمعها مصلحة أو اهتمام مشترك؛ وتتبادل المعلومات والخبرات وتتعاون فى مبادرات أو مشروعات مشتركة.

وقد دعم من هذه التوجهات الجديدة أربعة عوامل على الأقل :

١ - الإعتراف المتزايد من المنظمات الدولية الحكومية بدور تنظيمات المجتمع المدنى، والإلحاح على دعوتها ومشاركتها فى المنتديات الدولية - مثل المؤتمرات التى أشرنا إليها أعلاه.

٢ - سهولة وسائل الاتصال، وخاصة بالفاكس وشبكات المعلومات الدولية (Internet)، والبريد الإلكترونى.

٣ - تقهقر الحكومات من مجالات خدمية وإنتاجية عديدة، وما يتركه من فراغ، جعل الحاجة تشتد إلى تنظيمات المجتمع المدنى (التطوعية غير الحكومية) لكى تملأ بعض أو كل هذا الفراغ. واتضح أن البديل لكل من الدولة والمجتمع المدنى فى ملء هذا الفراغ هو التنظيمات الإجرامية أو المتطرفة، أو حدوث تفسخ اجتماعى سياسى وخيم العواقب (يوغسلافيا السابقة، والصومال، ورواندا).

٤ - تراكم الدراسات والبحوث التى تشير إلى العلاقة الإيجابية بين نمو المجتمع المدنى من ناحية، والديمقراطية من ناحية ثانية، والتنمية من ناحية ثالثة، والإدارة السلمية للصراعات الداخلية والإقليمية من ناحية رابعة.

لهذه الأسباب وغيرها شهد مفهوم وممارسات المجتمع المدنى هذا الاحتفاء غير المسبوق فى العلوم الاجتماعية فى العقود الأخيرة. وشمل هذا الاحتفاء كل القوى السياسية والايديولوچية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

ما هو الجديد حول المجتمع المدنى فى الوطن العربى ؟

استمرت تنظيمات المجتمع المدنى فى الوطن فى نموها ونشاطها خلال عام ١٩٩٥. وقد جاء مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) ليتيحا فرصًا جديدة لهذه التنظيمات أن تعبىء وتنسق جهودها داخليًا وإقليميًا؛ وتحتك وتتفاعل وتتعلم من مثيلاتها عالميًا. وقد حاولت عدة حكومات (ومن بينها مصر) أن تتحكم فى مسيرة وأنشطة وأجندة المنظمات الحكومية قبل الذهاب إلى وأثناء انعقاد المؤتمرين .. ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك تمامًا. بل ويبدو أن حركة المجتمع المدنى وتشكيلاته لم تعد قابلة للتحكم أو السيطرة من قبل الحكومات العربية، بل حتى لم تعد قابلة للفهم والاستيعاب بواسطة بعضها البعض؛ وبالقطع بواسطة بعض الأحزاب السياسية الأقدم والأرسخ على الساحات الوطنية العربية. بل وهناك من هذه الأخيرة من يشعر ببعض التهديد من جراء النمو المستقل للمنظمات غير الحكومية وغير الجزبية .. ولكن الأكثر تعقلاً من الأحزاب السياسية العربية بدأ يدرك، أن منظمات المجتمع المدنى هى دعامة حقيقية للتعددية والديموقراطية، ولا أدل على ذلك من لجوء الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية (فى ١٩٩٥/١٠/١٠) لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وهو منظمة

غير حكومية من منظمات المجتمع المدنى المصرى، لكى تؤسس لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات النيابية المصرية. وهو ما استجاب له المركز فعلاً، وبمشاركة خمس منظمات غير حكومية شقيقة، ورغم المعارضة الشديدة من الحكومة والحزب الوطنى لقيام اللجنة، والهجوم الشديد على أعضائها، إلا أن الإلتفاف الشعبى حولها وتدفق المتطوعين إلى صفوفها، وأخذها لمهامها مأخذ الجد، جعل الرأى العام الداخلى والخارجى يستمع إليها، ويحترم شهادتها سواء بعد الجولة الأولى للإنتخابات (١٩٩٥/١٠/٢٩)، أو الجولة الثانية (١٩٩٥/١٢/٦) أو احتفاء بتقريرها النهائى (١٩٩٥/١٢/٢٨).

ولأن تجربة اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، قد حظيت بهذا القدر الكبير من الاهتمام والاحترام، فقد دعيت لتبادل الخبرة واسداء الدعم للجنة الفلسطينية المحلية للإنتخابات، وهى أيضًا مجهود أصلى فلسطينى فى أول انتخابات تشريعية ورئاسية من نوعها للسلطة الوطنية الفلسطينية .. وقد تمت الانتخابات بالفعل فى ١٩٩٦/١/٢٠. وقد شارك مع اللجنة المصرية واللجنة المحلية الفلسطينية فى الاستعداد لمراقبة الانتخابات الفلسطينية، مراقبون من اليمن ومن الولايات المتحدة ومن الجماعة الأوربية. وقد أتاح ذلك لمدنيين عرب فرص الاحتكاك والتعلم العملى فى معترك الحملات الانتخابية. كذلك كان من ثمرات النشاط المدنى المصرى تأسيس لجنة «الوفاق الوطنى»، التى ضمت ممثلين لكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية بغرض صياغة مثياق ديموقراطى وطنى جديد، يلتزم به الجميع فى حركتهم ونشاطهم العام، رغم الاختلاف الفكرى والايديولوچى والسياسى بينهم. وقد وقع الميثاق كل القوى السياسية باستثناء الحزب الوطنى الحاكم والإخوان المسلمين. ولذلك تقرر تأجيل إعلانه، إلى أن يتغلب أعضاء اللجنة على تحفظات من لم يوقعوا بعد، ويمكن القول، فى النهاية، أنه سواء فى الاستعداد للمؤتمرات الدولية حول قضايا التنمية، والمشاركة فيها، أو دعم مسيرة الديموقراطية والمشاركة السياسية، فإن منظمات المجتمع المدنى العربى قد أثبتت وجودها، وحققت مزيداً من وعودها خلال عام ١٩٩٥.

ما هو الجديد حول التحول الديموقراطى العربى نفسه ؟

نعم، استمر المجتمع المدنى ينمو ويزدهر .. ولكن ماذا بعد في قضية التحول الديمقراطي نفسه ؟

شهد الوطن العربي خلال العام المنصرم (١٩٩٥) ثلاثة انتخابات كبرى حقيقية وتنافسية فى الجزائر (نوفمبر ١٩٩٥) ومصر (نوفمبر/ ديسمبر١٩٩٥)، وفلسطين (١٩٩٦/١/٢٠). ورغم أن هذه الأخيرة قد تم التصويت فيها فى أوائل عام ١٩٩٦ فهى من الناحية الحرفية الفنية لا تدخل فى هذا التقرير الذى يغطى أحداث عام ١٩٩٥ فقط.ولكن الانتخابات هى أكثر من مجرد التصويت، إنها تبدأ قبيل بداية الحملة الانتخابية، وتصل ذروتها خلال الحملة. وما يوم التصويت إلا يوم ظهور «النتيجة»! لذلك فإننا نعتبر الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية هى أحد أحداث ١٩٩٥ الهامة.

الانتخابات الرئاسية الجزائرية وبداية عودة الشرعية

كانت الانتخابات الرئاسية الجزائرية بحق هى أحد أبرز التحولات الديموقراطية فى الوطن العربى، فقد تذبذب التحول الديموقراطى فى الجزائر تذبذبًا هائلاً. وكما سيذكر قراء هذه التقارير السنوية، فقد أندفعت الجزائر بسرعة وبغير استعداد أو تمهيد كافيين من نظام الحزب الواحد شبه الشمولي إلى النظام التعددى الحزبى الكامل، وبلا ضابط أو رابط، فى غضون سنة واحدة بعد اضطرابات عام ١٩٨٨، وحيث تكون بين ليلة وضحاها أكثر من أربعين حزبآ سياسيآ. وحينما فازت الأحزاب الإسلامية بينها بما يشبه الأغلبية البرلمانية المطلقة بعد أول جولة من الانتخابات فى ديسمبر ١٩٩١، وقبيل الجولة الثانية والنهائية فى يناير ١٩٩٢، انقض الجيش الجزائرى على السلطة، ليجهض هذا الفوز، وليجبر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد على الاستقالة. وقد كانت تلك هى بداية حمامات دم غزيرة نتيجة المواجهات المسلحة بين القوى الإسلامية، بقيادة جبهة الخلاص الاسلامية (FIS) وقوات الأمن والجيش الجزائرية طوال السنوات الأربع التالية، والتى أغتيل وتغير وتبدل فيها ثلاثة رؤساء بعد الشاذلى بن جديد. وظلت شرعية هؤلاء الرؤساء، بصرف النظر عن ماضيهم المجيد كثوار شباب فى الخمسينيات والستينيات، مهتزة .. فقد أتوا جميعًا عن طريق الجيش، وليس عن طريق الاقتراع الشعبى، وأخرهم الرئيس الأمين زروال.

لذلك فإنه عندما قرر الأمين زروال تعديل مصدر شرعيته من الجيش إلى الشعب، عن طريق انتخابات رئاسية تنافسية مفتوحة؛ كان الإسلاميون أول من أدرك أن نجاح هذا المسعى، سيفسد عليهم حملتهم المسلحة. ولذلك قرروا، مع البيروقراطيات الحزبية والحرس القديم، مقاطعة الانتخابات وحض الشعب الجزائرى على مقاطعتها بدوره. بل وهدد الإسلاميون المسلحون بعقاب من يشارك فى الانتخابات. ومع ذلك فقد ترشح أربع شخصيات عامة، بما فيهم الأمين زروال، وجرت حملة انتخابية حقيقية، ثم انتخابات فعلية، شارك فيها أكثر من سبعين فى المائة ممن لهم حق التصويت، وفاز فيها الأمين زروال بنسبة واحد وستين فى المائة. والمهم فى تلك الانتخابات، والتى يوثقها ويفصلها هذا التقرير السنوى، أنها تمت تحت سمع وبصر ورقابة صارمة من أكثر من ثلاثة آلاف مراقب دولى وعربى وأفريقى. وشهد لها الجميع بالنزاهة. واكتسب الأمين زروال بهذا الفعل الديموقراطى المشهود «شرعية» حقيقية غير مسبوقة. وقد أوقع ذلك المعارضين، اسلاميين وعلمانيين، فى مأزق. فهم لم يعودوا لا التشكيك فى أمانة الانتخابات ولا فى شرعية الرئيس المنتخب. لذلك بدأت صفوفهم تنقسم، وبدأت شوكتهم تنكسر.

ورغم استمرار العنف فى الجزائر، إلا أننا نعتقد أنه فى فصله الأخير، خاصة مع تعيين حكومة جديدة شبابية، برئاسة السيد/ أحمد أبو يحيى الذى لا يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره، وبها وزراء من كل التيارات السياسية تقريبًا. فهى بحق حكومة وحدة وطنية تصالحية. وقد ضاعف ذلك من عزلة المعارضة وتقليص مصداقيتها. ونعتقد أنه بإجراء الانتخابات البرلمانية خلال عام ١٩٩٦، ستكتمل شرعية النظام السياسى الجزائرى، وتستعيد الجزائر عافيتها، وتتفرغ لمواجهة مشكلات حاضرها وتحديات مستقبلها.

الانتخابات المصرية ومقتل الديموقراطية

بعكس الجزائر قبلها، وفلسطين بعدها، منيت مصر بانتكاسة هائلة فى تحولها الديموقراطى. فرغم الإقبال غير المسبوق على الترشيح لمقاعد مجلس الشعب، من حوالى ٤٠٠٠ مرشح لـ ٤٤٤ مقعداً، وإقبال نسبى مرتفع للناخبين، إلا أن الإدارة الحكومية المصرية والحزب الوطنى الحاكم، وإلى حد ما بعض المرشحين المستقلين والمعارضين، قد أهدروا كل هذه الفرص. وقد حدث ذلك نتيجة عدم انصاف أو حيادية السلطة التنفيذية مع أحزاب المعارضة والمستقلين، ومحاباة مرشحى الحزب الوطنى الحاكم؛ وقد رصدت اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، تجاوزات هائلة فى هذا الصدد، سواء أثناء الحملة الانتخابية، أو وقت التصويت، أو أثناء فرز الأصوات. وهى تجاوزات ثبت صحتها فى المحاكم الإدارية التى قضت ببطلان الانتخابات فى ١٠٩ دائرة من مجموع ٢٢٢ دائرة.

ولكن المأساوى حقًا فى تلك التجربة هي العنف غير المسبوق فى تاريخ الانتخابات منذ بدايتها فى مصر عام ١٨٦٦. فقد قتل فى معركة ١٩٩٥ أكثر من ٦٠ شخصًا، وجرح أكثر من سبعمائة شخص. لذلك أطلق على جولتى الانتخابات (١١/٢٩ إلى ١٩٩٥/١٢/٦) اسم «الأسبوع الحزين».

ومع كل سلبيات ومأساويات الانتخابات البرلمانية المصرية، إلا أنها لم تخلو من بعض الإيجابيات :

١ - الاقبال المشهود من المرشحين والناخبين.

٢ - إقبال عدد غير مسبوق من النساء على الترشيح، وصل إلى أكثر من تسعين امرأة، وإن لم ينجح منهن إلا خمس نساء.

٣ - إقبال عدد غير مسبوق من الأقباط المسيحيين على الترشيح، وصل إلى ٥٧ مرشحًا، نجح سبعة منهم فى الجولة الأولى، وإن لم ينجح أحد فى الجولة الثانية.

٤ - تكوين اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، والتفاف الرأى العام حولها، وصمودها ضد ضغوط وترهيب الحكومة.

ويوثق الفصل الخاص بمصر فى هذا التقرير المزيد حول الانتخابات البرلمانية المصرية وغيرها من تطورات فكرية وثقافية وسياسية، وخاصة ذلك الصرع المثلث بين قوى المجتمع المدنى، والدولة، والجماعات الإسلامية المتزمتة.

الانتخابات الفلسطينية : ولادة كيان ديموقراطى

ربما ستكون الدولة الفلسطينية المرتقبة هى الدولة العربية التى تولد ديموقراطية منذ اللحظة الأولى. فقد أتاحت الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة ما يسمى «بأوسلو ١» (غزة - اريحا)، «وأوسلو ٢»، عامى ١٩٩٣، ١٩٩٥ انتقالاً تدريجيًا للسلطة من قوات الاحتلال الاسرائيلى إلى سلطة وطنية فلسطينية. وأحد المحطات الهامة فى هذا الانتقال هو إجراء انتخابات لإختيار مجلس تشريعى فلسطينى (٨٨

عضواً)، ورئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم أن ذلك قد تم فى يناير ١٩٩٦، ومن ثم لا يدخل حرفياً فى هذا التقرير السنوى عام ١٩٩٥، إلا أن معظم الإجراءات والنشاط المؤدى إلى تلك الانتخابات قد حدث فعلاً فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥).

ويهمنا فقط أن ننوه هنا بالآتى :

١ - أنه رغم كل التحفظات والانتقادات المشروعة على الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، لأنها قاصرة عن تحقيق العدالة والأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى خاصة، والأمة العربية عامة، إلا أنها كانت أفضل بديل متاح أمام منظمة التحرير وأمام اسرائيل معًا، بعد صراع مائة عام، قارب الجزء المسلح منه على خمسين عامًا؛ فقد فيه الفلسطينيون مزيداً من الأرض، عامًا بعد آخر.

٢ - أنه منذ توقيع الاتفاق الأول فى سبتمبر ١٩٩٣، انقلبت الآية، أى أن الفلسطينين هم الذين يستعيدون أجزاء من أرضهم تدريجيًا، بدأت بغزة وأريحا، ثم نابلس وطولكرم وجنين والبيرة ورام الله وبيت لحم والخليل وخان يونس ورفح .. وهم يستعيدون هذه الأرض وهذه المدن سلميًا ودون قتال.

٣ - أن المجتمع الدولى أبدى تأييداً شديداً لهذا التحول التدريجي السلمى، كما أبدى استعداداً قويًا لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية اقتصاديًا ودبلوماسيًا .. وكذلك فعلت معظم الحكومات العربية.

٤ - أن الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، كانت تنافسية تمامًا، خاضها مئات المرشحين. حتى القيادة التاريخية لياسر عرفات، لم تمنع سيدة، هى سميحة الخليل، وتعمل اخصائية اجتماعية من الترشيح ضده، ورغم أنه فاز فوزاً ساحقًا (٨٨٪)، إلا أن نزول أم خليل للساحة، وفوزها بحوالى ١٢ فى المائة من الأصوات، قد كسر النمط البالى الذى لا يصدقه أحد فى بقية البلدان العربية الجمهورية، والتى طالمايفوز فيها الرؤساء فى الاستفتاءات بنسبة ٩٩,٩٪.

٥ - رغم أن هذه الانتخابات الفلسطينية هي الأولى من نوعها، إلا أن آلاف المراقبين الدوليين والعرب والاسرائيليين والفلسطينيين قد شهدوا بنزاهتها عمومًا، ولم يسجلوا إلا تجاوزات محدودة فى دائرتين أو ثلاث من الـ ٨٨ دائرة، وأعيدت الانتخابات فى بعض لجانها. وأهم من ذلك شهد هؤلاء المراقبون بالإقبال الشديد (أكثر من ٨٠٪) والوعى السياسى الرفيع للشعب الفلسطينى، رغم سنوات الاحتلال والحرمان الطويلة.

وخلاصة القول أن التجربة الفلسطينية فى التحرر الوطنى قد سجلت فصلاً آخر من فصول انجازها. وأقل ما يمكن أن يقال فيها هو أن الكيان الفلسطينى الجديد، رغم أنه نحيل وأقل من الوزن الطبيعى بشكل ملحوظ، إلى أنه ولد صحيًا ديموقراطيًا. وتضاعفت بهذا الميلاد الديموقراطى شرعية الكيان عدة مرات، كما أجمع أغلبية المراقبين على أن الدولة الفلسطينية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى.

الخاتمة

الانتخابات الرئاسية فى العراق: محاولة يائسة لإضفاء الشرعية

تعرض العراق لسلسلة من النكبات، التى بدأت عام ١٩٨٠ بهجومه على إيران، مروراً بغزوه للكويت عام ١٩٩٠، ودخوله فى حرب عاصفة الصحراء ضد تحالف دولى تقوده الولايات المتحدة، وإنتهاء بتمردات وانتفاضات داخلية مسلحة فى شماله الكردى وجنوبه الشيعى وفرض حصار اقتصادى وجوى عليه. وكان وما يزال المسئول الأول عن كل هذه النكبات النظام الاستبدادى للرئيس صدام حسين، الذى اغتصب السلطة فى هذا البلد العربى منذ عام ١٩٦٨، وحكمها بالحديد والنار والرعب والإرهاب. ووصل الشعب العراقى إلى أسوأ حالاته فى عام ١٩٩٥، وزادت عزلة النظام الحاكم كثيراً. لذلك حاول صدام حسين أن يفعل شيئًا يخرجه من هذه العزلة ويوقف التدهور الشديد الذى يتعرض له بلده وشعبه. وهداه تفكيره إلى إجراء استفتاء على رئاسته. وشأن كل استفتاءات وانتخابات أنظمة الحزب الواحد الاستبدادية، فإن النتيجة كانت معروفة مقدمًا. ومع ذلك فقد قامت حملة انتخابية على قدم وساق، تنافست فيها مواكب النفاق وفرسان الرياء. ونجح الرجل بالنسبة المعتادة، وهى دائمًا الأكثر من ٩٥ فى المائة.

ولكن ما يهمنا غير تسجيل الحدث، كجزء من وقائع ١٩٩٥، هو هذا اللجوء الأخير إلى الشكل الانتخابى لإضفاء الشرعية. فرغم إقرار كل المحيطين ببواطن الأمور أن محاولة صدام هذه هى محاولة جوفاء خالية من أى مضمون ديموقراطى، إلا أن اضطرار الرجل إلى «الشكل الديموقراطى» هو اقرار من أعتى عتاة المستبدين العرب بأن «لغة» الديموقراطية، هى اللغة الوحيدة المقبولة فى السوق السياسى، حتى إذا كانت لغة مزيفة، شأنها شأن العملة المزيفة. ولكن شتان ما بين تزييف «عملة رخوة» منخفضة القيمة بداية، وبين تزييف «عملة صعبة» مرتفعة القيمة. على الأقل حاول صدام حسين تزييف العملة الصعبة للديموقراطية.

لقد اخترنا المشهد العراقى لاختتام هذه المقدمة به. ولكنه يمكن أن يكون مشهداً متكرراً فى أى بلد عربى آخر يحكمه الاستبداد : سواء كان نظام الزعيم الأوحد، أو الحزب الأوحد، أو الأسرة الملكية أو الأميرة الوحيدة. فحينما تجد هذه الأنظمة نفسها فى مأزق سياسى وشرعى، فإنها تلجأ أولاً إلى القهر الداخلى، ثم إلى افتعال أزمة أو أزمات مع الجيران، أو مع طرف دولى آخر، ثم إلى المغامرات المسلحة، أو الإرهاب الدولى.

فإذا استنفذ النظام المستبد كل هذه الحيل، فإنه يلجأ «للإسلام» يرفع شعاره وراياته، أو إلى «الشريعة» يفرض أحكامها وعادة بشكل انتقائى. فإذا تعثر أو فشل ذلك أيضاً فإنه قد يلجأ إلى «الديموقراطية»، حتى إذا كانت شكلاً بلا مضمون. ولكن يقيننا، وما يسجله هذا التقرير عامًا بعد آخر، هو أن المجتمع المدنى والتعددية والديموقراطية فى تقدم عام، رغم انتكاسة هنا وتعثر هناك. وأملنا أن تكون مسيرة الديموقراطية العربية في عام ١٩٩٦ أوسع وأفضل وأسرع من عام ١٩٩٥.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله"

المجتمع المدني

والتحـــول الديمقراطي في الوطن العربي

وادي النيـــــل

جمهورية مصر العربية*



* اعد هذا التقرير الخاص بجمهورية مصر العربية الباحث سليمان شفيق

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٢٣/٢/٢٨ م من المملكة المتحدة

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: محمد حسني مبارك

إسم رئيس الحكومة: د. كمال الجنزوري

عدد المحافظات: ٢٦ محافظة

العاصمة: القاهرة

المساحة(كلم٢): ١,٠٠١,٤٥٠

عدد السكان(مليون): ٥٨,٩

معدل الزيادة السكانية: ٢,٦ ٪

الديانات: ٨٩ ٪ مسلمون ، ١٠ ٪ أقباط ، ١ ٪آخرون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٦٦٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار جنيه مصري): ١٣٠

العملة: جنيه مصري

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣,٤٠ جنيه

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٤٤ر٢

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٧٥٠٢ر٨

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١٣,٦ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤

معدل الامية للكبار: ٥٢ ٪

ميزان الموارد: -٣,٩٧١

اجمالي الدين الخارجي (بالمليون دولار): ٤٠٦٢٦

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٩

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦

معدل الخصوبة الكلي : ٣ر٨

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٨ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ١٣٤٠

أضــواء على الأحــداث

أولاً المجتمع المدنـى:

في عـامي ١٩٩٤، ١٩٩٥ ، تقدم المجـتـمع المدني، وتباطأ التحـول الديمـوقـراطي ، وأحتدم الجدل الفكري.

ربما كان أهم إنجازات ١٩٩٤ بالنسبة «**للمجتمع المدني**» في الوطن العربي ، هو شيوع الاصطلاح أكثر من أي وقت مضى. لقد تعددت الندوات والمؤتمرات التي أخذت «المجتمع المدنى» عنواناً لها: من بيروت إلى القاهرة، إلى الدار البيضاء. وظهرت كتب جديدة في عام ١٩٩٤ تحمل هذا العنوان، غير مطبوعات وإصدارات مركز ابن خلدون، الذي تبنى هذا المصطلح في الوطن العربي منذ منتصف الثمانينيات. صدر على سبيل المثال، مجلد ضخم من **مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت**، يحمل هذا العنوان « المجتمع المدني في الوطن العربي » ويضم أعمال ندوة كبيرة شارك فيها ما يقرب من مائة مفكر عربي. وظهر كتاب للدكتورة **أماني قنديل** بعنوان «المجتمع المدني في العالم العربي» (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤). هذا فضلاً عن كتب أخرى بلغات غربية عن المجتمع المدني في الوطن العربي والشرق الأوسط ، لعل أهمها جميعاً، ذلك المجلد الذي حرره الاستاذ ريتشارد نورتون، بعنوان : **المجتمع المدني في الشرق الأوسط Civil Society in The Middle East** ، والذي شارك فيه مجموعة من الباحثين العرب، بما فيهم د. سعد الدين ابراهيم (١٩٩٣)، الذي أسهم بالفصل الأول من الكتاب، والذي هو في الواقع ترجمة لمقدمة التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ الصادر عن مركز ابن خلدون. كذلك كان موضوع المؤتمر السنوي لتجمع النقابات المهنية المصرية لعام ١٩٩٤، هو «المجتمع المدني والتحدي الديموقراطي في مصر»، والذي عقد في نقابة الأطباء، في ١٥-١٦/١٠/١٩٩٤ وتكرر استخدام المصطلح كثيراً ولأول مرة بواسطة كبار صناع القرار عام ١٩٩٤، وفي مقدمتهم **الرئيس حسني مبارك** والسيدة قرينته وبعض وزرائه ، بمناسبة **المؤتمر القومي للمرأة** (يونيو ١٩٩٤)، و**المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** (سبتمبر ١٩٩٤)، والسيول، التي اجتاحت بعض محافظات صعيد مصر (نوفمبر ١٩٩٤).

وفي عام ١٩٩٥ انتقل المجتمع المدني المصطلح والدعوة الي دائرة الفعل، واستثمرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية في الترويج للمصطلح، وانهت الاحزاب والقوى الوطنية على خلاف حول وثيقة الوفاق الوطني حول بعض النقاط ليس من بينها مصطلح المجتمع المدني، بقدر ما كانت مساحة الخلاف تدور حول بعض الجزئيات المطلبية المدرجة في برامج بعض الاحزاب والقوى ولم يكن الخلاف جوهري حول الروح المدنية للمجتمع المدني المصري المرتقب. وتقدم مصطلح المجتمع المدني من حيث المناقشة (ندوة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الأنسان عن المجتمع المدني واشكالياته مايو ١٩٩٥)، او من حيث الفعل حيث شهد عام ١٩٩٥ تضامن المبادرات الشعبية حول تشكيل



لجان اهلية منبثقة عن منظمات المجتمع المدني بارادات اعضائها مثل اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد والتي تشكلت للتضامن مع د. نصر حامد ابو زيد وزوجته د. ابتهال يونس ، واسفرت عن تشكيل رأي عام شعبي ونخبوي ، اسفر عن تقديم النيابة العامة طعنا ضد الحكم الذي صدر بتفريق د. نصر ابو زيد عن زوجته. وعمل في هذه اللجنة كافة منظمات ومراكز حقوق الانسان والمجتمع المدني مثل مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان والذي دعا للجنة، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، وشخصيات عامة اما مستقلة او ممثلة لمراكز ومنظمات اهلية اخرى.

وفي شهري مارس ١٩٩٥ توجت جهود مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان بصدور الحكم التاريخي من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالافراج عن فيلم المهاجر ليوسف شاهين في الدعوة التي كانت مرفوعة من الاستاذ محمود ابو الفيض المحامي، وفضيلة شيخ الازهر.

ومنذ منتصف اغسطس ١٩٩٥، اطلت عيون الاسرى الشهداء المصريين من بين كافة اوراق وملفات مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، وتبلبل الضمير المهني لمحامي وباحثي المركز من دموع الامهات الثكلي ، والزوجات اللاتي فرض عليهن الترمل بحكم محكمة وجيل «الصابرات» من الابناء الذين ينتظرون عودة الغائب.. ويتشبثون بملامح الاباء وخريطة الوطن، ومن ثم فقد صار اعضاء مركز الدراسات اسرى محبة اسرانا الشهداء، وبدأ الجميع يتوقون اليهم،وهكذا بدأ العمل في البحث عن الاسرى خلف كل حبة رمل وخلف كل مادة من مواد القانون، وتقدم المركز بعريضة دعوى للقضاء الاداري في ١٩٩٥/٨/٢٢، من اجل ايقاف القرار السلبي للسيد رئيس الجمهورية لعدم طلبه للحكومة الاسرائيلية اجراء تحقيق رسمي واعلان اسماء وصفات كافة الجناة من مجرمي الحرب الاسرائيليين، سواء كانوا من المدنيين او العسكريين، مقيمين داخل اسرائيل او خارجها، وتسليم كل من يثبت اشتراكه بأي صورة من الصور بارتكاب تلك الجرائم لمحاكمتهم في مصر وذلك تطبيقا لنص المادة ١٢٩ من الاتفاقية بشأن معاملة اسري الحرب، وعلي وجه الخصوص تسليم المتهم العقيد متقاعد «اريبه بيرو» والمتهم «بنيامين اليعازر»، وزير الاسكان الاسرائيلي الحالي، والذي قام بقيادة وحدة لقتل ٣٠٠ اسير مصري بالعريش ابان حرب ١٩٦٧، وايقاف القرار السياسي من عدم طلبه من الحكومة الاسرائيلية تنفيذ المادة ٩١ من الاتفاقية الثالثة لجنيف بشأن معاملة اسرى الحرب، وضرورة مطالبته بتشكيل لجنة وطنية مصرية تضم ممثلين من الوزارات، والهيئات الحكومية، وغير الحكومية، واسر الشهداء لتلقي افادات عن الاسرى المصريين، والزام رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين بتعويض أسر الاسري المصريين الذي قتلوا علي ايدي السفاحين الاسرائيليين بمليون جنيه، وفي ١٩٩٥/٨/٢٩ نشر مدير المركز امير سالم المجامي مقالات بالاهرام بعنوان محكمة سيناء الدولية، طالب فيه بمحاكمة القتلة في محكمة جنائية لمجرمي الحرب علي غرار محاكم نورمبرج، ويوغسلافيا السابقة، وطوكيو، وعلي ارضية تلك الملامح الفكرية، والقانونية، بدأت خلجات الحركة التحضيرية للجنة الشعبية الوطني، والتي سميت «اللجنة الوطنية المصرية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الاسرى المصريين»، ومن الاربعاء ٨/٣٠ وحتي السبت ٩/٢، تنادي الشرفاء في هذا الوطن من اجل الدفاع عن

حقوق الاسري، وعقد الاجتماع الاول للجنة بمقر المركز بعد موافقة ٦٥ عضوا، وحضر الاجتماع ٣٢ عضوا من هؤلاء، وانتهت باصدار اعلان تأسيسي لها وسارت حركة نمو اللجنة يوما بعد يوم ففي يوم ١٩٩٥/٩/٣ بلغت العضوية ٩٨ عضوا، قفزت الي ١٠٢ يوم ٩/٤ الي ١٢٨ في ٩/٥، ثم ١٤٢ في ٩/٧ والي مائتي عضو حتي الان.

وتضم اللجنة ٧٧ صحفيا منهم نقباء الصحفيين السابقين، حافظ محمود شيخ الصحفيين المصريين واول نقيب لهم، وحسين فهمي نقيب الصحفيين لاربع دورات، ثم مكرم محمد احمد النقيب الاسبق لثلاث دورات، وكامل زهيري النقيب المؤسس لقانون النقابة، والنقيب الحالي ابراهيم نافع، كما تضم اللجنة ١١ عضوا بمجلس الشعب، واربعة اعضاء بمجلس الشوري، ورؤساء تحرير كافة الصحف القومية والحزبية، وتضم اللجنة ستة من المحاربين القدماء، ١٦ محاميا، اربعة خبراء عسكريين، وستة خبراء واساتذة قانون دولي، واربعة فنانين، و١٧ من ممثلي المنظمات، كما انضمت للجنة ثلاثة عشر قيادة حزبية بصفتهم الشخصية والمهنية، كما تضم اللجنة سفيرا وخبيرا في الشئون الاسرائيلية.

ومنذ بدأ المعركة الانتخابية حرص مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية من خلال نشرة المجتمع المدني بالقيام بسلسلة ندوات حول البرامج الانتخابية لاحزاب التجمع، والوفد، والعمل والاخوان المسلمين، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، واعتذر الحزب الوطني عن الحضور لضيق الوقت، ولكن المهم هو ان كافة برامج هذه الاحزاب علي اختلاف الرؤي قد توحدت بذكر مصطلح المجتمع المدني عبر تبنيها للمصطلح شكلا ومضمونا كل حسب توجهاته وفي اطار دعم الجهود الاهلية.

وفي هذا الصدد وفي ندوتي حزب التجمع والعمل بشهر اكتوبر ١٩٩٥ طالب الحزبيين مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بتبني فكرة انشاء لجنة اهلية مستقلة لمتابعة الانتخابات، وبادر المركز بدعوة منظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة لتشكيل اللجنة، وتأسست اللجنة في ١٩٩٥/١٠/٢٢ برئاسة د. سعيد النجار وضمت العديد من الشخصيات العامة من مختلف الاتجاهات وست منظمات مدنية هي المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان، ومركز المحروسة للابحاث والتدريب والمعلومات، ومركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، وتلقت اللجنة اكثر من ٢٠٠ توكيل من مرشحين، ودربت اكثر من ٦٠٠ مندوبا وفق احدث مناهج التدريب وتابعت الانتخابات في ٨٨ دائرة، واصدرت بيانين في الجولتين الاولي والثانية لاقا مصداقية كبيرة وانعكست مضامينها في احكام دوائر القضاء الاداري في ١٠٩ دائرة. وتمكنت من إصدار تقريرها النهائي فى ١٩٩٥/١٢/٢٧، وسنعود للجنة فى موضع لاحق من التقرير.

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٥ فاجئ البرلمان المصري الرأي العام والصحفيين باصدار قانون للصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ رأت مجموع الصحفيين ونقابتهم انه جائر وضد حرية الصحافة، ونهضت مؤسسات المجتمع المدني كافة للدفاع عن حرية الصحافة ملتفه حول نقابة الصحفيين والتي عقدت جمعيتها العمومية



غير العادية في ١٩٩٥/٦/١٠ ورفضت مشروع القانون، وشكل مركز المساعدة القانونية لجنة فنية من اجل صياغة مشروع قانون حرية الصحافة في مصر، وعقدت هذه اللجنة عدة لقاءات وورش عمل ضمت العديد من رجال القانون والصحافة واساتذة الجامعات، وانتهت الي صياغة المشروع وقدمته لنقابة الصحفيين، واقرت ملامحه في المؤتمر العام الثالث للصحفيين الذي عقد ٦/٥ سبتمبر ١٩٩٥ تحت شعار « نحو تشريع جديد لحرية الصحافة » وامام الضغوط الهائلة من نقابة الصحفيين وقوى المجتمع المدني تشكلت لجنة ضمت حكوميين وغير حكوميين من ٣٤ عضوا من الصحفيين ، وفقهاء القانون ، والشخصيات العامة، لاعادة النظر في كل التشريعات المنظمة للصحافة في مصر بما في ذلك القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. وكان السيد رئيس الجمهورية استجابة لضغوط منظمات المجتمع المدني المؤازره للصحفيين ونقابتهم واحتراما منه لجهود هؤلاء قد التقي بوفد نقابة الصحفيين في ١٩٩٥/٧/٢. وناقش معهم ابعاد الحملة والقانون. واستمرت جهد وقوى المجتمع المدني خلف نقابة الصحفيين في اعداد مشروع قانون جديد لحرية الصحافة مرتكزا علي مشروع قانون مركز المساعدة القانونية، ولازالت معركة حرية الصحافة مستمرة.

ورغم كثرة استخدام مصطلح المجتمع المدني في عام ١٩٩٤ و١٩٩٥، إلا أنه يظل هناك خلط وغموض حول معناه ومغزاه. لذلك عاد د. سعد الدين ابراهيم في بداية التقرير السنوي الثالث لمركز ابن خلدون (الصادر في يناير ١٩٩٥) إلى تحديد وضبط المصطلح.

١ - معنى المجتمع المدني مجدداً

المجتمع المدني هو « مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ».

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو أرثي (من الوراثة). وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول، هو الفعل الارادي الحر.** فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير « الجماعة القرابية » - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الارث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها او سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي.** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات. كل تنظيم فيها يضم افراداً أو اعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها

أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً. فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع «عضويات». فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عضواً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو «المستضعفين» (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

■ **الركن الثالث**: للمجتمع المدني هو **ركن أخلاقي سلوكي**، وينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٢ - المجتمع المدني والديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية. بل أن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف.

ولكن إلي جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية علي الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب اعضائها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلي الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات وفي الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت علي هوى العضو من عدمه.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر «**جماعات مصالح**»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه.

ولهذا السبب حرصنا منذ بداية صدور هذا التقرير السنوي، علي ربط المجتمع المدني بالتحول

الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى.

٣- المجتمع المدني: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الامريكي روبرت بوتنام، الاستاذ بجامعة هارفارد بعنوان «جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة» **(R.D. Putnam, Princeton: Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy, Princeton University Press, 1993).**

يؤكد المؤلف علي النقطة المذكورة أعلاه ، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في ايطاليا المعاصرة. وقد وجد الاستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية اكثر كفاءة بكثير منها في جنوب ايطاليا. وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلي تفسير رئيسي وهو ما أسماه **«رأس المال الاجتماعي» (Social Capital).**

ولا يعدو هذا الاصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير «بالمجتمع المدني». بل أن روبرت بوتنام في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات **«التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة».** ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل. وقد وجد الاستاذ روبرت بوتنام من دراساته الميدانية الكثيفة، والتي استمرت لحوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني . فمنظمات المجتمع المدني تعطي اعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات «جمعيات الادخار الدوارة» (Rotating Credit Associations) ، هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني (ص١٦٧) وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد اعضاء الجمعية. وقد وجد بوتنام أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال ايطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن.

وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما تحرينا وفحصنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة. فأين نحن من هذه المعاني جميعاً في الوطن العربي، مع نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥؟

تقدم المجتمع المدني

مع زيادة استخدام مصطلح «المجتمع المدني» في الوطن العربي بين المفكرين والممارسين وصناع القرار خلال عام ١٩٩٤ و١٩٩٥، وعلى النحو الذي أشرنا إليه في موضع سابق، فقد عبر المجتمع المدني العربي عن نفسه «حركياً» ايضاً. وكانت مناسبات الاعداد **للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية** (القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤)؛ ومؤتمري: **قمة التنمية الاجتماعية** (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) كانت هي أيضاً مناسبات لتنشيط المجتمع المدني العربي؛ واكتشاف نقاط قوته وضعفه.

‹ اكتشفنا مثلاً أن الوطن العربي زاخر بمنظمات المجتمع المدني، التي يتجاوز عدد المسجل منها رسميا اكثر من خمسين الفا (٥٠,٠٠٠)؛ يوجد منها في مصر وحدها ما يزيد على العشرين ألفاً (٢٠,٠٠٠). ولكن قياساً بحجم سكان الوطن العربي الذي يصل الي حوالي ٢٥٠ مليون نسمة، فإن ذلك يعني أن هناك منظمة مدنية واحدة لكل ٥٠ ألف شخص، مقارنة بمنظمة واحدة لكل ألف شخص تقريباً، في دول الشمال، وواحدة لكل ثلاثة الاف شخص في بلدان شرق آسيا.

ولكن حتى تنظيمات المجتمع المدني المسجلة في الوطن العربي، ليست كلها نشطة او فعالة. وفي الحالات التي تتوفر فيها دراسات ميدانية مثل مصر، فقد اتضح أن أقل من نصف الجمعيات الأهلية المسجلة طبقاً للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، هي فقط النشطة وتعقد اجتماعات منتظمة لمجالس ادارتها وجمعياتها العمومية.

■ إن هناك شداً وجذباً دائمين بين منظمات المجتمع المدني والدولة. فهذه الأخيرة لا تكف عن محاولة التحكم في الأولى وتقييد حركتها، سواء بالقوانين او القرارات الإدارية. ويظهر ذلك منذ سنوات في الأقطار السلطوية مثل العراق وسوريا وليبيا؛ ولكنه عاد للظهور في أقطار اخري كانت تنظيماتها المدنية قد قطعت قسطاً لا بأس به من الاستقلالية – مثل مصر وتونس والكويت.

■ أن الاجهزة التنفيذية للدولة في العديد من البلدان العربية لم تستوعب بعد الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني. كما أن بعض هذه الأخيرة لم تستوعب دورها الحقيقي أو كيفية صياغة علاقتها بالدولة. وفي بعض المؤتمرات الدولية، السابق الإشارة إليها، تصرفت الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية العربية، أحياناً كامتداد تابع تماماً للدولة؛ وفي بعضها الآخر تصرفت كقوى معارضة لحكوماتها على طول الخط.

المهم، هو أن عام ١٩٩٤ كان عاماً ايجابيا في مجمله لأفكار وممارسات المجتمع المدني. وتنوعت التسميات التي ترادفت عند ذكره، مثل « القطاع الأهلي »، و«القطاع الثالث» (تميزا له عن الدولة والقطاع الخاص الهادف للربح)، و«المنظمات غير الحكومية».

كما كان عام ١٩٩٥ هو عام انتقال المجتمع المدني من رد الفعل الي الفعل.

وبدأ غموض مصطلح المجتمع المدني يتجلى في ارض الواقع الا ان بعض الوافدين الجدد الجادين من الذين انضموا مؤخرا الي صفوف القوى المدنية في اطار تصورهم الذاتي والموضوعي لازالوا اسرى ثلاثة اتجاهات هي :

الاول: يتمتع بعدم النظر الي الواقع واستخلاص ماهية هذا المصطلح من الممارسة وفق آليات تلك المعارك التي سبق الاشارة اليها والتعامل مع المصطلح بفقه اكاديمي نخبوي مغلق ومنغلق.

الثاني: يعرب عن قلقه من المصطلح علي أنه «مستورد» ويخشى الافصاح عن ذلك بوضوح لان آليات تطور ممثلي الاتجاه الثاني مرتبطة شكلا وفكرا وتمويلا باغلب مصادر الحداثة بالحضارة الغربية، ومن ثم يصطعنون، ويستدعون هم بذاتهم دواعي الالتباس حول المصطلح.

الثالث: اما الاتجاه الثالث فينصب في بعض الحزبيين من ذوي النزعات الايدلوجية والذين وفدوا الي منظمات المجتمع المدني فكرا، ومنهاجا ، ولازالت لديهم بعض الالتباسات المشروعة حول المصطلح والفكرة.

ان كل ما سبق ذكره ارتباطا بعنوان وفكرة المجتمع المدنى، ونضالنا المشترك الذى لم يات من فراغ ولكن عبر معارك فكرية كبيرة خاضها المركز باحثين ورئيس مجلس أمناء، طوال الاربعة سنوات السابقة سواء علي صفحات النشرة او الصحف المصرية والعربية والاجنبية وابرزها:

معركة مؤتمر الملل والنحل والاعراق- الاقليات- ١٢/١٤/مايو ١٩٩٤، ليماسول بقبرص والتي خاضها المركز والنشرة لمدة سته شهور من الحوار والنقاش اسفرت عن مجلدين كبيرين من المقالات المتبادلة وانتهت الي عقد ندوة بين الفرقاء في ١٩٩٤/١١/٣٠ في مقر المركز تم التوصيل فيها الي تقارب وجهات النظر حول فكر ومنهاج المجتمع المدني، والاقليات، بين المركز وممثلي وجهات النظر المختلفة من احزاب وقوى سياسية ، كما تم اللقاء بين رئيس المركز، ورئيس التحرير مع قداسة البابا شنودة الثالث في ٦ يناير ١٩٩٥، ثم لقاء موسع مع قداسته وباحثي المركز في ١٩٩٥/٢/٢٣ انتهى بحوار طويل نشر في نشرة المجتمع المدني (عدد مايو ١٩٩٥).

معركة د. نصر حامد ابو زيد مع دعاه الظلامية وافردنا لها عددين مايو /١٩٩٤، يونيه ١٩٩٥.

معركة الفنان الكبير يوسف شاهين واقردنا لها عددين هما :فبراير ،وأغسطس/١٩٩٥. واستضفناه بالمركز في واجرينا حوارا معه.

وغيرها من المعارك الفكرية التي ارتكزنا فيها علي احترام الرأي الاخر، وناقشنا، ونشرنا اراءه المختلفة معنا، وباستخدام آلية الحوار وعدم نفي الاخر تقاربت وجهات النظر واتسع معسكر المجتمع المدني ليشمل كافة المختلفين معنا تقريبا، ومن ترشيد الحوار وضعت ضوابط ديمقراطية اسفر عنها ميثاق الشرف المهني الذي اعده د. محمد سيد سعيد بالاشتراك مع مركز ابن خلدون ومنظمات حقوق الانسان وممثلين لاحزاب وتيارات ونقابات وقوى سياسية ونشر اكثر من مرة في نشرة المجتمع المدني، وبذلك ارتبط سلوكنا البحثي، وأدائنا في الممارسة بالمركز بما ندعو اليه من افكار، ولعل كل ذلك انعكس وكان وراء تقدم العمل المشترك في لجنةمتابعة الانتخابات وغيرها من اللجان التي شارك فيها المركز ونجحت النشرة في خلق صيغة للغة الحوار بين وجهات النظر المختلفة.

إلا أن منظمات المجتمع المدنى قد عانت من اشكاليات سلطوية، وعدم فهم كما سبقذكره، والمثال على ذلك الحملة التى بدأتها د./ هدى بدران ضد المراكز الخاصة (الأهلية) غير الحكومية، وننشر نص الرسالة التى ارسلتها لوزارة العدل والرد عليها :

من وزارة العدل إلى د. هدى بدران

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

وكالة الوزارة لشئون التشريع الاستاذة / د. هدى بدران - رئيس مجلس إدارة رابطة المرأة العربية والمنسق الاقليمي لمنتدى بكين

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ ١٩٩٥/١/٢ إلى السيد الاستاذ المستشار/ وزير العدل بشأن الوضع القانوني للشركات المدنية غير المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والتي تباشر نشاطا في التحضير لمنتدى المرأة ببكين.

اتشرف بأن ارسل لسيادتكم مذكرة إدارة التشريع في هذا الشأن بعد العرض علي السيد الاستاذ المستشار/ وزير العدل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مساعد وزير العدل، لشئون التشريع

مستشار د. محمد فتحي نجيب

مذكرة بشأن قانونية نشاط الجمعيات الخاصة

غير المشهرة طبقاللقانون (٣٢)لسنة ١٩٦٤)

– نصت احكام الدستور المصري في المادة (٥٥) علي حق المواطنين في تكوين الجمعيات وذلك علي الوجه المبين في القانون.

– وقد اضطلعت احكام القانون بتنظيم ممارسة هذا الحق ورسم الشكل القانوني لمزاولته وشروط ذلك والرقابة علي فاعليته وضمان الممارسة الديمقراطية من خلال هذا التنظيم.

– ونظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحته التنفيذية هذا الشكل من التنظيمات الديمقراطية، فبسط احكامه على كافة الجمعيات والمؤسسات الخاصة واتحاداتها وباتت هذه الاحكام واجبة النفاذ، ولو نص المشرع علي تنظيم قانوني عام لتلك التنظيمات تطبيقاً لقاعدة أن النص الخاص يقيد العام، بل واوجبت أن تقوم التنظيمات القائمة وقت سريان احكامه بتوفيق اوضاعها طبقا لنصوص قانون الجمعيات. والغى في صياغة عامة كل نص يخالف حكماً من الاحكام الواردة فيه.

– وإذا كان القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ بنفاذ احكامه، اصبح قانون الشريعة العامة الذي يحكم نشاط الجمعيات والمؤسسات الخاصة، فكان من المنطقي أن تحدد احكامه ما يعتبر من الجمعيات حتى تندرج تحت مظلة احكامه. وقد نص المادة الأولى منه علي أنه (تعتبر جمعية في تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة او غير معينة تتألف من اشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو اشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول علي ربح مادي.

– ولقد رسم القانون كيفية نشوء الجمعيات الخاصة وقواعده والمجالات التي تعمل فيها واسبغ عليها الشخصية الاعتبارية إذا اشهرت نظامها الاساسي وفقا لقواعده وقيدها في السجل الخاص المعد لذلك الجهة الإدارية المختصة.

– وعلي ذلك تكون التنظيمات من الجمعيات الخاصة إذا عملت في احد الميادين المرخص بها وكانت قد تكونت لغير غرض تحقيق ربح مادي واشهرت نظامها علي هذا الاساس. اما التكوينات التي تعمل بعيدة عن هذه الاحكام فلا تعد من الجمعيات الخاصة ولا تكتسب الشخصية القانونية طبقا لاحكام هذا القانون ويبقى لها حكمها القانوني في ظل النص الحاكم لقيامها. إلا أنه قد يثور التساؤل حول الوضع القانوني للتكوين القانوني الذي ينشأ وفقاً لاحكام القانون المدني ويعمل في احد المجالات التي حددها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولغير غرض الحصول علي ربح؟ نسارع بالقول بأن الشكل القانوني الذي ينشأ وفقاً لاحكام القانون المدني وذلك الذي ينشأ وفقاً لاحكام قانون الجمعيات يميزه أن

الأول: يهدف دائماً إلى الحصول علي ربح من المشروع ويتحمل فيه اعضاؤه الخسارة، بينما الثاني: لا يستهدف الحصول على ربح. وعلي ذلك فإذا قام تكوين فعلي لا يستهدف الحصول علي ربح فإنه يعد قائماً بعمل الجمعيات الخاصة ويلزم شهره. وإذا قام تكوين قانوني يستهدف الحصول علي ربح يعتبر من الشركات المدنية ولو اطلق علي نفسه انه جمعية خاصة.

– وعلي ذلك فان الشركات المدنية التي لا تستهدف الحصول علي ربح من العمل في النشاط الاجتماعي تكون قد استهدفت ان تصبح في حقيقة الأمر من الجمعيات الخاصة التي كان يجب بحسب الاصل ان تخضع لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية باعتبارها الجهة الإدارية المختصة إلا أنه وقد عمدت هذه التكوينات الي عدم السير في اسلوب تكوينها واشهار وجودها إلى الطريق الذي رسمه القانون رقم(٣٢) لسنة ١٩٦٤، فانها تكون قد ادرجت تحت طائلة التأثيم الذي فرضه هذا القانون حيث نصت المادة (٢/٩٢) من هذا القانون علي «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائة أو باحدى هاتين العقوبتين:

– كل من باشر نشاطا للجمعية أو للمؤسسة قبل شهرها طبقاً لاحكام هذه القانون.

– وبناء علي ذلك فانه إذا لم تحظ هذه التكوينات بالوجود القانوني الذي يبرر لها مباشرة نشاطها، فإنه لا يكون هناك أي سند شرعي لها في أن تحصل علي اموال من جهة أو شخص اجنبي، وعدم احترام هذه الاحكام يعرض القائمين علي امر هذه الجمعيات للمسائلة الجنائية

المستشار د./ عصام احمد محمد

وكيل إدارة التشريع



بيــــان المنظمــة

دفاعاً عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان

البيان الصادر بتوصيات الحلقة النقاشية

التي عقدتها المنظمة بشأن الحملة علي

المنظمات الغير حكومية

سارعت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإصدار البيان التالي: في إطار الدعوة التي بادرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتوجيهها إلى عديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمشتغلين بالقانون والصحافة والاعلام لتدارس ابعاد الحملة المتصاعدة علي المنظمات غير الحكومية بصفة عامة والمنظمات والمراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان علي وجه الخصوص، فقد خلصت مداولات المشاركين في الحلقة النقاشية التي عقدت بمقر المنظمة في ٢٥ فبراير ١٩٩٥، حول «حق تكوين الجمعيات: المخاطر الراهنة وآليات الحماية» إلى العديد من التوصيات الهامة والإجراءات ذات الطابع العملي التي تستهدف التصدى لهذه الحملة.

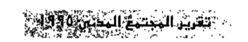
شارك في اعمال هذه الحلقة إلى جانب ممثلي ثمانية من المنظمات والهيئات غير الحكومية لفيف من الباحثين والمحامين فضلاً عن رئيس تحرير صحيفة الشعب ورئيس تحرير صحيفة صوت العرب والامين العام المساعد لنقابة الأطباء.

وقد قرر المشاركون مايلي:

١ - الإعلان عن ادانتهم الكاملة للممارسات الحكومية التي تستهدف فرض مزيد من الحصار علي مؤسسات المجتمع المدني والتي تمثلت ابرز ملامحها في الأونة الأخيرة في الهجمة الحكومية علي النقابات المهنية والحملة علي المنظمات غير الحكومية.

٢ -استنكار المذكرة التي اعدتها إدارة التشريع بوزارة العدل في ٢٢ يناير ١٩٩٥ والتي تقضي بانصياع المؤسسات والمراكز التي اشهرت كشركات مدنية لاغراض النفع العام الي قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، باعتبار هذه المذكرة، رغم طابعها غير الملزم، تعكس التوجه الحكومي الذي يستهدف تقويض استقلالية هذه المؤسسات واحكام الحصار علي النشاط الاهلي بموجب القيود الهائلة التي يفرضها قانون الجمعيات علي انشاء الجمعيات الاهلية، فضلاً عن الصلاحيات الواسعة التي يتيحها هذا القانون لوزارة الشئون الاجتماعية في حل مجالس إدارة الجمعيات وتعيين مجالس بديلة، ومصادرة اموال الجمعيات واغلاق مقارها ودمج جمعيات بجمعيات اخرى بالإضافة إلى ما يتيحه من صلاحيات في حل الجمعيات او تجميد نشاطها.

٣ - دعوة كافة مؤسسات المجتمع المدني في مصر والهيئات العربية والدولية لاتخاذ كافة الاجراءات



التضامنية من اجل دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر في مواجهة المخططات التي تستهدف حصارها وتقويض استقلالها، والتدخل لدى السلطات المصرية لحثها على رفع القيود على النشاط الأهلي ووضع حد للضغوط التي تمارسها على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٤ - وفي إطار الاجراءات العملية قرر المشاركون ما يلي:

أ - تشكيل لجنة من المشتغلين بالقانون لاعداد رد قانوني على مذكرة وزارة العدل واعداد الدفاع القانوني عن المؤسسات والمراكز التي تستهدفها هذه المذكرة، ودراسة امكانيات الطعن في دستورية قانون الجمعيات الحالي.

وقد تشكلت هذه اللجنة برئاسة المحامي المعروف احمد نبيل الهلالي العضو الاسبق بمجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان والحائز على جائزة فتحي رضوان لحقوق الانسان لعام ١٩٩١، وعضوية كل من نجاد البرعي الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومحمد منيب عضو المكتب التنفيذي للمنظمة المصرية ، وهاني الحسيني عضو المنظمة، وجمال عبد العزيز المحامي بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

ب - الدعوة لتشكيل "لجنة الدفاع عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان" تتشكل من ممثلي الجمعيات والمؤسسات والمراكز المشاركة في اعمال الحلقة النقاشية وتكون عضويتها مفتوحة للمنظمات غير الحكومية الراغبة في دعم آليات التضامن والتنسيق دفاعاً عن استقلالية المنظمات غير الحكومية.

ويدخل في نطاق مهام هذه اللجنة الدعوة لتشكيل اتحاد للمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية والشركات المدنية المنشأة لاغراض النفع العام.

ج - توجيه الدعوة للمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان من اجل اتخاذ خطوات للتنسيق فيما بينها في مواجهة الحملات الاعلامية الرسمية المتصاعدة ضدها وتشكيل لجنة من ممثلي هذه المؤسسات لمباشرة مهامها في التصدى لهذه الحملات وتنبيه الرأي العام المحلي والدولي الى المخططات التي تستهدف تقويضها.

المنظمات والهيئات غير الحكومية المشاركة في اعمال الحلقة النقاشية:

١ - المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

٢ - مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

٣ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٤ - الجمعية المصرية للتنوير.

٥ – مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

٦ – مركز التنمية الإنسانية (متن).

٧ – المركز المصري لحقوق الإنسان وتدعيم الوحدة الوطنية.

٨ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الأحزاب:

لم يشهد عام ١٩٩٥، إشهار أى أحزاب جديدة، حيث رفضت لجنة الأحزاب كعادتها طلبات إشهار أحزاب: حماية المستهلك، والسلام، والمستقبل، ولازالت هذه الأحزاب تحاول انتزع إشهارها بأحكام قضائية من المحاكم الإدارية، كما لم تشهد الحركة الحزبية أى موتمرات داخلية، وانصب نشاطها طوال عامنا المنصرم فى مواجهة موجات الحكم المفاجئة سواء فى التحرشات الخاصة بحزب العمل والتى أسفرت عن اعتقال أمينه العام عادل حسين لمدة ٢٦ يوماً حتى أفرج عنه فى ١٩٩٥/١/١٨، أو بانتخابات مجلس الشورى والتى خاضتها أحزاب (الخضر، العدالة الاجتماعية، الاتحاد الديمقراطى، مصر الفتاه، الأمة) فى ١٩٩٥/٦/٧، ولم تخضها باقى الأحزاب، أو بالاعتقالات المتكررة للإخوان المسلمين منذ فبراير ١٩٩٥ والتى انتهت بإحالتهم على دفعات للمحاكم العسكرية أخرها فى أكتوبر ١٩٩٥، وصدرت بشأنهم أحكام قاسية، ثم الانتخابات البرلمانية بجولتيها وما أسفر عنها فى الفترة من ١٩٩٥/١١/٢٩ إلى ١٩٩٥/١٢/٦. وسوف نتعرض لكافة هذه المواقف فى الأجزاء المخصصة لها فى التقرير.

النقابات:

أولاً : المهنية :

شهد عام ١٩٩٥ تفاقم الأزمة بين الحكومة المصرية والنقابات المهنية ةالتى يسيطر على غالبية مجالس إدارتها أعضاء من جماعة «الإخوان المسلمين» المحجوبة عنها الشرعية، وفى ١٩٩٥/٢/١٦، أصدر مجلس الشعب تعديلات على القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن النقابات المهنية تزيد من قبضة الحكم على العمل النقابى، وفى ١٩٩٥/٢/١٨، صدر حكم قضائى بفرض الحراسة على نقابة المهندسين،وقبل أن يستشكل مجلس النقابة فى الحكم، قامت قوات الأمن بفرض الحراسة، ولاحق ذلك فى ١٩٩٥/٢/٢٠ منعت السلطات المهنيين من حضور مؤتمر دعت إليه لجنة التنسيق بين النقابات المهنية فى مقر نقابة الأطباء، كما منعت الشرطة المهنيين من تنظيم مسيرة سلمية إلى القصر الجمهورى للإحتجاج على تعديلات قانون النقابات المهنية الى أقره مجلس الشعب، وإزاء ذلك قررت اللجنة الدعوة إلى مؤتمر عام لجميع المهنيين فى ١٣ مارس ١٩٩٥، وعقد اجتماع لمجالس النقابات المهنية فى ٢٠ مارس، وأصدرت اللجنة بياناً أوضحت فيه ملابسات الخلاف بين المهنيين والحكومة جاء فيه : «فى الوقت الذى يشهد الجميع بالأداء المشرف للنقابات المهنية فى كل مجالات العمل الوطنى، كان منتظر أن تلقى النقابات

الدعم والمساندة من كل الأجهزة ذات الصلة بالعمل الوطني العام ولكن فريقًا من الذين شغلتهم مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم الخاصة راحوا يكتبون التقارير ويقدمونها إلى أجهزة القرار السياسي، فصدرت القرارات بالتضييق على النقابات، ومصادرة حريتها وتمثلت في الآتي:

- حملة إعلامية تقلب الحقائق، وتمس شرف العاملين، وتلصق بهم التهم من دون أي دليل أو بينة.

- حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات في العمل النقابي ومعاونيهم من أعضاء النقابات المهنية.

- إصدار جملة من المواد القانونية تسم بالتعسف في استخدام السلطة.

وأضاف البيان أن النقابات المهنية عملت بكل السبل الشرعية والوسائل القانونية لتدفع الظلم الواقع على أعضائها ومجالسها، وطالبت بضرورة فك أسر المحتجزين في المعتقلات، وتوجهت لجان من النقابات للتحاور مع كل أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية من أجل توضيح موقف المهنيين.

وفي تطور لاحق أعلنت السلطات المصرية في ١٩٩٥/٣/٢٥، أنها كشفت «مخططًا إرهابيًا» أعده خمسة من قادة الإخوان المسلمين من العاملين بلجنة الإغاثة يقوم بتسفير عناصر من الجماعة إلى الخارج لتلقي تدريبات إرهابية، واعتقلت الشرطة أربعة من العاملين باللجنة وأصدرت النيابة العامة قرارًا بالقبض على د./ أشرف عبد الغفار عضو مجلس إدارة نقابة الأطباء، مما دعى د./ حمدي السيد نقيب الأطباء والذي ينتمي إلى الحزب الوطني الحاكم إلى إصدار بيانًا في ١٩٩٥/٤/٢، ينفي فيه تورط أي من أعضاء لجنة الإغاثة الانسانية التابعة للنقابة في أي أعمال تخالف القانون.

ولم تتمكن النقابات المهنية من عقد مؤتمرها في ١٩٩٥/٣/١٣، إلا أنه عقد واختتم أعماله في ١٩٩٥/٤/٩، وأصدر توصيات تطالب الحكومة المصرية بالكف عن وضع العراقيل أمام العمل النقابي، وإلغاء القانون .. لسنة ١٩٩٣، وكل القوانين المقيدة للحريات، وأقر المؤتمر اقتراحًا بإنشاء اتحاد عام للنقابات المهنية للدفاع عن مصالح أعضائها.

وفي نقابة المحامين تجدد الخلاف بين فريقين من أعضاء المجلس، يضم الفريق الأول الأغلبية من أعضاء المجلس، المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، فيما يضم الفريق الثاني (الأقلية) أعضاء من تيارات سياسية مختلفة، وفي تطور جديد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارًا بوقف عقد الجمعية العمومية غير العادية للمحامين والتي كان مقررًا عقدها ١٩٩٥/٥/١٨، وذلك بعد قبول الطعن المقدم من المحامي ممدوح تمام، حيث تضمنت عريضة الدعوى أن قرار عقد الجمعية العمومية الصادر من مجلس النقابة باطلاً، ومخالفًا للقانون والدستور، لعدم وجود سبب كاف لعقد الجمعية غير العادية، خصوصًا أن الموعد القانوني لعقد الجمعية العمومية العادية، مقرر له أن يكون في يونيو من كل عام، مشيرًا إلى أن مجلس النقابة برر القرار بأن الجمعية العمومية ستنظر موازنة ١٩٩٣ ورفع معاشات المحامين، وهذان طلبان غير عاجلين، ولا تتطلب مناقشتهما جمعية عمومية غير عادية التي لا تعقد إلا للأحوال الطارئة، من جهة أخرى كان النقابي البارز محمد صبري عبدي المحامي، قد رفع دعوى قضائية أمام القضاء الإداري



منذ منتصف إبريل ١٩٩٥، يطالب فيها بفرض الحراسة على النقابة وتعيين حارس قضائى لإدارتها أسوة بالحكم الذى صدر عن المحكمة نفسها فى فبراير ١٩٩٥، والذى قرر فرض الحراسة على نقابة المهندسين واتهم صبرى أعضاء مجلس النقابة من الإخوان المسلمين بارتكاب مخالفات مالية، وتبديد أموال النقابة، ومنع عقد المجلس فى مواعيد منتظمة، وصدر الحكم بالحراسة على النقابة فى ١٩٩٦/١/٢٩، وتعيين نقيب المحامين أحمد الخواجة، ود./ محمد سليم العوا ونقيب المحامين بالجيزة بالحراسة القضائية.

وهكذا تم فرض الحراسة فى عام ١٩٩٥ على أكبر نقابتين وهما المهندسين، والمحامين، وتعانى نقابة الأطباء وغيرها من النقابات المهنية الـ ٢١ من مشاكل مستعصية لعل أبرزها ما حدث لنقابة الصحفيين التى نالت نصيب الأسد من أحداث ١٩٩٥.

نقابة الصحفيين :

أولاً : انتخابات النقابة :

قد جرت انتخابات نقابة الصحفيين فى جو ديمقراطى كامل، وبإشراف من القضاء، ولم تشهد أية شائبة يمكن أن تحسب على النقابة وأعضائها، أو تشكك فى النتائج، كانت المنافسة الحقيقية، على مقعد النقيب، تجرى بين ابراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام، وبين جلال عارف، الكاتب الصحفى فى «الأخبار» وعضو مجلس النقابة السابق .. نقول «المنافسة الحقيقية» لن هناك ثلاثة مرشحين آخرين، دخلوا المعركة، ولم يكونوا يشكلون أية خطورة على أى من هين المتنافسين بدليل أن كل واحد منهم أى الثلاثة، لم يحصل على أكثر من خمسة أصوات أو ما يدور حول هذا الرقم بالزيادة والنقصان.

وكانت النتيجة النهائية لصالح ابراهيم نافع، بفارق ٣٠٠ صوت زيادة على عدد الأصوات التى حصل عليها جلال عارف.

أما معركة المجلس، فلم تخل من مفاجآت .. ولا يخفف من وقع هذه المفاجآت، نجاح ٧ أعضاء من المجلس القديم، فى الحصول على مقاعد فى المجلس الجديد، منهم ٦ يشكلون النسبة الكلية للمرشحين فوق ١٥ سنة.

أما تحت ١٥ سنة، فلم ينجح من المجلس القديم سوى مجدى مهنا، والخمسة أعضاء الباقون كلهم يدخلون المجلس لأول مرة وهم : صلاح عبد المقصود، رجاء الميرغنى، حسن الرشيدى، يحيى قلاش، عبد العزيز خاطر .. ثلاثة منهم من «دار التحرير» إلي جانب عضو فوق ١٥ سنة هو على هاشم، وبذلك يضم المجلس الجديد ٤ أعضاء .. من مؤسسة واحدة «دار التحرير» التى تعارض، بفعل اتجاهات وأفكار رئيسها «سمير رجب» فكر واتجاه ابراهيم نافع، النقيب الجديد.

واستطاع التيار الإسلامى، أن يكسب مقعداً جديداً (صلاح عبد المقصود) إلى جانب محمد عبد القدوس، ليصبح لهذا التيار مقعدان داخل المجلس الجديد.

أما مؤسسة «الأهرام» التى ينتمى إليها النقيب، فإن لها عضواً واحداً فى المجلس الجديد هو ابراهيم حجازى، ولا نستطيع أن نحسب أمينة شفيق عليها، لأنها يمكن أن تكسب المعركة بغير أن تستند إلى «الأهرام» التى كان لها فى المجلس القديم نحو ٤ أعضاء.

وهكذا يتشكل المجلس الجديد هكذا : ٤ من دار التحرير، ٢ للتيار الإسلامى، ٢ لمؤسسة الأخبار (جلال عيسى، حاتم زكريا) ١ من وكالة أنباء الشرق الأوسط (رجاء الميرغنى) ١ من روز اليوسف والوفد معًا (مجدى مهنا).

وهو، أى المجلس، بهذا الشكل، مجلس معارض، يرأسه نقيب حكومى.. فكيف يمكن أن يتفقا .. هذا ما سوف تكشف عنه الأيام المقبلة. وما كادت الانتخابات تمر بسلام حتى تفجرت أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والتى لا زالت مستمرة حتى الآن.

بداية الازمة :

في يوم ٢٧ مايو ١٩٩٥، وفي تطور مفاجيء، أقرت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مشروع قانون تقدمت به الحكومة لتعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية في المواد الخاصة بالنشر ، تمهيداً لعرضها وإقرارها من المجلس في جلسة اليوم نفسه المسائية .

بمقتضى التعديلات تم توسيع نطاق العقوبة إلى أفعال لم تكن مجرمة أصلاً وهي : نشر البيانات ، أو الإشاعات الكاذبة ، أو المغرضة ، أو الدعايات المثيرة ، ومايؤدي إلى تكدير السلم، أو الصالح العام، أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، أو إزدراء مؤسسات الدولة ، أو القائمين عليها، وما يؤدي للإضرار بالإقتصاد القومي للبلاد، أو بمصلحة قومية لها ، أو نشأ عنه هذه الإضرار . كما إمتد نطاق التجريم إلى المساس بحرمة الحياة الخاصة .

وطبقاً للتعديلات تم تغليظ العقوبة على الجرائم المنصوص عليها إلى عقوبات تتراوح بين الحبس لمدة سنة ولا تتجاوز خمس سنوات، وغرامات مالية تتراوح بين خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما قررت التعديلات إلغاء نص المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يقابلها وقانون نقابة الصحفيين ؛ وتحديداً المادة ٧٦ من القانون ٦٧ الخاص بالنقابة وهما المادتان اللتان كانتا تعفيان الصحفي من الحبس الاحتاطي على ما ينشره من أخبار ، أو معلومات ، أو آراء تدخل في مضمون تعريف الجرائم .

تفاعل الازمة :

لقد كانت تداعيات ردود أفعال المعارضن للتعديلات سريعة ومتلاحقة وبصورة لم تكن متوقعة . فقد صدرت التعديلات ليلة السب ٢٧ مايو ، وصباح اليوم التالي مباشرة أصدر مجلس نقابة الصحفيين بياناً

أعلن فيه إعتراضه عليها ، وناشد رئيس الجمهورية التدخل بعدم التصديق وإعادة القانون إلى مجلس الشعب.

من جانبهم ، وفي التوقيت نفسه إجتمع ممثلو أحزاب : الوفد ، والناصري ، والعمل ، والتجمع ، والأحرار ، ورؤساء تحرير صحف الاحزاب ، وقرروا إحتجاب جرائد المعارضه عن الصدور لمدة يوم إحتجاجاً على التعديلات وعقد مؤتمر صحفي عالمي لشرح موقف المجتمعين . وتواكب مع ذلك جمع توقيعات داخل نقابة الصحفيين أثمرت عن قرار مجلس النقابة بالدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية يوم ١٠ يونيو ١٩٩٥ ، وتنظيم مؤتمر عام ، والدعوة إلى اعتصام إحتجاجي بمقر النقابة.

وخلال الإحتفال بعيد الإعلاميين سجل جلال عيسى موقف النقابة الرافض للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، أمام الرئيس حسني مبارك ؛ حيث أشاد جلال في كلمته بحرية الصحافة في عهد مبارك وناشده – باسم النقابة – عدم التصديق على التعديلات الأخيرة التي أدخلت على قانون نقابة الصحفيين وألغت المادة ٦٧ التي تمنع حبس الصحفي إحتياطياً على ذمة جرائم النشر .

من جانبه أكد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن التعديلات بعيدة تماماً عن إنتقادات المعارضين وهي تستهدف جرائم التجريح والتطاول التي تعد خروجاً على الديمقراطية. بينما أشار كمال الشاذلي وزير الدولة لشئون مجلس الشعب إلى أن الحكومة تواصل مسيرة الديمقراطية وهي أشد تمسكاً بأي نقد من الصحافة لدورها ، وان التعديلات استهدفت – بالدرجة الأولى – تغليظ العقوبات والتي لم تتعدل منذ صدورها في الثلاثينات ، وأصبحت غير ملائمة للتطورات . في مقابل آراء مؤيدي التعديلات ، وجهت المعارضة قدراً كبيراً من الاتهامات لتغليظ العقوبات ، وتوسيع جرائم النشر ، واعتبرتها تمثل تراجعاً عن التطور الديمقراطي ، وتهدد مسيرة حرية الصحافة . واعتبرت صحف المعارضة والأحزاب أن التعديلات موجهة لحملاتها التي شنتها في الآونة الأخيرة ضد سياسات الحكومة ، ووصفتها بالقيود التي سوف تحد من قدرتها على التعبير عن الرأي العام ، وما يدور فيه من مشكلات وهموم .

لم تنجح تصريحات المسئولين في تهدئة الأوضاع ، حيث تجاوزت أصداء التعديلات وصف أحزاب المعارضة وصحفها، كما تجاوزت أسوار نقابة الصحفيين لتمتد إلى داخل المؤسسات الصحفية القومية ، التي شهدت إعتراضات العديد من كبار الكتاب الذين ألقوا بالمسئولية على الحكومة في تفسير أسباب التجاوزات التي شهدتها الصحافة ، بسبب تجاهل الحكومة والمسئولين لما يثار من انتقادات وملاحظات طوال الفترة الماضية. ***وأن قواعد اللعبة كانت تقتضي من الحكومة تغيير أسلوبها وليس تشديد العقوبات*** ، وقدكانت رسوم كاريكاتور مصطفى حسين ، وأحمد رجب علامة مميزة لرفض الصحفيين للتعديلات التي تمت على عقوبات جرائم النشر .

جمعية تاريخية

على امتداد عشرة أيام ، شهدت نقابة الصحفيين تصعيداً قوياً لرفض القانون ٩٣ ، فقد تراس نقيب



الصحفيين إبراهيم نافع إعتصاماً احتجاجياً شارك فيه قرابة ١٣٠٠ صحفي . وهذا يعد الاعتصام الأول من نوعه داخل النقابة الذي يشارك فيه هذا العدد الضخم من الصحفيين .

وقبل إنعقاد الجمعية العمومية بيوم واحد، أكد رئيس الوزراء أنه لا رجعة إطلاقاً عن حرية الصحافة ، وأن إتاحة الفرصة لحرية الرأي والتعبير والنقد أساس لنهضة مصر وركن أساسي للديمقراطية، إلاّ أن التصريحات لم تنجح في تبريد سخونة الجمعية العمومية الطارئة للنقابة ، التي انعقدت يوم ١٠ يونيو ١٩٩٥ ، وشارك فيها قرابة ٢٠٠٠ صحفي.

وانتهت إلى رفض القانون ٩٣ ، واعتبرته قيداً جديداً على حرية الصحافة ، وتهديدا للضمانات المستقرة المكفولة للصحفيين ، وعدواناً على حريات المواطنين جميعاً . كما استنكرت الجمعية العمومية السرعة المذهلة التي صدر بها القانون، وتجاهل حق الصحفيين في إبداء رأيهم في التشريعات الخاصة بهم ، وأكدت على ضرورة العمل بكل الوسائل المشروعة لإلغاء القانون من خلال إعداد مذكرة نقابية وقانونية وتقديمها إلى رئيس الجمهورية ، وإجراء الاتصالات المكثفة على الجهات المعنية ، والطعن في دستورية القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، والدعوة للإضراب العام واحتجاب الصحف عن الصدور يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥ ، وتحريك الاجراءات التأديبية على كل من يخرج عن قرارات الجمعية العمومية ، وإعداد قائمة سوداء بأسماء الذين ساهموا في إصدار القانون ، وعدم نشر أسمائهم وصورهم في الصحف القومية والحزبية كافة. واعتبار الجمعية العمومية في حالة إنعقاد مستمر .

الحوار هو الحل

شعار تصدّر معظم الصحف ووسائل الاعلام المصرية ، وتصريحات المسئولية على المستويات كافة، عقب القرارات المتشددة للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وجاءت دعوة الحوار لاجتياز الأزمة قبل أن يتفاقم الخلاف ويصل إلى طريق مسدود قد يؤدي لإنفجار أوسع يضر بمصالح الأطراف كافة .

وقد شهدت الساحة تحركات واسعة واتصالات شملت وزراء الإعلام ، والداخلية ، وأطرافاً عديدة مع مجلس نقابة الصحفيين والنقيب، وتوجت بلقاء الرئيس حسني مبارك ، الذي كان مفتاح وضع الأزمة على أرضية جديدة للتفاهم والتعاون بدلاً من المواجهة والتحدي .

تضمن مشروع الرئيس وضع ضوابط صارمة تجعل من حبس الصحفي احتياطياً في قضايا النشر أمراً صعباً للغاية . وهي ضمانة أساسية طالب بها الصحفيون في فعالياتهم المختلفة ومواقفهم الأساسية . كما تضمن المشروع إحتكام الأطراف كافة إلي المحكمة الدستورية العليا لتفسير مواد القانون ٩٣ والفصل فيما يتعلق ببعض جوانبه الدستورية ، إلى جانب تشكيل لجنة تضم ممثلين عن نقابة الصحفيين ، والمجلس الأعلى للصحافة ، وخبراء قانونيين للانتهاء خلال ثلاثة أشهر من إعداد قانون شامل للصحافة وحماية حقوق الصحفيين ، وعرضه على مجلس الشعب والشورى في دورة إنعقادهما التي تبدأ في الخريف المقبل .

مشروع الرئيس، جاء محققاً للتوازن بين مطالب الأطراف كافة، كما أشار أغلب المتحدثين في الجمعية العمومية الطارئة الثانية لنقابة الصحفيين التي انعقدت يوم ٢٤يونيو ١٩٩٥. فقد مثل مشروع الرئيس حلاً وسطاً كمشروع عملي يفتح الباب لالتقاط الأنفاس، وتهدئة الأوضاع، والانتقال بالمشكلة إلى إطار أوسع يتمثل في إصدار تشريع جديد شامل .

ورغم قبول الصحفيين للتطورات الأخيرة ، إلا أن قرارات الجمعية العمومية الثانية ، إعتبرتها غير كافية ولا تلبي طموحاتها في إلغاء القانون ٩٣ . وقررت من جانبها - كبادرة على حسن نيتها - تعليق قرارها السابق باحتجاب الصحف عن الصدور وتأجيل القرار إلى موعد لاحق يرتبط بفشل مسيرة الحوار الممتدة والمحدد لها ٣ أشهر . كما جددت رفضها للقانون ٩٣ والمطالبة بإسقاطه ، واستمرار إنعقاد الجمعية العمومية ودعوتها في اكتوبر ١٩٩٥ للانعقاد لمتابعة التطورات إلى جانب دعوتها في حال تطبيق مواد القانون على أي صحفي. وفي إطار إعدادها لمشروع الصحفيين للقانون الجديد ، قررت الدعوة لعقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين في النصف الثاني من شهر أغسطس لإدارة حوار واسع حول مشروع النقابة لقانون الصحافة الجديد .

وثائق : نص التعديلات على قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية

قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - المنشور بالجريدة الرسمية

في ملحق يوم ١٩٩٥/٥/٢٨

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية — **رئيس الجمهورية** بعد الاطلاع على الدستور وعلى قانون العقوبات وعلى قانون الاجراءات الجنائية **قرر** مشروع مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى مجلس الشعب (المادة الأولى) تعديل المادة ١٨٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ والمواد ٣٠٣ و ٣٠٦ مكررا (أ) و ٣٠٧ و٣٠٨ من قانون العقوبات على النحو الآتي : -	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية — **باسم الشعب** **رئيس الجمهورية** **قرر** مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : - (المادة الأولى) تعديل المادة ١٨٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ والمواد ٣٠٣ و ٣٠٦ مكررا (أ) و ٣٠٧ و٣٠٨ من قانون العقوبات على النحو الآتي : -
المادة ١٨٨ :	المادة ١٨٨ :	المادة ١٨٨ :
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من	يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اخباراً أو بيانات أو	على أصلها

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها اخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلي الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الاضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الاضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .	اشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير ، اذا كان في شأن ذلك تكدير السلم العام أو اثارة الفزع بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها . وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه اذا وقع النشر المشار اليه في الفقرة السابقة بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه الاضرار .	
المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا تدخل تحت المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى اعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات كل فعل اسنده اليه .	المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) : – ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا تدخل تحت حكم الفقرة السابقة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى اعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط ان يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل اسنده اليه ، ولا يغني عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل .	المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) : – على أصلها
المادة ٣٠٣ يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .	المادة ٣٠٣ يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.	المادة ٣٠٣ على أصلها

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
فإذا وقع القذف في حق موظف عام، أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب آداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .	فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب آداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .	
المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق . فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين .	المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق . فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .	المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق . ***ويسري حكم الفقرة السابقة اذا كان خدش حياء الانثى عن طريق التليفون.*** فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
المادة ٣٠٧ إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفيها ولا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها .	المادة ٣٠٧ إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليه في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفيها .	المادة ٣٠٧ على أصلها
المادة ٣٠٨ اذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور.	المادة ٣٠٨ اذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات ، أو مساسا بحرمة الحياة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن سنتين .	المادة ٣٠٨ على أصلها
(المادة الثانية) مادة ١٧٢ كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عليه في المادة السابقة ولم تترتب	(المادة الثانية) مادة ١٧٢ كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عليه في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه اية نتيجة يعاقب بالحبس .	(المادة الثانية) على أصلها

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
على تحريضه اية نتيجة يعاقب بالحبس . مادة ١٧٦ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض باحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن التحريض تكدير السلم العام . مادة ١٧٨ ثالثاً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الايجار أو اللصق أو العرض صوراً من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد سواء كان بمخالفة الحقيقة أو باعطاء وصف غير صحيح أو بابراز مظاهر غير لائقة أو باية طريقة أخرى . ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للغرض المذكور . وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو اجره أو عرضه للبيع أو الايجار ولو في غير علانية وكل في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع باية وسيلة . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مع عدم الاخلال باحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .	وتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ويكون الحد الادنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادتين ١٧٤ ، ٢٠١ من قانون العقوبات خمسة آلاف جنيه ، ويكون الحد الاقصى لها عشرة آلاف جنيه .	



القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
فاذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سري في شأنها حكم المادة السابقة . مادة ١٧٩ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها . مادة ١٨١ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاد باحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة اجنبية . مادة ٣٠٩ مكرراً (الفقرة الثالثة) ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتب احد الافعال المبينة بهذه المادة إعتمادا على سلطة وظيفته . مادة ٣٠٩ مكرراً (أ) (الفقرة الأولى) يعاقب بالحبس كل من اذاع أو سهل اذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلا أو مستنداً متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن .		

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
مادة ١٧٨ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الايجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة يدوية أو فوتوغرافية أو اشارات رمزية أو غير ذلك من الاشياء أو الصور العامة اذا كانت منافية للاداب العامة. ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور ، وكل من اعلن عنه أو عرضه علي انظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الايجار ولو في غير علانية، وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع باية وسيلة وكذلك كل من قدمه سراً ولو بالمجان بقصد افساد الأخلاق . وكل من جهز علانية باغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للآداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر اعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عبارتها .		

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الاخلال باحكام المادة ٥٠ من القانون . مادة ١٨٢ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاد باحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة اجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق باداء وظيفته . مادة ١٨٥ يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب آداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ اذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب . مادة ١٨٦ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من اخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيبته أو سلطته في صدد دعوى . مادة ١٨٩ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون . ولاعقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الامور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة مالم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو باذنه . مادة ١٩٠ في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى ان تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الاحكام كلها أو بعضها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ . ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين. مادة ١٩٣ يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها . (أ) اخباراً بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت اذعة شيء منه . مراعاة للنظام العام أو الاداب أو لظهور الحقيقة . (ب) أو اخبار بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا . مادة ١٩٤ يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اكتتابا أو اعلن باحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد		

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جناية أو جنحة. وكذلك كل من أعلن باحدى تلك الطرق قبل آخر بالتعويض المشار إليه أو بعضه أو كله أو عزمه على ذلك . مادة ٣٠٦ كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن باي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الاحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . مادة ١٧٤ يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن خمسمائة جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الافعال الآتية : - أولا : التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو كراهته أو الازدراء به . ثانيا : تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي الي تغير مبادىء الدستور الاساسية أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة.	القانون كما وافقت عليه اللجنة
أو بالارهاب أو باي وسيلة اخرى غير مشروعة. ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها . مادة ٢٠١ كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تأدية وظيفته القى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعلميات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذ استعملت القوى أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن . (المادة الثالثة) مادة ١٧٨ (الفقرة الاخيرة) وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من القانون		

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		مادة ١٧٨ (ثالثا) فقرة ثالثة وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون . مادة ٣٠٦ مكررا (ب) يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليه في المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦خمسة عشر يوما والحد الادنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيها اذا كان المجنى عليها في الجرائم المذكورة موظفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليها الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات. المادة ١٣٥ من قانون الاجراءت الجنائية لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذ كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣، ١٧٩ ، ١٨٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الاعراض أو تحريضا على إفساد الاخلاق .

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
	(المادة الرابعة) تلغي المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الجنائية.	(المادة الرابعة) علي اصلها
	(المادة الخامسة) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.	(المادة الخامسة) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.
	(حسني مبارك) صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤١٥ هـ الموافق مايو سنة ١٩٩٥م	يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.



بعد ان أنتهت حالة اللا سلم واللاحرب بين الحكومة وجموع الصحفيين حول قانون حماية الفساد ٩٣ لسنة ١٩٩٥، استعد جموع الصحفيين للجمعية العمومية الأحد ١٩٩٥/١٢/٢٤ للتصديق على مشروع حرية الصحافة الذى أعدته النقابة لدعم الوفد الصحفى المفاوض فى اللجنة شبه الحكومية

وكان مجلس النقابة قد انتهى من التحضير للجمعية العمومية، وسبق ذلك فى الثلاثاء ١٩٩٥/١١/١٢ الانتهاء من مشروع القانون الجديد، وكانت الحركة قد دبت مؤخراً لحشد الهمم خلف الوفد المفاوض، فهناك زيارات تتم من أعضاء من المجلس للمؤسسات المختلفة لتعبئة الصحفيين حول الجمعية، وتوقيعات تجمع وسط الصحفيين من أجل ادراج المذكرة ، الذى تقدم بها محمد الفقى رئيس النقابة العامة لعمال الطباعة حول الفساد فى المؤسسات الصحفية للمجلس الأعلى للصحافة لمناقشتها فى الجمعية العمومية، وبيانات واعتصامات لصحفيى الغد الذين يريدون أن ينضموا تحت مظلة عضوية النقابة. الا ان الجمعية العمومية انعقدت وناقشت نقطة واحدة وهي مشروع القانون الذي اعدته النقابة.

ستة شهور نضال

وقدم نقيب الصحفيين إبراهيم نافع تقريرا عن عمل مجلس النقابة منذ الجمعية العمومية غير العادية فى ١٠ يونيو وحتى الجمعية التي انعقدت فى ٢٤ ديسمبر، يتضمن نضال الصحفيين والنقابة والمجلس فى اتجاهى الحركة ، الأولى الخاص بنشاط أمانة متابعة قرارات المؤتمر العام الثالث، ونشاطها الذى تواصل أثناء المعركة الانتخابية، وكذلك عمل اللجنة الفنية التى أعدت مشروع قانون النقابة ، أما الاتجاه الثانى الخاص بنشاط الوفد المفاوض فى اللجنة شبه الحكومية، خاصة وأن الجمعية العمومية غير العادية التى انعقدت فى ٨/ أكتوبر ١٩٩٥ كانت قد وضعت سقفا زمنياً للتفاوض ينتهى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥، وأمام متطلبات مرحلة السلام البارد الصحفى الحكومى فإن تقرير النقيب الذى عرض على الجمعية العمومية طلب مد أجل حالة السلام نظرا لأن الوفد المفاوض لم ينته بعد من المفاوضات ، وإن كانت بوادر تطبيع قد لاحت فى الأفق فى كواليس اللجنة شبه الحكومية. وبالفعل قررت الجمعية مد اجل التفاوض حتي ١٩٩٦/٣/١٠

وحول اتجاهات العمل التى تضمنها التقرير يقول رجائى الميرغنى مقرر اللجنة العامة بنقابة الصحفيين إن اللجنة قد انتهت من المشروع الجديد للصحافة الذى أعدته اللجنة الفنية ، وكان المؤتمر

العام الثالث للصحفيين قد أوحى بتشكيل لجنة قانونية لإعداد صياغة لتشريع جديد حتى يمكن التقدم بتصور متكامل يعبر عن جموع الصحفيين وأصحاب الرأى المدافع عن الديمقراطية لتقديمه للجنة شبه الحكومية، ثم قررت الجمعية العمومية فى ٨ أكتوبر ١٩٩٥ تشكيل اللجنة التى ضمت د. أحمد كمال أبو المجد و د.نور فرحات وأحمد نبيل الهلالى والمستشار محمد سعيد الجمل من القانونيين، كما ضمت من الصحفيين كامل زهيرى وسعيد سنبل وصلاح الدين حافظ وحسين عبد الرازق وجلال عارف، ومن مجلس النقابة أمينة شفيق ورجائى الميرغنى ومجدى مهنا ويحيى قلاش وحاتم زكريا وعبد العزيز خاطر وصلاح عبد المقصود، وما بين الاجتماع الأول للجنة فى ١٨ أكتوبر واجتماعها الأخير الثلاثاء ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، عقدت اللجنة عشرة اجتماعات سبعة منهم برئاسة النقيب إبراهيم نافع ، وثلاثة برئاسة جلال عيسى، ويضيف الميرغنى أن القانونيين الذين استمروا فى المشاركة أحمد نبيل الهلالى والمستشار سعيد الجمل ود. نور فرحات قبل سفره، وعن الاجتماعات السبعة الأولى يشير الميرغنى انها انصبت فى وضع قواعد منهجية للقانون، وكان هناك اتجاه عبر عنه جلال عارف يهدف إلى وضع قانون بديل للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، إلا أن الأغلبية رأت ضرورة الإلتزام بروح الاتفاق الذى تم بين النقابة والدولة بضرورة طرح مشروع شامل ، أما الثلاثة اجتماعات الأخيرة والتى حرص النقيب على ترأسها فقد أثيرت من قبل النقيب مسألة الاستفادة من الكفاءات العاملة بالصحافة المصرية دون التقيد بسقف معين للسن أو وضع شروط لعدم تبوئهم مناصب قيادية بعد سن معين، كما أرسل للاجتماع الأخير الكاتب الصحفى سعيد سنبل رسالة عبرت تقريبا عن نفس الرأى.

لكن الأغلبية من الصحفيين لم تكن مع هذا الرأى ، ويؤكد الميرغنى على ما قاله فى الاجتماعات أن اللجنة العامة أو الفنية ليست صاحبه رأى فى هذا الشأن، والمؤتمر الثالث والجمعيات العمومية أكدت على ألا يتولى صحفى منصب قيادى بعد الستين، وفى الاجتماع الأخير لم تثر أى أزمة حول الأمر، بل إن النقيب ترك مقعد الرئاسة أثناء مناقشة هذه النقطة خاصة بعد أن ذكرناه بتصفيقه أثناء قراءه هذه التوصية فى المؤتمر العام الثالث ولم يعترض النقيب على الصياغة الأخيرة. وقام بعمل احتفالية تكريم للأساتذة القانونيين أحمد نبيل الهلالى والمستشار سعيد الجمل اللذين واصلا -حتى النهاية- العمل مع النقابة فى إعداد مشروع القانون.

دفاعا عن الحرية

ويستعرض مشروع القانون حسين عبد الرازق رئيس تحرير اليسار وعضو اللجنة الفنية التى أعدت المشروع قائلا: يتكون المشروع من خمسة أبواب فى ٦٧ مادة، الباب الأول بعنوان حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين، ويضم ثلاثة فصول الأول عن حرية الصحافة، والثانى عن حقوق الصحفيين، والثالث عن واجبات الصحفيين ،ويحتوى الباب على ٣٥ مادة غير المقدمة التى تحتوى على ثلاثة مواد أقرب للأحكام العامة، والباب الثانى بعنوان : فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحفى ويضم أيضاً ثلاثة فصول ، وينوه عبد الرازق إلى المادة /٤٠/ التى تنص على:

- تنشأ بمحكمة النقض هيئة تحقيق أو أكثر، تتكون من ثلاثة من مستشارى المحكمة، تختارهم جمعيتها العمومية سنويا بطريقة القرعة، وتكون رئاستها بأقدمهم، ويكون لها أمانة تنفيذية من عدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية، يجرى ندبهم بقرار من رئيس الهيئة، وتختص هذه الهيئة دون غيرها بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة أو ذوى الشأن فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحفى، ولهيئة التحقيق أن تكلف أحد أعضائها المنتدبين للعمل بأمانتها بالقيام بما تراه من أعمال التحقيق عدا الاستجواب والتصرف بالتحقيق وتكون للهيئة ولمن تكلفه بالتحقيق الاختصاصات والسلطات المقررة فى القانون لقاضى التحقيق، بما لايتعارض مع أحكام القانون" ويعقب المتحدث حول أهمية الفصل بين جهة الادعاء والتحقيق وينتقل إلى الفصل الثانى المعنون: فى الاختصاص القضائى وهو مكون من مادة واحدة .

تقول: محاكم الجنايات مختصة دون غيرها فى الجرائم التى ترتكب بواسطة الصحفى، والاختصاص التى تقع فى دائرتها المركز الرئيسى للصحيفة والصحف التى يقع مركزها خارج البلاد، يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع بدائرتها مكتب الصحيفة المعتمد فى مصر".

أما الباب الثالث فهو بعنوان المجلس الأعلى للصحافة، الفصل الأول تعريف، والثانى التشكيل، والثالث الاختصاصات ، ويتشكل أغلب أعضاء المجلس من شخصيات منتخبة، نقيب الصحفيين ، وأربعة من أعضاء الجمعية العمومية يختارهم المجلس ، ورئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر، واثنين من مستشارى محكمة النقض أو الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى وعشر من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشورى ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية والحزبية ، ورئيس تحرير عن كل صحيفة، أما عن اختصاصاته فهى حماية استقلال الصحافة ، وإصدار تقارير عن مدى التزام الصحفيين بميثاق الشرق المهنى.

وينتقل حسين عبد الرازق للباب الرابع الخاص بصندوق دعم الصحف ، وهو صندوق ينشئه المجلس الأعلى لدعم الصحف بمختلف أنواعها والنهوض من ١٪ من حصيلة الإعلانات من كافة الصحف، ويقبل الصندوق أى تبرعات غير مشروطة من مؤسسات وطنية.

ثم إلى الفصل الخامس والأخير: والمعنون: الصحف القومية ، ويضيف عبد الرازق بأن الفصل الأول تعريف بدورها والتأكيد على استقلالها عن السلطة التنفيذية والأحزاب، بحيث تكون منبرا للحوار لكافة الاتجاهات ، كما أن الباب الخامس ينفذ توصيات المؤتمر العام الثالث فى ضرورة أن تكون الجمعيات العمومية للصحف القومية لكل مؤسسة تشكيلات ديمقراطية، وينص القانون على أن تشكل الجمعية العمومية من ٥٥ فرداً ثلاثون منهم يمثلون الصحفيين والإداريين والعمال، وعشرون يعينهم مجلس الشورى من العاملين بالمؤسسة، وخمسة يعينهم المجلس الأعلى للصحافة ، وينتقل عبد الرازق إلى اختصاصات الجمعية العمومية وهى أن تترك السياسات الاقتصادية والمالية، وتعتمد عقد العمل الجماعى للصحفيين بالاشتراك مع النقابة ، وأعطى القانون الحق لستة أعضاء لطلب ادراج أى موضوع



للمناقشة فى الجمعية العمومية. وينتقل المتحدث إلى تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية، ويتكون من ١٦ عضواً تسعة من العاملين بالصحيفة وثلاثة صحفيين وثلاثة عمال وثلاثة إداريين ، والسبعة الآخرين ومعهم رئيس مجلس الإدارة يعينهم مجلس الشورى ، وأشار القانون فى بابه الخامس إلى عدم جواز الجمع بين عضوية مجلسين إداريين لمؤسستين حكومتين كما كان فى السابق.

مائدة المفاوضات

أما الجانب الآخر من الحركة وهى مائدة التفاوض الخاصة باللجنة شبه الحكومية ووفق ما يقول الكاتب الكبير وعضو اللجنة كامل زهيرى، إن اللجنة عقدت حوالى عشرة اجتماعات تمت فيها ما يقارب ٢٠٠ مداخله كلها كانت حول قضايا عامة ، وانبثق عن اللجنة أربع لجان، هى لجنة حقوق وواجبات الصحفيين وحق المجتمع والفرد برئاسة إبراهيم نافع ومقررها د. أحمد سلامة ، والثانية لجنة المجلس الأعلى للصحافة برئاسة د.مفيد شهاب ومقررها المتحدث ، ثم لجنة إدارة الصحف برئاسة مكرم محمد أحمد، والرابعة لجنة ميثاق الشرف المهنى ورئيسها شيخ الصحفيين حافظ محمود.

ويضيف مؤكدا أنه يصعب أن يتم التوقع لأن العمل لازال جاريا ، ولا استطيع أن أقول ولا أحب أن أترصد التشاؤم ولكن ما يتضمن أعضاء اللجنة من الصحفيين ملتزمون برأى الجمعية العمومية . وأنا لن اتخلى عن موقفى بقانون يتضمن إلغاء العقوبات وحرية إصدار الصحف.

ومن كامل زهيرى شبه المتفائل إلى مجدى مهنا عضو اللجنة غير المتفائل حيث يقول مهنا " إنه غير متفائل لأسباب سياشية وراء ذلك المناخ السياسى عموما ، وما جرى فى الانتخابات خصوصاً وإن كانت الصورة التى تجرى بها الأمور فى اللجنة شبه الحكومية إلى حد ما مرضيه، ولكن اخشى أن يتم الالتفاف على ٩٣ لسنة ٩٥، لأن الذى فى الأفق حتى الآن هو عدم المساس بأوضاع الملكية، كما أنه لن تتم تعديلات جوهرية بشأن المجلس الأعلى للصحافة ، وكذلك قضية حرية إصدار الصحف بابها شبه مسدود وغير متروك سوى إلغاء الحبس الاحتياطى للصحفيين مقابل وضع ميثاق شرف مهنى، وما سوف يتم هو مجرد ترقيع ، والقانون لم يتم تجميده كما اتفقنا مع الرئيس، والذى زاد من قلق الصحفيين أن ما جرى هو العكس وتوسعت الدولة فى استخدام القانون، وهناك قضايا ضد قيادات وشباب الصحفيين طوال الشهرين الماضيين، كما أحال النائب العام، جمال بدوى رئيس تحرير الوفد والصحفى بالوفد محمد عبد العليم إلى محكمة الجنايات ، وهناك أكثر من ٦٠ صحفيا تجرى معهم نيابات مصر تحقيقات منهم عبد العال الباقورى رئيس تحرير الأهالى ومجدى أحمد حسين رئيس تحرير الشعب ، رغم تعهد رئيس الجمهورية بعدم تطبيق القانون ومطالبته بالاتصال به شخصيا إذا ما طبق لكى يتدخل .. فهل يتدخل!

الانسحاب ضرورة

ومن محاور العمل داخل النقابة وخارجها إلى قيادات الرأى العام الصحفى ، للرد على سؤال وماذا بعد؟ وحول ذلك يقول نبيل عبد الفتاح رئيس وحدة البحوث القانونية والجنائية بمركز الأهرام للدراسات : فى

اعتقادى أن الفترة منذ نهاية الجمعية العمومية الماضية حتى القادمة شهدت اشكالاً من الركود فى العمل الجماعى للصحفيين وشيوع حالة اللامبالاه، وهذا الأحباط واليأس سبب قيام الدولة بتطبيق القانون، وفى تقديرى أنه فى ظل التجاوزات واسعة النطاق وعمليات العنف والبلطجة التى تمت فى المعركة الانتخابية الأخيرة فإن ذلك سوف يؤدى إلى وجود تشكيلة برلمانية تقليدية ترتكز على العصبية والمال، ومن مصالحها تكميم الأفواه وكسر الأقلام الصحفية، لأن الملايين التى حذفت لشراء الأصوات لابد أن تستعاد أضعافاً مضاعفة وهنا يأتى دور الصحافة فى كشف عمليات النهب للمال العام، الأمر الذى سوف يحرك الغرائز المالية والقبلية إزاء الملاحقات الصحفية بحثا عن الحقيقة ، ويعتقد المتحدث أن اللجنة شبه الحكومية سوف تقوم بعمل تحسينات على صياغة ٩٣ لسنة ٩٥، ولكنها لن تصل إلى مستوى مناقشة وإيجاد حلول للاختلالات الهيكلية للصحافة المصرية خاصة للملكية الخاصة لبوتيكات صحافة القطاع العام، ويدعو عبد الفتاح إلى أقصى درجات المتابعة لما يجرى فى كواليس اللجنة شبه الحكومية أو مجلس النقابة، لأن أى محاولة سوف تقر فى السر لن يمكن تغيرها إلا بتغيير الحكومة وهذا غير محتمل ، وينتهى إلى ضرورة الانسحاب من اللجنة فى حالة إذا ما أردات مجموعة الحكوميين فى اللجنة تمرير مجموعة من النصوص التى لا تعبر عن إرادة ومصالح الصحفيين ومستقبل المهنة.

أما الكاتب الصحفى صلاح عيسى فيتصور أن الجمعية العمومية بعد ان اعتمدت مشروع القانون الذى ترجم توصيات المؤتمر العام الثالث ووافق عليه مجلس النقابة، فسوف يصبح هذا المشروع هو الأساس الذى يلتزم به الصحفيون فى تفاوضهم مع الدولة ، وما انتهى إليه الصحفيون سيكون هو موضوع الخلاف أو الاتفاق فى المرحلة القادمة ، ويضيف صلاح عيسى إنه إذا انتهت اللجنة الحكومية لمشروع ضد إرادة ومصالح الصحفيين فيجب على الصحفيين أن ينسحبوا ويقدموا مشروع القانون المعتمد من الجمعية العمومية لمجلس الشعب من خلال عدد من النواب يقبلون تقديمه، وبغض النظر عما سوف تصل إليه اللجنة شبه الحكومية ماذا يمنع أن يكون أمام المجلس مشروعان لقانون الصحافة.

وفى كل الأحوال، على الصحفيين دعوة منظمات المجتمع المدنى للاحتشاد من جديد ، ومعاوده النشاط داخل مجلس النقابة وخارجه. وإعادة الحيوية بين جموع الصحفيين والصحف والمنظمات المحلية والعالمية المهتمة بحقوق الإنسان والصحفيين، وأن تستخدم كافة أوراق الضغط فى المرحلة القادمة.

ثانياً النقابات العمالية

اولا: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر :

شهد الاتحاد العام تصفيات واسعة بواسطة التدخل الإدارى منذ عام ١٩٨٦، وحينما آن الأوان لانتخابات ٩٩٥ التى ظهر فيها الكثير من رجال الأعمال كان قد فقد الكثير من كوادره الهامة ذات الخبرة – وقد استعد الحزب الوطنى مبكراً للإستفادة من إمكانيات الاتحاد العام فى الانتخابات فعين رئيس الاتحاد العام أميناً للعمال بالحزب الوطنى وهى السابقة الأولى منذ نشوء هذا الحزب، وكذلك عين أمينه العام – أميناً للعمال فى نفس الحزب بالقاهرة وعضواً بمجلس الشورى – وقد انعكس هذا على تقرير قدمه الأمين العام لمجلس إدارته فى صيف هذا العام، تحدث عن تأييد مرشحى الحركة النقابية وعلى الأخص الذين يرشحهم الحزب الوطنى حزب الأغلبية، كما أنه قام بتعبئة العاملين فى هيئة كهرباء مصر وإرسالهم للتصويت بسيارات الهيئة، لصالح مرشح الحزب الوطنى أحمد فؤاد عبد العزيز فى دائرة الوايلى فى انتخابات الإعادة، فى مواجهة منافسه القبطى منير فخرى عبد النور تحت اسم الإلتزام الحزبى، وكانت أوساط نافذة فى الحكومة والحزب الوطنى قد رحبت بترشيحه ؟!!

وانعكس هذا الموقف المبكر للحزب الوطنى على سلوكيات الاتحاد العام فى عملية الترشيح، فقد قام بإرسال قائمة من ٦٢ إسماً إلى الحزب الوطنى للترشيح على قوائمه، عكس ما طالبت به قيادات المستوى الوسيط فى التنظيم النقابى، من ضرورة التنسيق مع جميع الأحزاب لضمان حضور نقابى واسع فى البرلمان، فى تقرير بعنوان هموم التنظيم النقابى تم إصداره فى خريف ١٩٩٤.

ولكن مجلس إدارة الاتحاد العام عقد جلسة فى الإسكندرية ١٩٩٥/١١/٧ حيث طلب من كافة مستويات التنظيم النقابى أن تساند أعضاءها من المرشحين، وقرر دعم كل مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام بمبلغ خمسة آلاف جنيه، وقد تقدم للترشيح على قوائم الحزب الوطنى أربعة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، فاز منهم اثنان هم الرئيس والنائب الأول، وخسر إثنان، منهم رئيس لنقابة عامة، وفى الوقت نفسه رئيس لاتحاد نشئ وشباب العمال.

ثانيا: النقابات العامة

شملت ترشيحات الحزب الوطنى عدداً من قيادات النقابات العامة وهى :

النسيج : فتحى نعمة الله	دائرة المعهد الفنى شبرا
البناء : حسين مجاور	المعادى

النقل البرى : سليمان عبد التواب الوايلى

فتحى عبد اللطيف : النائب الأول لرئيس نقابة الصناعات الهندسية، محرم بك.

مصطفى منجى : رئيس النقابة العامة لعمال الإنتاج الحربى.

وفى الوقت نفسه تقدم عدد كبير للترشيح كمستقلين، نذكر منهم، صلاح علوانى الأمين العام لنقابة الصناعات الهندسية، فتحية السيد وكيلة نقابة السياحة، ولكن الجزء الأكبر من الدعم ذهب لمرشحى الحزب الوطنى ..

وقد لوحظ أن نقابة الصناعات الهندسية قد عقدت عدة اجتماعات للتنسيق بين المرشحين من أعضائها – كما أن نقابة الانتاج عقدت عدة مؤتمرات لمساندة رئيسها، وهو الشكل النقابى الوحيد المنظم الذى تم فيه مساندة مرشح، خصوصًا وأن النقابة تعتبره مرشحها، وكانت أكثر النقابات دعمًا لمرشح نتيجة لتواجد الأكثرية من عمالها فى (دائرة ٢٤ حلوان) ..

وقد تردد فى وقت سابق إن الإطاحة بإثنين من رؤساء النقابات العامة خلال الصيف كان سببها انتخابات مجلس الشعب .. كما أن النقابات تبارت فى طبع ملصقات التأييد للمرشحين من القيادات الكبيرة فى التنظيم النقابى، سواء من أعضائها أو النقابات الزميلة.

ثالثا: اللجان النقابية

لوحظ أن رؤساء وأعضاء اللجان النقابية لم تشملهم ترشيحات الإتحاد العام التى قدمت للحزب الوطنى، وتقدم أغلبهم مستقلين، والبعض على قوائم أحزاب المعارضة، التجمع، الناصرى، العمل، الإخوان المسلمون – وكانت أبرز العناصر الفائزة مرشحى التجمع البدرى فرغلى، محمد عبد العزيز شعبان، وقد لعبت اللجان النقابية المهنية فى دائرة الأخير دورًا هامًا فى فوزه للمرة الثانية، على فتح الباب للإخوان المسلمين الذى فاز نتيجة لتزوير الانتخابات لصالحه بواسطة مرشح الحزب الوطنى (الفئات) فى نفس الدائرة كما ورد فى التقارير التى نشرت.

رابعا: العناصر المستقلة :

كان أبرز الفائزين من هذه العناصر (أحمد طه) أحد قيادات اليسار وهو عضو بمجلس الشعب منذ ١٩٦٩ وقد دخل انتخابات الإعادة للمرة الثانية، وكانت الأولى فى انتخابات ١٩٧٩ التى زورت ضده، وقد شن عليه الحزب الوطنى حملة تشهير ضارية خلال العامين الماضيين، ولكنه استطاع الفوز ..

خامسا: التيارات السياسية العمالية

لم يحقق الفوز من العناصر المرتبطة بتيارات اليسار السياسية سوى من سبق ذكرهم وخسرت عناصر أخرى خاضت معارك باسلة، بفعل التزوير الواسع وضعف الخبرة والإمكانات، وقد قدمت هذه

العناصر من خلال أحزاب التجمع، الشيوعى المصرى، الشعب الاشتراكى - ،وفاز من الإخوان واحد كما ذكرنا.

الخلاصة

أسفرت هذه الإنتخابات عن فوز ٢٤ مرشحًا ينتمون للتنظيم النقابى، وإن كانت أغلبيتهم من أعضاء الحزب الوطنى فى مقابل ١٠ من قيادات رجال الأعمال، ومن المشكوك فيه أن تتخذ هذه القيادات المرتبطة بالحزب الوطنى مواقفًا جادة لصالح العمال فى مواجهة لوبى الحكومة - رجال الأعمال - الوفد - الأحرار إذا ما عرضت تشريعات تمس مصالح العمال، وأخطرها على الإطلاق مشروع قانون العمل الموحد، مما يلقى بظلال من الشك حول قيمة نسبة الـ ٥٠٪ للعمال، والفلاحين ويدفع بالطبقة العاملة لتكون فريسة لقوى التطرف الدينى إزاء الضعف الواضح لليسار - وهو ما يهدد بخطر ماحق من الفاشية المتسترة بالدين، والتى تجد سندًا شعبيًا منظمًا.

تطور الجمعيات التطوعية والاهلية

المتاح من الأرقام الرسمية يؤكد أن عدد الجمعيات ارتفع من ١٢,٨٣٢ عام ١٩٩٠ إلى ١٤ألفًا عام ١٩٩٤ ، إلا أن متوسط النمو السنوي لا يتفق مع التزايد السنوي للسكان .. وهذا هو المؤشر الأول .

المؤشر الثاني الذي يمكن الاعتماد عليه لإختبار الجمعيات الأهلية من منظور التطور الديمقراطي يتعلق بمجالات هذه التنظيمات ، وهي تنقسم إلى نمطين . أولهما جمعيات الرعاية الاجتماعية ، وثانيهما جمعيات التنمية المحلية ، وتشكل جمعيات الرعاية أغلب الجمعيات ٧٤,٥٪ . ولكن احصائيات عام ١٩٩٣ تؤكد على أن ٣٩٪ من هذه الجمعيات هي جمعيات دينية إسلامية ، وقبطية ، تمثل فيها الجمعيات القبطية ٩٪ ، هذا على المستوى القومي ، ويصل الامر في بعض المحافظات مثل المنيا حيث تبلغ نسبة الجمعيات الاسلامية ٥٦,٨٪ والقبطية ١٢,٨٪ من مجمل الجمعيات على مستوى المحافظة ، بينما في القاهرة ٢١,٨٪ اسلامية ، ٧,٣٪ قبطية من مجمل الجمعيات في القاهرة ، وينقسم الرأي حول هذه الظاهرة . ففي حين يرى البعض أن ازدياد معدلات التنمية في هذه الجمعيات مثل محافظة المنيا قد أدى إلى انخفاض كبير وملحوظ في معدلات العنف ، يرى البعض الآخر أن هذه الظاهرة تهدد الوحدة الوطنية .

أما النمط الثاني من الجمعيات ، وهو جمعيات التنمية المحلية وهي تمثل حوالي ٢٥,٥٪ من إجمالي الجمعيات في مصر ، ويتسم هذا النمط بأهمية خاصة من منظور التطور الديمقراطي . باعتبار أنه يتوجه إلى المجتمع ككل ، ويتبنى أهدافا اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ويسعى إلى زيادة مشاركة الأفراد في تطوير المجتمعات المحلية . وتتوفر لجمعيات التنمية المحلية سلطات خاصة في مجال الأنشطة ، كإيجاد فرص العمل ، ويصبح لهذه الأهداف معنى خاص في ضوء تطور نظام الحكم المحلي في مصر من ناحية ، وفي ضوء تفاقم مشكلات الفقر والبطالة والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى . وتتميز هذه الجمعيات وفق احصائيات وزارة الشئون الاجتماعية بأن نسبة تركزها في الريف ٦٦٪ ، وفي الحضر

٢٧٪ ، وفي المناطق الصحراوية المستحدثه ٧٪ إي أن معدلات الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات في الريف والمناطق النائية تمثل ضعفين ونصف الضعف مما تقدمه في المدينة والحضر . ولكن الاحصائيات تؤكد أن هذه الجمعيات رغم أهميتها تعاني من بطء شديد في النمو، يمثل ٨٪ فقط في الست سنوات الاخيرة (٨٨-١٩٩٤) مقابل ١٦,٥٪ في نفس المدة للنوع الأول من الجمعيات وهي جمعيات الرعاية.

أما عن المشاركة التطوعية والممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات ، فوفق احصائيات وزارة الشئون الاجتماعية حتى عام ١٩٩٤ يقدر الحجم الإجمالي بثلاثة ملايين عضواً ، وأن نسبة تسديد الاشتراكات يصل إلى ٥٥٪ تقريبا ، في حين تقل نسبة المشاركة التطوعية وظيفيا كون الوزارة تنتدب ما يقرب من ٦٠ ألف موظف كنوع من الدعم، أي أن هناك خمسة موظفين من الشئون الاجتماعية لكل جمعية، منهم ٧٣ ألف موظف كل الوقت أو بعضه يتقاضون أجراً ، أي أن المشاركه التطوعية إذا تم قياسها موضوعياً في ضوء هذه المؤشرات تكشف عن محصلة متواضعة ، ويقترن بذلك ضعف التمويل، وتدعم الوزارة أكثر من ٧٥٪ من الجمعيات بمبلغ سنوي حده الأقصى يوازي ٣٥٠٠ جنيه مصري سنوياً، أي أن قيمة الدعم اليومي للجمعية لا يصل إلى جنيه مصري ! وتحصل حوالي من خمسمائة إلى ستمائة جمعية على تمويل أجنبي ، ورغم التضاؤل النسبي لهذه الجمعيات والتي تمثل حوالي أقل من ١٥٪ من مجمل الجمعيات ، فان الأغلبية العظمى من موارد التحويل الاجنبي تتجه الى دعم الانشطة التي ترى أنها محققة لأغراضها وتتفق مع استراتيجية المانح ، وعلى سبيل المثال فان تقرير المعونة الأمريكية للجمعيات الأهلية يشير إلى أن أهدافها هي تقوية دور القطاع الخاص . أما عن الممارسات الديمقراطية الداخلية للجمعيات فأن اجتماعات مجالس الإدارات ووفق دراسات مركز ابن خلدون في بحوثة الميدانية التي قسمت الجمعيات إلى جمعيات نشطة ، وأخرى غير نشطة ، فان الانتظام في عقد مجالس إدارات الجمعيات النشطة ٨٤٪ وفي المجموعة الثانية ٥٣٪ . إذا كانت المشاركه السياسة للمرأة في الانتخابات البرلمانية لا تصل إلى نصفها بالنسبة للذكور فإن إحدى الدرسات الميدانية حول مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات تشير الى أن عدد المتطوعين من الذكور ٦٥,٦٪ مقابل ٣٤,٤٥ ٪ للإناث . وكل هذه المؤشرات الايجابية للجمعيات الأهلية والتطوعية في مصر ، اذا ما قورنت بالأحزاب ، والنقابات المهنية والعمالية ، حدثت رغم القيود التي يضعها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والتي تصل إلى حل الجمعيات لأسباب مبهمة وعامة ومتعددة .

الجمعيات التعاونية الزراعية

تشكل الجمعيات التعاونية الزراعية عصب المجتمع المدني في الريف المصري ، وان كانت طبقة الفلاحين على مختلف تكويناتها وحيازاتها يقدر عددها بأربعةوعشرين مليون في ١٩٩٥ ، فانه هناك أربعة ملايين فلاح ٧٥٪ حيازاتهم عشرة افدنه فأقل منتظمون في أربعة آلاف جمعية زراعية ، بالإضافة إلى الجمعيات النوعية والمركزية ، أما عن المؤثرات الديمقراطية لنشاط هذه الجمعيات ، فان حجم



المشاركة التي تمت في آخر انتخابات لها ١٩٩١ ، بلغت ٧٥٪ من مجالس الإدارات تمت بالتزكية، في حين تركزت المنافسة في الـ ٢٥٪ الباقية في الجمعيات النوعية والمركزية . وتتشكل مجالس إدارات الجمعيات من ٣٥ ألف عضو ، وتصل نسبة انتظام اجتماعاتها الدورية الى ٨٥٪ خلال عام ١٩٩٥ ، مما يعكس سيرورة الديمقراطية الداخلية ، وارتباطها بالمصلحة الفئوية والاقتصادية ، والمطلبية مثلها مثل المنظمات القاعدية النقابية للعمال .

وتشهد الجمعيات الزراعية في عام ١٩٩٤ أزمة تهدد بقاءها ، وترتبط هذه الأزمة بالتمويل ، ومن المعروف ان لكل جمعية في المتوسط خمسة عمال ، سائق جرار ، وثلاثة فنيين ، وكاتبا ، يحصلون على مرتباتهم من التمويل الذي يأتي علي شكل ١,٥٪ عمولة تسويق الحاصلات الزراعية ، وستة جنيهات لكل فدان ، مقابل توزيع مستلزمات الانتاج ، ويسمى المصدرون هذا النوع من التمويل بالعائد الجاري للجمعية، وتبلغ عائداتها في المتوسط من خمسة عشر إلى عشرين ألف جنيه لكل جمعية سنويا . ومع صدور القانون ٩٦ لسنة ٩٢ - قانون المالك والمستأجر ، وقرارات تحرير تسويق أغلب الحاصلات الزراعية ، والتي تكاد مع نهاية عام ١٩٩٣ لا يبقى منها سوى القليل ، وتوزيع مستلزمات الانتاج عبر القطاع الخاص ، فان ميزانيات الجمعيات التعاونية الزراعية اخذت في النضوب، ووفق التقارير والدراسات فلن تكفي حتى منتصف العام القادم ١٩٩٦ .

اضافة لذلك ، ومع ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي بشكل يصل إلى ٣٠٠٪ ، مقابل ارتفاعات طفيفة في اسعار الحاصلات لا تتجاوزالـ ٢٥٪ ، فقد انخفض العائد الصافي للفدان في اغلب المحاصيل ، ولم يعد حتى بإمكان المستأجرين (وهم يشكلون وعائلاتهم أكثر من ٦٠٪ من حجم الريف المصري) حتى تسديد الايجارات وهي ٢٢ مرة مثل الضريبة وفق القانون الجديد ، مما دعا د. يوسف والي وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء إلى الاتفاق مع زعيم المعارضة البرلمانية السيد خالد محيي الدين على تقسيط القيمة الايجارية المتأخرة للفلاحين الذين عجز ٧٥٪ منهم عن السداد.

ولحل أزمة المجتمع المدني في الريف والمتمثلة في نضوب التمويل للجمعيات التعاونية الزراعية تقترح دوائر الزراعة في مصر ضرورة انشاء صندوق للتمويل التعاوني، يفرض ضريبة على كل فدان من الاراضي التي تدخل كردون المدينة ، أيضاً ضريبة ١٠٠ جنيه على كل فدان تسدد على عشر سنوات، مما يشكل سيولة للجمعيات التعاونية الزراعية ، ويتضمن الاقتراح السماح للمنظمات المركزية للجمعيات بحق الاستيراد لادوات الانتاج والميكنة الزراعية ومستلزمات الانتاج بدون جمارك، مقابل هامش ربح بسيط يسمح لها بالمنافسة والبقاء، حفاظاً على توازن طبقة الفلاحين ومنظماتهم المدنية .

الأندية والاتحادات الرياضية

لم تشهد أى من الأندية الرياضية الكبرى هذا العام أية أحداث هامة، وكذلك الاتحادات الرياضية المختلفة، بقدر ماشهدت الهيئات الرياضية انعقاد الجمعيات العمومية العادية، وغير العادية، وكانت أكثر الجمعيات العمومية إثارة هى الجمعية العمومية لنادى الشمس، فقد دعا مجلس الإدارة برئاسة المهندس عصام راضى للجمعية التى انعقدت فى ١٣/١٠/١٩٩٥، ذلك للنظر فى جدول الأعمال التالى :

- التصديق على محضر الجمعية العمومية السابقة.
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالي، وبرنامج الأنشطة.
- اعتماد الميزانية والحساب الختامي.

ولكن الجمعية العمومية رفضت التصديق على جدول الأعمال مما دفع رئيس النادى للإستقالة، ولم يعد هناك من حل سوى أن تعقد جمعية عمومية غير عادية يوم ١٩٩٦/١/١٢ للنظر فى اسقاط مجلس الإدارة، وإن لم توافق الجمعية المقبلة على ذلك فسوف تجرى انتخابات جديدة.

وعلى العكس من سخونة معركة نادى الشمس، فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية لنادى النصر الرياضى بالقاهرة فى ١٩٩٥/٩/٢٢، لانتخاب مجلس إدارة جديد للنادى فى وقت الانتخابات فى هدوء.

وثم إلى نادى الجزيرة (الارستقراطى) حيث انعقدت الجمعية العمومية للنادى فى ١٩٩٥/١٠/٦، لانتخاب أمين الصندوق، ولم يكتمل النصاب، مما استدعى أن يختار مجلس الإدارة من بين اعضائه من يشغل منصب أمين الصندوق، لحين انعقاد الجمعية العمومية التالية.

وفى بورسعيد انعقدت الجمعية العمومية للنادى المصرى البورسعيدى فى ١٩٩٥/٩/٢٩، لانتخاب وكيل النادى، وأمين الصندوق، وعضو مجلس الإدارة عن الشباب، واكتمل النصاب وتمت الانتخابات.

ثم إلى الإسكندرية، حيث انعقدت الجمعية العمومية العادية للنادى الأوليمبى فى ١٩٩٥/٩/٢٩، وتم انتخاب أمين للصندوق بعد استقالة الأمين السابق.

ومن الأندية إلى الاتحادات الرياضية:

دعا إتحاد كرة القدم إلى الجمعية العمومية العادية فى ١٩٩٥/١٠/١٣،لانتخاب أمين للصندوق خلفاً لممدوح عيسى المستقيل، ولم يكتمل النصاب، واختار الاتحاد أميناً أخر للصندوق من بين أعضاء مجلس الإدارة لحين انعقاد الجمعية التالية.

وفى ١٩٩٥/٨/٢٥ اسقط اتحاد السباحة القصيرة عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة، وانتخبت الجمعية العمومية للإتحاد عضواً أخر.

وفى ١٩٩٥/٩/٣٠ اختارت الجمعية العمومية لاتحاد الفروسية سكرتيراً عاماً مساعد للإتحاد.

وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لإتحاد الملاكمة د./ حسام رفقى سكرتيراً عاماً.

وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لإتحاد الجودو وكيلاً لها خارج القاهرة وسكرتيراً عاماً.

وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الجمباز وكيلين للقاهرة وخارج القاهرة.

وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد رفع الأثقال عضواً لمجلس الإدارة.

وفى ١٩٩٥/١٢/١٥، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الهوكى سكرتيراً عاماً مساعداً.

المجلس الاعلي للشباب والرياضة
مركز المعلومات والتوثيق

جدول رقم (١)

لتعداد السكان بالاندية

يوضح نصيب النادي الواحد من الافراد تقريبيا موزعاً علي محافظات الجمهورية

م	المحافظة	عدد السكان	عدد الأندية	نصيب النادي الواحد من عدد السكان بالألف
١	القاهرة	٦٨٠٠٠ر٠٠٠	١٦٢	٩٧٥ر٤١
٢	الاسكندرية	٣٣٨٠٠٠٠	١٩٤	٤٢٢ر١٧
٣	بور سعيد	٤٦٠٠٠٠	٥٣	٦٧٩ر٨
٤	السويس	٣٨٨٠٠٠	٢٠	٩٠٠ر١٦
٥	دمياط	٨٥٨٠٠٠	٢٢	٠٠٠ر٣٩
٦	الدقهلية	٤٠٤٥٠٠٠	٣٨	٤٤٧ر١٠٦
٧	الشرقية	٤٠١٣٠٠٠	٣٢	٤٠٦ر١٢٥
٨	القليوبية	٢٩٦٦٠٠٠	٣٦	٣٨٨ر٨٢
٩	كفر الشيخ	٢١١٠٠٠٠	٢٧	١٤٨ر٧٨
١٠	الغربية	٣٣٢٣٠٠٠	٢٣	٤٧٨ر١٤٤
١١	المنوفية	٣٦٠٤٠٠٠	٢٩	٧٩٣ر٨٩
١٢	البحيرة	٣٨٤٢٠٠٠	٣٢	٠٦٢ر١٢٠
١٣	الاسماعيلية	٦٥٢٠٠٠	٣٨	١٥٧ر١٧
١٤	الجيزة	٤٢٨٧٠٠٠	٦٢	١٤٥ر٦٩
١٥	بني سويف	١٧٠٤٠٠٠	٢٦	٥٣٨ر٦٥
١٦	الفيوم	١٨٦٦٠٠٠	١٠	٦٠٠ر١٨٦
١٧	المنيا	٣٠٨٧٠٠٠	٢٣	٢١٧ر١٣٤
١٨	اسيوط	٢٦٠٦٠٠٠	٣١	٠٦٤ر٨٤
١٩	سوهاج	٢٨٣٦٠٠٠	٣٣	٩٣٩ر٨٥
٢٠	قنا	٢٦٧٧٠٠٠	٣٩	٦٤١ر٦٨
٢١	اسوان	٩٥٣٠٠٠	٢٦	٦٥٣ر٣٦
٢٢	البحر الاحمر	١١٨٠٠٠	٢١	٦١٩ر٥
٢٣	الوادي الجديد	١٣٤٠٠٠	٥	٨٠٠ر٢٦
٢٤	مطروح	٢٠٠٠٠٠	١١	١٨١ر١٨
٢٥	شمال سيناء	٢٣٧٠٠٠	١٣	٢٣٠ر١٨
٢٦	جنوب سيناء	٤٦٠٠٠	٦	٦٦٦ر٧

ملاحظات على الجدول

يبلغ عدد الأندية في القاهرة والاسكندرية ٣٥٦ بمعدل نادي لكل ٢٩٠ الف نسمة، أما عدد اندية محافظات الصعيد بني سويف- المنيا- اسيوط- سوهاج - قنا - اسوان) فتبلغ (١٨٨) ناديا أي أقل من اندية الاسكندرية بستة اندية، ويمثل حجم اندية القاهرة والاسكندرية مجتمعه حوالي ضعف اندية الصعيد، في حين يبلغ نصيب النادي الواحد في الصعيد الي عدد السكان (٥٣) الف نسمة تقريباً ، اي نصيب الفرد في القاهرة والاسكندرية من النوادي يمثل ضعف نصيب افراد ستة محافظات الصعيد ، وإذا قارنا تلك النسبة إلى نسبة حوادث الارهاب وفق احصائيات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية سنجد أن محافظات الصعيد الستة المشار إليها شهدت ٧٨٪ من احداث العنف والارهاب في حين شهدت القاهرة والاسكندرية ٥ر١١٪من اجمالي احداث العنف والارهاب، ومن هنا نجد أن نصيب كل محافظة من محافظات الصعيد السته من احداث العنف والارهاب يساوي نسبة ١٣٪ من اجمالي العنف والارهاب أي ان نصيب كل محافظة صعيدية من الارهاب يزيد عن اجمالي نسبة الارهاب والعنف في القاهرة والاسكندرية.

من هنا نجد أن هناك تناسباً عكسياً بين تنامي الرياضة وتنامي الارهاب، ولو اخذنا فقط مركز ملوي الذي شهد ٢٠٪ من اجمالي احصائيات العنف علي مستوى الجمهورية سنجد أن عدد الاندية في ملوي ناديان فقط في حين ان عدد سكانها ٤٠٠ الف نسمة اي أن هناك نادياً لكل ٢٠٠ الف مواطن !!

التحول الديمقراطى

١- حقوق الإنسان:

شهد عام ١٩٩٥ تطوراً ملحوظًا على صعيد حقوق الإنسان فى مصر، فلا زال عدد المعتقلين فى تراجع من عام ١٩٩٤، ورغم أن عدد المعتقلين عام ١٩٩٣ بلغ (١٧٩١) إلا أنه تراجع إلى (٦٥٢١) عام ١٩٩٤،، أى بنسبة ٧٥٪، ثم تراجع فى عام ١٩٩٥ (٣٦٣٠) معتقلاً أى بتراجع ٥٠٪ تقريبًا عن العام الماضى ١٩٩٤، وهذا فى ذاته مؤشر إيجابى، وكذلك كانت بلاغات التعذيب عام ١٩٩٣ (١٩) بلاغًا تلقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم انخفضت إلى سبعة بلاغات ١٩٩٤، واربعة بلاغات ١٩٩٥.

إلا أن الأوضاع فى السجون لازالت سيئة وفق تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ورغم الدور المتعاظم لمنظمات حقوق الإنسان بشكل عام - كما سبق ذكره - والمنظمة المصرية بشكل خاص، إلا أن أجهزة الدولة لازالت تتحرش بهذه المنظمات، وترفض وزارة الشئون الإجتماعية الاعتراف بشرعيتها، ولا زال مصير المنظمة الأم، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان رهنًا بأحكام القضاء الإدارى.

تطور العنف السياسى :

شهر	شرطة			متطرفون			مدنيين			اجمالى القتلى	اجمالى الجرحى	إجمالى عام الضحايا	معتقلون	
	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا			قتلى/ جرحى	مدنى	متطرف
يناير	٦	٤	١٠	٤	–	٤	١٢	١٦	٢٨	٢٢	٢٠	٤٢	١٩٥	١٢٣١
فبراير	١	١	١٢	٥	٢	٧	٨	٢٨	٣٦	١٤	٣١	٤٥	٤	١٢٥١
مارس	٢٠	٤١	٦١	٤٩	٢	٥١	٤	٦٦	٧٠	٧٣	١٠٩	١٨٢	٢٦٥	١٨٨٤
ابريل	٢٣	٤	٢٧	٢	٣	٥	٤	١	٥	٢٩	٨	٣٧	–	١٤٩٧
مايو	٥	٧	١٢	١	٣	٤	١٠	٣٠	٤٠	١٦	٤٠	٥٦	٢	١٠٤٩
يونيو	٨	١٠	١٨	١	–	١	١١	٤٠	٥١	٢٠	٥٠	٧٠	–	١٥٣٧
يوليو	١	١٠	١١	٧	٢	٩	٤	١٧	٢١	١٢	٢٩	٤١	١١١	٨٦٦
اغسطس	١١	٧	١٨	٦	٨٨	٩٤	١١	٥٤	٦٥	٢٨	١٤٩	١٧٧	٥	١٤٠٥
سبتمبر	٨	٣٠	٣٨	–	٧٢	٧٢	٤	٤٥	٤٩	١٢	١٤٧	١٥٩	٦	٢٣٣٨
اكتوبر	١٠	٣٦	٤٦	١٠	٥٧	٦٧	٧	١٢	١٩	٢٧	١٠٥	١٣٢	٢	١٣٨٦
نوفمبر	٧	١٢	١٩	٤	١٥	١٩	٢	١	٣	١٣	٢٨	٤١	١	١٤٧٠
ديسمبر	٢٠	١٩	٣٩	٢٢	٨	٣٠	٢٤	٣١	٥٥	٦٦	٥٨	١٢٤	٣	١٢٧٧
مجموع الضحايا	١٢٠	١٨١	٣٠١	١١١	٢٥٢	٣٦٣	١٠١	٣٤١	٤٤٢	٣٣٢	٧٧٤	١١٠٦	٥٩٤	١٧١٩١

شهر	شرطة			متطرفون			مدنيين			اجمالى القتلى	اجمالى الجرحى	إجمالى عام الضحايا	معتقلون	
	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا			قتلى/ جرحى	مدنى	متطرف
يناير	١٠	٥	١٥	٤	–	٤	–	–	–	١٤	٥	١٩	–	١٠٣٧
فبراير	٨	٨	١٦	١٦	١	١٧	٤	١٩	٢٣	٢٨	٢٨	٥٦	–	٦٣٦
مارس	١٣	١٢	٢٥	١٧	١٢	٢٩	١٤	١١	٢٥	٤٤	٣٥	٧٩	١	١٠١٧
ابريل	٦	٧	١٣	٢٣	٣	٢٦	٢	١٠	١٢	٣١	٢٠	٥١	٣	٨٦٣
مايو	٤	٦	١٠	١٣	١	١٤	–	٤٤	٤٤	١٧	٥١	٦٨	٦٩	٦١٩
يونيو	١	١٤	١٥	٤	٢	٦	–	٢٤	٢٤	٥	٤٠	٤٥	٢٠٥	٣٢٦
يوليو	٢	٣	٥	٩	٣	١٢	٢	١٠	١٢	١٣	١٦	٢٩	٣	٤٠٥
اغسطس	١	٤	٥	١٦	–	١٦	١	١٣	١٤	١٨	١٧	٣٥	٣	٣٠١
سبتمبر	١٣	٧	٢٠	١٢	١	١٣	٦	٨	١٤	٣١	١٦	٥٧	١	٢٤٦
اكتوبر	٧	٢٩	٣٦	١٥	٦	٢١	١١	٦٧	٧٨	٣٣	١٠٢	١٣٥	٦	٣١٩
نوفمبر	١٠	٤	١٢	١٢	١	١٣	٧	٥	١٢	٢٩	١٠	٣٩	–	٢٩١
ديسمبر	١٨	١٣	٣١	١٨	–	١٨	٥	٢	٧	٤١	١٥	٤٦	–	٤٦١
مجموع الضحايا	٩٣	١١٢	٢٠٥	١٥٩	٣٠	١٨٩	٥٢	٢١٣	٢٦٥	٣٠٤	٣٥٥	٦٥٩	٢٩١	٦٥٢١

شهر	شرطة			متطرفون			مدنيين			اجمالى القتلى	اجمالى الجرحى	إجمالى عام الضحايا	معتقلون	
	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا			قتلى/ جرحى	مدنى	متطرف
يناير	٢٤	١٦	٤٠	٥١	–	٥١	٩	٩	١٨	٨٤	٢٥	١٠٩	–٠	٤٢٧
فبراير	٩	٩	١٨	١٩	١	٢٠	٣	٤	٧	٣١	١٤	٤٥	–	١٨٤
مارس	٦	١	٧	٢٨	١	٢٩	٧	٣	١٠	٤١	٥	٤٦	–	١٩٠
ابريل	٥	٢	٧	١١	٧	١٨	٦	٦	١٢	٢٢	١٥	٣٧	–	٢١١
مايو	٤	٣	٧	١٤	–	١٤	٤	٥	٩	٢٢	٨	٣٠	–	٢٣٠
يونيو	٢٠	٩	٢٩	٣٥	–	٣٥	٢٠	١١.	٣١	٧٥	٢٠	٩٥	٢	٥٥١
يوليو	.٩	٤	١٣	١٩	–	١٩	٢	١٠	١٢	٣٠	١٤	٤٤	٢٢٥	٣٩٦
اغسطس	٣	٨	١١	١٤	–	١٤	٨	٤	١٢	٢٥	١٢	٣٧	٦٠	٢٠٩
سبتمبر	٢	٧	٩	٣	–	٣	١٦	٣	١٩	٢١	١٠	٣١	١٨	٢٩١
اكتوبر	١٣	٢٢	٣٥	١٥	٤	١٩	٦	١٨	٢٤	٣٤	٤٤	٧٨	٢٧	٣٦٩
نوفمبر	١٣	٥	١٨	٤	٢	٦	١	١٦	١٧	١٨	٢٣	٤١	٦٢	٢٩١
ديسمبر	–	٩	٩	٤	–	٤	٨	٦	١٤	١٢	١٥	٢٧	٩٥	٢٨١
مجموع الضحايا	١٠٨	٩٥	٢٠٣	٢١٧	١٥	٢٣٢	٩٠	٩٥	١٨٥	٤١٥	٢٠٥	٦٢٠	٤٨٩	٣٦٣٠

شهد عام ١٩٩٥ تراجعًا ملحوظًا فى أحداث العنف كما توضح الجداول الثلاثة، ورغم ارتفاع اجمالى القتلى من ٣٠٤ عام ١٩٩٤ إي ٤١٥ عام ١٩٩٥، إلا أن اجمالى الضحايا انخفض من ٦٥٩ عام ١٩٩٤ إلى ١٨٥ عام ١٩٩٥. وكلك تكاد تكون اختفت ظاهرة العبوات الناسفة، والعنف ضد المواطنين المسيحيين، وتضاءلت أحداث العنف ضد السياحة، وكل لك يدلل على نجاح كبير لأجهزة الأمن المصرية فى تعقب ومحاصرة الإرهاب داخليًا، مما دفعه إلى ممارسة الإرهاب الخارجي فى محاولة الإغتيال الفاشلة للرئيس مبارك بأديس أبابا فى ١٩٩٥/٦/٢٦،أو تفجير السفارة المصرية بباكستان فى ١٩٩٥/١١/١٤ مما أدى إلى مصرع خمسة أشخاص. تلك الحوادث التى جعلت الشعب المصرى يلتف حول قيادته السياسية، ويعتبر أن نجاة الرئيس مبارك من هذا الحادث الغاشم انتصار للديمقراطية والمجتمع المدنى.

المشاركة فى صنع القرار:

٣٨ مشروع قانون و١٥٩ اتفاقية و٣ قرارات جمهورية

و٣٦ سؤالا ٨١ طلب احاطه و٦ استجوابات خلال ٦ شهور

فيما بين يومي الأربعاء ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ والأحد ٢٨ مايو ١٩٩٥، أكمل مجلس الشعب دورة انعقاده الخامس من الفصل التشريعي السادس، ليتم مدته الدستورية المقرة وفقا لأحكام الدستور بخمس

سنوات. وما بين تاريخي افتتاح دور الانعقاد وانهائها التي استمرت نحو ستة اشهر عقد المجلس ٩٠ جلسة استغرقت نحو ٢٨٢ ساعة، وعقدت اللجان النوعية والمشتركة ٥٤٠ اجتماعا استغرقت ٩٥٣ ساعة، وبلغ مجموعة التقارير التي نظرها ٥٧٨ تقريرا، كما بلغ عدد المتحدثين ٣٤٠ عضوا من بين ٤٥٤ نائبا يمثلون اجمالي العضوية، القوا ٢٩٠١ كلمة بلغ نصيب الحزب الوطني ١٩٩٠ كلمة والتجمع ١٠١ كلمة والمستقلين ٨١٠ كلمة.

وناقش المجلس ٣٨ مشروع قانون بالإضافة إلى ١٧٣ مشروعات قوانين وموازنات حسابات ختامية، و٩ اقتراحات بمشروعات قوانين، واقر ٣ قرارات جمهورية وقراران بقانونان، وناقش ١٥٩ اتفاقية.

وفي مجال الرقابة البرلمانية علي اعمال الحكومة ناقش المجلس ٣٦ سؤالا و٨١ طلب احاطه و٣٦ بيانا عاجلاً إلى الحكومة بالإضافة الي ٦ استجوابات وطلبين مناقشة عامة.

دورة استكمال تشريعات الإصلاح الاقتصادي

يمكن القول ان الدورة المنتهية اتجهت لاستكمال المنظومة التشريعية التي تتطلبها عملية الاصلاح الاقتصادي والتي تشهدها الساحة المصرية منذ بداية الفصل التشريعي السادس في نوفمبر ١٩٩٠، وأن كان هناك العديد من القوانين التي لم تتقدم بها الحكومة حتى الآن في هذا الصدد، إلا أن نظرة سريعة علي القوانين الـ٣٨ التي تم إقرارها تكشف عن عدة ملاحظات..

– احتلت القوانين الاقتصادية المكانة الأولى وبلغت ٢٥ مشروع قانون، اختص منها قطاع البترول ١٤ قانونا، وركزت باقي القوانين ذات الطابع الاقتصادي علي معالجة بعض الآثار الجانبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وادخال التعديلات المطلوبة علي بعض القوانين الهامة.

ومن أبرز القوانين الاقتصادية التي تم اقرارها تعديل بعض مواد قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمنع الغش والتدليس، واقرت التعديلات دور رقابي جديد للدولة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي بما يحقق ضبط ايقاع حركة السوق وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين.

واستمرارا لنهج سياسة التحرير الاقتصادي، اقر المجلس تعديل قانون الاستثمار، وقانون سوق رأس المال، لتقديم مزيد من المزايا والتسهيلات لصالح المستثمرين، بالغاء العديد من الرسوم النقدية المفروضة علي المستثمر للتأجير التمويلي الذي جاء بهدف السماح بنظام التأجير التمويلي في مصر بعد ارتفاع تكلفة شراء الآلات والمعدت التكنولوجية، حتى لا يقف التمويل عقبة امام انطلاق القطاع الخاص.

واحتلت القوانين الاجتماعية المرتبة الثانية في سلسلة مشروعات الحكومة التي أقرها المجلس وبلغت ٩ قوانين، وكان هدفها تحقيق بعض التوازن الاجتماعي ومعالجة الآثار السلبية لسياسة الاصلاح، ولعل ابرزها قانون منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بلغت ١٠٪، وقانون بزيادة المعاشات.



وفي المجال السياسي تقدمت الحكومة بثلاث مشروعات قوانين خاصة بتعديل الدوائر الانتخابية في مجلس الشعب والشوري، واستمرار تفويض رئيس الجمهورية وفقا لقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي.

ومن ابرز ما تقدمت مع الحكومة قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الخاص بتعديل وتغليظ العقوبة علي جرائم النشر في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية.

في ذات السياق، وافق المجلس علي قرارين بقانونين اصدرهما رئيس الجمهورية في غير انعقاد المجلس، وكانا في مجال الممارسة السياسية ، انصب القرار الأول رقم ٢٢٠ علي تعديل قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، بإدخال بعض التعديلات علي اجراءات العملية الانتخابية فيما يتعلق بمواعيد فتح باب القيد في جداول الناخبين، وبعض الضمانات المطلوبة لعملية الانتخابات مثل توقيع رئيس اللجنة في بطاقة الناخب وامام اسمه في كشوف الناخبين، واعادة فرز كشوف الناخبين لتطهيرها من المتوفيين والمسافرين والمجندين.

أما القرار الثاني رقم ٢٢١ فقد تركز علي تعديل بعض مواد القوانين ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والغاء القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وهي القوانين الخاصة بالدور السياسي للمدعي العام الاشتراكي في التصديق علي اسماء المرشحين لكافة التنظيمات الشعبية والديمقراطية والنقابية بالإضافة الي مسئوليته السياسية فيما يختص بتأسيس أحزاب جديدة، وأخيرا فض اشتباك الازدواجية بينه وبين النيابة العامة في الجرائم الاقتصادية.

ومارس النواب حقهم في التقدم بمشروعات قوانين بلغ عددها ٢٣ اقتراحا، ناقش فيها المجلس ٩ اقتراحات، واحتلت قضايا التنظيمات النقابية والمهنية موقع الصدارة وبلغت ٤ مشروعات قوانين وافق عليها المجلس. من بينها تعديل قانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات المهنية وتعديل بعض احكام قانون سلطة الصحافة فيما يخص مد سن الخدمة لرؤساء التحرير الي ما بعد سن الستين، وتعديل قانون النقابات العمالية ، وتعديل قانون شروط واجراءات انتخابات ممثلي العاملين في مجالس ادارات وشركات القطاع العام والمساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

الرد علي بيان الحكومة

علي مدار ١٨ جلسة فيما بين يومي ١٩ يناير حتى ٢٢ فبراير ١٩٩٥، ناقش تقرير اللجنة الخاصة للرد علي بيان الحكومة، والذي اعدته لجنة برلمانية تضم كافة الاتجاهات، ٢٤٧ عضوا منهم ٢٢١ من الحزب الوطني، و٤ نواب من حزب التجمع و٢٢ عضوا من المستقلين، وتبلغ اجمالي نسبة المتحدثين ٧٩٪ من بين طالبي الكلمة وكان عددهم ٣١٠ عضوا.

ومن خلال مناقشات النواب لبيان الحكومة، احتلت المشكلة الزراعية المرتبة الأولى في اهتمامات النواب وملاحظاتهم، وتلاها البعد الاجتماعي وتأثيرات سياسية الاصلاح الاقتصادي علي المواطنين ، وجاء

في المرتبة الثالثة مناقشة السياسة الخارجية (ارتبط ذلك بمواكبة قرار اسرائيل بضم اراضي القدس وأزمة اتفاقية حظر انتشار السلحة النووية) ، واحتلت قضايا الرعاية الصحية المرتبة الرابعة، وتلاها استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادي ثم الاسكان وبعدها التعليم.

وتكشف احصاءات التقرير الرسمي الصادر عن امانة مجلس الشعب حول انجازات الدورة الخامسة للمجلس، عن عدة مفارقات في القضايا التي اثارها النواب ردا علي سياسة الحكومة، في مشروعات القوانين التي اقرها المجلس..

الأولى تراجع الأهمية النسبية لملاحظات النواب علي قضية الديمقراطية وعدم ظهورها في اولويات القضايا التي اثارها النواب ردا علي بيان الحكومة، بينما تقدمت الزراعة الي المرتبة الأولى نظرا لكثرة المشاكل التي عاني منها الزراع في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج وارتفاع فوائد القرض البنكية في الوقت الذي حافظت فيه قضية البعد الإجتماعي علي مكانتها في المرتبة الثانية، وتقدمت قضايا السياسة الخارجية الي المرتبة الثالثة، بينما تراجع الحديث عن الإرهاب الي المرتبة الرابعة عشر، وقضية المشاركة السياسية الي المرتبة ٢٨، والعشوائيات الي المرتبة ٣٣، في حين لم يتناول مشكلة السياسة السكانية سوي ٧ اعضاء فقط.

الثانية: تقدمت الحكومة بـ٣٨ مشروع قانون في كافة المجالات الاقتصادية الاجتماعية واكتفت بتعديل عدد محدود من الدوائر الانتخابية في مجلس الشعب والشورى، بينما جاءت تعديلات القوانين المتصلة بالممارسة السياسية علي صورة قرار بقانون صادر عن رئيس الجمهورية مباشرة، والمعروف ان هذا النوع من القوانين اما أن يقره المجلس بأكمله أو يرفضه بأكمله، كما أن الحكومة تركت تقديم مشروعات القوانين الخاصة بالنقابات العمالية والمهنية لاعضاء المجلس.

الثالثة: ان الحكومة لم تتقدم الي المجلس بأي مشروع قانون من القوانين التي طالب النواب الحكومة خلال مناقشة بيانها بسرعة التقدم بها للمجلس ومن اهمها قانون مواجهة الاحتكار، العلاقة بين المالك والمستأجر في الاسكان، قانون الشيك، قانون العمل الموحد، قانون العاملين المدنيين بالدولة، قانون الادارة المحلية، قانون تنظيم اعمال البناء، الغاء قانون الطوارئ، والغاء قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية.

الرابعة: أن المجلس لم يرفض للحكومة خلال الدورة الاخيرة من سلسلة القوانين التي تقدمت بها سوى تعديل قانون البنوك فيما يخص السماح للبنوك بإقراض المواطنين لشراء وحدات سكنية أو بناء عقارات، وهو المشروع الذي أعلنت الحكومة علي لسان ممثلها انها كانت تسعى لاستطلاع الرأي حوله فقط.



خطة الحكومة والموازنة العامة

للعام المالي١٩٩٥-١٩٩٦

استغرقت مناقشات خطة الحكومة وموازنة العام المالي ٩٦/٩٥، عدد ٧ جلسات من ١١ ابريل حتى ١٩ ابريل من العام الحالي، وشارك في المناقشات ١٠٢ من الاعضاء، منهم ٨٣ حزب وطني و٣ من التجمع و١٦ نائب مستقل.

وبرزت من بين ملاحظات النواب قضية البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والتي آثارها ٧٣ عضوا منهم ٦٠ نائبا من الحزب الوطني، وطالب المتحدثون بإيلاء الفئات محدودة الدخل اهتماما أكبر، وعدم فرض ضرائب جديدة واعادة النظر في ضريبة المبيعات وخاصة المرحلة الثانية منها، والاستمرار في دعم السلع الخدمات الأساسية، وإصلاح أحوال العاملين بالدولة وزيادة أجورهم ورواتبهم بما يتناسب مع الزيادات المتتالية في الاسعار. وجاء في المرتبة الثانية الحديث عن اوضاع الاسكان والمرافق العامة، وكشفت ملاحظات النواب عن العديد من اخطاء التخطيط الحكومي في هذا الصدد، حيث طالب اغلب النواب بعدم استئثار القاهرة والاسكندرية بمعظم الاعتمادات المخصصة لمشروعات الاسكان والبنية الأساسية.

وفي المرتبة الثالثة برزت قضايا الصحة، وطالب الاعضاء بضرورة زيادة اعتمادات قطاع الصحة لدعم الخدمات العلاجية لمحدودي الدخل والتوسع في بناء واستكمال المستشفيات العامة والوحدات الصحية بالقرى.

واحتل التعليم المرتبة الرابعة في مناقشات النواب، وخاصة قضية إصلاح اوضاع المعلمين وزيادة الاهتمام بالتعليم الفني، وفي الزراعة طالب نواب الحكومة برفع اسعار الحاصلات الزراعية ودعم مستلزمات الانتاج الزراعي.

ويمكن القول في مجال مناقشة المجلس لخطة الحكومة وموازنتها المالية، ان المجلس استطاع للعام الثالث علي التوالي بالاتفاق مع الحكومة علي تعديل الموازنة، وزيادة مبلغ ١٨٥ مليون جنيه لمخصصات ثلاث قطاعات حيوية في الصحة والتعليم والشباب، بالإضافة إلى تعهد رئيس الحكومة باعتماد مفتوح لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

الاتفاقيات الاجنبية

علي مدار عمر الدورة – ٦ أشهر– وافق علي ٦٠ اتفاقية منها ١٥ اتفاقية في القطاعات الخدمية، و١٨ اتفاقية في القطاعات الانتاجية و١٣ اتفاقية اقتصادية و٥ اتفاقيات في قطاع التجارة، و٩ اتفاقيات في موضوعات متنوعة.

الرقابة علي الحكومة

تنوع وسائل الرقابة علي الحكومة وتتدرج من الاسئلة الي طلبات الاحاطة والبيانات العاجلة والمناقشات العامة حتى تصل الي الاستجوابات باعتباره أعلى درجات المساءلة للحكومة والرقابة عليها.

تقدم النواب بعدد ٣٦ سؤالا منهم ٢٩ للحزب الوطني و٧ للمستقلين، احتلت اسئلة استيراد الاغذية الفاسدة المرتبة الأولى ٧ اسئلة، وطرح نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية نفسه في المرتبة الثانية وتقدم الاعضاء بست اسئلة حوله، وجاء انخفاض ايرادات هيئة قناة السويس في المرتبة الثالثة ٤ اسئلة، ورد امال المودعين بشركات توظيف الاموال ١٣ اسئلة، ثم سؤالان حول توقيع غرامات مالية علي المزارعين وقضية تنشيط السياحة.

وارتفعت طلبات الاحاطة الي ٨١ طلبا تمت مناقشة ٧٩ منها مقابل ٥١ طلبا في الدورة السابقة، تقدم نواب الوطني بعدد ٥١ طلب والمستقلين ٢٦ طلبا، والتجمع بطلبين.

واحتلت مشكلة مودعي شركات توظيف الاموال المرتبة الأولى ١١ طلب احاطة، ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية في القضاء علي البطالة ٨ طلبات، ومشكلة استيراد اللحوم الفاسدة ٧ طلبات، وجاء موضوع اهمال الحكمة في إدارة مرفق قناة السويس بما يؤثر علي الدخل القومي في ٧ طلبا، وتكاليف مقاومة دودة القطن في ٦ طلبات .

اما في البيانات العاجلة فقد انخفض نشاط النواب بصورة ملحوظة، حيث تم القاء ٣٦ بيانا عاجلا فقط بالمقارنة بـ ١٨٢ بيانا في الدورة السابقة، وكان نصيب نواب الحزب الوطني ٢٨ بيانا والتجمع بيان واحد والمستقلين ٧ بيانات. وقام الوزراء بالرد علي ٢٥ بيانا فور القائها، واحال المجلس ٩ بيانات الي اللجان المختصة، واثنان الي لجان مشتركة، وجاءت ٧ بيانات عاجلة في مجال الزراعة والري، و٦ في مجال الادارة المحلية و٥ في مجال النقل والمواصلات و٣ في مجال البيئة والكوارث العاجلة.

وفي مجال الاستجوابات والذي يعد اقوي ادوات الرقابة البرلمانية بما يعنيه من توجيه اتهامات للحكومة والمطالبة بسحب الثقة منها، فقد تقدم نواب التجمع باستجوابين الأول حول اهمال ادارة قناة السويس في مواجهة المخططات الاسرائيلية بانشاء خطط وقنوات بديلة، والثاني حول استيراد اللحوم الفاسدة ومسئولية الحكومة عنها.

كما تقدم النواب المستقلين بأربع استجوابات اثنان منها حول شركات توظيف الاموال وتواطؤ الحكومة مسئولياتها عن ضياع اموال المودعين ، والثالث عن استيراد اللحوم الفاسدة، والرابع الاسكان والمرافق العامة، وتم ضم ٣٠ طلب احاطة ١٤ سؤال و٢٤ مداخلة مع الأستجوابات الست.

وفي طلبات المناقشة العامة، ناقش المجلس طلبان شارك فيهما ٦ نواب من الحزب الوطني و٢ من

المستقلين حول الصندوق الاجتماعي وتقييم ادائه واثره في المساهمة في حل مشكلة البطالة بين الشباب.

نشاط اللجان النوعية

عقدت اللجان النوعية بالمجلس وعددها ١٨ لجنة ٥٤٥ اجتماعا استغرقت ٩٥٣ ساعة و٤٥ دقيقة، وادلت اللجان في نشاطها اهتماما خاصا بتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات حول الهيئات والمؤسسات الحكومية والشعبية، بالإضافة الي عشرات التقارير عن الزيارات الميدانية التي قامت بها للمحافظات المختلفة، لمتابعة اوجه النشاط في كافة القطاعات، والانتاج الصناعي والزراعي وقضايا الشباب.

الطعون الانتخابية

تعقد قضية الطعون الانتخابية واحدة من أهم الملامح المميزة لمجلس الشعب الحالي، نظرا لكثرتها وما أثير حول موقف المجلس من رفض النتائج التي تتوصل إليها التحقيقات في محكمة النقض.

بلغ عدد الطعون الانتخابية التي نظرها المجلس في دورته الأخيرة ٥٤ طعنا في مقابل ٧٢ طعنا و٢٣ طعنا و٧٥ طعنا و٨ طعون انتخابية في ادوار الانعقاد الأربعة السابقة علي التوالي.

واتفق المجلس مع رأي محكمة النقض في ٣٩ طعنا رفضتهم المحكمة، واختلف في ١١ طعن اقرت النقض بصحة الشكوى وطالبت بإعادة الانتخابات في هذه الدوائر. كما اقر المجلس رفع الحصانة عن أربعة اعضاء، ورفض طلب الأذن برفع الحصانة عن ٤ آخرين، كما آذن لأربع اعضاء بالادلاء بأقوالهم امام جهات التحقيق.

ومن أشهر وقائع تقارير محكمة النقض، التقرير الخاص بنائب مدينة المنيا، والذي وافقت اللجنة التشريعية علي رأي النقض بشأنها، واقترحت علي المجلس اسقاط عضويته، إلا أن جلسة التصويت شهدت اقوالا جديدة من النائب، اجلت التصويت واعادت التقرير لمحكمة النقض والتي اكدت في تقريرها التالي للمجلس علي صحة مواقفها وطالبت بإعادة الانتخابات بالدائرة ، إلا ان الموقف ظل معلقا بدعوى اقامة النائب لقضية امام القضاء المدني يطعن فيها بتزوير الطاعن في اوراق رسمية خاصة بالانتخابات.

٢٥ تقريرا للمجلس و٧٥ بيانا للحكومة أمام مجلس الشورى

انهي مجلس الشورى في شهر ابريل ١٩٩٥ فترة عمله الدستورية والمقررة بثلاث سنوات ومنذ بدء الدورة في نوفمبر ١٩٩٢، وحتى فض الدورة عقد المجلس ٢٤٥ جلسة استمع خلالها الي ٧٥ بيانا من رئيس مجلس الوزراء والوزراء في كافة القضايا وعلي مستوى الاصعدة.

ووفقا لما نصت عليه المادتان ١٩٤ و١٩٥ من الدستور يختص مجلس الشورى بدراسة اقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو ١٩٧١، ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوي الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الاساسية للمجتمع



وقيمة العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته ، ويؤخذ رأي مجلس الشورى الزاما في محاور رئيسية اولها الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور ، ثانيها مشروعات القوانين المكملة للدستور واخيرا مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالاضافة الي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السياسة، ومشروعات القوانين التي يحيلها رئيس الجمهورية، واخيرا ما يحيله رئيس الجمهورية الي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة او بسياستها في الشئون العربية او الخارجية، وخلال مؤتمر الحوار الوطني الذي تم عقده في يوليو من العام الماضي، اوصي المؤتمر بضرورة توسيع صلاحيات مجلس الشوري ودوائر اختصاصه، ولما كانت هذه التوصية تتطلب تعديلا في الدستور، فقد تم الاتفاق مرحليا علي ان يستخدم رئيس الجمهورية صلاحياته في احالة قوانين الي المجلس، لم تنص المواد الدستورية عليها .

وطبقا لاحكام الدستور فإن مجلس الشورى لا يصدر قرارات ملزمة للحكومة، وإنما يرفع تقاريره الي رئيس الجمهورية كما يبلغها الي رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء، وفي هذا السياق تأتي مناقشات مجلس الشوري اقرب الي الدراسات والتقارير التي تنتهي بتوصيات .

في سياق هذه المعاني أخذ مجلس الشورى ما يقرب من مائة تقرير تناولت مختلف قضايا العمل الوطني علي المستويين الداخلي والخارجي بالاضافة الي مناقشة خطة الحكومة والاطار العام لموازنة العام الجديد وهو ما يعد تطورا في دور المجلس علي ضوء توصيات مؤتمر الحوار الوطني.

وقد تناول المجلس في نشاطه ٢٥ تقريرا في محاور مختلفة، انتهت الي توصيات عامة للحكومة بشأن تطوير الاداء وتوسيع اطار الخصخصة وفقا لمبادئ عامة تتصل بمواجهة السلبيات التي نتجت عن برنامج الاصلاح الاقتصادي طوال السنوات الخمس الماضية .

واعد المجلس تقاريره حول التقييم المبدئي لبرامج الاصلاح الاقتصادي. ونتائج المرحلة الاولي، ثم تقريرا عن الملامح الاساسية للمرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي، وتطوير ميزان المدفوعات، والبعد الاجتماعي في مسيرة الاصلاح الاقتصادي، ومشكلة التضخم في الاقتصاد المصري ١٩٨٠-١٩٩٠، وتقرير عن التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية وضبط الاستهلاك القومي، والبعد الاجتماعي في فلسفة الحكم وسياسات الدولة، وانضمام مصر الي اتفاقية الجات، وتقريرا عن حماية المستهلك، وفي مجال الامن القومي اعد المجلس تقارير عن مواجهة الارهاب، والامن القومي العربي التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية، وفي المجال الداخلي كانت تقارير استغلال الثروة المعدنية في تنمية الاقتصاد المصري والنقل ومستقبله والاتصالات السلكية واللاسلكية في الحاضر والمستقبل، والخطة القومية المطلوبة لمجابهة الكوارث الطبيعية، والمشروع القومي لتنمية سيناء، ثم تنمية الصعيد وفي مجال الخدمات اعد المجلس تقارير حول تنمية القرية المصرية، والاسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، والتوجه نحو سياسة تعليمية متطورة، وفي المجال الزراعي اعد المجلس ثلاث تقارير حول القطن

انتاجا وتصنيعا ، والارز انتاجا وتسويقا وترعة السلام ومستقبل التنمية في سيناء.

اما في مجال مشروعات القوانين ووفقا للنصوص الدستورية، فإن مجال المجلس في هذا الصدد محدود، وهو ما انعكس علي مناقشاته لمشروعات القوانين التي تهدف الحكومة الي اصدارها، وانحصرت مناقشاته في تعديل بعض احكام قانون الضرائب (الشهير بالضريبة الموحدة) وتعديل بعض احكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والذي اجاز مد سن الخدمة للقيادات الصحفية الي ما بعد سن الستين، ثم تعديل بعض مكونات الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى ومجلس الشعب، وقانون بالاذن لوزير المالية لاصدار سندات الخزانة المصرية.

وعلي الرغم من نشاط المجلس والذي شهد ٢٤٨٥ مشاركة من اعضائه البالغ عددهم ٢٥٨ عضوا ثلثهم معين بقرار رئيس الجمهورية، والثلثان الاخران منتخبان، الا ان غياب المعارضة عن المجلس علي مدار السنوات الثلاث قلل من فاعليته، ولم يكن مشاركا من احزاب المعارضة سوى ممثل عن حزب الاحرار واخر عن حزب الامة، وتأتي مقاطعة احزاب المعارضة للمجلس مرتبطة من وجهة نظرهم - بعدم فاعلية المجلس، بالاضافة الي تقارب مهامه مع مهام المجالس القومية المتخصصة في اصدار التقارير والتوصيات غير الملزمة للحكومة، الا ان الانتخابات الاخيرة للمجلس شهدت توسيع دوائر المشاركين فيه بتعيين ممثلين لاحزاب التجمع والاحرار والامة والعدالة الاجتماعية، ومازال يغيب عنه بما في الاحزاب المعارضة الرئيسية الوفد والعمل والناصري. ويمكن القول اجمالا ان مجلس الشورى نجح في اثارة عدد من القضايا الهامة ووضع توصيات اقر المتابعون باهميتها خاصة في قضايا الامن القومي ومشروعات التنمية والمشروعات القومية، والتزمت الحكومة بعدد من التوصيات واحالتها الي مشروعات قوانين او اجراءات ادارته خاصة في مجالات التعليم والصحة وتنمية سيناء والصعيد.

حرية التعبير:

شهدت حرية التعبير طوال عام ١٩٩٥، انتكاسات متوالية، فما كاد أنصار المجتمع المدنى يتنفسون الصعداء بعد أن أصدرت يوم الأربعاء ١٩٩٥/٣/٢٩، محكمة استئناف الأمور المستعجلة بالقاهرة برئاسة المستشار سيف الدين كسيب حكمًا تاريخيًا ينتصر لحرية الرأى والتعبير والإبداع، وذلك بعد أن قضت المحكمة بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى الذى منع فيلم المهاجر، فوجىء الرأى العام بما حدث وسبق ذكره من إصدار قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ثم روع الرأى العام من جديد حين صدر حكم من محكمة استئناف القاهرة (١٩٩٥/٦/١٤)، بتفريق د./ نصر حامد أبو زيد أستاذ الأدب العربى بجامعة القاهرة عن زوجته د./ ابتهال يونس استاذ الأدب الفرنسى - الأسبانى بنفس الجامعة، ولم يكن أى منهما قد طلب أو أراد فض الزواج، ولكن محاميًا متطرفًا استغل تقرير أحد أعضاء لجنة الترقيات بجامعة القاهرة، الذى اتهم فيه د./ نصر أبو زيد بالارتداد عن الإسلام بسبب اجتهاداته العلمية، ورفع دعوى تفريق بين الزوجين، بدعوى أن ابتهال «مسلمة»، ولا يجوز لها شرعًا معاشرة شخص مرتد وقد آثار هذا الحكم الغريب ثائرة قطاع كبير من الرأى العام، وخاصة كبار المفكرين والفنانين ودعاة المجتمع المدنى وحقوق الإنسان.

ورغم وجود تقليد راسخ بعدم جواز التعليق على أحكام القضاء، إلا أن ثورة عارمة من الاحتجاجات قد انفجرت على حكم المحكمة، وعلى المحامى الذى رفع قضية التفريق، وعلى القاضى الذى أصدر الحكم. واعتبر المثقفون الواقعة - بمقدماتها وتداعياتها ونتاجها - مؤشراً خطيراً على التردى العام، وعلى نجاح التطرف الدينى فى اختراق كل من المؤسسات الجامعية والقضائية، واعتصم ١٥٠ مفكراً وفناناً فى اتيليه القاهرة تضامناً مع نصر أبو زيد، وابتهال يونس، كما وقع أكثر من خمسمائة أخرين بياناً يستنكرون فيه حكم المحكمة ويتضامنون مع الزوجين بصفتهما ضحيتين من ضحايا الإرهاب، بل وابشع أنواع الإرهاب، وهو الإرهاب الفكرى باسم الدين. ولم يتوقف الأمر على ذلك فهناك أكثر من عشرين قضية «حسبة» أخرى مرفوعة على مفكرين أخرين مثل نجيب محفوظ، د./ رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع، وقضايا أخرى ضد «أفيشات» أو صور الأفلام مثل الدعوى المنظورة ضد الفنانة يسرا، أو ضد ملصق فيلم «أبى فوق الشجرة» بطولة الراحل عبد الحليم حافظ .. وكلك شهد العام المنصرم اغلاق مجلة الدعوة لسان حال جماعة الإخوان المسلمين. ويبقى بصيص الأمل الوحيد هو صدور جريدة الدستور المستقلة التى رأس تحريرها الكاتب الصحفى أبراهيم عيسى.

الانتخابات:

شهدت مصر عام ١٩٩٥، ثلاثة أنواع من الانتخابات هى :

١- انتخابات مجلس الشورى: ١٩٩٥/٦/٧ :

ولم تخضها أى من أحزاب المعارضة الرئيسية، وخاضها مرشحون من أحزاب الوطن، الخضر، العمل (مستقلون)، العدالة الإجتماعية، الاتحاد الديمقراطي، الأمة، ولم ينجح أى من مرشحى المعارضة التى أكدت على أن الانتخابات مزورة، ولم يرشح الحزب الوطنى أى مسيحى على قوائمه مما آثار جدلاً واسعاً فى أوساط الرأى العام المصرى.

٢- الانتخابات الطلابية :

تركت نتائج انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية والتي جرت في شهر نوفمبر الماضي، علامات استفهام عديدة حول مستقبل النشاط الطلابي بالجامعات في ظل استمرار الاوضاع القائمة منذ صدور لائحة ١٩٧٩ بقرارات ادارية فرضت الهيمنة علي الانشطة الطلابية وجففت منابع امداد الجامعة بالروح الديمقراطية في ادارة الطلاب لشئونهم.

كما تزامنت الانتخابات الطلابية مع انتخابات مجلس الشعب، حيث جرت الاولي مع بدايات شهر نوفمبر، بينما تمت الثانية في نهاية الشهر ذاته، وهو الامر الذي انعكس علي طبيعة الانتخابات وسخونتها بين المرشحين المنتمين لاتجاهات فكرية وسياسية متباينة كانت تستعد في الوقت نفسه للانتخابات البرلمانية..

وتعد الاتحادات الطلابية المنظمة الديمقراطية الوحيدة في مصر المحكومة بنظم ولوائح غير ديمقراطية بصورة سافرة منذ اقرار لائحة ٧٩ التي جاءت كبديل للائحة ١٩٧٦ التي اصدرها المؤتمر العام التاسع لطلاب مصر، وهي اللائحة التي منحت للادارة سلطات واسعة في تحديد مواصفات المرشحين وفقا لصياغات عامة مثل اشتراط حسن السمعة في المرشح، كما منحت الادارة حق شطب المرشح ورفض اعتماد المستندات التي يقدمها لاثبات ممارسته للنشاط الذي يتقدم للترشيح للجان التابعة له، وهو الامر الذي انعكس علي الانتخابات في كافة الجامعات.

وكانت جامعة القاهرة الوحيدة بين جامعات مصر التي أعلنت ارقاما رسمية حول الانتخابات، حيث تم استبعاد ١٧١٦ طالبا من بين ٣١٢٩ مرشحا بنسبة تصل لحوالي ٥٥٪، وتشير المتابعات الصحفية حسبما اعلنت مصادر في جامعة عين شمس لشطب اكثر من ١٠٠ مرشح من الطلاب، وتكررت ذات الظاهرة في بقية الجامعات، بينما انفردت جامعة الاسكندرية بظاهرة تزكية الانتخابات في كل الكليات وفي تشكيل مجالس الكليات ومجلس الجامعة، ويرى بعض المتابعين لاوضاع الجامعات ان تلك القرارات كانت نتاجا طبيعيا للتصور الرسمي لدور الجامعات، حيث اعلن د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة في مؤتمر صحفي قبل الانتخابات مباشرة انه يرحب بكل اتجاه او فكر سياسي للطلاب داخل الجامعة، ولكن يحذر بشده في ذات الوقت من الانتماء لقوى خارج الجامعة تحاول تصدير افكارها للطلاب داخل الجامعة!!

ورغم سيادة الاساليب والقرارات الادارية علي الانتخابات الطلابية، إلا ان مظهرا ديمقراطيا تمثل في قبول الجامعات لاحكام القضاء الاداري بإعادة الانتخابات في بعض الكليات عقب صدور حكم لصالح عدد محدود من الطلاب والمشطوبين بعدم قانونية قرارات استبعادهم، ومثلت استجابة الجامعات للقضاء ملمحا ديمقراطيا خلال الايام السبعة التي جرت خلالها كل وقائع العملية الانتخابية.

وانحصرت سخونة المعركة الانتخابية خلال العام الحالي في المواجهة بين الطلاب المرشحين وبين ادارة الجامعات، واختفت لأول مرة المواجهة بين التيارات السياسية المختلفة داخل الجامعات، لانشغالها بمواجهة التدخلات الادارية في سير الانتخابات وقرارات شطب المرشحين حيث سارت مظاهرات عديدة الجامعات المصرية احتجاجا علي شطب المرشحين، وانتشرت البيانات الصادرة من مختلف الاتجاهات، دعا بعضها - ولم يمثل اغلبية- بمقاطعة الانتخابات وعدم ادلاء الطلاب باصواتهم، وقدرت مصادر محايدة اعداد الطلاب المشاركين في المظاهرات بالجامعات المختلفة بعشرات الالاف.

وتوجت عمليات الاحتجاج الطلابي بمؤتمر في ساحة جامعة القاهرة شارك فيه ممثلون من طلاب جامعات الازهر وطنطا والمنوفية والاسكندرية ، وكانت نواته اعضاء التيارات الاسلامية التي رفض قادتها السماح لممثلي التيارات السياسية الاخري من المشاركة في المؤتمر والقاء كلمات خلاله.

وخلال عمليات الاحتجاج الطلابي التي امتدت قرابة الشهر، اتسعت المطالب الطلابية لتتواكب مع

الاحداث السياسية خلال تلك الفترة، ونددت بقرار نقل السفارة الامريكية الي القدس المحتلة ورفض المحاكم العسكرية التي تعرض لها عدد من قادة حركة الاخوان المسلمين «المحظورة قانونا»، وممارسة الدعاية المباشرة بين الطلاب لمرشحي تلك الاتجاهات في انتخابات مجلس الشعب المصري، وكانت تحركات وانشطة الطلاب المنتمين للحركات الاسلامية هي الابرز بين الطلاب..

الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥:

كانت الانتخابات البرلمانية بجولتيها ١١/٢٩ - ١٩٩٥/١٢/٦، هى التتويج السلبى لحزن الشعب المصرى، وقدره فى أن تكون انتكاسة ديمقراطيته على يد مسئوليه، وبعض أبنائه، وأن يكون الغش والتزوير سلوك مجتمعى.

منذ فتح باب الترشيح والحملة الانتخابية فى ١٩٩٥/١٠/١٤، ساد الرأى العام المصرى شعوران متناقضان، الشعور الأول هو الحماس والاقبال على الترشيح من كافة القوى السياسية، بحيث بلغ نسبة المرشحين إلى عدد المقاعد (١/١٠)، أكثر من أربعة آلاف مرشح يتنافسون على (٤٤٤) مقعداً. ورشح حزب الوفد ١٨٦ مرشح منهم (١٣) مسيحياً، وحزب العمل ٩٠ مرشحاً منهم اثنين مسيحيين، وحزب التجمع ٣٩ مرشحاً بينهم مسيحى، والحزب الناصرى ٤٠ مرشحاً، والأحرار ٥٩ مرشحاً، والحزب الوطنى ٤٣٩ مرشحاً ليس بينهم مرشح واحد مسيحى، إلا أنه من الإيجابيات أيضاً أن عدد المرشحين المسيحيين بلغ ٥٧ مرشحاً منهم ١٦ حزبياً، ٤١ مستقلاً، وكذلك بلغ عدد المرشحات النساء ٨٣ امرأة، منهم ٢٠٪ حزبيات، وقد شكلت هذه الظاهرة إيجابية جديدة على المناخ الانتخابى، أما الشعور الثانى فهو حالة الشك التى سادت صفوف المعارضة الوطنية بشأن نزاهة وسلامة العملية الانتخابية وعبرت عن ذلك فى صحفها وبياناتها، خاصة بعد أن رفض الحكم الاستجابة لمطالبها بضمانات لسلامة العملية الانتخابية، كما رفض تحت شعارات السيادة الوطنية استدعاء رقابة أجنبية، مما دفع أقطاب أحزاب المعارضة فى ندوة الثلاثاء التى نظمها صالون ابن خلدون فى ١٩٩٥/١٠/١٠، خلال حوارات الباحثين والضيوف مع الزميل عادل حسين وقيادات حزب العمل أن طرحت فكرة تأسيس هيئة أهلية مستقلة لمراقبة الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٩٥، وخلال الندوة الأسبوعية التالية للمركز فى (١٩٩٥/١٠/١٧) والتى تحدث فيها الاستاذين حسين عبد الرازق، ورفعت السعيد وآخرون من قيادات حزب التجمع واليسار المصرى، استحوذت فكرة انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات قدراً هاماً من الحوار. واقترح المتحاورون مزيداً من الآراء لتطوير وتحسين وتمكين عمل اللجنة، وتكريس استقلاليتها ومصداقيتها، وبادر المركز بالاتصال بعدد من الهيئات الأهلية الشقيقة، والأحزاب السياسية، والشخصيات العامة لعرض الفكرة، واستكشاف استعدادهم لمزيد من مناقشتها، وتمحيصها.

وتأسست اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات بعد أن تنادت ست هيئات أهلية والعديد من الشخصيات العامة المستقلة، وفى ظل مباركة خمس أحزاب من المعارضة الرئيسية (الوفد - التجمع - العمل - الناصرى - الأحرار)، وبحضور ستة من ممثلى الهيئات الأهلية غير الحكومية، وعقدت اللجنة

اجتماعها التأسيسي في فندق أطلس في ١٩٩٥/١١/٢٢، كهيئة أهلية غير حكومية عهدت إلى نفسها بالقيام بمهمة مراقبة الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، باعتبار تلك المتابعة قد أصبحت عرفًا دوليًا مستقرًا. يؤكد الممارسة الديمقراطية، ويرسخ حقوق الإنسان، ويعرب بما تصدره هيئات المراقبة - محلية كانت أم دولية - عن مدى صحة المجالس المنتخبة للإرادة الشعبية، ثم ما أن تشكلت اللجنة وأعلن عن عملها في الصحف حتى تلقت مئات التوكيلات من المرشحين في مختلف الدوائر ومن مختلف الأحزاب السياسية، تتضمن تخويلها مراقبة الانتخابات في دوائرهم، وعقدت اللجنة منذ تأسيسها وحتى تاريخ إعلان تقريرها النهائي في ١٩٩٥/١٢/٢٧، ستة عشر اجتماعًا، وانتخبت أمانة عامة لها مكونة من سعيد النجار رئيسًا، وميلاد حنا نائبًا للرئيس، وسعد الدين ابراهيم أمينًا عامًا، ولويس جريس أمينًا للصندوق، وعضوية محمد سليم العوا، وأحمد نبيل الهلالي، وعبد العزيز محمد، ومحمد سعيد الجمل، وعبد الرحمن خير، وممثلي المنظمات الست المشاركة في اللجنة : نجاد البرعي الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأمير سالم مدير مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، وفريد زهران مدير مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، وهشام مبارك مدير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وموريس صادق مدير مركز حقوق الإنسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، وسليمان شفيق ممثلاً لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وسكرتيرًا لأعمال اللجنة، واتسعت اللجنة يومًا بعد يوم لتصل إلى ما يقرب من المائة عضوًا من مختلف الأجيال، والتخصصات، والروافد، والإتجاهات السياسية والفكرية، وكان هدف اللجنة كما جاء في تقريرها النهائي : هو تحرير «شهادة للتاريخ» حول الانتخابات البرلمانية المصرية، وكأى شهادة تستحق هذا الاسم . فلابد أن تكون موضوعية، ونزيهة، وتحكمها ضوابط الرصد العيني، وعدم الإسراف في القول.

وحفاظًا على حيادية اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات وموضوعيتها، فقد تحصن أعضاؤها جميعًا بأقصى درجات الصبر على هجوم العديد من بعض المسئولين وبعض رجال الصحافة الحكومية على اللجنة، ورئيسها ونائبه وأمينها العام، والتشكيك في نواياهم، وفي حرصهم على المصلحة العامة. وآلت اللجنة على نفسها ألا تستدرج إلى المهاترات، فاللجنة تعمل من خلال مؤسسات ومواثيق، واهتداء بخبرات متراكمة عند أعضائها وعند الآخرين واللجنة فوق أى من أعضائها، وهي تسير في عملها كما خططت له بصرف النظر عما يعترضها من صعوبات، كما أن معيار نجاح اللجنة هو مصداقية ما تقوله، وما تقوله اللجنة هو أمر محكوم بمناهج ومعايير موضوعية، وتخضع للمراجعة الدقيقة، وما يصدر عن اللجنة هو الجزء المؤكد من الحقيقة. ولا أدل على ذلك من أن كل ما رصدته اللجنة في تقريرها الأول (١٩٩٥/١٢/١) جاءت أحكام القضاء الإدارى بشأن مائة وتسعة دائرة مؤكدة له تمامًا.وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتوجيه تحية خاصة للأقلام التى أثنت على نشاط اللجنة ودافعت عنها حتى داخل الصحف القومية نفسها.

منهجية العمل والتدريب

منذ تأسيس اللجنة فى ١٩٩٥/١٠/٢٢، وخلال متابعة أعمالها أكدت على أن منهجيتها تعتمد على دقة المعلومات، وسلامة الإجراءات، وعفة الكلمات، والتزم أعضاؤها التزامًا صارمًا بمواثيق حقوق الإنسان التى استقر عليها العالم كله بما فى ذلك الحكومة المصرية، من أجل أن تكون شهادتها كلمة حق، حول المناخ العام، والقوانين، والإجراءات، والممارسات الانتخابية نفسها، سواء فى ذلك ما تقوم به الحكومة، أو الأحزاب أو المرشحون، أو المواطنون أو الناخبون، وتؤكد اللجنة على دقة وشمول معلوماتها، وذلك استنادًا على ما استقر فى ضميرها من دقة كل مصدر، ولم تعتمد اللجنة فى أية جزئية على مصدر واحد بل حرصت، بالإضافة إلى المتابعة التى قام بها مندوبوها على تعدد المصادر لكل الوقائع التى وردت فى تقاريرها أو ساهمت فى صنع تصورها.

تناولت اللجنة فى ضوء ذلك، وفى إطار متابعتها لـ ٨٨ دائرة انتخابية سلوك أطراف العملية الانتخابية جميعًا فى الجولتين الأولى ١٩٩٥/١١/٢٩، والثانية ١٩٩٥/١٢/٦، وما سبقهما من حملات انتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان النتائج، وفى هذا الصدد قامت الهيئات والمنظمات الأعضاء فى اللجنة بالآتى:

أولاً : المتابعة : قام بالمتابعة والرصد فى ٨٨ دائرة كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان المصرى لتدعيم الوحدة الوطنية، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ثانيًا : متابعة التغطية الإعلامية والحملة الإنتخابية وتوجهات الأحزاب والمرشحين : وقام بها مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات.

ثالثًا : المساعدة القانونية : وقام بها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

رابعًا : الإطار التشريعى والقانونى : وقام به مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

خامسًا: الإعلام والسكرتارية : وقام به مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

واستطاعت اللجنة أن تستعين بأكثر من ٦٠٠ مندوب من العناصر النشيطة فى مجالات العمل الاجتماعى والتطوعى وبالذات فى مجال البحوث وحقوق الإنسان والاستقصاء الميدانى وزودتهم – لتحقيق هذه المهمة على أفضل وجه – بعدد من الكتيبات والأدلة الميدانية حول القوانين والقرارات المنظمة للعملية الانتخابية وحقوق وواجبات الحكومة والمرشح، والناخب، وتولت المراكز المشاركة فى اللجنة تدريب المندوبين على عمليات الرصد والمتابعة والتوثيق، وذلك من خلال دورات خاصة أعدت

لهذا الغرض خصيصًا للتأكد من إلمام المندوبين بالدور المنوط بهم.

أنواع الشكاوي وتصنيفها

الشكاوى التى تلقتها المؤسسات العاملة فى اللجنة :

قبل أن نتعرض بالتفصيل إلى وقائع الانتهاك وأنواعه سنحاول بداية أن نقدم صورة اجمالية لحجم الشكاوى التى تلقتها اللجنة وتوزيع هذه الشكاوى على أنواع الانتهاكات المختلفة، ولكننا نود أن نشير حتى قبل أن نستعرض الملامح العامة للشكاوى، أن مرشحى الحزب الوطنى سواء من الرسميين أو المستقلين وهم أغلب المرشحين لم يتعاونوا مع اللجنة فى أغلب الدوائر نتيجة لموقف بعض كبار المسئولين بالحزب الوطنى، ومن ثم فإن أغلب الشكاوى قد جاءتنا من بعض مرشحى المعارضة، ولم يتعاون مع اللجنة من مرشحى الحزب الوطنى إلا النزر اليسير، وقد حاولنا تغطية هذا القصور من خلال الرصد الميدانى المباشر وسيظهر ذلك واضحًا أثناء استعراضنا التفصيلى للانتهاكات بعد أن نقدم صورة عامة للشكاوى التى تلقتها اللجنة.

* إجمالاً تلقت اللجنة ٣١٤٠ شكوى موزعة على النحو التالى :

- أثناء الجولة الأولى : تلقت اللجنة ١١٠٠ شكوى ثبت صحة ٢٣٪ منها، و ٦٣٪ اتضح أنها شكاوى غير جادة، و ١٤٪ لم تتوفر الإمكانات المادية والبشرية للتحقق من صحتها.

وبصفة عامة فإن ٦٠٪ من الشكاوى التى تم التأكد منها تتعلق بتكرار أسماء فى كشوف الناخبين، و ٩٪ من الشكاوى تتعلق بإدراج أسماء متوفين فى الكشوف، وبهذا المعنى فإن الانتهاكات الخاصة بالجداول وفقًا للشكاوى التى تلقتها اللجنة قد نالت وحدها ٦٩٪ من إجمالى الشكاوى التى جرى التحقق منها.

- يوم الانتخاب : تلقت اللجنة ١٢٤٠ شكوى منها ٧٤٤ شكوى (أى ٦٠٪) من مندوبى ومرشحى الإخوان وحزب العمل، وقد تأكدت اللجنة من صحة ٢٠٪ من إجمالى عدد الشكاوى، ويمكن توزيع هذه الشكاوى بصفة عامة على أنواع الانتهاكات التالية : -

- ١٧٪ حول تأخر فتح اللجان.
- ١٢٪ رفض فتح الصناديق.
- ٤٠٪ رفض دخول المندوبين للجان.
- ٣٠٪ طرد المندوبين من اللجان.
- ١٥٪ وقوع اعتداءات بدنية على المندوبين والأنصار.

- أثناء الجولة الثانية : تلقت اللجنة ٨٠٠ شكوى منها ٣٢٠ شكوى (أى نسبة ٤٠٪) جرى التحقق من

صحتها و (٣٥٪) كانت إما كيدية أو غير جادة، بالإضافة إلى ٢٥٪ لم توجد لدى اللجنة وسائل كافية للتحقق منها. وبصفة عامة فإن ٥٥٪ من الشكاوى التى جرى التحقق منها تعلقت بطرد المندوبين من اللجان الفرعية فيما وصلت نسبة الشكاوى الخاصة باستخدام النفوذ الحكومى إلى حوالى ١٥٪ من إجمالى عدد الشكاوى.

- يوم الإنتخاب: تلقت اللجنة ٤٠٦ شكوى من بينها ٦٠٪ التحالف الإسلامى، و٤٠٪من مرشحى أحزاب المعارضة والمستقلين، منهم من ينتمى إلى الحزب الوطنى، موزعة على النحو التالى:

- ٣٥٪ طرد مندوبين من اللجان. - ٦٠٪ تدخل رؤساء اللجان.

- ٢٢٪ بدء العمل مبكرًا. - ٤٠٪ فتح اللجان متأخرًا وغلقها مبكرًا.

وقائع وأنواع الانتهاكات والتجاوزات

أ) أثناء الحملة الإنتخابية:

١ - الجداول الإنتخابية :

أكدت عمليات الرصد والمتابعة أن جداول الانتخاب يشوبها الكثير من العيوب، لعل أهمها:

أ) عدم التزام الدولة بمبدأ القيد الإلزامى لكل من له حق مباشرة الحقوق السياسية.

ب) عدم تنقية الجداول من أسماء المتوفين أو المجندين أو المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية، ومن أمثلة ذلك : -

- فى الدائرة رقم (٢٤) بمحافظة القاهرة، ومقرها حلوان، أوردت المصادر قائمة بأسماء ٢٥ متوفيًا مسجلين فى شياخة « منشأة ناصر » وحدها.

- وفى دائرة الظاهر والأزبكية، بمحافظة القاهرة، أوردت المصادر كذلك قائمة بأسماء ٥ متوفيين لم يتم حذف أسمائهم من جداول الناخبين.

- فى الدائرة السادسة بمحافظة الجيزة (قسم شرطة أوسيم) ورد للجنة قائمة بأسماء ١٧ متوفيًا لم تحذف أسماؤهم من جداول الناخبين.

- في لجنة دير القصير تم رصد أسماء اثنين متوفيين لم يحذفا من جداول الانتخابات.

- وتكررت نفس الظاهرة فى عددآخر من الدوائر، ومن أمثلة ذلك دائرة الحوامدية وامبابة والوايلى وبندر السويس وغيرها.

ج) تكرار الأسماء داخل لجنة فرعية واحدة أو فى عدة لجان، ومن أمثلة ذلك

– فى شياخة المعصرة بدائرة (٢٤) بحلوان (القاهرة)، أشارت إحدى الشكاوى الواردة للجنة إلى تكرار أسماء ما يزيد عن ٧٥٠ ناخب من بينهم ٦٩ سيدة، وتفيد الشكوى أن حوالى ٧٠٪ من أسماء هؤلاء الناخبين مكررة مرتين داخل اللجنة الواحدة أو فى أكثر من لجنة داخل الدائرة، وأن حوالى ٢٥٪ منهم تكررت أسماؤهم ثلاث مرات، و ٥٪ تكررت أسماؤهم ٤ مرات، وبحسبة بسيطة يكون إجمالى أصوات هؤلاء الناخبين ما لا يقل عن ٢٠٠٠ صوت انتخابى وهى نسبة كبيرة جداً من العدد الإجمالى الحقيقى لعدد الناخبين داخل شياخة المعصرة (١٤ ألف ناخب) وتعتبر كفيلة بإنجاح أحد المرشحين دون وجه حق.

– تقدم أمين حزب العمل (بحدائق القبة) ببلاغ إلى رئيس اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات، يتضمن مذكرة تفصيلية تحوى عشرات الأسماء المكررة والمتشابهة فى الجداول الانتخابية الخاصة بدائرة حدائق القبة.

– تقدم على سلامة مرشح الوفد فى دائرة الحوامدية بشكوى عن تكرار عدد كبير من الأسماء فى كشوف الناخبين.

– فى بعض اللجان بحلوان تكرر عدد من الأسماء بصورة لافتة للنظر داخل الكشوف.

د) التلاعب فى جداول الناخبين، ومن أمثلة ذلك : –

– ما حدث فى شياخة الاستاد بدائرة قسم شرطة مدينة نصر بالقاهرة، حيث قامت وزارة الداخلية بإضافة ١٣٥١٨ ناخباً إلى الشياخة فى إجراء «وصف» بأنه جاء لصالح مرشح الحزب الوطنى الحاكم عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ولقد كانت هذه الواقعة مثار طعن أمام محكمة القضاء الإدارى يوم ١٩٩٥/١١/٢٣ وانتهت المحكمة إلى الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية بإضافة ١٣٥١٨ ناخباً إلى جداول الناخبين.

هـ) ينص القانون على إعطاء المرشح الذى يطلب جداول الناخبين صورة من هذه الجداول، موضحاً بها اسم الناخب وعنوانه ووظيفته، لكن معظم الأقسام قد أعطت هذه الكشوف للمرشحين خالية من الوظيفة والعنوان، وهو الأمر الذى يتنافى مع القانون ويصعب من مهمة المرشح فى التعرف على الناخبين وتوصيل دعايته إليهم فى عناوينهم، فضلاً عن أنه يصعب أصلاً إجراء أى تحقق من صحة الأسماء الواردة بالجداول، وقد حدث هذا مثلاً مع مرسى الشيخ مرشح الوفد – فئات – فى السيدة زينب، ومع عادل عيد المرشح المستقل فئات بدائرة باب شرق فى الإسكندرية، وحسام بدراوى المرشح المستقل فئات فى دائرة قصر النيل. وقد صدرت بهذا الشأن عدة أحكام قضائية لبعض المرشحين ولم تقم وزارة الداخلية بتنفيذها.

٢– الاستخدام غير المتكافىء للإعلام

باستثناء الوقت المخصص ومقداره ٨٠ دقيقة لكل حزب، فإن التلفزيون بالذات خصص مساحات

ضخمة للدعاية لما أسماه بـ «إنجازات الدولة على مدى ١٤ عامًا»، وهو ما يعتبر دعاية مباشرة لحكومة الحزب الوطنى ومرشحيها، ومن ناحية أخرى وباستثناء صحيفة الأهرام التى حاولت تقديم تغطية إعلامية متوازنة للمعركة الانتخابية، فإن بقية الصحف القومية انحازت بصورة واضحة لمرشحى الحزب الوطنى، بل وهاجمت هذه الصحف أحيانًا مرشحى المعارضة ورموزها، وجرى ذلك فى بعض الأحيان بأسلوب حاد وعبارات قاسية.

٣- استخدام المال العام والنفوذ الحكومى :

وذلك من قبل كبار موظفى الدولة، الذين قام الحزب الوطنى بترشيحهم فى أغلب الحالات، حيث بدا الأمر كما لو كان من طبائع الأمور أن يسخر المال العام وإمكانات الوظيفة العامة لخدمة شخص المرشح، لدرجة أن ذلك لم يثر فى حالات كثيرة اعتراضًا من أحد، ومن أمثلة الاستخدام المباشر للمال العام :

- استخدم مرشح الحزب الوطنى فى إحدى دوائر محافظة القاهرة مقار اللجنة الأولمبية لإدارة معركته الإنتخابية.

- فى إحدى الدوائر بمحافظة القاهرة قام أحد مرشحى الحزب الوطنى بدعم وتمويل أنشطة المساجد العلاجية، فضلاً عن إمدادها ببعض ما تحتاجه من مستلزمات من ميزانية إحدى الوزارات التى يشغل فيها منصبًا قياديًا.

- فى إحدى دوائر محافظة الجيزة استخدم أحد مرشحى الحزب الوطنى كل إمكانيات وظيفته العامة فى مواجهة خصومه من أحزاب المعارضة طوال المعركة الإنتخابية.

- فى إحدى دوائر القليوبية استخدم ضباط الشرطة من أبناء عائلة أحد مرشحى الحزب الوطنى عربات الشرطة فى جولاته ومسيراته الانتخابية، مما أثار الخوف فى نفوس المواطنين.

- فى محافظة الاسكندرية استغل أحد مرشحى الفئات عن الحزب الوطنى منصبه كوكيل لإحدى الوزارات، وذلك باستخدام كافة الإمكانات البشرية والمادية والمالية الخاضعة لرئاسته أو لإشرافه فى المعركة الانتخابية، حيث تم منح كافة الموظفين العاملين تحت إدارته ويعدون بالمئات، تفرغًا كاملاً للعمل معه فى الدعاية، وفى كافة تفاصيل العملية الانتخابية.

٤- استخدام المال الخاص :

برز سلاح المال فى المعركة الانتخابية هذه المرة مثلما لم يحدث من قبل على الإطلاق، وبدا كيف أن هذا السلاح هو الوحيد الذى استطاع الوقوف أمام سلاح استخدام المال العام والنفوذ الحكومى، ويمكننا أن نرصد فى هذا الصدد أساليب مختلفة لاستخدام هذا السلاح :

- استخدام المال فى تمويل مشاريع خيرية وخدمية أثناء فترة المعركة الانتخابية، وتنافس المرشحون فى تقديم التبرعات للمشروعات الخدمية والخيرية.



– استخدم المال في الدعاية الواسعة والمكثفة بشكل لم يسبق له مثيل.

– استخدم المال للترشيح على قوائم حزب معين، حيث تردد أن بعض مرشحي الأحزاب حصلوا على الموافقة بترشيحهم ضمن قوائم الحزب بعد دفع تبرعات مالية كبيرة.

– استخدام المال في حشد وتعبئة الأنصار وبالذات البلطجية والأشقياء، مثلما حدث في معظم الدوائر.

– شراء الأصوات بشكل مباشر حيث نقل لنا شهود عيان أن بعض المرشحين كانوا يعطون ورقة الانتخاب « متعلمة جاهزة » للناخب ويعطونه ٢٠ جنيه بعد تسليمهم الورقة التي سيتسلمها داخل اللجنة فارغة من أية علامة، وهذه الوقائع لا نستطيع أن نذكرها تحديداً لصعوبة توثيقها ولكن الكثير من الشواهد تؤكد حدوثها.

٥ – الإضطهاد أو التعسف الإداري:

وقد ارتبط ذلك في الغالب الأعم بوجود مرشح من كبار موظفي الدولة – أو له أقارب كبار في جهاز الدولة – حيث تعرض في هذه الحالة بعض صغار الموظفين الذين رفضوا تأييد هذا المرشح إلى اضطهاد إداري واضح، ومن أمثلة ذلك :

– قيام قيادات وأجهزة حكومية بالضغط على أعضاء المجالس المحلية والموظفين لتأييد الحزب الوطني.

– تم تحويل رائف أنسي عضو مجلس نقابة التطبيقيين إلى التحقيق، وذلك أثناء مؤتمر داخل نقابة التطبيقيين الفرعية في حلوان للمرشح محمد علي محجوب، بسبب معارضته للمرشح أثناء تحدثه، ويعتبر رائف أنسي من أهم أنصار المرشح مصطفى بكري، وقد قام نقيب التطبيقيين بتحويله للتحقيق.

– تعرض عدد كبير من الموظفين لقرارات إدارية بنقلهم تعسفياً، بسبب مناصرتهم للمرشح المستقل مصطفى شاهين في دائرة بركة السبع.

– قيام رؤساء المصالح الحكومية في بعض الدوائر بالضغط على الموظفين التابعين لهم إدارياً لإرغامهم على تأييد مرشحي الحزب الوطني.

٦ – تمزيق لافتات الدعاية الإنتخابية :

شهدت مرحلة الدعاية الإنتخابية حالات مكثفة لإنتهاك حقوق المرشحين في ممارسة حقهم في الدعاية الانتخابية فيما يتعلق بوضع لافتات، وملصقات، ومعلومات وغيرها من أوجه الدعاية الخاصة بهم، وتسجل اللجنة في هذا الإطار أن أغلب الانتهاكات كانت تتم بواسطة السلطات الحكومية ضد مرشحي

المعارضة والمستقلين، دون مرشحي الحزب الوطني، وقد رصدت اللجنة أيضاً وقوع الانتهاك من أنصار بعض المرشحين ضد منافسيهم.

٧- منع المؤتمرات والمسيرات:

صدر قرار من وزير الداخلية بمنع المؤتمرات غير أن هذا القرار تم تطبيقه على نحو غير عادل، حيث بدا واضحاً أن الأمن كان يسمح لمرشحي الحزب الوطني بعقد المؤتمرات ويذيعها التليفزيون نفسه، وكان يقوم بتقديم تغطية إعلامية لبعض المؤتمرات التي حضرها رئيس الوزراء بصحبة بعض الوزراء في بعض الأحيان ومن أمثلة ذلك :-

أ) بعض المؤتمرات التي قام الأمن بمنعها أو فضها :

- التدخل المباشر للأمن في فض المسيرات والمؤتمرات، أخذ شكلين الأول عن طريق القوة والآخر سلمياً، فالشكل الأول أدى إلى وقوع إصابات بدنية للعديد من أنصار المرشحين، مثال على ذلك ما حدث في مينا البصل وكرموز بمحافظة الإسكندرية والمحلة الكبرى وبندر دمياط وبندر المنصورة.

- أما الشكل الثاني فقد برز في العديد من الدوائر ومنها الدائرة السابعة بمحافظة البحيرة حيث قامت قوات الأمن بمنع مؤتمر للمرشح عبد المجيد أحمد (تجمع) بالرغم من حصوله على تصريح بعقد المؤتمر، وكان هذا المنع يوم ١٩٩٥/١١/١٥.

- وفي نفس الدائرة السابقة قامت قوات الأمن باستدعاء أصحاب محلات (الفراشة) واللمبات (الكهربائية) وتم التأكيد عليهم بعدم السماح بتأجير أي أدوات خاصة بإعداد السرادقات الانتخابية أو بتأجير الأدوات الكهربائية إلا بعد التصريح كتابي من المباحث.

- بالدائرة العاشرة بمحافظة القاهرة (حدائق القبة) قام رجال أمن الدولة بمنع مؤتمر انتخابي للمرشحين محمد مهدي عاكف، وعبد المنعم دحروج (مرشحي التحالف الإسلامي) بمنطقة حدائق القبة في يوم ١٩٩٥/١١/١٩، وذلك رغم وجود موافقة على المؤتمر، وبرغم وجود عدة مؤتمرات للمرشحين المنافسين، وبذات الدائرة قامت قوات الأمن بفض مؤتمر انتخابي لنفس المرشحين يوم الثلاثاء ١٩٩٥/١١/٢١.

- رفضت محافظة الدقهلية إقامة مؤتمر سياسي لرئيس حزب الوفد بنادي المنصورة الرياضي، بملعب كرة القدم، وذلك رغم حصوله على موافقة رئيس النادي، ورغم أن المكان مسور ويحقق شروط الأمن في إقامة المؤتمرات.

ب) بعض المؤتمرات التي تم منعها أو فضها من جهات غير أمنية :

- بالدائرة رقم (٢٥) بالقاهرة (التبين) قام أنصار أحد المرشحين - فئات - بمنع المرشح مصطفى بكري من إقامة مؤتمر انتخابي له بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٦ بمنطقة عرب راشد، وكان ذلك عن طريق اعتداءات

مختلفة حالت دون استمرار عقد المؤتمر، وقام المرشح المجنى عليه بعمل محضر برقم ١١٩٨٤ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٦ إدارى قسم حلوان.

– بالدائرة رقم (١٠) بمحافظة القاهرة وبتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٢، قام أحد المرشحين بالتشويش على مؤتمر انتخابى للمرشح محمد عبد العزيز شعبان (عمال تجمع).

٨ – استخدام الدين بشكل رئيسى :

سعى التحالف الإسلامى وبالتحديد الإخوان المسلمون إلى استخدام الدين ودور العبادة (المساجد) فى الدعاية الإنتخابية لمرشحيهم، وبالذات تلك المساجد التى تتبعهم بشكل أو بآخر، وقد حدث ذلك فى المعادى، وأسيوط، ودمنهور، وفى المقابل فإن بعض مرشحى الحزب الوطنى وعلى رأسهم أحد كبار المسئولين التنفيذيين – قد سعوا أيضاً إلى استخدام دور العبادة – وبالذات فى صلاة الجمعة فى الدعاية لمرشحى وبرامج الحزب الوطنى.

ومن ناحية أخرى لجأ البعض إلى التراجع عن مفهوم المواطنة، بالحديث عن ديانة المرشح، كما حدث من قبل بعض منافسى المرشح الوفدى منير فخرى عبد النور، حيث أرسلوا بعض أنصارهم إلى ندواته يسألونه بحدة كيف يمكن لهم أن ينتخبوه وهو نصرانى، زاعمين أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم، كما تم توزيع منشور بعنوان «لا للمجوس، لا للنصارى، لا للقبط» وتضمن المنشور صورة صليب مشطوباً عليه بعلامة خطأ، وفى دائرة شبرا ومهمشة قام بعض منافسى المرشح القمص صليب متى ساويرس بترديد هتافات تنطوى على ازدراء للديانة المسيحية، وذلك من خلال مسيرات تستخدم مكبرات للصوت.

وهكذا بدلاً من الحديث عن الوطن والمصالح والبرامج باعتبارها أشياء تهم كل المواطنين لاحظنا في بعض الدوائر تقسيم الناس على اساس دينى إلى مسلمين ومسيحيين مما يهدد بشكل مباشر مفهوم المواطنة وقيمة الوحدة الوطنية، وبالذات بعد أن أهملت عدة أحزاب ترشيح نسبة معقولة من الأقباط لدرجة أن الحزب الوطنى – وهو حزب الحكومة – لم يرشح قبطياً واحداً فى الانتخابات من بين ٤٣٩ مرشحاً، وكان من نتيجة ذلك أنه لم يتمكن أى مرشح قبطى من دخول مجلس الشعب عن طريق الانتخابات.

٩ – استخدام العنف :

أ) استخدام العنف والإرهاب بين المرشحين : وهو فى تقديرنا الأكثر انتشاراً وخطورة حيث اقترن هذا النوع من العنف باستخدام المال وإثارة النعرات القبلية ونذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر الأحداث الآتية : –

– فى إحدى دوائر محافظة قنا، اشتبك أنصار مرشح الحزب الوطنى والمرشح المستقل بالدائرة،



مستخدمين البنادق الالية والرشاشات مما نتج عنه سقوط ٧ قتلى وأعداد كبيرة من الجرحى وفقًا لتقارير صحفية ورؤية شهود عيان.

– شهدت دائرة أبو حماد شرقية أحداث عنف متبادلة، مما أسفر عن مقتل ٣ مواطنين وإصابة عدد كبير بجراح. وأمرت النيابة بحبس مرشح الحزب الوطنى ٤٥ يوم على ذمة التحقيق ثم أفرجت عنه يوم ١٩٩٥/١٢/١٩، وأكدت أن التحقيق معه وأنصاره ما زال مستمرًا وفقًا لما صرح به المحامى العام لنيابات الشرقية.

– تم إطلاق عدة أعيرة نارية على منزل المرشحة مروة إسماعيل (مستقلة) فى دائرة بلقاس – دقهلية وذلك من قبل أنصار أحد مرشحى الحزب الوطنى.

– اعتداء أنصار أحد المرشحين بدائرة حلوان على موكب سيارات للمرشح مصطفى بكرى أثناء ذهابه لمؤتمر كفر العلو، وأسفر هذا الاعتداء عن تحطيم زجاج عدد من السيارات، وسمعت أصوات طلقات نارية، كما حدث اشتباك بالعصى والهروات، وتم القبض من قبل الشرطة على ستة من أنصار المرشح الأول.

– أثناء الحملة الإنتخابية وقعت معركة بين أنصار المرشحة وجيهة الزلبانى وأنصار المرشح زهدى الشامى، وذلك أثناء مرور موكب وجيهة الزلبانى فى منطقة صلاح الدين بدائرة دمنهور، ورغم عدم وجود المرشح زهدى الشامى أثناء المشاجرة فقد قامت وجيهة الزلبانى بتحرير محضر ضده بالإعتداء عليها.

ب) عنف وإرهاب الدولة ضد بعض المرشحين وأنصارهم، ومن أمثلة ذلك : –

– قام ضباط الشرطة بالاعتداء البدني علي مرشح الفئات حلمي نمر رئيس جامعة القاهرة الأسبق ونقيب التجاريين.

– في دمنهور ألقت سلطات الأمن القبض على المرشح محمد بهنسى أثناء مسيرته فى منطقة (بوابة سيدى عربى) والاعتداء عليه بالعصى.

– فض مسيرة للمرشح محمود منصور (عمال – التحالف الإسلامى)، بواسطة عربة شرطة اندفعت فى وسط المسيرة من الخلف، مما أدى إلى إصابة المواطن إيهاب جمال وتم القبض على اثنين من أنصاره وهم محمد منصور نجل المرشح، والمواطن صديق عبد المطلب، والاثنان أعضاء مجلس محلى المعادى، وتم عرضهما على نيابة المعادى، التى أصدرت قرارًا بحبسهما أسبوعين على ذمة التحقيق.

١٠ – القبض على المرشحين وأنصارهم :

فى انتهاك مباشر لحرية المرشحين وسلامتهم قامت سلطات الأمن بالقبض على عدد من المرشحين وأنصارهم فى عدد من الدوائر أثناء المعركة الإنتخابية :

– فى الدائرة العاشرة بمحافظة القاهرة (حدائق القبة)، ألقت قوات الأمن القبض على المرشح محمد محمود فضل رجب (فئات مستقل) و٤ من أنصاره أثناء قيامه بمسيرة انتخابية بعد مشادة مع الأمن، وكان القبض بتهمة القيام بمسيرة والاعتداء على الرائد مصطفى الشحات من مباحث قسم الحدائق، وتم تحرير محضر للمرشح برقم ١٣٦٩٠ لسنة ١٩٩٥ جنح الحدائق.

– فى دائرة كفر الدوار بمحافظة البحيرة قامت قوات الأمن بالقبض على المرشح على عبدالقوى خليف، وذلك لاستخدامه مكبر صوت بجوار مؤتمر عقده محافظ البحيرة تأييداً لمرشحى الحزب الوطنى.

– فى الدائرة السادسة (مدينة نصر)، تم القبض على مجدى عبد الحميد ورياض رفعت وأشرف حلمى أنصار المرشح المستقل شهاب سعد، وذلك أثناء قيامهم بمسيرة بالسيارات.

– فى دائرة بندر دمنهور ألقت سلطات الأمن القبض على مرشح حزب التجمع و ١٧ من أنصاره.

– قامت قوة من بوليس قسم أول طنطا بالقبض على المرشح (المستقل – عمال) فايز زيدان أثناء قيامه بمسيرة انتخابية.

– قامت قوات الأمن بالقبض على المرشح الإسلامى سيف الإسلام البنا (أمين عام نقابة المحامين ومرشح التحالف الإسلامي) وعدد من أنصاره يوم ١٩٩٥/١٠/٢٨، وتم تحويله لنيابة الدرب الأحمر التى أفرجت عنهم بعد ذلك.

– ألقت قوات الأمن القبض على المرشح محفوظ حلمى (تحالف إسلامى) و ١٢٦ من أنصاره لقيامهم بمسيرة انتخابية.

– فى دائرة بولاق ألقت قوات الأمن القبض على المرشح الإسلامى محمد عبد القدوس (عضو مجلس نقابة الصحفيين، ومرشح التحالف الإسلامى) مع اثنين من أنصاره.

– بالدائرة الثانية والعشرين بمحافظة القاهرة (مصر القديمة) قامت قوات الأمن بالقبض على خمسة من أنصار المرشح سيد شعبان (ناصرى) يوم ١٩٩٥/١٠/١٨ واتهامهم بتوزيع منشورات تندد بقانون الطوارىء وأخرى تندد بفشل سياسات الحكومة.

– وبالدائرة السادسة (مدينة نصر)، تم القبض على سبعة أشخاص من أنصار المرشح عادل حسين أثناء جولة انتخابية.

– فى سنورس بمحافظة الفيوم قامت قوات الأمن بإعتقال ٣ من الأعضاء المؤيدين لحزب العمل وهم (محمد على، محمد هاشم، عادل الرومى) فى أعقاب حضورهم مؤتمر لحزب العمل.

– بدائرة بندر سوهاج قامت قوات الأمن بالقبض على ٧ من شباب قرية بلصفورة أثناء توزيعهم

أعداداً من جريدة الوفد والتى نشر فيها مقال يهاجم مرشح الحزب الوطنى بالدائرة.

– بالدائرة الأولى بمحافظة السويس قامت قوات أمن الدولة باعتقال ٣٢ شخصًا من أنصار المرشح طارق خليل مرشح التحالف الإسلامى لمقعد العمال بالدائرة.

– فى بورسعيد تم القبض على أنصار مرشحى التيار الإسلامى من منازلهم ومقار عملهم، وجرى إيداعهم أقسام البوليس.

– وفى الدائرة الثامنة بالمطرية – عين شمس تعرض بعض أنصار مختار نوح (مرشح التحالف الإسلامى – فئات) للقبض عليهم واحتجازهم لفترات مختلفة.

ب) يوم الإقتراع :

١ – القبض على المندوبين وطردهم أو منعهم من دخول اللجان الإنتخابية :

فى العديد من الدوائر قامت قوات الشرطة بالقبض، أو طرد، أو منع الدخول لعشرات من مندوبى ووكلاء المرشحين المعارضين، والمستقلين، وخاصة مندوبى وأنصار مرشحى التحالف والإخوان المسلمين، ومثال ذلك في محافظة القاهرة دوائر حدائق القبة ومدينة نصر والمطرية والمعادى والمنيل والتبين، وفى محافظة الإسكندرية دوائر مينا البصل وكرموز وباب شرق والمنتزه، وكذلك في المحلة الكبرى وقسم أول طنطا، وبندر ميت غمر وبندر المنصورة، وبندر دمياط، ودائرة العرب، والضواحى ببورسعيد، وقسم أول السويس، ودائرة البرلس والحامول فى كفر الشيخ، وفى محافظة الجيزة امبابة والحوامدية والبدرشين، وبندر أسيوط، وبندر سوهاج، وطهطا، وأسوان، الدائرة الأولى والثانية.

٢ – تدخل الأمن :

لعب الأمن دوراً هاماً فى هذه المعركة وذلك من خلال التدخل المباشر مثل : –

– قيام الأمن بتفريق تجمع – أو مظاهرة – نسائية فى بلطيم (معقل المرشح الناصرى حمدين الصباحى) على إثر تجمع النساء للإدلاء بأصواتهن واكتشافهن عدم وجود أسمائهن فى أماكنها التقليدية، وقد تمخض هذا الاشتباك بين قوات الأمن والنساء العزل إلى وفاة ٣ سيدات وفقاً لرؤية شهود العيان من أنصار المرشح حمدين الصباحى.

– اقتحام مقر لجنة النساء بدائرة الدقى والعجوزة بمدرسة الأورمان، وإلقاء القبض والإعتداء على ٣٧ من المندوبات والمناصرات للمرشح المستشار مأمون الهضيبى (فئات – التحالف الإسلامى) وأفرج عنهم في اليوم التالي (الخميس ١١/٣٠/ ١٩٩٥).

– فى بركة السبع تم يوم ١٩٩٥/١١/٢٩ اعتقال ١٧ من أنصار التيار الإسلامى.

* التزام الصمت أو التجاهل : وقد حدث ذلك بصورة واضحة فى عدد من الدوائر حيث قام البلطجية

من مؤيدى بعض المرشحين بإرهاب المندوبين وطردهم من اللجان فى أماكن عديدة - وذلك تحت بصر الشرطة التى لم تحرك ساكنًا لوقف الاعتداءات.

ج) عملية الفرز :

- ألقت الشرطة القبض على مندوب لجنة الفرز الموكل عن المرشح الإسلامى فى دائرة بندر دمنهور.

- قبل إجراء عملية الفرز بلجنة قسم شرطة دمنهور، تم وضع صناديق فى غرفة وإغلاقها لمدة ساعة كاملة، وتقدم عدد من المرشحين ببلاغ لرئيس اللجنة يتضمن شكوكًا حول تسويد البطاقات وتزويرها لصالح مرشحى الحزب الوطنى، وعند رفضه الاستجابة لمطالبهم وملاحظاتهم حول وقوع تزوير، أعلن ١٦ مرشحًا انسحابهم من انتخابات الجولة الأولى ومن أبرزهم عبد المنعم حسين مرشح الوفد، وزهدى الشامى مرشح التجمع.

- فى دائرة الدرب الأحمر حاصر عدد كبير من الضباط وجنود الأمن المركزى مدرسة المحمدية التى كان مقررًا إجراء عملية الفرز فيها، ومنعت قوات الأمن وكلاء المرشحين من دخول لجنة الفرز، ثم فوجىء المرشحون بنقل صناديق الاقتراع إلى مكان آخر لم يكن مقررًا إجراء الفرز فيه، وذلك فى غير حضور العديد من وكلاء المرشحين.

- فى الدائرة الأولى - أسوان - أجريت عملية الفرز فى غرفة مغلقة بعيدة عن المرشحين ووكلائهم، رغم الاعتراضات التى أبداها مرشحوا المعارضة والمستقلون.

- فى دائرة مدينة نصر انسحب مرشح حزب العمل عادل حسين، ومرشح الوفد مدحت خفاجى، والمرشح اليسارى المستقل شهاب سعد، احتجاجًا على عدم السماح لمندوبيهم باصطحاب صناديق الاقتراع ونقل عملية الفرز إلى مكان آخر.

الخلاصة

احتلت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٩٥، أهمية غير مسبوقة، سواء من حيث الاهتمام الشعبى بها، أو عدد المرشحين فيها، أو حدة التنافس الذى اتسمت به، أو التغطية الإعلامية التى حظيت بها، أو التأكيدات الرسمية التى سبقتها مؤكدة نزاهتها، أو من حيث المخاوف التى رددتها المعارضة حول احتمالات تزييفها.

ولهذه الاعتبارات جميعًا، وبناء على طلب العديد من القوى السياسية الشرعية فى البلاد، وبالإرادة

الحرة لعدد من الشخصيات العامة ومنظمات المجتمع المدنى المصرى، تشكلت اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الإنتخابات، لكى تصدر شهادتها المخلصة للتاريخ حول هذه الإنتخابات، استناداً إلى منهجية صارمة فى الرصد والإستقصاء لسلوكيات كل أطراف العملية الإنتخابية – الحكومة، المرشحين، الناخبين – على مدى ثمانية أسابيع، وصلت إلى قمتها خلال الفترة من ١٩٩٥/١١/٢٩ إلى ١٩٩٥/١٢/٦، وبناءاً على ذلك كله نوجز إيجابيات وسلبيات تلك التجربة الدرامية فى تاريخ مصر السياسى المعاصر فيما يلى : –

الإيجابيات:

رأت اللجنة أنه من الواجب أن تذكر ما رصدته من بعض السمات الإيجابية التى صاحبت العملية الإنتخابية متمثلة فى : –

١ – الاهتمام المتزايد من قبل المواطنين والأحزاب السياسية على الترشيح للإنتخابات ومتابعة الحملة الإنتخابية، وهو الأمر الذى عكس وعياً سياسياً متزايداً.

٢ – الجهود الكبيرة التى بذلتها الدولة وكافة الأحزاب السياسية لحث المواطنين على التوجه إلى صناديق الاقتراع، وهو الأمر الذى شارك فيه رئيس الجمهورية نفسه ليلة انتخابات الجولة الأولى ١٩٩٥/١١/٢٨ (برنامج حديث المدينة)، والذى استجاب له كثير من المواطنين بالتوجه فعلاً إلى صناديق الاقتراع بنسبة أكبر مما هو معتاد.

٣ – محاولة التليفزيون، وصحيفة قومية واحدة على الأقل إلتزام الحياد الكلى أو الجزئى فى إعطاء فرص متكافئة للأحزاب السياسية وعرض برامجها على المواطنين.

٤ – اعتراف وزارة الداخلية بما وقع من حوادث للعنف، ودور بعض رجال الأمن في التجاوزات الانتخابية وإحالتهم للتحقيق مع وعود بتقديمهم إلى المحاكمة.

٥ – اعتراف أجهزة الأمن بتجاوزات من بعض مرشحى الحكومة والقبض على بعض أنصارهم بما فى ذلك شقيق أحد الوزراء لثبوت انتهاكاتهم الصارخة للقانون.

٦ – مشاركة مرشحين أقباط (٥٧ مرشحاً) والسيدات (٨٣ امرأة) فى الانتخابات، وهى أعداد غير مسبوقة من هذين العنصرين فى تاريخ الحياة النيابية المصرية منذ عام ١٩٥٢.

السلبيات :

وقر فى ضمير اللجنة ومندوبيها الميدانيين، وتسجيلاتها من كل المصادر الموثوقة أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥، قد شابتها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقى ظلالاً كثيفة من الشك على شرعية تلك الانتخابات، وعلى شرعية المجلس النيابى الذى تمخض عنها.

ويمكن ذكر هذه السلبيات تحديداً فيما يلى : -

١ - تراجع الآليات السلمية فى إدارة الصراع السياسى، وبروز آليات متخلفة فى إدارة ذلك الصراع، فى مقدمتها تدنى لغة الخطاب، واللجوء إلى العنف، والمال، والطائفية، والعصبيات القبلية والعائلية.

٢ - تصاعد حدة العنف بشكل غير مسبوق منذ بداية الحياة النيابية المصرية فى عام ١٨٦٦. وقد شاركت كل أطراف العملية الانتخابية فى هذا العنف (الحكومة، المرشحون، الناخبون) بلا استثناء، ولكن كان فى مقدمتها عناصر من الحزب الوطنى الحاكم، فى ظل حياد سلبى من أجهزة الأمن، أو تواطؤ أو عجز منها، وقد أخذ هذا العنف صوراً شتى بدءاً من تمزيق لافتات الدعاية الإنتخابية للخصوم مروراً بالتضييق على نشاط المرشحين أو الاعتداء عليهم وعلى أنصارهم، وطرد مندوبيهم وتقفيل اللجان، وانتهاءاً باستخدام الأسلحة النارية والإرهاب وقتل الخصوم. وقد بلغ عدد القتلى طبقًا لما صرح به وزير الداخلية المصرية (جريدة الأهرام - الجمعة ١٩٩٥/١٢/٢٢) ٣٦ قتيلاً، ٤١١ جريحاً، وتدمير أربعة مبان للشرطة، ومكتب للبريد، وأحد البنوك، ومجمع استهلاكى، و٢١ سيارة خاصة، ٢٠ أتوبيساً، ومحطة سكة حديد، بينما يشير رصد مندوبى اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات أن عدد القتلى ٥١ قتيلاً، وعشرة أمثال هذا العدد من الجرحى، ببينما تشير مصادر المعارضة (الوفد ١٩٩٥/١٢/٢٥) إلى أن عدد القتلى وصل إلى ٦٤ قتيلاً و ٦٠٠ جريح ورغم أن هذا الاختلاف فى تقدير حجم العنف قد يرجع إلى المدى الزمنى الذى غطاه كل مصدر من المصادر الثلاثة، إلا أنه حتى لو أخذنا بأكثرها محافظة وهو وزارة الداخلية فإن عدد المصابين فى انتخابات ١٩٩٥ يصل إلى أربعة أمثال المصابين فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠، وأضعاف أضعاف أية انتخابات برلمانية سابقة فى التاريخ المصرى الحديث.

٣ - تصاعد دور المال فى ظل غياب أية رقابة قانونية، تحد من دوره فى الدعاية الانتخابية المشروعة، والإغراءات والتلويحات الاجتماعية والسياسية غير المشروعة، وهو الأمر الذى أدى إلى تدمير أبسط مبادىء تكافوء الفرص، وأيضاً بشكل غير مسبوق فى الحياة السياسية المصرية، بما فى ذلك عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

٤ - الإنحياز الصارخ لوسائل الإعلام الحكومية وفى مقدمتها التليفزيون، وأغلب الصحف المملوكة للدولة، لمرشحى الحزب الوطنى الحاكم، واستخدام وسائل النقل العام، وسيارات القطاع العام فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى.

٥ - عدم انضباط ونقاء وتحديث الجداول الانتخابية، رغم أن القانون يوجب الحكومة بذلك، وقد أدى هذا المثلب الجسيم إلى حالة من الهرج والمرج فى العديد من مراكز الاقتراع، وانصراف الاف المواطنين دون الإدلاء بأصواتهم، وشيوع حالة من الشك والتذمر والإحباط بينهم.

٦ - الإخلال بأمان وأمانة عملية الاقتراع فى المئات من اللجان الانتخابية، إما بتحيز من رجال الأمن والإدارة لصالح مرشحين بعينهم، أو عدم حفظ النظام فى حالات قام بها مرشحون آخرون أو أنصار لهم، أو

بلطجية يعملون لحسابهم باقتحام المراكز والعبث بانضباط عمليات الاقتراع.

٧ - الاستخدام الانتقائى للدين، ودور العبادة فى المعركة الانتخابية بواسطة مرشحى الحزب الوطنى الحاكم، بما فى ذلك إثارة الطائفية، والعصبية ضد المرشحين الأقباط، وهو أمر غير مسبوق فى الحياة السياسية المصرية المعاصرة وخاصة من أطراف محسوبة على الحزب الوطنى الحاكم. كما فعل نفس الشيء وإن كان على نطاق أضيق مرشحو التيار الإسلامى وأحد المرشحين الأقباط.

التوصيـــات

فى ضوء ما قامت به اللجنة من متابعة ورصد لكل مراحل العملية الانتخابية فهى توصى بما يلى : -

١ - الضرورة القصوى والملحة بتوكيل الإشراف على الانتخابات فى كل مراحلها للسلطة القضائية دون غيرها، وبمعرفة المجلس الأعلى للقضاء، حتى لو اقتضى الأمر إجراء الانتخابات على مراحل.

٢ - إلغاء قانون الطوارىء أو تعليقه خلال الحملة الانتخابية، وتغليظ عقوبة تزوير الانتخابات والنص على عدم سقوطها بالتقادم، مع تشديد عقوبة استخدام المال العام أو النفوذ الحكومى فى العملية الانتخابية.

٣ - دعمًا للوحدة الوطنية، واحتفاءاً بمبادرة ملايين الأقباط الذين شاركوا فى انتخابات ١٩٩٥، وترشيح أكبر عدد منهم كمستقلين، رغم امتناع الحزب الوطنى الحاكم عن ترشيحهم، فإننا ندعو كل الأحزاب والقوى السياسية لمضاعفة عدد المرشحين الأقباط من أعضائها، فى كل الانتخابات الديمقراطية القادمة، وعلى كل المستويات. كما نهيب بالأخوة الأقباط ألا يتراجعوا عن المشاركة الكاملة بسبب ما بدر من بعض قوى التخلف والتعصب والظلام ضدهم فى الانتخابات الأخيرة.

٤ - إلزام أجهزة الدولة بتنقية الجداول الانتخابية وتحديثها، وضرورة توقيع الناخب أمام اسمه فى كشوف الناخبين.

٥ - وجوب إجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة تشكل لهذا الغرض، أو إنشاء لجنة رسمية مستقلة تختص بهذه المهمة، كما هو الحال فى الهند وبعض البلدان الأخرى.

٦ - الأخذ بنتائج التحقيقات التى تقوم بها محكمة النقض فيما يقدم من طعون فى صحة العضوية أو تعديل المادة ٩٣ من الدستور، بما يجعل محكمة النقض وحدها صاحبة الاختصاص فى كل ما يتعلق بصحة العضوية.

٧ - إصدار تشريعات تحجم استخدام المال وتفرض سقفًا أو حداً أقصى للإنفاق المالى تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص، على أن يتغير هذا السقف باتفاق كل الأحزاب مع كل انتخابات نيابية (كل خمس سنوات).

٨ - إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف والسماح للمواطنين بتأسيس القنوات الإذاعية

والتلفزيونية، وإلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات.

٩ - تنفيذ توصيات مؤتمر العدالة الأول (١٩٨٦) فيما يتعلق بإجراء الانتخابات.

١٠ - تجريم الدعاية الانتخابية التى تنطوى على التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين.

خاتمة تقرير اللجنة الوطنية المصرية

لمتابعة الإنتخابات

وتجد اللجنة من واجبها أن تختتم هذا التقرير بالتأكيد على المخاطر الجسيمة التى تتعرض لها حياتنا السياسية إذا استمرت السلطات الرسمية فى ارتكاب المخالفات التى سبقت الإشارة إليها، أو السكوت عليها، أو السماح بها، لما يؤدى إليه ذلك من تزييف إرادة الناخب، وضياع الثقة فى العملية الانتخابية وشيوع السلبية والانصراف عن العمل العام، والقضاء على التعددية الحزبية من الناحية العملية، ومنع تداول السلطة واحتكارها فى يد حزب واحد، وإغلاق الباب أمام التغيير بالطرق السلمية، ومن المؤكد أن الشعب المصرى الذى سبق كل بلاد العام الثالث بل بعض بلاد العالم المتقدم فى المطالبة بنظام ديمقراطى سليم يستحق أفضل من ذلك، بل إن مكانة مصر على الصعيد الدولى والإقليمى تتوقف إلى مدى بعيد على احترامنا للأصول والمبادىء الديمقراطية، وعلى رأسها احترام إرادة الناخب فى انتخابات حرة نزيهة.

الخلاصة

مقارنة مؤشرات ١٩٩٤ فى التقرير السنوى الثالث مع عام ١٩٩٥ فى تقريرنا الرابع نجد أن هناك مزيجًا من التراجع والتقدم.

مؤشرات التراجع:

- تراجع التحول الديمقراطى وخطر تصفية الحركة النقابية، وسقوط النظام الانتخابى، وتقدم العنف والمال والقبلية على آليات المجتمع المدنى والديمقراطى.
- لا زال المجتمع المدنى فى الريف مهدد بالتصفية عبر أزمة التعاونيات الزراعية.
- غياب الديمقراطية الجامعية.
- عدم احترام احكام القضاء خاصة الـ ١٠٩ حكم التى أصدرها القضاء الإدارى بشأن الإنتخابات.
- سيادة الأحكام العسكرية خاصة ضد تيار الإسلام السياسى المعتدل (الإخوان المسلمين) مما يهدد بتصاعد العنف.
- تحول فتاوى الظلام إلى دعاوى قضائية، وازدياد التيار المتطرف فى مؤسسات الجامعة والقضاء.

- صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى يضيق الخناق على حرية الصحافة والصحفيين.

مؤشرات التقدم :

- لعب الأمن المصرى دوراً هاماً فى تراجع احداث العنف والإرهاب، وانعكس ذلك إيجابياً على حالة حقوق الإنسان، ولجوء الجماعات الإرهابية للعنف الخارجى الانتحارى يؤكد ذلك.
- تصاعد دور المنظمات غير الحكومية ومراكز حقوق الإنسان على كافة الأصعدة.
- تأسيس اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات.

تبقى ملحوظة أخيرة .. وهى تآكل مشروعية ومصداقية السلطة التشريعية، وتفرد السلطة التنفيذية، وعدم تطبيق وتنفيذ أحكام القضاء يفتح الباب على مصرعيه لأزمة دستورية ومجتمعية.

السودان*



* اعد هذا التقرير الخاص بدولة السودان الباحث محمد خالد

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/١/١م عن بريطانيا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: الفريق عمر حسن أحمد البشير

إسم رئيس الحكومة: الفريق عمر حسن أحمد البشير

عدد المحافظات: ٢٦ محافظات

العاصمة: الخرطوم

المساحة(كلم٢): ٢٥٠٦

عدد السكان(مليون): ٢٦,٦

معدل الزيادة السكانية: ٢,٧ ٪

الديانات:٧٢ ٪ مسلمون ، ٥ ٪ مسيحيون ، ٢٣٪ديانات محلية

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٣٥٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار ج سوداني): ٤٠٩,٤٢

العملة: الجنيه السوداني

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٥٥ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥٣

معدل الامية للكبار: ٦٩ ٪

ميزان الموارد: (-) ١,٤٩٨٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٦٥٦٢

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٤

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٥ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٨٦٦٧

الدولار= ٣٦٠ جنيه سوداني

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٤٠٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٩٧٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: -٦ ٪

يوميات الأحداث

ينايــر

٥ / اجتمع فى نيروبى رؤساء كل من كينيا وأثيوبيا وإريتريا ونائب الرئيس الأوغندى فى محاولة لكسر الجمود فى مفاوضات السلام السودانية، ولوضع جدول أعمال مرن قبل دعوة أطراف النزاع السودانيين إلى جولة جديدة فى المفاوضات.

٥ / اعتقلت السلطات السودانية عريفًا فى الجيش السودانى وزوجته بعد خطفهما أمس طائرة مدنية، كانت الطائرة فى رحلة داخلية وعلى متنها ٣٦ راكبًا، وأفراد طاقمها المؤلف من سبعة أشخاص. إن الخاطفين محمد جبارة ٢٦ سنة وزوجته أنعام الفاضل عريسان فى شهر العسل أكدا أنه ليست لديهما أى دوافع سياسية، وأن جبارة أكد أنه نفذ عملية الخطف بغرض التوجه للقاهرة بعد أن رفضت السلطات السودانية منحه تأشيرة خروج من السودان ،لأنه من مواليد ١٩٦٨ ولا يحق له مغادرة البلاد قبل أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.

٨ / اتهم مسئول سودانى الولايات المتحدة «بإنتهاك حقوق السودانيين المتهمين فى قضية التخطيط لتنفيذ تفجيرات فى نيويورك» وقال الدكتور/ أحمد المفتى مقرر المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان، وعضو مجلس العدل أن السلطات الأمريكية «تجاوزت المواثيق الدولية بمعاملة أربعة سودانيين معتقلين بطريقة غير إنسانية». وأضاف أنهم وضعوا فى زنزانات لم تراع فيها المعايير المقبولة دوليًا ومنعوا من اداء الصلاة والحصول على الطعام الحلال وأحتجزوا فترات طويلة.

٨/ حذرت الأمم المتحدة من أن نحو ٧٢٠. ألف سودانى يهددهم الجوع والمرض والهجرة بسبب تصعيد الحرب الأهلية المستمرة من ١٢ سنة فى جنوب السودان.

٨/ هاجم الدكتور حسن الترابى الأمين العام للجبهة القومية الإسلامية الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإتهمهم بأنهم يستهدفون السودان ويتعقبون خطواته دون مبرر.

٨ / رفضت الخرطوم اتهامات اريتريا التى اشتكت من حملة اعتقالات يتعرض لها مواطنوها الذين يقيمون فى السودان. وأعلنت المفوضة السودانية لشئون اللاجئين فى تصريحات «أن السودان لن يتخلى عن أى لاجىء يحترم مبادىء حسن الضيافة».

٨ / أمر قاضى محكمة المال العام فى الخرطوم بسجن القيادى البارز فى الجبهة الإسلامية القومية

محافظ منطقة القلابات السابق على عبد الله النحيلة سبع سنوات وتغريمه بدفع ٣٤ مليون جنيه سودانى بعد إدانته بارتكاب مخالفات مالية وتحويل أموال عامة لمصلحته الشخصية وقال القاضى محمد على الجمرى أن النحيلة، ارتكب مخالفات مالية كبيرة وحول أموال الشعب إلى حسابه بدعوى الصرف على جهاز الأمن واستقطاب المؤيدين، ولم تجد المحكمة سنداً قانونياً لتصرفاته.

١٠ / أعلن السيد غازى صلاح الدين وزير الدولة برئاسة الجمهورية أن حكومته قد أخطرت الرئيس الكينى دانيال اراب موى رسمياً أنها لن تحضر المزيد من مباحثات السلام التى ترعاها «الإيقاد» - الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر لدول شرق أفريقيا - وذلك لأن السلام سيتم تحقيقه من الداخل على حد قول السيد صلاح الدين. استبعدت الحكومة السودانية أيضاً دور الأمم المتحدة واتهمت الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى بالتواطؤ مع قادة دول الإيقاد لزعزعة استقرار السودان.

١٢/ السفير على محمد ابراهيم ترك منصبه كسفير للسودان لدى جيبوتى. ونشر هذه الاستقالة فى صحيفة الخرطوم الصادرة فى القاهرة، وذكر فى أسباب استقالته أنه شعر بالحزن لسوء الأحوال فى السودان خلال زياراته للخرطوم فى فبراير عام ١٩٩٣ فى أجازته السنوية، ويذكر أن السفير لورانس تومبى سفير السودان لدى رومانيا وبلغاريا استقال من منصبه واتهم الحكومة السودانية بارتكاب ما وصفه بانتهاكات لحقوق الإنسان. ولكن الحكومة السودانية نفت هذه الاتهامات واتهمت تومبى بارتكاب مخالفات مالية وإدارية. وينتظر تومى حالياً موافقة الحكومة البريطانية على طلبه لمنحه حق اللجوء السياسى فى بريطانيا.

١٣ / أصدر الرئيس السودانى الفريق عمر البشير أمس قراراً بإحالة ٦٥ ضابطاً على التقاعد من بينهم ٨ ضباط برتبة لواء و ٥٧ برتبتى عقيد وعميد، ومن بينهم اللواء الركن بابكر الخليفة جلى قائد الكلية الحربية السودانية واللواء الهادى بابكر قائد قيادة منطقة الخرطوم المركزية التى تشرف على الأمن العسكرى فى ولاية الخرطوم وضابطين فى سلاح الطيران برتبة لواء. وشمل الإجراء أيضاً العقيد عبد الباقى الجيلانى يوسف رئيس تحرير صحيفة « النصر » الناطقة باسم الجيش التى صدر الشهر الماضى قرار بتعطيلها وإنهاء أعمال الشركة التى تصدها.

١٣ / نقل الأسف بنجامين وانى كبير اساقفة الكنيسة الانجليكانية فى السودان عن البشير استعداد الحكومة السودانية لاستقبال الدكتور جورج كيرى الاسقف سيزور السودان، ولم يتحدد موعدها بعد، ولم يوضح الصلة بين توقيت الزيارة واستئناف العلاقات بين الخرطوم ولندن على مستوى السفراء. بعد قطيعة استمرت سنة. وكان مقرراً أن يزور اسقف كانتربيرى السودان العام الماضى لكن خلافاً بين الخرطوم ولندن على مكان إقامته فى ضيافة الحكومة السودانية أو فى السفارة البريطانية فجر نزاعاً أدى إلى ابعاد السفير البريطانى بيتر سميث وتأجيل الزيارة للخرطوم لتقتصر علي جنوب السودان



والمناطق الخاضعة لسيطرة «الجيش الشعبى لتحرير السودان» وفي السياق ذاته فان الترتيبات تجرى بين رئاسة الجمهورية السودانية والحكومة البريطانية والكنيسة الانجليكانية لتتزامن زيارة كيرى مع تسلم السفير البريطانى الجديد فى الخرطوم مهماته باعتبارها دليلاً على عودة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعى. وتفيد معلومات أن مبادرة جديدة لتحقيق السلام فى جنوب السودان ستعلن قريباً، وأن الأسقف وانى دعا كيرى خلال زيارته الأخيرة للعاصمة البريطانية إلى التوسط بين الحكومة السودانية والمتمردين فى الجنوب، لكن الحكومة تكتمت على النبأ.

١٥ / دعا البرلمان الأوربى فى قراره رقم ٨ الدول الأعضاء للاستمرار فى حظر تصدير السلاح للسودان. أيضاً دعا المجتمع الدولى لاتخاذ عقوبات ضد السودان بغرض تشديد الضغط على الحكومة السودانية لإيقاف الحرب والمذابح التى ترتكب بحق المواطنين فى جنوب السودان. عبّر البرلمان عن تأييده لمبادرة الإيقاد لإحلال السلام بالسودان ودعا طرفى النزاع – الحكومة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان – للإعلان الفورى عن وقف اطلاق النار والتوصل لإتفاق سلام تحت رعاية الإيقاد.

٢١ / بدأت فى الخرطوم إجراء تسجيل الناخبين الذى يستمر أسبوعين ويفتح المجال بعدها للترشيح ويذكر أن قانون الانتخابات الجديد يحظر الأحزاب السياسية وصرف المرشحين أموالهم لتمويل الحملة الانتخابية، وينص علي مسئولية الدولة فى الصرف على الانتخابات العامة واستقلالية أجهزة الإعلام. ومن المقرر انتخاب ٢٦ مجلساً للولايات بالإضافة إلى أعضاء مجلس اتحادى، ويبلغ عدد النواب أعضاء المجلس الوطنى ٤٠٠ نائب.

٢٣ / تراجعت الحكومة السودانية عن فكرة حضور مراقبين من الدول المجاورة ومراقبين دوليين للإنتخابات النيابية التى أعلن أن موعد إجرائها هو مارس المقبل لإختيار أعضاء المجلس الوطنى. وكان القائم بالأعمال الألمانى والسفير الأمريكى والقائم بالأعمال البريطانى والسفير الفرنسى بالخرطوم قد طلبوا الإطلاع على كيفية إجراء الانتخابات وإمكان مشاركة مندوبين عن حكوماتهم فى مراقبة عملية الإقتراع.

٢٣/تراجعت الحكومة السودانية عن فكرة حضور مراقبين من الدول المجاورة ومراقبين دوليين للإنتخابات النيابية التى أعلن موعد إجراءها مارس لإختيار أعضاء المجلس الوطنى.

٢٣/ طلبت القوى الرئيسية فى المعارضة السودانية فى مذكرة قدمتها لدول إيقاد صرف النظر عن صيغة المفاوضات الثنائية بين الحكومة والمتمردين يستبدل بها عقد مؤتمر سياسى ودستورى تحت إشراف دولى لكل القوى السياسية السودانية لإحلال السلام والديمقراطية وإجراء انتخابات عامة خلال فترة محددة.

٢٣/ اعتقلت السلطات السودانية عريفاً فى الجيش السودانى وزوجته بعد خطفهما طائرة مدنية

كانت فى رحلة داخلية على متنها ٣٦ راكبًا وأكد المختطف أن دوافعه إجبار الطائرة التوجه للقاهرة بعد أن رفضت السلطات منحه تأشيرة خروج قبل أداء الخدمة الإلزامية.

٢٣/ رفضت الخرطوم اتهامات اريتريا التى اشتكت من حملة اعتقالات يتعرض لها مواطنوها المقيمين فى السودان

٢٣/ سفير السودان لورانس تومبى لدى رومانيا وبلغاريا الذى استقال من منصبه واتهم الحكومة السودانية بارتكاب ماوصفه بانتهاكات حقوق الإنسان.

٢٣/ أصدر الرئيس السودانى عمر حسن البشير قراراً بإحالة ٦٥ ضابطًا على التقاعد من بينهم ٨ ضباط برتبة لواء.

٢٣/ تحولت ندوة اجتماعية تنظمها جامعة أم درمان الأهلية إلى مظاهرة سياسية ناقدة لسياسات الحكومة ومطالبة بعودة الحكم الديمقراطى..

٢٣/ حمل الرئيس عمر حسن البشير على منظمة العفو الدولية والولايات المتحدة والمعارضة السودانية فى الخار .. واصفًا انتهاكات حقوق الإنسان بأنها محض إفتراءات.

٢٣/ منظمة العفو الدولية تصعد انتقاداتها وتدعو لتشكيل فريق مراقبين دولى لمتابعة الأوضاع فى السودان.

٢٥/ قاضى محكمة المال العام فى الخرطوم يأمر بسجن القيادى البارز فى الجبهة القومية ومحافظ القلايات على عبد الله بسبع سنوات وتغريمه ٢٤ مليون جنيه سودانى بعد إدانته بمخالفات مالية وتحويل أموال عامة لمصلحته.

٢٧/ طلبت القوى الرئيسية فى المعارضة السودانية فى مذكرة قدمتها إلى قادة دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايقاد) التى تتولى الوساطة فى النزاع فى جنوب السودان صرف النظر عن صيغة المفاوضات الثنائية بين الحكومة السودانية والمتمردين، واستبدالها بعقد مؤتمر سياسى دستورى تحت اشراف دولى لكل القوى السياسية السودانية لإحلال السلام والديمقراطية وإجراء انتخابات عامة فى البلاد خلال فترة محددة.

٢٧/ أعلن فى الخرطوم أن الدكتور مهندس/ محمود شريف رئيس شركة الموصلات السلكية واللاسلكية المملوكة جزئيًا للدولة فى السودان قتل فى العمليات العسكرية فى الجنوب فى الولاية الاستوائية الشرقية.

٢٧/ اجتمع وزير الخارجية المصرى عمرو موسى فى القاهرة مع وزير الخارجية الأريترى بطرس سلمون، وتناول الاجتماع بحث تطورات الأوضاع فى القارة الأفريقية بصفة عامة وفى القرن الإفريقى

بصفة خاصة.

٣٠/ تحولت ندوة اجتماعية تنظمها جامعة أم درمان الأهلية فى ضواحى العاصمة السودانية إلى مظاهرة سياسية ناقدة لسياسات الحكومة ومطالبة بعودة الحكم الديمقراطى، وكانت الندولة قد افتتحت أمس الأول فى مركز البروفيسور محمد عمر بشير بالجامعة على اساس مناقشة موضوع «تاريخ المرأة فى أم درمان واخذت الندوة منحى سياسياً أمس وأمس الأول من خلال المناقشات والأوراق ومن خلال حضور شخصيات سياسية بارزة فى مقدمتها السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة المعارض والسيد على محمود حسنين أحد قيادى الحزب الاتحادى الديمقراطى وعدد من اساتذة الجامعة والنقابيين.

٣٠/ انتقدت الحكومة السودانية بشدة طلب وزير النقل المصرى تصفية شركة وادى النيل للملاحة النهرية بين البلدين. وقال وزير النقل السودانى عثمان عبد القادر عبد اللطيف أنه فوجىء بالطلب المصرى، وأوضح الوزير السودانى أن بلاده لجأت لوقف الرحلات بين البلدين بين ميناءى وادى حلفا والسد العالى منذ العام الماضى بسبب المضايقات التى تسببها أجهزة الأمن المصرية للمسافرين السودانيين واعتلاء أعداد من قوات الأمن المصرية المسلحة أسطح البواخر مما يعد خرقاً واضحاً للوائح النقل وعبر عن رغبته فى احتواء الخلافات وحتى لا تصل إلى تصفية شركات المشروعات المشتركة بين السودان ومصر.

٣١/ حمل الرئيس السودانى الفريق عمر البشير على افتراءات منظمة العفو الدولية والولايات المتحدة والمعارضة السودانية فى الخارج. وقال فى خطاب القاه فى مدينة القضارف على بعد ٩٥ كيلو متراً من الحدود السودانية - الإريترية أن الولايات المتحدة تصدت لقيادة حملة عن حقوق الإنسان فى بلاده فيما هى تنتهك هذه الحقوق فى الداخل وتطبق «معايير مزدوجة».

٣١/ مع بداية العام ١٩٩٥م تبدأ منظمة العفو الدولية بكل فروعها وبعضويتها الكاملة التى تصل إلى ٢ مليون عضو فى كل أنحاء العالم، حملتها من أجل قضية حقوق الإنسان فى السودان.

٣١/دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولى إلى نشر مراقبين دوليين لحقوق الإنسان فى السودان وتقديم الدعم اللازم لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحقوق الإنسان فيه بما يكفل القيام بصلاحياته.

٣١/ طالبت مصر الخرطوم بدفع ثلاث بلايين دولار تعويضاً عن المنشآت المصرية التى صادرتها السلطات السودانية، وجاء ذلك فى مذكرة مصرية جرى توجيهها إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣١/ ذكرت منظمة العفو التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان أن قوات الأمن السودانية استهدفت



النساء المتظاهرات وقامت بضربهن وتهديدهن، وقال تقرير صادر عن المنظمة من لندن «مقرها» أن النساء من عائلات الضباط الذين أعدمتهم السلطات السودانية فى إبريل ١٩٩٠م (٢٨ ضابطًا) تعرضن للضرب والتهديد باغتصابهن أو قتلهن فى أعقاب قيامهن بمظاهرات .. وأعربت المنظمة عن قلقها العميق إزاء هؤلاء النساء اللائى يلتقين بطريقة منتظمة متحديات بذلك السلطات السودانية التى لا تعرف كيف ترغمهن على التزام الصمت.

فبراير

١/ نفذت السلطات الحكومية فى جوبا «عاصمة جنوب السودان» أحكامًا بالإعدام بحق عدد من قادة الخدمة المدنية، والذين تأكد إعدامهم اثنان هما چيمس حكيم المدير العام لوزارة الزراعة. وكبير ضباط الحكومة المحلية چيمس براون. وهناك اعدامات أخرى تمت، ولم يعرف بعد بقية الذين تم اعدامهم أو اعتقالهم ولكن جملة المفقودين بلغ عددهم ١٧ شخصاً، ولم يعرف مصيرهم بعد. من بين المفقودين دكتور وليم موقا مدير الخدمات البيطرية ومستر لويس قور مدير مصلحة المساحة والأراضى.

لم تعرف بعد اسباب الإجراءات التى اتخذتها السلطات بحق المفقودين فيما عدا حالة المستر لويس قور بسبب موقفه المقاوم لتحويل ملكية أراضى حكومية وأخرى خاصة لبعض المؤسسات الإسلامية التى انشئت حديثًا وبعض أسر المجاهدين.

فى تطور لاحق قامت السلطات بفصل السيدة/ أقنيس لوكودو محافظة جوبا وأحد معاونيها المستر جوزيف لاسو وزير التنمية والسلام من منصبيهما وتم وضعهما فى الاعتقال المنزلى بتهمة سوء استخدام المال العام.

* أعلن السودان أنه لن يسمح لوفد من منظمة العفو الدولية بزيارته بعد تقرير المنظمة الأخير عن انتهاك الخرطوم لحقوق الإنسان.

٢/ الشرق الأوسط : السودان وأوغندا يتبادلان إتهامات والمعارك تشتد قرب الحدود.

٣/ نائب رئيس منظمة العفو الدولية ويريك إيفانز أفاد أن المنظمة بدأت فى حملة واسعة للفت نظر العالم إلى خطورة ما يجرى داخل السودان فى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. بدأت المنظمة حملتها بإصدار عمل وثائقى عنوانه «دموع اليتامى».

٦/ تمرد بأحد تشكيلات الجيش السودانى واعتقال ١٥٣ من اللواء السابع التابع للفرقة السادسة مشاه بمنطقة العاشر.

٩/ اعتبرت الحكومة السودانية إن إفادات المقرر الخاص لحقوق الإنسان فى السودان، كاسبار بيرو أمام اجتماعات لجنة حقوق الإنسان فى جنيف استفزازا للمسلمين وتجنيا صريحا على الشريعة

الإسلامية.

١٩/ أعلن حزب الأمة المعارض أن السلطات اعتقلت ثلاثة من القياديين فى هيئة شئون الأنصار و ١٠ من طلاب كلية القرآن الكريم.

٢١ / أعلن العقيد د./ جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد الجيش الشعبى تأسيس «لواء السودان الجديد» كرافد جديد للحركة يستوعب من أقاليم شمال السودان الراغبين للمساهمة فى بناء «السودان الجديد» سيتكون اللواء من خلايا يخضع أعضاؤها للتأهيل السياسى ثم العسكرى فى مراحل لاحقة، وسيكون من ضمن مهامه حماية الانتفاضة الشعبية القادمة ضد النظام الحاكم فى الخرطوم.

٢١/ أكد السيد فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب أن النظام الحاكم فى السودان يصر على انتهاك حقوق الإنسان ويرفض التعاون مع المقرر الخاص الذى حددته الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان وتمنعه من دخول السودان.

٢٢/ حدد الفريق عمر حسن البشير رفضه لعودة النظام التعددى وذكر أن حكومته حريصة على نظام المؤتمرات الشعبية التى تعد لإنتخابات الولايات.

٢٢/ قدم كاسبار بيرو المقرر الخاص للأمم المتحدة لشئون السودان إلى الدورة ٥١ للجنة حقوق الإنسان بجنيف تقريراً أدان فيه التعذيب والاعتقالات التعسفية والانتهاكات الخطيرة ضد حقوق الإنسان فى السودان.

٢٢/ اعترف وزير الصحة السودانى العقيد (فوال) بتفشى مرض الفشل الكلوى وارتفاع معدلاته فى السودان.

٢٦/ طالب الرئيس السودانى البشير الحكومة المصرية بوقف نشاط المعارضة فى القاهرة والانسحاب الفورى من حلايب كشرطين لتحسين العلاقات بين البلدين.

٢٧/الساعة التاسعة من صباح ٢٥ رمضان قامت قوات أمن السلطات السودانية بضرب النساء المتظاهرات من أسر شهداء حركة رمضان فى إحياءهن الذكرى الخامسة لإغتيال الـ٢٨ ضابطا فى إبريل ٩٠ مما سبب لهن أذى جسيماً – وقبض على ١٥ إمرأة.

مارس

٧/ أعرب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (كاسبار بيرو) عن أسفه لعدم تمكنه من زيارة السودان لرفض حكومة الخرطوم استقباله وأدان مستنداً إلى تقارير وإفادات من مصادر مستقلة، الإنتهاكات الخطيرة التى ترتكبها القوى الأمنية التابعة للنظام الحاكم والاتهامات التى ترتكبها عناصر مسلمة فى

الجنوب، وأشار بيرو إلى وقوع عمليات إعدام خارج إطار المحكمة وعمليات تعذيب منظمة واعتقالات تعسفية تطول المعارضين السياسيين.

٧/ وعرض المقرر إفادات كثيرة حول اضطهاد الأقليات المسيحية وإجبار البعض على تغيير دينهم وتدمير البلدان وترك سكانها من دون مواد غذائية فى الصحراء وخطف الأطفال وسجنهم فى مخيمات الاعتقال.

٨/ طالبت الحكومة السودانية منظمة العفو الدولية بتقديم اعتذار قبل أن تسمح لوفد من المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان بزيارة البلاد.

٩/ أكدت مصادر سودانية أن قوات الأمن فرضت حراسة مشددة على بعض المواقع والأحياء فى أم درمان، وذلك عقب الأحداث التى نظمها سكان أحد الأحياء فى منطقة أم بده احتجاجًا على قيام السلطات بهدم مساكنهم.

١١/ فى المؤتمر السنوى الذى انعقد حول «العنف ضد النساء» شاركت الأستاذة/ منى عوض خوجلى .. بورقة حول «العنف ضد النساء فى السودان»، وقد تحدثت فى المؤتمر المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد النساء.

١٤/ سكان مخيم أنقولا أحد المخيمات العشوائية فى أم درمان قاموا مساء ٧ مارس باعتراض الآليات التى قامت بهدم وإزالة أكواخهم الفقيرة ثم توجهوا إلى مكتب الأراضى فى مظاهرة داوية وهم يهتفون ويلوحون بالعصى والسكاكين والفئوس مما أدى لاشتباكهم مع المسئولين فأشعلوا النيران فى مكاتب الأراضى. وأحرقوا المستندات وهدموا المبنى ثم توجهت مظاهراتهم إلى منازل أعضاء اللجنة الشعبية فأحرقوها تمامًا.

١٤/ أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة نظام الخرطوم لإرتكابه انتهاكات تتضمن التعذيب والمحاكمات الصورية والرق وحثت فى واحد من أشد تحذيراتها أنه على السودان الكف عن انتهاكات الحقوق لاسيما حقوق الأطفال.

١٤/ فى مؤتمر صحفى بنيروبى ندد بيير سانيه سكرتير عام منظمة العفو الدولية بانتهاكات حقوق الإنسان فى السودان .. وحذر من أن العالم يتعايش مع المآسى الكبيرة فى السودان وأن العمليات الحربية وانتهاكات حقوق الإنسان باتت مألوفة للمجتمع الدولى إلى درجة لم تعد تثير إهتمامه.

١٤ / أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بيانًا صحفيًا تتهم فيه الدكتور/ ريك مشار قائد حركة استقلال جنوب السودان، بإجراء محادثات سرية مع وفد من الحكومة السودانية فى جنيف. قال بيان الحركة أن مشار والحكومة قد توصلا للإتفاق حول استراتيجية التنسيق بينهما وهدفها النهائى هو القضاء على الجيش الشعبى لتحرير السودان.



تم عقد اتفاق اطلاق النار لمدة شهرين وقعت عليه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة استقلال جنوب السودان بالإضافة لرئيس الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر لشرق افريقيا والرئيس الكينى دانيال آراب موى.

تم الاتفاق تحت رعاية الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر الذى يتبنى مركزه باتلانتا «مركز كارتر» حملة لمكافحة الدودة الفينية التى تسبب مرض «عمى النهر»، وذلك حتى تتاح الفرصة لتنفيذ حملة التطعيم ضد المرض المذكور.

أعلن مركز كارتر أنه سيقوم وبمقتضى نص من الاتفاقية التى وقعت بمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار والإعلان عن أى انتهاكات تتم من جانب أى طرف من أطراف الاتفاقية.

٢٠/ اعتقلت سلطات الأمن السودانية الأستاذة/ عديلة الزيبق إحدى القيادات البارزة فى الاتحاد النسائى السودانى المحظور نشاطه وإحدى محررات صحيفة «صوت المرأة»، وقد تم اعتقالها بمطار الخرطوم، وهى على وشك السفر للخارج ولم يعرف مكان اعتقالها.

٢١ / أعلنت السفارة السودانية فى نيروبى أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يقوم بمساعدة وتدريب عناصر حركة ١٨ فبراير الكنيسية المعارضة، وأن هناك تنسيقًا بين الحركتين. فى المقابل أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بيانًا نفت فيه هذه الاتهامات، ووصفتها بأنها محاولة من الحكومة السودانية لضرب العلاقة بين الحركة وحكومة وشعب كينيا.

٢٨/ أعلن وزير إقليمى سودانى انشقاقه عن الحكومة السودانية، وشن هجومًا عنيفا على سياساتها الداخلية والخارجية.

٢٩/ بعد محادثات لكارتر مع البشير والترابى والمهدى .. الخرطوم تعلن هدنة لـ ٦٠ يومًا فى الجنوب بعد استيلاء قواتها على بلدة الناصر .

٣٠/ هاجمت قوات الأمن السودانية منزل الدكتور عمر نور الدائم وزير الزراعة فى العهد الديمقراطى الأخير – وطرد أفراد المنزل ومصادرة الممتلكات وثلاث سيارات خاصة.

٣١ / تمكنت قوات وليم نيون حركة استقلال جنوب السودان، النائب السابق لجون قرنق الذى انشق عن الحركة مع د./ ريك مشار – من أسر العقيدخالد محمد عثمان وقوته البالغ عددها ٧٢ جنديًا فى كمين نصبته بمنطقة «لافون» هذا بالإضافة إلى دبابتين وشاحنتين وكميات من الأسلحة والذخائر.

فى تطور لاحق تحرك وليم نيون بقواته والأسرى إلى مناطق الجيش الشعبى لتحرير السودان حيث أعلن انضمامه للجيش الشعبى من جديد، ووضع قواته تحت إمرة العقيد د./ جون قرنق قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان.

– فشل اللقاء الذي كان مقررا عقده بين عمر حسن البشير ود. جورج قرنق في تيرزي

إبـــريـــل

* المعارضة السودانية تتهم الخرطوم بدعم المتطرفين للإضرار بدول الجوار بعد انعقاد المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى فى الخرطوم.

٥/ قانون سودانى يجيز الاعتقال الإحتياطى لمدة ٦ شهور أجيز من المجلس الوطنى الانتقالى والبرلمان.

٧/ أعلنت السفارة السودانية فى نيروبى أن اتفاق وقف النار قد تعرض لعدة انتهاكات من جانب الجيش الشعبى لتحرير السودان. جاء فى بيان السفارة أن قوات الجيش الشعبى قد اعترضت ونهبت قافلة عسكرية تتبع للحكومة فى ٣١ مارس، بينما كانت فى طريقها من جوبا إلى كبوتيا. كما هاجمت قافلة أخرى تحركت من مدينة باى فى ٤ إبريل، بالإضافة إلى قافلة ثالثة فى شرق المديرية الاستوائية فى ٦ إبريل.

من جانبها نفت الحركة الشعبية اتهامات الحكومة بخرق وقف اطلاق النار وذكرت فى بيانها أنها طالبت بأن يشمل الاتفاق وجود مراقبين دوليين ولكن الحكومة رفضت ذلك لأنها كانت تنوى استغلال فترة وقف اطلاق النار كهدنة لتعزيز قواتها فى المواقع المختلفة.

١٣/ اعترف مدير إدارة الخدمة الوطنية الإلزامية السودانية اللواء عمر الفاروق بحدوث تجاوزات خلال الحملات التى تشنها إدارة التجنيد الإجبارى لإعتقال الذين استوفوا شروط التجنيد.

١٧/ فى إشارة واضحة لتدهور العلاقات بين البلدين، طلبت الحكومة الاوغندية من الحكومة السودانية تقليص بعثتها الدبلوماسية إلى خمسة أفراد فقط، وأعطت الحكومة السودانية مهلة اسبوعين يتم خلالها ترحيل أربعة عشر من موظفى السفارة السودانية بكمبالا، ليصبح عدد الدبلوماسيين مماثلاً لعدد الدبلوماسيين بالسفارة الاوغندية فى الخرطوم.

لم يذكر بيان الحكومة الاوغندية أسباباً أبعد من ذلك ولكن بعض المراقبين فسروا قرار الحكومة الاوغندية كإشارة احتجاج على الدعم والتدريب الذى تقدمه الحكومة السودانية لجيش المقاومة الإلهى المعارض للحكومة الاوغندية.

٢٣/ طرد ثلاثة من قساوسة إرسالية كمبونى بالسودان يوم الجمعة ٤/٢١ ومنهم الأب أوثوينوسينا وهو عضو فى منظمة الكنيسة وظل يعمل فى السودان أكثر من ٤٠ عاماً.

٢٤/ أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن الترتيبات العملية لإعادة وحدة الحركة بعد عودة وليم نيون للحركة تجرى على قدم وساق بمنطقة لافون. قالت الحركة أن اجراءات مماثلة تجرى فى

منطقة شرق أعالي النيل.

٢٧ / تم بمدينة «شقدوم» الواقعة تحت سيطرة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان توقيع اتفاقية الوحدة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة استقلال جنوب السودان، وأطلق على الاتفاقية اسم «إعلان لافون». وقع الاتفاقية العقيد د/ جون قرنق من جانب الحركة الشعبية بينما وقع من جانب حركة استقلال جنوب السودان وليم نيون رئيس أركان حرب الحركة. تضمنت الإتفاقية اندماج قوات وليم نيون في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣٠/ الشرطة السودانية تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع على مظاهرات سلمية في العاصمة احتجاجاً على نقص الخدمات الأساسية والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.

مايو

* الشرطة السودانية تحاصر مسجداً كان يؤمه السيد الصادق المهدي لإنتقاده سياسات الحكومة السودانية.

١٣/ أقامت منظمة العفو الدولية «أمنستي انترناشيونال» بمدينة كيمبردج يوماً خصصته لتناول أوضاع حقوق الإنسان في السودان. وقد امتد اليوم من السابعة مساء إلى منتصف الليل .. تخللت اليوم عدة فقرات بدأت بكلمة الأستاذة فاطمة أحمد ابراهيم والقاضي أنيس مبيل. وقدمت الأستاذة/ فاطمة أحمد ابراهيم مشروعاً يتعلق بتسيير قافلة سلام تطالب سلطات الإمم المتحدة وجهات عالمية أخرى بالتدخل العاجل لوقف الحرب الأهلية.

٢٠/ عقد وزير العدل للسودان – عبد العزيز شدو مؤتمراً صحفياً – ندد فيه بملف أعدته المنظمة السودانية «لحقوق إنسان لندن» أطلق عليه اسم «ملف بلاوي النظام» وأدعى أن هذا الملف يسيء إلى ضابط في الجيش وللشرطة وأساتذة الجامعات من دون أن تكون هناك حقائق مثبتة. وقد نفت المنظمة السودانية حقوق إنسان ما ورد في مؤتمر وزير العدل وأعلنت أنها ستصدر تقريراً بعنوان «بلاوي النظام».

٢٣/ قام الرئيس الكيني دانيال آراب موي بزيارة رسمية للخرطوم استغرقت يومين أجرى خلالها محادثات مع نظيره السوداني إلى جانب القضايا الدولية والإقليمية تناولت المباحثات قضية الحرب في جنوب السودان في البيان الختامي.

٢٤/ أعلن مسئولون حكوميون سودانيون أن سلطات الأمن اطلقت اثنين من قادة حزب الأمة المعارض وإنها ستطلق بقية القياديين المعتقلين في غضون يومين.

٢٥/ أصدرت منظمة العفو الدولية كتابا عن حالات التعذيب والاعتقال والموت داخل المعتقلات في

السودان، وشمل الكتاب توضيح «بيوت إشباح» او المعتقلات السرية التى يزج المعارضون للنظام بها، وتقدم لهم أبشع أنواع التعذيب، وقد تعرض الكتاب والذى يحمل «دموع اليتامى» الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فى السودان فى ظل «حكومة الإنقاذ الوطنى».

٢٨/ إتحاد المحامين العرب طالب بضرورة الإفراج عن رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدى وكل سجناء ومعتقلى الرأى.

٢٩ / اعتقلت السلطات السودانية فى إحدى مدن غرب أعالى النيل بجنوب السودان اثنين من الأطباء التابعين لإحدى المنظمات التطوعية الإيطالية، دكتور ج ميو ودكتور هاشم زيادة وتم ترحيلهم للخرطوم.

٢٩/ أعلن وكيل وزارة الخارجية السودانى يوسف بريدو أن رئيس الوزراء السابق الصادق المهدى محتجز لإستجوابه فى شأن تورطه فى أنشطة تخريبية ضد الدولة ولم يفصح عنها.

٢٩/ اعتقالات واسعة من قبل أجهزة أمن السلطات السودانية أواسط النقابيين والسياسيين والعسكريين فى مدينة بورتسودان .. كما تمت محاكمة ٥٠٠ ضابط وضباط صف وجنود من القيادة القريبة وحكم عليهم بأحكام مختلفة لرفضهم المشاركة فى حرب الجنوب .. والمعتقلون النقابيون هم .. عبد الله موسى – على الخطيب – عبد الرحمن لاميت – فقيرى عبد الله – خليل عثمان – عماد على دهب – معتصم سليمان – حاج موسى عبد الرحيم – سليمان خلف الله – سيد شوكير – محجوب زبيد – ماهر مكى – حسن حسين عبد العظيم.

يونيــو

١/ السلطات السودانية تعتقل ٧٠ من القيادات الإقليمية لطائفة أنصار المهدى فى مدن القضارف ومدنى وعطبرة والدامر.

٤/ أعلنت عدد من المنظمات الدولية والإقليمية التى تعنى بحقوق الإنسان تضامنها مع الحملة لإطلاق سراح السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السابق.

٦/ حكومة الجبهة القومية الإسلامية تشن حملة اعتقالات واسعة ضد أنصار حزب الأمة أخرها اعتقال الفكى عبد الله اسحق المقرىء المشهور.

٧ / هبطت طائرة تابعة لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة عن طريق الخطأ فى ممر هبوط مدينة «باريانجش الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبى لتحرير السودان وكانت تقل إلى جانب موظفى الأمم المتحدة أربعة من كبارضباط جهاز الأمن السودانى.

تم اعتقال ركاب الطائرة وأرسلوا لمدينة «شقدُوم» التابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان حيث تم التحفظ عليهم هناك كأسرى حرب.

٩/ فى إطار حملة منظمة العفو الدولية بشأن أوضاع حقوق الإنسان فى السودان – أقامت المنظمة يوماً إعلامياً بمدينة أدنبرة باسكتلندا فى ٩/٦/١٩٩٥. افتتحت ممثلة المنظمة اليوم بكلمة قصيرة عن نشاط المنظمة وحملتها فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى السودان.

١٢/ جمعيات حقوقية مغربية تنظم ندوة تضامنية مع المعتقلين السياسيين فى السودان.

١٢/ أسر وتعذيب واحد وعشرين صياداً مصرياً.

١٤/ السودان يتهم الأمم المتحدة بالتدخل في شئونه، ويطرد أحد مسئولى الإغاثة «فيليب أويرامين» لجنوب السودان ببرنامج شريان الحياة.

١٧/ معلومات تؤكد تورط محيى الدين الخطيب خريج جامعة الخرطوم فى محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك، وقد تمت مكافاته بتعيينه قنصلاً للسودان بفرنسا .. وهو أحد القتلى الذين شاركوا فى مذبحة شهداء رمضان ١٩٩٠م.

١٩/ أعلنت الحكومة السودانية أنها اعتقلت ٤ خلايا تضم مجموعة كبيرة من المتهمين بالمشاركة فى محاولة الإنقلاب الفاشلة التى جرت عام ١٩٩٠م.

٢٠/ قامت سلطات الأمن السودانية بحملة اعتقالات واسعة خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو، وشملت الاعتقالات نقابيين عمالا وموظفين وأعضاء من حزب الأمة والحزب الشيوعى وشملت الحملة العاصمة الخرطوم وبورتسودان، وقد شملت اعتقالات بورتسودان ٢١ شخصاً.

قال الدكتور حسن الترابى الأمين العام للمؤتمر الشعبى الإسلامى أن السودان تمكن من تحرير نفسه من قيود التبعية وأن الحركة الثورية الحاكمة فى السودان لن تقف عند حدود البلاد وإنما ستكون فى طليعة تحرير العالم المحيط بها.

٢٦/ قررت لجنة الصحف التابعة للمجلس القومى للصحافة بالسودان إيقاف وتجميد خمسة صحف وتوجيه إنذار لصحيفة أخرى.

٢٩/ سيرت منظمة العفو الدولية فرع بريطانيا مسيرة إلى مبنى السفارة السودانية بلندن، وذلك فى صباح الخميس ٢٩/٦/١٩٩٥ اشترك فيها عدد كبير من البريطانيين والسودانيين – وضع المشاركون شرائح من جريد النخل وأكاليل الزهور على نعش رمزى وضع أمام صور لثمانية وعشرين ضابطاً، كانوا قد حوكموا بصورة جائرة وأعدموا فى إبريل عام ١٩٩٠.

٣٠/ الحكومة السودانية تعلن بأن حركة قرنق أطلقت سراح ألف طفل من بين ٢٠٠٠ طفل كانت تحتجزهم.

يوليو

٢٠ / قامت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بإطلاق سراح ضباط الأمن وموظفى الأمم المتحدة المعتقلين وتم تسليمهم لممثلى الأمم المتحدة بمدينة «لوكيكوچيو» على الحدود الكينية.

٢٣ / أعلنت الحكومة السودانية رسمياً رفضها لتمديد وقف إطلاق النار لمدة أربعة أشهر أخرى فى أعقاب زيارة الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر للخرطوم. جدير بالذكر أن الرئيس السودانى الفريق عمر حسن أحمد البشير.كان قد أعلن موافقته على تمديد وقف اطلاق قبل ثلاثة أيام من ذلك فى ١٩٩٥/٧/٢٠ إبان زيارة كارتر.

أغسطس

* اتهم فصيل سودانى متمرد فى الجنوب فصيلاً آخر بقتل ١٤٥ شخصاً وإصابة ٢٠٠ آخرين .. وقال بيان لحركة استقلال جنوب السودان أن الجيش الشعبى بقيادة قرنق أحرق ٣٥ بلدة وسرق ٤ آلاف رأس من الماشية فى هجوم على منطقة بابنجار وغانيليل.

٢/ صرح محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطنى المعين عن عزم السلطة تقديم السيد الصادق المهدى المعتقل منذ ١٦ مايو ٩٥ للمحاكمة، ولم يكتف بذلك، بل حدد فترة العقوبة بإثنى عشر عاماً.

٤/ إندلاع اضطرابات فى منطقة السوق الشعبى بمدينة أم درمان إثر مشادة بين تاجر وأحد رجال البوليس وتحولت المشادة إلى أعمال شغب واشتباكات مع قوات الشرطة بعد أن انضم بعض التجار إلى زميلهم الذى لقى مصرعه.

٥/ انتشرت مجدداً ظاهرة توقيف الشباب دون سن ٣٥ وتحويلهم إلى معسكرات الخدمة الإلزامية - الأمر الذى جعل كثيرين يلجأون لوسائل مختلفة للتهرب من هذه الحملات.

٥/ اتهمت الولايات المتحدة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد قرنق بقتل أكثر من ٢٠٠ شخص أكثر من نصفهم من الأطفال، مما سببت ونزوح الآلاف من سكان جنوب السودان. وتم وإحراق قرى فى هجوم شنته على مواقع منافسيها المنشقين من الحركة.

١٠ / أعلن المتحدث الرسمى باسم الجيش الشعبى لتحرير السودان أن الجيش قد قام بإخلاء مدينة «كايا» من المدنيين والإنسحاب منها، بعد أن ظلت تتعرض لقصف مدفعى وجوى متواصل خلال الفترة التى سبقت ذلك من قبل المتمردين الاوغنديين (جبهة غرب النيل) والجيش الزائيرى والجيش السوداني.

١٤ / بدأت مؤشرات واضحة لاقتراب تحقيق الوحدة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والجناح المنشق عنها حركة استقلال جنوب السودان بقيادة ريك مشار حينما أعلن قادة الجناح المنشق اعفاء مشار من منصب القائد العام واستبداله بوليم نيون رئيس هيئة أركان حرب جيش

الحركة. ذكروا فى بيانهم أن إقصاء مشار كان ضرورة لتحقيق الوحدة نسبة لموقفه المتشدد ضدها لأسباب ذاتية لا علاقة لها بالمصلحة العامة.

١٤/ أدلة جديدة تؤكد تورط النظام السوداني فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك - تؤكد الأدلة بأن مجموعة أديس أبابا تدربت فى الخرطوم «علي بروفات» للإعتداء الآثم، تعرفت العناصر الإرهابية التى تم القبض عليها مدفوعة من السودان أمام نيابة أمن الدولة على منفذى عملية أديس أبابا (الإسلامبولى يقيم مع أسرته بالخرطوم، ويحمل جواز سفر دبلوماسيًا سودانيًا، ومحمد سراج المتهم بقيادة العملية هرب من أثيوبيا بجواز سفر سودانى بعد فشل العملية).

١٥/ متطرفان يؤكدان تلقيهما تدريبات فى معسكرات فى السودان ويخضع الإثنان محمد على الشرقاوى - وعلى قاسم لتحقيقات النيابة.

١٦/ حققت السلطات السودانية مع ثلاثة من القياديين، هم السيد/ عبد الرسول النور قيادى بحزب الأمة المحامى، وعلى محمود حسنين «الحزب الوطنى الإتحادى»، والسيد ابراهيم رضوان «الحزب الإتحادى الديمقراطي».

١٧/ أصدرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة مناشدة للمنظمات العالمية والإقليمية حول ما تود أن تقوم به السلطات السودانية تجاه السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء العهد الديمقراطى السابق، فى تقديمه لمحاكمة محدد فترة الحكم فيها مسبقًا.

١٧/ اعتقال وتعذيب اثنين من الأجانب أحدهما اوغندى والآخر زائيرى، وكانت السلطات السودانية تستخدمها لتزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى، وبسبب خلافها مع السلطات السودانية يتم تعريض المعتقلين المذكورين لعملية تعذيب وحشية.

١٧/ أعلن مسئول سودانى إن إذاعة المعارضة السودانية التي أقيمت أخيراً تبث إرسالها من أرتريا.

١٨/ أكد رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى السيد محمد عثمان الميرغنى أن السلطات السودانية استخدمت ميليشيات الجبهة الإسلامية القومية تدعمها مجموعات إرهابية دولية، لقمع التظاهرات التى شهدتها أنحاء البلاد الأسبوع الماضى.

١٩/ أدى القصف المستمر من جانب الجيش السودانى فى مناطق الحدود إلى تشريد جميع الأوغنديين من قريتى آرايا وأيبير اللتين تبعدان ٥٠٠ كيلو متر شمال غربى العاصمة كمالا.

٢٤/ المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة ترحب بقرار السلطات السودانية الصادر يوم ١٩٩٥/٨/٢٣ بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين خلال ٧٢ ساعة وقد طالبت المنظمة برفع حالة الطوارىء وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات واستبدالها بدستور وقوانين تتماشى وحقوق إنسان مع

استقلال القضاء - إطلاق حرية التعبير والضميرى والعقيدة، والإعتراف بالنظام الديمقراطى التعددى، وشرعية الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى على رأسها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، إعلان الإلتزام الكامل بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق والإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعدم إصدار أى تشريع يتعارض معها.

٢٤/ أدى صدام بين مجموعة من جنود الجيش وأفراد الشرطة الشعبية إلى مقتل اثنين أحدهما من الجيش والآخر من الشرطة الشعبية بسوق ليبيا بأم درمان..

٢٤/معلومات تفيد أن السيد الصادق المهدى رئيس وزراء العهد الديمقراطى يتم احتجازه بالقسم الخاص بكوبر والذى أصبح بيتًا مركزيًا لبيوت الأشباح تحت سقف من الزنك ترتفع درجة حرارته نهاراً إلى حد يجعله غير صالح لاحتجاز البشر.

٣١/ اغتالت الشرطة الشعبية مواطنًا من أبناء النوبة يدعى أحمد مسلم ٤٥ عامًا يسكن حى مايو رميًا بالرصاص دون إبداء أسباب .

سبتمبــر

* اعتقال أكثر من ٤٠ مواطنًا شاركوا فى مظاهرات منتصف سبتمبر.

٢/ بيان وزارة الخارجية الأثيوبية حول تورط الحكومة السودانية فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك ورفض الخرطوم تسليم ٣ إرهابيين اشتركوا فى المحاولة.

٢/ معلومات تفيد بأن الطالب علاء الدين عبد العزيز قد فقد بصره نتيجة للتعذيب من قبل سلطات الأمن السودانى.

٢/ أعلن الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى أنه سيشكل حكومة مؤقتة للسودان فى المنفى تهدف إلى إزالة حكم (الرئيس عمر البشير) واستبداله بحكم الشعب السودانى.. والعمل على إنهاء علاقة السودان بالإرهاب.

٢/ تعرض جميع المعتقلين من أبناء حى الثورة للتعذيب، وقد نقل من بينهم لينين الطيب - وماجدولين، إلى مستشفى السلاح الطبى إثر التعذيب.

٣ / قامت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى منطقة جنوب كردفان تحت قيادة القائد يوسف كُوّة بمهاجمة قافلة للجيش السودانى تحركت من مدينة «الدلنج» بجنوب كردفان فى طريقها إلى مدينة واو عاصمة بحر الغزال بجنوب السودان. كانت خسائر الجيش السودانى فى الأرواح ٣٥ قتيلاً، بينما غنمت قوات الجيش الشعبى كميات من الأسلحة والذخائر والمعدات.

٥/ سير طلاب التجمع الوطنى الديمقراطى مسيرة لإستلام الرد من مدير الجامعة الذى أبدى عدم

مسئوليته عن طلاب أخلوا بأمن الدولة واعتقلوا خارج الجامعة.

٥/ تضامناً مع الطلاب المعتقلين من جامعة الخرطوم اعتصم طلاب كلية الغابات والمعمار.

٦/ هاجمت كتائب الجبهة القومية الموالية للسلطة الطلاب بالسيخ والطيقان وتمكن الطلاب من دحرهم .. وكان عدد الإصابات ٢٩ طالباً نقلوا لحوادث الخرطوم.

٩/ معلومات تفيد أن السلطة وأجهزة أمنها استخدمت الرصاص والمسدسات كاتمة الصوت، فأردت خمسة قتلى بينهم ثلاث طلاب أثناء المظاهرات.

١٠/ أدانت جمعية حقوق الإنسان الأمريكية النظام السوداني وحملته مسئولية الكشف عن مصير عدد كبير من السجناء السياسيين الذين تعرضوا للتعذيب.

١١/ سير طلاب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض بجامعة الخرطوم مسيرة لمدير الجامعة والإتحاد لإطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

١١/ أعلنت الحركة رفضها الدخول في أي مفاوضات مع الحكومة السودانية خارج إطار مبادرة «الإيقاد»، جاء ذلك في أعقاب ارسال الحكومة السودانية وفداً يضم بعض السياسيين الجنوبيين إلى نيروبي بغرض التفاوض مع الحركة.

١١/ سقطت مدينة «واط» عاصمة المناطق التي يحتلها ريك مشار بمحافظة أعالي النيل. تم ذلك على أيدي القيادة الجديدة لحركة استقلال جنوب السودان التي أقصت في وقت سابق مشار عن موقعه كقائد للحركة.

١١/ السودان يتهم أثيوبيا واريتريا بالتحريض على مظاهرات .. إندلعت في الخرطوم الأيام السابقة.

١١/ انفجرت في الخرطوم أكبر تظاهرات وأعمال شغب يشهدها وسط المدينة منذ استيلاء السلطة في حزيران يونيو ٨٩ ، مطالبة بإسقاط الحكم العسكري.

١٢/ مسيرة مشتركة بين طلاب جامعات النيلين، السودان، الخرطوم تحركت من جامعة الخرطوم على شارعي النيل والجامعة قوبلت بعنف من قبل عناصر الأمن وكتائب الجبهة القومية استخدم فيها الرصاص الحي والسيخ، توفي إثر ذلك أحد الطلاب وسقط العشرات.

١٢/ آلية فض النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية طالبت السودان بوقف مساندته (للنشاطات الإرهابية) ووجهت اللوم للخرطوم في محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك وطالبتها بتسليم ثلاثة مصريين متهمين في المحاولة.

١٣/ منظمة الوحدة الأفريقية تتابع بيان وزراء الخارجية حول إدانة السودان في محاولة إغتيال

مبارك ووزير خارجية أثيوبيا يطالب السودان بسرعة تسليم الإرهابيين لتقديمهم للمحاكمة.

١٤/ مجموعة من كوادر الجبهة القومية الإسلامية وقاداتها تحاصر مبنى محافظة أم درمان وترفع مذكرة تطالب بإعدام الطالب شهاب علي يوسف بتهمة الإلحاد وتمزيق المصحف - رغم أن إتحاد طلاب الجامعة الأهلية أصدر بيانًا نفى فيه الحدثين.

١٥/ أفراد من جهاز الأمن مدججين بالسلاح اقتحموا قاعات المحاضرات بجامعة أم درمان الأهلية وقاموا بمطاردة الطلاب داخل الحرم الجامعي وضربهم بقسوة بالغة.

١٥/ أصدرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة مناشدة للمجتمع الدولي حول ضمان سلامة المواطنيين السودانيين الذين ارجعتهم المانيا وقد عرفوا بمواقفهم المعارضة للنظام وهم - عز العرب حسن الناس - الطيب محمد علي - ياسر محجوب الخليفة - خالد عبد الرحمن - محمد مصطفى الطيب - الصادق محمد سيد ابراهيم - فادى حسن ابراهيم.

١٥ / أعلنت القيادة الجديدة لحركة إستقلال جنوب السودان تكوين مجلس تنفيذى مؤقت للحركة.

١٧ / قام الجيش السوداني بقصف قرية «أيوذ» ونتج عن ذلك مقتل ١٩ شخصًا داخل كنيسة القرية وجرح ٦٠ آخرين من بينهم ٢٥ إصاباتهم خطيرة.

١٩/ أكدت الخرطوم إندلاع معارك ضارية فى جنوب السودان واتهمت أوغندا بدعم قوات قرنق مشيرة بذلك إلى أنها قد تكون خسرت بعض المواقع.

٢٠/قامت السلطات السودانية باعتقال كل من صديق يوسف ٦٠ سنة - على خليفة ٥٠ سنة «مهندس» الأمين العام لإتحاد المهنيين - جلال السيد ٦٠ سنة «محامى» عضو المكتب التنفيذى لنقابة المحامين - أسامه صديق.

٢٠/ اعتقلت سلطات الأمن كل من الأساتذة كمال عوض الجدولى «محامى» - معتز عبد الله - محمد الصادق.

٢٠/ إعتقلت قوات الأمن بحى الثورة فى أم درمان ٩/٢ ما بين ٦٠-٧٠ شخصًا.

٢٠/ أكدت الحكومة السودانية مجددًا رغبتها فى مواصلة اللقاءات والحوار مع الطلاب الذين نظموا مظاهرات واسعة فى الخرطوم الأسبوع الماضى وأشار مسئولون حكوميون إلى أن الخطوة الأولى فى هذا الصدد إطلاق سراح محمد عيد من الطلاب المعتقلين كما سيجرى الإفراج تباعًا عن آخرين.

٢٣/ أدانت الجمعية السودانية لحقوق الإنسان فى باريس الإنتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان التى يمارسها النظام السودانى حيث سقط عشرات الشهداء من الأبرياء وأعداد كبيرة من الجرحى فى المظاهرات السلمية الأخيرة التى تصدت لها قوات الأمن السودانية بكل الأسلحة المتوفرة.

٢٦/٢٣ استضافت هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ندوة حول السودان بالعاصمة الأسبانية برشلونة. شارك فى الندوة ممثلون للحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية ومجموعة موارد السودان وشخصيات ذات اهتمامات بالشئون السودانية. فى ختام الندوة صدر إعلان برشلونة، دعا الإعلان إلى اتخاذ الترتيبات الدستورية اللازمة التى تأخذ في الاعتبار التمايز العرقى والدينى والثقافى فى السودان. أدان الإعلان أيضاً كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التى ارتبطت بالنظام الأصولى فى السودان.

٢٤/ أعلن المسئولون فى عملية «شريان الحياه» لإغاثة المنكوبين التى تنفذها الأمم المتحدة فى السودان أن حوالى ٢٠ ألف طفل سودانى يعيشون منفصلين عن ذويهم بسبب الحرب الأهلية المشتعلة فى الجنوب بين القوات الحكومية والجيش الشعبى لتحرير السودان.

٢٦/ أعربت منظمة «أفريقيا الدولية» لحقوق الإنسان عن قلقها من الأنباء التى ذكرت أن السلطات السودانية اعتقلت ٦٠٠ طالب خلال الأيام القليلة الماضية دون توجيه أى إتهام لأحد منهم.

٢٦/ اختتمت فى برشلونة أعمال ندوة ثقافة السلام التى نظمتها الهيئة الدولية للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» وشاركت فيها الحكومة السودانية والفصائل الجنوبية – وأصدرت الندوة إعلاناً دعت فيه الي أن يكون السلام فى السودان قائماً على العدل والديمقراطية والتنمية ويعترف بالتنوع العرقى والثقافى والدينى.

٢٦/ ألقت شرطة شمال أم درمان القبض على ستين مواطناً بينهم ٥ نساء بتهمة الإضرار بالأمن العام وإحراق مستندات رسمية ووثائق وسجلات بمكتب الأراضى بالحارة ١٤.

٢٧/ قامت سلطات الأمن بإعتقال عدد من المواطنين معظمهم طلاب من بينهم ابراهيم فتح الرحمن «زراعى»، محى الدين الجلاد، «طالب هندسة» عوض بشير «خريج آداب» – ماجدولين تاج السر «زراعة» عدلان أحمد عبد العزيز «معلم».

٢٧/ ليبيا تمنح ٣٠ ألف سودانى مهلة حتي ديسمبر لحزم أمتعتهم ومغادرة البلاد. حيث يعمل فى ليبيا أكثر من ١,٥ مليون عامل سودانى معظمهم بصورة غير مشروعة

٢٨/ اعتقلت السلطات السودانية الطالب شهاب على يوسف البالغ من العمر ٢٧ عاماً بجامعة أم درمان الأهلية ، وقد تعرض للضرب المبرح أثناء اعتقاله وتم حجزه بالعناية المركزة لحرج حالته.

٢٨/ شهدت مدينة عطبرة التى تعتبر أكبر مدينة عمالية فى السودان مظاهرات واسعة تخللتها اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن.

٢٨/ منعت السلطات السودانية الفرقة المصرية لمكافحة بعوضة الملاريا من دخول أراضيها للقضاء

على البعوض رغم النص على السماح لهذه الفرق بدخول الحدود للسودان على نفقة مصر فى البروتوكول الموقع بين وزارتى الصحة بين البلدين.

أكتوبـر

١/ اعتقلت السلطات السودانية فى يوم ١٩٩٥/٩/٩ شهاب على يوسف ٢٧ عامًا طالب بجامعة أم درمان الأهلية، وقد تعرض للضرب المبرح حتى تم نقله للعناية المركزة – وجهت له السلطات تهمة حيازة سلاح أثناء المظاهرات ولاحقا وجهت له تهمة تمزيق المصحف، وقد أصدر اتحاد طلاب جامعته بيانا يؤكد أن التهمة الموجهة لزميلهم شهاب مفبركة. وأكد بيان الاتحاد أن التهمة موجهة له لنشاطه البارز المعارض للنظام.

١/ بدأت السلطات فى تمهيد الرأى العام وتأليبه ضد المعتقلين وعرض التلفزيون السودانى مصحفًا ممزقًا واتهمت عناصر نشطة بتمزيقه، وقد حدث فى ١٩٩٥/٩/٢٨ ، وان نظم أعضاء الجبهة الإسلامية مظاهرة أمام مبنى محافظة أم درمان وسلموا المحافظ مذكرة مطالبة بإعدام الطالب شهاب على يوسف بتهمة الإلحاد وتمزيق المصحف.

١/ فى الصباح سير أعضاء الجبهة الإسلامية تظاهره فى كل من جامعة الخرطوم وأم درمان الأهلية تطالب أيضًا بإعدام الطالب المذكور، وتؤكد أسرة شهاب أن هناك قرارا مسبقا قد صدر بإعدام ابنهم لإرهاب بقية الطلاب.

٢/ مواطن من البجا يدعى محمود عثمان ٢٨ سنة – اعتقلته دورية للأمن فى الصحراء، وتم احتجازه بمركز «قادودة» وتعرض أثناء حجزه للتعذيب الشديد، تحت إشراف الملازم عبد الله حسب الرسول، مما أدى لوفاته.

٥/ اعتقال عدد من الموطنين والطلاب بمدينة الحصاحيص بتهم غير محددة، ما عدا تهمة التحضير والمشاركة فى مظاهرات سبتمبر.

١٠/ ندد كاسبر بيرو مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالإنتهاكات الموجودة فى السودان. وقد فشل حسن الترابى الأمين العام لمؤتمر الشعب العربى الإسلامى فى الرد على الوقائع المشينة التى أكدها بيرو عقب زيارته للسودان.

١٠/ تحدث اسقف كانتربرى چورج كيرى عن الأوضاع المأساوية التى شاهدها خلال زيارته لمخيمات النازحين فى السودان نتيجة الحرب الدائرة فى هذا البلد.

١٠/ كما هاجم الدكتور «چورج كيرى» كبير اساقفة كانتربرى الأوضاع فى السودان، وإضطهاد الحكومة السودانية لرعاياها وكان المسئولون السودانيين قد حاولوا تزويد كيرى بمعلومات غير

صحيحة عن الأوضاع فى السودان. لكنه قام بجولة فى البلاد كشف خلالها الممارسات الحقيقية للنظام.

١٠/ أكدت أديس أبابا أنه لا يساورها أدنى شك فى الدور الذى لعبته الخرطوم فى محاولة الإغتيال الآثمة التى استهدفت حياة الرئيس حسنى مبارك فى العاصمة الأثيوبية أثناء توجهه إلى مؤتمر القمة الأفريقية فى ٢٦ يوليو وأعلن «ميليس زيناوى» رئيس وزراء أثيوبيا أن حكومته لديها أدلة قاطعة على تورط عناصر فى أجهزة الأمن السودانية فى العملية.

١٣/ السودان وتشاد وقعا اتفاقًا لترسيم حدودهما بعد أربعة أيام من المفاوضات فى الخرطوم.

١٤/ تعذيب المعتقلين بوحشية فى بيوت الأشباح بسجن كوبر الحموى – باستخدام أدوات بالغة الوحشية لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات تستخدمها السلطة لمحاكمتهم بها .. يتراوح عدد المعتقلين ما بين ٢١ – ٣٠ معتقلا.

١٤/ اغتيال الطالبة سهير مختار بالتعذيب حتى الموت – سلمت السلطة جثمانها بحى إمتداد ناصر بحجة موتها بالذبحة الصدرية.

١٥/ وفاة الطالب موسى صديق موسى «ثانية آداب» جامعة أم درمان الإسلامية متأثراً بالجراح التى أصيب بها أثناء مظاهرات سبتمبر ٩٥.

١٨/ معلومات تفيد بأن الطالب شهاب على يوسف المعتقل منذ ٩٥/٩/٩ تعرض للضرب المبرح من قبل عناصر الأمن، وقد فقد وعيه ووضع بالعناية المركزة لمدة خمسة أيام – بعد تحسين حالته نقل لمبانى الأمن بتهمة قيادة المظاهرات وحيازة سلاح.

١٩/ اندلع خلاف بين السودان والمانيا بعد اتهام بيتر متيلا سفير بون بالخرطوم حكومة البشير بقتل الطلبة الذين شاركوا فى المظاهرات الأخيرة بالسجون ومراكز الحجز.

٢١/ أكد التجمع النسائى الديمقراطى السودانى المعارض أن عناصر «تابعة» لنظام الترابى اقتحمت مؤخراً بيوت الطالبات وقاعات الدراسة وحتى الحمامات بجامعتى الأهلية والسودان.

٢٣/ معلومات تفيد بأن سلطات الأمن قد اعتقلت أعداداً من المواطنين بمدينة الأبيض – بزعم أنهم يحضرون لمظاهرات للإخلال بالأمن فى الولاية، ومن بينهم السيد صالح التدم نائب برلمانى عن حزب الأمة – السيد أحمد عيسى المهل إمام مسجد مركز الإمام المهدى بالأبيض.

٢٤/ المعارضة السودانية تحدد بالوثائق أماكن إقامة ٥٠٠ إرهابى فى السودان، يقومون بالتخطيط لتدمير العناصر المسلحة الأفريقية والعربية بالخرطوم.

٢٧/ اتهمت الحكومة السودانية أوغندا بمساندة المتمردين الجنوبيين ،فى هجومهم الجديد في بداية موسم الجفاف فى جنوب البلاد على مواقع يسيطر عليها الجيش السودانى.

٢٧/ أكدت الخرطوم إتساع دائرة المعارك في جنوب السودان واتهمت أوغندا مجدداً بالاشتراك فى النضال مع قوات «قرنق».

٣١/ قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد الدكتور/ جون قرنق الإفراج عن عشرة من أسرى الجيش الحكومى للسودان كانوا قد وقعوا فى أيدي قوات الحركة فى أواخر الثمانينات وصرح أماجان أموم سكرتير الإعلام والثقافة فى الحركة أن قيادة الحركة اتخذت مع هذا الإجراء من جانب واحد لإعتبارات إنسانية.

٣١/ أكد أليكس دافال مدير منظمة حقوق الإنسان الأفريقية التقارير التى أشارت إلى أن الحكومة السودانية تقوم بعمليات اختطاف الأطفال وإرسالهم للمشاركة فى الحرب الأهلية لجنوب السودان وصرح «دافال» بأن أعداداً كبيرة من الأطفال يتم اختطافهم بشكل مستمر حيث يرسلون إلى معسكرات لتدريبهم على القتال والقيام بأعمال مساعدة خلال الحرب ومن ثم يتم إرسالهم إلى الجنوب للقتال.

نوفمبر

٣/ تواصل قوات أمن سلطة الجبهة الإسلامية فى الخرطوم حملات جديدة فى الاعتقالات، شملت قطاعات واسعة من المواطنين. ففى مدينة «بيقى» شملت الحملة العديد من الكوادر السياسية بتهمة التحضير للمظاهرات والإخلال بالأمن فى المدينة. ومن ضمن المعتقلين - السيد صالح محمد توم نائب برلمانى سابق عن حزب الأمة، وأحمد عيسى المهل إمام مسجد.

٧/ أدانت نقابة الصحافيين «الشرعية» السودانية قرارات اعتقال ١٣ صحفيًا سودانيًا فى الخرطوم.. وأكد البيان أن نقابة الصحفيين تدين ذلك الاعتقال التعسفى الذى تم دون توجيه تهمة أو محاكمة وقال أن النقابة تدين مسلك أجهزة أمن الخرطوم التى لم تراع أبسط قواعد حقوق الإنسان بالزج بالصحافيين والطلبة والطالبات والمواطنين فى بيوت الأشباح وتهديدهم بالقتل.

١٣/ امتنعت السلطات السودانية عن منح السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء تأشيرة خروج للسفر إلى ألمانيا.

١٣/ شاركت منظمة العفو الدولية - فرع الدانمارك فى الحملة التى أطلقتها المنظمة الأم منذ يناير ١٩٩٥ لكشف انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان .. فقامت بعمل يوم مفتوح اشترك فيه أعضاء فرع المنظمة وعدد من الصحفيين وممثلين لوزارة الخارجية وهيئة الإغاثة المسيحية وهيئة الإغاثة الدنماركية.

اضواء على الاحداث

شهد عام ١٩٩٥ فى بدايته وصول محادثات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحكومة السودانية تحت رعاية منظمة الإيقاد إلى طريق مسدود.

تمت خمس جولات من المحادثات بين الطرفين تحت رعاية الايقاد خلال عامى ٩٣ - ١٩٩٥ وانتهت جميعها إلى لا شىء حيث كان يتم التفاوض كان يتم على اساس مبادىء اقترحها الوسطاء كمدخل لإيجاد حل للمشكلة وعرفت فيما بعد «بمبادىء الإيقاد»، وأهمها أعطاء الأولوية لوحدة السودان بفصل الدين عن الدولة وقيام مجتمع مدنى ديمقراطى وفى حالة رفض الأطراف وعدم اتفاقها تعطي المناطق التى يحمل أهلها السلاح حق تقرير المصير.

وجدت هذه المبادىء قبولاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الديمقراطى المعارض ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولى بصفة عامة. فى المقابل كان لدى الحكومة السودانية تحفظاتها حول المبادىء الستة بصفة عامة، وبتركيز أكثر على المبدئين اللذين ينصان على فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان، مع عدم استعدادها للتنازل عن حكم الشريعة الإسلامية فى الشمال ووافقت فقط على استثناء جنوب السودان من تطبيق أحكام الشريعة. أيضاً لم توافق الحكومة السودانية مطلقًا على مبدأ حق تقرير المصير باعتباره طريقًا مؤديًا لتفتيت وحدة السودان. فى المقابل كان إصرار الحركة الشعبية على فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير. وهكذا ظلت المفاوضات تدور فى حلقة مفرغة حيث لم يكن أى من الطرفين على استعدادلتقديم أى تنازل فى أى من المبدئين، وكانت نهاية الجولة الأخيرة بمثابة إعلان شهادة وفاة للمفاوضات، رغم أن جميع الأطراف فى طرفى النزاع والوسطاء أكدو تمسكهم باستمرار مساعى «الإيقاد»، كما صدرت تأكيدات لاحقة من كل طرف على حدة فى ذات الإتجاه، ولكن عموماً لم تتم أى مبادرة لمواصلة التفاوض حتى نهاية العام.

لقد تضافرت عدة عوامل على فشل الوساطة، بل واستحالة استمرارها فى ظل الظروف التى استجدت، وأهمها توتر العلاقات بين السودان واريتريا إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب اتهام الحكومة الإريترية للسودان برعاية معارضيها من منظمة الجهاد الإريترى وتدريبهم فى معسكرات داخل السودان وارسالهم لاريتريا لزعزعة أمنها واستقرارها، فى تطور لاحق تدهورت العلاقات مع اوغندا من أعضاء الايقاد لأسباب مماثلة لتلك التى أدت لقطع العلاقات مع اريتريا وبالتالى قطع العلاقات الدبلوماسية. هكذا فقد إثنان من الوسطاء الأربعة أعضاء منظمة الإيقاد (اريتريا، يوغندا، اثيوبيا، كينيا) صفة الحياد فى الصراع الدائر بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية وبالتالى لم

يعودوا مؤهلين للقيام بدور الوسيط.

إنضمت لهما فيما بعد اثيوبيا فى أعقاب محاولة إغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك بأديس أبابا فى يونيو، بعد أن أثبتت نتائج التحقيقات فى محاولة الاغتيال تورط الحكومة السودانية فى الإعداد والتخطيط.

شهدت الحرب الأهلية فى الجنوب تطوراً اخر تمثل في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة شهرين خلال مارس، تم تمديده لشهرين ولم توافق الحكومة السودانية على تمديده لفترة ثالثة. تم الاتفاق تحت رعاية الرئيس الأمريكى الأسبق «جيمى كارتر» حتى يتمكن مركزه بأتلانتا «مركز كارتر» من تنفيذ حملة تطعيم فى مناطق العمليات الحربية بجنوب السودان ضد مرض عمى النهر الذى تسببه الدودة العينية. رغم إيجابية الاتفاق إلاّ أن أهدافه كانت محدودة لإتاحة الفرصة لمكافحة المرض، ولم تتجاوز ذلك إلى أهداف أبعد، من شأنها المساعدة فى التوصل لاتفاق حول انهاء الحرب. أيضاً تعرض الاتفاق لفترة انتهاكات من الجانبين ولم تكن محصلته النهائية فى مستوى توقعات الوسطاء والأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المهتمة بشأن الأهلية فى جنوب السودان.

على مستوى العمليات العسكرية شهد العام العديد من المصادمات بين الطرفين، احتلال مدن ومواقع عسكرية وانسحاب .. إلخ على النحو المذكور فى يوميات الأحداث، إلاّ أن أكبر المواجهات خلال الأربع سنوات الماضية تمت في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر هذا العام وحتى النصف الأول من نوفمبر.

بعد سقوط نظام الرئيس الإثيوبى «مانقستو هيلى ماريام» فى عام ١٩٩١ تعرض الجيش الشعبى لتحرير السودان لما يشبه النكسة، بسبب فقدانه لقواعد الانطلاق داخل الأراضى الإثيوبية التى كان يوفرها له النظام الأثيوبى السابق. أدّى ذلك لإنسحابه من مناطق واسعة كان يحتلها جنوب شرق السودان «شرق الاستوائية» المتاخمة للحدود الأثيوبية نتيجة انقطاع خطوط امداداته من داخل الأراضى الأثيوبية. إضافة لذلك ساعد النظام الجديد فى أثيوبيا الجيش السودانى بالقيام بحركة التفاف لمهاجمة مواقع الجيش الشعبى لتحرير السودان من داخل الأراضى الإثيوبية.

منذ ذلك الحين اتصل مسلسل تراجع الجيش الشعبى لتحرير السودان وانسحب من العديد من المدن الاستراتيجية الهامة التى كان يحتلها مثل توريت وكبوتيا وبور .. إلخ.

تزامن ذلك فى الإنشقاق فى الحركة الذى ترتب عليه خروج «ريك مشار، ولام أكول» وتأسيس حركة استقلال جنوب السودان التى دخلت فى مواجهات عسكرية مع الجيش الشعبى، مما أضعف من قدراته وكفاءته فى مواجهة جيش الحكومة فى أكتوبر من هذا العام، بادر الجيش الشعبى بشن هجوم كبير على مواقع الحكومة في شرق الاستوائية قام خلاله باحتلال العديد من المواقع العسكرية الاستراتيجية فى الطريق بين «بينمولى» و «جوبا»، حتي وصل إلى موقع يبعد ١٤ ميلاً من جوبا أكبر مدن جنوب السودان.

قيّم المراقبون هذا المعارك بأنها الأكبر خلال الأربع سنوات الماضية، كما أنها أكبر انتصار يحققه الجيش الشعبى، وأكبر هزيمة تلحق بالحكومة خلال هذه الفترة.

أرجع بعض المراقبون أسباب ذلك الانتصار لاستلام الجيش الشعبى دعمًا عسكريًا كبيرًا من بعض الجهات الأجنبية، ولكن مصادر الجيش الشعبى نفت ذلك، وأكدت أن ذلك الانتصار تحقق نتيجة لعاملين :

١ - أنهم قد تمكنوا من تحقيق وحدة الحركة هذا العام ولم يعودوا يحاربون بعضهم بعضًا.

٢ - أن الجيش السودانى حاليًا فى أقصى حالات ضعفه من حيث التدريب والعتاد والإمدادات وبالتالى هبوط المعنويات.

فى المقابل اتهمت الحكومة السودانية الجيش والحكومة الأوغندية بالمشاركة فى الهجوم الذى قامت به قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وهدّدت بغزو أوغندا التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع السودان فى إبريل متهمة إياه بدعم قوات المتمردين الأوغنديين المعارضة فى شمال أوغندا.

عمومًا يمكن إجمالى تطورات الحرب الأهلية فى جنوب السودان خلال عام ١٩٩٥ بفشل وساطة الإيقاد، وقف إطلاق النار، وحدة الحركة بعودة الفصائل المنشقة إليها وتصاعد حدة المواجهات العسكرية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر.

ويبقى بعيدًا احتمال التوصل لاتفاق سلمي يضع نهاية للحرب التى دخلت عامها الثالث عشر وبلغ ضحاياها حوالى ١,٣ مليون نفس.

جرت خلال شهر إبريل أول انتخابات نيابية فى البلاد بعد الانقلاب العسكرى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الذى أطاح بحكومة السيد الصادق المهدى.

تم فى هذه الانتخابات انتخاب ٢٦ مجلسًا لولايات السودان الست وعشرين بالإضافة لأعضاء المجلس الاتحادى «المجلس الوطنى» وعددهم ٤٠٠ نائب.

جرت الانخابات وفقًا لقانون الانتخابات الجديد الذى يحظر الأحزاب السياسية وبالتالى الترشيح على اساس حزبى، بالإضافة لصرف المرشحين من أموالهم الخاصة على حملاتهم الانتخابية على أن تتولى الدولة ذلك.

جدير بالذكر أن التنظيم السياسى الوحيد المسموح به هو تنظيم «اللجان الشعبية للإنقاذ» وهو تنظيم هرمى يتدرج من مستوى اللجنة الشعبية بالحى إلى المدينة ثم المحافظة ثم الولاية وحتى قمة الهرم على المستوى القومى.

يقول المراقبون أن الإقبال كان ضعيفًا للغاية ولم تتجاوز نسبة المشاركة ٥٪ حسب تقديراتهم، كما اعترفت الحكومة بفشل الانتخابات من حيث مشاركة المواطنين. تعزى أسباب عزوف المواطنين عن

المشاركة لاقتناعهم بعدم جدوى الانتخابات فى ظل حظر حرية التنظيم السياسى وحرية التعبير وجملة القوانين المقيدة للحريات، إضافة إلى أن قانون الانتخابات الجديد لنفسه مصمّم بشكل يضمن فى النهاية الأغلبية الساحقة لمؤيدى الحكومة «أعضاء الجبهة القومية الإسلامية»، من خلال النسبة العالية للأعضاء المعينين واجراءات التصعيد من اللجان القاعدية إلى المستويات الأعلى وفق أسس ولوائح تخدم ذات الهدف.

على مستوى الحركة النقابية وهى من أقوى مؤسسات المجتمع المدنى فى السودان شهد عام ١٩٩٥ المزيد من المصادرة لحرية العمل النقابى، واعتقال القادة النقابيين وتعرضهم للتعذيب فى مراكز الاعتقال السرية المعروفة «ببيوت الأشباح»، والفصل التعسفى والفصل الجماعى للعاملين لأسباب سياسية تتعلق بموقفهم من سياسات الحكومة، وتميزّت الحركة النقابية فى السودان عبر تاريخها باستقلاليتها عن الحكومات، ويعود ذلك إلى ظروف نشأتها الأولى خلال الأربعينيات حيث بادر عمال السكة الحديد بإنشاء أول تنظيم نقابى فى النصف الثانى من عام ١٩٤٧. منذ ذلك الحين والحركة النقابية تحتل مكانًا متميزًا فى نسيج المجتمع السودانى.

النقابات أدخلت مفاهيم جديدة، كانت على سبيل المثال تصطدم يوميًا بالمخدّم حول شروط العمل، سواء بالنسبة لمجموع أعضائها أو لقسم منهم أو حتى لأفراد منهم. لذلك لم يكن عملهم يعرف الموسمية التى اتسمت بها حياة الأحزاب السياسية، كذلك كانت النقابات مدرسة عملية فى الديمقراطية، الجمعيات العمومية السنوية والمحاسبة المبنية على الرقابة وانتخاب اللجان القائدة والمناصب القيادية، وحق تغيير المندوبين والنشرة الداخلية والتقرير السنوى. وهى ممارسات كانت ومازالت تفتقدها أحزاب الطبقات المتملكة» .

لقد أدّى الصدام بين النقابات والسلطة الاستعمارية حول قضايا مطلبية إلى تعميق الدور الوطنى للنقابات والذى ظلت تلعبه خلال المراحل التاريخية المختلفة حتى الآن.

كانت طبيعيًا أن تحاول كل الحكومات الدكتاتورية التى تعاقبت تقليم أظافر الحركة النقابية وتقليص دورها عبر سن قوانين تحد من حرية العمل النقابى، وتعيد تنظيم النقابات، وسياسة الفصل والتشريد والاعتقال لحرمان العاملين من قياداتهم المجرّبة .. إلخ. ولتكون المحصلة النهائية تكوين نقابات صورية لا تعبّر عن إرادة القواعد، وتابعة للسلطات الحاكمة. عمومًا يجمع المحللون على أن الحركة النقابية فى السودان كانت وباستمرار قادرة على تجاوز تلك التعدّيات عبر أسلوبين :

١ - تعبئة القواعد للضغط على القيادات المعيّنة والموالية للحكومة، واجبارها على اتخاذ مواقف وسياسات لمصلحة العاملين.

٢ - مقاومة قرارات الحل بتأسيس اللجان السرية ولجان الظل التى تباشر قيادة القواعد عبر أشكال تنظيمية مختلفة وقنوات اتصال .. إلخ.

قام النظام الحالى بحل جميع النقابات وإعادة تكوينها على اساس قانون جديد «قانون النقابات لعام ١٩٩٢» الذى جرت انتخابات النقابات هذا العام على أساسه وقد سبقتها حملات اعتقالات وفصل من الخدمة للعناصر النقابية القيادية من غير مؤيدى الجبهة القومية الإسلامية.

على صعيد أخر توالت حركات الاحتجاج والمظاهرات فى الشارع السودانى خلال عام ١٩٩٥. شهد الربع الأول من العام مظاهرات طلابية وحركات احتجاج مختلفة.

فى شهر مايو خرجت جماهير الأحياء بالعاصمة المثلثة فى مظاهرات ليلية لعدة ليال احتجاجًا على تردّى خدمات الكهرباء والمياه. سيرّ سكان أبو سعد وبانت والعباسية بمدينة أم درمان موكبًا هادرًا عمّ شارع الأربعين ووصل حتى مبنى الإدارة المركزية بأم درمان رددوا فيه هتافات ضد أداء السلطة وممارساتها وصولاً إلى المطالبة بإسقاطها.

أشعل مواطنوا الموردة اطارات السيارات فى الشوارع ودخلوا فى مواجهات ومصادمات مع قوات الأمن والاحتياطى المركزى وكذلك خرج مواطنو احياء أمبدة، الثورات، أبوروف، بيت المال، ودأرو بمدينة أم درمان والصحافة والديم وامتداد ناصر بالخرطوم إضافة إلى الكلاكات وأحياء الخرطوم بحرى.

أعقب كل هذه المظاهرات حملات اعتقال واسعة وتحقيق وتعذيب فى أقسام الأمن ومحاكمات فورية بمحاكم النظام العام فى حالات أخرى.

فى شهر سبتمبر شهدت العاصمة السودانية أقوى حركة مظاهرات واحتجاج منذ مجىء الفريق البشير للسلطة وشكلّت تهديدًا حقيقيًا لاستمرار نظامه فى السلطة حيث أعادت للأذهان ما جرى فى أكتوبر ١٩٦٤ وإبريل ١٩٨٥ حينما تمكن الشعب السودانى من إسقاط دكتاتوريتى ابراهيم عبود (١٩٥٨ – ١٩٦٤) وجعفر نميرى (١٩٦٩ – ١٩٨٥) عبر أسلوب واحد هو الخروج للشارع والعصيان المدنى والإضراب السياسى العام الذى يوقف دولاب العمل والإنتاج كلية ويصيب البلاد بحالة شلل كامل فى كل المرافق، بحيث لا تجد السلطة الحاكمة معه بدًا من الانسحاب والتخلى عن الحاكم.

فيما يلى وصف لتفاصيل الأحداث التى جرت خلال شهر سبتمبر نقلاً عن صحيفة الميدان السرّية التى تصدر فى الخرطوم – عدد سبتمبر ١٩٩٥ : –

من هم الطلاب المعتقلون ؟

(١) مرتضى عبد الرازق – جامعة الخرطوم (٢) ماجدولين حاج الطاهر – جامعة الخرطوم (٣) اسامه صديق يوسف – الأهلية – علوم إدارية (٤) عصمت عبد المنعم – الأهلية – علوم إدارية (٥) ابراهيم فتح عبد الرحمن – جامعة الخرطوم (٦) عبد الباقى ناصر – جامعة الخرطوم (٧) أحمد المصطفى – الخرطوم – دراسات عليا (٨) محى الدين الجلاد – الخرطوم (٩) عدلان أحمد عبد العزيز – الخرطوم (١٠) عوض بشير عبد الله (١١) ياسر محمد على – جامعة النيلين – طالب دراسات عليا (١٢) لينين الطيب – النيلين – ٢

علوم (١٣) معتز عبد الله – النيلين – آداب (١٤) ياسر محمد على – جامعة جوبا – طالب بالسنة الرابعة (١٥) عبد الرحمن على بشرى – جامعة جوبا – كلية الطب (١٦) معاوية محمد عثمان – جامعة السودان (١٧) مهيد أحمد صديق الخرطوم – هندسة ٤ مساحة (١٨) السربابو (١٩) مجدى عثمان – ج السودان (٢٠) حسن على – خريج جامعة السودان.

وقد تم اعتقالهم مساء السبت ٩/٢ بالثورة الحارة (٢٢) بعد أن اقتحمت المنزل قوة من جهاز الأمن يتراوح افرادها بين ٦٠ إلى ٧٠ شخصاً بكامل اسلحتهم. سبقت المداهمة عملية تطويق للمنطقة بكاملها اشاع فيها عناصر الأمن أنهم يلاحقون عصابة تعمل فى تجارة المخدرات !

يتعرض جميع هؤلاء المعتقلين للتعذيب وقد نقل من بينهم لينين الطيب وماجدولين إلى مستشفى السلاح الطبى من أثر التعذيب ثم اطلق سراح ماجدولين اخيراً بتاريخ الاثنين ٩/١١، وغادرت المستشفى إلى ذويها.

كيف بدأت الاحداث؟

الإثنين ٩/٤ : مسيرة من التجمع الوطنى الديمقراطى لمدير جامعة الخرطوم لإطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

الثلاثاء ٩/٥ : مسيرة أخرى لاستلام الرد من مدير الجامعة الذى قال أنه غير مسئول عن طلاب أخلو بأمن الدولة واعتقلوا خارج الجامعة.

الأربعاء ٩/٦ : اعتصام طلاب كلية الغابات وكلية المعمار.

الخميس ٩/٧ : استمرار اعتصام المعمار والغابات بالإضافة إلى كلية المساحة.

السبت ٩/٩ : وزع التجمع الوطنى الديمقراطى بياناً جماهيرياً وأقيم ركن نقاش لتعبئة الطلاب حول الاعتصام. وانضمت إلى الكليات السابقة كلية الاداب. كانت مشاركة الطلاب عالية جداً فى الاعتصام (ما عدا طلاب الجبهة الإسلامية).

اصطف بعض الطلاب على شارع الجامعة يحملون شعارات توضح اسباب الاعتصام المتمثلة فى : (١) المطالبة بانتخابات الروابط والجمعيات (٢) اطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

هاجمت كتائب (الإخوان) الطلاب بالسيخ والطيقان وتمكن الطلاب من دحرهم وإرغامهم على الهروب إلى مسجد الجامعة. عدد الإصابات ٢٩ طالباً نقلوا لحوادث الخرطوم (توجد بينهم حوادث خطيرة).

ثم جات فى المسجد نفسه قوة أمن برفقة بعض الطلاب (الإخوان) وتجددت اشتباكات العنف مرة أخرى كانت نتائجها الخطيرة طعن طالب فى بطنه، أصابه آخر فى رأسه إصابة خطيرة وسقوط طالب ثالث من كلية العلوم.

الأحد ٩/١٠ : اعتصام مدرسة العلوم الرياضية وثانية علوم. تحرشات من قبل (الإخوان) وطعن طالب فى بطنه اثناء ركن نقاش ردود فعل عنيفة من قبل الطلاب. بعد ساعة دخول حوالى ١٥٠٠ من عناصر الأمن وكتائب (الإخوان) من الجامعات الأخرى واحتلال الجامعة وانسحاب الطلاب إلى الداخليات.

الإثنين ٩/١١ : ظلت الجامعة هادئة حتى الحادية عشر صباحاً. ثم لاحت طلائع مظاهرات طلاب جامعة السودان والنيلين بشارع الجامعة حتى وصلت جامعة الخرطوم حيث التحم الطلاب وسيروا مسيرة هادرة وصلت حتى السوق العربى رددوا فيها الشعارات (يا خرطوم ثورى ثورى ضد الحكم الديكتاتورى - الوحدة الوحدة يا طلاب العسكر والإرهاب - حرية «٣ صفحات» حرية - عائد عائد يا اكتوبر والترابى يرجع كوبر). وتواصلت المظاهرات حتى المساء وعبر بعض الطلاب والمواطنون كوبرىالنيل الأبيض وقادوا المظاهات فى شارع الأربعين واتجهت مجموعات أخرى مارة بشارع الموردة وسوق الشهداء ام درمان مروراً بأحياء ودرو وود البنا وود نوباوى حتى آخر شارع الهجرة مما اضطر قوات الجيش التى تحرس الكوبرى إلى قفله بالدبابات تحسباً لمجموعات أخرى قد تتجه إلى أم درمان أيضاً. يذكر أن المتظاهرين قد قذفوا مبنى عمارة الفيحاء بالحجارة وتركزت هتافاتهم ضد الجبهة الإسلامية وأشعلوا العربات هناك: واحرقوا عدد (٢ مترو) (٢ عربة تاكسى) تابعتين للأمن مع تحطيم عدد من العربات الفاخرة أمام المبنى. كما يذكر أيضاً تصدى عناصر الأمن لها قرب فندق المريديان واطلاقها الرصاص فى الهواء مع اعتقال بعض الطلاب، وفى وقت متأخر من مساء نفس اليوم امتلأ شارع الأربعين على امتداده بالمتظاهرين من مختلف الفئات الشعبية.

وفى اليوم ذاته خرج طلاب الجامعة الأهلية - ام درمان فى مظاهرة عقب مخاطبة الاتحاد للطلاب ومضوا حتى وصلوا إلى حى بانت حيث تصدت لهم قوات الأمن.

الثلاثاء ٩/١٢ : مسيرة مشتركة بين طلاب النيلين - السودان - الخرطوم، تحركت من جامعة الخرطوم على شارعى الجامعة والنيل قوبلت بعنف من قبل عناصر الأمن وكتائب (الإخوان) استخدم فيها الرصاص الحى والسيخ والعصى والبمبان وسيارات الأمن تقتحم المتظاهرين بأقصى سرعتها. توفى أحد الطلاب من جامعة السودان وسقط العشرات من الطلاب والطالبات جرحى ومصابين بإصابات مختلفة.

استولت عناصر الجبهة بعد خروج المسيرة على الجامعة وشارع الجامعة وقطعوا السبيل أمام مظاهرات الطالبات القادمة من داخليات البركس وتحرشوا بالطالبات بمساعدة عناصر الأمن على الرجوع إلى الداخليات وطاردوهن حتي الجزء الأول من الداخليات حتى اضطر الحرس الجامعى للتصدى لبعض عناصر الأمن والإخوان.

غزو الجامعة الاهلية

عقب عودة الطلاب إلى مبانى الجامعة بعد أن تفرقت مظاهراتهم التى احرقوا فيها كشك بسط الأمن الشامل اتجهت إلى الجامعة العربات التى تحمل كتائب الدفاع الشعبى والأمن الاحتياطى المركزى. نزلت

هذه القوات، اصطفت فى شكل طوابير عسكرية، هللت ثم كبرت ثم اقتحمت الجامعةوانهالت ضربًا على الطلاب والموظفين والاساتذة وحتى عمال الكافتيريات. شتموا طلاب الجامعة وموظفيها واساتذتها اقذع الشتائم وأكثرها انحطاطًا. اجلسوهم فى حر شمس الساعة الثالثة ظهرًا فى ساحات الجامعة، واجبروهم على القيام والجلوس والقيام مرارًا. واساءوا الأدب مع طالبات الجامعة وموظفاتها، قالوا لاستاذة فيزياء اسمها احسان أنها لو كانت تفهم حرفًا واحدًا فى الفيزياء لما تركت الطلاب يفعلون ما فعلوا وضربوها بالعصا على رأسها. كسروا باب أى مكتب فى الجامعة واعتدوا على كل ما هو موجود فى مكاتب اتحاد الطلاب : وثائق ومستندات، اختام، أموال، أوراق ثبوتية. وصادروا الممتلكات الشخصية للطلاب كغنائم خالصة لهم.

نقل بعض الطلاب إلى المستشفى من بينهم الطالب استيفن ياك. وفى الحملة التأديبية ذاتها اعتقلت الطالبة سميرة عباس عبد المجيد وتم تعذيبها فى مكاتب الأمن حتى تعرضت للنزيف الداخلى فى الرأس ودخلت فى غيبوبة لمدة يومين، كما تم اعتقال طلاب آخرين وتعذيبهم لمدة يومين من بين هؤلاء حافظ مختار/ دراسات بيئية، عبد الرازق رحمة/ إدارة أعمال وأولئك الذين ضربوهم داخل مسجد الجامعة واخرجوهم منه عنوة، إضافة إلى عدد كبير من الطلاب والطالبات الذين اخذوهم بحافلات انقل العام مباشرة إلى مكاتب الأمن. فعلت هذه الكتائب كل ذلك ثم تجمعت وصلت صلاة الشكر داخل الجامعة ثم ركب افرادها عرباتهم ومضوا طوال شارع الأربعين يهتفون (الله أكبر هزمنا الخونة والكفرة).

وفى يوم الثلاثاء نفسه خرجت مدارس معظم احياء أم درمان وبحرى الشعبية ووقعت احداث ساحة سجن كوبر وقشلاق السجن وخرجت مظاهرة سوق ليبيا العارمة التى كانت تهتف : (وسختوا الدين يا وسخين، ماجدولين يا وسخين) لم توقفها السلطة إلا بالدبابات فعلاً. وهو اليوم الذى سقط فيه الشهيد عبد الرحمن الأمين أبو الحسن الذى يحاولون الصاق أسمه بهم وهو منهم براء.

الأربعاء ٩/١٣ : وقعت أشرس المواجهات بين الطلاب وعناصر الأمن وكتائب الجبهة. كانت المسدسات والرشاشات مصوبة مباشرة على رؤوس الطلاب، امتلا الفضاء بأصوات الطلقات ومواتر ينطلق منها الرصاص إلى أرجل المتظاهرين.

* اعتداء على داخليات الطلاب ومشاركة فعالة من قبل عناصر الجبهة فى قمع الطلاب ودل عناصر الأمن عليهم. من أشهر عناصر الأمن التى شاركت : (١) ثابت – خريج اداب الخرطوم وطالب دراسات عليا (كان يضرب الطلاب بالسيخ والطيقان)، (٢) محمد عثمان – ٣ آداب جامعة الخرطوم.

* يلاحظ أن الاحتياطى المركزى كان موجودًا إلا أنه لم يدخل حرم الجامعة مثلما فعلت كتائب الجبهة والأمن.

* من الملفت جدا مشاركة عدد من الإرهابيين (الأجانب) من أفغان وإيرانيين وأعضاء حركة «حماس» فى ضرب الطلاب وتصديهم لذلك قبل عناصر الأمن وكتائب الجبهة الإسلامية خاصة بكليات شمبات .

* وفى اليوم نفسه وقعت غزوتان شبيهتان بغزوة الأهلية سابقة الذكر فى كل من جامعة السودان وكلية شمبات جامعة الخرطوم.

الخميس ٩/١٤ : عناصر الأمن والإخوان وقوات الاحتياطى المركزى تطوق كافة الجامعات التى شاركت فى المظاهرات. مسيرة طلاب كلية كمبيوتر مان ووصولها حتى الخرطوم، خروج طلاب الجناح الجنوبى - جامعة السودان - مساء بأحياء الدم ومشاركة اعداد كبيرة من المواطنين معهم، الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن تعلن التعبئة الشاملة، انتشار القوات النظامية وغير النظامية على معظم شوارع العاصمة والاعتداء على المواطنين دون أسباب واعتقالهم من الشوارع العامة.

الجمعه ٩/١٥ : القوات النظامية تنشغل حتى وقت متأخر من اليوم باعتقال الأطفال المشردين من الأسواق.

السبت ٩/١٦ : اعتقالات واسعة وسط الطلاب والأحياء الشعبية، استجلاب عناصر الجبهة الإسلامية واستنفارهم من الاقاليم للخرطوم واسكانهم بميز الرى المصرى بالخرطوم غرب (الاستراحة) وتسليحهم بالعصى والسيخ والسلاح واشراكهم فى الحراسات الليلية وتطويق الجامعات. احتلال الجامعة الأهلية بواسطة قوات معظمها من غير النظاميين وملاحقة عدد من الطلاب والطالبات فيها واعتقال السكرتير الثقافى للاتحاد أحمد محمد حسن/ ٤ علوم ادارية، اضافة إلى طارق يوسف/ ٣ انجليزى ومحمد الحسن هرون/ تصميم هندسى وآخرين.

والطلاب الذين اعتقلوا من جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى هم : من داخليات الجامعة : محمد يعقوب ٢٤ سنة، اسحاق حامد ٢٨ سنة، صالح حسن النو ٢٤ سنة، الطيب عوض الكريم ٢٦ سنة، ادريس محيى الدين ٢٢ سنة، محمد حمودة ٢٢ سنة، محمد الأمين بشرى ٢٥ سنة، اسماعيل جدو ٢٦ سنة، بلال محمد عثمان ٢٠ سنة، حامد على عبد الله، عبدالله بركات، محمد بابكر، كما اعتقلت عديلة محمد عثمان من داخلية البنات، كما تم اعتقال عدد من جامعة الخرطوم نذكر منهم : عمار محمد الأمين ٢٤ سنة، قمر يوسف ٢٧ سنة، الطيب أحمد ٢٢ سنة، عبد القيوم شريف ٢٥ سنة، عبد الحليم الحسن ٢٢ سنة، نجيب خضر ٢٥سنة، محمد على ٢٣ سنة، مصعب حامد ٢٥ سنة، بابكر محمد عبد الله ٢٥ سنة، مجذوب الخرسانى ٢١ سنة، وأيضاً تم اعتقال حمد السر ٢٠ سنة/ المركز القومى للبحوث، اليابه لامودى ٥٣ سنة (جنوبى)/ إدارة الخدمة - جامعة الخرطوم، محمد الطيب أحمد - ٢٤ سنة/ جامعة القران، مبارك أحمد الحسن ٢٧ سنة/ جامعة السودان.

من أبرز الشعارات

جامعة حرة أو لا جامعة - وحدة قوية ضد الجبهة الفاشية - عايد عايد يا اكتوبر الترابى يرجع كوبر - الطلاب المعتقلين عايدين عايدين.

الوضع بالمستشفيات

سيطر الإخوان وعناصر الأمن على قسم الحوادث والمشرحة بمستشفى الخرطوم منذ اليوم الأول للأحداث، حتى أن شارع الحوادث نفسه ما يزال مغلقًا حتى هذه اللحظة، لم تستخرج شهادة وفاة لأى من الستة الذين ثبتت وفاتهم حتى الآن، منهم حالتان معروفتان احدهما مدرب (التكاندو) فائز محمد على القاطن بالصحافة شرق والذى تحول مأتمه إلى مظاهرة ضخمة ضد النظام ومعارك من افراد الأمن، والآخر محمد فضل المولى بالديوم الشرقية، وقد تم اجراء دفنهم بواسطة الأمن، الذين يباشرون علاج المصابين (الذين بلغ عددهم ٢٣ جريحًا بينهم ٩ حالات خطيرة)، هم أطباء الجبهة اضافة إلى عناصرهم من طالبات كلية التمريض العالى فقط، العدد الكلى للمصابين بمستشفى ام درمان هو ٣٦ من بين الطلاب والمواطنين من بينهم حالتان خطيرتان (اصابات فى الرأس) احدى هذه الحالات طالبة بكلية التربية/ الخرطوم وحالة كسر مركب لطالب بالجامعة الأهلية يدعى ادوارد ياسين. ومن بينها أيضًا حالتا اصابة بالرصاص فى الأرجل. أما فى مستشفى الخرطوم فهناك ١٥ حالة اصابة بالرصاص من بينها حالتا وفاة فورية، وهناك اصابات أخرى ناتجة عن الطعن بآلة حادة. وحتى هذا الملحق مازال الحصر جاريًا.

من دروس المعركة

* أنها أكدت على وحدة الحركة الطلابية، وقدرتها على رص صفوفها فى سبيل الدفاع عن حقوقها وحرياتها وفى التعبير عن رفضها للديكتاتورية وانحيازها لجماهير الشعب.

* أكدت أيضًا على الدور الطليعى والقيادى للحركة الطلابية، رغم هيمنة عناصر السلطة على اتحاداتها ومصادرة تنظيماتها النقابية، وبالتالى قدرتها على ابتكار اشكالها التنظيمية المستقلة.

* زعزعت أركان النظام القائم وحطمت أوهامه وأدخلت فيه شعوراً بالرعب بالذعر لم يستشعره ولم يتوقعه منذ وصوله السلطة فى يونيو ١٩٨٩.

* أثبتت جماهير الحركة الطلابية قدرتها وقدرة الشعب السودانى عامة على مقاومة الديكتاتورية والحاق الهزيمة بها مهما حشدت من أدوات القمع والقهر ومهما تحصنت.

* كشفت عن المهام الدموية الدنيئة التى تدخر لها السلطة عناصر أمنها الخاص وكتائبها من الدفاع الشعبى والشرطة الشعبية، إضافة إلى الإرهابيين «الأجانب» الذين تأويهم وتغدق عليهم من دماء الشعب وعرقه.

* كشفت عمومًا عن طبيعة هذا النظام بكل فاشيته ودمويته وعن مدى أساليب القمع التى يمكن أن يلجأ إليها عندما تصيبه لوثة الذعر ويحس بدنو أجله.

* برهنت على أهمية القيادة ودورها الحاسم فى خوض المعارك ضد نظام بكل هذه الفاشية والشراسة، كما أثبتت أهمية تطوير الأساليب والآليات والتكتيكات اللازمة لمواجهة العنف والتصفية

الجسدية التى يقوم بها النظام ضد خصومه السياسيين.

جرت خلال العام عدة محاولات للمصالحة بين النظام والمعارضة ممثلة فى أحزابها السياسية التى حظرت الحكومة نشاطها منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، كان طرفًا فى هذه المفاوضات إلى جانب ممثلى الحكومة بعض الشخصيات القيادية فى حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، بينما أعلنت قوى سياسية من ضمنها قيادات فى الحزبين المذكورين معارضتها لأى تفاوض مع النظام. عمومًا لم تثمر تلك المفاوضات عن أى نتائج إيجابية، أكثر من ذلك أكدت المفاوضات بعد الشقة بين الحكومة والمعارضة وضعف بل استحالة الاتفاق. بينما تؤكد الحكومة موقفها من عدم السماح بعودة الأحزاب ترى بعض الأحزاب أن الأساس لأى تسوية سلمية مع النظام هو السماح بحرية التنظيم والتعبير والغاء القوانين المقيدة للحريات التى سنّها النظام .. إلخ.

وهذا ما ردّده السيد الصادق المهدى مراراً مقرونًا بدعوته لعقد مؤتمر دستورى يتم فيه الاتفاق على كيفية الخروج بالبلاد من أزمتها، فى ذات الاتجاه تواصلت دعوة السيد المهدى «للجهاد المدنى» لتحقيق التحول والتغيير سلميًا .. فى يونيو خاطب السيد المهدى المصلين فى عيد الأضحى معلنًا عدم جدوى التفاوض مع النظام ودعا لاسقاطه، ترتب على ذلك اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر تصاعدت خلالها الحملات المطالبة بإطلاق سراحه من جهات عديدة.

فى الجانب الاخر ظلت أحزاب أخرى تؤكد على موقفها من عدم المصالحة مع النظام وتدعو لإسقاطه كطريق وحيد لتحقيق الاستقرار وايقاف الحرب فى الجنوب. عمومًا كان موقف السيد المهدى فى يونيو واعتقاله بعد ذلك حداً فاصلاً فى التفاوض مع الحكومة واحتمالات المصالحة مع المعارضة.

فى مؤتمره الذى انعقد بأسمرا عاصمة اريتريا خلال الفترة من ١٥ - ٢٢ يونيو ١٩٩٥ أكدّ التجمع الوطنى الديمقراطى، وهو التحالف الذى يضم كل الأحزاب السياسية المعارضة فى الشمال والجنوب بالإضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان، أكدّ على ألاّ مصالحة مع النظام ودعا لإسقاطه عبر الانتفاضة الشعبية والعمل المسلحّ كما دعا أيضًا لاجتثاثه من جذوره.

انعقد المؤتمر بعد فترة من الخلافات داخل التجمع حول العديد من القضايا من بينها هيكلة التجمع وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

شاركت في المؤتمر أطراف عديدة من القوى السياسية السودانية المعارضة بكافة فصائلها الحزبية والنقابية والشخصيات الوطنية.

- تم عقد المؤتمر تحت شعار «مؤتمر القضايا المصيرية»، وناقش المؤتمرون وتوصلوا لقرارات فى القضايا التالية : -

١ - إيقاف الحرب واحلال السلام فى السودان.

٢ – حق تقرير المصير.

٣ – علاقة الدين بالسياسة.

٤ – شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية بعد اسقاط النظام.

٥ – برامج وآليات تصعيد النضال من أجل اسقاط النظام.

٦ – ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية.

٧ – مقومات سودان المستقبل.

٨ – هيكلة التجمع الوطنى الديمقراطي.

٩ – القضايا الإنسانية.

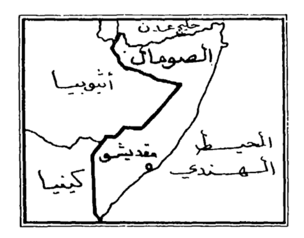
وهكذا ينتهى عام ١٩٩٥ وقد قرّر الطرفان «الحكومة والمعارضة» المضى قدمًا فى طريق المواجهة فى ظل استحالة الاتفاق.

المجتمع المدني

والتحـــول الديمقراطي في الوطن العربي

القـــرن الأفريقـــي

الصومال*



* اعد هذا التقرير الخاص بالصومال الباحث سامح فوزي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستـقـلال: ١٩٦٠/٧/١م عن إيطاليـا والمملكة المتحدة

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة (المؤقت) : على مهدى محمد

عدد المحافظات: ١٦ محافظة

العاصمة: مقديشو

المساحة(كلم٢): ٦٣٧,٦٦٠

عدد السكان(مليون): ٩

معدل الزيادة السكانية: ٣,٢ ٪

الديانات: ٩٩ ٪ مسلمون سنة ، ١ ٪ ديانات محلية

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٢٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار شلن صومالى): ١٥٨٣

العملة: الشلن الصومالي

الدولار= ١٨٩٦ شلنا صوماليا

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٨٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٥٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ١,٥ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٢٨,١ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٤٧

معدل الامية للكبار: ٧٦ ٪

ميزان الموارد: -٦٨,٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٥٠٢

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٧

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٥

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٢٢٥٠٠

يوميات الأحداث

يناير

٣/ مصرع وإصابة أكثر من مائتى شخص فى معارك بمقديشيو.

٥/ تزايد حدة القتال فى شوارع مقديشيو للسيطرة على المنشآت الحيوية.

١٢/ وكالات المعونة تهدد بوقف جميع عملياتها مالم يتم الإفراج عن موظف معونة فرنسى اختطف فى مقديشيو.

١٤/ ثلاثون مسلحًا صوماليًا يحتجزون ٥ موظفين دوليين تابعين للأمم المتحدة.

١٥/ إطلاق سراح الموظفين الخمسة التابعين للأمم المتحدة.

١٨/ مسلحون صوماليون يقتلون «البشير على» مدير وكالة الإغاثة الإسلامية فى مقديشيو.

٣٠/ تصاعد حدة القتال فى الشطر الجنوبى من العاصمة الصومالية.

فبراير

١/ قوات تابعة للتحالف الوطنى الصومالى الذى يرأسه محمد فارح عديد تحتل لمقر الرئيسى لقوات الأمم المتحدة.

٣/ مسلحون صوماليون يحتجزون ١٤ موظفًا تابعين للأمم المتحدة.

٦/ على مهدى - زعيم التحالف لإنقاذ الصومال - يعرض خطة للمصالحة الوطنية.

١٨/ منظمة صومالية جديدة تسمى «المجلس الصومالى للمصالحة» ترعى خطة لتحقيق مصالحة وطنية.

٢١/ على مهدى - زعيم التحالف لإنقاذ الصومال - يطالب عيديد بتقديم تنازلات تفاديًا للحرب.

٢٢/ زعيما أكبر فصيلتين صوماليتين الجنرال محمد فارح عيديد، وعلى مهدى يوقعان اتفاقًا بوقف إطلاق النار وتقاسم السلطة.

مارس

١/ اشتباكات ضارية فى جمهورية أرض الصومال بين قوات الرئيس ابراهيم عقال ومؤيدى خصمه

الرئيس السابق عبد الرحمن أحمد.

٣/ الجنرال فارح عيديد يعرب عن ارتياحه لرحيل القوات الدولية ويتعهد بالتعاون لبناء الصومال.

٧/ فارح عيديد وعلى مهدى يشكلان إدارة مشتركة لمطار مقديشيو وميناثها.

١٥/ هجوم على أحد السجون فى مقديشيو يسفر عن سقوط سبعة قتلى وجرحى كثيرين.

٢٤/ آلاف الصوماليون ينظمون مظاهرة يطالبون فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية.

إبريـــل

١/ رئيس المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية الشيخ يوسف محي الدين يعلن عن عقوبات مشددة لمزورى العملة.

١٦/ جماعة «الصفوة الصومالية» تعرب عن أسفها لاستمرار أعمال العنف وتدعو إلى إختيار سلطة انتقالية.

١٧/ مصرع ١٢ صومالياً فى معارك بين ميليشيات قبيلتى هبر جدر ومريمان فى وسط الصومال.

٢٤/ ظهور دلائل تشير إلى استعداد الدول الكبرى الاعتراف بجمهورية أرض الصومال.

٢٦/ اثنتان من وكالات الأنباء تتعرضان للنهب من جانب مسلحين مجهولين.

مايــو

١/ موظفون صوماليون يطلقون سراح يمانى عبده القائم بالأعمال الأثيوبى.

٦/ الهدوء يعود إلى العاصمة مقديشيو فى أعقاب مواجهات عنيفة أدت إلى سقوط عشرين قتيلاً.

١٣/ المنظمة الإسلامية الصومالية تهدد بشن حرب على جميع قادة الفصائل إذا لم يتوصلوا إلى مخرج من المأزق السياسى.

٢١/ اشتباكات قبلية تسفر عن سقوط ثمانية قتلى.

يونيــو

١١/ مؤتمر مناوىء للجنرال محمد فارح عيديد يتهم عيديد بعرقلة جهود المصالحة الوطنية.

١٢/الرئيس الجديد للمؤتمر الصومالى الموحد السيد عثمان حسن يتعهد بتطبيق الشريعة الإسلامية.

١٥/ مؤتمر للتحالف الوطنى الصومالى ينتخب الجنرال عيديد رئيساً للصومال لثلاث سنوات.

١٦/ على مهدى – زعيم التحالف لإنقاذ الصومال – يرفض الاعتراف بانتخاب عيديد رئيسًا للصومال.

١٩/ محمد فارح عيديد يشكل «حكومة» صومالية.

يوليــو

٧/٣ شخص يلقى مصرعه وإصابة ثمانية أخرون فى اشتباكات فى مطار مقديشيو.

أغسـطس

٨/ مواطن صومالى يلقى مصرعه فى هجوم على قافلة إغاثة فى جنوب الصومال.

٩/ محمد فارح عيديد يعلن عن رغبته فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٩٨.

١٣/ مسئول بالتحالف الوطنى الصومالى يدعو إلى الاعتراف بحكومة عيديد.

١٤/ هروب جماعى لأكثر من ستين سجينًا من أحد السجون الصومالية.

١٦/ الجنرال محمد فارح عيديديصدر أمرًا يقضى بتسليم جميع الفصائل للأسلحة التى بجوزتهم.

١٧/ مسلحون يقتلون ثلاثة أشخاص بدعوى تنفيذ أوامر عيديد بمصادرة الأسلحة.

٢٠/ اشتباكات عنيفة بين أنصار عيديد والمهدى تسفر عن قتل ثمانية أشخاص وإصابة عشرين أخرين.

سبتمبر

٦/ عيديد يدعو أتباعه إلى سحق المعارضين والخصوم السياسيين.

١٤/ حكومة عيديد ترصد ثلثى ميزانية بقية السنة فى النواحى الأمنية.

١٦/ الفصائل الصومالية تجرى مشاورات مكثفة فى جدة لحل الأزمة الصومالية.

١٧/ جماعة المثقفين الصوماليين ترحب بعقد مؤتمر مصالحة فى جدة.

١٩/ الرئيس على مهدى يهدد بحرب شاملة ضد قوات عيديد.

أكتوبــر

٨/ التوتر يعود مرة أخرى إلى مقديشيو وسط أنباء عن حشود عسكرية للميليشيات.

١١/ معارك عنيفة فى بيداوة جنوب غرب مقديشيو تسفر عن قتل سبعة عشر صوماليًا.

١٢/ الجنرال فارح عيديد يعلن استعادته لمطار باليد وغلى الذى احتلته ميليشيات منافسه عثمان



حسن «عاتو».

١٤/ سبعة مسلحين يلقون حتفهم فى كمين نصب لإغتيال عثمان حسن «عاتو».

٢٢/ مسلحون يقتلون طبيبة إيطاليا فى مقديشيو.

٣١/ الحزب الصومالى المتحد يجدد المطالبة بعقد مؤتمر مصالحة وطنية.

نوفمبــر

٣/ سقوط ثمانية قتلى فى مواجهات بين الميليشيات الصومالية المتناحرة.

٦/ خمسة وعشرون صومالياً ينسحبون من معسكر عيديد وينضمون إلى معسكر الرئيس الصومالى المؤقت على مهدى محمد.

٧/ سقوط ٣٢ قتيلاً في معارك بين القبائل المتناحرة فى مقديشيو.

١٤/ معارك قرب بيداوه تسفر عن قتل اثنين وستين صومالياً.

ديسمبر

١٠/ مصدر عسكري يعلن عن اصابة ١٢ شخصا.

اضواء علي الاحداث

لم يكن عام ١٩٩٥ بالنسبة للصومال أكثر حظًا من الأعوام السابقة، إذ لا تزال الحرب الأهلية التى تقودها الفصائل المتناحرة تحصد أرواح المئات من الصوماليين، وأدى تعثر جهود المصالحة الوطنية ليس فقط إلى استبعاد فكرة الحل السلمى للأزمة بل إلى شيوع الاعتقاد بأن البديل العسكرى هو المحدد الرئيسى أو هو العامل المحورى لتسوية الوضع فى الصومال.

من هنا نتبين أن رحيل القوات الدولية عن الصومال لم يترتب عليه قيام الصوماليون بترتيب البيت من الداخل بل بالأحرى أدى إلى مزيد من العنف الدموى والإنهيار المؤسسي فى البلاد.

ولم يشهد عام ١٩٩٥ أى تطور فى البنى المؤسسية - الرسمية أو غير الرسمية - باستثناء حالات محدودة، أسس فيها بعض المثقفين أشكالاً مؤسسية مؤقتة أو دائمة لتدارس سبل الخروج من براثن الأزمة الصومالية. ولهذه الأسباب وغيرها لم تشهد الصومال أية محاولات جادة أو حتى بذور جنينية للتحول الديمقراطى خلال عام ١٩٩٥.

تطور العنف

من أبرز ظواهر العنف السياسى التى شهدتها الصومال خلال عام ١٩٩٥، ظاهرة اختطاف وقتل الأجانب والموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة فى الصومال.

فى نهاية عام ١٩٩٤ اختطف مسلحون صوماليون مسئول الإغاثة الفرنسى «رودى مارك» الذى يعمل لدى المنظمة الدولية لمكافحة المجاعة. وطالب الخاطفون بمبلغ ٥٠ ألف دولار مقابل إطلاق سراح «مارك». وقد هددت وكالات المعونة (وعددها ١٢ وكالة) بوقف عملياتها غير العاجلة فى العاصمة الصومالية بدءاً من ١٣ يناير مالم يتم الافراج عن مسئول الإغاثة الفرنسى. وفى الوقت ذاته صرح ضابط من قوات الأمم المتحدة فى الصومال بأن وكالات الأمم المتحدة ستلبى الطلب وتوقف جميع عملياتها فى العاصمة مقديشيو. وفى الموعد المحدد قررت الوكالات الإنسانية وقف مساعداتها غير العاجلة للصومال بسبب عدم تحقيق مطلبها فى إطلاق

سراح «رودى مارك».

وفى الوقت ذاته أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن نحو ثلاثين مسلحًا من العاملين الصوماليين السابقين فى الأمم المتحدة احتجزوا خمسة عشر موظفًا دوليًا تابعين للمنظمة الدولية. ولعل سبب إقدام الصوماليين على ذلك هو عدم دفع المنظمة الدولية لرواتبهم إلا أن مصادر الأمم المتحدة نفت ذلك وأكدت أن بعض الصوماليين يحاولون ابتزاز مزيد من المال على أساس أن قوات «اليونوصوم» فى طريقها للإنسحاب من البلاد، على أية حال فقد افرج المسلحون الصوماليون عن موظفى الأمم المتحدة.. خلال شهر يناير أيضًا قتل مسلحون صوماليون البشير على مدير وكالة الإغاثة الإسلامية فى مقديشيو.

ويلاحظ أن أحداث الإعتداء أو اختطاف الموظفين الدوليين تزامنت بشكل أو بآخر مع عملية انسحاب القوات الدولية من الصومال.

ومن المعروف أن نهاية حكم الرئيس «سياد برى» عام ١٩٩١ أدت إلى تحلل مؤسسات الدولة وشيوع موجة من العنف والعنف المضاد بين القبائل الصومالية. وقادت مأساة شعب الصومال الولايات المتحدة إلى التدخل بإرسال قوات أمريكية إلى الصومال، وقد تدخل مجلس الأمن بشكل فعال وقرر دعم عملية عرفت باسم «يونوصوم ٢» مخولة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على استخدام القوة لتحقيق الأمن فى البلاد، مما يعنى إعادة تشكل المؤسسات الهيكلية للدولة وبسط السلام والاستقرار. إلا أن هذه القوات ظلت هدفًا عسكريًا من جانب القبائل الصومالية المتناحرة، وبخاصة التابعة للجنرال محمد فارح عيديد. وكان سبب الهجوم على القوات الأمريكية الزعم بفكرة الاستعمار التقليدية، والحديث عن ما سمى«بالبترول الصومالى» كأحد مطامع الإمبريالية العالمية. وإزاء هذه التطورات قررت الولايات المتحدة سحب جنودها الذين تجاوزت اعدادهم العشرين ألفًا، وتبعتها الدول الغربية على التوالى مما حدا بالأمم المتحدة أن تملأ الفراغ بقوات أسيوية وأفريقية، إلا أن هذه القوات واجهت هجومًا شرسًا على النحو الذى لاقته فى السابق القوات الأمريكية والغربية، وقد حاولت الأمم المتحدة أن تستبدل المادة السابعة من ميثاقها بالمادة السادسة التى تجعل دور قواتها محضورًا في الدفاع عن النفس مما خفف من أعباء الأمم المتحدة فى الصومال إلا أن الأمور سارت على نحو سيء، الأمر الذى دفع الأمم المتحدة إلى سحب قواتها نهائيًا من الصومال بنهاية شهر مارس ١٩٩٥.

وقد فقد أكثر من ٣٨٠٠ صومالى فى مقديشيو مصدراً مالياً مهماً لهم ولعائلاتهم مع رحيل «يونوصوم» فهؤلاء كانوا يتقاضون رواتب تراوحت بين ٣٠٠ و ١٥٠٠ دولار، وصاروا فجأة بلا مورد. كما فقد المسلحون الذين يرافقون موظفى منظمات الإغاثة الدولية ويحمون مقراتهم وظائفهم أيضاً. وذلك بعد ماغادرت معظم هذه المنظمات الصومال. وكانت كل مجموعة من هؤلاء المسلحين تضم خمسة أشخاص مع سيارة وتتقاضى بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ دولار يومياً.

وفى أعقاب انسحاب قوات الأمم المتحدة كان من المفترض أن يعيد الصوماليون ترتيب الأوضاع بحيث تتجلى الاستفادة من خبرة الحرب الأهلية المريرة، إلا أن الصوماليين فى الواقع أمعنوا فى أعمال العنف التى لا تزال تحصد أرواح مئات من أفراد الصومالى. وكانت أشد المعارك شراسة بين الفصائل الصومالية ما حدث فى شهرى أكتوبر ونوفمبر من العام الماضى، حيث سقط ما يقرب من الستين قتيلاً وعشرات الجرحى. وإلى جانب ذلك فقد حدث ما يشبه الهروب الجماعى من السجون الصومالية عدة مرات، مما يعنى حقيقة تحلل الدولة الصومالية، وعدم قدرة الفصائل المتناحرة أو الرئاسة الصومالية ممثلة فى الرئيس على مهدى فى تحقيق الأمن وإقرار العدالة. وهى حالة مماثلة لما حدث فى لبنان إبان الحرب الأهلية اللبنانية، ومن خبرة الأخيرة نستطيع الجزم بأن عملية «العبور إلى الدولة» وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية سوف يستغرق جزءاً أكبر من جهود المصالحة، ووقتاً أطول فى أعقاب الاتفاق على صيغة ما لتسوية الأزمة الصومالية.

جهود المصالحة

لم تتوقف جهود المصالحة الوطنية وإن كانت تعاظمت فى أعقاب انسحاب قوات الأمم المتحدة من الصومال، ورغم ذلك فقد انتهى عام ١٩٩٥ دون حدوث تطور ملموس فى مجال المصالحة الوطنية.

فقد أقر «المجلس الصومالى للمصالحة» خطة لتحقيق المصالحة الوطنية، وقد ازداد المجلس فعالية بانضمام عناصر فعالة ومؤثرة، من بينهاوزراء سابقون وأساتذة فى الجامعات الصومالية وعدد من زعماء العشائر إلى المجلس. وتضمنت الخطة تنشيط المصالحة داخل الفصائل الصومالية المتناحرة «بهدف تشجيع التيارات المعتدلة والراغبة فى السلام داخل كل جبهة» وكذلك دعم المصالحة داخل المجالس الإقليمية لترسيخ مفهوم الأمن والسلام.

وقبل انسحاب القوات الدولية من الصومال فى شهر مارس الماضى بعدة أيام وبالتحديد



فى ٧ مارس وقع زعيما الطرفين المتصارعين فى البلاد الرئيس على مهدى والجنرال فارح عيديد على اتفاق يقضى بتشكيل إدارة مشتركة لمطار مقديشيو وميناثها أثر انسحاب قوات الأمم المتحدة. وتوقع المراقبون أن يكون مثل هذا الاتفاق مقدمة لاتفاقات اجرائية مماثلة تهيء الأوضاع لأحداث مصالحة شاملة، وأن كان قطاع كبير من الشعب الصومالى لم يبد اهتماماً بهذه الاتفاقات، التى كثيراً ما تتراجع عنها الأطراف الموقعة. وبالفعل أدى انسحاب قوات الأمم المتحدة إلي ارتداد شديد إلى الإنقسام والتناحر بين الأطراف المتصارعة مرة أخرى. ومع اشتداد نطاق أعمال العنف أجرت الفصائل الصومالية مشاورات مكثفة فى جدة بغية إيجاد حل شامل للمشكلة الصومالية. وقد اجريت هذه المشاورات فى منتصف شهر سبتمبر على هامش احتفال منظمة المؤتمر الإسلامى بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسها. ويلاحظ غياب ممثل للجنرال محمد فارح عيديد عن حضور هذه المشاورات، وقد علقت أوساط من داخل المؤتمر عن رفضها لحضور ممثل لعيديد نظراً لإنحرافه عن مسار الاجماع الوطنى. ونص البيان الختامى على ضرورة الإسراع فى عملية تحقيق الوفاق الوطنى وضرورة لمّ شمل جميع الفصائل وتشكيل جبهة وطنية موحدة. ووافق المجتمعون على تشكيل مجلس رئاسى يتناوب أعضاؤه السلطة، أو مجلس سيادة يرأسه عضو واحد، أو ما سمى مجلس دولة يتشكل من جميع رؤساء الفصائل ويرأسه شخص واحد. وقد رحبت «جماعة المثقفين الصوماليين» بـ «الإجماع الذى تحظى به الدعوة إلى حل الأزمة الصومالية فى الإطار الصومالى. ومن ناحية أخرى انتخب «المؤتمر الصومالى الموحد» السيد عثمان حسن على الملقب بـ «عاتو» زعيماً للمؤتمر خلفاً للجنرال محمد فارح عيديد الذى وصف المؤتمر زعامته بأنها «منتهية وغير دستورية» ويعتبر عثمان حسن من أشد المنافسين للجنرال عيديد، ولهذا نلاحظ هجومه الشديد على عيديد فور تنحية الأخير. إذ أكد فى تصريحات صحفية على أن «عيديد أعاق الجهود الدولية لإنقاذ الصوماليين المعوزين من المجاعة» وقال «أن عيديد كان يتظاهر بأنه رئيس حكومة لا وجود لها، وهو لا يحظى بتأييد الشعب الصومالى أو تأييد قبيلته». ويذكر أن الجنرال عيديد انتخب لرئاسة «المؤتمر الصومالى الموحد» فى الخامس من يوليو ١٩٩١ لمدة سنتين، لكن التنظيم الذى كانت تسيطر عليه قبيلة «هوية» انقسم إلى فئات بعد اندلاع قتال بين عشائر هذه القبيلة فى ١٧ يناير ١٩٩١، وبعدئذ انقسم ذلك التنظيم إلى معسكرين أحدهما يؤيد عيديد والآخر يؤيد على مهدى. وبعد مرور أربعة أيام عقد «التحالف الصومالى» مؤتمراً اسفر عن انتخاب عيديد رئيساً للصومال لثلاث سنوات، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية تمديد ولايته سنتين إضافيتين إذا دعت الحاجة. ويلاحظ أن عيديد كان المرشح الوحيد فى الاقتراع.

وقد حصل على تأييد ١٥ منظمة من المنظمات البالغ عددها ١٦ منظمة المشاركة فى المؤتمر. وصرح رئيس المؤتمر السيد محمد قنيرى محمد أن المنظمة التى لم تصوت لعيديد كانت «الجبهة الوطنية الصومالية» المعتمدة على تأييد قبيلة مريحان التى كان ينتمى إليها الرئيس الراحل محمد سياد برى. وقد استنكر على مهدى الرئيس المؤقت وزعيم «التحالف لانقاذ الصومال» عملية انتخاب خصمه عيديد، ووصف ذلك بأنه «مسرحية وحلم عابر» وأكد على أنه لن يسلم السلطة إلا للذى ستنتخبه غالبية الشعب الصومالى.

وقد أدى هذا التطور إلى تزايد حدة الاقتتال بين الأطراف المتصارعة فى الصومال بلغ ذروته خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٥.

جمهورية أرض الصومال

حتى الآن لم تعترف أى جهة دولية بجمهورية أرض الصومال التى أعلنتها الحركة الوطنية الصومالية. وتستند هذه الحركة على دعم قبيلة الاسحاق التى يشكل انصارها معظم أعضاء الحركة. ورغم ذلك يلاحظ أن هناك عدة اطراف دولية مهمة بدأت تنظر إلى جمهورية أرض الصومال على أنها «أمر واقع»، فى الوقت الذى تسعى فيه أطراف عديدة لإقناع المسئولين فى الدول الغربية بضرورة الاعتراف بالجمهورية الوليدة. نذكر فى هذا الصدد جهود «جون درايسديل» البريطانى الجنسية، الذى عمل مع الأمم المتحدة فى الصومال خلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ ثم أصبح مستشاراً لرئيس «جمهورية أرض الصومال» محمد ابراهيم عقال. لعرض قضية الجمهورية على المسئولين الأميركيين واقناعهم بالاعتراف بها بترشيح «أنها الدولة الوحيدة فى شرق افريقيا التى يسودها الهدوء وتنعم بالاستقرار والرخاء». وحالياً تصدر «أرض الصومال» من ميناء «بربرة» ما قيمته حوالى ١٠٠ مليون دولار من المواشى إلى دول الخليج كما أن هناك تجارة ناجحة بينها وبين جمهورية چيبوتى. وقد عادت هذه الصادرات على الحكومة بدخل كاف لإقامة بنية أساسية ومؤسسات ناجحة لسكان البلاد الذين يبلغ عددهم حوالى مليون ونصف نسمة، وتأمين الخدمات العامة الضرورية لهم.

وخلال العام الماضى اكتمل الهيكل السياسى للدولة من حيث المؤسسات السياسية الرسمية، فقد جرى تعيين حكومة تتألف من ١٢ وزيراً وبرلماناً من مجلسين يضم كل منهما ٧٥ عضواً.

وإن كان الرفض العربى والأفريقى قد حالا إلى الآن دون الاعتراف بهذه الجمهورية، فإن

التداعى المأسوى للأحداث فى الصومال يقودنا إلى الاعتقاد أن سياسة الأمر الواقع بدأت تترسخ شيئًا فشيئًا. ومع ذلك فإن الشكوك تتزايد حول قدرة القيادة السياسية فى جمهورية أرض الصومال فى إدارة العملية السياسية وبسط نفوذها، خاصة فى ضوء ما يتوارد من معلومات عن تزايد نتهاك حقوق الإنسان بها أسوة ببقية أراضى الصومال.

خاتمة

بالطبع لم يكن عام ١٩٩٥ بالنسبة للصومال عامًا سعيدًا، أو على الأقل يحمل بين طياته بذور أمل فى تجاوز الأزمة العنيفة التى عصفت بالبنى السياسية والمجتمعية للدولة الصومالية. وبعد انسحاب القوات الدولية لا أمل فى إنهاء هذه الدوائر العبثية، إلا بقيام الفصائل الصومالية نفسها بالتوقف عن القتال وإجراء المصالحة المرجوة تمهيدًا لإعادة بناء مؤسسات الدولة والمجتمع، غير أن هذا الأمل لا يعدو أن يكون حلمًا فى ضوء الأوضاع الصومالية الراهنة، نرجو أن يتجسد الحلم إلى واقع جديد، بدلاً من أن تشتد عليه حرارة القبلية فيزول كسائر الأحلام التى أجهضت.

جيبوتي *



* اعد هذا التقرير الخاص بجيبوتي الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٧٧/٦/٢٧م عن فرنسا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: حسن جوليد أبتيدون

إسم رئيس الحكومة: بركة غوارد حمادو

عدد المحافظات: ٥ محافظة

العاصمة: مدينة جيبوتي

المساحة(كلم٢): ٢٣,٠٠٠

عدد السكان(مليون): ٦,

معدل الزيادة السكانية: ٢,٧ ٪

الديانات: ٩٤ ٪ مسلمون ، ٦ ٪ مسيحيون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٧٨٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار فرنك جيبوتى): ٧٩,١

العملة: فرنك جيبوتي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ١٧٧ فرنك جيبوتي

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٢١٥

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,٣ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٣,٢ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٤٩

معدل الامية للكبار: ٨١ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٢٥٠,

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٣

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٧

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٨٦٦٧



يوميات الاحداث

مارس

- قوات جبهة إعادة الوحدة الديمقراطية المعارضة تسقط طائرة مروحية عسكرية حكومية.

يوليـو

- انفجار قنبلة فى قلب مدينة چيبوتى راح ضحيتها أناس أبرياء.

أغسطس

- قوات المعارضة تكبد وحدات الجيش الحكومى خسائر فى منطقة أندولى.

سبتمبر

- القوات المسلحة المعارضة تقوم بعمليات على محاور عاغيلا ورنده، وخوانفر، وتدمرت ثلاث سيارات عسكرية.

- مواجهات بين قوات الجيش الچيبوتى ووحدات تابعة للجيش الصومالى الشمالى.



احتواء مشكلات الإيمهات

مقدمة

إن الأجواء في جيبوتي [illegible] الديمقراطية، وهذه الأجواء غير المشجعة بدأت في عام ١٩٩١ حيث الخلافات والصراعات المسلحة بين جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية المعارضة «المعروفة بالعنصريين»، وبين النظام الحاكم بقيادة الرئيس جوليد البالغ من العمر ٧٩ سنة «المعروفة باسم العيسَى»، والذى انتخب للمرة الثالثة على التوالى فى ١٩٩٣ لمدة ست سنوات. وكل المحاولات للصلح والحوار سرعان ما تنتهى بالفشل. وبالطبع فإن هذه الصراعات تدمر الاقتصاد الجيبوتى، وتضع مصالح الوطن فى مهب الريح.

الصراع بين الحكومة والمعارضة

فى هذا السياق الصراعى، أسقطت قوات «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية المعارضة فى مارس ١٩٩٥ طائرة مروحية عسكرية حكومية فى مرتفعات مابلا بين مدينتى تاجوراء وانج شمال البلاد، ويأتى ذلك العمل العسكرى فى إطار سلسلة من العمليات قامت بها الجبهة للتعبير عن رفضها للنظام الحاكم، وضرورة اشتراكها فى السلطة وتسيير شئون البلاد. وفى ذات الوقت تتحرك الدبابات والمدرعات الحكومية إلى شمال البلاد حيث ترابط قوات المعارضة المسلحة.

وفى هذا الشأن أيضاً قامت قوات المعارضة بعمليات على محاور عاميلا ورنده، وخورانغر، ودمرت ثلاثة سيارات عسكرية. وفى عملية أخرى كبدت وحدات المعارضة الجيش الحكومى خسائر فى منطقة أندولى، واسقطت طائرة من طائرات الحكومة. وهذا الوضع فى رأى المعارضة أدى إلى حالات هروب وتمرد وعصيان داخل المؤسسة العسكرية الجيبوتية، حيث الهزائم المتلاحقة لهم، إضافة إلى عدم قدرة الدولة على دفع مرتبات الجنود.

خلافة الرئيس جوليد

والجدير بالذكر أن الرئيس جوليد يعانى من متاعب صحية فتحت الباب أمام الطامعين للسلطة لتحقيق مغانمهم، فهناك تياران داخل الحزب الحاكم يسعيان للوصول للسلطة، الأول يتزعمه اسماعيل عمر غيلى، ابن أخ الرئيس، والأمين العام الثانى للحزب الحاكم، ورئيس مكتب الرئيس، ورئيس جهاز الأمن الداخلى والخارجى. والتيار الثانى بقيادة السيد مؤمن بهدون فارح، الأمين العام للحزب الحاكم، ووزير العدل والشئون الإسلامية، وهناك قيادات سياسية تترقب اللحظة المناسبة للنزول بدورها فى



الوضع الاقتصادي

وعلى جانب آخر كإنعكاس للصراع، تتزايد الأزمة الاقتصادية داخل چيبوتى، فهناك عجز فى ميزان المدفوعات يقدر بحوالى ٤٥ مليون دولار لسنة ١٩٩٥، وهذا ما دفع الحكومة لتقليص عدد دبلوماسييها فى الخارج، وإغلاق بعض السفارات والقنصليات. وهذا بدوره يقلص من حجم المنافع المترتبة على وجود الدبلوماسيين والسفارات التى توطد العلاقات بين چيبوتى وبلدان العالم الخارجى. وفى هذا الإطار أيضاً تدرس الحكومة الفرنسية تقليص حجم قواتها المرابطة فى چيبوتى، وهو ما يؤثر على عدم استقرار الاقتصاد الچيبوتى، لإعتماده فى جزء كبير على نفقات هذه القوات وغيرهم من المدنيين الفرنسيين.

الحصار الحكومي على شمال چيبوتي

تفرض الحكومة الچيبوتى حصاراً اقتصادياً وطبياً على سكان الأقاليم الشمالية منذ أكثر من خمس سنوات، وذلك بتهمة تواطئهم وتضامنهم مع قوات المعارضة، وقد رفضت الحكومة لكل الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية زيارة المناطق المتضررة من جراء الحرب. وترتب على هذا الوضع السياسى والعسكرى والاقتصادى نزوح نحو ٢٠ ألف مواطن إلى أثيوبيا، وحوالى ٤ الاف آخرين إلى أريتريا، فى حين أن ما بين ٦٠، ٧٠ ألف چيبوتى يعتبرون بمثابة لاجئين فى عقر ديارهم، حيث هربوا إلى المناطق الجبلية الوعرة.

اقتراحات حل الأزمة

اقترح رئيس وزراء چيبوتى السابق عبد الله كامل تشكيل حكومة وفاق وطنى لخروج البلاد من المأزق السياسى والعسكرى. فى حين اقترح مرامى أحد قادة جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية المعارضة تشكيل حكومة انتقالية من كل القوى السياسية الوطنية، تتولى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على أساس التعددية، وفى مناخ سياسى محكوم بالحرية والشفافية. أى تحديد الاتفاق على قائمة الناخبين.

توترات حدودية

وقع قتال بين الجبهة العيساوية النشطة على الحدود الچيبوتية بدعم من الحكومة الچيبوتية مع وحدات تابعة للجيش الصومالى الشمالى، وتجاوزت الوحدات الچيبوتية الرسمية الحدود، وقدمت الدعم العسكرى للعناصر العيساوية المناوئة «لرئيس جمهورية أرض الصومال محمد ابراهيم عقال»، ويرجع ذلك القتال لرغبة الرئيس جوليد فى ضم ذلك الجزء من الصومال إلى چيبوتى. وأسفر القتال عن أسر حوالى ٥٠ جندياً چيبوتياً لدى قوات «أرض الصومال».

رؤية مستقبلية

هذه الصورة المأساوية تبحث عن حل، بالفعل هناك حل ينبع من الاستجابة للنداء الذى طرحه محمد



كرامى أحد قادة المعارضة المسلحة حيث وجه نداء عاجلاً إلى دول ايجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، للقيام بمبادرة دبلوماسية لدى كل الفعاليات السياسية والعسكرية، للحيلولة دون تكرار السيناريو الصومالى فى چيبوتى، ابتداء من الآن وقبل فوات الأوان.

إن الاستجابة لهذا النداء سوف تضع حداً للتشاؤم بصدد المستقبل، تفتح الباب أمام إعادة ما دمرته الصراعات بين المعارضة والنظام الحاكم.

فى النهاية فالحرب لن تجدى أو تفيد، لا تحسم الخلافات، وإن حسمتها مؤقتًا فإن ضحاياها كثيرون. ومن هنا لابد من تغليبُ صوت العقل والحوار بين الأطراف المتصارعة برعاية جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، حتى توفر المناخ الملائم للمفاوضات والحوار بين الأطراف، ودفع الأطراف للتوقيع على اتفاقية لوقف إطلاق النار والإشتباكات المسلحة، وفتح الباب أمام الوسائل الديمقراطية السلمية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يقبل الجميع نتائجها.

الخاتمة

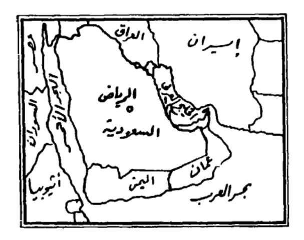
بعد هذا العرض، المفعم بالصراعات والانهيارات سواء فى الداخل من حيث الصراع بين الحكومة والمعارضة، والتيارات التى تسعى للوصول إلى السلطة خلفًا للرئيس جوليد، والأزمة الاقتصادية المتفشية، بالإضافة إلى التوازن الخارجية مع جمهورية أرض الصومال. لا يجد المراقب سوى تحويل عينه عن رؤية المستقبل للخشية من صورة هذا المستقبل. ولكن هذا يدفع إلى ضرورة وقفة جادة وإعادة النظر فى مجمل الأوضاع، بحيث تُعطى الفرصة للحوار لحل الصراع واستقرار الأوضاع.

المجتمع المدني

والتحـــول الديمقراطي في الوطن العربي

شبه الجزيرة العربيـة

السعودية*



* اعد هذا التقرير الخاص بالسعودية الباحث خالد فياض

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: توحدت في ١٩٣٢/٩/٢٤م

نظام الحكم: ملكي

إسم رئيس الدولة: الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز

عدد المحافظات: ١٤ إمارة

العاصمة: الرياض

المساحة(كلم٢): ٢١٤٩,٦٩٠

عدد السكان(مليون): ١٧,٤

معدل الزيادة السكانية: ٣,١ ٪

الديانات: ١٠٠ ٪ مسلمون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٧٨٢٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار ريال سعودى): ٤٨١,١٤

العملة: الريال السعودي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣,٧٥ ريال سعودي

اجمالي الصادرات (مليار دولار): ٤٠,٨٦

اجمالي الواردات (مليار دولار): ٢٨,٢٠

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٢,١ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠

معدل الامية للكبار: ٣٨ ٪

ميزان الموارد: ٦,٥ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): صفر

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٥

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥

معدل الخصوبة الكلى : ٦,٣

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٣ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٧١٠

يوميات الأحداث

يناير

١٥/ مجلس الشورى السعودي يعيد تشكيل لجانه الثمانية .

٢٠/ جريدة فرنسية (ليفنمان دي جودي) توجه انتقادات لنظام الحكم السعودي وللملك فهد ولولي العهد .

٣٠/ تنفيذ حكم القتل في ١٠ مجرمين في السعودية بينهم ٦ سعوديين ارتكبوا جرائم قتل.

فبراير

٤/ الملك فهد يأمر بإطلاق عدد من السجناء في مختلف مناطق المملكة بمناسبة شهر رمضان وعيد الأضحى .

٧/ ولي العهد السعودي يدعو إلى مضاعفة الجهود، لوضع الضوابط اللازمة للمتخلفين والمقيمين في السعودية بصورة غير شرعية .

مارس

٧/ ذكرت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أن السلطات السعودية أقدمت في نهاية الأسبوع على اعتقال مجموعة أخرى من العلماء وأساتذة الجامعات .

٨/ رفضت المحكمة الإدارية البريطانية طلب إبعاد المعارض السعودي محمد المسعري إلى اليمن .

٩/ أعلنت وزارة الداخلية السعودية أنها قررت تشكيل فرق عمل مشتركة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، للنظر في طلبات نقل كفالة بعض المقيمين الأجانب .

إبريل

١٢/ خادم الحرمين يوافق على انضمام أربعة شخصيات من الملمين بالدعوة الإسلامية إلى مجلس الدعوة والإرشاد السعودي .

مايو

١/ مفتي السعودية يفتي بأن المظاهرات والمسيرات في الحج بدعة .

٢/ الملك فهد يشيد برجال الأعمال السعوديين وعلاقتهم الاقتصادية مع العالم الخارجي .

٦/ إعفاء وزير الصحة من منصبه لظروف صحية .

١٤/ وزير الإعلام السعودي يدين الحملات الإعلامية الغربية التي تستهدف الإسلام .

يوليو

٢٠/ المعارضة السعودية تعلن عن إطلاق السلطات السعودية لأحد رجال الدين المعتقلين وإعتقال آخر.

٢٦/ الملك فهد يجري تغييرات وزارية ويصدر قرارا يحدد مدة شغل الوزير لمنصبه .

أغسطس

٢/ إجراء تعديل وزاري شمل ١٥ وزيرا جديدا ، وتعيين ستة أعضاء جدد في مجلس الشورى .

٤/ صدور أمر ملكي بتعيين مستشارين في ديوان ولي العهد السعودي .

١٢/ صدور أحكام رادعة ضد تشكيل يتضمن ١٠ إرهابيين .

١٦/ لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية تؤكد أن المعارض السعودي الذي أعلنت السلطات السعودية تنفيذ حكم الإعدام فيه قد مات تحت التعذيب .

٢٠/ منظمة (Human Rights Watch) الأمريكية تندد بإعدام معارض سعودي .

١٦/ أمام المسجد الحرام ينتقد مؤتمر بكين في خطبة الجمعة .

أكتوبر

١٠/ وزير المالية السعودي يصرح بأن أسباب استقالته صحية .

٢١/ مقتل ٨ أشخاص وجرح ١١٠ في حادث إلقاء عبوة ناسفة داخل أحد المساجد أثناء أداء صلاة الجمعة في محافظة بيشه .

نوفمبر

١٥/ مقتل ستة أشخاص وجرح ٦٠ آخرين إثر انفجار في مقر البعثة العسكرية الأمريكية.

١٧/ الرياض تطالب بتغيير قوانين الدول التى تستضيف معارضين سعوديين.

١٨/ إغلاق المدرسة الدولية بالرياض بعد تلقيها تهديداً هاتفياً.

ديسمبر

٢٣/ الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى يفتتح مؤتمراً حول الأمن السعودى.

٢٦/ فشل محاولة فردية أثيوبية لإختطاف طائرة سعودية.

أضواء علي الأحداث

قد تكون مفاهيم المجتمع المدنى والديمقراطية غير معترف بها فى المملكة العربية السعودية وذلك نظراً لما يؤكده المسئولون السعوديون دائماً من خصوصية المجتمع السعودى وتعارض هذه المصطلحات مع قيمه وتقاليده وعاداته. ومع ذلك فإننا نستطيع أن نتلمس هذه المفاهيم داخل المملكة العربية السعودية وندرك بعض التحركات الإيجابية حيناً، والسلبية أحياناً نحو مفهوم المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى. والتى طرأت عليها عدة تطورات هذا العام، وسنحاول أن نرصدها من خلال تقسيم التقرير إلى جزئين، نتناول فى الجزء الأول حركة المجتمع المدنى هناك من خلال محورين، الأول، نتناول فيه نظرة النخبة السعودية الحاكمة لمفهوم المجتمع المدنى والتطور الديمقراطى فى المملكة، أو الجزء الثانى عن عملية التطور الديمقراطى فى المملكة وذلك من خلال ثلاثة محاور، المحور الأول التغيرات والتعديلات القانونية والسياسية الجديدة هذا العام، أو المحور الثانى تطور ظاهرة العنف السياسى داخل المملكة وطريقة تعامل السلطة مع هذه الظاهرة، أو المحور الثالث وضعية حقوق الإنسان فى المملكة وطريقة تعامل السلطة مع هذه القضية خلال العام الحالى :-

أولاً المجتمع المدنى:

لا شك أن هذا المفهوم كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لم يوجد توصيف دقيق له، إلا خصوصاً وهو مفهوم حديث نسبياً فى العالم العربى تم تداوله فقط من بضعة سنوات قليلة، أما إذا كان الأمر يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإن تحديد المفهوم يصبح أكثر صعوبة لذلك فالأفضل التركيز على أهم الظواهر والمؤشرات التى تشكل أثراً ملموساً فى حركة المجتمع المدنى فى العربية السعودية وقد تمثلت هذه الظواهر فى نقطتين الأولى وهى عن تطور الجماعات المحجوبة عن الشرعية وكيفية تعامل السلطة معها حين زادت فاعليتها بشكل أصبح ينال من صورة النظام السعودى على المستوى الدولى، [هناك صعوبة فى تأثيره على المستوى الداخلى نظراً لتعامل السلطة الحاسم مع أى احتمال انتشار لأفكار هذه الجماعات] أما النقطة الثانية فسوق نتناول فيها نظرة النخبة الحاكمة لمضمون المجتمع المدنى هذا العام، وهل ستظل ثابتة أم تغيرت بتغير الأحداث وتسارعها وفيما يلى تفصيل ما سبق ذكره.

١- تطور الجماعات المحجوبة من الشرعية :

تابعت السلطات السعودية هذا العام سياساتها الصارمة مع جماعات المعارضة، وتعاملت السلطة معها على مستويين :

الأول هو المستوى الداخلي:

حيث قامت السلطات السعودية بحملات اعتقال واسعة النطاق ضد من يروجون لأفكار هذه الجماعات، وتحديداً الجماعة التى تطلق على نفسها لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، فقد قامت فى شهر مارس باعتقال كبار رموز التيار الإصلاحى فى الجامعات السعودية، كما قامت فى شهر يوليو من نفس العام باعتقال استاذ فقه بجامعة الدمام وذلك بعد فصله من عمله بنفس الإتهام. هذا بالإضافة إلى قيامها بإعدام أحد المعارضين بعد إتهامه بإلقاء ماء نار مع مجموعة من أعوانه على أحد ضباط المباحث، وقد قالت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أن عبد الله الحصيف لم يعدم بل مات نتيجة تعذيب لحق به، وقال البيان أن الذين عذبوه كانوا يحاولون انتزاع اعتراف مسجل منه بأنه يحوز سلاحاً لأغراض تخريبية، وأنه مدفوع من قبل لجنة الدفاع لهذا الغرض، وقد اتهمت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بقيادة التيار المتشدد فى الأسرة المالكة الذي يدعو إلى مواجهة المعارضة بالقوة.

المستوى الثاني:

هو العمل على الصعيد الدولى من أجل مواجهة هذه الجماعات فى الدول التى تأويهم، فبعد نجاح مفاوضات المسئولين السعوديين فى حمل السلطات البريطانية على رفض طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به محمد المصرى المتحدث بإسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في نوفمبر عام ١٩٩٤، لم تكتف السلطات السعودية بذلك بل طلبت من الحكومة البريطانية إبعاد المصرى عن أراضيها الأمر الذى دفع الداخلية البريطانية إلى طلب ذلك من المحكمة الإدارية البريطانية ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب. يذكر أنه فى الأعوام الأخيرة كثفت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية من نشراتها التى تصدرها وتوزعها بشكل سرى داخل المملكة، والتى تحض على كره النظام السعودى وتحث السعوديين على معارضته.

فهل تنجح هذه السياسات فى كبح جماح المعارضة السعودية؟ لقد استطاعت من خلال السياسات الأمنية الصارمة أن توجه ضربات قوية لهذه الجماعات فى الداخل إلا أنه يبقى المستوى الخارجى، والذى لا تستطيع المملكة التأثير فيه إلا بالقدر الذى تحكمه مصالحها مع الدول التى تأوى هذه العناصر، وإذا عرفنا أن معظم العناصر المعارضة موجودة فى دول غربية، فإن ذلك يضع حدوداً لقدرة المملكة فى التأثير على هذه الدول. هذا بالإضافة إلى أن التعامل الأمنى على المستوى الداخلى غير كاف على المستوى البعيد، حيث لا يأتى هذا النوع من التعاملات إلا بحلول مؤقتة، ولا يستطيع الحل الأمنى القضاء على الظاهرة بشكل واسع.

٢- مفهوم المجتمع المدنى طبقاً لرؤية النخبة الحاكمة:

ما زالت النخبة فى السعودية متمسكة منذ تأسيسها على يد عبد العزيز بن سعود على خصوصية المجتمعات السعودية، وأن الشريعة الإسلامية هى دستور البلاد، وقوانينها كلها مستمدة من الشريعة

ويؤكد المسئولين السعوديين فى أكثر من مناسبة على الرفض التام للخلط بين المفاهيم الاجتماعية الغربية والإسلام، حيث أن هذه الأفكار ليست ذات صلة بالإسلام فهى ذات منشأ غربى نشأت وترعرعت فى ظل بيئة مغايرة لبيئة المجتمعات الإسلامية ذات القيم والتقاليد الخاصة، وبالتالى فإن إمكانية تطبيق هذه الأفكار فى المجتمع السعودى يصبح أمراً مرفوضاً. وقد تابع المسئولين السعوديين هذا العام تأكيدهم على هذا المعنى وعلى أهمية عدم المقارنة بين الأنظمة الغربية والنظام السعودى، ففى افتتاحه لعضوية مجلس الشورى شدد الملك فهد على وجوب عدم مقارنة أنظمة الحكم فى المملكة بنظم أخرى، وكان مما قاله «لقد شهد العام الماضى تكوين مجلسكم الموقر ومجالس المناطق والأنظمة الأخرى وهى أنظمة لم تأت من فراغ وإنما هى حصيلة تجاربنا العملية منذ تأسيس هذه الدولة، فنحن لم نقتبس أنظمة موضوعة لغيرنا، وعلى من يريد تقويم نظمنا أن ينظر إليها فى حد ذاتها وإلى نتائجها من دون مقارنة بنظم أخرى، فنظمنا منبثقة من شريعتنا الإسلامية الخالدة التى هى القاعدة الأساسية وما يتنافى معها فهو مرفوض، ولا مكان له فى هذه البلاد» وقد اعتبر الملك فهد أن مجلس الشورى ومجالس المناطق التى تعتبر مجالس شورى فى مناطقها شكلت جسوراً إضافية لإيصال الرأى والمشورة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير الملتزم عن ملاحظاتهم وارائهم فى إطار النظام والإخلاص.

وفى ذات السياق أكد رئيس مجلس الشورى السعودى محمد ابراهيم بن جبير على اختلاف صيغ المشاركة الشعبية فى السلطة من نظام إلي نظام ومن فكر الي فكر. وذكر أن نظام الشورى وفقهها يختلفان عن الأنظمة السياسية الأخري المعاصرة، التى أخذت بالنموذج الغربى، كأحد النماذج التى تبدو أكثر ترشيحاً واستقطاباً لدى الدول المتأثرة بالنمط الغربى فى العالم.

ولم تختلف تعليقات وزراء الإعلام والداخلية والخارجية عن هذا المعنى بل كانت آراء فى منعظمها تابعة له وتدور فى فلكه، على تأكيد معنى الخلاف بين فكرة المشاركة – والتى هى جزء من فكرة المجتمع المدنى – فى المجتمعات السعودية عن نفس الفكرة فى المجتمعات الغربية.

وقد أظهرت لنا الاراء السابقة مدى الثبات التى يخضع له هذه المفاهيم فى رأى النخبة السياسية السعودية، وذلك رغم التطورات السياسية التى تمت بداخله، إلا أنها لم تمت الثوابت التى يقوم عليها النظام السعودى منذ نشأته.

ثانياً التطور الديمقراطى:

فكرة الديمقراطية هى من الأفكار التى ليست محل استحسان من جانب النخبة الحاكمة فى المملكة السعودية، إلا أنه حدث هذا العام بعض المؤشرات أوضحت مدى التطور الديمقراطى فى المملكة، وسوف نحاول من خلال هذه المؤشرات رؤية إلى أى اتجاه تتحرك الديمقراطية أو بالأحرى مؤشرات التحول الديمقراطى فى السعودية، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة التغييرات السياسية التى جرت فى المملكة هذا العام، سواء على صعيد الحراك النخبوى أو على صعيد القرارات السياسية التى صدرت هذا العام،

وكان لها دلالة معينة فى الحكم على مدى التطور الديمقراطى فى المملكة، هذا بالإضافة إلى دراسة كل من وصفية حقوق الإنسان فى المملكة العربية السعودية وتطور العنف السياسى هناك، وفيما يلى تفصيل لما سبق إجماله : -

١ - التغييرات الوزارية :

أعلن الملك فهد فى الثانى من أغسطس عن إجراء تغييرات وزارية شملت ١٥ وزيرا من الحكومة السابقة، ويعتبر هذا هو أوسع تغيير فى المناصب تشهده السعودية منذ أكثر من ٢٠ عامًا، ولم تتضمن التغييرات أى مساس بالوزارات السيادية الأربع، وهى الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وقد ضمت الوزارة خمسة وزراء دولة من بينهم اثنان، كانا يحملان حقائب وزارية فى الحكومة السابقة، وثلاثة جدد، ويلاحظ أن جميع وزراء الدولة متفرغون على عكس ما كان قائمًا فى الوزارة السابقة، حيث كان ثلاثة منهم يتولون رئاسة مؤسسات عامة، وقد جاء هذا التشكيل الجديد بعد أسبوع واحد من الأوامر الملكية التى أصدرها الملك فهد بتمديد خدمة ٦٧ مسئولا من شاغلى المناصب العليا، من مرتبة وزير والمرتبة الممتازة من أمراء المناطق وكبار المسئولين ومستشارى الملك وعلماء الدين ورؤساء المصالح والمؤسسات العامة، كما تضمنت أيضًا تغييرات واسعة فى مناصب أخرى شملت تغيير ستة من رؤساء الجامعات السعودية السبع، هذا وقد تضمنت قرارات التغيير الوزارى قرارات أخرى تتعلق بنظام مجلس الوزراء، حيث ولأول مرة ينهى نظام مجلس الوزراء على حث التغيير الدورى للوزراء وشاغلى المناصب العليا فى السعودية، حيث تقرر أن تكون مدة الوزير ٤ سنوات فقط فى الوزارة. وسوف نحاول من خلال الجداول التالية تحليل الأصول التعليمية والجغرافية والعمرية للوزراء الجدد ومعرفة ما لذلك من دلالات.

جدول رقم (١)

المراحل العمرية	التكرار
٤٠ – ٤٥	صفر
٤٥ – ٥٠	٤
٥٠ – ٥٥	٤
٥٥ – ٦٠	٢
غير واضح	٥
المجموع	١٥

ومن الجدول السابق نلاحظ فيما يختص بالمراحل العمرية التى ينتمى إليها هؤلاء الوزراء أن معظمهم ينتمون للشريحة العمرية من ٤٥ – ٥٥ حيث رصد الجدول ٨ وزراء تقع أعمارهم داخل هذا الإطار العمرى وهو ما يعد تغيراً نسبياً عن الوزارة السابقة، والتى كان يزيد المتوسط العمرى لها عن ٦٠ عاماً مما يعكس أهمية هذه الشريحة العمرية فى المجتمع السعودى، ويوضح الرغبة السعودية فى الدفع بدماء جديدة أصغر سناً لشغل المناصب العامة.

الأصول التعليمية

جدول رقم (٢)

مكان الجامعة	التكرار
الولايات المتحدة	٧
ألمانيا	١
القاهرة	٢
السعودية	٣
غير واضح	٢
المجموع	١٥

جدول رقم (٣)

التخصص	العدد	التخصص	العدد
محاسبة	٢	هندسة معدنية	١
طب	١	غير واضح	٢
إقتصاد	١		
جيولوجيا	١	المجموع	١٥
إدارة أعمال	١		
علوم سياسية	١		
لغة عربية	١		
فيزياء	١		
حقوق	١		
قانون	١		
علاقات صناعية	١		

ويلاحظ من قراءة جدول ٢، ٣ الآتى

١ – أن معظم الوزراء [حوالى ١٠ وزراء) تعلموا خارج السعودية، كما أن ٧ منهم تلقوا تعليمهم فى الولايات المتحدة. وهذا يعكس دور البيئة الثقافية التى تعلم فيها هؤلاء الوزراء، كما أنه يعكس العلاقات القوية التى تربط السعودية بالدول الأوربية والولايات المتحدة، كما يعكس الجدول أيضًا الدور المحدود الذى تلعبه الجامعات السعودية فى تجنيد أبناء النخبة السياسية.

٢ – أما بالنسبة للتخصصات التى تخصص فيها كل وزير، فقد لوحظ أن هناك توزيعا دقيقا للتخصصات المختلفة على الوزراء الخمسة عشر – كل حسب تخصصه – فوزير للبترول متخصص فى الجيولوچيا، وزير للإعلام درس العلوم السياسية، وهكذا مما يعكس الرغبة السعودية فى التركيز على توزيع الاختصاصات على التخصصات الملائمة.

التوزيع الجغرافى

جدول رقم (٤)

المنطقة	التكرار
المدينة المنورة	٢
جده	٣
الطائف	١
ينبع	١
المجمعة	١
الرياض	١
جازان	١
غير واضح	٥
المجموع	١٥

* ملاحظات جدول (٤)

فى هذا الجدول نلاحظ أيضاً أنه كان هناك حرص شديد على التوزيع الجغرافى الدقيق للوزراء على المناطق المختلفة داخل العربية السعودية، فوجدنا أن جدة التى تحتل الموقع الأول فى عدد الوزراء القادمين منها يبلغ عددهم ثلاثة وزراء فقط، مما يدل على الحرص السعودى الشديد على توزيع عناصر النخبة على كافة الأقاليم، بما قد يؤدى إلى نوع من الرضاء العام على هذه الحكومة، وإذا وضعنا فى اعتبارنا حجم الدور القبلى فى إفراغ عناصر النخبة السياسية لعرفنا لماذا هذا الحرص على التوزيع الجغرافى بهذا الشكل الدقيق.

★ ملاحظات عامة:

فيما يخص التغيير الوزارى فإنه لا يخلو من دلالات تتعلق بالمهام المطلوبة من الحكومة الجديدة، خاصة فى نطاق السياسات الاقتصادية بوجه عام بهدف سد العجز الذى ظهر فى الموازنة السعودية هذا العام، والذى سجل ١٠,٧ مليار دولار فى موازنة ١٩٩٣/١٩٩٤ ومن هنا فإنه قد أبدل هشام ناظر بعلى النعيمى فى قطاع البترول، وهو القطاع الأهم فى ايرادات الموازنة السعودية حيث يقدر إسهام البترول بـ ٢٣ مليار دولار من أصل ٣٦ مليار من إجمالى الإيرادات، وقد فشل ناظر، على ما يبدو، فى إخماد حدة المطالبات الخليجية للسعودية فى خفض إنتاجها، خاصة وأن الجميع يواجه خطر عودة الإنتاج العراقى إلى السوق، والمقدر له أن يبلغ عام ١٩٩٦، ٤,٩ مليون برميل يومياً، وذلك فى حالة رفع الحظر الدولى على إنتاج العراق. وفى هذا السياق فإن النعيمى قد يبدو رجلاً مطلوباً فى محاولة إنقاذ الموازنة السعودية، فهو من ناحية وجه جديد لوزراء مجلس التعاون بما يعنى كسب جولة جديدة من الوقت لصالح استقرار مستوى الإنتاج السعودى عند ٨ مليون برميل يومياً. وفى السياق الاقتصادى نفسه فإن استبدال الـ محمد أبا الخيل سليمان أسامه جعفر فقيه وزير التجارة يضمن دخول دعم جديد للقطاعات الاقتصادية، خاصة وأن الأخير اجتهاداته معروفة في آداء أفضل للإقتصاد السعودى.

ومن جهة أخرى فقد حافظ التغيير الوزارى على التحالف الرئيسى بين آل سعود وآل شيخ، حيث استمر محمد بن ابراهيم آل الشيخ وزيراً للعدل، بينما حافظ محمد بن عبد العزيز آل الشيخ على موقعه فى الحكومة، ولكنه استبدل منصب وزير الشئون البلدية بوزير دولة.. أما فيما يخص النظام الجديد لمجلس الوزراء الذى يترأسه الملك فهد، فلم تشهد النصوص سلطات حقيقية للوزراء، حيث أن قرارات المجلس لا تعتبر نهائية إلا بموافقة الملك، كما أن حالات الاجتماعات الاستثنائية للمجلس لا يحددها إلا الملك، وعلى الرغم من النص على عدم جواز استمرار الوزير فى عمله لمدة لا تزيد على أربع سنوات، إلا أنه من حق الملك تمديد عمل الوزير أو المجلس كله، وذلك بعدم إعلانه عن تشكيل جديد، وهو الأمر المتبع مع وزارة الخارجية والداخلية والدفاع.

وهكذا فإنه رغم أن هذه التغييرات الوزارية قد شكلت تطوراً هاماً داخل الحياة السياسية فى

السعودية، إلا أن السلطات الممنوحة لهؤلاء الوزراء مازالت غير كافية، كى تحقق نوعا أكبر من استقلالية الوزير، بعيداً عن سلطات الملك.

٢ - حقوق الإنسان :

شهدت حالة حقوق الإنسان بالعربية السعودية انتهاكات عديدة خلال هذا العام، وذلك بإضافة المزيد من القيود على حرية الرأى والتعبير، وتصاعد انتهاك الحق فى الحرية والأمان الشخصى بشكل ملحوظ، وكانت كالتالى : -

• الإطار الدستورى والقانونى :

استطراداً لرفضها الإنضمام للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، رفضت المملكة المشاركة فى مؤتمر المرأة العالمى الذى عقد فى العاصمة الصينية بكين، واعتبرت الأوساط السياسية السعودية هذا المؤتمر دعوة للخروج عن تقاليد الأسرة الكريمة، وقد وجه الشيخ صالح بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام فى مكة المكرمة انتقاداً مباشراً إلى المؤتمر، وأشار فى خطبة الجمعة فى شهر أغسطس إلى أن المؤتمر الذى سيعقد تحت مظلة الأمم المتحدة هو مؤتمر لا يعلو فيه إلا صوت الجمعيات المتطرفة التى أعلنت الحرب على الأسرة والحياة الكريمة.

فى هذا الصدد يذكر أن العربية السعودية لم توقع على أى ميثاق عالمى يضمن حقوق المرأة، فى حين أن المرأة السعودية مازالت لديها العديد من المشاكل التى تعوقها عن تأدية عملها أسوة بالرجل السعودية.

ثانياً : الحق فى الحرية والأمان الشخصى :

أجرت السلطات السعودية هذا العام سلسلة من الاعتقالات، فقد ذكرت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية [تنظيم سعودى معارض مقره لندن] أن السلطات السعودية أقدمت فى شهر مارس على اعتقال مجموعة من العلماء وأساتذة الجامعات من كبار الرموز فى التيار الإسلامى. وفى شهر يوليو من نفس العام أعلنت المعارضة السعودية أنه قد أطلق سراح أحد رجال الدين المعتقلين، ولكن وفى نفس الشهر اعتقلت السلطات السعودية استاذ الفقه بجامعة الإمام فرع المدينة المنورة، وذلك بعد أن كان قد فُصل من وظيفته قبل أيام ومداهمة الشرطة لمنزله وتفتيشه قبل أن تعتقله.

وفى شهر أغسطس أقدمت السلطات السعودية على إعدام أحد أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية بعد اتهامه بالقاء ماء نار على أحد الضباط، هذا وقد اتهمت لجنة الدفاع عن الحقوق والسلطات بتعذيبها للمعارض حتى الموت، فى الوقت الذى نددت فيه منظمة Human Arigsts Watch الأمريكية بإعدام المعارض وأكدت أن محاكمته جرت فى سرية وأنه حرم من حتى الدفاع عن نفسه وانتزعت منه اعترافات تحت وقع التعذيب، وأشارت المنظمة إلى أنها أول حادثة إعدام لمعارض منذ تصاعد المطالبة بالإصلاح

الدينى خلال حرب الخليج، وأكدت أنه تصعيد خطير من الحكومة السعودية ضد المعارضة.

★ العنف السياسى :

تنفرد السعودية عن باقى دول الجوار العربى بميزة الهدوء السياسى، ففيها أحداث العنف أقل بالمقارنة بدول مجاورة مثل الأردن ومصر واليمن، إلا أن ما حدث فى المملكة هذا العام شكل خطورة شديدة على مستقبل ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع السعودى، ففى أقل من شهرين هز السعودية انفجاران هائلين شكلا صدمة كبيرة للنظام والمجتمع السعودى، وهما :

أ) حادث إنفجار مسجد بيشه :

لقى ثمانية أشخاص مصرعهم وأصيب ١٠٠ شخص، عقب إلقاء عبوة متفجرة على المصلين بمسجد بلدة جيا بمنطقة بيشه السعودية، وذلك أثناء أدائهم لصلاة الجمعة فى ٢١ أكتوبر، وقد صدر بيان وزارة الداخلية السعودية ليؤكد أن الحادث هو نتيجة لخلاف شخصى بين القاتل وأحد المصلين، وقد نفى وزير الداخلية السعودى أى دوافع سياسية وراء هذا الحادث، كما لم تعلن أى جماعة من الجماعات المعارضة للنظام السعودى مسئوليتها عن الحادث، وقد تم القبض على منفذ العملية وهو أحد الأشخاص المتقاعدين عن العمل فى قوات الدفاع المدنى فى السعودية، وقد أشارت التقارير إلى أن السبب وراء هذه العملية يرجع إلى الأخبار التى راجت عن نزاع على أرض بين مرتكب الحادث وبعض أفراد قبيلته فى بلدة بيشه، والتى تتميز بتشابك العلاقات القبلية لأبناء القرية والمنطقة المجاورة لها والتى تبعد ٨٠ كيلو متر جنوب غربى بيشه فى اتجاه جبال السروات مما يساعد على استشراء ظاهرة الثأر الذى قد يأخذ أشكالاً شتى.

وهكذا فإنه رغم عدم وجود أى دوافع سياسية وراء هذا الحادث، إلا أن وقوعه فى هذه المنطقة البعيدة عن العاصمة الرياض بالإضافة إلى حجم العبوة المتفجرة التى استخدمت فى الحادث، يضع علامات استفهام حول قدرة المركز [العاصمة] على السيطرة على الأطراف، ومدى استطاعته السيطرة على الأمن العام للمناطق البعيدة عن العاصمة الرياض، مما قد يشكل بداية لتصاعد أعمال العنف المسلح فى العربية السعودية.

ب) حادث إنفجار الرياض :

ثانى هذه الأحداث، والتى شكلت علامات بارزة فى حجم ظاهرة العنف فى المملكة هذا العام، ان لم يكن فى تاريخ العربية السعودية بأكمله، وهو حادث انفجار الرياض حيث انفجر مقر البعثة العسكرية الأمريكية فى الرياض فى الرابع عشر من شهر نوفمبر، مما اسفر عن مقتل ستة اشخاص وجرح ٦٠ آخرين معظمهم من الأمريكيين، وقد أعلنت اكثر من جهة مسئوليتها عن الحادث، منها جماعات مجهولة مثل جماعة نمور الخليج وجماعة التغيير الإسلامى، ولعل ذلك يعكس إلى حد كبير حجم الاعتراضات التى تنتشر فى داخل المجتمع السعودى، وقد حقق هذا الانفجار هدفين لمنفذيه، فهو أولاً إنذار للأسرة المالكة،



إنذار للوجود الأمريكى فى المنطقة، والذى تقاومه دوائر أصولية عديدة منذ حرب الخليج فى عام ١٩٩١، هذه الدوائر لا تقر العلاقة القوية بين واشنطن والرياض.

من جهة أخرى صرح محمد المصرى المتحدث باسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أنه يرفض عنف، ولكنه لا يدين العملية الإرهابية وقال عنها أنه ليس مهما إدانة العملية أم لا وإنما الأهم هو وجود ظام غير شرعى فى السعودية، وفى تقدير المصرى أن المنظمات التى أعلنت مسئوليتها عن التفجير س لها أى وجود حقيقى وأنها منظمات وهمية، ولا يستبعد المصرى أن تكون العملية قد تمت على أيدى جموعة من الشباب الثائر والذى يشعر بإستحالة وجود حل سياسى أو ثقافى فى السعودية، خاصة مع ستمرار اعتقال عدد كبير من قيادات المعارضين الذين يصل عددهم إلى ٢٠٠ شخص - حسب تقدير مصرى - وأن هذه القيادات هى التى كانت تساعد على تهدئة ثورة هؤلاء الشباب.

وأيًا كانت التحليلات التى قيلت فى تفسير هذا الحادث، فإنه يضع علامات استفهام حول مستقبل ستقرار السياسى فى السعودية، حيث أن هذا الحادث وما ارتبط به من ردود أفعال كشف عن جدار صمت المحيط بالعلاقات الأمريكية السعودية على المستوى العسكرى، كما أنه كشف ولأول مرة عن جود معارضة قوية داخل الدولة السعودية، أصبحت تشكل - على ما يبدو تهديدًا قويًا للنظام هناك، وهذا ضع على عاتق المسئولين السعوديين أهمية التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة على الواقع السياسى سعودى، وذلك بأساليب تتناسب مع ظروف التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تمر لمجتمع السعودى، بما يسهم فى تهدئة المعارضين والحد من انتقاداتهم المبتكرر للسلطة والنظام حاكم، وذلك عن طريق توفير آليات شرعية معينة تضمن لهم عملية المشاركة السياسية، دون اللجوء ى أعمال العنف السياسى التى يقومون بها الآن.

الخاتمة:

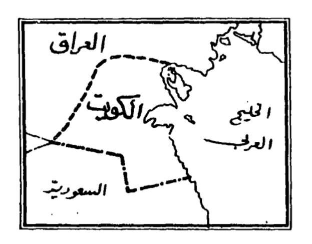
انتهى عام ١٩٩٥ فى المملكة العربية السعودية وقد انتهت معه فصول من التطورات والتوترات فى ركة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى السعودية، وقد شكلت هذه الأحداث فى بعضها نقلة موسة على صعيد التطور السياسى فى العربية السعودية، لعل كان من أهمها هو قيام الملك فهد بتعيين ١ وزيرًا جديدًا وإصداره لقرارات تحدد المدة التى يقضيها الوزير فى منصبه، حيث أن ذلك يتيح قدرًا ير للحراك السياسى داخل النخبة الحاكمة هناك، وبالتالى يعطى الفرصة لدماء جديدة تحمل أفكارًا ديدة، كى تسرى فى جسد النظام السياسى، إلا أنه تبقى نقطة اتساع سلطات الملك لتؤثر بشكل كبير ى سياسات هؤلاء الوزارات وتوجهاتهم، هذه السلطة التى جعلت من النظام السعودى أشبه بالهرم مقلوب رأسه، هى سلطات الملك فهد.

أما البعض الآخر من هذه الأحداث فقد شكل نقلة أيضًا ولكن فى اتجاه معاكس للإتجاه السابق، كان م هذه الأحداث هو حادث انفجار مبنى البعثة العسكرية الأمريكية فى الرياض، والتى قد يشكل نقطة

تحول حاسمة فى شكل العمل السياسى داخل المملكة، وقد يكون بداية لنهج جديد للمعارضة السعودية والتى فشل النظام السياسى السعودى حتى الآن فى تسكينها داخل البناء السياسى للدولة، كما فشلت المعارضة أيضاً فى إيجاد خطوط تواصل والتقاء مع النظام هناك.

خلاصة القول أن حركة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى قد مرت فى السعودية هذا العام بمزيد من التطورات الإيجابية والتوترات السياسية، مما قد يجعل عام ١٩٩٥ أحد الأعوام الفاصلة فى تاريخ المملكة، فإما أن تزداد سرعة التطور داخل الدولة لتلائم سرعة التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى السعودية، مما يجعل النظام يبحث عن نقاط اتفاق مع المعارضة يستطيع بها استيعابها داخل السلطة، أو أن تتابع الدولة سياسة المواجهة الشاملة مع عناصر المعارضة بهدف تصفيتها تصفية نهائية قبل أن يزداد دورها ويقوى تأثيرها داخل المجتمع السعودى، يضاف إلى التقارير التى تتحدث عن تأخر صحة الملك فهد بعد إصابته بجلطة فى الدماغ، وما يرتبط بذلك من احتمالات توسيع سلطات ولى العهد، والذى قد يلجأ إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحًا تجاه المعارضة وحركة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى داخل المملكة العربية السعودية.

الكــويت*



* اعد هذا التقرير الخاص بالكويت الباحث عادل لطفي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستـقـلال: ١٩٦١/٦/١٩م عن المـملكة المتحدة

نظام الحكم: أمارة

إسم رئيس الدولة: الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح

إسم رئيس الحكومة : الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

عدد المحافظات: ٤ محافظة

العاصمة: مدينة الكويت

المساحة(كلم٢) : ١٧,٨٢٠

عدد السكان(مليون): ١,٨

معدل الزيادة السكانية: ٤, ٪

الديانات: ٩٠ ٪ مسلمون، ١٠٪ مسيحيون و هندوس

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٩٣٦٠

الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار كويتى): ٨٠١٦

العملة: الدينار الكويتي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣٠٢, دينار كويتي

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١,٢٤٨

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٧٠٣٦

متوسط المعدل السنوي للنمو: -٢,٢ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٢,٩ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٥

معدل الامية للكبار: ٢٧ ٪

ميزان الموارد: -١٧,٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): صفر

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٤

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٢

معدل الخصوبة الكلى : ٣,١

عدد السكان لكل طبيب: ٨٦٦

يوميات الأحداث

يناير

١/٣رئيس لجنة الداخلية والدفاع فى مجلس الأمة يصرح بأن حل قضية «بدون جنسية» سيتم خلال ثلاث سنوات طبقًا لمرسوم تشكيل اللجنة المركزية العليا لمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية.

١/٤ الحكومة الكويتية تعلن عن تشكيل لجنة من ذوى الرأى والخبرة برئاسة وزير التخطيط ووزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء، كان المجلس البلدى قد تم حله فى نهاية العام الماضى.

١/٥ الحكومة الكويتية تحذر مواطنيها من التبرع للسيارات المنتشرة باسم الجمعيات الخيرية فى شوارع الكويت، إثر انتهاء المهلة التى منحتها الحكومة لهذه الجمعيات لسحب السيارات التابعة لها.

١/١٠ نواب كويتيون يطالبون بتحسين الأوضاع فى مركز إبعاد الأجانب.

١/١٢ وزارة المالية الكويتية توافق على توصيات صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى فى البلاد، بما فيها إصلاح النظام الضريبى، وفرض رسوم على الخدمات، وإلغاء الدعم الحكومى أو تخفيضه.

١/٢٤ أعضاء لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الأمة يناقشون مع مسئولين فى وزارة الداخلية إعادة النظر فى العلاقة بين الكفلاء ومكفوليهم.

١/٢٤ مجلس الأمة يتراجع عن مناقشة مرسوم بقانون صدر فى غيابه تسعى الحكومة بموجبه إلى تملك عقارات فى مدينة الكويت، صوت ٣١ نائباً مع إعادة القانون مرة ثانية إلى اللجنة المالية.

١/٢٥ نظمت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ندوة حول «الفكر الإسلامى المعاصر بين البناء والهدم»، اتسمت الندوة بسخونة جلساتها وحدة المواجهات لدرجة تقترب من الاشتباك.

١/٢٦ الحكومة الكويتية تمنع التبرع أو التمويل للجميعات الأهلية والمؤسسات الخيرية فى مصر إلا عن طريق وزارة الأوقاف.

١/٢٧ وكيل وزارة الشئون الإجتماعية والعمل المساعد للشئون القانونية يطالب الكفلاء بالتحلى بالأخلاق.

فبرايـر

٢/٤ جمعية المحامين الكويتيين تصعد هجومها على عضو مجلس الأمة خلف دميثير «بسبب تصريحه فى البرلمان «لا يوجد شىء فى الإسلام اسمه محام»

٢/٥ جريدة الأنباء تنشر حواراً مع الكاتب اليسارى «أحمد الديين»، طالب فيه بالتداول الديمقراطى للسلطة، كما طالب بالفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء.

٢/٧ اتحاد المحامين العرب يعرب عن تضامنه مع جمعية المحامين الكويتيين، ويؤكد أن دعاوى النائب «دميثير تتعارض مع تعاليم الإسلام».

٢/٧ مجلس الأمة يرفض بياناً قدمته الحكومة حول خططها لإنجاز مشروع خدمات منطقة سكنية، ويتهم الحكومة بإعاقة مصالح المواطنين لمصلحة تجار العقارات.

٢/١٠ جمعية الصحفيين الكويتيين تصدر بياناً تدعو فيه أعضاءها (٧٠٠) إلى الاعتصام احتجاجاً على اقتراع يدرسه مجلس الوزراء، يقضى بمنع الجمع بين العمل فى الحكومة وأية مهنة أخرى.

٢/١٢ مجلس الوزراء الكويتى يقر منع الجمع بين العمل فى الدولة وفى المؤسسات الصحفية.

٢/١٤ النائب «مفرج نهار المغيرى» ذو التوجه الاسلامى يقدم طلباً لاستجواب وزير التربية الدكتور «أحمد الربعى» متهماً إياه بتجاوزات إدارية، ومجلس الأمة يؤجل الاستجواب لمدة أسبوع.

٢/١٤ ولى العهد الشيخ «سعد العبد الله الصباح» يستقبل وفداً من جمعية الصحفيين، ويصرح بعد الاجتماع بأن اللقاء سادته أجواء «التفاهم والمسئولية، وروح الأبوة»، ويؤكد أيضاً إصرار الحكومة على موقفها.

٢/١٩ إستطلاع للرأى فى الكويت يظهر أن ٨٢٪ من الكويتيين غير راضين عن أداء مجلس الأمة خلال الفترة الماضية.

٢/٢٠ الشيخ «جابر الأحمد الصباح»، أمير الكويت، ينتقد فى كلمته المعتادة في أواخر شهر رمضان - الصحافة الكويتية، ويدعوها إلى تنقية صورتها من الشوائب.

٢/٢١ عشرة نواب إسلاميين يقترحون طرح الثقة في وزير التربية الدكتور «أحمد الربعى» بعد جلسة استجواب ساخنة استمرت أربع ساعات.

٢/٢٦ ولى العهد الشيخ «سعد العبد الله» يلتقى مع عدد من نواب المناطق الخارجية (القبائل) فى إطار جهود الحكومة لتأييد موقف وزير التربية فى طرح الثقة المزمع إجراءه.

مـــارس

٣/١ نجح وزير التربية الدكتور «أحمد الربعى» فى الاحتفاظ بمنصبه بعد أن اجتاز بصعوبة جلسة طرح الثقة، صوت ١٧ نائباً لصالح «الربعى»، بينما صوّت ٢١ لحجب الثقة، وامتنع اربعة عن التصويت، وبذلك لم يحقق الإسلاميون أغلبية الـ ٢٣ المطلوبة لحجب الثقة.

٣/١ نفذ سجناء سياسيون أردنيون إضراباً عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم، يذكر أن السجناء إدينوا بالتعاون مع قوات الإحتلال العراقى.

٣/٨ الشيخ «سعد العبد الله الصباح» يجتمع مع عدد من النواب لإحتواء استجواب آخر يفترض أن يقدم حول سياسة التعليم، ويتعهد بتشكيل لجنة تحقيق حول الاتهامات بحذف آيات قرآنية عن اليهود.

٣/٨ الشيخ سعد العبد الله الصباح يجتمع مع رؤساء تحرير الصحف مع استجواب الربعى.

٣/١٢ أهالى السجناء الأردنيون يبدأون اعتصاماً اليوم أمام مقر الصليب الأحمر مطالبين بالإفراج عن ذويهم، كان أربعة من السجناء قد نقلوا إلى المستشفى بسبب تدهور حالتهم الصحية بعد اشتراكهم فى إضراب عن الطعام.

٣/١٦ الحكومة الكويتية تقرر تعطيل صحيفة «الأنباء» لمدة خمسة أيام تطبيقاً لنص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣ لسنة ١٩٦١ التى صدرت فى أثناء غيبة المجلس، وتم إلغاؤها بعد ذلك، قرار التعطيل يتهم الجريدة بتفتيت الوحدة الوطنية، وإشعال الفرقة فى المجتمع.

٣/١٦ شهدت انتخابات جمعية الصحفيين إقبالاً شديداً حين حضرها ٣٢٤ عضواً، من أصل ٣٨٤ يحق لهم التصويت.

٣/١٦ رئيس نقابة عمال شركة النفط يعطى الشركة مهلة ٤٨ ساعة مهدداً بالإضراب ما لم يتم الاستجابة لعدد من المطالب.

٣/١٨ عمال أقسام الإنتاج والتصدير فى شركة النفط يبدأون إضراباً عن العمل إستجابة لدعوة النقابة، وإدارة الشركة تؤكد أن الإضراب لن يكون له أية آثار على الإنتاج.

٣/١٨ النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء الكويتى وزير المالية «ناصر الروضان» يعلن أن الحكومة باشرت برنامجاً لنقل ملكية الدولة فى الشركات الكويتية للقطاع الخاص.

٣/٢٠ المحادثات بين ممثلى عمال شركة النفط وبين وزير النفط الكويتى تفشل فى إنهاء الإضراب، ورئيس النقابة يهدد بإعلان الإضراب الشامل إثر تهديدات الشركة بإتخاذ اجراءات تأديبية بحق العمال المضربين.

٣/٢٢ استقالة «عدنان الراشد» عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين إعتراضاً على البيان الذى أصدرته الجمعية ضد تعطيل صحيفة «الأنباء».

٣/٢٧ الحكومة الكويتية تطلب من المحكمة الدستورية تفسير المادة ٧١ من الدستور التى تتناول المراسيم الأميرية الصادر فى غيبة المجلس، يذكر أن مجلس الأمة يصر على حقه فى مناقشة هذه المراسيم ورفضها، وهو مالاتقبله الحكومة.

٣/٢٨ مجلس الأمة يفشل في عقد جلسته الأسبوعية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، بعض النواب تعمد عدم الحضور حتى يتم تأجيل عدد من الموضوعات على رأسها «تعطيل الأنباء».

٣/٣٠ الإعلان عن استجابة «شركة نفط الكويت» لمعظم المطالب التي رفعها العمال المضربون أثر مفاوضات أجرتها إدارة الشركة مع ممثلي نقابة العمال.

إبريــل

٤/١ الحكومة الكويتية منعت جمعية «الإصلاح الاجتماعي» ذات التوجه الإسلامي من إقامة احتفال لها.

٤/٩ الحكومة الكويتية تتخذ خطوات نحو تشديد العقوبة بحق المتسللين والمخالفين لقانون الإقامة فيها.

٤/١٠ وزير العمل والشئون الاجتماعية يعلن أن هناك اتجاها لتكويت العمالة، مشيراً إلى أن عدد العمالة الوافدة بلغ ٨٥٠ ألف بينما العمالة الكويتية لا تزيد عن ٢٠٠ ألف.

٤/١٧ لجنة برلمانية تحقق في الصفقات العسكرية توصي بإحالة مسئولين في وزارة الدفاع إلى القضاء للتحقيق في مسئوليتهم عن تجاوزات مالية.

٤/١٨ نواب في مجلس الأمة ينتقدون مساعي الحكومة لإحالة المادة ٧١ من الدستور للقضاء، ويتهمون الحكومة بالانقلاب على الدستور، وأنها لا تؤمن بالديمقراطية، ووزير الخارجية يحذر النواب من الوصول إلى «درجة لا نرضاها».

٤/٢٢ نواب في مجلس الأمة يناشدون أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح التدخل لحل الخلاف الناشب بين المجلس والحكومة حول تفسير المادة ٧١ من الدستور.

٤/٢٥ نواب مجلس الأمة يوصون برد الاعتبار إلى صحيفة «الأنباء» عن الأضرار التي لحقت بها من جراء قرار التعطيل.

٤/٢٩ مجلس الأمة يرفض مشروع قانون قدمته الحكومة بديلاً لقانون المجلس البلدي، اعتبر النواب أن القانون المقترح يسلب صلاحيات المجلس ويجعله لجنة استشارية.

مايــو

٥/١ الحكومة الكويتية تتقدم بمشروع الموازنة العامة لعام ٩٦/٩٥ إلى مجلس الأمة، الأرقام الإجمالية تظهر عجزاً قدره ١١٩٠ مليون دينار كويتي.

٥/٦ المحكمة الدستورية تبدأ أولى جلساتها للنظر في طلب الحكومة تفسير المادة ٧١ من الدستور الكويتي، وجمعية المحامين الكويتيين تعلن تأييدها لوجهة نظر النواب.

٥/٢٠ ولى العهد الشيخ «سعد العبد الله الصباح» يلتقى مع وفد من النواب للتفاوض حول أزمة المادة ٧١، اللقاء يسفر عن اتفاق يقضى بسحب طلب التفسير مقابل الموافقة من قبل المجلس على كل المراسيم المعلقة.

٥/٢٣ الحكومة الكويتية تعلن سحب طلب التفسير الذى تقدمت به إلى المحكمة الدستورية حول المادة ٧١ من الدستور.

يونيــو

٦/٤ عشرون نائباً بمجلس الأمة يتقدمون بمذكرة تقترح مناقشة ما توصلت إليه اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، كانت اللجنة قد شكلت عام ١٩٩١ لوضع خطة لتهيئة الأجواء لتطبيق الشريعة.

٦/٥ حملة انتخابات المجلس البلدى تشهد تنافساً شديداً بين الإسلاميين والليبراليين مع ظهور طرف ثالث هم المستقلون.

٦/٨ احتفاظ ٨ أعضاء بمراكزهم فى المجلس البلدى، وتراجع فى نصيب التيار الإسلامى فى عضوية المجلس، مع تنامى نصيب الحكومة.

٦/١٠ مجلس الأمة يوافق على اقتراح لتعديل قانون الخدمة المدنية على نحو يلغى بنداً فى القانون يسمح لمجلس الوزراء بعزل الموظف الحكومى بدون إبداء أسباب، كما يحرمه من حق التقاضى.

٦/١٣ رئيس اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين يتوجه على رأس وفد إلى فرنسا للإجتماع مع المسئولين فى البرلمان الأوربى.

٦/١٤ رئيس مجلس الأمة يطالب بفتح باب المسئولية السياسية أمام الحكومة إذا لم تقدم خلال ٦ شهور حلاً واضحاً لقضية الإسكان.

٦/١٦ فشل مشروع قانون تخفيض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ عام فى الحصول على الأغلبية، بسبب تكاتف الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب ضده.

٦/٢١ لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة تفشل فى عقد اجتماعها للأسبوع الثانى على التوالى بسبب عدم إكتمال النصاب، وكان يفترض أن تناقش اللجنة مشروع قانون يقضى بخفض المدة التى يسمح بعدها للمتجنسين بالمشاركة فى الانتخابات من ٣٠ عاماً إلى ٢٠ عاماً.

٦/٢٨ لجنة الداخلية والدفاع تقر قانونا يسمح بخفض المدة التى يسمح بعدها للمتجنسين بالمشاركة فى الانتخابات.

يوليــو

٧/٥ مجلس الأمة يقر مشروع القانون الخاص بتصويت المتجنسين.

٧/١٠ لجنة الشئون التشريعية والقانونية فى مجلس الأمة تقر قانونا يمنح المرأة الكويتية حق التصويت فى الانتخابات، وذلك بعد ثلاث سنوات من عرض مشروع القانون.

أغسطس

٨/١ الشرطة الكويتية تمنع الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت من إقامة ندوة مفتوحة حول المديونيات.

٨/١ مجلس الأمة يقر اقتراحًا حكوميًا بإلغاء محكمة أمن الدولة وإحالة القضايا المنظورة أمامها إلى المحاكم العادية، كما يقر قانونا بخفض مدة الخدمة الوظيفية للمرأة قبل التقاعد إلى ١٥ سنة بدلاً من ٢٥ سنة.

٨/١٢ اللجنة المالية فى مجلس الأمة ترفض تعديل قانون اقترحته الحكومة حول المديونيات.

٨/١٦ مجلس الأمة يوافق على تعديلات قانون المديونيات، بعد التوصل إلى حل وسط فى البنود محل الخلاف بين الحكومة وبين النواب.

٨/٢٢ مجلس الأمة يختتم دورة انعقاده الثالثة للفصل التشريعى السابع فى تاريخ الكويت.

سبتمبر

٩/٢٥ الحكومة الكويتية تحذر من وقوع كارثة بيئية خطيرة نتيجة غرق ٢٦٠ سفينة عراقية تحمل أسلحة كيماوية أمام السواحل الكويتية منذ حرب الخليج.

أكتوبر

١٠/٦ ولى العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يحذر من انتقام عراقى خلال ثلاثة أشهر، والصحف الكويتية تنتقد هذه التصريحات بشدة، وتربطها بمشاكل داخلية.

١٠/١٠ ولى العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يعلن أن الحكومة انتهت من وضع تصور لحل قضية «بدون جنسية»، وأنها ستحيله إلى مجلس الأمة فور انعقاده.

١٠/٢٠ انفجار قنبلة مسيلة للدموع فى صالة إحدى الكليات، مما أدى إلى إصابة ٦٠ طالبًا وطالبة، وأصابع الإتهام تتجه نحو الطلاب المنتمين للتيار الإسلامى.

١٠/٣١ ولى العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يفتتح دور الانعقاد الرابع والأخير للفصل التشريعى السابع نيابة عن الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير البلاد.

نوفمبـــر

١١/١٢ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تحيل ٢٠ شركة إلى النيابة العامة، الوزارة تتهم الشركات بالتحايل واستيراد عمالة وافدة دون توفير أعمال لهم.

١١/١٣ أكثر من ٢٠٠ شاعر ومثقف عربى مشاركين فى مؤتمر ثقافى بالكويت يطالبون النظام العراقى بالإفراج فوراً عن الأسرى الكويتيين.

١١/١٤ مجلس الأمة يحيل الخطاب الأميرى للجنة الرد.

١١/٢١ محكمة الجنايات الكويتية تقضى بإحالة وزير المال والنفط السابق إلى محكمة خاصة شكلت بموجب قانون محكمة الوزراء الذى أقره مجلس الأمة مؤخراً.

١١/٢٩ مجلس الوزراء يقرر منح مهلة سنة واحدة لتعديل أوضاع الأشخاص غير حاملى الجنسية.

ديسمبر

١٢/٥ مجلس الأمة يناقش قرار تعطيل «الأنباء» والنواب يهاجمون السياسة الإعلامية بشدة.

١٢/١٠ قوات الأمن الكويتية تتمكن من ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات بالقرب من الحدود السعودية الكويتية.

١٢/١٢ مجلس الأمة يوافق بأغلبية ٢٢ ضد ١١ وامتناع واحد على قانون يسمح ببث الجلسات تلفزيونياً وإذاعياً رغم معارضة الحكومة للقانون.

١٢/١٥ عدد من نواب مجلس الأمة يطالب باستقالة الوزراء الأعضاء فى المجلس والذين يرغبون ترشيح أنفسهم للإنتخابات القادمة.

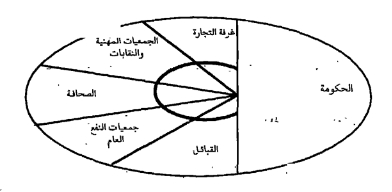
١٢/١٧ الداخلية الكويتية تعثر على كمية كبيرة من الذخائر والقذائف والألغام والمتفجرات فى احدى مزرع منطقة الوافرة جنوب الكويت.

١٢/٣٠ لجنة الشئون الداخلية والدفاع فى مجلس الأمة توافق على اقتراح الحكومة بشأن تعديل الدوائر الانتخابية.

أضواء على الأحداث

تتميز الكويت عن سائر المجتمعات الخليجية بأنها الوحيدة من تلك المجتمعات التى تقف على عتبة التحول الديمقراطى، وذلك بعد أن حققت درجة هامة من التحول إلى الليبرالية السياسية يعبر عنها بشكل رئيسى مؤسسة البرلمان (مجلس الأمة).

ورغم إفتقاد الكويت لظاهرة الأحزاب السياسية الضرورية لإعطاء مجلس الأمة قوته وفاعليته، فإن هذا الافتقاد لم يقلل من أهمية درجة التحول إلى الليبرالية السياسية، حيث استطاعت مؤسسات المجتمع المدنى التقليدية والحديثة أن تملأ الفراغ الناجم عن غياب الظاهرة الحزبية، عبر اضطلاعها بمعظم وظائف الأحزاب، وخاصة فيما يتعلق بالتجنيد السياسى، وفرز وتقديم المعلومات للمواطنين، فضلاً عن لعب دور حلقة الوصل بين مجلس الأمة والمواطنين، بما يمكن المجلس من الحصول اللازم، ويجعله قادراً على أن يكون نداً حقيقياً للحكومة، وكما يتضح من التخطيط التالى فإن فاعلية مجلس الأمة تظل مرهونة بالتوافق والانسجام بين قوى ومؤسسات المجتمع المدنى التى ينتمى إليها أعضاؤه، والتى تمده أيضاً بالدعم والتأييد.



وقد تجددت فى بداية هذا العام المطالب بإدخال عدد من الإصلاحات السياسية فى الكويت، حيث أجرت صحيفة «الأنباء» عدداً من اللقاءات مع ممثلى التكتلات السياسية النشطة فى البلاد، والذين دعو خلالها إلى إشهار الأحزاب السياسية، وتشكيل الحكومة من غالبية شعبية منتخبة، والفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، إلا أن هذه المطالب لم تحظ بإهتمام مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة،



ولم تجد لها أى صدى داخل مجلس الأمة، وكما يتضح من رصد الحياة السياسية فى الكويت هذا العام، فإن تجدد هذه المطالب لم يكن تعبيراً عن نضج المجتمع المدنى وتوافقه على الإصلاح السياسى، بقدر ما هو إشارة إلى بدء مرحلة جديدة فى الحياة السياسية الكويتية، كانت القوى السياسية المعارضة بشقيها الإسلامى والليبرالى قد توجهت بعد التحرير إلى التنسيق فيما بينها من أجل دفع المطالب الخاصة بالإصلاح السياسى، واستطاعت أن تتوصل مع أسرة الصباح إلى بلورة برنامج إصلاحى يخفف من المغالاة بالمعارضة، ويوفر فى الوقت ذاته الحريات الأساسية، ويطور قوانين المواطنة، ويحسن الأداء الحكومى، إلا أن هذه الصيغة الوسطية تعرضت لإهتزازات شديدة بدءاً من منتصف العام الماضى، وبدت وكأنها قد انتهت هذا العام، وبدلاً من التوافق بين قوى المجتمع المدنى بعضها البعض، وبينها وبين الحكومة، شهد هذا العام سيطرة التوتر والشك المتبادل على التفاعلات السياسية فى الكويت، ودخل المجتمع المدنى فى طاحونة من الصراعات المنهكة، والبعيدة عن الانشغالات الحقيقية للمجتمع الكويتى.

لقد استشعر التيار الإسلامى فقدانه دعم ورعاية الحكومة، خاصة بعد الانتقادات العديدة التى تلقتها الحكومة الكويتية من الدول العربية بقيام جمعيات النفع العام التابعة للإسلاميين بتقديم الدعم للإرهاب فى تلك الدول، ومن هنا إنتاب التيار الإسلامى حالة من القلق والشك فى نوايات الحكومة تجاهه، هذه الحالة انعكست فى إقدامه على عدد من الخطوات استهدفت تأكيد نفوذه فى الحكومة، وهيمنته على الحياة السياسية الكويتية، مما أدى إلى انقسام المجتمع المدنى وانشغاله بصراعات جانبية، انعكست بشكل سلبى على التطور الديمقراطى فى الكويت، وطبقًا لما أظهره استطلاع للرأى جرى فى الكويت فإن ٨٢٪ من الكويتين أبدوا عدم رضائهم عن أداء مجلس الأمة الذى يحظى الإسلاميون بأغلبية مقاعد المعارضة فيه.

ومن جانبها فإن الحكومة الكويتية التى أظهرت حساسية شديدة تجاه النقد، قد عملت على الاستفادة إلى أقصى درجة من حالة الانقسام التى عانى منها المجتمع المدنى، وبدا واضحاً أنها تعانى هى الأخرى من انحراف استبدادى حيث سعت إلى إعادة ترتيب الحياة السياسية بما يحافظ على محدودية المجتمع المدنى، ويشل مجلس الأمة، ويحوله من مؤسسة تشريعية ورقابية إلى مجرد جماعة ضغط أو كيان للتنفيس عن الضغوط دون فاعلية حقيقية.

واستخدمت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف طائفة متنوعة من التكتيكات، فمن ناحية عملت على عرقلة عمل المجلس ولجانه المختلفة سواء عبر اللعب بورقة عدم اكتمال النصاب، وعدم حضور الوزراء للجان المختلفة فى المجلس، أو تحويل القضايا التى يناقشها المجلس للقضاء، وأيضاً تكوين لجان حكومية لمناقشة ذات القضايا التى يناقشها المجلس، ومن ناحية أخرى سعت الحكومة إلى حصار المجلس، عبر ممارسة أشكال شتى من الضغوط على مؤسسات المجتمع المدنى التى تدعمه.

واستطاعت الحكومة بالفعل أن تحقق عدداً من الانتصارات الهامة، وكادت أن تحقق إنتصاراً حاسماً يتعلق بصميم دور المجلس فى التشريع عندما حولت الخلاف حول حق المجلس فى مناقشة المراسيم

الأميرية التى تصدر فى غيابه إلى القضاء، لولا اصطفاف فى كافة مؤسسات المجتمع المدنى من جديد وراء موقف المجلس وتأييده لوجهة نظره.

وقد لعبت القوى الليبرالية فى المجلس والتى تدعمها غرفة التجارة، وأيضاً الجمعيات المهنية مثل جمعية الصحفيين وجمعية المحامين، فضلاً عن الصحف الكويتية دوراً بالغ الأهمية فى ضبط التوازن فى الحياة السياسية الكويتية، حيث منعت المجلس عبر تأييدها للحكومة فى بعض المواقف من المغالاة والانحراف، كما فى المعارضة، كما منعت الحكومة عبر تأييدها للمجلس من الانحراف فى الاستبداد، مما مكّن المجلس من تحقيق عدد من الانجازات الهامة خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة.

وهكذا استطاع المجتمع المدنى الكويتى أن يحافظ على ذات الصيغة الوسطية الإصلاحية التى تبلورت بعد حرب التحرير، رغم حالة الانقسام التى شهدها والصراع بين الأوجه الأكثر تقليدية فى السياسة الكويتية وبين الأوجه الأكثر حداثة، وتشير التوقعات إلى أن الكويت على وشك تجاوز عتبة التحول الديمقراطى، حيث من المتوقع أن يكون مجلس الأمة القادم أكثر انسجاماً، كما أن قدرة الحكومة على اللعب على التناقضات السياسية من شأنها أن تضمحل خاصة فى ضوء ضعف قدرتها المالية، والرقابة الشديدة المفروضة على تحكمها فى الموارد، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الكويتية التى وافقت فى بداية هذا العام على توصيات صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى فى البلاد، قد أقدمت على اتخاذ عدد من الخطوات الهامة نحو الخصخصة فى البلاد، وكما يتوقع د./ شفيق الغبرا فإنه «بدخول إجراءات الإصلاح الاقتصادى حيز التنفيذ سوف يكون هناك قفزة فى الوعى السياسى والوعى المدنى .. وقد تكون هذه بداية نشوء مجتمع مدنى بالمفهوم الأكثر نضجاً وارتباطاً بالصالح العام».

مجلس الأمة

اتسمت العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة هذا العام بالتوتر الشديد، وكانت ورقة حل المجلس مطروحة على الدوام، وهو ما عبر عنه تصريح وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح الذى قال فيه «الشعب الكويتى ملّ من المجلس والنقاش البيزنطى فيه والعنتريات الموجودة»، وتحذيره من الوصول إلى ما وصفه قائلاً : «درجة لا نرضاها»، وكما سبقت الإشارة فقد استخدمت الحكومة كل الوسائل الممكنة لعرقلة أداء المجلس لوظائفه الرقابية والتشريعية، وللحد من فاعليته السياسية التى سببت لها العديد من الإحراجات، مستفيدة فى ذلك من حالة الانقسام بين قوى المجتمع المدنى ذاته.

وقد تباينت قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها تبعاً لطبيعة القضايا المثارة، ونوع التحالفات السياسية المتعلقة بها، ويمكننا التفرقة فى هذا الخصوص بين ثلاثة طوائف من القضايا هى : أولاً : القضايا التى تتعلق بسعى التيار الإسلامى للسيطرة على الحياة السياسية فى الكويت، ثانياً : القضايا التى تتعلق بممارسة المجلس لدوره الرقابى على أداء الحكومة وسياساتها، ثالثاً : القضايا التى تتعلق بالتطور الديمقراطى فى الكويت.

أولاً: القضايا الخاصة بالتيار الإسلامى

لمع نجم التيار الإسلامى فى الكويت بعد الغزو، وسقوط هياكل الدولة مما أتاح لأعضاء التنظيمات الإسلامية المختلفة فرصة تولى الأمور عن طريق لجان التكافل، كذلك سيطروا على عدد كبير من الجمعيات التعاونية فضلاً عن السيطرة المطلقة على المساجد، وفى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ ظهردور التيار الإسلامى، حيث أن ثلث من وصلوا إلى المجلس من المنتمين إليه، فضلاً عن المدعومين من قبله. وكانت السلطة فى الكويت خلال الثمانينيات قد سعت لإحتواء التيار الإسلامى فى المؤسسات والأجهزة، وسمحت له بتعزيز النشاط والنمو وبناء مؤسساته المالية، وذلك بهدف إضعاف الجماعات القومية الأكثر انتقاداً للسلطة، إلا أن التحالف بين السلطة والتيار الإسلامى بدأ يضعف بعد حرب التحرير، خاصة بعد اتهام الرئيس المصرى للجماعات الخيرية فى الخليج بدعم الإرهاب، كما أدت محاولة التيار الإسلامى لتحقيق ما يشبه الإنقلاب الدستورى فى العام الماضى من خلال المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور، إلى تنبيه الحكومة إلى أهمية التوازنات لتحقيق الأمن السياسى المنشود، وكان خروج اثنين من المنتمين لهذا التيار من الوزارة فى إبريل ١٩٩٤ بمثابة بداية انتهاء التحالف بين الطرفين، وأقدمت الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات لتحجيم هذا التيار مثل حل المجلس البلدى، وحل اتحاد الجمعيات التعاونية، كما كان لقرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل القاضى بتنظيم العمل الخيرى تأثيراً شديداً على مسيرة هذا التيار، خاصة وأن حجماً كبيراً من أعماله يقوم على جمع التبرعات، وفى بداية هذا العام حذرت الحكومة الكويتية مواطنيها من التبرع للسيارات المنتشرة باسم جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية، كما اتخذت قراراً بمنع التبرع لتمويل المؤسسات الخيرية فى مصر إلا عن طريق وزارة الأوقاف الكويتية، وشكل منع جمعية الإصلاح الاجتماعى، التى يسيطر عليها الإخوان المسلمين، فى مارس الحالى من إقامة احتفال لها خطوة جديدة توحى بتصاعد المواجهة بين الطرفين.

ومع استشعار التيار الإسلامى لفقدان حظوته لدى الحكومة، ومدى خطورة الإجراءات التى اتخذت لتحجيمه، فقد لجأ إلى نقل الصراع إلى مجلس الأمة للضغط على الحكومة من جانب، ولإثارة المواطنين ضدها من جانب آخر، وشكل طرح الثقة فى وزير التربية والتعليم د./ أحمد الربعى نقطة الذروة فى هذا الصراع، يذكر أن الإسلاميين يعتبرون الربعى عدوهم الأول إذ اقتلعهم من معقلهم فى وزارة التربية التى سيطروا عليها ثلاثين عاماً، وهم يتهمونه بالمسئولية عن إجهاض مشاريع أسلمة التعليم مثل إجهاض مشاريع منع الاختلاط فى الجامعة.

بدأت فعاليات قضية الربعى التى شغلت الكويت بأكملها ما يزيد على شهر كامل بتقديم استجواب من النائب «مفرج نهار المطيرى» يتهم الوزير بتجاوزات إدارية فى مجال التعيين، وفى نظام البعثات الدراسية فى الخارج، وإعطاء المناصب للمحسوبين على توجهه الفكرى، ولدى الاستجواب قدمت اتهامات أخرى مثل تحضير مجلس الأمة، وإجراء تعديلات على المناهج الدينية، وحذف بعض الآيات القرآنية المتعلقة باليهود، وفى نهاية الاستجواب قدم عشرة نواب إسلاميين اقتراحاً بطرح الثقة فى الوزير.

ويذكر أنه لا يجوز لأعضاء الحكومة المساهمة في الاقتراع على الثقة، فيما لا يملك التيار الليبرالى سوى ستة أصوات، مقابل مايقرب من ١٨ صوتًا للتوجه الإسلامى بمختلف تياراته، وهو ما كان يعنى أنه إذا لم تتحرك الحكومة فإن التجمع الإسلامى بالاعتماد على دعم نواب القبائل (٩ أصوات) يستطيع تأمين الرقم المطلوب لسحب الثقة، وهو ٢٣ من أصل ٤٤ نائبًا.

وشهدت الفترة التى سبقت سحب الثقة حالة شديدة من الانقسام فى المجتمع الكويتى، ساعد فى تحفيزها الديوانيات العديدة التى تم عقدها من قبل التيار الإسلامى من جانب، التيار الليبرالى من جانب آخر، والتى استهدفت جمع التأييد سواء داخل مجلس الأمة أو خارجه. كما ساعد فى اذكائها الاهتمام البالغ الذى اعطته الصحافة لهذه القضية بين مؤيد للربعى ومعارض له، ومن جانبها فإن الحكومة تخلت عن ترددها، ألقت بثقلها لصالح الربعى، وأجرت اتصالات مع نواب القبائل حول هذه القضية، وساهمت جهود الحكومة فى خلخلة التحالف الإسلامى حيث أعلن النواب الشيعة (٤ نواب) عدم تأييدهم لطرح الثقة، كذلك نجحت فى إقناع عدد من النواب المستقلين بعدم التصويت لصالح طرح الثقة، وهكذا اجتاز الربعى جلسة طرح الثقة، إذ صوت ١٧ عضواً لمصلحته فيما صوت ٢١ عضواً لحجب الثقة، وهو رقم قريب من الأغلبية المطلوبة (٢٣)، بما شكل مؤشراً واضحاً لمدى التوتر السياسى الذى يكتنف الصراع بين الدولة من جهة وبين التيار الإسلامى من جهة أخرى، كما أحيت تلك القضية المواجهة بين التيار الليبرالى من جهة وبين التيار الإسلامى من جهة أخرى، وقربت التيار الليبرالى من الحكومة.

ثانياً: ممارسة المجلس لدوره الرقابى

أظهر نواب مجلس الأمة درجة أعلى من التوافق فى القضايا الخاصة بممارسة المجلس لدوره الرقابى على الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بأدائها المالى، واستطاعوا فى هذا الخصوص لعب دور فاعل، أدى إلى وضع الحكومة فى موقف حرج، وعلى الناحية الأخرى فإن الحكومة – باستثناء قضية المديونية – لم تستطع أن تلعب على التناقضات بين القوى والتيارات الممثلة فى المجتمع المدنى.

كانت الحكومة الكويتية قد بدأت مع نهاية الغزو تنفيذ خطة لإعادة الإعمار تتكلف ٦٠ مليار دولار، تم اقتطاعها من الاستثمارات الكويتية فى الخارج، وطبقًا للخبير الاقتصادى الكويتى جاسم السعدون فإن إجمالى المدخرات العامة انخفض من حوالى ١٠٠ مليار دولار إلى ٣٥ مليار دولار، وتقدر الديون الكويتية الخارجية والداخلية بنحو ٣٠ مليار دولار، وطبقًا للمصادر الرسمية فإن حجم الديون الكويتية الخارجية بلغ ٦ مليار و ٢١٦ مليون دولار، يفترض أن ينتهى تسديد معظمها فى ديسمبر ١٩٩٦، ودافعت الكويت فى بداية هذا العام على اقتراحات وتوصيات صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى، بما تتضمنه من خفض الانفاق العام، وفرض رسوم على الخدمات وإلغاء الدعم الحكومى، وتخفيضه فى قطاعات مثل الصحة والتعليم والهاتف والكهرباء، كما أعلن النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء أن الحكومة الكويتية باشرت برنامجًا لنقل ملكية الدولة فى الشركات الكويتية إلى القطاع الخاص.

ولم يبد أعضاء مجلس الأمة رفضاً لفلسفة الإصلاح الاقتصادى، لكنهم فى المقابل تصدوا بقوة لما رأوا فيه إنحيازاً لصالح فئات اجتماعية دون الأخرى، كما وجهوا انتقادات شديدة الحدة لسياسة الانفاق الحكومى، وفى هذا الإطار رفض مجلس الأمة فى فبراير الحالى بياناً قدمته الحكومة يقضى بتأجيل تنفيذ مشروع خدمات سكنية حتي عام ٢٠٠٠، يتكلف ١٣١ مليون دولار ويختصر طلبات الاسكان بنسبة ٣٠٪، رفض النواب دعاوى الحكومة بأن المشروع يرهق ميزانية الدولة مشيرين إلى سعى الحكومة لتملك عقارات تصل قيمتها إلى ٣,٣ مليار دولار، واتهموا الحكومة بالخضوع لنفوذ أصحاب العقارات الذين سيتضررون من هذا المشروع.

وفى شهر مايو تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة العام لعام ٩٦/٩٥ والذى تضمن عجزاً يقترب من ٥ مليار دولار، وأثار بيان الحكومة حول الموازنة انتقادات شديدة من جانب النواب، واعتبر العديد منهم أن الحكومة غير جادة فى إصلاح السياسة المالية، وهاجم رئيس مجلس الأمة سياسة التخصيص قائلاً : «البلد تباع لقلة من الناس»، وأشار الى قيام أشخاص أعلنوا عن سداد ديونهم للحكومة بالمساهمة فى شراء الشركات الحكومية، مطالباً بمحاربة الفساد.

وأثار مشروع القانون الذى تقدم به مجلس الوزراء حول تعديل قانون المديونيات الصعبة خلافاً حاداً مع النواب، كانت الحكومة قد اشترت ديوناً على المواطنين لصالح البنوك يصل مجموعها إلى ٢٤ مليار دولار، وطبقاً لقانون صدر عام ١٩٩٣ تم تخيير المدنيين ما بين تسديد ٤٥٪ فوراً أو جدولة كامل الدين على ١٢ سنة، وسعت الحكومة هذا العام لإدخال تعديلات تؤجل فترة السماح إلى خمس سنوات، وتمد الجدولة إلى ٢٠ سنة ، ورأى النواب أن هذه التعديلات تؤدى إلى إهدار المال العام. جدير بالذكر أن ٩٠٪ من هذه الديون تنحصر فى عشرات المدنيين، قيل أن بينهم متنفذين فى السلطة السياسية، واستطاعت الحكومة تمرير اقتراحها بعد ادخال تعديل عليه يرفع الفائدة ويجعل الجدولة على ١٢ سنة، حصلت الحكومة على دعم الرموز القريبة من «غرفة التجارة»، كما حصلت على دعم نواب القبائل، بينما قاد نواب «الحركة الدستورية» (الإخوان) معارضة التعديل، فيما انقسم نواب «التجمع الإسلامى الشعبى» (السلفيون) ما بين رافض أو ممتنع عن التصويت، وامتنع نواب المنبر الديمقراطى، والنواب الشيعة عن التصويت.

وكانت أكثر القضايا الشائكة التى تناولها المجلس تلك الخاصة بتجاوزات الدفاع، كانت لجنة برلمانية كويتية تحقق فى الصفقات العسكرية بإحالة مسئولين فى وزارة الدفاع إلى القضاء للتحقيق فى مسئوليتهم عن تجاوزات مالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، أشار تقرير اللجنة بصورة تفصيلية إلى تجاوزات فى ٣٥ صفقة شراء سلاح وعقود لتطهير الكويت من الألغام. ومن جانبها رأت الحكومة أن ما انتهت إليه اللجنة من إصدار احكام وتحميل المسئولية لأعضاء الحكومة هو تجاوز لحدود مهمتها، وخلصت الحكومة من مناقشة التقرير عبر تكوين لجنة حكومية للتحقيق فى الموضوع إتساقاً مع تكتيك الحكومة لتعطيل المجلس ونقل مركز الثقل من البرلمان إلى السلطة التنفيذية أو القضائية.

ثالثا: القضايا المتعلقة بالتطور الديمقراطى

أظهر أعضاء مجلس الأمة درجة عالية من التعاون والتوافق فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالتطور الديمقراطى، واحتلت قضية «المراسيم الأميرية» أهمية خاصة فى هذا السياق، يذكر أن المادة ٥٤ من الدستور الكويتى تنص على أن «ذات الأمير مصونة لا تمس»، واتساقاً مع هذه القاعدة جرى العرف على ابتعاد الأمير عن العملية السياسية المباشرة للحفاظ على النظام السياسى الكويتى، إلا أنه خلال فترة حل المجلس من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أصدر الأمير العديد من المراسيم، والتزام مجلس الأمة منذ عودته للإنعقاد فى ١٩٩٢ بالنظر فى أكثر من ٧٠٠ مرسوم صدرت فى غيابه، وهى مراسيم أقر معظمها لأنها ذات طبيعة إجرائية، لكن هناك مراسيم قليلة أخرى تثير خلافًا حادًا بين المجلس والحكومة، ووفقًا للمادة ٧١ من الدستور فإنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم لها قوة القانون فى حالة غياب المجلس، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال ١٥ يومًا من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائمًا، وفى أول اجتماع له فى حالة الحل، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لهامن قوة القانون بغير حاجة لإصدار قرار بذلك، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما لها من قوة القانون، إلا أن الحكومة اعتبرت أن تصويت المجلس على هذه المراسيم لا قيمة له، وسعت إلى عرقلة ممارسة النواب لحق مناقشة هذه المراسيم، بل وانكرت هذا الحق وقد تفجر الخلاف حول المراسيم الأميرية بين الحكومة والمجلس هذا العام، حيث تقدمت الحكومة بطلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير المادة ٧١ من الدستور، وأثارت هذه الخطوة انتقادات حادة من نواب المجلس، واعتبروها بمثابة محاولة لإنقلاب على الدستور، واتهم رئيس المجلس الحكومة بأنها لا تؤمن بالديمقراطية ولا تؤمن بالرأى الآخر، وقد أيدت مؤسسات وقوى المجتمع المدنى موقف المجلس وخاصة جمعية الصحفيين، وجمعية المحامين، ومع إصرار الحكومة على موقفها، أعرب النواب عن أملهم بأن يتدخل أمير الكويت لحل الخلاف الناشب بين المجلس والحكومة حول تفسير المادة ٧١ من الدستور.

ودخلت الحكومة فى شهر مايو مفاوضات مع عدد من النواب حول هذا الموضوع، وانتهت الاجتماعات التى عقدت بين الشيخ سعد ولى العهد ورئيس الوزراء إلى اتفاق غير رسمى يقضى بسحب الحكومة الطلب على أن يقوم المجلس بالنظر فى كل المراسيم المعلقة، ويقوم بالموافقة عليها .. وبالفعل قامت الحكومة فى نهاية شهر مايو بسحب طلب التفسير بعد إقرار المجلس لـ ١٤ مرسومًا من أصل ١٧ فى حين تم تأجيل ٣ مراسيم، ورغم ما يبدو من تعرض المجلس لهزيمة فى هذه الجولة إلا أنه استطاع فى واقع الأمر، وعبر تكاتف وتأييد قوى المجتمع المدنى أن يحقق انتصاراً تمثل فى حفاظه على حق المجلس فى ممارسة دوره التشريعى فى مناقشة هذه المراسيم.

ومن ناحية أخرى استطاع المجلس أن يلعب دوراً فاعلاً، ومارس ضغوطًا قوية للحد من إجراءات الحكومة الرامية إلى تقليص حرية التعبير فى الكويت، وصلت هذه الضغوط إلى قمتها فى شهر ديسمبر خلال الجلسة التى خصصت لمناقشة قيام الحكومة بتعطيل صحيفة الأنباء، كان النواب قد طالبوا فى

شهر إبريل برد الاعتبار إلى الصحيفة، فيما تملصت الحكومة من حضور اجتماع بهذا الخصوص بدعوى أن الموضوع مثار أمام القضاء، إلا أن اللجنة التعليمية أكدت أن نظر اللجنة للموضوع لا يتعارض مع نظرها أمام القضاء، وتم تخصيص جلسة فى بداية شهر ديسمبر، حيث حمل النواب بشدة على الحكومة، واتهموا المسئولين بمحاولة الهيمنة على وسائل الإعلام، وحق المواطنين الدستورى فى التعبير عن الرأى والإطلاع.

وتعتبر القضايا الخاصة بالمواطنة والجنسية والمشاركة السياسية من أهم القضايا التى آثارها نواب المجلس، وقد تمكنت الحكومة خلال شهر يونيو من إسقاط مشروع قانون يقضى بتخفيض سن الناخب من ٢١ عامًا إلى ١٨ عامًا، إلا أن المجلس استطاع فى المقابل ادخال تعديل على قانون الانتخابات يقضى بالسماح للمتجنسين بالتصويت فى الانتخابات بعد ٢٠ سنة بدلاً من ٣٠ سنة، وهو التعديل الذى تستفيد منه القبائل التى استقرت فى الكويت فى وقت متأخر نسبيًا، ويحقق استفادة جزئية للناخبين من الشيعة.

انتخابات المجلس البلدى

للمجلس البلدى وزن سياسى محدودة مقارنة مع مجلس الأمة، لكن أهميته تكمن فى جوانب اقتصادية معينة تتعلق بقطاع العقارات ومرافق الخدمات، ومن هنا تنبع الأهمية الخاصة التى توليها قوى المجتمع المدنى بالمجلس البلدى.

كانت الخلافات قد دبت بين المجلس البلدى الذين ينتمون للتيار الليبرالى والمدعومين من غرفة التجارة، وبين النواب الذين ينتمون للتيار الإسلامى وبينهم رئيس المجلس، وأدت هذه الخلافات إلى عرقلة عمل المجلس، وأخذت هذه الخلافات منعطفًا حاسمًا عندما طرح نواب التيار الليبرالى الثقة بالرئيس، وأعقبه قيام ١٠ نواب بتقديم استقالتهم، مما اضطر الحكومة إلى حل المجلس البلدى فى ديسمبر الماضى.

وفى بداية هذا العام أعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة من ذوى الرأى لتولى مهام المجلس إلى حين انتخاب مجلس جديد، كما كلفت اللجنة بتقييم التجربة السابقة واستخلاص المقترحات بشأن معالجة أوجه القصور، وفى إبريل الحالى تقدمت الحكومة إلى مجلس الأمة بمشروع قانون جديد بديلاً لقانون المجلس البلدى، تضمن المشروع الجديد نقل اختصاصات عدة من المجلس البلدى إلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، إلا أن النواب رأوا أن القانون الجديد يسلب صلاحيات المجلس البلدى، ويجعل منه لجنة استشارية، وتم رفض المشروع الجديد.

وجرت انتخابات المجلس البلدى فى شهر يونيو الحالى، وتنافس فيها ٤٣ مرشحًا وهو أقل عدد مرشحين منذ بدء المجلس البلدى، وتوزع المرشحون على ثلاثة اتجاهات. الإسلاميون، والليبراليون، والمستقلون، الذين راهنوا على خرق التنافس الثنائى، وعلى التذمر والإحباط الذى خلقه فى أوساط

الناخبين، وكان من الملاحظ إعتماد جميع النواب فى حملاتهم الانتخابية على التكتلات القبلية، التى لا تطرح برنامجًا انتخابيًا محددًا يلتزمون به أمام الناخبين.

وتشارك فى الانتخابات ما يقرب من ٤٦,٥ ألف ناخب بنسبة ٥٣,٣٪ من اجمالى عدد الناخبين، وكانت نسبة المشاركين فى المجلس السابق ٤٧,٩٥٪ ويعكس ارتفاع نسبة التصويت مشاركة ما يقرب من ٥ آلاف ناخب لأول مرة فى الانتخابات، بعد أن أجرى مجلس الأمة تعديلاً على قانون الانتخابات، سمح بموجبه لفئة محدودة من المتجنسين بالمشاركة، كما لوحظ تفاوت نسبة المشاركة من منطقة لأخرى، حيث تركز الإقبال على الاقتراع فى الدوائر الخارجية حيث ساهم التنافس القبلى فى رفع حرارة الاقتراع.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات، فقد احتفظ ثمانية أعضاء فى المجلس البلدى السابق بمواقعهم، إضافة إلى عضوين جديدين، فى إشارة واضحة إلى عدم ارتياح الناخبين إلى قرار حل المجلس البلدى السابق، وعكست نتائج الانتخابات تنامى قدرة الحكومة على دعم مرشحيها. حيث لم تتمكن الحركة الدستورية إلا من الفوز بمقعد واحد من ثلاثة مقاعد. وأيضًا لم يتمكن السلف إلا من دعم مرشح واحد من بين ثلاثة مقاعد، وأيضًا أوضحت النتائج تراجع الاعتبارات الطائفية وخاصة فى الدائرة الأولى التى تم كسر احتكار الشيعة لها، وصوت ناخبوها لمرشح سنى ضد مرشح شيعى، ومن ناحية أخرى نجحت القبائل فى دعم معظم مرشحيها فى كافة الدوائر.

حرية الرأى والتعبير

أقدمت الحكومة الكويتية هذا العام على اتخاذ عدد من الإجراءات التى استهدفت الحد من حرية الرأى والتعبير، ويمكننا الحديث عن معركة طويلة امتدت على مدار العام بين الحكومة من جانب، وقوى المجتمع المدنى على الجانب الاخر، بدأت هذه المعركة بالانتقادات الحادة التى وجهها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح فى كلمته المعتادة فى آخر شهر رمضان، ودعوته الصحافة الكويتية إلى ما وصفه بتنقية صورتها من الشوائب، والتى أعقبها اجتماع الشيخ سعد العبد الله ولى العهد ورئيس الحكومة مع رؤساء تحرير الصحف، ابداؤه عدم ارتياحه لطريقة تعامل بعض الصحف مع الاستجواب الخاص بالربعى.

وقد شهدت هذه المعركة موقعتين رئيسيتين أولاهما أولهما إندلعت إثر اقتراح قدم لمجلس الوزراء يقضى بمنع الجمع بين العمل فى الدولة وفى المؤسسات الصحفية، ويطلب من جميع الوزارات تطبيق المادة ٢٥ من قانون الخدمة المدنية التى تحظر على الموظف العام العامل في جهة أخرى، وهو القرار الذى يتضرر منه ما يقارب ٥٥ كاتبًا صحفيًا، حيث يضطر القرار الصحف إما إلى الاستغناء عنهم والاعتماد على كوادر عربية، وإما تحمل تكاليف تفرغهم التى تصل إلى ٩٩٠ ألف دولار شهريًا، وهى أرقام كفيلة بإغلاق بعض الصحف والمجلات. وتصدت جمعية الصحفيين للاقتراح، وهى جمعية مهنية يصل

عمرها إلى ٣٠ عاماً، وتضم فى عضويتها ٤٠٠ صحفى كويتى، وجهت الجمعية انتقاداً شديد اللهجة للإقتراح، مشيرة إلى ما يؤدى إليه من تفريغ الصحافة الكويتية من العناصر الكويتية، ووجهت دعوة لمجلس الأمة للضغط على الحكومة لمنع إصدار هذا القرار، كما نفذت إعتصاماً فى مقر الجمعية شارك فيه ٧٠٠ من أعضائها عشية مناقشة القرار، مهددة برفع دعاوى قضائية ببطلان هذا القرار، إلا أن الحكومة لم تستجب لهذه الضغوط، وأعلنت تأييدها للإقتراح.

وبعد إصدار القرار غيرت جمعية الصحفيين من تكتيكها، وتحركت لمنع تنفيذ القرار، وتم تشكيل وفد من أعضائها للإلتقاء بالأمير الشيخ جابر الأحمد ولى العهد الشيخ سعد العبد الله للمطالبة بالتدخل لحل هذه القضية، وفى المقابل بدت الحكومة اكثر استعداداً للتوصل إلى حل وسط بشأن هذه القضية، وبالفعل التقى ولى العهد الشيخ سعد مع وفد الجمعية، ورغم أن الاجتماع انتهى إلى تأكيد الحكومة لموقفها وإصرارها على تطبيق القرار، إلا أن الصحفيين نجحوا فى إدخال القرار فى الثلاجة، والحصول على هدنة تمتد ثلاثة أشهر مع الرهان على تمديدها، كما أن الباب ترك مفتوحاً للحصول على تجاوزات بعد إذن خطى للعمل الإضافى وللوهلة الأولى يبدو أن الحكومة قد حققت انتصاراً فى هذه الموقعة، وأنها امتلكت ورقة ضغط قوية على الصحف تستطيع إعمالها متى شاءت، إلا أن متابعة أنشطة جمعية الصحفيين بقية العام تؤكد أن قرار الحكومة جاء بنتيجة عكسية، حيث شكلت هذه الموقعة بداية تسييس نشاط جمعية الصحفيين، الذى كان يقتصر حتى هذا على الحصول على ميزات ترفيهية لأعضائها. وللمرة الأولى فى تاريخ الجمعية فإن انتخاباتها التى تمت فى شهر مارس شهدت بداية تشكل ثلاث محاور انتخابية فى صفوفها، هى المنبر الديمقراطى، والتيار الإسلامى، والتوجه القبلى، وقامت الجمعية بعد ذلك بإصدار بيان تعترض فيه بشدة على قرار الحكومة بتعطيل صحيفة الأنباء. وهى الموقعة الثانية فى معركة الدفاع عن حرية التعبير، بدأت هذه الموقعة فى شهر مارس الحالى، حيث أصدرت الحكومة قراراً بتعطيل صحيفة الأنباء لمدة خمسة أيام، متهمة إياها بالمساهمة فى تفتيت الوحدة الوطنية، وإشعال الفتنة والتفرقة فى المجتمع، طبقًا لنص المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات، جاء القرار عقاباً للجريدة على قيامها بإجراء عدد من الحوارات المفتوحة مع أقطاب المعارضة الكويتية، طالبوا خلالها بإدخال إصلاحات جوهرية على النظام السياسى فى الكويت، يذكر أن هذا القرار هو الـ ١٦ من نوعه ضد الأنباء، والـ٤٨ فى تاريخ الصحافة الكويتية.

واثار القرار استياءاً بالغًا فى الأوساط السياسية الكويتية، وأصدرت جمعيات مهنية عدة ومنظمات دولية للدفاع عن الحريات بيانات مساندة للجريدة، وأكدت كل من جمعية الصحفيين وجمعية المحامين حرصهما وتأييدها لمبدأ حرية الصحافة.. وحق التعبير الذى كفله الدستور الكويتى، ولعب مجلس الأمة الكويتى دوراً هاماً فى هذه القضية خاصة بعد اكتشاف أن المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات والنشر التى اعتمدت عليها الحكومة فى قرار التعطيل، والتى صدرت بمرسوم أميرى فى غيبة المجلس قد الغاها مجلس الأمة فى مايو ١٩٨٢، وأعيد إحياؤها فى عام ١٩٨٥، ليقوم المجلس بإلغائها مرة ثانية فى عام ١٩٩٢، وهكذا اشتبكت هذه القضية مع الخلاف الذى سبق الاشارة إليه بين المجلس وبين الحكومة حول قضية

«المراسيم الأميرية» الصادرة فى غيبة المجلس، فإضافة إلى تخوف الحكومة من الإحراج الذى قد يسببه لها نقاش قضية تعطيل الأنباء، فى مجلس الأمة، فقد حرصت الحكومة على التملص من نقاش هذا الموضوع حتى لا يعتبر هذا إقراراً بحق المجلس فى نقاش المراسيم الأميرية، وفى المقابلة سعى المجلس إلى إقرار قانون موازى يلغى سلطة الحكومة في تعطيل أى صحيفة عن الصدور، ويسمح بحرية إصدار الصحف، ونقل جلسات المجلس عبر التليفزيون، وهو الاقتراح الذى رفضته الحكومة بشدة.

النقابات العمالية

دعت نقابة عمال شركة نفط الكويت فى مارس الحالى حوالى ١٤٠٠ عامل فى أقسام الانتاج والتصدير من أصل ٢٧٠٠ عامل ينتسبون إليها إلى الإضراب، لإجبار الشركة على تعديل هيكل الدرجات الوظيفية لمكافأة العاملين طبقًا لما يقره القانون، وكانت النقابة قد توصلت إلى حل وسط حول هذا الموضوع فى محادثات سابقة مع وزير النفط، إلا ن الشركة لم تلتزم به، وشككت فى قدرة النقابة على تنظيم الإضراب، كما أكدت اتخاذ الاحتياطيات اللازمة التى تمنع أى تأثير على تصدير النفط الخام، وطبقًا لما أعلنته النقابة فقد التزم ١٣٠٠ عامل الدعوة للإضراب، وأدى إلى أضرار كبيرة فى دائرة الإنتاج، وأمام قوة الإضراب هددت الشركة باتخاذ إجراءات تأديبية بحق العمل المضربين، ومن جانبها هددت النقابة بالدعوة إلى الإضراب الشامل، مما دفع وزير النفط الكويتى إلى التدخل وإجراء محادثات مع ممثلى النقابة انتهت إلى الاتفاق على تعليق الاضراب، وبدء مفاوضات بين النقابة وإدارة الشركة لتسوية الموضوع وهى المفاوضات التى انتهت بموافقة الشركة على إعادة هيكلة الوضع الوظيفى لعمال دائرتى الانتاج والبحرية، والاتفاق على حل وسط فى شأن الدورات التدريبية بحيث تصبح سنتين ونصف بالنسبة لجميع العمال بدلاً من ثلاث سنوات.

الطلاب

شهدت جامعة الكويت هذا العام حادثًا خطيراً هو الأول من نوعه فى تاريخ الحياة الطلابية فى الكويت، ففى شهر اكتوبر الحالى انفجرت قنبلة مسيلة للدموع فى صالة كلية التجارة، مما أدى إلى إصابة ٦٠ طالبًا وطالبة، جاء الحادث بعد دقائق من إعلان فوز قائمة «الوسط الديمقراطى» بانتخابات التمثيل لدى الجامعة، حيث كان عدة مئات من الطلاب التابعين للقائمة يتبادلون التهانى لتمكنهم من إقصاء منافسيهم التقليديين «القائمة الإدارية» ذات الوجه الإسلامى الرابعة على التوالى.

وقد سارع رئيس الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت – ذا التوجه الإسلامى – إلى اتهام جهات لم يحددها بالمسئولية عن الحادث، متهمًا إياها بالسعى لإظهار الحركة الطلابية فى الكويت على نحو مشوه، ودعا رئيس الاتحاد الطلاب إلى ضبط النفس، وعدم ترويج ما وصفه بالإشاعات، ومن جانبها وزعت قائمة الوسط الديمقراطى التى استهدف الانفجار مؤيديها بيانًا حول الحادث مؤكدة بأنه يكشف بكل وضوح عمن أعمى الحقد بصرهم وبصائرهم».

ويقدم هذا الحادث دلالة واضحة على مدى التوتر الذى يكتنف الحياة السياسية فى الكويت، ويقدم مؤشرًا خطيرًا على اتجاه التيار الإسلامى فى الكويت إلى استخدام العنف واقحامه فى السياسة الكويتية، يذكر أن الحكومة الكويتية قد تمكنت فى نهاية هذا العام من ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات فى مخزن للأسلحة بالقرب من الحدود السعودية الكويتية، ولم تعلن الحكومة شيئًا حول الجهة التى كانت تحتفظ بهذه الأسلحة.

حقوق الإنسان

شهدت حقوق الإنسان فى الكويت عددًا من التطورات الإيجابية هذا العام، والتى جاءت فى معظمها باتفاق الحكومة مع مجلس الأمة، بل وبمبادرة من الحكومة فى بعض الأحيان، مثل قرار الغاء محاكم أمن الدولة والذى أقره مجلس الأمة فى أغسطس الحالى بعد أن اقترحته الحكومة برغبة من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، كما وافق مجلس الأمة فى شهر يونيو الحالى على اقتراح بتعديل قانون الخدمة المدنية على نحو يلغى بندًا فى القانون يسمح لمجلس الوزراء بفصل الموظف الحكومى، وبدون ابداء أسباب، ويحرمه من حق التقاضى، وفى تطور قد يكون له انعكاس غاية فى الأهمية على المجتمع الكويتى وافقت لجنة الشئون التشريعية والقانونية فى المجلس فى شهر يوليو الحالى على مشروع قانون يمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، بناء على اقتراح بقانون كان مسجلاً على جدول أعمال اللجنة منذ ثلاث سنوات، إلا أنه ظل فى أدراجها طيلة هذه الفترة، وستظل مشاركة المرأة السياسية معلقة إلى أن تعطى السلطتان (التشريعية والتنفيذية) رأيهما من خلال تصديق مشترك. وينتظر أن تكون هذه القضية على رأس انشغالات المجتمع الكويتى خلال العام القادم، كما أن حسمها سيقدم مؤشرًا هامًا حول مدى نضج المجتمع والدولة فى الكويت، ورغبته فى الانتقال إلى مجتمع الحداثة، وتجاوز عتبة التحول الديمقراطى، ومن ناحية أخرى، وفيما لا يقل أهمية عن مشاركة «المرأة السياسية» فإن كلاً من الحكومة ومجلس الأمة أبديا اهتمامًا خاصًا بحل قضية فئة «بدون جنسية» التى تسبب إحراجًا بالغًا للحكومة الكويتية أمام الهيئات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، ويذكر أن فئة البدون التى يبلغ عددها نحو ٢٢٠ ألف فرد، تعانى من ظروف صعبة، حيث يعمل العديد منهم فى المؤسسات الخاصة والرسمية بما فيها الأجهزة الأمنية والدفاعية، إلا أن معظمهم عاطل عن العمل، كما أنهم ممنوعون من الدراسة والعلاج والزواج، وكانت الحكومة قد وعدت فى نوفمبر ١٩٩٢ بحل هذه القضية، وشكلت لهذا الغرض اللجنة المركزية العليا لمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية.

وقد قدم نواب فى مجلس الأمة اقترحات لحل هذا المشكلة، حيث اقترح النائب عبد المحسن جمال عضو لجنة حقوق الإنسان تقسيم فئة البدون إلى ثلاث شرائح، الأولى لمقيمى هذه الفئة الذين لهم أقارب من الكويتيين، وسيتم منحهم الجنسية وتبلغ نسبة هؤلاء ٥٪ من إجمالى البدون، الثانية هم المقيمون الذين لديهم إدعاءات بتواجدهم فى الكويت قبل عام ١٩٤٨، وما زالت ملفاتهم محل بحث من قبل اللجنة الحكومية، ويقترح النائب إعطاءهم إقامة لمدة ٢٥ سنة، والثالثة هم المقيمون الذين لديهم جنسيات

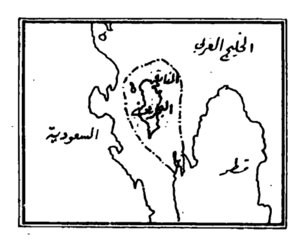


أخرى، وهؤلاء يعطون فترة زمنية لترتيب أمورهم.

ومن ناحية أخرى، اقترح النائب محمد ضيف الله، فى مشروع قانون أعده لحل المشكلة، منح ٥٠ ألف دولار لكل شخص منهم يوافق علي مغادرة البلاد نهائيًا خلال فترة ستة أشهر.

ومن جانبها أعلنت الحكومة فى اكتوبر الحالى أنها انتهت من وضع تصور لحل قضية البدون، وأنها ستحيله إلى المجلس للتوصل إلى حلول مشتركة لهذه القضية، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تحجيم الإختلافات المتوقعة حول هذا الموضوع، وتجاوزه سريعًا بما لا يؤثر على الاستقرار السياسى فى البلاد، وإذا كانت الحكومة لم تعلن عن طبيعة هذا الحل إلا أنه ليس من المتوقع أن يتم اعتماد حلول راديكالية لهذه القضية، ذلك أن التجنيس الكامل لهذه الفئة قد يؤدى إلى حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، نظرًا لصعوبة استيعاب واحتواء هذا العدد الكبير، كما أنه من المستبعد أن تحرم الدولة هذه الفئة من الجنسية بشكل نهائى نظرًا لما قد يثيره هذا الإجراء من عدم استقرار، ومن انتقادات دولية، وعلى هذا فمن المتوقع أن تلجأ الحكومة لحلول وسط، وذات طبيعة متدرجة بما يحافظ على الاستقرار السياسى، ويحقق الانسجام الاجتماعى فى الكويت.

البحرين *



* اعد هذا التقرير الخاص بالبحرين الباحث عادل لطفي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستـقـلال: ١٥/٨/١٩٧١م عن المـملكة المتحدة

نظام الحكم: إمارة

إسم رئيس الدولة: الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة

إسم رئيس الحكومـة: الشـيـخ خليـفـة بن سلمـان آل خليفة

عدد المحافظات: ١١ محافظة

العاصمة: المنامة

المساحة(كلم٢): ٧,

عدد السكان(مليون): ٥,

معدل الزيادة السكانية: ٣,٣ ٪

الديانات: ١٠٠ ٪ مسلمون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٨٠٣٠

النـاتـج القـومي الاجـمـالـي (مليـون دينـار بحرينى): ١٥٠٦

العملة: دينار بحريني

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣٨,٠ دينار بحريني

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٦٨٩

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,٣ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٢

معدل الامية للكبار: ١٧ ٪

ميزان الموارد: ١٤ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١,٥٠٠

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٥

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٤

النسـاء في سن الحـمل كنسبـة مئوية من اجمـالي النساء: ٤١ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٤٦٠

يوميات الأحداث

يناير

٤/ سلطات البحرين تبعد الشيخ منير عبد الرسول مع أفراد عائلته إلى بيروت لدى دخوله إلى مطار البحرين .

٦/ لقي الشاب حسين قجد (١٩ عاما) حتفه متأثرا بالتعذيب من جراء الاعتقال .

٧/ سلطات البحرين تبعد كلاً من : هاني عبد الله ، السيد محمود مصطفى الغريفي ، الشيخ ابراهيم البلادي ، ابراهيم البشيري ، الشيخ فؤاد المبارك، إلى دبي لدى وصولهم إلى مطار البحرين .

٨/ سلطات البحرين تبعد كل من الشيخ حميد حسن المارح (مع ٧ من أفراد عائلته) ، والشيخ محمد علي الجفيري إلى دبي، لدى وصولهم إلى مطار البحرين .

١٢/ ناطق رسمي باسم الحكومة يذكر أن عدد المعتقلين منذ بداية انتفاضة البحرين في ١٩٩٤/١٢/٥ بلغ ٤٠٠ معتقل ، إلا أن مصادر محلية تقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠ معتقل .

١٣/ تجدد المسيرات والتظاهرات في معظم قرى ومدن البحرين ، والحكومة تستخدم الطائرات المروحية لإطلاق الرصاص والغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين .

١٥/ حكومة البحرين تقوم بإبعاد أربعة مواطنين إلى دبي هم : على سلمان البلادي ، الشيخ حمزة الديري ، الشيخ حيدر الشهري ، الشيخ عقيل راشد الدرازي .

١٧/ السلطات البحرينية تعتقل ٩ معارضين ، وتقتحم مسجدين .

١٨/ السلطات البحرينية تبعد الشيخ عادل الشعلة إلى دمشق . ومن جانبه أكد الشعلة أن الحكومة تكذب فيما تدعيه من أنها تواجه حركة دينية (شيعية) ، مؤكدا شعبية الأحداث وعفويتها .

- أبدت مصادر بحرينية رسمية قلقها من التأثير السلبي على علاقتها ببريطانيا لوصول ثلاثة مبعدين إلى لندن .

١٩/ أنباء عن تظاهرات في عدد من المناطق غربي العاصمة المنامة .

- السفارة الأمريكية في المنامة تنصح الرعايا الأمريكيين تجنب الأماكن المزدحمة بالسكان .

٢١/ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، يستقبل النائب الأول المساعد لوزير



الدفاع الأمريكي للعلاقات الأمنية الدولية، فريدريك شميث والوفد المرافق له .

– لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تصدر مذكرة تتهم فيها قوات الأمن باستخدام كافة الوسائل لقمع المجتمعين والتنكيل بهم ، كما تتحدث عن مشاركة قوات سعودية في عمليات القمع .

٢٣/ أهالي القرى التي شهدت مصادمات بين المتظاهرين والسلطات، يناشدون المسؤولين نسيان الماضي وإعادة الخدمات للقرى . كانت مصادر معارضة قد اتهمت الحكومة باتخاذ إجراءات عقاب جماعية ضد بعض القرى .

– لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين تصدر بيانا تستنكر فيه سياسة الإبعاد ، وتدعو للضغط على الحكومة لفتح باب الحوار مع المعارضة .

– إيران تدعو قادة البحرين إلى ضبط النفس مع الذين يعارضون النظام .

٢٤/ أعربت مصادر بحرينية رسمية عن قلقها من عدم تحرك السلطات اللبنانية للحد من نشاطات وصفت بأنها معادية يقوم بها عدد من غير اللبنانيين . كانت مصادر حكومية قد ذكرت في وقت سابق أن المحرك الرئيسي للاحتجاجات يدعى "محمد علي محفوظ": الأمين العام للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، وأنه يقيم في لبنان .

٢٦/ سلطات البحرين تبعد الشيخ عبد الرضا العالي إلى دبي فور وصوله إلى مطار البحرين .

٢٧/ وزير داخلية البحرين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة يصدر تصريحا، يوحي بأنه قد تم إسقاط الجنسية البحرينية عن أولئك الذين قامت السلطات بإبعادهم، تحت دعوى عمالتهم لبلدان أجنبية أو إزدواج الجنسية .

٢٨/ مصادر المعارضة تؤكد اندلاع المظاهرات الشعبية في البحرين عقب تشييع ضحية جديدة سقطت خلال المظاهرات ، مشيرة إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى ١٧ قتيلاً . وسلطات البحرين تؤكد استقرار الأوضاع في البلاد .

فبراير

٥/ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تصدر بيانا تتهم فيه السلطات بالاستعانة بقوات سعودية لقمع المتظاهرين ، كما تتهمها باستخدام الرصاص الحي والمطاطي ضدهم مما أدى إلى إلحاق إصابات خطيرة بعدد من المواطنين ، فضلا عن ممارسة التعذيب ضد كثير من المعتقلين ؛ مؤكدة أن عدد المعتقلين تجاوز الألفين .

مارس

١/ سلطات البحرين تعلن عن إطلاق سراح ١٠٠ شخص من المعتقلين في التظاهرات التي شهدتها



البحرين .

٤/ أجهزة الأمن في البحرين تعلن القبض على أحد المواطنين ، واعترافه بالاشتراك في حرق أحد النوادي الرياضية .

- مصادر رسمية تكشف عن حدوث عدة عمليات تخريب خلال الأيام القليلة الماضية ، من بينها إشعال ٦ حرائق .

٥/ الاحتجاجات ضد الحكومة تتواصل مرة أخرى في عدد من القرى البحرينية بعد الهدوء الذي ساد شهر رمضان . وأنباء عن إحراق محولين كهربائيين .

١٠/ الداخلية البحرينية تعلن عن أعتقال مجموعة من ٥ أشخاص ، وتؤكد اعترافهم باقتراف أعمال تخريب متعددة .

١٧/ أعمال تظاهر بالقرب من العاصمة المنامة ، وقوات الأمن تستخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين .

٢٣/ اغتيال رجل أمن بحريني برتبة رئيس عرفاء يدعى ابراهيم راشد (٣٤ عاما) طعنا بالسكين في أحد ضواحي العاصمة ، وإلقاء القبض على عشرات من المواطنين للتحقيق معهم .

٢٥/ وفاة الشاب عبد الحميد عبد الله قاسم إثر إصابته بطلق ناري أثناء المظاهرات .

٢٧/ عقد اجتمع في إحدى القرى التي شهدت أعمال الاحتجاج . وطبقا لمصادر رسمية فإن الاجتماع ضم ٦٠ شخصية من شخصيات القرية ، وأنهم قرروا السعي لتخفيف حدة التوتر وفتح حوار بين من وصفوا بالعقلاء والحكومة .

٢٨/ أقدم مجهولون على إشعال حريق في فرع لبنك البحرين الإسلامي في أحد القرى ، كما تم إشعال النار في محل ڤيديو بالمنطقة نفسها .

٢٩/ تجدد أعمال التظاهر في أحد مناطق البحرين ، تخللتها مواجهة مع الشرطة التي استعملت القنابل المسيلة للدموع .

٣٠/ إلقاء قنبلة يدوية على سيارة للشرطة مما أسفر عن مصرع شرطي وإصابة آخرين .

إبريـــل

١/ قوات الأمن البحرينية تحدد إقامة الشيخ عبد الأمير الجمري ؛ أحد كبار رجال الدين الشيعة وعضو المجلس الوطني السابق في منزله ، مما أدى إلى اندلاع المواجهات بين سكان قرية بني جمرة وقوات الأمن، أسفرت عن مقتل اثنين من المواطنين.

٧/ مواجهات بين قوات الأن والطلاب في قرية بني جمرة . والسلطات تقرر إغلاق المدارس.

٣/ حكومة البحرين تجري حوارا مع مجموعات مختلفة من ممثلي القرى والمناطق في شأن الوضع الأمني .

٨/ مظاهرات متفرقة في القرى ذات الأغلبية الشيعية ؛ أغلق المتظاهرون خلالها الطرق وأشعلوا إطارات السيارات .

١١/ إصابة الشاب حسين عبد الله العشيري (١٨ عاما) بطلق ناري في رأسه أثناء مشاركته في تظاهرات جرت في ذلك اليوم .

– أعمال الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي الخليجي تبدأ في المنامة ، وحرص غربي على المشاركة في أعمال المنتدى.

– سلطات الأمن تعتقل ٥ طالبات .

١٢/ سلطات الأمن تعتقل عدداً من المدرسات . وأنباء عن تعرضهن لنزع حجابهن ، وضربهن أمام الطالبات .

– أنباء عن انفجارات وصفها مصدر مسؤول بأنها نتيجة قيام البعض بإشعال النار في إطارات السيارات ، ورمي اسطوانات الغاز وسط النيران .

١٥/ الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين تصدر بيانا تهدد فيه وزراء الداخلية في دول الخليج لدى اجتماعهم الاستثنائي، بانتشار عدم الاستقرار في كافة دول الخليج .

١٧/ وقع قرابة ٢٥٠ شخصية بحرينية بارزة –من بينهم أعضاء من المجلس الوطني الذي تم حله في عام ١٩٧٥– نداءا إلى الأمير يناشدونه استئناف العمل بالدستور والحياة النيابية .

١٩/ نقل الشيخ عبد الأمير الجمري إلى سجن القلعة المعروف بوحشية أساليب التعذيب المتبعة فيه .

– وفاة الشاب حسين عبد الله العشيري بعد ثمانية أيام غيبوبة إثر إصابته بطلق ناري في رأسه .

– رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان يرسل برقية إلى الأمير يطالب فيها بإطلاق سراح الشيخ الجمري وجميع المعتقلين السياسيين ، كما يطالب بنبذ أساليب الانتقام ، وتأكيد مبادىء الدستور والقانون .

٢٠/ المؤتمر الاستثنائي لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي ينهي أعماله بإصدار بيان يصف فيه أحداث البحرين بأنها: "ظواهر دخيلة" ، ويؤكد "وقوف دول المجلس إلى جانب دولة البحرين ...

انطلاقا من شمولية الأمن الخليجي".

٢٢/ اتحاد عمال البحرين يشارك في المؤتمر الثالث عشر لاتحاد النقابات العالمي ، ويطالب بدعم الطبقة العاملة العالمية لمطالب شعب البحرين في استئناف الحياة الدستورية والبرلمانية .

٢٤/ محكمة أمن الدولة بالبحرين تقضي بالسجن عشر سنوات على مواطن بحريني بعد إدانته بالتورط في أعمال عنف ، وتلزمه بدفع ما يقارب ١٥٣ ألف دولار أمريكي .

٢٥/ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تناشد منظمات حقوق الإنسان والمهتمين التدخل لإنقاذ عشرات من النساء رهن الاعتقال .

٢٧/ تأجيل محاكمة ١١ مواطنا بحرينيا بتهمة قتل شرطي . فيما أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بيانا يشكك في عدالة المحاكمات ويطالب برقابة دولية .

مايو

١/ محكمة أمن الدولة تعتبر أنه ليس من صلاحياتها البت في قضية النقيب المقتول (السعيدي) ، خاصة بعد إبعاد شاهد إثبات أكد أن القتلة إثنين وليس عشرة وأنه ليس بين المتهمين أحد منهم .

- مصادر المعارضة البحرينية تتحدث عن وجود أكثر من ٢٠٠ من قوات مكافحة الشغب المصرية ، إضافة إلى عدد مماثل من الباكستانيين ، فضلا عن الآلاف من قوات الحرس السعودي .

- رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين يلقي كلمة في احتفال الأول من مايو يؤكد فيها على ضرورة تطوير الشكل النقابي الذي لم يعد مقبولا لدى عمال البحرين .

٢/ محكمة أمن الدولة تصدر أحكاما بسجن عشرة متهمين تراوحت بين سبع وثلاث سنوات ، وغرامة مالية بلغت مائة وعشرين ألف دينار (حوالي ٤٠٠ ألف دولار أمريكي) .

- لقي الشاب نضال حبيب (١٨ عاما) حتفه برصاص رجال الأمن أثناء إحياء الذكرى الأربعين لمقتل شاب آخر .

- الجالية البحرينية في لندن تعتصم أمام سفارة البحرين مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين .

٦/ منظمة العفو الدولية تصف المحاكمات التي أجرتها سلطات البحرين بأنها غير عادلة ، وطالبت بوقفها ؛ معربة من اعتقادها بأن بعض المتهمين قد تعرضوا للتعذيب على الرغم من أن بعضهم لم تصل أعماره إلى عشرة أعوام .

يونيو

٢١/ محكمة أمن الدولة تدين عدداً من الأشخاص بتهمة إلقاء قنابل يدوية على إحدى السيارات

الخاصة بالأمن .

٢٥/ حكومة البحرين تقدم استقالتها إلى أمير دولة البحرين، الذي كلف الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بتشكيل حكومة جديدة.

٢٧/ الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يشكل حكومة جديدة ، تم بموجبها تعديلات في وزارات التجار والتربية والتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٢٩/ وزير الإعلام محمد المطوع يحدد أولويات الحكومة في التنمية وإيجاد فرص عمل جديدة وربط التعليم بمتطلبات التنمية.

يوليو

٦/ المحكمة الجزائية في البحرين تدين عشرة مواطنين في مقتل النقيب ابراهيم السعدي ، وتحكم على أحدهم بالإعدام .

٩/ أنباء عن أحداث عنف متفرقة في البحرين شملت إحراق مخزنين للكحول بواسطة قنابل موقوتة تسببت في إصابة عدد من الأشخاص .

أغسطس

١٧/ أمير البحرين يصدر عفوا عن ١٥٠ من المعتقلين في الأحداث التي شهدتها البحرين في بداية العام .

٢١/ أجهزة الأمن العام في البحرين تعتقل سبعة أشخاص ، وتتهمهم بتنفيذ عمليات "حرق وتخريب" في بعض المنشآت .

٢٤/ مصادر رسمية تحدد عدد المعتقلين بنحو ٤٠٠ شخص ، وتؤكد سيطرة السلطات على الأوضاع .

سبتمبر

١٧/ مجلس الوزراء يقر خطة تهدف إلى توفير فرص عمل وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية .

٢١/ وزير الإعلام يصدر قرارا بمنع استيراد واستعمال جميع أنواع أجهزة هوائيات استقبال البرامج التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية .

٢٢/ أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يستقبل عدداً من علماء الدين الذين رفعوا للأمير «شكرهم» لإطلاق سراح عدد من المحتجزين.

أكتوبر

٢٣/ الشيخ عبد الأمير الجمرى الذى أفرج عنه مؤخراً يبدأ بالمشاركة مع ستة من زعماء المعارضة



إضرابًا عن الطعام، احتجاجًا على عدم التزام الحكومة باتفاق تم التوصل إليه لإنهاء الاحتجاجات فى البحرين.

٣١/ السفير الإيرانى فى البحرين غادر المنامة إلى بلاده حاملاً تفسيرات طلبتها الحكومة البحرينية فى شأن ما بثته الإذاعة الإيرانية من أخبار أثارت استياء السلطات فى البحرين.

– أبناء عن قيام السلطات بفصل عدد من القيادات النسائية المعارضة من وظائفهن على رأسهم د./ منيرة فخرو أستاذة علم الاجتماع بجامعة البحرين.

نوفمبـــر

١ – مظاهرات فى قرى البحرين تحمل صور الزعيم الإيرانى الراحل (الخمينى).

٢ – سبعة من زعماء المعارضة ينهون إضرابًا عن الطعام استمر ١٠ أيام، ويرسلون بيانًا يطالبون فيه بالإفراج عن المعتقلين، ووقف المحاكمات، والسماح بعودة المبعدين، وإعادة البرلمان المنحل.

٥ – الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين يوضح أن تطوير مجلس الشورى يتعلق بتطوير العمل داخله وليس الإطار، وبما يتفق مع الدين الحنيف.

– تليفزيون البحرين يعرض شريطًا يظهر فيه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وهو يتفقد القوة الخاصة فى جيش البحرين التى قدمت عرضًا لعملية تطويق منازل واقتحامها بالذخيرة الحية.

٧ – استمرار المظاهرات فى البحرين المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووزارة الداخلية تهدد باستخدام التدابير المناسبة لمنع أى تجمهر أو تجمعات غير مشروعة.

١٠ – سلطات البحرين تسرب نص رسالة بعث بها الشيخ الجمرى وعدد من قيادات المعارضة إلى الأمير أثناء اعتقالهم يطلبون السماح بمبادرة لتهدئة الأوضاع، والشيخ الجمرى يتهم الحكومة بالسعى لإضعاف موقف المعارضة.

٢٣– رالف اكيوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بنوع الأسلحة العراقية يصل للبحرين بهدف الحصول على دعم مالى.

٢٦ – مسئولون فى السفارة البريطانية فى البحرين يعلنون أن رعايا البحرين وعددًا من دول الخليج سيفرض عليهم الحصول على تأشيرة مسبقة. كانت سلطات البحرين قد أبدت استياءها من استقبال بريطانيا للمبعدين من مواطنى البحرين.

ديسمبر

١٦ – الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يصدر عفواً بالإفراج عن عدد من السجناء بمناسبة العيد الوطنى.



أضواء على الأحداث

مقدمة

منذ حل المجلس الوطنى والبرلمان، عام ١٩٧٥ والحركة الوطنية والإسلامية فى البحرين تطالب بضرورة العودة إلى الدستور، وإعادة الحياة البرلمانية للبلاد، والكف عن سياسة الاعتقالات والتعذيب. وقد شهدت البحرين على مدار العام الحالي تواصل الاحتجاجات الشعبية التى كانت قد بدأت فى نهاية عام ١٩٩٤ على إثر اعتقال الشيخ على سلمان الديرى، بعد توقيعه على مذكرة تطالب بعودة الحياة البرلمانية وحل مشكلة البطالة وتخفيف المزاحمة الأجنبية. وإذا كان اعتقال الديرى هو السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات الشعبية، فإن تواصلها هذا العام يؤكد أن أسبابها الحقيقية متجذرة فى النظام السياسى فى البحرين، ويمكننا تلخيص الأسباب غير المباشرة للاحتجاجات الشعبية فى البحرين فى ثلاثة عوامل أساسية : -

١ - المتغير الدجوغرافى. ويتمثل في الزيادة الكبيرة فى عدد السكان الشيعة حتى أصبحوا يشكلون ما يقرب من ٧٠٪ من مجموع السكان، فيما تصر سلطات البحرين على أن نسبتهم لا تتجاوز ٣٥٪ من السكان، حتى تتهرب من الاستحقاقات التى تستدعيها هذه النسبة المرتفعة، حيث يطالب الشيعة بتحسين أحوالهم المعيشية، وإيجاد فرص عمل لهم، وعودة مجلس الأمة، وتحديد نسبتهم فى المناصب العليا.

٢ - إرتفاع الوعى السياسي حيث تتميز البحرين بارتفاع الوعى السياسى لدي مواطنيها مقارنة بدول الخليج وهو ما يدل عليه الاحتجاجات العديدة التى شهدتها البحرين منذ العشرينات فى هذا القرن، ويمكننا التأكيد على الأثر الحاسم للخبرة الديمقراطية السابقة على مجرى الأحداث فى البحرين، وخاصة تجربة المجلس البرلمانى المنحل حيث بدا المجتمع المدنى وكأنه قد شاب من طوق المجتمع التقليدى، واشتعل شوقًا إلى الانتقال لمرحلة الليبرالية السياسية. وقد برهن الشعب البحرينى دومًا على قدرته على تجاوز الإنقسام الطائفى الحاد، والتوحد سعيًا لحياة برلمانية ودستورية سليمة.

٣ - أزمة البطالة دأبت السلطات فى البحرين إلي استجلاب العمالة الأجنبية كوسيلة لكسر شوكة العمال المحليين سياسيًا، والاستغناء عنهم فى حالة القيام بأى إضراب، حتى وصل حجم العمالة الأجنبية إلى ١٣٧ ألفًا، وبنسبة ٦٦٪ من الأيدى العاملة فى البحرين وهو ما أدى إلى خلق فئة عريضة من العاطلين

وصل عددهم إلى ٣٥ ألفًا أصبحوا وقودًا جاهزًا لكافة أشكال الإحتجاج.

وقد تجمعت العوامل السابقة لتؤدى إلى حركة احتجاج واسعة كان من شأنها الكشف عن عدم قدرة النظام على صيانة قواعد عمل النظام السياسى أو فرض احترامها، كما كان من شأنها تسليط الضوء على الشكوك حول شرعية النظام.

ويبدو التأثير الحاسم للعامل الخارجى على تعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية واضحًا. حيث برهنت الاحتجاجات الشعبية على أن البحرين هى خط الدفاع الأول للنظم الخليجية ضد الديمقراطية، فرغم ما تتسم به المطالب التى رفعتها الحركة الاحتجاجية من بديهية فى ضوء التاريخ السياسى للبحرين، فضلاً عن اتخاذها اشكالاً لا تتعارض مع شرعية السلطة مثل رفع مذكرات مناشدة للأمير، إلا أن المخاوف من امتداد هذه المطالب إلى خارج البلاد قد دفعت السلطة إلى التعامل بعنف بالغ مع الاحتجاجات، مبرر ذلك بالتاكيد على الطبيعة الطائفية للأحداث وكونها تلعب دور حماية الدين الإسلامى السنى، ورغم حرص قيادات حركة الاحتجاج على نفي الطابع الطائفى عنها، فإن إصرار السلطة على العزف على هذا الوتر من شأنه أن يزكي التناقضات الطائفية. وفضلاً عما يحمله من مزيد من التشكيك فى شرعية النظام. فإنه يهدد بتقوية التطرف الدينى سواء لدى السنة أو الشيعة.

التطور الديمقراطى

تواصلت فى بداية هذا العام أعمال الاحتجاج الشعبى فى البحرين مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ووقف عمليات التعذيب والعمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بإيجاد فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل، وأيضًا إعادة الحياة البرلمانية والدستورية للبلاد. كانت أعمال الاحتجاج قد اندلعت فى البلاد أثر رفض الأمير الاستجابة لمذكرة تحمل المطالب السابقة، وقيام السلطات باعتقال الموقعين عليها وإبعاد بعضهم عن البلاد، ومع استمرار عمليات الاعتقال والإبعاد تجددت أعمال الاحتجاج، وأخذت فى الإتساع بشكل لم تشهد له البلاد مثيلاً منذ أحداث ١٩٦٥، وإن اختلفت عنها فى عدم اللجوء لسلاح الإضراب العام، وهو أمر طبيعى بالنظر إلى عدم وجود تنظيمات نقابية مستقلة فى البحرين، وقد تنازعت أعمال الاحتجاج شكلين رئيسيين : التظاهر من ناحية، وأعمال الشغب من ناحية أخرى، واقتصرت أعمال الاحتجاج طول شهر يناير على المسيرات والتظاهرات، والتى أدت طبعًا لما ذكرته المعارضة اليسارية البحرينية إلى حصار العاصمة (المنامة) وقطع كافة الطرق المؤدية إليها.

وقد راهنت السلطات فى البحرين على قدرة أجهزة الأمن بقيادة اللواء/ إيان هندرسون البريطانى الجنسية والذى يشغل منصب مدير الأمن على قمع الحركة الاحتجاجية، وظلت وسائل الإعلام الرسمية لفترة طويلة تنفى أية أنباء عن الأحداث. وتؤكد استقرار الأوضاع فى البلاد، فيما استخدمت أجهزة الأمن



كافة الوسائل لقمع الاحتجاجات، وطبقًا لبيان الحركة تحرير البحرين فإن قوات الأمن أطلقت الرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع لقمع المتظاهرين، كما اقدمت على اتباع سياسات عقاب جماعي واستباحت قرى بأكملها كالتويدرات، والسنابس، ومع توسع الأحداث استخدمت السلطات الطائرات الهليكوبتر في مواجهة المتظاهرين. هذا وقد ترددت أنباء عديدة عن الاستعانة بقوات من خارج البحرين للمساعدة في قمع المظاهرات، وتحدث بيان للجنة التنسيق بين حركة تحرير البحرين والجبهة الشعبية البحرينية عن الاستعانة بـ ٢٠٠ من قوات مكافحة الشغب المصرية إضافة إلى عدد مماثل من الباكستانيين، فضلاً عن الآلاف من قوات الحرس السعودي، وكان من اللافت للنظر قيام «فريدرك سميث» النائب الأول لوزير الدفاع الأمريكي للعلاقات الأمنية الدولية بزيارة البحرين في يناير ١٩٩٥.

وقد أسفرت مستويات القمع غير المسبوقة التي لجأت إليها سلطات البحرين إلى سقوط ما بين ١٤ إلى ١٧ قتيلاً طبقًا لتقديرات المعارضة، بعضهم قتل بطلقات مباشرة في الرأس، هذا فضلاً عن عدد يمكن حصره من الإصابات والعاهات الدائمة نظرًا لوضع العيادات والمستشفيات تحت إشراف جهاز المخابرات. وبينما أصرت الحكومة البحرينية طوال العام على أن عدد المعتقلين لم يتجاوز ٤٠٠ مواطن، فإن لجنة الدفاع عن حق الإنسان في البحرين حددت عدد المعتقلين بـ ٢٠٠٠ مواطن بنسبة ١ من كل ١٨٠ مواطن، فيما قدرت منظمة العفو الدولية عدد المعتقلين بأنهم عدة الاف.

وأمام إصرار السلطات على عدم فتح أية نافذة للحوار، واعتمادها على أساليب القمع والإذلال، بل والانتقام على حد وصف المنظمة العربية لحقوق الانسان، كان من الطبيعي أن تنحو أعمال الاحتجاج نحو اساليب الشغب، وهو ما ساعد عليه بروز التيار الاسلامي في البحرين مؤخرًا، وطبقًا لمصادر رسمية فقد تم حرق أحد الأندية، ومحطة بترول، ومكتب للبريد، ومحل فيديو، ومخزنين للكحول، أيضًا تم إشعال حريق في فرع لبنك البحرين، وكان قطاع الكهرباء أكثر القطاعات تاثرًا بأعمال الشغب، وطبقًا لمصادر رسمية بلغت حالات الإضرار ١٤٠ حالة في محطات الكهرباء، شملت حرق ٣٢ محولاً كهربائيًا تبلغ تكلفة إصلاحهم ٣٠٠ ألف دينار بحريني.

ويبدو أن أعمال الشغب كان لها تاثير كبير على تعامل السلطات في البحرين مع حركة الاحتجاج، حيث بدأت السلطات منذ نهاية شهر مارس ١٩٩٥ في اتخاذ عدد من خطوات التهدئة، فأعلنت أكثر من مرة عن إطلاق سراح عدد من المعتقلين وصل عددهم الإجمالي ٤٠٠ مواطن، كما تم استدعاء المئات من المواطنين «البدون» الذين يبلغ عددهم ٥٠ ألفًا إلى دائرة الهجرة حيث سلموا جوازات سفر بعد انتظار عشر سنوات، وقد كان فتح هذا الملف احد المطالب الاساسية لحركة الاحتجاج، وفي شهر يونيو ١٩٩٥ شكلت حكومة جديدة بالبلاد ذكر أن أول أهدافها هو توفير فرص عمل جديدة، وقد كان هذا أيضًا أحد مطالب الحركة الاحتجاجية.

ولعل أهم الخطوات التى أقدمت عليها السلطات، والتى كان من شأنها - لو صحت - أن تنعكس بشكل إيجابى على المجتمع المدنى والتطور الديمقراطى، هو اهتمام الحكومة بالبحث عن آلية لضبط النزاعات عبر الحوار مع قوى ورموز المجتمع المدنى، كانت مصادر رسمية قد ذكرت فى بداية ابريل ١٩٩٥ أن حكومة البحرين تجرى حواراً مع مجموعات مختلفة من ممثلى القرى، كما ذكر أن هذه المجموعات ضمت رجال دين، وشبابا، ومثقفين، ورجال أعمال، وبعض أعضاء مجلس الشوري، وأن الحكومة أبدت كل التجاوب فى حوارها.

وقد حفزت أنباء هذه الحوارات قوى المعارضة وممثلى حركة الاحتجاج فى البحرين على التقدم بعرائض للأمير يعرضون فيها مطالبهم، فتقدمت ١٤ شخصية معارضة من ضمنهم الشيخ عبد الأمين الجمرى عضو البرلمان المنحل بعريضة للأمير تطالب بعودة البرلمان المنحل، كما تقدم عدد من الشخصيات النسائية بعريضة تطالب بوقف أساليب التعذيب وإعادة البرلمان، وأيضاً تقدم ٢٥٠ شخصية بمذكرة للأمير تؤكد أن عودة الاستقرار رهن بإعادة الحياة النيابية للبلاد. وقد أوضح تطور الأحداث بعد ذلك عدم صدق نية الحكومة فى فتح حوار حقيقى مع رموز المجتمع المدنى، حيث ابلغ الوفد الأخير برفض استلام أية مذكرة، واستعداد الأمير لاستقبال والوفد على أن يصدر بيان بعد ذلك يؤكد تأييد الوفد للنظام، بل أن السلطات أقدمت على اعتقال الشيخ الجمرى مما أدى إلى اندلاع حركة الاحتجاج من جديد. كما كشف تطور لاحق للأحداث أن المعارضة قد استنفذت كل الوسائل الممكنة لإجراء حوار مع السلطة، ففى نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٥ بدأ سبعة من زعماء المعارضة من ضمنهم الشيخ الجمرى اضراباً عن الطعام احتجاجًا على عدم التزام الحكومة باتفاق تم التوصل إليه أثناء اعتقالهم لإنهاء الاحتجاجات مقابل التوقيع على رسالة تأييد للأمير، واكتفت السلطات بنشر نص الرسالة فى محاولة لإضعاف حركة الاحتجاج، مع تقديم عرض تليفزيونى يظهر قدرة القوات الخاصة فى البحرين على اقتحام المنازل بالذخيرة الحية فى تحذير واضح للإعتصام الذى ينفذه رجال الدين.

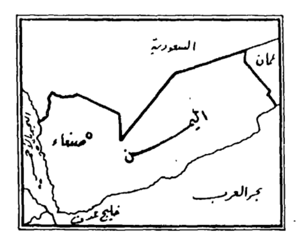
خاتمة

إن إطلالة أخيرة على نتائج حركة الاحتجاج فى البحرين توضح ضعف قدرة المجتمع المدنى على خلق الضغوط اللازمة لإحداث تحول ديمقراطى فى البلاد، وهو ما يعود إلى ضعف واهتراء تنظيمات المجتمع المدنى من نقابات وأحزاب وغيرها نتاج الحصار الحكومى، وحتى عندما تمكنت حركة الاحتجاج من التحلق حول القيادات التقليدية من الوجهاء ورجال الدين، فلقد استطاعت السلطة فى البحرين عبر الدعم الخارجى - وخاصة الخليجى - من مواجهة الضغوط الاقتصادية وأيضاً الضغوط الناجمة عن العنف الاحتجاجى.

إن خطورة مثل هذه الحالة تكمن فيما قد يتولد عنها من احباط لتطلعات المجتمع المدنى فى

التحول الديمقراطى السلمى، وبالتالى تزكية التطرف فى البحرين، وانتقاله إلى كافة الدول الخليجية خاصة مع صعود التيار الإسلامى المتطرف فى المنطقة. ويكفى أن نشير في هذا الخصوص إلى البيان الذى صدر فى بيروت فى ابريل ١٩٩٥ عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والذى هدد بانتشار عدم الاستقرار فى كافة دول الخليج العربى.

اليمن *



* اعد هذا التقرير الخاص باليمن الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: توحدت في مايو ١٩٩٠م

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: علي عبد الله صالح

إسم رئيس الحكومة: عبد العزيز عبد الغني

عدد المحافظات: ١٧ محافظة

العاصمة: صنعاء

المساحة(كلم٢): ٥٢٧,٩٧٠

عدد السكان(مليون): ١٣,٢

معدل الزيادة السكانية: ٣,٦ ٪

الديانات: ١٠٠ ٪ مسلمون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٨٥

الناتج القومي الاجمالي (مليار ريال يمنى): ١٢٦,١٩

العملة: الريال اليمني

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ١٢,٠١ ريال يمني

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٦٥٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٢٤٠٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٧ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٦,٦ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥١

معدل الامية للكبار: ٦٢ ٪

ميزان الموارد: -١٢,٨ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٥٩٢٣

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٩

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٥

معدل الخصوبة: ٧,٥

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٤ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٦٢٥٠

يوميات الأحداث

يناير

١/ منظمة حقوق الإنسان اليمنية تدين الانتهاكات التي ترتكبها أجهزة الأمن في السجون .

٩/ الرئيس اليمني يوقف نائب وزير الإسكان لاتهامه بالفساد .

١٠/ أسرة رجل الأعمال اليمني المعتقل ، أمين أحمد قاسم ، تناشد البرلمان التدخل لحل المشكلة .

١٢/ لجنة برلمانية (لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان) تطالب بتحسين أحوال المسجونين .

– انعقاد مؤتمر الفرعي لنقابة الأطباء بصنعاء .

– انتخاب قيادة جديدة لفرع المؤتمر الشعبي العام في صنعاء .

١٧/ مجلس النواب اليمني يقر إصدار الرئيس قرارات بقوانين .

– المعارضة اليمنية تعد لمسيرة لمناشدة البرلمان حماية حرية الرأي .

– بعض الجماعات الأصولية المتطرفة تستولي على دار للعرض السينمائي في محافظة أبين .

١٩/ انسحاب أطباء وصيادلة حزب التجمع اليمني للإصلاح من فرع النقابة بعدن .

٢٥/ قوات الأمن اليمنية تفرق مسيرة سلمية طالبت بعودة صحيفة الأيام للصدور .

– دعوة لإنشاء محكمة تجارية لميناء عدن .

٢٦/ انتخاب عبد الرحمن الجفري رئيسا للجبهة الوطنية المعارضة (موج) ، وسالم صالح نائبا له .

٢٨/ انعقاد المؤتمر العام الثاني لفرع نقابة الأطباء بصنعاء .

فبراير

٤/ تشكيل الائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية من ١٣ حزبا وتنظيما سياسيا .

٥/ ملتح يقتل شابا حاول منعه من ضرب طفل تناول طعاما وقت الصيام .

٧/ تزايد حوادث إطلاق النار ، وعقبات تواجه فرض الأمن اليمني للقانون .

– تنظيم التصحيح اليمني ينفي انضمامه للائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية .

٨/ مجموعة الائتلاف الديمقراطي تدعو جميع القوى السياسية إلى حوار وطني جدي .

١٠/ أحزاب التكتل الوطني للمعارضة تجدد تمسكها بوثيقة العهد والاتفاق .

- مجموعة الحوار الوطني تعلن عن أسس لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة .

١١/ اغتيال السيد / علي جميل من الحزب الاشتراكي .

١٢/ استمرار ارتفاع أسعار المواد الأساسية .

١٤/ أنباء من حركة "موج" المعارضة عن تعرض السييلي ، أحد أعضاء الحزب الاشتراكي ، للتعذيب في سجن الأمن المركزي .

١٧/ تظاهرة ضد الغلاء في محافظة أبين .

٢٠/ أحزاب التكتل الوطني المعارضة تطالب بمصالحة وطنية والالتزام بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

- ١١ حزبا يوقعون على الوثائق الأساسية للائتلاف الديمقراطي للمعارضة .

٢١/ ٧ أحزاب معارضة تنتقد محاولات ضربها بالائتلاف الديمقراطي الموال للسلطة .

٢٢/ جهود لاحتواء خلافات حزبي المؤتمر والإصلاح تمهيدا لمعالجة ارتفاع الأسعار .

- الأمن يدين مثيري الشغب في أربين . وحزب المؤتمر يتهمهم بالانفعالية وتهديد الوحدة.

٢٤/ الرئيس علي صالح يدعو إلى رص الصفوف لمعالجة الاقتصاد .

٢٥/ ارتفاع جديد لأسعار السلع ، والقبض على عصابة لتهريب العملة .

٢٦/ توقيع مذكرة التفاهم حول الحدود بين اليمن والسعودية .

مارس

٥/ حزبا المؤتمر والإصلاح يتجاوزان خلافاتهما حول الوضع الاقتصادي من خلال لقاءات زعيما الحزبين .

٦/ استمرار الخلاف بين أنصار الائتلاف الحاكم (المؤتمر والإصلاح) في نقابة الأطباء والصيادلة .

٧/ انفجار مخزن ديناميت يدمر ٣ مصانع بالحديدة ، وسقوط ضحايا قتلى وجرحى نتيجة الانفجار .

- اتهامات متبادلة بين الحزب الاشتراكي والسلطة حول مصير ١٨٠ عسكريا جنوبيا .

١١/ التكتل الوطني يرسل مذكرة احتجاج للبرلمان حول إنشاء ائتلاف معارض موال للسلطة .

– اجتماع اللجنة المركزية لحزب التجمع اليمني للإصلاح .

١٢/ قوات الأمن تعتقل فارين من السجن المركزي بعدن .

– خلاف بين حزبي السلطة حول طريقة معالجة الأزمة الاقتصادية .

١٣/ اجتماع اللجنة المركزية لحزب المؤتمر الشعبي العام .

١٦/ مقتل ضابط يمني في ظروف غامضة .

– اشتباك بالأسلحة الثقيلة في عدن بسبب أمر بنقل أحد الضباط .

١٧/ الحزب الاشتراكي يشكل لجنة لدراسة مذكرة التفاهم مع السعودية .

– وزارة الإسكان تلغي قرارات صرف وتأجير أراضي لقيادات الحزب الاشتراكي التي هربت خارج البلاد .

١٨/ مجلس النواب اليمني يصدق على قانون يسمح بتقديم كبار مسؤولي الدولة للمحاكمة .

١٩/ إضراب لليوم الرابع بنقابة هيئة التدريس في جامعة صنعاء لإصدار قانون الجامعة .

٢٣/ الحكومة اليمنية تأخذ بتقرير اللجنة البرلمانية ، وتدعو لتأمين الأموال لدفع رواتب العسكريين .

– الائتلاف الديمقراطي يشيد بمذكرة التفاهم ، ويدعو لإصلاح الإدارة ومحاكمة المسؤولين عن الفساد.

٢٨/ استقالة عبد الحبيب سالم النائب عن محافظة تعز من البرلمان احتجاجا على انتهاك الحكومة للدستور .

– إعلان الحكومة لإجراء جراحة صعبة للاقتصاد اليمني من أجل عبور الأزمة .

٢٩/ مظاهرات في عدن احتجاجا على ارتفاع الأسعار .

إبريل

١/ تظاهرة في صنعاء احتجاجا على ارتفاع أسعار الوقود .

– طلاب جامعة عدن ينهون اعتصامهم ، والسلطات تطلق الطلاب المحتجزين .

– وزارة المالية تبدأ تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي .

– أحزاب المعارضة اليمنية ترفض الإجراءات الاقتصادية التي تطبقها الحكومة .

٢/ البرلمان اليمني يقبل استقالة عبد الحميد سالم .



٤/ المعارضة اليمنية (التكتل الوطني) تتهم السلطة بانتهاك حقوق المواطنين .

٧/ المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان تصدر بيانا تشير فيه إلى اعتقال سلطات الأمن للسيد أحمد الفقيه رئيس دائرة الحريات السياسية بالمنظمة .

٨/ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي .

١٠/ استمرار احتجاز رجل الأعمال السيد / أمين أحمد قاسم .

- خلافات داخل الحزب الاشتراكي .

١٦/ النائب اليمني ، محسن راجح أبو لحوم ، يقاطع لجنة مشروع الميزانية ، لإشارة وزير المالية أن هناك أسرار ولا داعي للخوض فيها.

١٨/ اللجنة المركزية لحزب التجمع اليمني للإصلاح تعقد دورتها الاعتيادية .

١٩/ اندماج الحزب الجمهوري في حزب المؤتمر الشعبي العام .

٢٠/ اشتباكات بين جماعة متطرفة وقوات الأمن تسفر عن مقتل شخصين في حضرموت .

٢٢/ اللجنة المركزية للتجمع اليمني للإصلاح تعرب عن استيائها من بعض الممارسات التي استهدفت حرية العمل النقابي .

٢٣/ حوار بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي .

٢٤/ نواب يطالبون بمعرفة أوجه صرف عائدات النفط .

- الإجراءات الاقتصادية الحكومية تخفق في وقف تدهور قيمة الريال .

- إعادة تشكيل لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٢٩/ الرئيس علي صالح يطالب الأحزاب باستكمال الإجراءات اللازمة لقيامها .

مايو

١/ زيادة جديدة للأسعار تهدد بكارثة في الجنوب .

- اشتباكات بين قوات الأمن وطلاب كلية التربية لمنع تظاهرة للطلاب .

٢/ طلاب جامعة صنعاء يضربون لاستبعاد المعارضة من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الطلابي .

٧/ إضراب عمال المؤسسة العامة للسياحة بعدن مطالبين برواتبهم بعدن .

٢٧/ انفجارات تهز عدن لوقوع حريق امتد لمخازن أسلحة .

٢٨/ أحزاب المعارضة تدعو لمؤتمر وطني .

٣٠/ بدء سحب الأسلحة من معسكرات عدن .

- بدء التحقيق مع عدد من شيوخ قبائل بكيل ، دون ذكر لأسباب ذلك التحقيق .

- الأساتذة العاملون في جامعتي صنعاء وعدن ينهون إضرابهم ، ويعودون للتدريس بعد الاستجابة لمطالبهم .

٣١/ الكاتب ابراهيم حسين محمد ، ورئيس تحرير جريدة الثوري السيد / عبد الباري طاهر ، أمام القضاء اليمني بتهمية التحريض ضد النظام .

يونيــو

٢/ اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود .

٩/ إعلان أسماء مرشحين لشغل مقعد عبد الحميد سالم المستقيل .

١١/ القبض على قتلة سائق العميد مجاهد أبو شوراب مستشار الرئيس .

١٣/ إجراء تعديل وزاري شمل ٤ وزارات هي : الداخلية ، والإعلام ، والتموين ، والنفط .

١٦/ الرئيس اليمني يطالب بالإسراع في قانون التقسيم الإداري للجمهورية .

٢٢/ سياسيان جنوبيان ينضمان لحزب المؤتمر الشعبي اليمني .

- فوز مرشح حزب المؤتمر اليمني في انتخابات برلمانية فرعية .

٢٣/ أحداث عنف خلال مباراة لكرة القدم في عدن .

٢٥/ انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام .

٢٦/ انتخاب صالح رئيسا للمؤتمر الشعبي العام لأربع سنوات ، وعبد الكريم الأرياني أمينا عاما .

٢٩/ ٢.٨٤ مرشحا يتقدمون للترشيح لانتخابات اللجنة الدائمة ويتنافسون على ٣٠١ مقعدا .

يوليو

٢/ المؤتمر الشعبي العام يوصي بإصدار قانون يلغي قوانين التأميم .

- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ، و ٢٦ امرأة في اللجنة .

٤/ انتخاب ٤ شخصيات شمالية وجنوبية أمناء مساعدين لحزب المؤتمر .

٥/ انسحاب ٣ من أعضاء اللجنة الدائمة لتفضيلهم الاحتفاظ بمناصبهم العسكرية .

١٦/ اعتقال صيارفة بعد موجة المضاربات بالريال .

١٧/ صراع بين جناحين في اتحاد القوى الشعبية أدى لاشتباك مسلح بينهما .

- إعادة انتخاب ابراهيم الوزير أمينا عاما لاتحاد القوى الشعبية .

٢١/ اعتقال أعضاء بحزب الحق بعد اشتباك في مسجد بصنعاء .

٢٣/ طرح الحزب الاشتراكي لمشروع المصالحة الوطنية .

٢٤/ نقل ٧ مصانع إلى القطاع الخاص في عدن .

٢٥/ حزب القوى الشعبية يطالب بوقف قرار وزير الشؤون الدستورية القاضي بوقف أنشطة الحزب .

- اعتراض بعض أحزاب الائتلاف الديمقراطي للمعارضة على إصدار جريدة صوت المعارضة لتعبر عن الائتلاف .

- اعتقال نائب من الحزب الاشتراكي هو السيد محمد ناجي سعيد بتهمة القتل .

٢٩/ ٧٠ نائبا ينسحبون من جلسة برلمانية احتجاجا على اعتقال نائب من الاشتراكي .

٣١/ محاولة تفجير منزل ابراهيم الوزير ناشر صحيفة البلاغ المستقلة .

أغسطس

١/ ٧٠ محاميا يشاركون في تأسيس مركز لحقوق الإنسان.

٢/ الحكومة اليمنية تواصل مراقبة مستوى تنفيذ قرارات الإصلاح الاقتصادي.

٤/ الاتحاد البرلماني الدولي يناقش قضية النائب اليمني المستقيل عبد الحبيب سالم.

٥/ تغييرات في الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي .

١١/ المعارضة تدعو الحكومة إلى إنهاء مرحلة الصراع والعنف ضدها .

١٢/ حملة اعتقالات في اليمن تشمل أنصار جبهة (موج) المعارضة .

١٤/ سياسي بعثي منشق ، هو السيد/عبد الواحد هواش ، يتعرض لمحاولة اغتيال .

- أحزاب المعاضة تعلن عن تشكيل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ؛ بهدف متابعة القضايا والمطالب التي تطرحها المعارضة دفاعا عن الديمقراطية والمساواة والوحدة الوطنية وحقوق الإنسان.

١٧/ جبهة (موج) المعارضة تتهم الحكومة اليمنية بإعداد خطة للقيام بعمليات اعتقال واسعة وتصفية جسدية لمعارضيها .

٢٠/ مجلس التنسيق الأعلى بين أحزاب المعارضة يصدر تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان .

٢١/ علي صالح يتدخل لإنهاء أزمة بين حزبي المؤتمر والإصلاح .

- ويصدر اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٢٣/ تأجيل محاكمة النائب محمد ناجي سعيد وحارسه وسائقه بتهمة قتل العقيد عبد الله الضالعي .

- إطلاق سراح ثمانية طلاب من جامعة عدن .

٢٤/ التجمع اليمني للإصلاح يقاطع مهرجانا بمناسبة مرور ١٣ عاما على تأسيس حزب المؤتمر .

٢٥/ علي صالح يقول أن انسحاب حزب الإصلاح من الائتلاف الحاكم ، ربما يؤدي إلى إجراء انتخابات عامة .

- أحزاب المعارضة ترفض اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

سبتمبر

٤/ ضبط سيارة عند مدخل عدن كانت تنقل أسلحة .

- اعتقال العشرات من تنظيم الجهاد داخل اليمن .

٥/ حزب المؤتمر يؤكد عدم وجود خلافات مع حزب الإصلاح .

٦/ الحكومة اليمنية تقرر بدء تشغيل المنطقة الحرة في عدن .

- وتقر كليات المجتمع (كليات متوسطة) بهدف إعداد كوادر فنية لمتطلبات وخطط التنمية.

١٠/ ١٠ قتلى من النساء والأطفال بعدما ألقي ملتحون قنبلة على حفلة زواج في عدن .

١١/ وفد من مشايخ الضالع يتوسط للإفراج عن النائب المعتقل السيد/ محمد سعيد ناجي.

- نواب الإصلاح يهاجمون برامج التلفزيون اليمني والقنوات الفضائية .

١٤/ موظفو وكالة الأنباء اليمنية يهددون بإضراب شامل دعما لمطالبهم .

١٨/ حملة للحد من عدد الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية .

- حملة اعتقالات في صفوف حزبي الائتلاف بعد الاعتداء بالضرب على مدير مكتب وزارة التربية والتعليم في محافظة أب إثر خلافات بين عناصر من الحزبين .

٢٠/ اجتماع لقادة حزبي الائتلاف لمحاولة حل الخلافات بينهما .

٢١/ خطف مواطن أمريكي وآخر يمني .

٢٢/ إطلاق رصاص على سيارة تقل ٨ هنود من طائفة البهرة .

٢٦/ الأحزاب اليمنية تدين التفجيرات في عدن .

٢٧/ إطلاق المختطف الأمريكي والمواطن اليمني .

- قذيفة تصيب منزل سلطان البهرة .

٢٨/ استقالة قيادي من الحزب الاشتراكي .

- اشتباكات بين الجيش و٧٠ متطرفا .

٢٩/ الشيخ الشايف شيخ مشايخ قبائل بكيل يعلن عن نيته للخروج من حزب المؤتمر ، وذلك لإن العمل السياسي الحزبي غير مجدي .

- زعيم المتطرفين يسلم نفسه لسلطات الأمن .

أكتوبر

١/ جبهة موج المعارضة تعلن تشكيل لجنتها المركزية من ٢٥ عضوا .

٤/ دعوة ٦ من النواب في الخارج للعودة وشغر مقاعدهم في البرلمان .

٥/ اليمن ينفي وجود معسكرات للمتطرفين .

- مجلس تنسيق المعارضة يطعن في اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٧/ اكتشاف مقبرة جماعية قرب مطار عدن .

١١/ معلومات متناقضة عن اشتباكات بين حزبي الائتلاف في تعز .

١٣/ إحباط محاولة لتفجير معهد ديني في صعدة .

١٤/ علي صالح يعلن إبعاد متطرفين كانوا في اليمن .

١٥/ ترحيل ٣ آلاف أجنبي مقيمين بصورة غير قانونية .

١٦/ البرلمان اليمني يطالب الحكومة بتنفيذ التزاماتها .

١٧/ مجلس النواب يصوت بالأغلبية على مشروع قانون المصارف الإسلامية .

٢٠/ الجفري رئيس جبهة موج المعارضة ينتقد المؤتمر الشعبي لمقاطعته لقاء عن مستقبل اليمن شاركت فيه الجبهة .

– صحف معارضة تنتقد إستضافة مطربة إسرائيلية يمنية الأصل .

– علي صالح يطلب من النيابة فتح ملف المفقودين في أحداث ١٩٨٦ .

٢٥/ فضل خالد محسن من حزب الإصلاح يقتل سعيد علي أحد قيادي المؤتمر الشعبي العام.

٣٠/ التجمع اليمني للإصلاح يؤكد معارضة بلاده للمشاركة في مؤتمر عمان .

نوفمبر

١/ الأحمر يقول لا دور للمذهبية في خلافات اليمن السياسية .

٢/ عودة صحفيين جنوبيين إلى وزارة الإعلام بعد وقفهم خلال الحرب .

٣/ الجيش يحاصر موقعا في لحج لقيادي من الإصلاح .

٥/ استسلام القيادي الإصلاحي المتهم بقتل أحد قيادي المؤتمر الشعبي .

٧/ خلافات داخل الحزب الاشتراكي تعيق تحديد موعد لدورة اللجنة المركزية .

٨/ ٤٤ قتيلا في خلاف قبلي بمحافظة صعدة .

– قوات الأمن تلقي القبض على مجموعة تخريبية كانت تستعد لإحداث تفجيرات .

٩/ انتقاد البرلمان للحكومة لسياستها المتعلقة بحل مشاكل الكهرباء والمياه والصرف الصحي .

– عبد الوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للإصلاح يعترف بوجود خلافات مع المؤتمر ، لكن الائتلاف مستمر .

١١/ المحكمة ترجيء حكمها في قضية النائب محمد ناجي سعيد المتهم بالقتل لإتاحة فرصة حلها بالطريق الودي العرفي .

١٢/ محامو المتهمين بالتفجيرات في عدن يتهمون الأمن باستخدام الضرب خلال التحقيقات .

١٤/ قوات يمنية تحاول استرداد ٣ جزر دخلها الأريتريون .

٢٧/ أحزاب «المؤتمر الشعبى العام والبعث العربى الاشتراكى والجبهة الوطنية الديمقراطية يتقدمان بطلب باستمرار نشاطهما وفقًا لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

٢٨/ الوزراء المنتمين إلى الإصلاح يشاركون فى الاجتماع الأسبوعى للحكومة اليمنية بعد إعلانهم المقاطعة.

٢٩/ الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب يلقى برئيس الهيئة العليا للمجمع

اليمنى لإصلاح ومناقشة وضع الاختلاف القائم بين المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق على عبد الله صالح والإصلاح.

ديسمبر

١٠/ مصادر سياسية يمنية تنفى حدوث اشتباكات على الحدود اليمنية السعودية.

١١/ استقالة وزير التموين والتجارة محمد الأفندى ونائبه عبد المجيد الخلافى بسبب الخلافات بين حزبى الإئتلاف الحاكم والتجمع اليمنى للإصلاح.

١٢/ حزبا الإئتلاف الحاكم فى اليمن «المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح يوقعا اتفاقاً سمى «اتفاقية التنسيق والتعاون».

١٦/ انفجار عبوة ناسفة يؤدى إلى تدمير أحد مساجد مدينة صعدة بشمال اليمن.

٣٠/ أجهزة الأمن اليمنية تتخذ إجراءات وقائية مكثفة تحسباً لأى أعمال عنف جديدة.

اضواء على الاحداث

إن المتأمل للأوضاع في اليمن يجد نفسه أمام أحداث كثيرة ، معظمها يصب في تردي وضع الديمقراطية والمجتمع المدني. فبعد أن كانت هناك آمال كبار في تطور مسيرة الديمقراطية في اليمن، إلا أن هذه المسيرة قد تعطلت بفعل الحرب الأهلية اليمنية ، ومازالت تتعطل بفعل الخلافات الكثيرة بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، بل وداخل كل من أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، علاوة على انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما ضد ما يسمون "المتعاونين مع العناصر الانفصالية" . وتزايد انتشار حوادث إطلاق النار والعنف داخل اليمن ، واستمرار تدهور الاقتصاد اليمني .

كل هذه المؤشرات تطرح نفسها على الساحة اليمنية ، وتلقي ظلالا كثيفة على وضع الديمقراطية والمجتمع المدني فيها . فالتظاهرات التي يقوم بها المواطنون ضد الغلاء هي تعبير عن انتفاضة للمجتمع المدني غير المتطور بالصورة التي تجعله يدفع السلطات للاستجابة لمطالبه . والتحركات التي تقوم بها الأحزاب تعكس الديمقراطية غير الناضجة التي تحكم تلك التحركات ، والقيود المفروضة على تطور دور الأحزاب السياسية للقيام بالدور المنوط بها في تدعيم وترسيخ الديمقراطية . ولازال وسوف يستمر لأمد طويل دور الولاءات القبلية والعشائرية معوقا لمسيرة الديمقراطية التي تفترض فرصا متكافئة ومتساوية أمام الجميع ، حيث تفترض القبلية محاباة وأفضلية من نوع خاص لقبيلة على حساب أخرى ، بل أن القانون في أحيان يتعطل لتحكم آليات القبلية في المنازعات المختلفة ، ويكون القانون بذلك في مرتبة ثانية تلي القانون القبلي .

وسوف يستمر التعامل مع الوضع اليمني من خلال عدة مؤشرات ، تتمثل في الوقوف على وضع الأحزاب السياسية وعلاقتها مع بعضها البعض ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية ، ودور النقابات المهنية والعمالية ، ووضع حقوق الإنسان ومدى الانتهاكات التي صدرت في هذا الصدد ، وحوادث العنف ، والانتخابات التي جرت على الساحة اليمنية ، والجمعيات الأهلية ودورها ، وحرية الصحافة ، والتعديلات القانونية والدستورية ، ووضع الاقتصاد .

حقوق الإنسان

شهد هذا العام عدة انتهاكات لحقوق الإنسان :

- أدانت المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المحلية في محافظة

أبين ، وأن السجون المركزية قد تحولت إلى مدارس لتعليم الإجرام . وهناك ٢١٢٥ سجينا في السجن المركزي بصنعاء ، يقضي بعضهم أكثر سنوات سجنه رهن التحقيق . والجدير بالذكر أن رئيس المنظمة هو القاضي حمود عبد الحميد الهتار ، وهو عضو الهيئة العليا لحزب التجمع اليمني للإصلاح .

– تم اعتقال رجل الأعمال السيد / أمين أحمد قاسم بتهمة الحصول على أموال من الخارج والتلاعب بأسعار العملة ، وتعرضت أسرته للمضايقات رغم أنه لم تثبت عليه أية تهمة بعد ، وأن سلطات الأمن تواصل مصادرة مكاتبه وأملاكه وتقطع كل وسائل الاتصال عنه .

– تعرض السيد / السيسلي وهو من الحزب الاشتراكي ، والموجود في سجن الأمن المركزي في صنعاء ، للتعذيب .

– اعتقال البعض والتحقيق مع آخرين بشأن التظاهرات التي قامت نتيجة رفع الأسعار . وقد منعت توزيع بيانات من المعارضة تندد بما تم من الاعتقالات للمشاركين في هذه التظاهرات .

– تعرض الدكتور/ أبو بكر السقاف رئيس المؤتمر التأسيسي للمنظمة اليمنية المستقلة لحقوق الإنسان للطرد من الجامعة . كما قد تعرض هو والدكتور زين السقاف (عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين) للضرب من قبل قوات الأمن الوطني . وجاء ذلك لأن الدكتور/السقاف كتب مقالات يفضح فيها الفساد والنهب ، والاستيلاء الذي تم مع وبعد الحرب . وفي هذا انتهاك لحرية الرأي .

– صدر تقرير في ٧ صفحات من المجلس الأعلى للتنسيق بين أحزاب المعارضة الثمانية (الحزب الاشتراكي – الوحدوي الناصري– البعث– الحق– اتحاد القوى الوطنية – التجمع الوحدود اليمني– اتحاد القوى الشعبية – الأحرار (الدستوري)) وعنوانه «نماذج من انتهاكات الحقوق السياسية والصحافية والقانونية في اليمن من ١٩٩٤/٧/١ إلى ١٩٩٥/٧/١٧ .

– ناشد النائب اليمني سعيد ناجي المعتقل لاتهامه بالقتل ، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بالإفراج عنه والاستماع إليه داخل قاعة المجلس، معتبرا أن حصانته البرلمانية التي هي في نفس الوقت حصانة مجلس النواب أهدرت منذ أن اعتقل في مبنى وزارة الداخلية .

الأحزاب

– أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أن هناك ٤٣ حزبا وتنظيما سياسية موجودة الآن في اليمن . وفي هذا الإطار فإن الخلافات ما بين أحزاب المعارضة وأحزاب السلطة ، والخلافات داخل كل من الكتلتين هي سيدة الموقف ، والتي تحكم العلاقات بين هذه الأحزاب .

فإذا كان هناك ائتلاف حكومي بين المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، ويشغلان

٢١٠ مقعدا من ٣٠١ مقعد في البرلمان ، إلا أنه لا يوجد تنسيق حزبي وبرلماني بينهما . فهناك خلافات حول سبل الإصلاح الاقتصادي ، فبينما يرى المؤتمر ضرورة إجراءات عاجلة مثل رفع الدعم ورفع أسعار الخدمات ، وتشديد الرقابة على المؤسسات التموينية والخدمية ، يرى الإصلاح ضرورة إصلاح شامل يشمل الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وضبط الإيرادات المالية للدولة . وفي هذا السياق أيضا حدث اختلاف بين الجانبين على حجم التمثيل والوفد المشارك في مؤتمر عمان، ويرد الإصلاح اعتراضه بأنه ليس إلا ممارسته لحق الاجتهاد المشروع الذي أقرته اتفاقية الائتلاف التي أعطت كلا من حزبي المؤتمر والإصلاح حق إعلان موقفه من أي قضية لن يحصل عليها اتفاق بين المؤتلفين . ومع ذلك فهناك حوار مستمر بين زعامة الحزبين لإزالة الشوائب التي تظهر أمام حسن العلاقات بينهما .

– وبخصوص أحزاب المعارضة ، فهناك عدة جوانب ، الأول يتعلق بتكوين الائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية من ١٣ حزبا وتنظيما . وقد اعتبره البعض محاولة جديدة من جانب السلطة لشق وحدة المعارضة الحقيقية التي بدأت بتنظيم نفسها لمواجهة السلطة ، وما سببته من أزمات داخلية وخارجية للبلاد . وفي هذا الإطار أيضا ، فهناك اتهامات لتكتل معارض آخر هو التكتل الوطني للمعارضة المكون من (اتحاد القوى الاشتراكية – حزب الحق– التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري– التجمع الوحدوي اليمني – الحزب الاشتراكي اليمني – حزب البعث العربي الاشتراكي – اتحاد القوى الوطنية) بالتعامل مع القضايا الوطنية بتوجيهات من الخارج ، والارتباط المستمر مع حركة المعارضة الوطنية اليمنية في الخارج (موج) وبقادة الحركة الانفصالية . وبهذا ، فهناك انشقاقات بين أحزاب المعارضة ، مما يقلل من فرصتها في منافسة أحزاب السلطة ، لتشكل الحكومية أو تشارك فيها بنسبة كبيرة .

– الجانب الثاني يرتبط بالأول ، حيث أن أحزاب المعارضة تنتقد نفسها ، فقد قال زعيم حزب الحق أن هناك فرصة للملمة الواقع إذا توافرت العزيمة لدى قادة المعارضة ، وإلا فإن أحزابها ستتلاشى إذا استمر هذا الوضع . وقال زعيم الحزب الديمقراطي الناصري أن أحزاب المعارضة تتحمل المسؤولية لأنها تجمدت عند نصوص معينة وانشغل قادتها بالخلافات الداخلية والبحث عن السلطة فضاعت الرؤية الموحدة . ويرى قيادي في الحزب الاشتراكي أن أزمة المعارضة تعود إلى أن الأحزاب نفسها تشربت الديكتاتورية والنظام الشمولي طوال الفترة الماضية ، والحزب الاشتراكي ظل ٢٥ سنة في السلطة فكيف يتحول إلى المعارضة . وقال زعيم التجمع الوحدوي اليمني لم نقدم وجهة نظر محددة للشعب لكي يتعرف علينا كمعارضة .

– وفي إطار الحديث عن الأحزاب ، فقد انتخب المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبد الله صالح بالإجماع رئيسا للمؤتمر الشعبي لمدة ٤ سنوات ، كما انتخب نائب رئيس الجمهورية اللواء عبد ربه منصور هادي نائبا للرئيس ، والدكتور/عبد الكريم الإرياني أمينا عاما . وأعلنت الحركة

المعارضة الوطنية اليمنية (موج) أسماء أعضاء مجلسها الوطني المؤلف من ١٢٥ عضوا ، واختيار السيد/ عبد القوي حسن مكاوي رئيسا للمجلس ، ويتألف المجلس من أعضاء اللجنة التنفيذية العشرة وأعضاء الهيئة المركزية الـ ٢٥ إضافة إلى ٩٠ عضوا آخرين .

ومن ناحية ثالثة طالب حزب القوى الشعبية بوقف قرار وزير الشؤون القانونية الذي يقضي بوقف أنشطة الحزب وصحيفته الأسبوعية الشورى وبتجميد أرصدته المالية لعدم أهليته دستوريا وقانونيا ، معتبرا أن القضاء وحده هو السلطة المخولة لذلك. وأخيرا ، فقد أصدر الرئيس علي عبد الله صالح اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وهو ما اعتبرته المعارضة تراجعا سافرا على الحقوق والحريات التي كفلها قانون الأحزاب لعام ١٩٩١ .

– ومن هنا يجمع الكثير من اليمنيين على التأكيد بأن حالة من العجز تخيم على أحزاب السلطة والمعارضة جميعا في آن واحد ، خاصة بشأن قدرتها على معالجة المشكلات العامة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد .

– وهكذا يتضح أن هناك خلافات بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، وهناك خلافات بين حزبي السلطة التجمع والمؤتمر ، وخلافات بين أحزاب المعارضة حيث يوجد التكتل المستقل لأحزاب المعارضة والائتلاف الديمقراطي لأحزاب المعارضة ، وهناك مشاكل داخل كل حزب من الأحزاب الموجودة على الساحة اليمنية . ومن هنا وهناك بعض محاولات الحوار بين تلك الأحزاب ، ولاسيما الاشتراكي والمؤتمر لتخفيف الصورة الصراعية الخلافية الموجودة على الساحة الحزبية . ولكن الظواهر التي جربت خلال هذا العام لا تبشر بمستقبل أفضل لدور الأحزاب في الحياة السياسية .

الفساد

في إطار دعوة الرئيس علي عبد الله صالح ووعوده بالقضاء على الفساد والمفسدين ، أوقف الرئيس نائب وزير الإسكان عن العمل ، وذلك لاتهامه بسوء استغلال منصبه وتورطه في مخالفات جسيمة . والجدير بالذكر أن الطيب (نائب وزير الإسكان) كان يستغل عملية التخطيط الحضري للأراضي الواقعة في محيط العاصمة وخارجها ، ويشتري مساحات من الأراضي قبل تخطيطها ، ثم يخططها في الوزارة ويعرضها فيما بعد للبيع بأسعار تفوق كثيرا أسعار الشراء . وقد أوقف أيضا أحد وكلاء وزارة الداخلية لنفس السبب ، كما أمر بإجراء تحقيق شامل عن المخالفات المتعلقة بأراضي وعقارات الدولة . وقال الرئيس صالح « أن الدولة لن تسكت عن الأخطاء التي تحدث ، إذا ما استمرت ، وأنها لن تتهاون مع من مارسوها ، وسيدفع الثمن غاليا كل من تسبب في ذلك » . وفي هذا السياق يرى البعض أن الفساد المالي هو أحد الأسباب الخطيرة للأزمة الاقتصادية .

الانتخابات

جرت خلال هذا العام عدة انتخابات داخل بعض التنظيمات السياسية :

– فتم انتخاب قيادة جديدة لفرع المؤتمر الشعبي العام في صنعاء .

وأجريت انتخابات أعضاء اللجنة المركزية للمؤتمر . وقد تقدم للترشيح ٢٠٨٨ مرشحا ، وتشكلت لجنة للإشراف على عملية الاقتراع والفرز مكونة من ١٧ عضوا ، كما تشكلت لجنة للفرز مكونة من ٢٨ عضوا ، بدأت أعمالها مباشرة بعد انتهاء عمليات الاقتراع . وانتخبت اللجنة الدائمة أربعة مساعدين للأمين العام هم : يحي المتوكل وزير الداخلية السابق (شمالي) ، وعبد الله البار مستشار في رئاسة الجمهورية (جنوبي) ، وعبد الملك منصور مستشار في رئاسة الجمهورية (شمالي) ، ويحي الراعي عضو مجلس النواب (جنوبي) .

وانتخب ٢١ عضوا في اللجنة العامة (المكتب السياسي) بينهم خمسة شخصيات جنوبية . وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها انتخاب قيادة حزب المؤتمر ، منذ تأسيسه في عام ١٩٨٢ ، حيث كان تشكيل اللجنة الدائمة يجري في السابق بالتعيين . وتم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا للحزب ، وعبد الكريم الإرياني أمينا عاما ، واللواء عبد ربه منصور نائبا للرئيس .

– انتخاب السيد/ عبد الرحمن الجفري رئيسا للجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية (موج) ، والسيد/ سالم صالح نائبا له . وتم توزيع المسؤوليات بين الحزب الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن والتجمع الوطني اليمني والمستقلين .

– جرى انتخاب السيد/ أحمد على السلامن رئيسا للكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي ، والسيد/ عبد الله أحمد مجيد نائبا للرئيس . بالإضافة إلى ذلك فقد فاز مرشح المؤتمر الشعبي العام السيد/ عبد الله عبد الجليل المخلافي لشغل المقعد البرلماني الخاص بالدائرة ٣٥ في مدينة تعز . وهو المقعد الذي كان يشغله الكاتب الصحفي عبد الرحمن سالم (مستقل) الذي قدم استقالته . وقد كان هناك خمسة مرشحين مستقلين أخرين . وقد حصل المخلافي على ٢٠٣٣ صوتا من أصل ٢٦١٨ مشاركا في انتخابات الإعادة . وأشار البعض إلى أن نسبة الذين شاركون في الانتخابات لا تزيد عن ١٧٪ من أصل عدد المسجلين في الدائرة ، وهو يعكس عزوفا شعبيا للانتخابات التي نظمتها اللجنة العليا للانتخابات بالرغم من الأمر القضائي الذي كانت محكمة غرب صنعاء قد أصدرته قبل إجراء الانتخابات ، وطلبت فيه وقف هذه الإجراءات حتى يتسنى الفصل في الدعوة القضائية التي قدمها عبد الحبيب سالم وطعن فيها بإجراءات قبول استقالته .

النقابات

في إطار تسييس العمل النقابي ، هدد الأطباء والصيادلة المنتمون إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح بإحداث انشقاقات في فرع النقابة بعدن ، بسبب خلافات حول الأوضاع الصحية ، وقد عقدوا اجتماعا خاصا بهم لانتخاب هيئة إدارية طبية تتبع تجمع الإصلاح . وفي إطار المؤتمر العام للنقابة ، أبدت كثير من الطبيبات خشيتهن من أن الإصلاح ينوي العودة بهن إلى الوراء ، ويمنعهن من العمل . والجدير بالذكر أن مرشح الإصلاح لرئاسة نقابة الأطباء والصيادلة في محافظة تعز قد خسر ، وفشلت قائمة الإصلاح في الحصول على ثقة أطباء وصيادلة تعز أيضا ، وتمكنت أحزاب المعارضة في تثبيت مرشحها لرئاسة النقابة . وكان عدد من المشاركين قد أشاروا إلى أن ممثلي الإصلاح عمدوا إلى هذا الإجراء عندما شعروا بضعف موقفهم خلال الجلسات الأولى للمؤتمر ، وإن كانت تلك الخطوة لا تتفق مع إرادة الأغلبية التي تميل إلى من ترى فيهم مدافعين عن الحقوق المهنية للأطباء في عدن . وفي هذا الشأن ، فقد حدثت خلافات بين الإصلاح والمؤتمر داخل نقابة الأطباء والصيادلة بصنعاء.

من ناحية أخرى ، فقد صدر بيان عن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن أكد على أهمية وضع المعالجات الاقتصادية السليمة ، والإسراع في رفع المعاناة عن كاهل الشعب من جراء الارتفاع المتصاعد للأسعار وتدهور القيمة الشرائية للريال. وقد قامت نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء بإضراب لأجل إصدار قانون الجامعة ، والنظام القانوني والإداري الخاص بهيئة التدريس . وقد استجابت الحكومة للمطالب وانتهى هذا الإضراب .

حرية التعبير والصحافة

شهد هذا العام نكوصا في هذا المجال ، فقد اختفى الدعم الرسمي عن صحافة المعارضة مما أدى إلى تعثرها . ومن جانب آخر ، أوقفت السلطات صحيفة الأيام عن الصدور . وقامت لجنة مناصرة صحيفة الأيام بتنظيم مسيرة سلمية للمطالبة بعودتها ، ولكن قامت قوات الأمن بتفريق المسيرة . ووجهت مذكرة للرئيس اليمني للنظر في أمر وقف هذه الصحيفة وغيرها . وقال السيد/ عبد العزيز السقاف رئيس اللجنة أن منع صدور الأيام يعود لإشارتها لانتهاكات حقوق الإنسان . وقال أيضا ، أن حرية الصحافة تتعرض لأزمة خطيرة ، وأن البلاد تُدفع نحو العودة إلى سيادة الصوت الواحد ، والرقابة العنيفة تمهيدا للعودة إلى الحكم الشمولي . وقد كانت الصحافة اليمنية قبل الحرب حوالي ١٠٠ صحيفة ومجلة ونشرة تتميز بتنوعها وعدم خضوعها للرقابة .

العنف

شهد هذا العام العديد من حوادث العنف التي تعكس نوعا من عدم الاستقرار ، وعدم سيطرة السلطات

على زمام الأمور ، والأثر السلبي لانتشار السلاح لدى المواطنين اليمنيين . فقد تزايدت حوادث إطلاق النار ، وعدم تمكن السلطات من وضع حد لظاهرة انتشار الأسلحة ، التي اتسعت على مستوى كافة المحافظات اليمنية ، حتى أصبحت تشكل تحديا جديدا يواجه المجتمع . وقد أكد في هذا الخصوص ضابط شرطة أنه في مدينة صنعاء التي يتوفر فيها أفضل قدر ممكن من الانضباط وسلطة القانون ، يقع ما لا يقل عن ١٠ حوادث إطلاق نار يوميا ، يذهب ضحيتها ما لا يقل عن ١٠ أشخاص قتلى وجرحي . وقال أنه لو خفت حيازة الناس للأسلحة ، وازداد الوعي العام بخطورة استخدامها ، لما وصلت الظاهرة إلى ما هي عليه ، ولابد من البدء في تنفيذ قانون حمل وحيازة الأسلحة الذي أقره البرلمان قبل أكثر من ٣ أعوام .

الجانب الثاني للعنف ، يتمثل في المواجهة الأمنية بين السلطات وتنظيم الجهاد المتطرف ، فقد أسفر اشتباك بينهما في حضرموت عن مصرع شخصين ، وذلك عند قيام هذا التنظيم بمهاجمة المساجد والقبور والأضرحة .

وحدث اشتباك آخر بين الجانبين في مدينة الضالع ، حيث اشتبك الجيش مع ٧٠ متطرفا يقودهم شخص جزائري الجنسية يدعي أدم صلاح الدين، وأسفر الاشتباك عن جرحى في صفوف قوات الجيش والأمن ومصرع اثنين وتدمير آلية عسكرية تابعة لقوات الجيش ، ومصرع أربعة من العناصر المتطرفة ، وسلم زعيم المتطرفين نفسه إلى سلطات الأمن .

وفي هذا السياق أيضا ، رمت مجموعة متطرفة من الملتحين قنبلة يدوية على تجمع للنساء والأطفال كانوا يشاركون في حفل زواج في نادي التلال الرياضي الواقع قبالة أحد المعاهد الدينية غير الحكومية ، ووصل القتلى إلى ١٠ من النساء والأطفال ، والجرحى ٥ من النساء .

وذكر المسؤولون في النادي أن مجموعة مسلحة قد هددت بنسف النادي إذا استمرت حفلات الزواج فيه ، وقالوا أن المجموعة بررت موقفها بشأن هذه الحفلات بأنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، ولكن مسؤولي النادي رفضوا التهديد .

والجانب الثالث للعنف يتمثل في اشتباك بين طلاب كلية التربية التابعة لجامعة صنعاء مع رجال الأمن عندما حاولوا الدخول إلى الحرم الجامعي لمنع الطلاب من التظاهر ، وأصيت أحد الطلاب في رأسه. وتم أيضا تبادل لإطلاق النار بين بعض المشاهدين لمباراة كرة قدم في عدن وقوات الشرطة أسفرات عن مقتل ٧ أشخاص وإصابة ٤ بجروح .

الجانب الرابع يتمثل في العنف بين الأحزاب وداخلها ، فقد حدثت اشتباكات مسلحة بين عناصر تنتمي لاتحاد القوى الشعبية الذي يتزعمه ابراهيم الوزير ، وعناصر موالية للشيه القوسي الذي يصر أنه أحد قيادات الاتحاد ، وأسفر عن حدوث إصابات . ومن جانب آخر تم إطلاق رصاص على السيد عبد الواحد

هواش المنشق عن حزب البعث الاشتراكي في اليمن . ومحاولة اغتيال ناشر صحيفة البلاغ السيد/ ابراهيم الوزير وقد شهدت منطقة الملاح في محافظة لحج صدامات مسلحة بين عناصر من المؤتمر وأخرى من الإصلاح، أدت إلى مقتل أحد قادة المؤتمر ويدعى على سعيد ، على أيدي أحد قادة الإصلاح ويدعى فضل خالد محمد ، إضافة إلى مقتل سبعة من أفراد الجيش تدخلوا إثر وقوع حادث القتل وإصابة ٥ بجروح . واغتيال السيد/ علي جميل مرشح الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٣ .

الجانب الخامس للعنف ، يتعلق بالحوادث العادية الفردية القبلية ، حيث أردي قتيلا ٤٤ في خلاف قبلي بمحافظة صعدة ، وذلك بعد فشل وساطات بين قبائل سفيان وبني عوير بسبب مراع يدعي كل فريق ملكيتها . وكلف رئيس البرلمان لجنة للتوجه إلى صعدة لتطويق المشكلة . ومن جانب آخر تم قتل ٣ أشخاص في هجوم بالرصاص على سيارة تقل ٨ هنود أتباع طائفة البهرة . وإصابة منزل سلطان البهرة بقذيفة بازوكا .

الاقتصاد اليمني

إن الأوضاع الاقتصادية متردية ، حيث انهيار قيمة الريال اليمني أمام الدولار ، وارتفاع الأسعار ، واستمرار التظاهرات ضد الغلاء ، وهو ما يفرض تحديا أمام النظام الحاكم لتطويق الوضع المتدهور قبل استفحاله ، وتزايد التظاهرات ، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي في اليمن .

تعديلات قانونية ودستورية

عند الحديث عن هذا الموضوع ، يلاحظ أن مجلس النواب صادق على قانون يسمح بتقديم كبار مسؤولي الدولة للمحاكمة ، وهو ما يعد خطوة هامة على طريق مساءلة المسؤولين ، ومن ثم سعيهم لإثبات دورهم والبعد عن الفساد . ومع ذلك لم يشر القانون إلى نوع المحكمة التي تحاكم المسؤولين ، مما جعل نائب برلماني يعتبر القانون حبرا على ورق . في هذا السياق أيضا ، فقد تم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية . وقد اعترضت المعارضة عليها ، وتقديم طعن فيها من خلال مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الذي نشأ هذا العام . وأبرز ما في مذكرة الطعن هو الاختراقات الدستورية والقانونية في اللائحة التي ستؤدي إلى وضع قيود لاحد لها على حرية العمل السياسي والحزبي ، وإلى تراجع الديمقراطية .

الجمعيات

نشأ خلال هذا العام ثلاث جمعيات :

الأولى : هي جمعية عدن الخيرية ، وتضم عددا من رجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية . وقد تبرع

الرئيس اليمني بمبلغ ١٠ مليون ريال للجمعية بالإضافة إلى جانب مبلغ ١٠ آلاف ريال شهريا من راتبه الشخصي .

الثانية ، تتمثل في أن حوالي ٧٠ محاميا من رجال القضاء أسسوا مركز للدفاع عن ضحايا حقوق الإنسان ، وسيقدم المساعدة القانونية للذين يشعرون بالظلم أو بانتهاك حقوقهم . وأنشطة المركز تتركز في خمسة جوانب رئيسية هي : الحريات المدنية ، خاصة حرية الصحافة وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل ، وحقوق العمال والموظفين ، والأنظمة واللوائح الحكومية التي تتعارض مع القوانين والدستور ، وتوثيق المعلومات . والانتماء للمركز والمساهمة في أنشطته ستكون مفتوحة للجميع بغض النظر عن هويتهم السياسية أو الحزب الذي يتبعونه. والثالثة، هي جمعية الأخاء اليمني – الكويتي .

الخاتمة

بعد هذا العرض لأوضاع الديمقراطية والمجتمع المدني في اليمن ، والتي عكست تراجع الهامش الديمقراطي الذي عول عليه الكثيرون عند قيام الوحدة اليمنية والانتخابات البرلمانية ، وذلك بقيام الحرب الأهلية ، واستمرارية القيود على المسيرة الديمقراطية . فإن النظام اليمني يواجه عدة تحديات عليه أن يتعامل معها حتى يمكن أن تسير دفة الأمور إلى الأمام ، ويتسع الهامش الديمقراطي وتنشط قوى المجتمع المدني في عملها . ويتمثل التحدي الأول في إعادة النظر في العلاقة بين حزبي الائتلاف الحاكم (الإصلاح والمؤتمر) حيث شابت هذه العلاقة عدة أمور عكرت الصفو بينهما ، منها الخلافات حول سبل الإصلاح الاقتصادي ، والاشتباك المسلح بين عناصر من الحزبين والخلافات داخل نقابة الأطباء والصيادلة. ويخشى البعض في هذا الإطار من أن ينتهي سيناريو العلاقة بينهما مثلما حدث بين المؤتمر والاشتراكي وإن كان بصورة مختلفة مما يعيد البلاد خطوة أخرى إلى الوراء ، بعد الخطوة الأولى للوراء والتي نتجت عن خلافات الاشتراكي مع المؤتمر.

وبالتالي فمن الضروري لتصحيح هذه العلاقة إدخال الحزب الاشتراكي ، والأحزاب الأخرى لتمثل في السلطة ، وتكون مشاركة في وضع سياسة اليمن ، وبالتالي تخف حدة الاستقطاب في الصراع ، وتكون العملية تشاركية بين كافة الأحزاب السياسية الفاعلة في اليمن . ولكن إذا اقتصر اليمن على إبقاء الإصلاح والمؤتمر في السلطة فقط ، فسوف تنقلب الأمور يوما ما في غير صالح المسيرة الديمقراطية .

أما التحدي الثاني فيتمثل في ضرورة قيام أحزاب المعارضة بعدم خلط الأوراق والقيام بالمزايدات على بعضها البعض وعلى السلطة أيضا ، فالواقع أن هناك انشقاقات داخل أحزاب المعارضة ، فهناك الكتلة المستقلة للمعارضة ، وهناك الائتلاف الديمقراطي للمعارضة ، وهناك حركة المعارضة الوطنية (موج) .

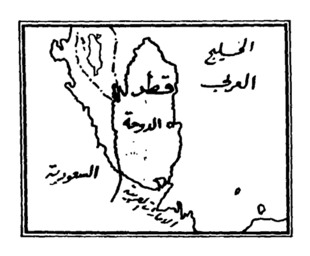
وبالتالي يغيب التنسيق بين هذه الأحزاب مما يضعف دورها في الحياة السياسية ، ويضعف موقفها كمنافس لأحزاب السلطة الحاكمة . ولابد أن تقوم تلك الأحزاب بطرح رؤى مستقبلية جادة للأوضاع في اليمن، وتقديم حلول للمشاكل ، وبرامج عملية ، لا أن تقتصر على المعارضة فقط دون تقديم الحلول والبديل.

التحدي الثالث يتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية داخل اليمن ، فمن المعروف أن تردي الأوضاع الاقتصادية أحد الأسباب المؤدية للعنف وعدم الاستقرار السياسي ، ومن هنا كانت التظاهرات بسبب الغلاء في الأسعار ، وثبات الدخول. فإذا لم تضع السلطات اليمنية حدا لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، فسوف يزداد عدم الاستقرار وأعمال العنف ، ومن ثم قيام السلطات بالقمع وانتهاكات حقوق الإنسان للحفاظ على هيبتها ، وهكذا تصل العملية إلى دائرة مفرغة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان . وبالتالي تتأخر مسيرة التطور الديمقراطي في اليمن .

التحدي الرابع يتجسد في ضرورة الحد من ظاهرة انتشار السلاح لدى المواطنين اليمنيين ، وتطبيق القانون المنظم لهذه العملية ، وإلا فسوف يستمر تأثير العامل القبلي (السلبي) مستمر، وسوف تستمر أعمال العنف وحوادث إطلاق النار بسهولة ، وهو ما لا يتفق مع مسيرة المجتمع المدني التي تتسم بسيادة السلام والأمن ، والركون إلى جانب الحوار في حل المشكلات، وليس حمل السلاح وترويع المواطنين .

أعتقد أنه إذا استطاعت اليمن التعامل مع هذه التحديات بصورة تمكنها من تخطيها ، فإن اليمن سوف يكمل مسيرة الديمقراطية ، وتتطور قوى المجتمع المدني ، التي قد بدأت مع إعلان الوحدة اليمنية وإجراء الانتخابات البرلمانية ، وتكون اليمن نموذجا يحتذى به في الوطن العربي وغيره.

قطر*



* اعد هذا التقرير الخاص بدولة قطر الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستــقــلال: ١٩٧١/٩/٣م عن المـملكة المتحدة

نظام الحكم: إمارة

إسم رئيس الدولة: الشيخ حمدبن خليفة بن حمد آل ثان

إسم رئيس الحكومة: الشيخ حمد بن خليفة آل ثان

عدد المحافظات: ٦ محافظات

العاصمة: الدوحة

المساحة(كلم٢): ١١,٠٠٠

عدد السكان(مليون): ٥,٠

معدل الزيادة السكانية: ٦,٣ ٪

الديانات: ٩٥ ٪ مسلمون ٥,٠ ٪آخرون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٩٩٣٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٥,٤٠٠

العملة: الريال القطري

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣,٦٤ ريال قطري

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢,٢

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١,٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٩ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١,٦ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٢

معدل الامية للكبار: ٦٠ ٪

ميزان الموارد: ١٨,٨ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٦

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٤

النسـاء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٥١ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٩٦٨

يوميات الأحداث

يونيو

٦/١٨ مباحثات بين الشيخ خليفة أمير قطر والرئيس مبارك

٦/٢٨ الأسرة الحاكمة تبايع حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد، أميراً لقطر.

يوليو

٧/١٢ التصديق على اتفاق التعاون العمالي بين قطر وإيران.

٧/١٦ إقامة علاقات دبلوماسية بين قطر وأثيوبيا.

أكتوبر

- مشاركة قطر في قمة عمان الاقتصادية وإبرامها اتفاقاً مع اسرائيل، يتم بمقتضاه تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعي.

نوفمبر

١١/١٤ الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر يصدر قراراً بإجراء أول انتخابات بلدية في البلاد.

ديسمبر

- انسحاب الشيخ حمد بن خليفة من مؤتمر قمة مسقط احتجاجاً على تعيين دول المجلس أميناً عاماً سعودياً للمجلس، ورفضها المرشح القطري.

- قطر تقرر رسمياً مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي التي يشارك فيها الشيخ جميل الحجيلان الأمين الجديد للمجلس.



اضواء على الأحداث

المقدمة

إن تناول تطور المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى أي قطر من الاقطار يثير اسئلة عديدة، ويدور حول مصادر متنوعة. فيدور البحث فى قطاع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والنوادى، وتداول السلطة سلمياً، والعنف السياسى، وحرية التعبير والرأى وحرية الصحافة والانتخابات والتعديلات الدستورية والقانونية. ومجتمعات الخليج لها خصوصية معينة حيث لا توجد بها أحزاب سياسية، والحركة السياسية فيها شبه استياتيكية، كما أن المعلومات عنها ضئيلة بدرجة يصعب الوقوف فيها على تفاصيل الحياة السياسية فيها، ومن هنا فالتعامل مع قطاع المجتمع المدنى والديمقراطى فى قطر يقع فى هذا السياق. ومن خلال تتبع أهم الأحوال فى قطر، يتضح أنه حدث انقلاب أبيض يتولى الشيخ حمد بن خليفة زمام السلطة مكان والده الشيخ خليفة، وما يعكسه ذلك من قواعد تداول السلطة فى قطر، ثم محاولات الشيخ خليفة لاستعادة السلطة مرة أخرى. هناك أيضاً مشكلة الحدود بين كل من السعودية والبحرين، بالإضافة إلى الأزمة التى جرت بين قطر ومجلس التعاون الخليجى إثر انسحاب الشيخ حمد بن خليفة من الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر قمة مسقط احتجاجاً على تعيين أمين جديد للمجلس سعودي ورفض المرشح القطرى، وينتهى هذا المشهد من العلاقات بين قطر واسرائيل فى إطار السوق الشرق أوسطية، وسوف نتناول النقاط تباعاً فى هذا التقرير.

الإنقلاب الأبيض

تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان زمام السلطة مكان والده الشيخ خليفة الذى كان خارج البلاد، وتم ذلك خلال انقلاب أبيض لم تحدث فيه أى أحداث عنف، ولكنها كانت عملية مخططة من قبل الشيخ حمد بن خليفة، وانتهز فرصة وجود والده فى الخارج، واعتلى عرش السلطة .. ولم يفصح الشيخ حمد عن الأسباب الحقيقية وراء قيامه بهذا العمل .. وهذا الوضع يعكس الصراعات داخل الأسرة الحاكمة وعدم وجود آليات سلمية ديمقراطية لتداول السلطة، مما يفتح الباب واسعاً أمام الطامعين من الأسرة الحاكمة لتخطى كافة العقبات أمام وصولهم للسلطة. ونتيجة لعدم ترسخ فكرة المؤسسة داخل قطر، فإنه يسهل القيام بأعمال فردية تنعكس على المؤسة المشخصة فى الفرد القادر على الوصول للسلطة السياسية. وفى هذا الإطار فقد أنهى الشيخ خليفة عام ١٩٩٥ فى جولة خليجية معلناً استعداده للعودة من جديد لتولى مقاليد الحكم. وهذا يعكس عدم اقتناع الشيخ خليفة بتصرف ابنه وهو يسعى عن الطريق السلمى الدبلوماسى لاستعادة السلطة، ولكن الاعتقاد المرجح في هذا الخصوص أن الشيخ خليفة سوف لا يتردد فى استخدام وسائل أخرى للوصول إلى السلطة مرة أخرى، وهو ما يفتح الباب إلى صراعات وانقسامات داخل قطر. ومن هنا

لابدمن صيغة ما للتوفيق بين الشيخ حمد والشيخ خليفة لإغلاق الباب أمام أية محاولات لوضع قطر على خريطة الصراعات الداخلية، ولكن تركز على مستقبل شعبها.

الأزمة مع مجلس التعاون الخليجى

تفاقمت الأزمة بين قطر ومجلس التعاون الخليجى ولا سيما السعودية، حيث انسحب الشيخ حمد بن خليفة من مؤتمر قمة مسقط لدول المجلس احتجاجًا على تعيين دول المجلس أمينًا عامًا مساعداً للمجلس وهو الشيخ جميل الحجيلان، ورفضها المرشح القطرى وذلك فى الجلسة الختامية، وأكدت قطر بعد ذلك فى مذكرة رسمية إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى مقاطعتها وعدم مشاركتها فى أية اجتماعات على مستوى المجلس الوزارى أو اللجان الوزارية أو تلك التى يشارك فيها الأمين العام الجديد. ولكن قطر ليست لديها نية للإنسحاب من المجلس، كما لم تقرر تجميد عضويتها. وهذه الأزمة تعكس أزمة أكبر داخل كيان المجلس تتمثل فى طريقة تعيين الأمين العام، بحيث يجب تطويرها لإعطاء فرصة لدول المجلس المختلفة ليتناوبوا على أمانة المجلس، حتى لا يتكرر ما حدث وما زال معكراً لجو العلاقات بين قطر والسعودية على وجه الخصوص، وهذا يعكس ظلاله على الوضع الداخلى، حيث يعوق مسيرات التعاون بين قطر وبلدان مجلس التعاون الخليجى التى قد تعود بالخير على الشعب القطرى.

العلاقات مع اسرائيل والشرق أوسطية

شاركت قطر فى مؤتمر عمان الاقتصادى الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩٥، وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقية بين قطر واسرائيل، تمد قطر بمقتضاها اسرائيل بـ٢ مليون طن غاز طبيعى سنويًا تكلفتها ٤,٢ بليون دولار. وسوف تعقد القمة الاقتصادية الرابعة فى عام ١٩٩٧ بقطر. وفى هذا تدخل قطر فى السوق الشرق أوسطية بخطى كبيرة يدفعها فى ذلك المصالح الاقتصادية التى تستهدفها من السوق، ولا سيما علاقتها مع اسرائيل. ولكن يجب على قطر أن تنسق مع باقى الأقطار العربية ليدخلوا فى هذا السوق كجماعة وليس كفرادى حتى تتعظم المصالح العربية، وتفوت الفرصة على أية مخططات للقضاء على الهوية العربية.

الخلافات الحدودية :

تقع الخلافات الحدودية بين قطر وكلاً من السعودية والبحرين فى إطار الخلافات الحدودية المتأرجحة بين الصراع والمفاوضات.

١-النزاع القطري البحريني

يرجع هذا الخلاف الي عام ١٩٣٩ عندما منحت بريطانيا الدولة المنتدبة علي منطقة البحرين حق السيادة علي جزر صغيرة معروفة بانها تحتوي كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز. وقد احتجت قطر علي القرار البريطاني وجرت مناقشات بين البلدين لم تؤد الي نتيجة، وكاد الخلاف يتحول نزاعا مسلحا

في ١٩٨٦. ولم تحدث تطورات تذكر خلال عام ١٩٩٥.

ينطلق الموقف البحريني من ان الجزر بحرينية ، وهذه الارض تمثل ثلث اراضي البحرين وهي اراضي تمارس البحرين سيادة عليها منذ ٢٠٠ سنة، وهي مسألة استراتيجية حيوية تتاثر بها مداخل البحرين البرية والجوية، وامكانية حل الخلاف بالمفاوضات الثنائية وفي اطار البيت الخليجي. اما الموقف القطري فيؤكد علي ان الارض قطرية وامكانية استخدام اية وسيلة لرجوع اراضيها التي وصلت الي الاحتكام الي محكمة العدل الدولية.

وحول تطورات الخلاف خلال عام ١٩٩٥، فقد انتقل من اتهام حكومة قطر للبحرين بتزوير التاريخ من خلال مزاعم البحرين باحقيتها في السيادة علي جزر حوار المتنازع عليها بين البلدين. وقال بيان لوزارة الخارجية القطرية ان البحرين اغلقت الابواب المؤدية الي تسوية بين البلدين ، وهذا لن يساعد علي توفير المناخ المناسب لاستئناف الحوار بين الجانبين، مرورا باعلان محكمة العدل الدولية اختصاصها النظر في موضوع النزاع الذي تقدمت قطر بعرضه علي المحكمة في العام المنصرم، وقد قاطعت البحرين اجتماعات المحكمة للنظر في نزاعها مع قطر التي شككت في اختصاص المحكمة، وقد صدر الحكم في غياب البحرين التي اعترضت علي عقد الجلسة من الاساس من دون اتفاق الطرفين علي الصيغة المقدمة وعدم شمول الطلب القطري مجمل عناصر الخلاف موضع التحكيم، وذلك باغلبية ١٠ اصوات ضد ٥. وقد دعت البحرين الي العودة الي مجلس التعاون الخليجي لحل الخلاف، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كخطوة اخيرة وبشرط اتفاق الطرفين مسبقا علي شروط هذا التحكيم، وفي هذا الصدد اكد وزير خارجية البحرين ان بلاده لاتريد تصعيد الخلاف مع قطر وهي لاتتوقع اي مشاكل علي الحدود، وتدعو الي حل الخلاف بروح الاخوة وحسن الجوار لان التصعيد لايخدم البلدين او المنطقة ويضر بالجميع، وانتهاء باعلان ولي عهد قطر(الامير الجديد) ان بلاده مستعدة لسحب قضية الخلافات الحدودية بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية، وان يقوم الملك فهد باستئناف وساطته، وان يكون الحل مرضيا. وهذ المبادرة جاءت مفاجئة، وقد وجدت تجاوبا سريعا من جانب العاهل السعودي حيث رحب استئناف الوساطة وبذل كل جهد ممكن للتوصل الي تسوية الخلاف، كما لاقت ترحيبا من البحرين مؤكدة الرغبة الصادقة في التوصل الي حل اخوي شامل تمشيا مع قرارات القمة الخليجية الخامسة عشرة. واكد وزير الخارجية القطري ان الخلاف الحدودي موجود لدي محكمة العدل الدولية وسيظل كذلك الي ان نجد حلا من خلال الوسيط الذي يتفق عيه الطرفان حسب المذكرة التي وقعت في الدوحة بين البلدين عام ١٩٩٠. وهذه النقلة الاخيرة جاءت بعد الانقلاب الابيض الذي حدث في قطر بشغل ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثان محل والده في السلطة. وهذا قد دفعه الي ابراز حسن النوايا والعمل علي تدعيم شرعية حكمه باعتراف الدول المختلفة ولاسيما الخليجية بحكمه. بالاضافة الي ذلك ان الخلاف ليس شديد الوطاة مثل غيره من الخلافات الحدودية حيث تتمتع الدولتان بمستوي اقتصادي جيد وعدم وجود خلافات اخري تزويد اشتعال الخلاف الحدودي وتعطيه اكبر من حجمه.

وبخصوص دور الاطراف الاخري من هذا الخلاف ، يتضح دور الوساطة السعودية التي تتراوح بين الفشل والنجاح في رأب الصدع وعدم تصعيد الخلافات. وقد رحبت اطراف عديدة بموقف القيادة القطرية الجديدة من الخلاف.

وحول المستقبل ، فسوف يشهد حلا سلميا للخلاف دون تصاعده الي صراع مسلح، بحيث يتم تقسيم تلك المنطقة المتنازع عليها بصورة تحافظ للبحرين علي اجزاء هامة لامنها واقتصادها، وبصورة تخدم حق قطر في الاستفادة من منافعها الاقتصادية، والمرشح للعب دور الوساطة هو السعودية، الوسيط التاريخي في هذا الخلاف.

٢-الخلاف القطري السعودي

يتراوح التطور في هذا الخلاف بين بعض التوترات علي الحدود الي الاستقرار وبقاء الاوضاع علي ماهي عليه. فقد شهدت العلاقات بين البلدين توترا حدوديا عام ١٩٩٢ حين قررت قطر ايقاف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥ من جانب واحد، بينما تمسكت السعودية بالاتفاقية رافضة قرار التعليق القطري، واكدت السعودية التزامها الكامل بالاتفاقية ودعت لاختيار شركة متخصصة لترسيم خطوط حدودية بين البلدين ، وتشكيل لجنة فنية طبقا لخريطة مرفقة للاتفاقية ، ودعت قطر لعدم التصعيد الاعلامي للحفاظ علي العلاقات الاخوية ، وقد جرت محاولات كويتية وخليجية لاحتواء الخلاف، وقد قام الرئيس مبارك بزيارة سريعة للدولتين مما اسفر عن عقد قمة ثلاثية بين فهد وخليفة ومبارك، وقد تم الاتفاق بين الدول الثلاث علي تشكيل لجنة تحضرها مصر وتشارك في اعمالها لمتابعة تطبيق اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٩٤ اتهمت قطر السعودية بانتهاك حدودها الجنوبية وتمثلت في حوادث شملت اطلاق النار واحتجاز صيادين. وقد امتنعت قطر عن حضور اجتماع وزراء داخلية مجلس التعاون الخليجي. ولكن في عام ١٩٩٥ لم يحدث اي تطور سوي ان ولي العهد القطري استولي علي السلطة في بلاده وقام بزيارة للسعودية وبحث مع الملك فهد مشكلة الحدود، واعرب وزير خارجية قطر عن امله في ان تحل جميع الخلافات الحدودية الخليجية مع نهاية العام الحالي . وقد الغي امير قطر حالة التاهب القصوي للجيش القطري واعاد فتح الحدود البرية مع السعودية، واعرب وزير خارجيته عن تفاؤله بحل المسائل الحدودية مع السعودية في القريب العاجل.

رغم هذا الانفراج، الانه لابد من الاستفادة من هذا المناخ والوصول الي اتفاقية بين البلدين تعمل علي غلق ملف الحدود بين البلدين حتي لايفتح مرة اخري. والتصور الاكثر رجحانا في المستقبل القريب هو الوصول الي هذا الاتفاق في ظل المناخ الخليجي الملائم لاحداث هذا التقدم . فالبيت الخليجي يسعي الي تثبيت اقدامه في المنطقة والعمل علي أن يتواءم مع المتغيرات الجديدة، وبالتالي من المهم حل المشاكل الصغيرة التي قد تعكر الصفو المتوجه نحو تثبيت اقدام الخليجيين في المنطقة، والتعامل مع الظواهر الجديدة علي ارضية صلبة وفي وحدة تامة لايشوبها اي غبار.

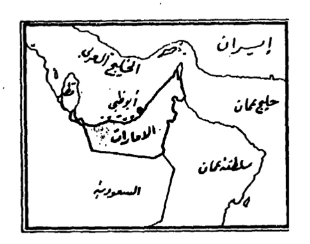
تغيير حكومى

أهم تغيير شهدته الحكومة تعيين نائب لرئيس مجلس الوزراء للمرة الأولى فى قطر، حيث عهد به الأمير الشيخ حمد بن خليفة إلى أخيه الشيخ عبد الله بن خليفة وزير الداخلية. وهو ثانى أهم منصب حيث سيكون هو نائب الأمير حمد الذى بقى رئيسًا للحكومة إضافة إلى احتفاظه بمنصب وزير الدفاع والقائد الأعلى والعام للجيش. ولم يعين الأمين وليًا للعهد ولم يجدد موعداً لهذا التعيين، وإن كان قد أصدر تعديلاً للمادة ٢١ من النظام الأساسى المؤقت للحكم فى اليوم نفسه الذى أجرى فيه التغيير الحكومى. وتنص على «حكم الدولة وراثى فى أسرة آل ثانى وينتقل من الأب إلى أحد أبنائه، فإن لم يوجد فإلى مما يختاره الأمير من أسرة آل ثان». وشهدت الوزارة تغييرات أخرى حيث دخل أربعة وزراء جدد من معاونى الأمير الجديد المقربين، وخروج أقرب المقربين للأمير السابق وهو الدكتور عيسى بن غانم الكوارى وزير الديوان الأميرى.

الخاتمة

اتضح من النظر للأوضاع فى قطر، أنها لم تتغير ولم تخرج من الإطار المعهود بها من حيث أنها دولة لا توجد بها أحزاب، وحركتها السياسية ضعيفة، اللهم إلا الإنقلاب الذى قام به الشيخ حمد بن خليفة الذى تولى السلطة مكان والده. وهذا يعكس أهمية وضع قواعد واضحة وضوابط للعبة السياسية، حتى لا يحدث مثلما حدث من جراء هذا الإنقلاب، والعواقب التى قد تترتب على محاولة الشيخ خليفة استعادة السلطة. ويثار هنا أهمية وجود مجلس تشريعى حتى يضع هذه التشريعات المنظمة للعملية السياسية، ويدفع بقطر صوب التقدم على طريق الديمقراطية. وأهمية تفعيل دور القوى المجتمعية، وإتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن نفسها بصورة كبيرة لتكون فاعلة فى كافة التطورات على الساحة القطرية، والمرتبطة بمستقبل قطر كنظام وشعب.

الامـــارات*



* اعد هذا التقرير الخاص بدولة الامارات الباحث عادل لطفي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستــقـلال: ١٩٧١/١٢/٢م عن المـملكة المتحدة

نظام الحكم :إمارة اتحادية

إسم رئيس الدولة: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

إسم رئيس الحكومة: راشد بن راشد المكتوم

عدد المحافظات: ٧إمارات

العاصمة: أبو ظبي

المساحة(كلم٢): ٨٣,٦٠٠

عدد السكان(مليون): ١,٨

معدل الزيادة السكانية: ٢,٢ ٪

الديانات: ٩٦ ٪ مسلمون ، ٦٤٪ مسيحيون وهندوس

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٢١٤٣٠

الناتج القـومي الاجمـالي (مليـار درهم إماراتى): ١٣٥,٦٦

العملة: درهم أمارتي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣,٦٧ درهم أمارتي

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٠٥٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٥,٥ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٤

معدل الامية للكبار: ٣٢ ٪

ميزان الموارد: ١٩,٦ ٪

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٣

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٣

معدل الخصوبة الكلي : ٤,٢

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٣ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ١١٠٠

يوميات الأحداث

يناير

٢ / بدء تطبيق قرار مجلس الوزراء بزيادة أسعار الخدمات الصحية بنسب تتراوح بين ١٠٠٪ و ٦٠٠٪.

٥ / أعلن فى إمارة دبى عن تعيين الشيخ محمد بن راشد المكتوم وزير الدفاع فى دولة الإمارات وليًا للعهد فى إمارة دبى، والشيخ حمدان بن راشد المكتوم وزير المال والصناعة نائبًا لحاكم الإمارة.

٢٤ / المجلس الوطنى الاتحادى التاسع يختتم دورته الثالثة والأخيرة، والوزراء المشاركون فى الجلسة يعربون عن تقدير الحكومة لأداء المجلس.

فبراير

٦ / إنتهاء ولاية المجلس الوطنى الاتحادى التاسع.

مارس

٧ / منظمة ليبرتى للدفاع عن الحريات فى العالم الاسلامى تطالب الإمارات بالإفراج عن المفكر الإسلامى الشيخ عبد المنعم العلى وزميله السيد عبد الجليل علوان سكرتير المنتدى الإسلامى بالشارقة، المعتقلين منذ منتصف يناير الماضى.

١٣ / مجلس الوزراء يوافق على تعديلات قانونية من شأنها تشديد الإجراءات الخاصة بضبط العمالة الأجنبية، وكذلك الإجراءات الخاصة بمعاقبة المتسللين.

إبريــل

٢ / الإمارات السبع تنتهى من تسمية مرشحين لعضوية المجلس الوطنى.

١٧ / الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يصدر مرسومًا إتحاديًا بتشكيل المجلس الوطنى العاشر.

١٨ / وزارة الداخلية تصدر بيانًا تدعو فيه جميع الشباب من المواطنين للتقدم بأسمائهم من أجل البحث عن عمل مناسب لهم، مع التهديد بملاحقة المتخلفين.

مايو

١٧ / إستقالة أحمد سعيد البادى وزير الصحة ووزير النفط والثروة المعدنية من منصبه، وأنباء عن تعديل وزارى.

١٨ / بدأت الإمارات فى اتخاذ عدة إجراءات للحد من إقبال الشباب الإماراتى على الزواج من أجنبيات.

٣٠ / إستبعاد إجراء تعديل وزارى بعد تعيين مجلس الوزراء للسيد/ أحمد عبد الرحمن المدفع وزير التربية والتعليم، وزيراً للصحة بالوكالة.

– الإعلان عن تأسيس منطة حرة فى مطار الشارقة الدولى.

٢٦ / الحكم على خادمة فلبينية بالسجن سبع سنوات بتهمة قتل مخدومها، رغم إقرار المحكمة بأن الأخير كان قد اغتصبها.

يوليــو

١ / بدء فترة العطلة البرلمانية التى تستمر حتى شهر أكتوبر دون دعوة المجلس الوطنى للإنعقاد.

٢ / أنباء عن إقتحام سيارة ملغومة لكنيسة القديس مريم فى دبى وانفجارها دون أن يترتب عن الإنفجار أية إصابات.

أغسطس

١ / وزارة الإعلام والثقافة تنظم بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر يوماً للتضامن مع شعب البوسنة، وذلك بناء على دعوة وجهها الشيخ زايد رئيس الدولة.

٦ / الإمارات تحتفل بعيد جلوس الشيخ زايد.

١٧ / أجهزة الأمن فى دبى تعلن عن ارتفاع معدلات قضايا التزوير فيما يتعلق بجوازات السفر الهندية والبنغالية والباكستانية.

أكتوبر

٣١ / محكمة الاستئناف فى مدينة العين تخفض الحكم بالحبس على الخادمة الفلبينية التى قتلت مخدومها الإماراتى من سبعة أعوام إلى عام واحد نظراً لتنازل الورثة عن دعوى القصاص بعد وساطة الشيخ زايد رئيس الدولة. المحكمة تلزم المتهمة بدفع ١٥٠ ألف درهم على سبيل الدية، كما تحكم عليها بالجلد مائة جلدة.

نوفمبر

٢٦ / قوات حرس الحدود تلقى القبض على ٣٢ متسللاً إيرانياً بعد مطاردة بحرية لطرادين كانوا يستقلونهما فى المياه الإقليمية.

ديسمبر

١ / هيئة المنطقة الحرة فى مطار الشارقة الدولى تعلن أنها تمكنت خلال ستة أشهر من استقطاب استثمارات بلغت ٩٢ مليون دولار أمريكى.

١١/ حقيبة صحفى تسبب هبوط طائرة إماراتية فى إيران.

أضواء على الأحداث

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً لواحدة من أكثر الدول العربية استقراراً، إلا أن هذا الإستقرار يأخذ معطى سلبياً يقترب به من الجمود، وكما هو معلوم فإن الجمود والتخلف مقترنان.

إن الاستقرار الذى يتمتع به مجتمع الإمارات ليس نتاج وضوح والتزام الحدود الفاصلة بين المجتمع المدنى والسلطة، وليس نتاج القبول المتبادل للإختلاف، والتوافق على سبل التعبير عن هذا الإختلاف، لكن الاستقرار هنا نتاج طبيعة النظام السياسى الذى هو نتاج تعايش سبع سلطات مختلفة (سلطة فى كل إمارة) على مساحة إجمالية لا تتعدى ٧٨ ألف كم٢، بحيث تبدو الدولة الاتحادية كما لو كانت هيئة للتمثيل الخارجى. ومع ضعف السلطة الاتحادية، واستناد السلطات فى الإمارات إلى أساس عائلى، فإن مفهوم المواطنة الذى هو أساس المجتمع المدنى يصبح غاية فى الضعف، كما أن الإلتزامات المترتبة عليه تصبح محل جدل.

ويبدو المجتمع المدنى فى الإمارات بعد مرور ٢٤ عاماً على الاستقلال كما لو كان يعانى فى علاقته بالسلطة من حالة رضاعة متأخرة، فالمطالب التى رفعها خلال هذا العام متواضعة، كما أن سبل التعبير عنها لم تتعد التطلع والرجاء مثل تطلع الإعلاميين إلى التفات السلطة لإنشاء مبنى جديد للإذاعة والتليفزيون، أو النهوض بالحركة المسرحية، كما أن أهم نشاط أقدمت عليه جمعية أهلية والهلال الأحمر، كان تنظيم يوم للتضامن مع شعب البوسنة، وبناء على دعوة وجهها الشيخ زايد رئيس الدولة.

ويعود ضعف المجتمع المدنى فى الإمارات فى جانب كبير منه إلى ضعف الطبقة المتوسطة وبطء تطورها، واقع الأمر أن الطبقة المتوسطة فى الإمارات لا تساعد كثيراً على التعاطف معها، ومما له دلالة فى هذا الصدد ذلك البيان الذى أصدرته وزارة الداخلية فى إبريل الحالى والذى يدعو الشباب من المواطنين للتقدم بأسمائهم من أجل البحث عن عمل مناسب لهم، وكان من اللافت للنظر أن الداخلية اعتبرت البطالة سبباً للملاحقة القانونية.

ومن ناحية أخرى فإن ضعف المجتمع المدنى فى الإمارات يرتبط بنموذج دولة الرفاهية الذى تقدمه الإمارات، وكان من المتوقع أن يؤدى انخفاض العائدات النفطية إلى النيل من قدرة الدولة على تخصيص الموارد، يشار هنا إلى قرار مجلس الوزراء فى بداية العام بزيادة أسعار الخدمات ورسوم الشهادات ورسوم ترخيص مهمة الصيدلة بنسب تراوحت بين ١٠٠٪ و ٦٠٠٪، إلا أن هذا القرار جاء فى إطار تحول نمط التنمية إلى الإعتماد على التصدير، وتحرير الإنتاج، وخصخصة المشروعات، وهى السياسة التى

مكنت الإمارات من رفع معدلات النمو هذا العام إلى ٥٪ مما مكنها من الاستمرار فى الوفاء بوعودها الإجتماعية.

المفارقة الرئيسية التى تتضح من خلال متابعة تطورات الأوضاع فى دولة الإمارات تكمن فى أن نموذج دولة الرفاهية ذاته قد كشف عن بعض العوامل التى تهدد الاستقرار. ذلك أن الجذب الشديد الذى يمثله ارتفاع معدلات الدخل فى الإمارات، يعمل على استقطاب العمالة الأجنبية خاصة من الدول الأسيوية، وهو ما يحمل تهديداً قوياً للتوازن بين نسبة السكان ونسبة المواطنين، وطبقاً للإحصاءات الرسمية فإن نسبة المواطنين إلى إجمالى السكان وصلت إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٥.

وقد اتخذت دولة الإمارات هذا العام عدداً من الإجراءات التى من شأنها ضبط العمالة الأجنبية فى البلاد، وكذلك أقرت عدداً من الإجراءات الخاصة بمعاقبة المتسللين، وتضمنت العقوبات الحبس وغرامة ١٠٠٠ درهم مع الإبعاد عن البلاد، فضلاً عن تغريم رجال الأعمال ١٠ الاف درهم فى حالة استخدام عامل على غير كفالته، ورغم هذه الإجراءات المتشددة فقد كان من الملاحظ ارتفاع معدلات قضايا التزوير فيما يتعلق بجوازات السفر الهندية والبنغالية والباكستانية، كذلك ارتفاع عدد المقبوض عليهم أثناء محاولاتهم التسلل للبلاد. أيضاً بدأت دولة الإمارات فى اتخاذ عدة اجراءات للحد من ظاهرة الزواج بأجنبيات، حيث أدى ارتفاع المهور وتكاليف الزواج إلى دفع ٥٣٪ من شباب الإمارات للزواج بأجنبيات، وفى هذا الإطار نظمت لجان مشروع صندوق الزواج - الذى انشيء برعاية الشيخ زايد - حملات توعية، تضمنت زيارة أكثر من ٤٠ قبيلة لإقناعهم بتحديد قيمة مهر الزواج وملابس وذهب العروس فى حدود المعقول.

ومن ناحية أخرى فإن تسارع التطورات التى شهدها مجتمع الإمارات وما نتج عنها من صراع حاد بين القيم التقليدية والقيم الحديثة قد نتج عنه بعض الظواهر الغريبة عن المجتمع الإماراتى. وكان الرأى العام الإماراتى قد انشغل بشدة هذا العام بقضية الخادمة الفلبينية «سارة بالاجان» التى قتلت مخدومها الإماراتى «محمد عبدالله البلوشى» (٧٠ عاماً) بعد أن قام الأخير بإغتصابها، ورغم إعتراف المحكمة بواقعة الإغتصاب فقد كانت المتهمة معرضة لعقوبة الإعدام، ونظراً لوساطة الشيخ زايد رئيس الدولة لدى الورثة وتنازلهم عن دعوى القصاص، فقد خفف الحكم إلى السجن لمدة عام، وإلزام المتهمة بدفع ١٥٠ ألف درهم على سبيل التعويض، مع جلدها مائة جلدة.

وكما شهد مجتمع الإمارات أمثلة عديدة للإنحراف عن القيم التقليدية وعلى رأسها الإقبال على المخدرات، فقد كشف أيضاً عن إشارات لبروز الإرهاب الأصولى الذى يسعى لتثبيت القيم التقليدية عبر وسائل العنف، وفى هذا الخصوص نقلت مصادر صحفية فى يوليو الحالى عن كاهن فى كنيسة القديس مريم فى دبى أن سيارة اندفعت نحو بوابات الكنيسة، وعبرت الفناء لكنها فشلت فى اعتلاء درجات السلم

عندما انفجرت، وكانت منظمة ليبرتى للدفاع عن الحريات فى العالم الإسلامى قد طالبت فى شهر مارس الحالى بالإفراج عن كاتب إسلامى يدعى عبد المنعم العلى وزميله السيد عبد الجليل علوان سكرتير المنتدى الإسلامى بالشارقة، والتى ذكرت أنهما معتقلان منذ منتصف يناير دون توجيه اتهامات إليهما.

وهكذا يتضح أن نموذج دولة الرفاهية فى الإمارات ليس كافيًا، كما يتضح ضرورة حسم التردد فيما يتعلق بتجاوز المجتمع التقليدى والانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو أمر مرهون بتعميق مفهوم المواطنة، وما يستلزمه من أطر سياسية، وعلى رأسها تقوية السلطة الإتحادية فى الإمارات، وإقرار دستور دائم، وانتخاب أعضاء المجلس الوطنى انتخابًا عامًا ومباشرًا.

التطور الديمقراطى

انتهت المدة الدستورية لمختلف المؤسسات السيادية للدولة يوم السادس من فبراير الحالى. وذلك طبقًا للدستور المؤقت الذى ظل يجدد كل خمس سنوات منذ قيام الاتحاد فى عام ١٩٧١. وبإنتهاء الدستور كان هناك عدد من الاستحقاقات على رأسها تجديد الدستور، وتجديد رئاسة الاتحاد، وإعلان حكومة جديدة، ثم تشكيل المجلس الوطنى الاتحادى.

وقد كان من المتوقع أن ترتبط هذه الاستحقاقات بعدد من التطورات التى من شأنها أن تساعد على اقتراب دولة الإمارات من مرحلة الليبرالية السياسية التى تسبق التحول الديمقراطى، إلا أنه باستثناء تجديد رئاسة الشيخ زايد بن سلطان فإن كافة التوقعات لم تتحقق، ففيما يتعلق بالدستور كانت هناك بعض التوقعات بإمكانية إعلان دستور دائم للبلاد بما يساعد على تقوية السلطة الاتحادية، واستمدت هذه التوقعات قوتها بالنظر إلى القرار الذى أصدره المجلس الأعلى فى عام ١٩٩١ والذى يقضى بتشكيل لجنة لدراسة الدستور، وتنقيحه من أجل وضع تصور نهائى عن الدستور الدائم، إلا أن اللجنة أعلنت أنها لم تنته من عملها بعد، علمًا بأنه لا يوجد موعد أقصى لإنتهائها من هذه المهمة.

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة فقد كان هناك توقعات قوية بأن يشهد تشكيلها درجة كبيرة من التغيير، وأكد هذه التوقعات حديث الشيخ زايد عن نية إعادة التشكيل، ويذكر أن بعض الوزراء قد مضى على وجودهم أكثر من عقدين دون تغيير، مما جعل التغيير خاصة فى الحقائب المتعلقة بالخدمات أمرًا ملحًا، كما أن هناك بعض الوزراء الذين استقالوا لم يتم تعيين بديل لهم، مثل «مانع سعيد العتيبة» وزير النفط السابق، والفريق «حموده بن على» وزير الداخلية السابق، وجاءت استقالة «أحمد سعيد البادى» وزير الصحة ووزير النفط بالوكالة فى مايو الحالى لتجعل مطلب إعادة التشكيل أمرًا حيويًا، ويبدو أن مسألة إعادة التشكيل قد اصطدمت بالتوازنات الدقيقة الخاصة بتمثيل مختلف الإمارات فى الحكومة. وجاء قرار مجلس الوزراء فى نهاية مايو الحالى بتعيين السيد حمد عبد الرحمن المدفع وزير التربية



والتعليم وزيراً للصحة بالوكالة ليقضي على كافة الآمال في احتمالات إعادة تشكيل الحكومة.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني فقد كانت هناك بعض التوقعات بأن يتم زيادة عدد الأعضاء من ٤٠ إلى ٦٠ عضواً على أن يكون نصف عدد الأعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً، يذكر أن المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات يتكون طبقًا للدستور المؤقت من ٤٠ عضواً، بواقع ثمانية لكل من إمارتي أبو ظبي، ودبي، وستة لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة لكل من إمارتي عجمان وأم القيوين والنجيرة. وقد ترك الدستور لكل إمارة تحديد طريقة اختيار الممثلين، ولجأت كل الإمارات للتعيين دون الانتخاب، تجنبًا لإعطاء المجلس الوطني شرعية قد تفوق شرعية حكام الإمارات انفسهم، جدير بالذكر أن المجلس الوطني لا يحق له اقتراح مشروعات قوانين، كما أن رفضه لمشروعات قوانين لا يعد ملزمًا للحكومة، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الدور الذي يلعبه المجلس حيث أن الحكومة غالبًا ما تأخذ بتوصياته، وتتحرج من الدخول في مواجهة علنية معه.

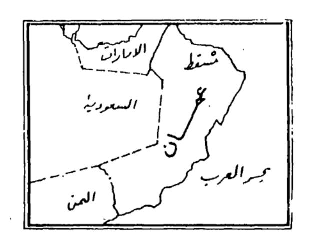
وقد بحث المجلس الوطني التاسع عدداً من القضايا الهامة، وعقد ١٢ جلسة عمل ناقش خلالها ثمانية مواضيع، هي توفير الرعاية الصحية، وسياسة وزارة الكهرباء والمال، وسياسة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وخصوصًا العمالة الوافدة والمساعدات الاجتماعية، وسياسة الحكومة في مجال الزراعة والثروة السمكية، وسياسة وزارة الاقتصاد، وسياسة وزارة الأشغال العامة والإسكان، ومن أهم أنشطة المجلس الرد على خطاب الشيخ زايد رئيس الدولة والذي أكد المجلس فيه على أهمية إصدار دستور دائم للبلاد، كذلك توصية المجلس خلال دورته الأخيرة باستعجال ضم العاملين القائمين على شئون المساجد إلى الكادر الوظيفي العام، وإحكام الرقابة عليهم للتأكد من عدم اسنادهم أعمالهم إلى آخرين، وهو ما يعكس حذر المجلس من تصاعد النشاط الأصولي. ورغم إشادة الحكومة بالمساهمة الفعالة التي قدمها المجلس الوطني في دعم أنشطة الحكومة، إلا أن الحكومة سارعت إلى دعوة حكام الإمارات لتسمية أعضاء كل إمارة في المجلس، لتحبط بذلك التوقعات الخاصة بزيادة عدد أعضاء المجلس وانتخاب نصفهم.

وهكذا احبطت التوقعات التي كان من شأنها، إن تحققت، أن تساعد الإمارات على الاقتراب من مرحلة الليبرالية السياسية، إلا أنه إذا كانت التوقعات قد احبطت هذا العام، فإن الآمال لم تنته، وإن تأجلت لمدة ٥ سنوات، هي فترة الدستور المؤقت، واقع الأمر أن الإمارات لم يكن بمقدورها أن تقدم على تغييرات ذات طابع راديكالي بالنظر إلى حساسية الظروف التي تشهدها منطقة الخليج، فضلاً عما تواجهه من أزمة شديدة في علاقتها مع إيران نتاج احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه التغيرات قد تنعكس بشكل سلبي على تجربة الاتحاد الفريدة إن هي تمت بشكل متعسف، ويبدو أن قيادة الشيخ زايد الحكيمة تراهن على أن ثبات التجربة الاتحادية ووضوح ثمارها من شأنه أن يقنع حكام الإمارات بالتنازل عن جزء من سلطانهم لصالح الدولة الاتحادية، وهو رهان لا يبدو خاسراً، ونشير في هذا



الإطار إلى حرص الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبى، على استئذان الشيخ زايد رئيس الدولة قبل أن يقدم على إصدار قراره فى يناير الحالى، بتعيين أخيه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وليًا للعهد فى إمارة دبى، وهو تقليد من شأن إرساله أن يؤدى إلى تقوية الدولة الاتحادية، وتقوية الشعور بالانتماء إليها.

سلطنة عُمان *



* اعد هذا التقرير الخاص بعمان الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: في عام ١٦٥٠م تم طرد المستعمر البرتغالي

نظام الحكم: سلطنة

إسم رئيس الدولة: السلطان قابوس بن سعيد

إسم رئيس الحكومة: السلطان قابوس بن سعيد

عدد المحافظات: ٩ محافظة

العاصمة: مسقط

المساحة(كلم٢): ٢١٢,٤٦٠

عدد السكان(مليون): ٢

معدل الزيادة السكانية: ٤ ٪

الديانات: ٩٥ ٪ مسلمون ، ٥ ٪آخرون

متوسط الدخل القردي (دولار): ٤٨٥٠

الناتج القومي الاجمالي (مليون ريال عمانى): ٢٩٣٠

العملة: الريال العماني

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٠,٣٨٥ ريال عماني

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٥٤٢٨

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٣٧٦٩

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : (-) ٢,٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠

معدل الامية للكبار: ٦٥ ٪

ميزان الموارد: ٩,٦ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٦٦١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٣

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥

معدل الخصوبة الكلى : ٧,١

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤١ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ١٩٦٠

يوميات الأحداث

يناير

١/١ الحكومة العمانية تعلن عن ميزانية تقشف لخفض العجز في الموازنة والذي بلغ ٣١٢ مليون ريال عماني.

فبراير

٢/١٠ السلطان قابوس يختتم جولته السنوية في ولايات سلطنة عمان.

٢/٢٠ رئيس مجلس الشورى العماني يصرح بأن البرلمان الخليجي المشترك فكرة سابقة لأوانها، وبأن الإنضمام إلى الإتحاد البرلماني الدولي مازال قيد البحث.

إبريـــل

٤/١٣ رئيس مجلس الشورى يزور سلطنة عمان لبحث التنسيق بين مجلسي الشورى في البلدين.

يوليــه

٧/١١ الاحتفال بتوقيع ٢٠٠ خريطة لترسيم الحدود بين السعودية وسلطنة عمان.

سبتمبر

٩/١١ الأسرة المالكة العمانية تؤكد التفافها حول السلطان قابوس في اجتماع ضم جميع أفراد الأسرة المالكة.

٩/١٤ مسيرات جماهيرية حاشدة تشمل كافة مدن البلاد تؤكد على تأييدها لسياسة قابوس.

أكتوبــر

١٠/١٩ سلطنة عمان تعلن عن إقامة علاقات تجارية رسمية مع اسرائيل لتصبح أول دولة خليجية تتخذ تلك الخطوة.

نوفمبــر

١١/١٨ السلطان قابوس يؤكد خلال الاحتفال بالعيد الوطني للبلاد على حرصه على تدعيم مسيرة السلام والقيام باستراتيجية متكاملة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

أضواء على الأحداث

الواضح أن أول ملاحظة يمكن رصدها عند مراقبة تطور النظام السياسى فى سلطنة عمان تتمثل فى أنه لا يمكن القول، إلا بقدر غير قليل من التجاوز، بأن هناك مجتمعًا مدنيًا. بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم - فى سلطنة عمان. فالمجتمع العمانى، شأنه فى ذلك شأن أغلب مجتمعات منطقة الخليج، هو مجتمع تقليدى، أو لنقل مجتمع «قبل مدنى»، حيث تسيطر الولاءات التقليدية والروابط القبلية، ولا توجد أحزاب سياسية أو مؤسسات وسيطة قادرة على تطوير هذه الانتماءات الأولية بشكل يمكن معه الحديث عن مجتمع مدنى تتراجع فيه الولاءات الأولية Primordial Papahis لحساب الارتباط بهياكل وأطر أكثر تقدمًا.

فهيكل السلطة يرتكز أمامًا فى يد السلطان قابوس، كما أن مجلس الشورى لم يمارس حتى الآن - وبعد مضى أربعة أعوام على تأسيسه - أى اختصاص تشريعى - بمعنى سن قوانين - وإنما اقتصر دوره على مناقشة عدد من مشاريع القوانين التى قدمتها الحكومة (مثل قانون العمل العمانى، وقانون الرقابة على المصنفات والمطبوعات ... إلخ)، واستدعاء بعض أعضاء مجلس الوزراء وتوجيه استفسارات وأسئلة لهم. كما أن هناك قيودًا على تفاعل المجلس مباشرة مع العالم الخارجى، إذ أن المجلس ليس عضوًا فى الاتحاد البرلمانى الدولى.

ومن ناحية ثانية، فإن صيغة «البرلمان الشعبى»، والتى تتم بشكل سنوى من خلال جولة السلطان قابوس السنوية والتى يلتقى فيها بنفسه مع المواطنين من مختلف الأقاليم فى السلطنة، نقول أن هذه الصيغة لا يمكن اعتبارها - كما يرى البعض - أحد أنماط الديمقراطية المباشرة (على الطراز الأثينى !!) إذ أنها تعكس بالأساس الطابع الأبوى للنظام ودرجة تركز السلطة وشخصيتها.

غير أن هذا لا ينفى أن ثمة تطور ما فى المجتمع العمانى مقارنة بما كان الوضع عليه منذ عشرة أعوام مثلاً، فصيغة مجلس الشورى الحالية تعد بكل المقاييس صيغة أكثر تقدمًا من صيغة المجلس الاستشارى الذى عرفته السلطنة فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١. كما أن زيادة أعضاء المجلس إلى ٨٠ عضوًا فى أعقاب التعداد السكانى الأول الذى شهدته السلطنة يعد ولا شك خطوة نحو زيادة الطبيعة التمثيلية للمجلس (باعتبار أن كل ولاية يزيد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة أصبحت ممثلة بنائبين). وأخيرًا، فإن دخول المرأة مجلس الشورى بعد فوز السيدة شكور الغمارى بعضويته تعتبر سابقة مشجعة (توجد فى الوقت الحالى نائبتان فى المجلس).

والملاحظ أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين تطورات الأوضاع الاقتصادية فى سلطنة عمان وبين التحولات الديمقراطية، فالعجز فى الموازنة العامة، والذى بلغ ٣١٢ مليون ريال عمانى (١٧٪ من إجمالى الإنفاق) دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات انكماشية بكل ما يعنيه ذلك من ازدياد نسبة البطالة، وما قد تفرزه من

توجهات متطرفة (تم الكشف فى ابريل ٩٥ عن مجموعة أصولية). وقد حظيت مشكلة البطالة والتطرف بجانب أساسى من الخطاب السياسى للسلطان قابوس، وتصريحات رئيس مجلس الشورى، خاصة وأن للسلطنة تجارب مع تمردات وقلاقل فى إقليم ظفار.

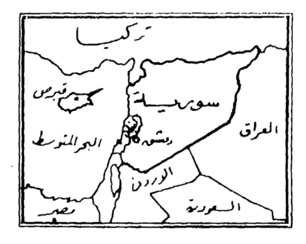
من هنا، فإنه على الرغم من عدم إمكانية القول بتبلور مجتمع مدنى فاعل، مستقل نسبيًا عن جهاز الدولة، إلا أننا يمكن أن نرصد عددًا من ملامح التطور - البطىء - فى عملية التحول الديمقراطى فى سلطنة عمان.

المجتمع المدني

والتحـول الديمقراطي في الوطن العربي

المشـرق العربـي

سوريا*



* اعد هذا التقرير الخاص بسوريا الباحث علاء السيد

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستـقـلال: ١٧/٤/١٩٤٦م عن الادارة الفرنسية ووصاية الأمم المتحدة

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: حافظ الأسد

إسم رئيس الحكومة: محمود الزعبي

عدد المحافظات: ١٤ محافظة

العاصمة: دمشق

المساحة(كلم٢): ١٨٥,١٨٠

عدد السكان(مليون): ١٣,٧

معدل الزيادة السكانية: ٣,٤ ٪

الديانات: ٧٤ ٪ مسلمون سنة ، ١٦٪ علويون و دروز ، ٩ ٪ مسيحيون ، ١٪آخرون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١١٥٠

الناتج القومي الاجمالي (مليون جنيه سوري): ٢٨٣,٢٥

العملة: الليرة السورية

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ١٧,٤٨٠ ليرة

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٠٩٣

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١٤,٨ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٨

معدل الامية للكبار: ٣٥ ٪

ميزان الموارد: ١,٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٩٩٧٥

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٣ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ١١٦٠

يوميات الأحداث

يناير

١/١٨ بدء عمليات الترشيح لإنتخابات مجالس المحافظات، والمدن، التى ستجرى يوم ٢١ فبراير لاختيار مرشح لكل عشرة آلاف شخص فى مجالس المحافظات ومرشح لكل أربعة آلاف فى المدن.

١/٢٥ وزير الإدارة المحلية السورية يعلن أن عدد المرشحين لعضوية مجالس المدن والمحافظات والبلدان بلغ ٢٢١٩٦ شخصاً، يتنافسون على ٥٤٥٢ مقعداً للمجالس الثلاثة (١١٦٠ مرشحاً لمجالس المحافظات، و١٨٦٢ مرشحاً لمجالس المدن ٢٤٣٠ مرشحاً لمجالس البلدان).

١/٢٥ عبد الله الأحمر الأمين المساعد لحزب البعث الحاكم يستقبل وفداً يضم ممثلين لسبعة أحزاب أردنية معارضة، فى محادثات تستهدف دعم موقف سوريا التفاوضى مع اسرائيل، والتعبير عن معارضة الجانبين لمضمون اتفاقية السلام الأردنية الاسرائيلية.

فبراير

٢/٢١ اجراء الانتخابات المحلية لتشكيل ٣١٢ مجلساً للمحافظات والمدن والبلدان.

٢/٢٢ استئناف عملية الانتخابات نظراً لعدم توفر النصاب القانونى اللازم للهيئة الناخبة (٥١٪)، بالرغم من ابقاء مراكز الاقتراع مفتوحة فى اليوم الأول حتى العاشرة مساءاً.

٢/٢٥ حصول الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة (سبعة أحزاب) على ٥٠٪ من مقاعد كل المجالس المحلية بالبلاد على كافة المستويات والباقى للمستقلين الأفراد.

٢/٢٦ وزير الإدارة المحلية السورى يعلن أن عدد الأعضاء الجدد الذين دخلوا المجالس المحلية للمرة الأولى بلغ ٣٤٦٢ عضواً بنسبة ٦٣,٥٪ من جملة أعضاء المجالس، وأن ثمة ارتفاعاً فى المستوى التعليمى لأعضاء هذه المجالس حيث زاد عدد المهندسين من ٥٥١ إلى ٦٩٦ عضواً حالياً، كما ارتفع عدد الأطباء والصيادلة من ٦٩ عضواً إلى ١١٧ عضواً، وكذلك زاد عدد حملة الشهادات الجامعية المختلفة من ٧١٥ إلى ٨٧١ عضواً، كما زاد عدد حملة الشهادات المتوسطة من ١٦٤٠ إلى ٧٠٣ عضواً، وكذا حملة الثانوية من ٨٨٣ إلى ٩٧٧، بينما تناقص عدد الأعضاء حملة الشهادات الإعدادية والإبتدائية من ٢٠٨٤ إلى ٢٠٥٦ عضواً.

– أما عن المرأة السورية فقد واصلت عملية زيادة نصيبها من المقاعد التى بدأت منذ قرابة العقد، فمن ١١٣ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٣ المحلية إلى ١٤٦ فى انتخابات ١٩٨٧ إلى ١٦٤ فى انتخابات ١٩٩١ إلى ٢٠٩ عضوة فى انتخابات ١٩٩٥.

إبريل

٤/١١ منظمة العفو الدولية تصدر تقريرها المعنون «سوريا : القمع والحصانة من العقاب - الضحايا المنسيون»، منوهة فيه إلى أن آلاف السوريين لازالوا يتعرضون لشتى ضرورب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فى سوريا، ومن بينها القبض التعسفى والمحاكمات الجائرة والاعتقال إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة، والتغريب والوفاة تحت وطأة التعذيب والاختفاء والإعدام ... إلخ.

يونيـــو

٦/٧ أول وفد برلمانى بريطانى يزور دمشق منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩٠. ورئيس الوفد (المحافظ سير مارك لينوكى بويد)، يصرح فى ختام زيارته أنه ناقش مع رئيس مجلس الشعب السورى ما تضمنه تقرير منظمة العفو الدولية الأخير عن أوضاع حقوق الإنسان فى سوريا، ولكنه أشاد فى نفس الوقت بما اسماه بالتنامى الحذر بالمؤسسات التعددية السورية.

٦/١٣ القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة تعرب من تأييدها للتفاهم السورى الاسرائيلى حول بعض النقاط ذات الطبيعة الأمنية فى محادثات رئيس أركان البلدين بواشنطن.

يوليو

٧/١ مجلة «جينز ديفنس ويكلى» البريطانية المتخصصة فى شئون الدفاع تنقل عن الجريدة السوزية الرسمية أن سورية ستخصص ٢٥٪ من موازنتها العامة لهذا العام للدفاع، وهذه النسبة وأن كانت مماثلة لنسبة العام الماضى إلا أنها أدنى من متوسط تلك النسبة فى أوائل التسعينيات التى دار حول ٣٥٪، وتبلغ تلك النفقات الدفاعية ٩٦٠ مليون دولار من أصل موازنة تبلغ ٣,٨٤ مليار دولار، ويضم الجيش السورى حسب المجلة ٤٠٨ ألف رجل نظامى عامل.

٧/٢٤ وفاة خالد بكداش الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السورى، وعضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التى تضم ٧ أحزاب سورية تشارك فى الحياة السياسية، عن عمر يناهز الخامسة والثمانين.

سبتمبر

٩/١ الحزب الشيوعى السورى - جناح بكداش - يعقد مؤتمر العام الثامن وسط اجواء الخلافات الشديدة حول قضايا :

- تحديد خليفة خالد بكداش.
- الرد على مقترحات توحيد جناحى الحزب الشيوعى.
- آلية العمل الحزبى بين العلنية والسرية.

- النظر فى الأفكار المادية فى ضوء التطورات الدولية المستجدة.

نوفمبر

١١/٢٨ السلطات السورية تفرج عن عشرات المعتقلين السياسيين المنتمين لمنظمات محظورة، والذين قضوا أكثر من ١٥ عامًا فى السجن بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تولى الرئيس السورى حافظ الأسد مهام الحكم.

ديسمبر

١٢/١٠ منظمة العفو الدولية فى لندن وعدد من منظمات حقوق الإنسان الأخرى تشيد بالخطوة التى قام بها الرئيس حافظ الأسد بالإفراج عن السجناء السياسيين.

اضواء علي الأحداث

حركة المجتمع المدنى السورى:

عندما يثور الحديث عن المجتمع المدنى السورى فإن ابرز احداث العام المنقضى قاطبة تتمثل فى الانتخابات المحلية التى أجريت فى الحادى والعشرين من فبراير لتشكيل ثلثمائة واثنى عشر مجلساً ادارياً محلياً على مستويات المحافظات والمدن والبلدان، لذا يبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى النتائج الأربعة الكبرى التى أسفرت عنها تلك الانتخابات وتوقف عندها المراقبون ووسائل الإعلام السورية والعربية وهى :

أ) زيادة عدد المرشحين : ففضلاً عن كافة احزاب الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة (٧ أحزاب) قد شاركت بمرشحيها فى الانتخابات بقائمة موحدة، فإن عملية الترشيح قد شهدت اقبالاً أشد كثافة من قبل المستقلين، حيث بلغ اجمالى المرشحين ٢٢١٩٦ مرشحاً يتنافسون على ٥٤٥٢ مقعداً، بمعدل يناهز الأربعة متنافسين لكل مقعد.

ب) فوز مرشحى الجبهة الحاكمة بنصف مقاعد المجالس على كافة المستويات، بما يعنى ان المستقلين التهموا ٥٠٪ من مقاعد تلك المجالس بمستوياتها الثلاثة، فضلاً عن أن عدد أعضاء المجالس الجدد الذين دخلوها للمرة الأولى بلغ ٣٤٦٢ عضواً بنسبة ٦٣,٥٪ من جملة أعضاء المجالس.

ج) أن ثمة ارتفاعاً فى المستوى التعليمى لأعضاء هذه المجالس، الأمر الذى يوضحه جدول (١) التالى:

جدول(١)

تطور المستوى التعليمى لأعضاء المجلس المحلية السورية

المؤهل	عدد الأعضاء فى المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩١	عدد الأعضاء فى المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩٥
المهندسون	٥٥١	٦٩٦
الأطباء والصيادلة	٦٩	١١٧
حملة الشهادات الجامعية الأخرى	٧١٥	٨٧١
حملة الشهادات المتوسطة	٦٤٠	٧٠٣
حملة الشهادة الثانوية	٨٨٣	٩٧٧
حملة الشهادات الإعدادية والإبتدائية	٢٠٨٤	٢٠٥٦

د) مواصلة المرأة السورية لزيادة عدد مقاعدها فى المجالس المحلية والتى بدأت منذ قرابة العقد، الأمر الذى تشير إليه ارقام جدول (٢) التالى :

جدول (٢)

تطور عدد المقاعد التى حازتها النساء السوريات

فى المجالس المحلية

سنة الانتخابات	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٥
عدد المقاعد	١١٣	١٤٦	١٦٤	٢٠٩

ونضيف إلى تلك التطورات الإيجابية على صعيد التطور الديمقراطى وثيق الصلة بازدهار المجتمع المدنى، ذلك التطور الآخر المكمل والمتعلق بالإنتخابات التشريعية السورية الأخيرة أو سنة (١٩٩٤) والتى اسفرت عن استقرار التشكيلة البرلمانية السورية المؤلفة عام ١٩٩٠ والتى جاءت تالية لزيادة عدد مقاعد مجلس الشعب بنسبة ٢٥٪ تقريباً، استجابة لطلب رجال الأعمال السوريين المتزايد على بعض النفوذ السياسى تماشياً مع سياسات التحرير الاقتصادى التى انتهجتها سوريا مع بداية عقد التسعينيات، الأمر الذى يشير إليه جدول (٣) التالى :

جدول (٣)

تطور عدد مقاعد وتشكيلة مجلس الشعب السورى

خلال الانتخابات التشريعية الثلاث الأخيرة

	مجلس الشعب المشكل ١٩٨٦		مجلس الشعب المشكل ١٩٩٠		مجلس الشعب المشكل ١٩٩٤	
	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالى مقاعد المجلس	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالى مقاعد المجلس	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالى مقاعد المجلس
الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة	١٦٠	٪٨٢,١	١٦٦	٪٦٦,٤	١٦٧	٪٦٦,٨
المستقلون	٣٥	٪١٧,٩	٨٤	٪٣٣,٦	٨٣	٪٣٣,٢
	١٩٥	٪١٠٠	٢٥٠	٪١٠٠	٢٥٠	٪١٠٠

بحيث يمكن القول أن الملمحين اللذين أشارت إليهما هذه الانتخابات التشريعية كان أولهما تكريس الاستقرار على مضاعفة عدد مقاعد المستقلين (رجال الأعمال) فى مجلس الشعب، وكان ثانيهما تكريس الاستقرار على توزيع مقاعد الجبهة الوطنية التقدمية فيما بين أطرافها المختلفة ، الأمر الذى يوضحه جدول (٤) التالى : -

جدول(٤)

توزيع المقاعد البرلمانية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة

على احزابها فى مجلس ١٩٩٠، ١٩٩٤

	عدد المقاعد التى شغلها فى مجلس الشعب المشكل عام ١٩٩٠	عدد المقاعد التى شغلها فى مجلس الشعب المشكل عام ١٩٩٤
حزب البعث	١٣٤	١٣٤
جناحا الحزب الشيوعى	٨	٩
الاتحاد الاشتراكى العربى	٧	٧
الوحدويون الاشتراكيون	٨	٨
الاشتراكيون العرب	٥	٥
الحزب الوحدوى الديمقراطى	٤	٤
إجمالى مقاعد الجبهة	١٦٦	١٦٧

وهكذا يمكن فهم التصريح الذى ادلى به النائب البريطانى المحافظ السير مارك لينوكس بويد (إذا افترضنا خلوه من المجاملات الدبلوماسية المعتادة) عندما اشاد بما اسماه «التنامى الحذر للمؤسسات التعددية السورية »، فمن الجلى أنه قرأ التطورات لأوضاع المجتمع المدنى السورى، وإن كان هذا الازدهار وذلك التطور محكومين بسمة التطور التدريجى البطىء البعيد عن النقلات الحادة والمفاجئة والسريعة.

حركة المجتمع السياسى السورى:

ربما جاز للبعض أن يتحفظ على استخدام مفهوم «الحركة» لدى وصف المجتمع السياسى نظراً لغلبة عناصر الثبات على عوامل التغيير فى معادلة ذلك المجتمع إلى الدرجة التى قد تدفع إلى شرك تصور اختفاء عوامل التغيير كلية فيه.

والواقع أن هذا الجواز مرده إلى التسليم باستقرار عناصر الثبات فى هذا المجتمع طيلة ربع القرن المنصرم، والتى يمكن ايجازها فى ثلاث ثوابت رئيسية.

أولها : محورية دور القيادة :

فالسعى إلى الانفراد بامتلاك مقاليد الأمور فى البلاد، هو ما يفسر الممارسات الأسدية المتواصلة والناجحة الرامية إلى تقليص أو نفى أدوار المؤسسات السورية الأخرى.

فقد كان حرص على ألا ينازعه أحد العسكريين على السلطة (كعادة العسكريين الانقلابيين)، فى نهج اربعة سبل للحيلولة دون حدوث تلك المنازعة أولها التنقلات الدائمة لصغار الضباط فى كافة الأسلحة، وثانيها عدم وضوح نطاق مسئوليات كبار الضباط، وثالثها اشراك القادة العلويين والسنة (الذين تغلب عليهم اعتبارات المنافسة والمواجهة) فى مسئوليات مشتركة، ورابعها وأهمها على الإطلاق احتفاظ الأسد لنفسه بحق تعيين الصفوف دون القيادية فى كافة اسلحة القوات المسلحة بما يحول دون تشكيل أى زمر أو شلل عسكرية مناوئة، وهكذا قضى الأسد على تقليد الانقلابات العسكرية السورية المتوالية الذى الفته سوريا قبل السبعينيات، وجعل من كافة القيادات العسكرية طوال فترة حكمه رغم عظم نفوذهم - مجموعة من الاتباع فى مواجهته.

وبضربة واحدة استطاع الأسد القضاء على أية إمكانية أمام أى من الأحزاب السياسية السورية غير البعث فى إظهار قيادات أو سياسات منافسة من خلال فرض منطق التنظيم الجبهوى عليها، والذى اسفر عن دخولها جميعًا فى الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة منذ عام ١٩٧٢، وهو الإجراء الذى اثبتت السنوات التالية له أنه كان كفيلاً بتحويل تلك الأحزاب إلى محض اصداف خاوية، فمن ناحية احدث مجرد الدخول فى الجبهة والانصياع لميثاقها انشقاقًا فى الحزب الشيوعى والاتحاد الاشتراكى العربى، بحيث اصبحا فعليًا منقسمين إلى أربعة اجنحة مختلفة الآراء، ومن ناحية ثانية أدى حسم السلطات السورية فى الزام تلك الأحزاب بما نص عليه ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية من قصر النشاطات بين صفوف الجيش والطلاب على كوادر حزب البعث دون غيرهم، إلى القضاء على ما تبقى من فاعلية لتلك التنظيمات.

أما حزب البعث فقد أدت عمليات التطهير المتوالية فى صفوفه إلى تحويله إلى مجرد آداة لإقرار القرارات التى يحددها الرئيس سلفًا، وصولاً إلى تفويض الحزب للرئيس - بداية من المؤتمر القطرى الثامن للحزب المنعقد فى يناير ١٩٨٥ - صلاحيات تعيين اعضاء لجنة المركزية (٩٠ عضواً)، والتى ظلت طوال المؤتمرات السبعة السابقة تنتخب من المؤتمر العام احترامًا للقواعد المكتوبة فى هذا الصدد.

وثانيها : مركزية دور العسكر :

حيث يسيطر العسكريون السوريون على حزب البعث باعتباره - رغم وهنه - أكبر واهم التنظيمات السياسية فى البلاد، ففى المؤتمر القطرى السابع للحزب المنعقد فى عام ١٩٨٠ مثلت القوات المسلحة السورية بـ ١٦٠ عضواً من مجموع ٥١٨ عضواً، أى بنسبة ٣٠٪ من عدد الأعضاء العاملين فى الحزب، أما فى المؤتمر القطرى الثامن فقد تقلد فيه العسكريون ١٨ مقعداً ضمن مقاعد اللجنة المركزية التسعية، كما أرسى الأسد مبدأ أن يكون كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان عضواً بالقيادة القطرية، بينما يكون كبار القادة العسكريين اعضاء باللجنة المركزية بجانب كونهم أعضاء بلجنة الحزب العسكرية وتقلدهم وظائف حزبية رئيسية أخرى بالقوات المسلحة كأمناء لفروع وقطاعات الحزب العسكرية، الأمر الذى أفضى إلى انعكاس بنية السلطة الحقيقية داخل القوات المسلحة فى تكوين مؤسسات حزب البعث العليا، هذا فضلاً عن تجاوز الأسد - من ناحية ثانية - عن عمليات الاثراء عن طريق النشاطات غير المشروعة التى مارسها أولئك القادة العسكريون لاسيما بعد دخول الجيش السورى إلى لبنان فى عام ١٩٧٦.

وشيئاً فشيئاً مثل هؤلاء النخبة المسيطرة ومركز الثقل السياسى والعسكرى تجاه كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع السورى.

وثالثها : هيمنة منطق الطائفة :

فبالرغم من أن أبناء الطائفة العلوية فى سوريا لا تتجاوز نسبتهم إلى اجمالى عدد سكان سوريا ١٢٪ على وجه التقريب، إلا أن تطوراً تاريخياً ما - ليس هنا محل لذكره - افضى إلى سيطرة ابناء تلك الأقلية على المؤسستين، البعثية والعسكرية، ولاسيما عبر عمليات تطهيرهما من ابناء الطوائف الأخرى منذ قيام الانقلاب العسكرى السابع فى عام ١٩٦٣، الأمر الذى اتاح لشخص علوى أن يحكم سوريا للمرة الأولى فى تاريخها والاطول فترة فى القرن الحالى. والواقع أن هذا التطور التاريخى قد اتاح لنخبة علوية قلباً وقالباً أن تحكم سوريا الآن، ويكفى فى هذا الإطار الإشارة إلي أن كافة أعضاء النخبة المحيطة بالرئيس الأسد من العلويين دون استثناء يملكون كافة مفاتيح صنع القرار السياسى والعسكرى والحزبى فى البلاد (ما لم يكن للرئيس رأى آخر)، كما انهم يحوزون اثنا عشر مقعداً من جملة المقاعد الثمانية عشرة التى يحظى بها العسكريون فى اللجنة المركزية لحزب البعث، فضلاً عن أن ثمة مؤسسات عسكرية علوية بحتة. ورغم ما قد يبدو من تمتع السنة ببعض المناصب القيادية الهامة كرئاسة مجلس الوزراء ونيابة رئيس الجمهورية ووزارتى الدفاع والخارجية ورئاسة اركان الجيش ... إلخ، إلا أن كافة هذه المناصب إما فنية بحتة (حالة رئيس مجلس الوزراء) أو عديمة السلطات الفعالة (حالة أكبر قيادتين فى الجيش السورى).

نحو قراءة للعلاقة بين المجتمعين :

الواقع أن الإلمام بالثوابت الرئيسية الثلاث لحركة المجتمع السياسى السورى كان أمراً ملحاً

بالنظر إلى أن تلك الثوابت هى التى تدير حركة المجتمع المدنى السورى.

فإدراك الطبيعة الفردية العسكرية الطائفية الشمولية للنظام يمكن أن يجعلنا نعيد قراءة أحداث المجتمع السورى على نحو مغاير :

فعلى سبيل المثال : ما مغزى الاشادة والترحيب بفوز ممثلى الجبهة الحاكمة بـ ٥٠٪ فقط من مقاعد المجالس المحلية مما يعنى أن المستقلين التهموا النسبة الباقية، إذا كانت تلك النسبة (٥٠٪ لممثلى الجبهة) محددة سلفًا ومنصوص عليها قانونًا؟

وما معنى الرضا عن «حرص» كافة الأحزاب السياسية السورية على الاشتراك فى تلك الانتخابات إذا كانت تلك الأحزاب لا تملك أصلاً ووفقًا للميكانزمات الواقعية لحركة الجبهة أن تقاطع أية انتخابات عامة أو محلية ؟ وما هو جدوى الحفاوة بزيادة عدد الوجوه الجديدة أو زيادة عدد المتعلمين أو النساء فى تلك المجالس المحلية، إذا كانت تلك المجالس لازالت حكرًا على من يتمتعون بحد أدنى (عظيم القدر) من رضا أعضاء المثلث السياسى السورى عنهم ؟

ولم التعرض بالتحليل أصلاً لنتائج أى انتخابات سورية سواء على مستوى النقابات المهنية أو المجالس المحلية أو البرلمان إذا كانت هذه النتائج محددة سلفًا ومحكومة بمصالح المثلث السياسى السورى قبل المصالح العليا للمجتمع أو الدولة السورية ؟

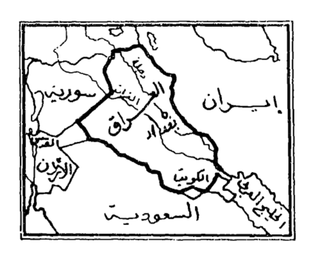
والواقع أن المرء لا يملك إلا أن يزيد من صورة المجتمع المدنى السورى قتامة حين يشير إلى مأساة أن يذكر باحث سورى معارض مؤخرًا أن القوى الاجتماعية الصاعدة وذويات المجتمع المدنى يمكن أن تشكل الأمل الوحيد فى تحريك الوضع الراكد، حتى ولو لم تشكل الديمقراطية برنامجًا حقيقيًا لها، وكما يذكرنا «آلان تورين» : أن سقوط الأنظمة الاستبدادية ينتج غالبًا بسبب تفككها الداخلى وليس بسبب نجاح حركات المعارضة الشعبية إلا فى القليل النادر».

خاتمة:

وهكذا ثبت من التحليل ان المزايا العديدة التي تضمنها تحليل جرامشي لظاهرة المجتمع المدني أنه نظر إليه باعتباره الشريك غير السلفوي للمجتمع السياسي في كافة البلدان، ملفتا النظر بذلك الي ضرورة ايلاء اهمية قصوى لدراسة وتحليل وتحديد طبيعة العلائق بين كلا المجتمعين، حيثما جمعتهما تلك الظاهرة التي لازالت شائعة والمعروفة بالدولة.

ومن هنا فربما يجدر الاهتمام في اطار دراسة ظاهرة المجتمع المدني في احد المجتمعات اولا فيما اذا كانت تلك الظاهرة تمثل متغيرا تابعا ام مستقلا في مواجهة ظاهرة المجتمع السياسي، ثم النظر ثانيا في العوامل او المؤشرات التي تشير الي اثبات او تغير العلاقة بين ما هو متغير وما هو مستقبلي وكلا الامرين في الحقيقة لا يمكن فهمه الا في ضوء فهم حركة كلا المجتمعين المجتمع السياسي، ومجتمع المؤسسات. تلك هي المقدمة الموضوعية لفهم العلاقة الجدلية لتفاعل المجتمع السياسي والمؤسسي في سوريا.

العراق*



* اعد هذا التقرير الخاص بالعراق الباحث محمد جمال

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ٣/١٠/١٩٣٢م عن الإدارة البريطانية ووضعت تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: صدام حسين

إسم رئيس الحكومة: أحمد حسين خضير السامرائي

عدد المحافظات: ١٨ محافظة

العاصمة: بغداد

المساحة(كلم٢): ٤٣٧,٩٢٠

عدد السكان(مليون): ١٩,٥

معدل الزيادة السكانية: ٣,٨ ٪

الديانات: ٩٠ ٪ مسلمون، ٥٪ أقباط، ٥ ٪آخرون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٢٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٦٤

العملة: دينار عراقي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٤٥ دينار عراقي

اجمالي الواردات (مليون دولار): (مؤشر غير متوفر)

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٠,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٣٠ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٦

معدل الامية للكبار: ٤٧,٦ ٪

ميزان الموارد: (مؤشر غير متوفر)

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٥٥,٦٣٣

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٥

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٨٩

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٩ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ١٧٤٠

يوميات الأحداث

يناير

١/٢ إنهيار الهدنة بين قوات البارزاني والطالباني وسط جهود المعارضة العراقية (الكردية والعربية) لوقف الإقتتال.

١/٥ صحيفة بابل العراقية تؤكد أن إصرار دول عربية على إبقاء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق يعيق أي مصلحة عربية ،ويحول دون عقد قمة عربية.

١/٩ الجيش العراقي يقصف بالمدفعية مدينة طق طق القريبة من كركوك شمال العراق أحد معاقل الاتحاد الوطني الكردستاني.

١/١٠ طالباني يؤكد أن حزب بارزاني ينسق مع تركيا.

١/١٠ الإعلان عن انفجار عبوة ناسفة في حي الشعب السكني في ضاحية ببغداد تقتل فتى في الثانية عشر من عمره واتهمت صحيفة القادسية عملاء الموساد بأنهم وراء هذا التفجير والتفجيرات الأخرى التي حدثت أواخر عام ١٩٩٤يناير ١٩٩٥.

١/١٤ تزايد عمليات قطع الأيدي والآذان للجنود العراقيين لمعاقبة الهاربين من الجيش.

١/١٥ إحتدام المعارك الكردية بين حزب البارزاني وحزب طالباني يؤكد مقتل عشرات، وسط تلويح رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد السيد أحمد الجلبي بالإنسحاب من جهود الوساطة بينهم.

١/١٦ وكالة الأنباء الإيرانية تذكر أن عدة ضباط من سلاح الجو العراقي دبروا محاولة انقلاب على نظام الرئيس العراقي صدام حسين قتل على أثرها اللواء/ محمد مظلوم الديلمي بوحشية وأوضحت الوكالة أن أشخاصاً أطلقوا النار على صدام حسين قرب قصره في الرمادي لكنهم لم يتمكنوا من إصابته.

١/١٧ صدام يدعو الأكراد إلى حوار جديد يساعد في استقرار منطقة كردستان للحكم الذاتي وتوفير الأمن والإطمئنان في ظل الوحدة الوطنية.

١/١٨ حزب البارازاني يرفض دعوة بغداد استئناف الحوار العراقي الكردي.

١/١٩ طالباني يعلن استعداده لقبول الحوار مع بغداد في إطار تحقيق الديمقراطية للعراق وتطبيق القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن.

١/١٩ أفاد بيان وقعته الكتلة الوطنية لتنظيمات الداخل أن الكتلة مسئولة عن محاولة للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وأكدت الحركة أن النظام العراقى قام بالتنكيل بكل من يشتبه فى صلته بالمحاولة.

١/١٩ نائب الرئيس العراقي السيد طه ياسين رمضان يجدد رفض بغداد قرارى مجلس الأمن ٧٠٦، ٧١٢ الذين يسمحان للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط تحت رقابة دولية شديدة ليتمكن من شراء أغذية وأدوية، واعتبره خرقًا سافرًا للقوانين الدولية وتعديًا صارخًا على السيادة الوطنية.

١/٢٠ الطالبانى يتهم تركيا بالتدخل فى شئون أكراد العراق والإنحياز لبارزانى.

١/٢٤ توقف الإقتتال بين قوات بارزانى وطالبانى فى الشمال العراقى بعد وساطة أميريكية، بعد أن حذرت بشدة من استمرار القتال وتاثيره على وضع الحماية الدولية الموقرة للأكراد بهذا القتال.

١/٢٦ العراق يعد الأمم المتحدة بإعادة كل الممتلكات الكويتية، وفى نفس الوقت حذر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن من الاستعجال برفع الحظر عن العراق، بما سيؤثر على محاولات السيطرة على برامج التسلح العراقية.

١/٢٨ صرحت مصادر من المؤتمر الوطنى العراقى الموحد أن الوفد الأمريكى الذى زار شمال العراق والتقى الزعيمين الكرديين السيدين جلال طالبانى، ومسعود بارزانى، اقترح حل الميليشيات الكردية كوسيلة لتطبيع الأوضاع فى المنطقة.

١/٢٨ رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق السيد محمد باقر الحكيم يؤكد أن تنظيمات فى المعارضة العراقية اتفقت على خطة للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وأكد أيضًا أن المؤتمر الوطنى العراقى الموحد وكل الاتجاهات الليبرالية والقومية وحتى الشيوعية فى المعارضة التى شاركت فى اجتماع فى لندن أيدوا الخطة وقال : أن المعارضة لصدام تتزايد فى صفوف الجيش، والنظام أصبح معزولاً بشدة عن الشعب والجيش والحرس الجمهورى، وأشار أن ذلك سيحدث خلال عام ١٩٩٥ بالتعاون بين الجيش والشعب.

فبراير

٢/٥ ندوة فى موسكو حول حقوق الإنسان فى العراق تؤكد أن المسئولين فى العراق لم يتأثروا بالعقوبات، والمواطنون يعانون من الحصارين الداخلي والخارجي.

٢/١٠ وزير الخارجية العراقى يجرى محادثات فى عمان، والملك حسين يصرح بأن بلاده ستواصل الضغط لرفع الحظر الدولى على العراق، وقطر تقرر التبرع بـ ٢٥٠٠ طن سكر للعراق لتخفيف حدة المعاناة الإنسانية للشعب العراقى.

٢/١٠ واشنطن تحذر أكراد العراق من قبول أى وساطة إيرانية، وتطلب من الزعماء الأكراد رفض

حزب العمال الكردستانى كصاحب دور شرعى لأنه ليس على هذا النحو، بل هو منظمة ارهابية ويجب رفضه، والتعامل معه على هذا الأساس.

٢/١١ تقديرات لمجلة (چينس أنتلجنس ريفيو) المتخصصة فى شئون الدفاع والصادرة فى لندن أن العراق يعيد بناء جيشه ولم يتخل عن الخيار النووى.

٢/١٣ المعارضة العراقية تؤكد وقوع معارك طاحنة فى محافظة البصرة بين القوات العراقية وقوات المعارضة فى جنوب العراق.

٢/١٥ بغداد تجدد دعوة الأكراد إلي حوار جديد بعد تجدد القتال، رغم التحذيرات الأمريكية.

٢/١٦ قتال شرس بين القوات العراقية والمعارضة فى الجنوب، وسط إتهام بغداد لإيران والكويت والولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المتمردين فى هجومهم.

٢/٢٤ إعدام ٢٠٠ سجين عراقى فى أبو غريب وكربلاء.

مارس

٢/١٦ اشتباكات بين القوات الحكومية العراقية وقوات المعارضة فى المنطاق الكردية بشمال العراق.

٣/١٨ المعارضة العراقية تؤكد شن هجومين قرب كركوك، صرح بذلك المؤتمر العراقى الموحد والاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الشيوعى العراقى.

٣/٢٠ تجدد القتال الكردي بين طالبانى وبارزانى.

٣/٢١ ٣٥ ألف جندى تركى يجتاحون شمال العراق لملاحقة مقاتلى حزب العمال الكردستانى، وتنديد بالعملية من الأحزاب الرئيسية، وتأييد أمريكى عراقى إيرانى لمقتل ٢٠٠ كردى من مقاتلى حزب العمال الكردستانى بينهم مدنيون عزل ومن النساء والأطفال الأكراد العراقيين.

ابريل

٤/٣ اللواء وفيق السامرائى المدير العام للإستخبارات العراقية السابق والمعارض حالياً يصرح : نحن فى بغداد بعد ثلاثة شهور.

٤/٣ ردود أفعال مستنكرة من اتحاد المثقفين العراقيين فى الخارج لإتهام الشاعرين الكبيرين محمد مهدى الجواهرى وعبد الوهاب البياتى والكاتب البارز سعد البزاز بالخيانة، وفصلهم من عضوية اتحاد الأدباء ونقابة الصحفيين، ثم اسقاط حقوقهم المدنية، وحرمانهم من الجنسية العراقية.

٤/١١ الحكومة العراقية تضاعف رسوم السفر المفروضة على العراقيين، لتبلغ مائتى ألف دينار

للتأشيرة الواحدة.

٤/١٧ الحكومة العراقية ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذى يسمح لبغداد ببيع كمية محدودة من النفط لتأمين حاجات العراق.

٤/١٧ رجال الشرطة يرتكبون جرائم قتل وسرقة فى بغداد، فى ظل ازدياد تردى الوضع الأمنى والاقتصادى.

٤/٢٣ القيادة العراقية تحيل تقرير مصير القرار الدولى للبرلمان بعد اتصالات لتعديل بنوده تبرر الموافقة عليه.

٤/٢٦ البرلمان العراقى يرفض خطة الأمم المتحدة لبيع كمية محدودة من نفطه.

٤/٢٩ سحب ٢٠ ألف جندى تركى من العراق.

مايو

٥/٦ مصرع مئات الأكراد فى الغزو التركى شمال العراق، وسط تأكيدات أنقرة نجاح مهمتها فى سحق الأكراد، وتعلن انسحابها الكامل من الأراضى العراقية.

٥/٧ أزمة مالية خانقة فى المؤتمر الوطنى العراقى بسبب الإقتتال الكردى الذى يؤخر النضال ضد صدام لإسقاطه.

يونيو

٦/١٢ مقتل محافظ الأنبار و ١٨٠ آخرين فى صدامات يومية، بعد تشييع جنازة اللواء الديلمى بعد تعذيبه بوحشية بتهمة الإنقلاب الفاشل.

٦/١٣ أحداث الأنبار تتحول إلى انتفاضة واسعة، والسلطات العراقية استعملت الطيران والمدافع لقمعها.

٦/١٤ استمرار المواجهات الدامية، وتدخل عدى لحسم الموقف بالقوة، والإعلام الأردنى بنشر عن الأحداث لأول مرة وبداية التوتر بين عمان وبغداد.

يوليو

٧/٧ الجيش التركي يتوغل شمال العراق مرة أخرى فى مناطق الحزب الديمقراطى الكردستانى، لمطاردة عناصر من حزب العمال الكردستانى وقتلت ٤٨ منهم.

٧/٩ بوادر انشقاق فى المؤتمر الوطنى بعد إعلان سامى غزاره المجون رئيس حركة الإصلاح الوطنى فى العراق عن تجميد عضويته فى المجلس وسائر مؤسسات المؤتمر، لاعتراضه على الإنعزالية في اتخاذ

القرارات وعدم وجود سياسة مدروسة للمؤتمر.

٧/١١ العراق يقدم احتجاجًا رسميًا إلى إيران بعد مقتل ٣ فى هجومين مسلحين على مجاهدى خلق فى بغداد.

٧/١٢ مجلس الأمن يمدد العقوبات دون جدل، والموقف العراقى يتفاقم داخليًا ودوليًا.

٧/١٦ العراق يقر بتسلل عناصر من الحرس الثورى الإيرانى، ويطالب مجلس الأمن بوقف الأعمال العدوانية الإيرانية.

٧/١٨ حزبا بارزانى وطالبانى يؤكدان وقوع مزيد من القتال الدائر منذ شهور عديدة، والقوات العراقية تقصف موقعًا تابعًا للمؤتمر الوطنى.

٧/١٨ صدام يعزل وزير الدفاع الفريق الركن على حسن المجيد ابن عمه فى إطار التوازنات العائلية بين جناحى الحسن والمجيد فى العائلة التكريتية الحاكمة.

٧/٢٢ طرفا النزاع الكردى يقبلان المبادرة الأمريكية لإنهاء الإقتتال فى شمال العراق.

٧/٢٦ الرئيس العراقى يأمر بزيادة رواتب العسكريين ورجال الشرطة بنسبة ٧٠٪ فى محاولة لوقف تهاوى القوى الشرائية لرواتبهم.

٧/٢٧ أكدت إدارة الرئيس كلينتون أنها متمسكة بوحدة أراضى العراق وتعترف بسيادته على مناطقه الكردية ولا تعترف بسيادة كردية.

٧/٣٠ أزمة تمويل فى المؤتمر العراقى الموحد، وموجة استقالات تدفعه لعقد اجتماع لجمعيته الوطنية فى محاولة لتجاوز الأزمة.

أغسطس

٨/١ صدام يعلن العفو عن جميع السجناء السياسيين فى البلاد بمناسبة الذكرى الخامسة لغزو الكويت، والمعارضة تشكك فى مصداقية قرار العفو.

٨/١٠ بدء محادثات المصالحة الكردية فى دبلن عاصمة ايرلندا برعاية أمريكية وحضور دبلوماسى تركى.

٨/١١ انقسام خطير فى النظام العراقى بعد لجوء ابنتى صدام وزوجيهما وعدد كبير من الضباط إلى الأردن، وواشنطن تؤكد دعمها للأردن وسط أنباء عن تحركات عسكرية حول بغداد.

٨/١٢ حسين كامل يعلن أنه يحمل معه إلى عمان مجموعة وثائق وأوراق مهمة، والإدارة الأمريكية تسعى لجمع معلومات جديدة عن صدام.

٨/١٢ الرئيس العراقي يحاول حل المشكلة عائلياً، وعدي يفشل حتى في التحدث مع شقيقتيه، والملك حسين يبلغه رفض اللاجئين مقابلته، وذلك كله وسط صمت من وسائل الإعلام العراقية.

٨/١٣ وسائل الإعلام العراقية تنظم حملة ضد فرار صهر صدام حين تعتبر لجوء حسين كامل أفضل من بقائه في العراق، وعدي يتعهد بمحاربة الخيانة.

٨/١٣ في مؤتمر صحفي عقد في الأردن حسين كامل يعلن أنه لم يقتل صدام لصلة القربى وأنه لم يكن مسئولاً عن التصفية ويعلن بدء الحوار مع جميع العراقيين أكراداً وعرباً ويدعو لإسقاط النظام العراقي.

٨/١٥ بغداد تعلن أن حسين كامل هرب لتفادي التحقيق في معاملاته المالية، والمعارضة العراقية تشكك في قدرة حسين كامل على قلب نظام الحكم في العراق.

٨/١٦ عدي يقتل ابن شقيق صدام حسين، ويصيب عمه، وسط انشقاق جديد في الأسرة الحاكمة.

٨/٢٥ المؤتمر الوطني يشيد بدعوة الملك حسين إلى إقامة الديمقراطية في العراق، ودعت شخصيات عراقية معارضة بارزة إلي التنسيق مع القيادة الأردنية، وحزب طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، يرحب بموقف الملك حسين الذي عبر عنه في خطاب رسمي يوم ١٩٩٥/١٢/٢٤، والذي أكد فيه أن العراق بعربه وكرده وبشيعته وسنته في حاجة إلى حل مشكلاته على أسس التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٨/٢٨ اشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي بزعامة برزاني يؤدي إلى مقتل ١٢ شخصاً.

٨/٢٩ حزب العمال الكردستاني يؤكد غزوه لشمال العراق، ويعلن أن هدفه القضاء على الخونة واستدراج الجيش التركي وإحباط الإتفاق بين بارزاني وطالباني.

٨/٣٠ المعارضة العراقية تعلن أن السلطات العراقية أعدمت قائداً عسكرياً كبيراً وثلاثة من مساعديه، على خلفية الانشقاق الأخير في الأسرة الحاكمة في العراق.

٨/٣١ المعارضة العراقية تطالب قادة الدول العربية بعدم استبعادها من التحركات والمشاورات الجارية، بشأن الموقف من العراق بعد هروب حسين كامل صهر الرئيس صدام حسين.

سبتمبر

٩/٥ معارضون عراقيون يدعون إلى تحول سلمي في العراق، ومنظمة كردية لحقوق الإنسان تطالب الملك حسين بتسليم صهر صدام إلى محاكم دولية لمحاكمته على الجرائم التي اقترفها.

٩/٧ الغاء احتجاج للمعارضة العراقية في لندن بسبب التحفظ على حضور حسين كامل الذي اعتبره البعض رمزاً للقمع في العراق.

٩/٩ العراق يطرح رئاسة صدام حسين للإستفتاء العام بعد تعديلات دستورية لمجلس قيادة الثورة.

٩/٩ مجلس الأمن يجدد العقوبات على العراق لأول مرة بعد لجوء حسين كامل للأردن، وواشنطن لا تجد مبررًا للتليين، والأعضاء منقسمون بين ضد الحظر ومعه وممتنعون عن التصويت.

٩/١١ المجلس الوطنى وافق بالإجماع على ترشيح صدام لولاية جديدة، وبغداد تعتزم دعوة ١٠ آلاف مراقب دولى لمتابعة الإستفتاء على رئيس الجمهورية.

٩/١٤ لقاء دبلن يتحدث عن تقدم بإتجاه تحييد عاصمة الشمال العراقى، وسط أجواء تشدد على التفاؤل فى محادثات السلام الكردستانية.

٩/١٤ تكليف المؤتمر الوطنى أمن أربيل وحراسة نقطة الجباية على حدود تركيا.

٩/١٥ الأكراد يفشلون فى الإتفاق، رغم جهود الوفد الأمريكى وحزبا بارزانى وطالبانى يتبادلان الاتهامات ازاء فشل المفاوضات.

٩/٢١ أحكام بالإعدام فى حق ثمانية عراقيين أدينوا بسرقة أجزاء من السياج الحديدى لطريق سريع وبيعها فى السوق السوداء.

٩/٢٢ المعارضة العراقية تعلن عن معلومات باعتقال وزير التعليم همام عبد الخالق بسبب علاقته الوثيقة بحسين كامل.

٩/٢٤ خريطة عراقية جديدة تعترف بحدود الكويت حسب الإعتراف العراقى الأخير لأول مرة بعد ١٥ عامًا.

أكتوبــر

١٠/٥ وزير الصحة العراقى، الوفيات تتصاعد مع تفشى الأمراض وتراجع الخدمات الطبية.

١٠/٧ اجتماعات المعارضة مستمرة فى دمشق، وبغداد تهاجم طهران لاستضافتها القوى الكردية.

١٠/١١ ١١٤٠٠ طفل يموتون شهريًا بسبب الحظر الاقتصادى، وسوء التغذية يهدد ملايين العراقيين بكارثة.

١٠/١٢ معارك جديدة بين قوات بارزانى وحزب العمال الكردستانى يذهب ضحيتها ١٠٠ قتيل

١٠/١٣ حسين رشيد حسن المدير السابق للتشريفات فى المكتب الخاص للرئيس صدام حسين بالقصر الجمهورى ببغداد يؤكد أن الركائز الأساسية للنظام السياسى قد تحطمت.

١٠/١٤ مئات العراقيين المعارضين فى بريطانيا يعتصمون أمام مبنى السفارة العراقية احتجاجًا على استمرار رئاسة صدام حسين.

١٠/١٥ العراقيون يتوجهون بكثافة لمكاتب الاقتراع للتصويت فى الاستفتاء على رئاسة صدام حسين.

١٠/١٦ ٥٢ مقترعًا فقط قالوا لا لصدام حسين، والنتيجة الأولية للإستفتاء تؤكد على ٩٩,٩٦٪.

١٠/١٧ واشنطن تعلن عن استيائها لنتائج الاستفتاء وتؤكد أنه زيف وسوء حظ للشعب العراقى.

١٠/١٨ الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى بزعامة سعود البارزانى يؤكد استيلاء قواته على أهم موقع لحزب العمال الكردستانى المحظور فى تركيا داخل المناطق الكردية العراقية.

١٠/٢٣ العراق يعلن عن إجراء انتخابات برلمانية أوائل العام.

١٠/٢٦ الاتحاد الوطنى الكردستانى يجدد اتهامه للحزب الديمقراطى الكردستانى بتلقى مدرعات من بغداد للتنسيق مع الحكومة العراقية.

١٠/٢٩ الرئيس العراقى صدام حسين يدعو إلى تطبيق التعددية السياسية وإعادة تشكيل مجالس وزارية كانت قد ألغيت قبل حرب الخليج.

١٠/٣٠ مصادر كردية عربية معارضة فى شمال العراق، تؤكد أن تشكيلات من قوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق، دخلت من إيران إلى محافظة السليمانية.

١٠/٣١ انفجار عبوة ناسفة فى أحد المكاتب الأمنية للمؤتمر الوطنى العراقى الموحد، وتسفر عن مقتل ثمانية وعشرون شخصًا وإصابة ثمانية أخرين.

نوفمبر

١١/٢ الحزب الديمقراطى الكردستانى يعرب عن مخاوفه من انهيار الهدنة بينه وبين الاتحاد الوطنى الكردستانى.

١١/٣ بغداد تنفى علاقتها بإنفجار مقر المؤتمر الوطنى العراقى.

١١/٤ الفريق أول الركن حسين كامل حسن يقرر تشكيل مجلس أعلى للإنقاذ فى العراق، يتولى مهمة قيادة العمل لتغيير نظام الحكم وإنقاذ الشعب والوطن.

١١/٥ الإعلان عن تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة ابراهيم للتحضير لانتخابات المجلس الوطنى العراقى مع بدايات العام الجديد.

١١/٨ الزعيم الكردى العراقى مسعود البارزانى يوجه دعوة علانية لزعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان لزيارة كردستان العراق وعقد لقاء مشترك بينهما.

١١/٩ مصادر كردية عراقية فى لندن وكردستان تؤكد أن ٢٠ قائدًا من قيادة فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق، كلفوا بالإشراف على تشكيل لواء المصطفى.

١١/١٠ مكتب ارشاد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق يصدر بيانًا، يطالب فيه بالضغط على العراق لاحتدام قرارات الأمم المتحدة جميعًا، وإيقاف حملات القمع فى جميع أنحاء العراق.

١١/٢٦ انفجار سيارة ملغومة خارج مكتب مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة بميدان الأندلس بالعاصمة العراقية دون سقوط ضحايا.

١١/٢٨ الأمين العام للأمم المتحدة يحيل للجمعية العامة مذكرة أوضاع حقوق الإنسان المتردية فى العراق.

١١/٢٩ الحزب الديمقراطى الكردستانى ينفى عقد اتفاق للعمل الميدانى مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق.

ديسمبر

١٢/١٠ الإعلان عن تأجيل اجتماع المعارضة العراقية فى عمان لمدة شهر.

١٢/١١ عبد الله أوجلان الأمين العام لحزب العمل الكردستانى يعلن عن وقفه الشامل لإطلاق النار بين قواته والحزب الديمقراطى الكردستانى.

١٢/١٢ هيئة الارسال العراقية التابعة للمؤتمر الوطنى العراقى تكشف عن انضمام الركن نجيب مصطفى الصالحى رئيس أركان الفرقة الأولى الآلية بالجيش العراقى لصفوف المعارضة فى شمال العراق.

١٢/١٣ ثلاثة تنظيمات عراقية معارضة تعلن عن حل نفسها والإندماج فى حزب واحد يحمل اسم (حزب الوطن).

١٢/١٤ مائة وخمسون من المثقفين والأكاديميين والسياسيين ورجال القانون والأعمال والمهن المنفيين فى الخارج يعلنون عن تأسيس (الجمعية العراقية لحقوق الإنسان) لإنهاء الحالة المتردية التى يعيشها الشعب العراقى.

١٢/١٥ تقرير اقتصادى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يكشف عن تراجع عملية التنمية البشرية للعراق بسبب الحظر المفروض عليه.

١٢/٢٩ قانون انتخابى جديد للمجلس الوطنى العراقى ينظم عمليات الانتخاب وصلاحياته، ويحرم من مارس التجارة من ترشيح أنفسهم بالإنتخابات.

أضواء على الأحداث

مقدمة

شهد العراق عام ١٩٩٥ عنفًا ثلاثيًا، بين حكم صدام حسين والشعب العراقي من جهة، وبين الحزبين الكرديين الرئيسيين المتصارعين الاتحاد الوطني بقيادة جلال الطلباني، والديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني من جهة ثانية، ثم العنف التركي الخارجي باجتياح شمال العراق من جهة ثالثة.

وتزامن مع ذلك معاناة الشعب العراقي من الحظر الاقتصادي الدولي، والاشتباكات المتكررة بين الجيش العراقي والشيعة في الجنوب، وتمزق الوطن والحكم وصولا لعائلة صدام ذاتها.

أولا: عنف صدامي ضد الشعب:

شهد شهرًا مايو ويونيو ١٩٩٥ انتفاضة شعبية كبيرة في محافظة الأنبار بعد القاء السلطات القبض على اللواء الركن معروف الديلمي في ١٩٩٥/٢/٩ (من أبناء الديالمة أخر أكبر العشائر العراقية المؤيدة لصدام حسين والتي لعبت دورًا هامًا في استقرار حكمه)، ثم قتله تحت التعذيب وتشويه جثته في ١٩٩٥/٦/١١، وعلى أثر جنازته في ١٩٩٥/٦/١٢ اندلعت انتفاضة سنية ضخمة استمرت أكثر من الشهر، وأدت لاستخدام قوات الجيش العراقي لمختلف الأسلحة مما أسفر عن مقتل وجرح ما يزيد عن خمسة آلاف، وتشريد مثلهم فروا إلى الأردن، ناهيك عن اغتيال حوالي الألفين في أثناء قمع الانتفاضة.

ثانيا: العنف الكردي .. الكردي:

كان العنف قوتًا يوميًا في شمال العراق طوال عام ١٩٩٥، حيث أدت احداث العنف بين ميليشيات حزب الاتحاد الوطني بقيادة جلال الطلباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني إلى مقتل وجرح حوالي خمسة آلاف كردي، وتشريد أكثر من ٢٥ ألف كردي، وتقسيم كردستان العراق بينهما، وتحولها إلى ساحة للحرب الأهلية على غرار النموذج اللبناني، ولم يتوقف العنف رغم حدوث ١٣ اتفاق سلام سواء برعاية من المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بقيادة السيد أحمد الجلبي، أو وساطات أمريكية أهمها اتفاق دبلن في يوليو ١٩٩٥، أو وساطات أردنية، وتركية، وإيرانية، إلا أنها جميعًا بات بالفشل للإختلاف الجذري حول مشكلتين أساسيتين هما :

١ – سيطرة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على نقطة جمرك الخليل التي تدر على الحزب ٢٥ مليون دينار شهريًا، وطلب الاتحاد الوطني باقتسام ذلك.

٢ – سيطرة الاتحاد الوطني على العاصمة اربيل وكافة الخطوط والطرق المؤدية لها، وطلب

الديمقراطى الكردستانى الدائم بإنهاء سيطرة الاتحاد الوطنى.

وحاول الوسطاء فى ١٣ وساطة الوصول إلى حل وسط بين الفرقاء عبر اشراف محايد على نقط الخليل، واربيل من قوات لجنة المتابعة للمؤتمر الوطنى، أو إعادة الانتشار أو غيرها من الحلول التى فشلت.

ثالثا: الاجتياحات التركية لشمال العراق:

قام الجيش التركى بثلاثة اجتياحات للشمال العراقى فى مارس، ومايو، وأغسطس ١٩٩٥، لمطاردة قوات حزب العمال الكردستانى التركى بقيادة عبد الله أوجلان، مما أدى إلى مقتل وجرح حوالى الألف ونصف الألف من الأكراد وتشريد ابناء ٢٧ قرية، أي ما يعادل خمسة آلاف مواطن كردى. وفى إطار ذلك حدث اقتتال بالوكالة بين الحزب الديمقراطى الكردستانى بقيادة البرزانى، وقوات حزب العمال الكردستانى التركي بقيادة عبد الله أوجلان طوال النصف الثانى من عام ١٩٩٥، مما أدى إلى مقتل وجرح أكثر من خمسمائة وتشريد أكثر من ثلاثة آلاف كردى، حتى قبل الطرفان المتصارعان مبادرة أوجلان بوقف اطلاق النار فى ديسمبر ١٩٩٥، وسط اتهامات من أوجلان للبارزانى بالتعامل مع اسرائيل، واتهام البارزانى لأوجلان بالتعاون مع صدام حسين.

ووسط انهيار المجتمع المدنى فى العراق شمالاً وجنوبًا قررت حكومة بغداد عمل استفتاء على رئاسة صدام حسين فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ نال فيه صدام ٩٩,٩٦٪ واستمر رئيسًا للعراق!!، كذلك وفى ١٢/٢٩، اصدر صدام حسين قانونًا جديدًا للمجلس الوطنى العراقى ينظم علميات الانتخابات وصلاحياته ويحرم من مارس التجارة من حق الترشيح !!

وفى الشمال كانت فترة صلاحية البرلمان العراقى قد انتهت فى مايو ١٩٩٥، وبعد وساطة أمريكية شهد خريف ١٩٩٥ اجتماعًا لمدة نصف ساعة جدد فيه البرلمان العراقى ولايته لعام آخر.

وهكذا سيطرت الدماء والبنادق علي مصير الشعب العراقى.

١) الحظر الاقتصادى:

يعرف الجميع أن آثار الحظر الاقتصادى المباشرة لا تقع على صدام حسين أو أحدًا من المسئولين العراقيين بل تصيب مباشرة الآلاف من أطفال العراق إذ أدى الحظر إلي تدهور الوضع الاقتصادى والأمنى وشهد العراق ازدياد فى عدد وفيات الأطفال إذ بلغ ١١٤٠٠ طفل شهريًا حسب تقديرات وزارة الصحة العراقية بالإضافة إلى تعرض بغية الأطفال لسوء التغذية مما سيؤثر على مستقبل العراق بأكمله، وذلك يعود إلى نقص المستلزمات الطبية والخدمات البلدية ووسائل رفع النقابات وتنقية المياه وارتفاع الأسعار بشكل يفوق طاقة ٩٠٪ من العراقيين، إذ وصل سعر الدجاجة الواحدة زنة كيلو جرام ٢١٠٠ دينار حتى منتصف عام ١٩٩٥، وسعر كيلو الزيت ١٥٠٠ دينار وسعر كرتونة البيض إلى ٢٤٠٠ دينار هذا كله وما

زالت القوى الدولية تصر على استمرار الحصار، وإن كان الشعب العراقى قد كسب إلي صفه مؤخراً فرنسا وروسيا والصين، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ترفض الموافقة على رفع الحظر ومن جانب آخر ما زال النظام العراقى يساوم حول قرار بيع جزء من نفطه مقابل بعض السلع الاساسية، وشهدا العام الماضى أعلى درجات التردى للوضع الأمنى والاقتصادى للمواطن العراقى.

ب) المشكلة الكردية والحرب الأهلية فى الشمال :

كان لإندلاع القتال بين الحزبين الكرديين المتحالفين الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى والحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى وقع الصدمة على المتعاطفين مع الشعب الكردى فى العراق وعلى الوطنيين العراقيين بصورة عامة.

وفشلت جهود الوساطة فى السيطرة على الخلاف وسط اتهامات متبادلة بالتنسيق مع بغداد تارة ومع أنقرة تارة أخرى، وأضعف القتال الدوائر المعارضة العراقية، التى أهدرت طاقتها فى جهود الوساطة بين الحزبين المتنازعين ومن جهة أخرى دارت معارك بين قوات بارزانى وقوات حزب العمال الكردستانى، وبالفعل أدت الحرب الأهلية وسقوط التجربة الديمقراطية إلى استنزاف جهد المعارضة العراقية فى معركة جانبية، شغلتها عن مهمتها الأساسية وهى التصدى للنظام الحاكم وإضعافه وإسقاطه، ومنعت تحويل كردستان المحررة من أن تكون منطقة أمنة لقوى المعارضة نقطة انطلاق حقيقية للنضال.

ج) المعارضة العراقية :

المتابع لبيانات لمعارضة العراقية يستطيع أن يحدد بشكل سريع أن المعارضة أهدرت فرصتها الذهبية بعد هروب حسين كامل صهر الرئيس صدام وتخلخل الوضع الأمنى فى العراق، وسط الصراع الشرس بين أبناء الأسرة الحاكمة وقبلها انتفاضة الأنبار بعد مقتل اللواء الديلمى.

وقد تعرضت المعارضت العراقية لأزمة مالية طاحنة أثرت كثيراً على خططها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق فيما بينهم، وكشفت الأزمة الكردية ضعف المعارضة العراقية التى وقفت عاجزة عن القيام بفعل مؤثر للتأثير فى تطورات الأحداث المؤسفة فى كردستان العراق، بل أن حدة القتال لم تهدأ إلا بعد توجيه الإنذارات البريطانية والأمريكية والتلويح بسحب الحماية الآمنة عن المنطقة، وفى مثل هذه الأوضاع يجد النظام العراقى فرصة للتواجد والوساطة.

د) الجيش العراقى :

تقديرات ما بعد الحرب :

١ – مجموع القوات المسلحة حوالى ٤٠٠ ألف جندى و ٦٠٠ ألف احتياطى.

٢ – الجيش (القوات البرية) حوالى ٣٥٠ ألف جندى و ٢٥٠٠ دبابة و ٣ آلاف عربة مدرعة و ٢٠٠٠ قطعة مدفعية.

٣ – البحرية ألفا رجل و ٣ قطع سطح قتالية.

٤ – سلاح الجو ٣٠ ألف جندى، وحوالى ٣٠٠ طائرة قتالية و ٢٠٠ طائرة هليكوبتر بينها ٦٠ هجومية و٣٠ طائرة نقل.

٥ – الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل : لايزال يعتقد أن العراق يملك بعض المنصات لإطلاق صواريخ أرض أرض وقدرة محدودة فى مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وخلال عام ١٩٩٥ شارك الجيش فى اشتباكات مع الأكراد، بالإضافة إلى الدور الحاسم فى قمع الانتفاضات، خاصة انتفاضة الأنبار، ومن جانب اخر قام أفراد من القوات الجوية بقيادة اللواء طيار الديلمى بمحاولة انقلابية وإغتيال صدام حسين، ولكن المحاولة فشلت، وجرت سلسلة من الإعدامات والإعتقالات فى صفوف الجيش.

وجاء قرار الرئيس العراقى بتعيين الفريق أول الركن سلطان هاشم أحمد وزيراً للدفاع خلفًا للفريق أول الركن على حسن المجيد محاولة لإسترضاء المؤسسة العسكرية العراقية، وكانت لا ترضى عن تعيين ابن عم صدام، وهو على حسن المجيد، وزيراً للدفاع سينة ١٩٩١، وقد كان مجرد رقيب فى الجيش.

هـ) الأسرة الحاكمة فى بغداد ومؤسسة الرئاسة :

شهدت الأسرة الحاكمة فى العراق أخطر انقسام لها منذ غزو الكويت بعد فرار صهرى صدام حسين مع زوجتيهما إلي الأردن، وبعد فشل كل المحاولات فى عودتهم، ولم يمر سوى القليل من الوقت حتى قتل عدى ابن أخو الرئيس العراقى غير الشقيق وطبان وأصاب الأب، وتبادل صدام حسين وصهره حسين كامل التشهير، وأتهمت وسائل الإعلام العراقية حسين كامل بتهريب ٣٠ مليون دولار خارج البلاد، ولكن يبدو أن النظام العراقى استطاع تجاوز الأزمة، خاصة وأن عدداً من فصائل المعارضة العراقية لم تثق فى حسين كامل، واعتبرته احدى منظمات حقوق الإنسان الكردية رمزاً للقمع فى العراق، وجاء الاستفتاء الأخير فى إطار تصحيح الأوضاع الداخلية، وقد تم ذلك بعد تعديل دستورى قام به مجلس قيادة الثورة، وفاز صدام بأغلبية ساحقة برئاسة العراق سبع سنوات أخرى.

و) انتهاكات حقوق الإنسان بالعراق :

فى ظل تردى الوضع الأمنى والاقتصادي للعراق بسبب الطبيعة القمعية للنظام العراقى، وبسبب قسوة الحظر الاقتصادى تزداد بشكل يومى انتهاكات حقوق الإنسان، وشهدت صفوف الجيش حالات إعدام عديدة حدث ذلك مع المواطنين المدنيين فى حوادث سرقات بسيطة، بالإضافة إلى جرائم الشرطة فى حق المدنيين.

ز) العنف

شهدت بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى حوادث عنف وانفجارات عديدة، وفي أماكن متفرقة وكانت أهمها أحداث العنف فى الأنبار التى أعقبت محاولة الإنقلاب، واضطرابات فى الجنوب من

المعارضة الشيعية.

ح) الحدود العراقية:

تعرضت الحدود العراقية من الشمال والجنوب لإنتهاكات، خاصة الحدود الشمالية التى اجتاحتها القوات التركية فى تعقبها لحزب العمال الكردستانى، ولكن جاء هذا وسط صمت عراقى على المستوى العملى، خاصة، وأن العمليات التركية كانت تصب فى مصلحة بغداد رغم الاحتجاجات الرسمية، ومن الواضح أن العراق أدرك أن هناك أطرافًا إقليمية عديدة من أهمها ايران وسوريا ومصر لن تسمح بالمساس بوجدة الأراضى العراقية، حرصًا على مصالحها وحفاظًا على ميزان القوى فى المنطقة، وتشكل ضمنًا محور مصرى إيرانى سورى ضد رغبة الأردن فى أن يلعب دورًا رئيسيًا على حساب العراق.

خاتمة:

وبعد أن شلت الحياة الديمقراطية فى العراق، سواء بين الحكم والشعب، أو بين أقلياته الوطنية والحكم، أو بين الأقليات وبعضهما البعض، أو بين الجيش والحكم والحزب، وانتهاء بانقسام العائلة نفسها، ترى ماذا بعد ؟

اولا: عوامل التقدم:

١ - استمرار نضال الشعب العراقى من أجل الحياة.

٢ - اتفاق كافة فصائل المعارضة العراقية المدنية والدينية، والأكراد وسائر الأقليات على ضرورة اسقاط الحكم القائم وبناء نظام وطنى ديمقراطى.

٣ - تأكيد القوى الدولية والإقليمية والعربية والمعارضة العراقية على ضرورة الحفاظ على وحدة التراب الوطنى العراقى.

ثانيا: عوامل التراجع:

١ - العنف المتبادل بين كافة الأطراف، والذى أدى إلى سيادة خطاب البنادق عن خطاب السلام، وأدى إلى مصرع وتشريد عشرات الآلاف من أبناء الشعب.

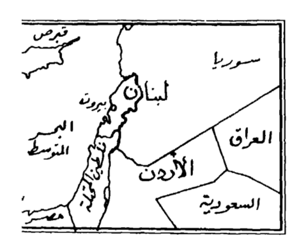
٢ - انهيار المجتمع المدنى، وتراجع قوة المعارضة.

٣ - تحول الساحة العراقية - خاصة فى الجنوب والشمال - إلى موقع للتدخلات الخارجية.

٤ - تحول العراق ككل إلى دولة مفتوحة السيادة، تحكم شكلاً عن طريق مجلس الأمن، ومضمونًا من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك كله فإن سيناريوهات المستقبل للعراق (للأسف) رهن بتعاظم عوامل التقدم على عوامل التراجع من جهة، وارتباط ذلك بموقف القوى الخارجة الدولية والإقليمية من جهة ثانية.

لبنـــان *



* اعد هذا التقرير الخاص بلبنان الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٤٤/١١/٢٢م عن فرنسا تحت وصاية عصبة الأمم

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: إلياس الهرواي

إسم رئيس الحكومة: رفيق الحريري

عدد المحافظات: ٥ محافظات

العاصمة: بيروت

المساحة(كلم٢): ١٠,٤٠٠

عدد السكان(مليون): ٣,٩

معدل الزيادة السكانية: ١,١ ٪

الديانات: ٥١ ٪ مسلمون ، ٤٨ ٪ مسيحيون ، ١٪ ديانات أخرى

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٧١٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٢,١

العملة: الليرة اللبنانية

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٨٩٧ ليرة لبنانية

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١٠٦٥

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٥٣٨

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١٤,٨ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٩

معدل الامية للكبار: ٣٦ ٪

ميزان الموارد: -٦١,٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٨

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٧

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٩ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٩٨٣



يوميات الأحداث

يناير

١/١٤ توجه رفيق الحريرى إلى دمشق.

١/١٨ جماعة لبنانية تختطف طياراً أمريكياً وابنه فى تركيا.

١/٣٠ مجلس الأمن الدولى يوافق على بقاء القوات الدولية فى لبنان لمدة ٦ شهور قادمة.

إبريــل

٤/٨ إسرائيل تقصف بالمدفعية والطيران بلدة بجنوب لبنان.

٤/٢٤ الجيش اللبنانى يطلق النار على طائرات اسرائيلية فوق بيروت.

مايو

٥/١٩ استقالة حكومة الحريرى فى لبنان.

٥/٢١ تكليف الحريرى بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

يونيو

٦/٢٠ ميناء جونيه اللبنانى يتحول إلى قاعدة بحرية، وإغلاقه أمام الملاحة التجارية بكل أنواعها.

٦/٢٤ أصدر مجلس العدل اللبنانى حكماً بالأشغال الشاقة المؤبدة ضد سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة، بعد إدانته بإغتيال دانى شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار وعائلته عام ١٩٩٠.

أغسطس

٨/٢ موظفو المصارف يبدأون اضرابهم، بعد فشل مفاوضاتهم حول زيادة الأجور.

٨/٥ حزب الوطنيين الأحرار يعارض إجراء الانتخابات البلدية على مراحل.

٨/١٤ اتحاد قوى الشعب العامل ينهى مؤتمره الاستثنائى، ويقرر تجديد الثقة برئيسه كمال شاتيلا، ويطالب بانتخابات حرة وحكومة نظيفة.

٨/١٥ هيئة التشريع فى وزارة العدل تؤكد قانونية انتخابات مجلس غرفة التجارة والصناعة فى طرابلس.

٨/١٨ الاتحاد العمالي يعتبر حواره مع الحكومة بعيد جداً عن ملامسة الحلول الواقعية، ويهدد بالإضراب مجدداً.

سبتمبر

٩/٨ لبنان تمنع دخول باخرة ليبية تحمل ١٥ ألف فلسطيني.

٩/٩ إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية لمنع دخول الفلسطينيين القادمين من ليبيا.

أكتوبر

١٠/١٢ عبوة ناسفة تقتل وتصيب ٦ جنود اسرائيليين بجنوب لبنان.

١٠/١٩ مجلس النواب يوافق على مد ولاية الهراوى.

١٠/٣٠ مصرع وإصابة ١٠ أشخاص فى هجوم للمقاومة اللبنانية على الميليشيات الموالية لإسرائيل.

نوفمبر

١١/١ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله رداً على هجمات المقاومة فى جنوب لبنان.

١١/١٤ قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية المنوى وضعه فى لبنان يصبح محور اهتمام الأوساط اللبنانية على اختلافها، حيث طالب حزب الله بأن يكون قضاء بعلبك - الهرمل محافظة.

١١/١٥ رابطة الاساتذة المتفرغين فى الجامعة اللبنانية يتقدمون بمذكرة إلى النواب، تدعوهم إلى الاهتمام والرعاية بالجامعة، خاصة خلال الظروف الاستثنائية.

١١/١٦ رجال المقاومة اللبنانية يفجرون عبوة ناسفة بدورية اسرائيلية على طريق بلدة سجد فى منطقة الشريط الحدودى المحتلة، ويصيبون جنديين.

١١/١٧ محمد حسين فضل الله مرشد حزب الله يدعو للإهتمام بالمشاكل الداخلية، خاصة الاجتماعية منها.

١١/١٨ الهيئة العامة لمحكمة التميز ترفض الطعن المقدم من محاميى سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة، ضد الحكم الصادر ضده فى قضية مقتل رئيس حزب الوطنية الأحرار دانى شمعون.

١١/١٩ إحالة وليد الحسينى رئيس مجلة الكفاح العربى اللبنانى إلى التحقيق بتهمة إهانة مشاعر المسلمين.

١١/٢٠ انتخاب المحامى شكيب قرطباوى نقيباً لمحاميى بيروت خلفاً للنقيب ميشال خطار .

١١/٢١ رابطة الاساتذة المتفرغين فى الجامعة اللبنانية يهددون بالإضراب فى حالة استمرار التدخل

السياسى بشئون الجامعة.

١١/٢٢ الاتحاد العمالى العام يحذر المسئولين من مخاطر تجاهل المطالب العمالية.

١١/٢٤ المقاومة اللبنانية تطلق صواريخ كاتيوشا على قوات اسرائيلية فى جنوب لبنان.

١١/٢٦ محكمة المطبوعات فى بيروت تصدر حكماً غيابياً بسجن صاحب جريدة «الشرق» ومديرها المسئول عونى الكعكى شهراً، لإقدام الصحيفة على نشر صور كاريكاتوريه تمس كرامة رئيس الجمهورية وحرمه.

ديسمبر

١٢/٨ اسرائيل تطلق قذائف مسمارية على دورية تابعة للوحدة النرويجية العاملة فى قوات حفظ السلام.

١٢/١١ مجلس الأمن المركزى اللبنانى يهدد باستخدام القوة فى حالة حدوث أى تظاهر، وذلك بعد أن صرح نائب الجماعة الاسلامية فى البرلمان اللبنانى زهيرالعبدى باللجوء إلى الإضراب والتظاهر لغرض تعطيل المدارس يوم الجمعة بدلاً من السبت.

١٢/١٢ الاتحاد العمالى يلوح بالإضراب إذا أقر مشروع قانون الايجارات.

١٢/٢٩ اللجنة التنفيذية فى حزب الكتلة الوطنية تقدم استقالتها إلى العميد ريمون اده عبر الأمين العام.

١٢/٣٠ بيان المؤتمر الوطنى اللبنانى فرع بريطانيا يؤكد أن للبنان حق تقرير المصير لنفسها.

أضواء على الأحداث

يمكن النظر لإتفاق الطائف، الذى قامت بموجبه الجمهورية الثانية فى لبنان، من زاويتين : الأولى تتناوله باعتباره اتفاقًا ينهى حالة الحرب فى لبنان، (وهو ما حدث بالفعل)، والثانية تعتبره محاولة لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة أكثر تقدمًا، وهو ما لم يحدث، على الأقل حتى الآن.

على الرغم من ضرورة التسليم بأن استعادة الدولة اللبنانية للموقع المحورى فى الحياة السياسية (بغض النظر عن مستوى أدائها كنظام سياسى) هو خطورة ضرورية فى حفظ الوحدة الوطنية، إلا أنه من غير الدقيق أن نفترض أن دولة الطائف قد قامت على أساس قطيعة مع الماضي الطائفي للدولة اللبنانية.

فالواقع أن الفكر والحياة السياسية فى لبنان لا يتمحوران حول الدولة بل حول المجتمع. فالدولة فى لبنان ليست سوى إطار سياسى لتعايش الطوائف، لا المحور الذى ينظم أو يعيد تشكيل مسار المجتمع، كما هو الحال فى مصر مثلاً، أو حتى فى بلدان أخرى رغم تشكيلها التاريخى الحديث كالعراق وسوريا والجزائر، التى عرفت الدولة القوية القادرة على ضبط المجتمع، أيًا كان المضمون الاقتصادى والاجتماعى لهذا الضبط.

وليست الجمهورية الثانية استثناء من ذلك، فكلتا الجمهوريتين مؤسستان على فكرة وجود دولة مركزية توزع سلطاتها طائفيا، والفرق الوحيد بينهما هو نسبة الحصص التى تختص بها كل طائفة (من غلبة المسيحيين وخاصة المارون فى الجمهورية الأولى، إلى نوع من التوازن الطائفى فى الجمهورية الثانية). ومن هنا فإن تقييم أدائها – أى الجمهورية الثانية – لا ينبغى أن يتم إلا على أساس مدى نجاحها فى تقديم صيغة للتعايش بين الطوائف، وليس على اساس نجاحها فى إرساء دعائم مجتمع مدنى يتجاوز الولاءات الأولية، وهو مالم تلتزم به الجمهورية الثانية، اللهم إلا باعتباره هدفًا طوباويًا ينبغى تحقيقه على المدى الطويل(١).

كما أنه ، من ناحية أخرى، لا يمكن الاكتفاء بالمؤشرات التقليدية لتقييم اداء المجتمع المدنى اللبنانى، فلا نستطيع مثلاً أن نسلم فى النموذج اللبنانى بوجود تلازم بين الحرية والديموقراطية (وهو أحد افتراضات النموذج الليبرالى). فبينما نجد أن حرية الاجتماع أو العقيدة .. إلخ مكفولة فى لبنان، فإننا نلاحظ أن نجوم السياسة والوفاق الوطنى الذى قامت بموجبه الجمهورية الأولى فى لبنان عام ١٩٤٣ هم أنفسهم، أو من تولى الخلافة من ذويهم، نجوم أزمة عام ١٩٧٥، وهم أيضًا أساطين الجمهورية الثانية فى لبنان. الأمر الذى يستوجب البحث عن مؤشرات أخرى تراعى خصوصية النموذج اللبنانى.

والواقع أن مسار الحياة السياسية فى لبنان قام علي اساس صياغة معينة لأهم معضلتين واجهتا

الدولة اللبنانية منذ استقلالها :

أ) معضلة الاستقلال والتحكم في صنع القرار الخارجي :

فقد كان على السياسي وصانع القرار اللبناني أن يوازن بين مطلبين : الأول هو الاستقلال بعملية صنع القرار عن المؤثرات الخارجية (والضغوط السورية على وجه الخصوص)، والثاني يتمثل في وحدة القرار اللبناني، أو بعبارة أخرى احتكار الدولة اللبنانية عملية صنع القرار الخارجي.

ومن الواضح أن الجمهورية اللبنانية الثانية قد أعطت الأولوية المطلقة لهدف الوحدة، ولو على حساب الاستقلال، وهو ما أدى إلى تفرغ الحكومة اللبنانية خلال عام ٩٥ لبسط نفوذها وسيطرتها تماماً، مما اضطرها للدخول في مجموعة من المواجهات مع القوى التقليدية، بعضها كان ناجحاً (محاكمة د./ سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة)، والآخر لم يكتب له النجاح (فشل الحكومة في تطبيق قرارها الصادر في ٩٥/٨/١٦ والذي يقضي بإزالة صور السياسيين ورجال الدين من الشوارع في محاولة لإضعاف أحد رموز تأكيد الولاءات الطائفية). بسبب عدد من الصعوبات التي اعترت تنفيذ هذا القرار عملياً، وخاصة في مناطق نفوذ حزب الله.

ب) معضلة الصغير والكبير

وتتعلق بآليات عمل النظام السياسي اللبناني داخلياً، والعلاقة بين الطوائف المختلفة وتنظيم الحياة السياسية ديمقراطياً، فمن بين ١٧ طائفة معترف بها رسمياً، توجد طائفة واحدة فقط تؤهل لرئاسة الجمهورية، وثلاث طوائف فقط تؤهل للحصول على أحد مناصب الترويكا الحاكمة، وسبع طوائف فقط تؤهل للوصول إلى مقعد وزاري في أكبر الحكومات حجماً، وهو ما يطرح وبشكل مستمر السؤال التالي : هل الديمقراطية هي حكم الأغلبية أم صيغة للتمثيل الشعبي تقوم على التعددية؟ وهو سؤال يثار في أكثر من موضع لعل أهمها هو عند تخطيط الدوائر الانتخابية.

وقد كان فتح ملف التمديد الرئاسي في أوائل هذا العام فرصة لإثارة قضية قانون الانتخاب، الذي برز كساحة جديدة للصراع والاستقطاب بين القوى السياسية. وقد بلغ هذا الاستقطاب قمته في موقف الوزير وليد جنبلاط المؤيد لنظام الدوائر الصغيرة، والذي يرفض بقاء جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، لما قد يؤدي من تهميش للدروز في مواجهة الأغلبية المارونية في جبل لبنان.

والواقع أنه من الناحية التارخية، وفي مجال العلاقة بين الطوائف، قدم نموذج فؤاد شهاب، القائم على مراعاة القوة الإقليمية الصاعدة (جمال عبد الناصر) بالتزامن مع انفتاح خدماتي للدولة على الأرياف الإسلامية وتوسيع قاعدة استيعابها - اي الدولة - للموظفين عبر بناء مؤسسات لضبط معايير توفيقية بين أصول الإدارة الحديثة ومعايير الانقسام الطائفي، نقول أن نموذج فؤاد شهاب قدم أفضل صيغة للتعامل مع المسألة الطائفية في لبنان.

وفى هذا الإطار، سنقوم فيما يلى بمتابعة التطورات علي الساحة اللبنانية على مستويين : الأول هو مستوى جهاز الدولة بأفرعه الثلاثة، والثانى هو مستوى القوى السياسية غير الممثلة فى جهاز الدولة.

أولا: التطورات على مستوى جهاز الدولة

قلنا فى بداية هذا الجزء أن كلتا الجمهوريتين طائفيتان، وإذا كانت الجمهورية الأولى قد قامت على توزيع المناصب وتقسيمها طائفياً (بناء على التعداد السكانى ١٩٣٢، وهو التعداد الوحيد الذى أجرى فى لبنان منذ ذلك الوقت وإلى اليوم) بنسبة ٦ : ٥ لصالح المسيحيين، فإن جمهورية الطائف قدمت صياغة أخرى تقوم على التوازن على مستوى التمثيل البرلمانى من ناحية، وصيغة ترويكا الحكم من ناحية أخرى.

فعلى المستوى البرلمانى، فقد أسفرت انتخابات ١٩٩٢ (والتى عقدت لأول مرة منذ ٢٠ عاماً، إذ أن آخر انتخابات لبنانية تمت عام ١٩٧٢) عن تمثيل قوى للشيعة (أمل وحزب الله تحديداً) على حساب التمثيل المسيحى الذى تراجع كماً (نظرا لتغيره بالتمثيل البرلمانى كما اسفلنا) وكيفا (نظرا لمقاطعة أغلب القوى المسيحية الفاعلة). وعلى المستوى الحكومى، فإن صيغة ترويكا الحكم، التى أرساها اتفاق الطائف، وقد دعمت كل من رئيس الوزراء الذى لم يعد رئيس الجمهورية قادراً علي عزله -، ورئيس مجلس النواب الذى زادت فترة بقائه فى منصبه إلى ٤ سنوات، ليتحقق بذلك نوع من التوازن بين الرؤساء الثلاثة، هو فى واقع الأمر صيغة جديدة للتوازن الطائفى فى لبنان.

وقد مثل عام ١٩٩٥ تكريساً للتوجه الاساسى للدولة اللبنانية لتحقيق الوحدة على حساب الاستقلال الذى فقدته الدولة اللبنانية تماماً للمطلب سوريا. فمن ناحية، هيمنت سوريا على التفاعل بين أقطاب الترويكا الحاكم، واحتكرت منصب الفيصل فى خلافاتهم (وهو ما سنعرض له لاحقًا)، ومن ناحية ثانية، فيمكن القول أن أعضاء البرلمان جميعهم إما محسوب على سوريا أو على الأقل ليس على خلاف جوهرى معها، خصوصاً فى ظل المقاطعة المارونية للبرلمان. كما أن سوريا تحتفظ بعلاقات طيبة مع الأسر ذات النفوذ فى كافة الطوائف اللبنانية(٢).

وفى اطار هذا التوجه العام، كانت الأولوية فى عام ١٩٩٥ لتحقيق الاستقرار، وذلك لاعتبارات إقليمية (مفاوضات السلام، خاصة على المسار السعودى الاسرائيلى !!)، محلية (استكمال مشاريع عملية اعادة الإعمار فى لبنان) على حد سواء، وقد انعكس هذا الميل إلى تحقيق الاستقرار فى ثلاث قضايا أساسية :

أ) قضية التمديد الرئاسى للرئيس إلياس الهراوى.

ب) قضية محاكمة د./ سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة.

ج) العلاقات بين أقطاب الترويكا الحاكمة.

أ) التمديد الرئاسى

الواقع أن هذا الملف فتح مبكراً فى هذا العام أعقاب القمة السورية - اللبنانية فى ابريل ١٩٩٥ (على الرغم من أن فترة رئاسة الرئيس إلياس الهراوى لا تنتهى إلا فى سبتمبر ١٩٩٥). ومن البداية، كان واضحاً أن سوريا هي الناخب الرئيسى الذى يمكنه حسم التحديد.

فالانتخابات الرئاسية فى لبنان تتم بشكل توافقى بين الفعاليات والقوى السياسية فى البرلمان، فالرئيس لا ينتخب مباشرة، وهو غير مطالب بتقديم برنامج محدد بقدر ما هو مطالب بإثبات قدرته على نيل رضاء أكبر قدر ممكن من القوى السياسية الممثلة فى مجلس النواب، وهو الأمر الذى يدعم السيطرة السورية على عملية انتخاب الرئيس اللبنانى للإعتبارات التى سبق ذكرها.

وقد مثل الرئيس إلياس الهراوى بالنسبة لسوريا النموذج المثالى للرئيس اللبنانى، الذى يضع العلاقات السورية اللبنانية على قمة أولوياته. وفى عهده تم توقيع معاهدة الإخاء والتعاون بين البلدين فى مايو ١٩٩١، وميثاق دفاع وأمن فى سبتمبر ٩١ وهما الاتفاقان اللذان يرسيان ترتيبات شبه كونفيدرالية بين البلدين (المجلس الرئاسى، واللجان المشتركة .. إلخ)، مما جعل سوريا تحسم قضية التمديد لصالح الرئيس الهراوى.

غير أنه إذا كان البعد الإقليمى هو الذى حسم مسألة التمديد لصالح الرئيس الهراوى، فإن التوازنات المحلية لعبت دوراً أساسياً فى إخراج الشكل النهائى الذى تم التمديد بموجبه. فقد انقسمت الآراء - فى أعقاب المشاورات التى أجراها رئيس مجلس النواب مع القوى السياسية المختلفة داخل وخارج البرلمان لاستطلاع ارائها فى هذا الشأن - بين اربعة اتجاهات :

الأول : يوافق على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الدستور اللبنانى بشكل يتيح التمديد للرئيس الهراوى.

والثانى : يوافق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ والتى تتيح انتخاب أى موظف من موظفى الفئة الأولى بدون اشتراط أن يكون قد مر عامان على خروجه من منصبه، وهو ما يتيح انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود.

والثالث : يؤيد التعديل المزدوج للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٩، لفتح الباب أمام كل من الهراوى ولحود فى أن واحد.

والرابع : يرفض تعديل الدستور، ويصر على إجراء الانتخابات فى موعدها.

وقد أدت الاعتبارات الإقليمية إلى استبعاد الخيارين الثانى والرابع، كما أعلن الرئيس الهراوى رفضه الخيار الثالث إذ أنه من غير المطلوب أن يتنافس رئيس الدولة وقائد الجيش فى الانتخابات، وطالب مجلس النواب بحسم الاختيار إما لمصلحته أو لمصلحة لحود.

وفى النهاية جاء سيناريو التمديد معبراً عن توازن الساحة اللبنانية، فتم الاتفاق على إدخال تعديل

استثنائى نصه «لمرة واحدة، وبصورة استثنائية، فتستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالى ثلاث سنوات تنتهى فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨» وأقر المجلس هذا التعديل فى ١٩/١٠/١٩٩٥.

ب) قضية محاكمة د./ سمير جعجع قائد «القوات اللبنانية» المحظورة

الواقع أنه لا يمكن فهم الابعاد المعقدة والمتشابكة التى أحاطت بمحاكمة سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة بتهمة اغتيال دانى شمعون وعائلته عام ١٩٩٠، وتفجير كنيسة الروف فى فبراير ١٩٩٤، والتى جعلتها تستأثر بإهتمام الرأى العام اللبنانى على مدار عامى ١٩٩٤، ١٩٩٥، إلا فى سياق محاولة الدولة اللبنانية دعم سلطتها فى مواجهة المعارضة خارج إطار جهاز الدولة، وهو ما أشرنا إليه من قبل بخيار الوحدة.

فالمعارضة الأساسية للجمهورية اللبنانية الثانية معارضة مارونية بالاساس، وكثير من قادتها في المنفي الاجباري (مثال ميشيل عون) أو الاختيارى (مثال ريمون إده، زعيم الكتلة الوطنية، ويورى شمعون، وأمين الجميل .. إلخ)، وفى الداخل بعد د./ چورچ سعادة (حزب الكتائب) والبطريرك المارونى نصر الله صفير هما رموز المعارضة فى إطار النظام، بينما يمثل سمير جعجع بالنسبة للكثيرين أحد رموز الرفض لجمهورية الطائف برمتها.

وفى عام ١٩٩٤، اعتقل سمير جعجع وعدد من أعضاء القوات اللبنانية، وتمت محاكمتهم خلال عام ٩٥، وبدا واضحًا منذ البداية أن محاكمة جعجع مسيسة بشكل كبير (على الأقل من وجهة النظر المعارضة التى رأت فى المحاكمة تصفية حسابات سياسية)، وشهدت المحاكمة انسحاب هيئة الدفاع أكثر من مرة، بل إن صدور الحكم فى ٢٤/٦/١٩٩٥ بالأشغال الشاقة المؤبدة (وليس بالإعدام) بعد إدانته فى قضية قتل دانى شمعون وعائلته عام ١٩٩٠، كان فى نظر البعض حلاً ومخرجًا سياسيًا، وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية لهذه المحكمة، فإنها طرحت بشكل حاد الشكوك حول حياد واستقلالية القضاء اللبنانى (وهو الأمر الذى سنعرض لتداعياته لاحقًا).

ج) العلاقات بين اقطاب الترويكا الحاكمة

يمثل الاستقطاب السياسى الحاد على مستوى النخبة الحاكمة فى لبنان أحد مظاهر الحياة السياسية فى ظل الجمهورية الثانية. فالواقع أن صيغة التوازن الطائفى والترويكا التى أفرزها اتفاق الطائف أديا إلى وجود احتمالات عالية للصدام بين اقطاب هذه الترويكا، وخاصة بين السيد رفيق الحريرى رئيس الوزراء ونبيه برى رئيس مجلس النواب.

ففى أواخر العام الماضى اتهم أحد الوزراء (محمود أبو حمدان) المقربين إلي نبيه برى رئيس مجلس النواب، السيد رفيق الحريرى بمحاولة الانتفاع من عملية بيع أراضى متضمنة فندق سان چورچ الذى يشارك فيه الحريرى، واعتبر هذا الخلاف أحد مظاهر الصراع بين الحريرى وبرى، وعلى أثره أعلن الحريرى أنه لا يستطيع العمل فى ظل الانقسامات فى الحكومة وأعلن عن نيته تقديم استقالته. غير أن

تدخل الرئيس الأسد أدى إلى تراجع الحريري عن هذه الاستقالة مع بقاء الحكومة كما هى بدون تغيير (وهو ما اعتبره البعض هزيمة سياسية للحريري).

ثم تجدد هذا الخلاف ثانية بمناسبة فتح ملف التمديد البرنامجي، فقد كان الحريري وبري يتنافسان، الكل يريد أن يكون له الفضل فى بقاء الهراوى فى قصر بعبدا. وعندما عاد بري من دمشق فى ١٧ مايو وأعلن قرار تأجيل حسم مسألة التمديد سافر الحريري إلى دمشق وأعلن نيته تقديم الاستقالة. وبالفعل قدم الحريري استقالته فى ٢٠ مايو ثم أعيد تكليفه فى اليوم التالى بتشكيل الوزارة من جديد. وهو ما رآه المراقبون ترضية للحريري بإطلاق يده فى تشكيل الحكومة.

وكان فتح ملف النفايات السامة مناسبة أخرى لتجديد الصراع بين الرئيسين الحريري وبري، عندما آثار النائب سمير عون قضية دفن النفايات السامة فى لبنان وطالب باستقالة سمير مقبل وزير البيئة.

والحقيقة أنه بغض النظر عن طبيعة القضايا الخلافية بين رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، فإن الأمر المؤكد هو أن النخبة اللبنانية تواجه أزمة مصداقية حادة تتمثل أبعادها فى :

أ) الصراع بين قطبى الترويكا (رفيق الحريري ونبيه بري) وتكرار تقديم الحريري استقالته ثم تراجعه عنها مما يطرح التساؤلات حول مصداقيته.

ب) إثارة قضايا الفساد خاصة بعد اسقاط الحصانة عن النائب يحيى شماس بعد اتهامه بالإتجار فى المخدرات، بالإضافة إلى اتهام النائب نجاح واكيم لرفيق الحريري بإجراء سلسلة من الاتفاقات المشبوهة.

ويؤدى ذلك إلى التآكل التدريجى لشرعية النخبة فى لبنان وتزايد أهمية (ومصداقية التفاعلات السياسية خارج جهاز الدولة.

ثانياً : التطورات على مستوى القوى السياسية غير الممثلة فى جهاز الدولة

يمكن ارجاع الأهمية المتزايدة للتفاعلات خارج إطار جهاز الدولة إلى ٣ اسباب اساسية :

أ) ضعف درجة تمثيل مجلس النواب اللبنانى لخريطة القوى السياسية على الساحة اللبنانية، نظراً للمقاطعة المسيحية للانتخابات التى أفرزت المجلس.

ب) تآكل شرعية النخبة السياسية فى لبنان.

ج) تآكل قيمة المواطنة فى لبنان كإحدى نتائج الحرب الأهلية.

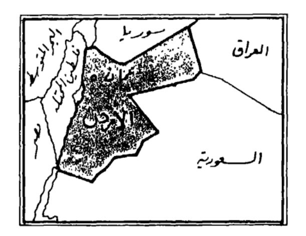
والواقع أننا يمكن أن نرصد - خارج إطار جهاز الدولة - تحركات سياسية مؤثرة، لعل أهمها يتم على مستوى الطوائف .. فيمكن للمراقب للتطورات اللبنانية أن يرصد اتجاها مارونياً للعودة إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية فى لبنان، وذلك على الرغم من أن البعض يرى أن هناك توجهاً حكومياً (خاصة

فى أعقاب محاكمة سمير جعجع) لتهميش المسيحيين. فمن ناحية أصدر الفاتيكان قراراً بترقية البطريرك اللبنانى إلى كاردينال، فيما فسره بعض المراقبين بأنه دعم معنوى لقدرة البطريرك نصر الله صفير (الذى يعد من أقطاب المعارضة المسيحية)، على قيادة عودة مسيحية - ومارونية على وجه الدقة - للحياة السياسية. ومن ناحية ثانية فقد التقى نبيه برى (كما ذكرت صحيفة نداء الوطن) بالعماد ميشيلعون فيما وصف بأنه تشجيع من برى لهذه العودة المسيحية للحياة السياسية.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد لبنان اضطرابات عمالية قادها الاتحاد العمالى فى لبنان احتجاجًا على رفع أسعار البنزين، كما اضرب موظفو المصارف اللبنانية عن العمل نتيجة لفشل مفاوضاتهم لتحسين الأجور.

والمفارقة الملحوظة هنا هو أن هذه الاضطرابات، التى تتم بشكل يخرج عن القواعد التقليدية للنظام السياسى اللبنانى، تعد التحرك الوحيد الذى تتمثل فيه بشكل كامل - ولأول مرة - قيم المجتمع المدنى، حيث الارتباط فيها مهنى يتجاوز الولاءات التحتية. الأمر الذى يطرح السؤال حول ما إذا كان النظام اللبنانى الذى قام فى ظل الجمهورية الثانية يسير فى اتجاه مسدود بحيث يعتبر العمل خارج إطار هذا النظام هو السبيل لتجاوز الطائفية !!

الأردن*



* اعد هذا التقرير الخاص بالأردن الباحث سامح فوزي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستــقــلال: ١٩٤٦/٥/٢٥م عن الادارة البريطانية

نظام الحكم: ملكي دستوري

إسم رئيس الدولة: الملك حسين بن طلال

إسم رئيس الحكومة: عبد الكريم الكباريتى

عدد المحافظات: ٨ محافظة

العاصمة: عمان

المساحة(كلم٢): ٨٩

عدد السكان(مليون): ٤,١

معدل الزيادة السكانية: ٣,٣ ٪

الديانات: ٩٢ ٪ مسلمون ، ٨ ٪ أقباط

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١١٩٠

الناتج القومي الاجمالي (مليوندينار أردنى): ٣٨٨١

العملة: دينار أردني

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٠,٦٩٣ دينار أردني

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١٢٣٢

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٣٥٣٩

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠

معدل الامية للكبار: ٢٠ ٪

ميزان الموارد: -١٩,٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٦٩٧٢

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٧

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥

معدل الخصوبة الكلية : ٥,١

النســاء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٦ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٢٤٨٠

يوميات الأحداث

يناير

١/١ أحزاب المعارضة تنتقد مشروع قانون للتقاعد يفتقر إلى العدالة والمساواة.

١/٤ ولي العهد الأمير الحسن بن طلال يلتقى بممثلين للحركة الإسلامية.

١/٧ حكومة اردنية جديدة برئاسة زيد بن شاكر.

١/١٢ مشروع قانون انتخاب جديد يرفع عدد الدوائر إلي مائة دائرة.

١/١٧ وفد من أحزاب المعارضة الأردنية يزور سوريا لبحث قضايا السلام.

١/١٩ وزارة الداخلية تحل مجموعات «العفو الدولية» بعد تصاعد الخلافات بين أعضائها.

١/٢٩ الحكومة الأردنية تفوز بثقة البرلمان باغلبية ٥٤ صوتًا.

فبراير

٢/١ متحدث باسم النواب الإسلاميين يؤكد استمرار مواجهة التطبيع سلميًا.

٢/٢ نقيب الصحفيين الأردنيين سليمان القضاة يفوز بمنصب رئيس منظمة الصحافة العالمية.

٢/٥ الملك حسين يقيم مادبة عشاء تكريمًا لوفد الكنيست الاسرائيلى الذى يزور الأردن.

٢/٧ محاميتان أردنيتان ترفعان دعوى أمام محكمة العدل العليا تطعنان فيها بشرعية المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

٢/٨ العاهل الأردنى يقبل دعوة الرئيس الاسرائيلى عيزرا وايزيمان لزيارة القدس.

٢/٩ استطلاع للرأى يؤكد ان غالبية الشعب الأردنى تؤيد إقامة روابط وحدوية بين الأردن وكيان فلسطين.

٢/١٠ الحكومة الأردنية تعد تشريعات ترفع فيها اسم اسرائيل من قائمة الدول المعادية.

٢/١٢ المعارضة الأردنية تدعو الحكومة لوقف الممارسات ضد الحريات العامة.

٢/١٣ سعد هايل سرور رئيس البرلمان يهدد باتخاذ اجراءات ضد تجاوزات توجان الفيصل.

٢/١٦ نقيب المحامين يؤكد مجدداً رفضه للتطبيع مع اسرائيل.

٢/٢١ المعارضة تستنكر تصريحات نائب الرئيس السورى المسيئة للأردن.

٢/٢١ تنسيق بين احزاب المعارضة يحول دون تمرير قوانين إلغاء التطبيع.

مارس

٣/١ الأردن يلغى التجنيد الاجبارى.

٣/٦ وزير العدل الأردنى هشام التل يشطب محامى الضفة من الاشتراك فى انتخابات نقابة المحامين.

٣/١١ فوز المعارضين للتطبيع فى انتخابات نقابة المحامين.

٣/١٣ محكمة التمييز تبرىء المتهمين فى قضية «جامعة مؤتة» الشهيرة.

٣/١٥ صحفيون اردنيون يضربون عن الطعام احتجاجاً على إيقاف صحيفة «البلاد».

٣/١٨ النيابات العامة تطعن فى انتخابات نقابة المحامين.

٣/٢١ الإسلاميون يفوزون بغالبية مقاعد مجلس الطلاب بالجامعة الأردنية.

٣/٢٣ أربعة واربعون نائباً يطالبون بعقددورة استثنائية لوقف مقاطعة اسرائيل.

ابريل

٤/٣ اعتقال ٣٧ اسلامياً بتهمة التخطيط لضرب السياحة.

٤/٣ المعارضة الأردنية تدين الغزو التركى لشمال العراق.

٤/١٦ التيار المعتدل يفوز فى انتخابات رابطة الكتاب الأردنيين.

٤/٢٢ التحقيق فى أحداث شغب وقعت بالجامعة الأردنية.

٤/٢٤ نقابة أطباء الأسنان تؤكد مجدداً رفضها الكامل للتطبيع مع اسرائيل.

٤/٢٥ أطباء الأسنان يرفضون علاج الإسرائيليين بسبب تدنى نفقات العلاج.

مايو

٥/١ أحزاب المعارضة تعلن تمسكها بعقدمؤتمرها لمجابهة التطبيع.

٥/٣ الملك حسين يلتقى بمجلس الأعيان والنواب لحثهما على تمرير الغاء قوانين المقاطعة لاسرائيل.

٥/١٧ اجتماع غير رسمى لمجلس النواب الأردنى يطالب بتجميد السلام مع اسرائيل.

٥/٢٧ السلطات الأردنية تمنع دخول سيف الإسلام حسن البنا إلى الأردن.

٥/٢٨ مؤتمر شعبى حاشد ضد التطبيع.

٥/٢٩ السلطات تمنع مؤتمر المعارضة بعد اتهامها بالدعوة إلى «الفتنة».

يونيو

٦/٤ مقتل اسلاميين فى معركة بالرصاص مع الأمن فى عمان.

٦/٥ كشف تنظيم اصولى خطط لضرب مصالح أمريكية يدعى «جماعة التجديد الإسلامى».

٦/٨ مجلس النواب يؤجل مناقشة إلغاء قوانين تحظر التعامل مع اسرائيل.

٦/١٠ المعارضة الأردنية تعمل مجدداً لعقد مؤتمرها المناهض للتطبيع.

٦/١١ وفد من حزب الأحرار الأردنى المؤيد للسلام يقوم بزيارة لاسرائيل.

٦/١٢ الأردن يبلغ اسرائيل فك ارتباطه بالأوقاف الإسلامية بالضفة ما عدا القدس.

٦/١٣ الملك حسين ينتقد المعارضين للسلام، ويؤكد أن التطبيع ليس مفروضاً من الدولة على الشعب.

٦/١٧ نواب القوى الإسلامية يدعون الحكومة الأردنية لوقف ترحيل النازحين الفلسطينيين من المخيمات.

٦/١٩ محاكمة مواطن سعودى بتهمة القيام بأعمال ارهابية مع مجموعة من «الأفغان العرب».

٦/٢٠ نقابة المحامين تعاقب أحد أعضائها لزيارته اسرائيل.

٦/٢٢ الأردن يرفض استقدام اسرائيل لعمال اردنيين.

٦/٢٤ جبهة العمل الإسلامى تهدد بمقاطعة الانتخابات البلدية فى الأردن.

٦/٢٤ الملك حسين يستقبل اثنين من النواب العرب بالكنيست الإسرائيلى.

٦/٢٦ النقابات المهنية الأردنية تعلن رفضها القاطع لصدور قانون الصحافة بمصر.

٦/٢٨ مشادة عنيفة بالبرلمان الأردنى حول قضيتى التطبيع، وإلغاء المقاطعة.

٦/٢٩ البرلمان الأردنى يوافق على مشروعات قوانين تقضى بوقف مقاطعة اسرائيل.

يوليو

٧/١١ انتكاسة قاسية للتيار الإسلامى فى الانتخابات البلدية.

٧/١٩ المحكمة الأردنية تصدر أحكامًا بإعدام ٩ مواطنين، وإطلاق سراح مواطن سعودى متهم.

٧/٢٢ مساجلات ساخنة حول مشروع قانون الغاء المقاطعة مع اسرائيل.

٧/٢٦ البرلمان الأردنى بأغلبية واضحة يقر وقف مقاطعة اسرائيل.

٧/٢٧ ندوة لأحزاب المعارضة حول قانون وقف مقاطعة اسرائيل.

٧/٣٠ رابطة الكتاب الأردنيين تحذر من الجرى وراء التطبيع.

أغسطس

٨/١ اندماج اربعة احزاب يسارية تحت اسم الحزب الديمقراطى الوحدوى الأردنى.

٨/١٧ احزاب المعارضة الأردنية تدعولعدم التدخل فى شئون العراق.

٨/١٩ علماء مسلمون يفتون بتحريم بيع الأرض والعقارات للإسرائيليين.

سبتمبر

٩/٤ محاكمة ١٣ اسلاميًا من مجموعة «تبعية الإمام».

٩/١٥ اثنان وعشرون قاضيًا يتقدمون بالاستقالة احتجاجًا على عدم التجاوب مع مطالبهم.

٩/١٤ النواب الإسلاميون يفشلون فى طرح الثقة البرلمانية بوزير العدل.

٩/١٤ البرلمان الأردنى يسمح لنواب «العمل الإسلامى» بالعودة إلى الخطابة بالمساجد.

٩/١٩ تفجر الخلافات داخل حزب جبهة العمل الإسلامى.

٩/٢٠ أهالى مدينة إربد يرفضون استقبال السفير الإسرائيلى.

٩/٢٥ الأحزاب والنقابات تهاجم الحكومة الأردنية بسبب اتساع نطاق الاعتقالات.

٩/٢٧ تصاعد المعركة بين الحكومة والمعارضة حول التطبيع.

أكتوبر

١٠/٢ ثلاثة نواب اردنيين يهددون بالانسحاب من جبهة العمل الإسلامى.

١٠/١١ الملك حين يصف القوى المعارضة لاتفاقات السلام مع اسرائيل بأنها «تعيش في الماضى».

١٠/١٥ نواب جبهة العمل الإسلامى يرشحون عبد الله العكايلة لرئاسة مجلس النواب.

١٠/٢٢ جبهة «العمل الإسلامى» تقاطع قمة عمان.

١٠/٢٣ الأمير رعد بن زيد يعين نائباً للملك حسين.

نوفمبر

١١/٣ منع توزيع صحيفة «البلاد» الأردنية بغزة لانتقاد ياسر عرفات.

١١/٩ انقسام فى الصحف الأردنية حول نشر اعلان مدفوع الأجر من السفارة الاسرائيلية.

١١/١١ اندماج حزبى الوحدة الشعبية والأمة فى حزب واحد اطلق عليه «الوحدويون».

١١/١١ الملك حسين يطالب بمعاقبة السعداء بمقتل رابين.

١١/١٢ الحكومة الأردنية تعيد النظر فى قانون المطبوعات والنشر.

١١/١٤ المدعى العام يأمر بحبس رئيس تحرير صحيفة البلاد لانتقاد مراقب عام الإخوان المسلمين بشكل غير لائق.

١١/١٩ الملك حسين ينوه بقبول البديل الكنفيدرالى لحل المشكلة الفلسطينية فى شكلها النهائى.

١١/٢٧ القوى الإسلامية الوطنية والقومية والمعارضة للتطبيع تحقق نجاحًا كاسحًا فى انتخابات الشعب الهندسية لنقابة المهندسين الأردنيين.

ديسمبر

/٩ الحكومة الأردنية تقرر ابعاد السكرتير الأول فى السفارة الإيرانية فى عمان وتعتبره شخصاً غير مرغوب فيه.

/١٠ الحكومة الأردنية تعلن عن رفضها الإفراج عن نقيب المهندسين الأردنيين ليث شبيلات بحجة عدم استكمال التحقيقات.

١٢/١١ نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام الأردنى خالد الكرتى يدافع عن توجهات الحكومة الأردنية حيال الصحافة، ويؤكد علي حرصها على تهيئة أفضل الأجواء للصحافة.

١٢/١٢ مجلس النقباء الأردنيين الذى يضم رؤساء النقابات المهنية فى عمان يطالب السلطات الأردنية بالإفراج عن ليث شبيلات نقيب المهندسين الأردنيين.

١٢/١٣ الحكومة الأردنية تحيل حزب الشعب الديمقراطى «حشد» إلى القضاء بتهمة ارتباطه بمنظمة فلسطينية.

١٢/١٤ القضاء يسمح لنقابة الأطباء بتمثيل النقابة لأطباء الضفة الغربية الفلسطينية بعضو فى مجلسها رغم اعتراض الحكومة.

١٢/١٥ الأحزاب الوطنية الوسطية تبدأ دورها التوفيقى فى إمتصاص أزمة شبيلات، فى الوقت الذى أعلنت فيه المعارضة الأردنية استنكارها للإجراءات التعسفية الحكومية.

١٢/٢٩ السلطات الأردنية تعتقل عدداً من المواطنين الأردنيين من أمام سجن الجويدة طالبوا بالإفراج عن سجناء الرأى وخاصة نقيب المهندسين شبيلات.

١٢/٣١ نقابة المهندسين الأردنية تعلن الإضراب عن العمل لمدة ساعتين تضامناً مع شبيلات.

أضواء على الأحداث

يمكن القول أن عام ١٩٩٥ بالنسبة للمجتمع المدنى الأردنى. هو عام الموقف من التطبيع، حيث انصبت كل فعاليات العمل السياسى غير الرسمى فى الاتجاه الرافض بشكل مطلق ومتحد أحيانًا لكافة محاولات التطبيع التى قامت بها الحكومة. وإلى جانب معركة التطبيع فقد شهدت الحياة السياسية الأردنية معارك سياسية أخرى كالإنتخابات البلدية، ولكن لم يغيب عن المناخ العام التى أحاط بها مساجلات التطبيع والمقاطعة.

أ) الأحزاب:

حسبما هو معروف أن الخريطة الحزبية الأردنية تشكلت معها خلال عام ١٩٩٣ حيث تأسس ما يربو على ثلاث وعشرين حزبًا. وقد كان الاقتناع السائد آنذاك أن الدول التى تتحول بشكل فجائى وقسرى من الأحادية إلي التعددية السياسية، تعرف فى بداية الأمر ظاهرة تضخم عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية والتى لا يكون لمعظمها أية غالبية أو شعبية تذكر بالشارع السياسى.

وخلال عام ١٩٩٥ ظل حزب جبهة العمل الإسلامى أكثر الأحزاب شعبية وتسيدًا للشارع السياسى، ويرجع ذلك – ضمنًا– إلى تلاقى المشاعر الشعبية مع توجهات الحزب فى الرفض الكامل لمحاولات التطبيع مع اسرائيل، وقد شهد الحزب خلافات شديدة فى خريف عام ١٩٩٥ بسبب تباين المواقف الداخلية ازاء مسألة التطبيع مع اسرائيل. وهو تباين فى الدرجة وليس فى النوع. بمعنى أن هناك اجماعًا داخليًا على رفض كافة صور التطبيع إلا أن هناك تيارًا داخليًا بزعامة الأمين العام الدكتور اسحاق الفرحان ومعه عدد من مسئولي الحزب يرون ان الاشتراك فى حكومة اردنية من قبل نواب أو شخصيات حزبية اسلامية هو مطلوب فى هذه المرحلة للتأثير على قرارات الحكومة المندفعة نحو التطبيع، فى الوقت الذى يرفض فيه فصيل آخر هذا التوجه برمته. على أية حال فقد تنامى حدة الاختلاف حين صدر حكم محكمة العدل العليا الأردنية الذى يقضى ببطلان قرار وزارة الأوقاف بمنع خطباء حزب جبهة العمل الإسلامى من الخطابة فى المساجد. واستثنى الحكم ثلاثة من المتشددين هم النائب أحمد الكوفحى والشيخ عبد المنعم أبو زنط والنائب همام سعيد. مما حدا بهؤلاء إلى اتهام زملائهم من المعتدلين بأن حكم المحكمة جاء نتيجة صفقة بين زعامة الحزب والحكومة. واشتد الخلاف حين قرر المكتب التنفيذى للحزب تجميد عضوية أبو زنط وهمام والإكتفاء بإنذار الكوفحى، وقد رفض النواب الثلاثة العقوبات بدعوي أنها صدرت عن جبهة حزبية غير مخولة بإصدار مثل هذه العقوبات التى تعتبر من صلب اختصاصات مجلس الشورى. هذا وقد شكل الحزب محكمة مركزية لفض الخلافات وإصدار الأحكام الحزبية والعقوبات والجزاءات ضد المخالفين، فى محاولة للخروج من هذا المأزق، الذى ترك أثرًا

بالشارع السياسي، وبخاصة أن الأعضاء الثلاثة يتمتعون بشعبية ملحوظة.

إلى جانب ذلك فقد تشكلت لجنة برئاسة الدكتور عبد السلام المجالس تسمى «لجنة السبعين» لمناقشة مختلف الأحزاب لخفض عددها حتى يصل إلى ١٢ حزباً، وبخاصة فى ضوء التوجيهات المستمرة فى هذا الصدد من جانب الملك حسين. وقد اسفرت هذه المحاولات عن اندماج أربعة أحزاب يسارية فى حزب موحد يضم أيضاً عدداً من الشخصيات العامة. وهذه الأحزاب هى «الديمقراطي الاشتراكى الأردنى» بقيادة عيسى مدانات المنشق عن الحزب الشيوعى الأردنى، «العربى الديمقراطى الأردنى» بقيادة على عامر. أما الحزب الرابع فهو غيرمرخص حتى الآن «آلتيار الديمقراطى»، وأصبح عيسى مدانات الأمين العام للحزب الجديد. واندمج أيضاً حزباً «الوحدة الشعبية» و«الأمة» فى حزب واحد جديد اطلق عليه اسم «الوحدويون» كحزب وسط قريب لتوجهات الحكومة الأردنية. وقد أعلن الحزب تأييده للمسيرة السلمية مؤكداً ضرورة تطبيق كافة القرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ومع نهاية العام احالت الحكومة الأردنية حزب الشعب الديمقراطي «حشد» إلى القضاء، بتهمة الارتباط بمنظمة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حوانمة تنظيمياً وفكرياً ومالياً، وهو ما حظره قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ عام ١٩٩٢ ليشتعل الموقف من جديد بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة المتواجدة على الساحة الأردنية، وقد تخوفت الأحزاب الوطنية الوسطية من تصاعد التوتر وحاولت التدخل لامتصاص الأزمة، ولكن يبقى الحال على ما هو عليه لننتظر عاماً جديداً وتوترات جديدة.

واستكمالاً لرفض النقابات لسياسة التطبيع وإفشال مساعى مطالب الحكومة الأردنية لحصر اهتمام النقابات بالشئون المالية، حققت القوى الإسلامية الوطنية والقومية الرافضة للتطبيع مع اسرائيل نجاحاً كاسحاً فى انتخابات الصيف الهندسية السبع لنقابة المهندسين، حيث حصلت القاعة البيضاء الممثلة للإسلاميين على ٤٠ مقعداً من أصل ٤٩، وحصلت القائمة الخضراء التى تضم اليساريين والقوميين والوطنيين على المقاعد التسع الباقية، ويخرج أنصار التوجه الحكومى صفر اليدين، وقد حققت نقابة الأطباء نصراً جديداً، بعد أن أصدر القضاء حكماً يلغى طلب وزيرالصحة الأردنى بإلغاء تمثيل النقابة لأطباء الضفة الغربية الفلسطينية بعضو فى مجلسها.

وأمام هذه الهزائم المتتالية، لم تجد الحكومة الأردنية سوى استخدام نفوذها للتدخل للحد من دور النقابات المهنية الرافضة لسياسة التطبيع، حيث قامت مع نهاية عام ١٩٩٥ باعتقال نقيب المهندسين ونقيب النقباء الأردنيين ليث شبيلات بتهمة العيب فى المقام السامى للعاهل الأردنى الملك حسين، وإقامة علاقات سرية مع القيادة الإيرانية، والنيل من مكانة الدولة، وقد أكد مصدر قضائى على وجود مضبوطات لدى المحكمة تثبت إدانة شبيلات،.واشتعل الموقف بين النقابات والحكومة حيث أصدر مجلس نقابة المهندسين الأردنيين ومجلس القضاء بيانين أدانا فيه تلك التصرفات الحكومية وطالبا بسرعة الإفراج عن شبيلات، وتطور الأمر إلي اضراب المهندسين الأردنيين عن العمل لمدة ساعتين

كخطوة أولى لتصعيد الموقف، وقد حاولت الأحزاب الأردنية الوطنية الوسطية القيام بدور توفيقي في الأزمة وامتصاص الغضب إلا أن كافة المحاولات باءت بالفشل، خاصة بعد أن وضحت نية الحكومة الأردنية في تهميش دور المؤسسات الوطنية وتحجيم دور النقابات المهنية.

ب) النقابات:

من أبرز الأحداث النقابية خلال عام ١٩٩٥ الانتخابات التى جرت بنقابة المحامين ،والتى تأثرت بشكل مباشر بمعركة الوطن الكبرى بين مؤيدى التطبيع مع اسرائيل ومعارضيه.

فقد جرت الانتخابات فى ظل تيارين، هما القوى الوطنية والقومية والتى تتمثل فى قائمة يرأسها نقيب المحامين الحالى الدكتور/ كمال ناصر، وقائمة غير مكتملة يرأسها النقيب السابق حسين مجلى، وتيار القوى الإسلامية، ويتمثل فى قائمة تضم ستة مرشحين أملاً فى الفوز بأكثرية أعضاء مجلس النقابة المكون من نقيب وعشرة أعضاء، ورغم أن نقابة المحامين - بشكل عام - ترفض التطبيع مع اسرائيل إلا أن قائمة الدكتور كمال ناصر كانت معبرة بشكل متشدد عن رفض كافة صور التطبيع، وقبيل الانتخابات وجه وزير العدل هشام التل مذكرة إلى نقيب المحامين تقضى بمنع كافة المحامين المقيمين فى الضفة الغربية المحتلة من المشاركة فى انتخابات نقابة المحامين وعلل القرار بأنه يمثل تطبيقًا لقرار فك الارتباط الإدارى والقانونى مع الضفة الغربية الذى صدر عام ١٩٨٨. وقد أجريت الانتخابات على جولتين فى جو شديد التوتر وفاز الدكتور/كمال ناصر بمنصب نقيب المحامين، بعد مشاركة محامى الضفة الغربية فى تجاهل واضح لقرار الحكومة بشطب أسمائهم من القوائم.

ويلاحظ أن أصوات محامى الضفة الغربية فى الجولة الثانية من الانتخابات ذهب لصالح الدكتور ناصر مما أسهم فى فوزه بـ٨٦٨ صوتًا مقابل ٦٧٣ صوتًا لصالح منافسه خلف مساعدة. وكانت الأصوات تشتت فى الجولة الأولى بين خمسة مرشحين ولم يحصل أي منهما على الأغلبية المطلقة.

وتحاول الحكومة جاهدة «اردنة» النقابات بمعنى قصر الإنضمام لها على من يحملون الجنسية الأردنية، فى محاولة لحصار النقابات فى موقفها الرافض للتطبيع.

ج) معركة التطبيع

تقود أحزاب المعارضة والنقابات المهنية معركة شديدة الوطأة ضد كافة صور التطبيع مع اسرائيل. وهو رفض يقلق الحكومة الأردنية وكثيراً ما اضطرها لتغيير مواقفها أو التخفيف من غلوائها، ومن أبرز الأحداث المهمة فى المعركة المستمرة ضد التطبيع فكرة عقد مؤتمر جماهيرى حاشد. وكان قد حدد نهاية شهر مايو موعداً لهذا المؤتمر، إلا أن السلطات الأردنية تدخلت فى اللحظات الأخيرة وحالت دون انعقاده بعد اتهام احزاب المعارضة «بالتواطؤ مع جهات خارجية، والدعوة إلى الفتنة والتحريض على الأمن والاستقرار، والتجنى على تاريخ الأردن وشعبه وقيادته» وقد وصف المشاركون فى هذا المؤتمر أن ذلك الاجراء الامنى يمثل «اساءة إلي المسيرة الديمقراطية» وانه «اساء للحكومة أكثر مما اساء إلي

المعارضة»، وعلى حد قول نقيب المهندسين ليث شبيلات «أن الحكومة تعمل على قمع الرأى المعارض، بحجة أن على الأقلية الرضوخ لرأى الأغلبية، دون السماح للأقلية بالتعبير عن رأيها»، واستنكرت أوساط المعارضة تعطيل الحكومة المستمر لهذا المؤتمر ثم الغاؤه فى اللحظة الأخيرة.

وواقع الأمر أن مواجهةالتطبيع بات يمثل محوراً ساخناً فى علاقة كل من الأحزاب والنقابات من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى، فقد رفض حزب جبهة العمل الإسلامى المشاركة فى الحكومة الأردنية رغم المشاورات المكثفة التى أجريت معه تحت رعاية وبحضور الأمير الحسن ولى العهد، وكثيراً ما حاول نواب جبهة العمل الإسلامى بالتنسيق مع قوى المعارضة تعطيل جلسات مجلس النواب الأردنى للحيلولة دون تمرير قوانين لصالح التطبيع مع اسرائيل، وقد حالفهم التوفيق مرة واخفقوا فى ذلك مرات، واستطاعت الحكومة تمرير القوانين وإن كانت هناك اعتبارات الحذر والخوف من تصعيد الموقف قد سيطرت على صياغة البنود الخاصة بالقوانين، ورغم أن حزب الأحرار - وهو حزب هامشى - قام بزيارة لإسرائيل إلا أنه منى بمعارضة شديدة، بل أن رئيسه تعرض لإجراءات عقابية من جانب نقابة المحامين التى ينتمى إليها.

أما النقابات المهنية فهى تقود معركة ضد التطبيع لا تقل شراسة عن المعركة الحزبية، وقد تسبب ذلك فى هجوم حكومى مستمر عليها. فقد انتقد الملك حسين النقابات المهنية بزعم تدخلها فى السياسة واتهمها فى الوقت ذاته بإحتكار أقلية لمراكز قيادتها، وقد قررت نقابة أطباء الأسنان حظر علاج الإسرائيليين إلا فى الحالات القصوى، وأكد النقيب رفضه للتطبيع مع اسرائيل لعدم عودة الحكومة العربية والفلسطينية، وهو أمر أكده كافة النقباء الأخرون، بل أكد صراحة ليث شبيلات نقيب النقباء، أن الأردن ونظامه يمران فى أخطر مرحلة من مراحل وجودهما فى التاريخ، ضياع للقبلة والتوجه، وانقلاب فى الأهداف وإدارة ظهر للعرب باعتبارهم أجانب والارتماء فى أحضان الصهاينة، وأكد ابراهيم العبسى رئيس رابطة الكتاب الأردنيين الذى جرى انتخابه هذا العام ويوصف عادة بالاعتدال «أننا لا ننصب أنفسنا حكاماً على زملائنا من الأدباء والمثقفين الأردنيين والعرب، ولكن نتمنى من بعضهم أن لا يذهب بعيداً فى عشق التطبيع مع اسرائيل.

ويرجح أن تكون المعارضة الحزبية والنقابية الشديدة هى التى هدأت = ولو قليلاً - من اندفاع الحكومة الأردنية للتطبيع مع اسرائيل، ولاسيما فى مجال العمالة، حيث اضطرت الحكومة إلى رفض عرض اسرائيلى باستقدام عمالة أردنية، رغم أن معدل البطالة يصل إلى ١٨٪ من جملة العمالة في الأردن.

د) الانتخابات البلدية

أجريت هذه الانتخابات لأول مرة بمشاركة الأحزاب السياسية، وبلغ عدد المرشحين ٤٣٥٦ مرشحاً، يتنافسون على ٢٥٩ مجلساً بلدياً فى جميع انحاء الأردن، وبالطبع فى ظل المناخ الراهن فى الأردن جرى تسييس الانتخابات المحلية واللعب بورقة التطبيع كورقة انتمائية رابحة، خاصة من جانب القوى التى

تتخذ موقفاً مناهضة لمحاولات التطبيع التى تقودها الحكومة الأردنية.

وقد تعرض حزب جبهة العمل الإسلامى لإنتكاسة واضحة رغم التحذيرات الواضحة التى أطلقها الحزب عشية الانتخابات بأن الرغبة قائمة بالإنسحاب فى حالة شعوره، أن تزويراً واضحاً سيقع أو تجاوزاً مشيناً اساسياً سيحدث، وأجريت الانتخابات فى جو هادىء بشكل ما، ولاحظ المراقبون أن الحكومة ربما تخلت هذه المرة عن دورها «المحايد» فى انتخابات بلدية الزرقاء - على سبيل المثال - مما يعنى أنها توجه رسالة قوية مبناها أن السلطة لن تقف موقف المتفرج بعد الآن وستسعى إلى محاصرة وعزل الحركة الإسلامية، واستهدفت بلدية الزرقاء بشكل أخص بوصفها العقل الأهم للحركة الإسلامية والمنطقة الوحيدة التى سيطرت عليها الحركة فى السابق، وقد وصفت مصادر حزب جبهة العمل الاسلامى الانتخابات بأن «ممارسات السلطة تؤكد أن الحكومة بأجهزتها وإمكاناتها دخلت منافساً»، واتهمت السلطة بتوجيه أفراد القوات المسلحة بملابس مدنية للإدلاء بأصواتهم لمصلحة الكتلة الوطنية التى تدعمها الحكومة.

وفاز فى هذه الإنتخابات «حزب التجمع الوطنى الاردنى» برئاسة ١٧ مجلساً بلدياً، إلى جانب فوز ٣٢ عنصراً من عناصره بعضوية المجالس البلدية من هذا المجالس ومجالس أخرى.

أما حزب جبهة العمل الإسلامى فقد فاز برئاسة ١٠ مجالس بلديةمن أهمها مجلسا بلدتين أربد فى شمال الأردن، والكرل فى جنوبه، وكان هذا الحزب انسحب من لانتخابات قبل انتهاء عملية الاقتراع فى كل من بلدتى الزرقاء والرصفية إلي الشرق من عمان، احتجاجاً على ما وصفه بالتدخل الحكومى فى الانتخابات هناك.

ومن ناحية أخرى فقد أعدت وزارة الداخلية مشروعاً جديداً لتقسيم الدوائر الانتخابية، بمقتضاه أصبح هناك مائة دائرة انتخابية، لكل دائرة مقعداً واحداً بعد أن كانت ثمانين مقعداً.

وأبقي المشروع على نظام الصوت الواحد لكل ناخب، وأضاف تعديلات على عملية الانتخاب وفرز الأصوات، وسوف يتم العمل بالقانون اعتباراً من الانتخابات البرلمانية القادمة.

هـ) العنف

فى تطور مهم وصف بأنه «سابقة» فى تاريخ القضاء الأردنى، قضت محكمة التمييز فى مارس ١٩٩٥ حكماً صادراً من محكمة أمن الدولة يقضى بإدانة عشرة متهمين، بتهمة التآمر لاغتيال الملك حسين وقلب نظام الحكم، فيما كان يعرف «بقضية جامعة مؤتة»، وكانت محكمة أمن الدولة أصدرت فى مطلع عام ١٩٩٤، أحكاماً شملت عقوبات تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد لمجموعة من العسكريين، وقد كشفت أجهزة الأمن تنظيماً أصولياً يدعى «جماعة التجديد الإسلامى» تهدف إلى ضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة، وقد لوحظ أن التنظيم الجديد كان يستهدف ضرب المصالح الأمريكية وليس الاسرائيلية، وأن جميع اعضائه من ابناء الضفة الغربية، ومن ناحية ثانية فقد قضت المحكمة ببراءة المواطن السعودى محمد

جمال خليفة، وأدانت المتهمين الأردنيين الأخرين بتهمة الاشتراك فى مؤامرة للقيام بأعمال ارهابية فى الأردن مع مجموعة من «الأفغان العرب».

ومن ناحية ثالثة تجرى حالياً محاكمة مجموعة من المتطرفين تدعى «بيعة الإمام» القى القبض عليها وبحوزتها متفجرات وذخيرة يرجى استخدامها بقصد إشاعة بلبلة.

و) الصحافة

ما زال دور الصحافة الأردنية هذا العام محيراً للغاية، فبالرغم من صدور ثلاث صحف يومية باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية بالإضافة إلى ثلاثين جريدة أسبوعية، إلا أن مضمون هذه الصحف أصبح محل نقد من الملك والبرلمان والشارع الأردنى،. مما دفع بالمسئولين إلى محاولات طرح أفكار لتنظيم عملية النشر وتعديل قانون المطبوعات، وأدى هذا الطرح لتشكيل لجنة سُميت «لجنة المتابعة» للتحاور والتعاون مع المسئولين فى الحكومة والبرلمان، لمنع نشر أى خبر يسىء للمصلحة الوطنية والأخلاق العامة، ومع نهاية العام لوحظ أن الصحف بدأت فى التعامل بإيجابية مع المنجزات الوطنية والحد من أسلوب الإثارة الصحفية، وبقى شبح قانون تعديل المطبوعات والنشر يهيمن على الأجواء الأردنية لنظل نحن فى انتظار المزيد من التطورات من خلال عام جديد.

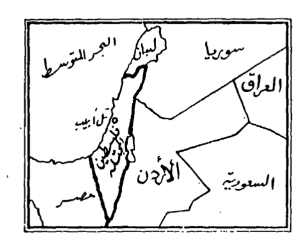
ز) حرية التعبير

أبرز حوادث هذا العام قرار وزارة الداخلية الأردنية بتجميد نشاط فرع منظمة العفو الدولية بالأردن بسبب تصاعد حدة الخلافات بين الأعضاء الذين يمثلون الأحزاب الأردنية، وقد جاء قرار وزارة الداخلية بناء على قرار الأمانة العامة للمنظمة فى لندن، والذى قضى بتجميد نشاطات المجموعة الأردنية بسبب تزايد حدة الخلافات بينهم. وقضى أيضاً قرار الأمانة العامة حظر إقامة أية ندوات وعدم الاعتراف بأي هيكل من هياكل التنسيق القطرى فى الأردن، ويضم مكتب الأردن حوالى ٤٠٠ عضواً ينتمون إلى الأحزاب اليسارية والقومية والإسلامية إضافة إلى بعض المستقلين.

خاتمة

يبدو من مسيرة المجتمع المدنى فى الأردن خلال عام ١٩٩٥ أنها تجربة اكتسبت قوى المجتمع من جرائها العديد من الخبرات وآليات العمل السياسى فى ظل المواجهة الرهينة لمحاولات التطبيع مع اسرائيل، وهى بلا شك تجربة ثرية سوف تتكشف معالمها فى المستقبل القريب فى ضوء التجنيد السياسى، وابراز كوادر جديدة للعمل السياسى والحزبى.

فلسطين*



* اعد هذا التقرير الخاص بفلسطين الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستـقـلال: ١٥/١١/١٩٨٨م،تم إعـلان انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحكومتها في المنفى

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: ياسر عرفات

إسم رئيس الحكومة: لم تشكل بعد

عدد المحافظات: ٦ محافظات

العاصمة: القدس

المساحة(كلم٢): ٢٠,٧٧٠

عدد السكان(مليون): ٤,٤

معدل الزيادة السكانية:

الديانات: مسلمون ، مسيحيون ، يهود ، دروز

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٨٤٠٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٣٦

العملة: الشيكل الإسرائيلي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣ شيكل إسرائيلي

اجمالي الصادرات(مليون دولار): ٩٤٠٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٢٩٠٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ١ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١٦ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٦

معدل الامية للكبار: ٢٥ ٪

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٥٦ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٤١١

×المؤشرات المذكورة هي عن فلسطين تحت إدارة الاحتلال الإسرائيلي

يوميات الأحداث

يناير

١/٤ للمرة الثانية خلال يومين، القوات الاسرائيلية تهاجم مركز شرطة فلسطينى مما يسفر عن مصرع واصابة ٨ فلسطينيين فى غزة والضفة.

١/٥ تشكيل محكمة استئناف فلسطينية مقرها القدس.

١/٩ عرفات وبيريز يبحثان توسيع نطاق الحكم الذاتى الفلسطينى.

١/١٨ مظاهرات فى الضفة احتجاجًا على استمرار الاستيطان واشتباكات مع الجيش الاسرائيلى.

١/٢٢ عملية انتحارية للجهاد شمال تل أبيب تقتل ١٨ اسرائيليًا.

١/٢٤ الجيش الاسرائيلى يشن حملة اعتقالات واسعة تؤدي بالعشرات من حماس والجهاد إلى السجن.

١/٢٦ الشرطة الفلسطينية تعتقل العشرات من أنصار الجهاد الإسلامى.

١/٣٠ تأسيس حركة سياسية جديدة فى غزة باسم «الحركة الوطنية للتغيير» بزعامة خضر المغربى أحد الأعضاء السابقين فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

فبراير

٢/١ إرجاء عودة ٢٥٠٠ من الكوادر الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتى بعد فرض اسرائيل طوقًا أمنيًا حول الضفة وغزة.

٢/١ اعتقال ١٣ فلسطينيًا من المعارضة فى الضفة.

٢/٨ السلطة الفلسطينية تنشىء محكمة لأمن الدولة.

٢/١٣ اتفاق فلسطينى اسرائيلى على انتخاب رئيس السلطة بالاقتراع المباشر، واستمرار الخلاف حول مشاركة فلسطينيين القدس الشرقية فى الانتخابات.

٢/١٤ مظاهرات فى الضفة فى ذكرى مذبحة الحرم الابراهيمى.

٢/١٦ الشرطة الفلسطينية تعتقل راجى الصورانى مدير مركز غزة للحقوق والقانون.

٢/٢٤ عرفات يسلم اسرائيل قائمة بعناصر الشرطة الفلسطينية.

مارس

٣/١ معتقلو حماس يضربون عن الطعام في سجون غزة.

٣/٧ الشرطة الفلسطينية تعتقل خطيبى مسجدين وعنصرين من حماس.

٣/٩ السلطة الوطنية تطلق شيخين من حماس.

٣/١٤ رابطة الصحفيين فى غزة تتهم السلطة الوطنية بانتهاك حرية الصحافة.

٣/٢٥ عرفات يعقد أول اجتماع للسلطة الوطنية فى اريحا.

إبريـــل

٤/٣ سلسلة من الانفجارات العنيفة فى غزة تقتل ٨ من بينهم قيادى من حماس، وكتائب عز الدين القسام تتهم السلطة الفلسطينية.

٤/٧ السماح لـ٨٠ فلسطينياً بالعودة إلى غزة.

٤/٩ مصرع ٧ اسرائيليين وإصابة ٤٥ آخرين فى عمليتين انتحاريتين فى غزة.

٤/١٠ اعتقال ٢٠٠ من أعضاء حماس فى غزة، والشرطة الفلسطينية تعلن حالة تأهب وتقيم حواجز على الطرق.

٤/١٢ الشرطة الفلسطينية تبدأ حملة لنزع السلاح ومقاتلو حماس يرفضون تسليم سلاحهم.

٤/١٦ محكمة عسكرية تصدر فى غزة حكم بسجن عضو فى حركة الجهاد ١٥ سنة بتهمة التحريض والإضرار بالأمن القومى.

مايو

٥/٢ أول حكم بإعدام شرطى فلسطينى فى غزة.

يونيو

٦/٨ حيدر عبد الشافى يعلن عن تأسيس تجمع فلسطينى جديد باسم «حركة البناء الديمقراطى الفلسطينى».

٦/١١ حزب الاتحاد الديمقراطى الفلسطينى «فدا» يختتم أعمال مؤتمره الأول.

٦/١٢ لأول مرة منذ ١٩٦٧ عقد اجتماع لمجلس بلدية القدس الشرقية.

٦/٢١ بدء الإضراب عن الطعام فى غزة تضامنًا مع المعتقلين.

يوليـــو

٧/٢١ الجبهة الشعبية تعلن قطع الحوار مع السلطة.

٧/٢٤ اغتيال ثانى ضابط فلسطينى فى غضون ٨ أيام.

أغسـطس

٨/٧ الشرطة الفلسطينية تغلق صحيفتى «الوطن» و «الاستقلال».

سبتمبر

٩/١٦ الإعلان عن تأسيس المؤسسة الفلسطينية للثقافة والتراث.

أكتوبـر

١٠/٨ عرفات يوافق على الافراج عن ٣ من قادة حماس.

١٠/١٥ الأمن الوقائى الفلسطينى يعيد فتح ٥ مكاتب أغلقتها اسرائيل فى الضفة.

١٠/٢٨ اغتيال فتحى الشقاقى زعيم حركة الجهاد.

نوفمبـر

١١/٣ حملة اعتقالات تشنها السلطة الفلسطينية ضد أعضاء الجهاد ردًا على هجومين انتحارين بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية.

١١/٢٠ الإعلان عن تأسيس «حزب الخلاص الإسلامى».

ديسمبر

١٢/١٦ اجتماعات بين حماس والسلطة الوطنية فى القاهرة.

١٢/١٦ اغلاق باب الترشيح للأحزاب المشاركة فى الانتخابات.

١٢/٣ بدء الحملة الانتخابية.

أضواء على الأحداث

تتمثل الإشكالية الأساسية التى تواجه أى دارس لحركة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى في الوطن العربى فى صعوبة القول بأن هناك مجتمع مدنى - بالمعنى الدقيق للمصطلح - فى الدول العربية، إذ أن الانتماءات الأولية لازالت لها الغلبة فى غالبية الدول العربية، كما أن المؤسسات التى يفترض فيها من الناحية النظرية أن تعبر عن المجتمع المدنى (كالأحزاب مثلاً) كثيراً ما تكون مشخصنة، أى مرتبطة بولاء أعضائها لشخص مؤسسها أو زعيمها وليس ببرنامج المؤسسة أو مشروعها.

والواقع أنه يمكن القول بشيء من التساهل أن المجتمع الفلسطينى يمثل أحد الإستثناءات للقاعدة السابقة، إلا أن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال أن دراسته أكثر سهولة وأقل تعقيداً، بل إن العكس هو الصحيح. فللواقع الفلسطينى خصوصيته التى تجعل من دراسته عملية بالغة التعقيد، وتجعل من المستحيل الاقتصار على دراسة تفاعل المجتمع المدنى والمجتمع السياسى (على حد تعبير جرامشى، كما هو الحال عند دراسة الحالات العربية، وذلك للإعتبارات التالية:

أولاً : نظراً لخصوصية التجربة الفلسطينية وواقع الاحتلال الذى تعيشه منذ عام ١٩٤٨، فإننا نلاحظ أن المجتمع المدنى الفلسطينى - بمعنى التنظيمات الطوعية التى تتجاوز الولاءات الأولية - سابق زمنياً على وجود الدولة (التى لا تزال مسألة وجودها محل تفاوض)، أى أن المجتمع المدنى سابق على وجود المجتمع السياسى.

ثانياً : كما أنه، وبسبب طبيعة الوضع الفلسطينى وما أفضى إليه من تعدد ساحات العمل الوطنى لمناهضة الاحتلال، فإن كل من المجتمع المدنى والسياسى يتوزع على الداخل الفلسطينى والشتات، فالتنظيمات الفلسطينية تتوزع داخل وخارج الأراضى المحتلة، أما عن المجتمع السياسى، فيلاحظ أنه فى الخارج يمكن القول بأن صعود نجم منظمة التحرير بدءاً من قرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى يونيو ١٩٧٤ بإقامة الدولة الفلسطينية على أى جزء يتم تحريره من فلسطين واعتراف الدول العربية بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطينى، وفى الداخل والخارج، ثم القرار التاريخى للمجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨، فى الجزائر بإعلان الدولة الفلسطينية وتبنى خيار الدولتين قد أسس نوعاً من المجتمع السياسى له جهاز تنفيذى (اللجنة التنفيذية للمنظمة) وتشريعى (المجلس الوطنى الفلسطينى)، ويحظى باعتراف العديد من دول العالم. أما فى الداخل فإن إقامة السلطة الوطنية فى غزة والضفة الغربية بموجب اتفاق اوسلو قد أسس لما يشبه المجتمع السياسى الفلسطينى فى الداخل.

ثالثاً : يؤثر هذا التشتت الجغرافى ولا شك فى طبيعة العلاقة بين المجتمع المدنى والسياسى فى

الداخل والخارج، فنظراً لاعتبارات لا مركزية الوجود الفلسطيني في الخارج، فإن المجتمع السياسى الفلسطينى فى الداخل (وبغض النظر عن أدائه السياسى ومدى تحقيقه لطموحات الشعب الفلسطينى)، أكثر قدرة على التأثير فى المجتمع المدنى فى الداخل بشكل يتجاوز حجم وقدرة هذا التأثير فى الخارج.

رابعًا : كذلك فإن عملية إنشاء السلطة الفلسطينية والحكم الذاتى فى الضفة وغزة، أدت إلى حدوث نقطة (لم تتبلور معالمها بعد) لقطاعات من المجتمع المدنى التى أصبحت من أركان المجتمع السياسى من ناحية (بتحول عدد من كوادر فتح إلى أعضاء فى السلطة الوطنية الفلسطينية)، وإلى تحول عدد من أعضاء المجتمع السياسى فى الخارج إلي الداخل (انتقال عناصرمن جيش التحرير إلى الشرطة الفلسطينية)، من ناحية أخرى، الأمر الذي يزيد من سيولة وتعقيد الوضع فى فلسطين.

خامسًا : نريد من هذه السيولة أيضًا مسألة التحول في شرعية المؤسسات والمنظمات الفلسطينية، والتى تشهد كبراها (فتح) عملية تحول من شرعية النضال إلى شرعية الانتخاب أو الدولة بكل ما يحمله ذلك من تغيرات فى طبيعة النخب الفلسطينية وتشكيلاتها (إذ أنه كما للقتال رجاله وتنظيماته، فإن للتنمية رجالها أيضًا)، فالمشكلة التى تثور عادة فى أى حركة تحرير تصل إلى نقطة بناء سلطتها الوطنية على الأرض المحررة هى أن كل من ناضل فى مرحلة الثورة يرى أن من حقه أن يتمتع بثمرات نضاله، غير أن التجربة الإنمائية تؤكد أن غالبية الثوار عادة ما يكونون غير مؤهلين لتولي مسئوليات بناء السلطة والدولة، الأمر الذى قد يؤدى إلى ظهور خلافات وانشقاقات فى صفوف النخبة.

سادسًا : الواقع أن الانتخابات المزمع إجراؤها فى أوائل ١٩٩٦ ستكون المحك الرئيسى لتحديد العديد من الاشكاليات فى الواقع الفلسطينى. فمن ناحية فإنها ستكون ساحة اختبار لقوة وتماسك المجتمع المدنى الفلسطينى بمعنى أن ارتباط نمط التصويت فيها باعتبارات عائلية مثلاً، سيعنى أن غياب الولاءات التحتية كان بسبب مقتضيات النضال الوطنى ضد الاحتلال، وليس نتيجة لقوة المجتمع المدنى الفلسطينى، كما أنها من ناحية أخرى ستوفر آلية لربط المعجل فى القضية الفلسطينية (الحكم الذاتى فى غزة والضفة) بالوجل (القدس، إمكانية تصويت فلسطيني من الخارج .. إلخ).

وهكذا، فإن خصوصية الوضع الفلسطينى تجعل من الصعب الاقتصار على دراسة التفاعل بين التنظيمات الفلسطينية فى الداخل والسلطة الوطنية، (كما هو الحال عند دراسة سائر الدول العربية)، وإنما تفرض علينا تغطية عدد من القضايا (بجانب الموضوع السابق كالمعارضة الفلسطينية فى الخارج، والتنظيمات الجديدة فى الداخل، وعلاقة الداخل الفلسطينى بالشتات، والإعداد للإنتخابات الفلسطينية، وسنعرض لكل من هذه القضايا بإيجاز فيما يلى :

أولاً: السلطة الوطنية والمعارضة :

كان دخول ياسر عرفات مناطق الحكم الذاتى المحدود فى ١٩٩٤/٩/١ إيذانًا بحدوث نقلة نوعية فى تطور المجتمع الفلسطينى، فمن ناحية أدى إلى انتقال جزء من المجتمع السياسى (والمدنى) فى الخارج

إلى الداخل، والي قول بعض كوادر المنظمات الفلسطينية إلى اعضاء في السلطة الفلسطينية من ناحية اخرى.

والواقع أن السلطة الوطنية فى مرحلة تحولها من شرعية العودة إلى شرعية الدولة واجهت معضلة ذات طبيعة مزدوجة، فقد كان على السلطة من ناحية أن تسعى إلى تكريس وجودها كدولة (أى كجهاز يحتكر التوزيع السلطوى للقيم فى المجتمع الفلسطينى)، مع الاستفادة من ناحية أخرى بماضيها النضالى الذى يملى عليها عدم المبالغة فى الوقوف أمام القوى الفلسطينية التى ترفع شعار الكفاح المسلح من ناحية أخرى.

ففى سبيل جهودها لاحتكار ممارسة العنف المشروع، كانت قضية احتكار السلطة لامتلاك السلاح (ومن ثم ضرورة نزع سلاح كافة التنظيمات الفلسطينية فى الداخل)، فى مقدمة أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة بعد ما تبين أن امتلاك الآخرين – أى ما عدا السلطة من تنظيمات – للسلاح يشكل تهديداً حقيقياً للإستقرار كما حدث فى المصادمات بين السلطة الفلسطينية وحماس فى نوفمبر ١٩٩٤. وقد باشرت السلطة جهودها فى نزع السلاح على مستويين : الأول يتم فى إطار مؤسسة السلطة ذاتها، فقامت السلطة بنزع سلاح ٦٠ من أفراد السلطة الفلسطينية يشتبه في ارتباطهم بحماس والجهاد الإسلامى، والثانى يتعلق بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية (خاصة حماس)، وهو ما اصطدم بمعارضة شديدة من حماس.

وكان هذا الصدام نقطة البدء فى المسار الثانى (الذى صار بالتوازيع عملية نزع السلاح)، والذى استهدف اثبات كفاءة السلطة كجهاز قمعى قادر على معاقبة خصومه فتعددت حملات الإعتقالات (انظر اليوميات)، كما اصدر عرفات قرار بإنشاء محكمة أمن دولة فى غزة.

غير أن السلطة لم تقتصر فى سياستها على سيف المعز فقط، وإنما كان هناك أيضاً ذهبه، فالسلطة إذ تحاول بناء نوع جديد من الشرعية يعتمد بالاساس على كفاءتها التنظيمية كجهاز دولة، لم تكن بأى حال من الأحوال على استعداد للتضحية بشرعيتها الأصلية التى اكتسبتها من تراثها النضالى على الأقل حتى تتبلور معالم الدولة الفلسطينية المنشودة)، ومن هنا كانت حريصة على عدم المبالغة فى الوقوف أمام التنظيمات الداعية إلى الكفاح المسلح وإنما حاولت استقطابها بثلاثة طرق مختلفة. الأول يتمثل فى تشجيع الانشقاقات فى صفوف هذه التنظيمات. فعلى الرغم من أن لهذه الانشقاقات أسباباً بنيوية (أى متعلقة ببنية هذه التنظيمات)، إلا أن السلطة لعبت دوراً فى تشجيعها ومكافأة المنشقين (كما حدث فى أواخر هذا العام حينما رشحت عماد الفالوجى، صاحب امتياز صحيفة الوطن الناطقة باسم حماس، على قائمة فتح)، والثانى تمثل فى استقطاب الكثير من الكوادر (خاصة من الخارج) فى أجهزة الدولة وبخاصة الشرطة الفلسطينية، وهو ما يهدد بتضخم بيروقراطى للسلطة مما يعرقل جهود التنمية خاصة فى ظل إعلان السلطة تبنيها لخيار التنمية وفقاً لإقتصاديات السوق التى تتعارض بالضرورة مع هذا النمو المطرد فى الجهاز البيروقراطى للسلطة، ويزيد من خطورة الموقف أن بعض أفراد هذا الجهاز مسلح

بحكم وظيفته (فى الشرطة مثلاً) !!

وكان السبيل الثالث هو الحوار بين السلطة وحماس والذى بدأت الدعوة إليه فى أوائل ١٩٩٥. ففى خطاب عرفات بمناسبة الذكرى ال٣٠ لتأسيس فتح دعا حماس إلي الوار بهدف تحقيق الوحدة الوطنية، غير أن العلاقات بين الطرفين استمرت بين شد وجذب بسبب العمليات الانتحارية والتى رأى فيها البعض مجرد رسالة إلى السلطة مفادها أنه إذا لم يتم التوصل لاتفاق مع حماس فإنها ستسبب بعملياتها تلك احراجًا للسلطة يمنعها من اتمام عمليات إعادة الانتشار، وقد أثمرت هذه الجهود عن حوار بين حماس والسلطة فى القاهرة فى أواخر ديسمبر ٩٥، أسفر عن اتفاق الطرفين على وجوب ضبط النفس وعدم التورط فى اقتتال فلسطينى - فلسطينى ، وعلى الرغم من فشل ممثلى السلطة فى اقناع حماس بالمشاركة فى الانتخابات، فإن حماس تعهدت بعدم القيام بعمل من شأنه أن يعيق تنفيذ الانتخابات.

ثانيًا: أوضاع المعارضة الفلسطينية فى الخارج

الواقع أن التشتت الجغرافى للمنظمات الفلسطينية، وتعدد مساحات العمل الوطنى نتيجة لخصوصية الأوضاع الفلسطينية جعل للمعارضة الفلسطينية فى الخارج دوراً مركزيًا، ومن الناحية التاريخية كان الخارج دائمًا هو الذى يتولى زمام القيادة فى المقاومة الفلسطينية: فقد تأثرت المقاومة الفلسطينية من بدايتها بالنموذج الفيتنامى وحاولت دومًا أن تخلق هانوى عربية فى عمان أو بيروت أو دمشق - غير أن نقطة التحول فى مركز الثقل بين الداخل والخارج كانت الانتفاضة الفلسطينية، وكان دخول عرفات لأراضى الحكم الذاتى فى سبتمبر ١٩٩٤ بمثابة إعلان عن انتقال مركز الثقل فى حركة التحرر الفلسطينى للداخل، الأمر الذى وضع المعارضة الفلسطينية فى الخارج (والتى تتركز أساسًا فى سوريا) فى مأزق حاد.

فبقاء المعارضة بالخارج وقدرتها على التأثير فى مجريات الأمور - إن كان هناك ثمة قدرة - مرهون بانضمام كل من سوريا ولبنان أو لنقل سوريا وبالتالى لبنان - إلى عملية السلام، فبإنضمامها لن يكون هناك تنظيم فلسطينى قادر على إيقاف مسيرة التسوية، وسيبقى السؤال الملح أمام هذه التنظيمات، ما العمل لمواجهة التداعيات الناجمة عن اتفاق اوسلو من خلاله، أى من خلال الاتفاق؟ وحينئذ قد تناضل المعارضة الفلسطينية فى الخارج من أجل عودتها التى هى بطبيعة الحال مرهونة بموافقة عرفات واسرائيل !! أى أن المعارضة الفلسطينية فى الخارج سيكون عليها أن تختار بين الانتحار السياسى (متمثلاً فى عودتها بشروط عرفات فى ظل التسوية التي ترفضها)، وبين الانتحار المادى المحقق فى حالة التوصل لتسوية اسرائيلية سورية.

ويعد موقف حماس مثلاً، نموذجًا شديد الدلالة على مأزق المعارضة، فعلى الرغم من شعاراتها المتمسكة بالكفاح المسلح، فإنها غير قادرة علي ممارسته من مناطق الحكم الذاتى ولا هى قادرة على المشاركة فى انتخابات مجلس الحكم الذاتى.

لا يمكن تصنيف المعارضة الفلسطينية فى الخارج إلى ٣ فصائل : أولاً المعارضة المنظمة من خلال الفصائل العشرة المناهضة لعملية التسوية والتى تفتقر إلى جبهة عريضة تفتقر إلى التناسق (من حماس إلى الجبهة الشعبية!!) وتتركز فى الأساس فى سوريا. ثانياً : المعارضة غير المنظمة والتيتتشكل من أفراد متفرقين فى الشتات، وهم بصفة عامة غير قادرين نظراً لتشتتهم - الفكرى والتنظيمى على حد سواء - على التأثير في مجريات الأمور على الرغم من أنهم يضمون فى صفوفهم نخبة من ألمع المثقفين الفلسطينيين (كأدوار «سعيد وهشام شرابى .. إلخ)، ثالثاً : المعارضة فى إطار حركة فتح والتى يعد فاروق قدومى (أبو اللطف) من أبرز وجودها - ونظراً لضعف تأثير التيار الثانى (إن صحت تسميته بتيار) فسوف نقتصر على مناقشة موقف التيارين الأول والثالث.

وبخصوص التيار الأول الفصائل العشرة - فإنها الي جانب تشتتها أيديولوچياً واختلافها استراتيچياً رغم اضطرارها للدخول فى تحالف تكتيكى ضد التسوية وأبو عمار، تعانى من ثلاث أزمات.

أولاً : أزمة بنيوية تتمثل فى أن كثيراً من المآخذ التى تأخذها فصائل المعارضة على السلطة الوطنية تمثل سلبيات اساسية فى بنية هذه الفصائل ذاتها- فعلى سبيل المثال فإن هذه التنظيمات تعانى من تركزها حول زعيمها الفرد الذى يتحكم فيها ويديرها منذ نشأتها (اللهم إلا إذا منعه مانع طبيعى كالوفاة مثلاً) بنفس الأسلوب السلطوى الذى يؤخذ على عرفات - ولا يوجد في الواقع ما يدعونا لتصديق أن أحمد جبريل أو حواتمه أو حبش سيكون أقل فردية وسلطوية من عرفات لو تولى زمام السلطة!!

ثانياً : أزمة استراتيچية، فالواقع أن الاعتراض على الطابع «الاستسلامى» لمنازعات السلطة يوازيه اعتراض على الطابع «المغامر»، وفى رأى البعض الانتحارى - لأفكار وبسياسات الفصائل العشرة. وكلا الطابعان يسىء بالقدر ذاته إلى القضية الوطنية - والمشكلة تكمن فى أن الشعب الفلسطينى على درجة عالية من التسيس، الأمر الذى يجعله يرفض الاستسلام للأمر الواقع والانغماس فى أمور حياته اليومية بنفس القدر الذي يجعله غير ميال إلى التحول فى مخاطرات انتحارية.

ثالثاً : أزمة تنظيمية تتمثل فى تعدد الانشقاقات (فدا/الديمقراطية، حزب الخلاص/ حماس، الحركة الوطنية للتغيير/ الشعبية) التى تعزى فى كثير من الاحوال إلى ميل أعضاء هذه التنظيمات فى الداخل إلى إبداء قدر أكبر من المرونة بشكل لا يتفق مع توجهات القيادات المتشددة فى الخارج.

والخلاصة أن أزمة هذه الفصائل تزداد حدة، الأمر الذى يضعف من قدرتها على التأثير سواء على السلطة الوطنية أو (وهو الأهم) حتى على كوادرها فى الداخل التى لا تلبث أن تنشق، ومن ثم يمكن القول أنه على مستوى المجتمع المدنى أن هناك توجهاً متزايداً لتهميش الخارج، وانتقال بعض عناصر الخارج للداخل (فى حالة ما إذا قررت قيادات هذه الفصائل أو أرغمت فى أعقاب تسوية سورية على العودة للداخل)، وهو ما سينعكس بالضرورة على المجتمع السياسى (بزيادة ثقل مؤسسات السلطة الوطنية

خاصة فى أعقاب الانتخابات فى مواجهة أجهزة منظمة التحرير فى الخارج)(١). والإشكالية هنا تتمثل فى أن هذا التهميش يحدث فى الوقت الذى لا توجد فيه أى مؤشرات تدل على أن مجتمعًا سياسيًا حقيقيًا (أى دولة فلسطينية)، على وشك الظهور، فكل ماهو موجود الآن (السلطة والحكم الذاتى)، لا يمكن أن يعد بأى حال من الاحوال مجتمعًا سياسيًا، وإنما هو على أفضل الفروض مجتمع محلى (إن صحت التسمية) !!، وهو الأمر الذى يعنى غياب أى مرجعية للسلطة وانهيار المؤسسة التى يفترض أن تستكمل إدارة الصراع فى حالة فشل جهود التسوية.

وقد عبر فاروق قدومى عن هذه المخاوف من خلال قيادته المعارضة فى إطار فتح تقوم على دعامتين أساسيتين :

١- أن اللجنة التنفيدية للمنظمة هي الحكومة الفلسطينية المؤقتة والمرجعية الأساسية للسلطة الوطنية.

٢ - أن مجلس الحكم الذاتى الذي سينتخب فى أوائل ٩٦ سيكون جزءًا من المجلس الوطنى إلا أن صلاحياته محلية، ومن هنا فمن الضرورى أن تظل تونس (وفقًا لقرارات اللجنة التنفيذية) المقر الرسمى للمنظمة.

وعلى الرغم من أن الموقف السابق يمثل محاولة توفيقية لإبقاء مراكز ثقل المنظمة فى الخارج وتفعيلها فى مواجهة النفوذ المتنامى لأجهزة الداخل، إلا أنه لاينفي أن المعارضة الخارجية ما زالت عاجزة عن التخلص من مأزقها وضرورة الاختيار - كما سبق وأن ذكرنا - بين خيارات أحلاها مر (لانتحار السياسى، أم المادى؟!)، هذا على الرغم من بعض المحاولات للخروج من هذا المأزق والإندماج التدريجى فى الداخل وهو ما يعبر عنه موقف حماس التى خطت الخطوة الأولى فى هذ الطريق بإعلانها عن عدم محاربة الانتخابات رغم المقاطعة، وربما يكون ما يتردد حول موافقتها على المشاركة في الانتخابات البلدية خطوة ثانية على نفس الطريق.

ثالثا: التنظيمات الفلسطينية الجديدة فى الداخل

تعبر الغالبية العظمى من هذه التنظيمات عن صعود نجم الداخل الفلسطينى فى أعقاب توقيع اتفاق أوسلو ودخول ياسر عرفات مناطق الحكم الذاتى. ويعزى هذا الصعود إلى الاسباب التالية :

أولاً : الضعف التنظيمى لأغلب التنظيمات الفلسطينية التقليدية، وهو الأمر الذى يفسر حقيقة كون

---

١ - يعد هذا التغير أمراً شبه مؤكد فى أعقاب الانتخابات، ويمكن إدراك خطورة هذا الأمر إذا أخذنا فى الاعتبار أن برلمان المنفى (المجلس الوطنى الفلسطينى) كان يراعى تمثيل المنظمات من حيث كونها منظمات، بعكس المجلس الذى سينتخب فيه الأفراد كأفراد ومن ثم فإنه - ومع مقاطعة المعارضة للإنتخابات فيكاد يكون حكراً على فتح.

جميع هذه الاحزاب تأسست فى اعقاب توقيع اتفاق اوسلو، وجزء كبير منها يعبر فى الواقع عن انشقاقات فى صفوف فصائل المعارضة العشرة(٢).

ثانيًا : رغبة الداخل في التعبير عن مواقفه السياسية الرافضة للسلطة والمعارضة علي حد سواء . ويدعم هذا الرأي ماذكر في اعلان تأسيس حزب الاتحاد الوطني الاسلامي من أن المعارضة الشرعية الوحيدة يجب ان تتم في الداخل، كما أن المواجهة بين الداخل والخارج قد تطغي في بعض الحالات علي الانتماءات التنظيمية، فعلي سبيل المثال فان المنافسة في الانتخابات المزمع عقدها في يناير المقبل في دائرة الخليل ستكون بين فتح ومرشحين مستقلين ينتممون الي فتح أيضا.

مما يذكر أن غالبية هذه الاحزاب (٣) والحركات مقربة من السلطة، أوعلي الاقل تربطها بها علاقة طيبة، وجميعها علي استعداد للمشاركة علي أرضية اتفاقات التسوية.

غير أن هناك وجهة نظر أخري تري أنه علي الرغم من أن التنظيمات والفصائل العشرة اعلنت عن مقاطعتها للانتخابات ونفت وجود أي صلات بينها وبين الاحزاب التي شكلها بعض اعضائها(السابقين)، إلا أن هذه الاحزاب الجديدة قد تكون وسيلة قليلة التكلفة لخوض الانتخابات ، علي الاقل لاستكشاف حجم شعبيتها. ويدعم هذا الرأي انه علي الرغم من أن قياديي حماس الثلاثة الذين اعلنوا عن خوضهم الانتخابات(اسماعيل هنية، وسعيد النمروطى وخالد الهندى)، اضطروا إلى التراجع عن الترشيح، إلا أن بعض القياديين الآخرين الأقل شهرة (نصر الدين المرينى وموسى محمد الزعبوط) شاركوا كمستقلين، كما شارك أحد قيادى الجهاد (خالد البطش) كمستقل.

والواقع أن من أخطر نتائج هذا الصعود لتنظيمات الداخل هو تأثيرها على توازنات القوى بين التنظيمات الفلسطينية التقليدية، فقد أصبح من الخطأ الاعتماد على وسائل القياس التقليدية لقياس قوة فتح (كالاستناد مثلاً إلى نتائج أعضائها فى الانتخابات الطلابية)، إذ أن معطيات الواقع الجديد جعلت من الحركة جبهة عريضة تضم أناسًا من اليمين إلى اليسار (وجود أسماء بارزة من فدا، وعماد الفالوجى : «حماس» على قوائم فتح)، وهو ما يشير إلى بُعد جديد من أبعاد الدور الذى يمكن أن تلعبه قوى الداخل.

الانتخابات الفلسطينية

يمكن اعتبار الانتخابات الفلسطينية لإنتخاب مجلس تشريعى ورئيس للسلطة الوطنية نقطة تحول فى تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، والقضية الفلسطينية بشكل عام. فعلى الرغم من أن هذه

---

٢ - من أمثلة الحركات التي تعبر بشكل أو باخر عن فصائل المعارضة العشرة : حزب الخلاص الإسلامى(حماس) ، الحركة الوطنية للتغيير(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) . . الخ

٣ - صفة الحزبية تطلق هنا تجاوزا لعدم وجود قانون فلسطيني للاحزاب.

الانتخابات كانت من الناحية النظرية وعلى مستوى الخطاب السياسى المعلن على حد سواء، ليست سوى انتخابات محلية، وأن أعضاء المجلس المنتخب هم جزء لا يتجزأ من المجلس الوطنى الفلسطينى ..إلخ. إلا أن هذه الانتخابات تبقى كما قلنا نقطة فاصلة وذلك للاعتبارات التالية :

أولاً :أنها تعد أول اختبار عملى ومواجهة بين فصائل المجتمع المدنى الفلسطينى فى الداخل والخارج (سواء على مستوى فتح أو مستوى فصائل المعارضة). فبالنسبة للمعارضة التى أعلنت مقاطعتها للانتخابات، ستكون هذه فرصة لقياس مدى الإلتزام من قبل الداخل بمقررات القيادة فى الخارج بالمقاطعة، وبالنسبة لتنظيمات المعارضة المشاركة فى الانتخابات (كحزب الشعب مثلاً) فالفرصة ستكون مواتية ليس فقط لقياس شعبيتها وإنما أيضًا لقياس مدى الإلتزام الحزبى لدى الأعضاء فى سلوكهم التصويتى. أما بالنسبة لفتح، فالأمر يكتسب أهمية خاصة إذ أن كثيرمن الدوائر ستشهد مواجهة بين قائمة فتح وبين أعضاء فتح الذين لم يضعهم عرفات على القائمة، وأغلبهم من كوادر الداخل التى سبق وقادت النضال الفلسطينى فى أثناء الانتفاضة (مثال مروان البرغوثى). والواقع أن الانتخابات الداخلية لفتح شهدت مواجهة مماثلة (وإن كانت بطبيعة الحال على نطاق أصغر) فعرفات فى محاولة لضمان لتمثيل أكبر قدر ممكن من الفصائل الفلسطينية فى المجلس قام بشطب نصف الاسماء المرشحة فى قوائم فتح واستبدالها بأشخاص لا ينتمون للحركة (مثال عماد الفالوجى) على حساب الكوادر التى تم تصعيدها من خلال الانتخابات الداخلية لفتح ولم تقبل هذا الاجراء فترشح افرادها كمستقلين أمام عرفات.

ثانيًا : كذلك كانت الانتخابات (بما آثارته حول مشاركة سكان القدس والاقتراحات التى طرحت حول مدى امكانية قيام الجيش الاسرائيلى بالانسحاب من الخليل لمدة يوم واحد لاجراء الانتخابات .. إلخ)، فرصة لربط المعجل بالمؤجل من القضايا محل التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثالثًا : أن تداعيات هذه الانتخابات، علي الرغم من التصريحات المعلنة، ستمثل ساحة جديدة للصراع بين الداخل والخارج من خلال محاولة الغاء بعض فقرات الميثاق الوطنى الفلسطينى، وهو الأمر الذى تعهد عرفات بإتمامه فى غضون شهرين من الانتخابات.

غير أن أهمية الانتخابات لا تعنى بالضرورة أن نتائجها تعبر عن الاحجام الحقيقية لمختلف القوى على الساحة الفلسطينية. فمن ناحية نجد أن مقاطعة فصائل المعارضة للإنتخابات على الرغم من امتلاكها لحجم مقبول من القواعد الشعبية سيبقيها قوى هامشية أو على أفضل تقدير قوى محتملة.

ومن ناحية ثانية فإن سميحة خليل المرشحة الوحيدة للرئاسة أمام عرفات لا ينتظر أن تفوز، ورغم ذلك فإن الكثيرين ينتظرون معرفة النسبة التى ستحصل عليها فى الانتخابات لبحث امكانية منافسته بشخصية أقوى فى الانتخابات القادمة التى ستجرى بعد ثلاث سنوات.

وهكذا، فإن الطابع الاستكشاف سيغلب على الانتخابات، ويلاحظ أن المعارضة في هذا السياق لم تختر المشاركة التكتيكية فى الانتخابات بهدف احراج عرفات، ولم تحاول استثمار الاعتقالات والاغتيالات، فى

مصلحتها، وهو ما يعنى أنها اختارت أحد طريقين :

الأول : هو محاولة اقرار تجربة فتح فى ملء الفراغ واستقطاب الشارع العربى بعد النكسة والمراهنة على اخفاقات السلطة وامكانية وراثة الشرعية النضالية لفتح.

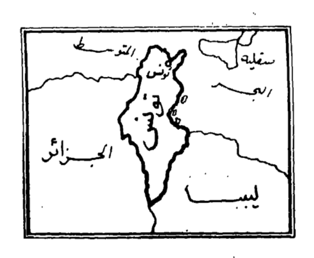
والثانى : هو ادخار هذه الاخفاقات كورقة فى انتخابات أخرى تقوم على أساس المقاطعة بين طريق أوسلو وطريق المعارضة.

المجتمع المدني

والتحــول الديمقراطي في الوطن العربي

المغـــرب العربــي

تونس *



* اعد هذا التقرير الخاص بتونس الباحث خالد فياض

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/٣/٢٠م عن فرنسا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: زين العابدين بن علي

إسم رئيس الحكومة: حامد القروى

عدد المحافظات: ٢٣ ولاية

العاصمة: مدينة تونس

المساحة(كلم٢): ١٦٣,٦١٠

عدد السكان(مليون): ٨,٧

معدل الزيادة السكانية: ١,٦ ٪

الديانات: ٩٨ ٪ مسلمون ، ١ ٪ مسيحيون ، ١٪ يهود

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٧٢٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دينار تونسى): ١٤,٨٧

العملة: الدينار التونسي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ١,٠٠٤ دينار تونسي

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٨,٢

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٨ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٧,١ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٨

معدل الامية للكبار: ٣٥ ٪

ميزان الموارد: - ٧,١٤ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٨٧,١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٥

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦

معدل الخصوبة الكلي : ٣,١

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٥٢ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٥٩٣٠

يوميات الأحداث

يناير

٢٤/ إجراء تعديل وزاري واسع في الحكومية التونسية .

٣١/ ثلاث أحزاب تونسية تقرر المشاركة في الانتخابات البلدية.

فبراير

٧/ السلطات الفرنسية تعتقل ١٠ تونسيين، بينهم أعضاء في حركة النهضة الإسلامية .

٩/ الرئيس زين العابدين يدعو إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم لبحث موضوع الانتخابات البلدية .

١٤/ ثلاث أحزاب معارضة تعلن عن قيام تحالف ائتلافي فيما بينها استعدادا للانتخابات البلدية .

مايو

٥/ الجبهة الإسلامية التونسية تنفي قيامها بأي عمل عسكري داخل تونس .

٢٢/ التجمع الدستوري يكتسح الانتخابات البلدية بنسبة ٨٦ . ٩٩ ٪ .

٢٦/ أحزاب المعارضة ترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البلدية .

٢٨/ وتدعو إلى عفو تشريعي عام عن المعتقلين السياسيين .

يونيو

١١/ أحزاب المعارضة تعقد اجتماعا لبحث نتائج الانتخابات البلدية .

١٦/ الرئيس زين العابدين يشكل لجنة للتحقيق في سوء معاملة قالت رابطة حقوق الإنسان أن سجينا يساريا تعرض لها .

- أحد أعضاء حركة النهضة الإسلامية يطالب برفع الإقامة الجبرية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٣ .

٢٣/ أحزاب المعارضة تخفق في الوصول لصيغة تتيح لها الاندماج في حزب موحد .

٢٤/ إجراء انتخابات برلمانية جزئية في ثلاث محافظات في تونس .



يوليـــو

١/ وزير الداخلية التونسي يستقبل رئيس رابطة حقوق الإنسان التونسية .

٢٤/ حملة اعتقالات واسعة في صفوف حركة النهضة الإسلامية .

٢٦/ رابطة حقوق الإنسان تنفي وفاة أحد أعضاء حركة النهضة الإسلامية نتيجة التعذيب ، وتصرح أنه مازال على قيد الحياة .

٣٠/ حركة النهضة الإسلامية تعتذر عن نشرها نبأ كاذب عن وفاة أحد أعضائها .

أغسـطس

٧/ السلطات تعتقل بعض أعضاء حركة النهضة الإسلامية .

١٧/ المجلس الوطني يعلق قرارا بمنع شراء الأطباق الفضائية .

أكتوبر

١٠/ اعتقال رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للاشتباه في علاقته بدولة أجنبية .

نوفمبر

١/ منظمة العفو الدولية تعرب عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في تونس .

٤/ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تندد بمنع سفر أحد قياداتها إلى تونس .

٩/ أحزاب تونسية معارضة تصدر بيانا تطالب فيه بإصلاحات ديمقراطية .

١٠/ مجلس النواب يقرر رفع الحصانة عن خميش الشمادي (نائب معارض) .

ديسمبر

١٢/٢٩ أحزاب المعارضة التونسية تدعو لحفظ وحدة الإتحاد المغاربى والبعد عن التخشنات والموقف السريعة.

اضواء على الأحداث

عام ١٩٩٥ هو من الأعوام التى مرت بهدوء على النظام والمجتمع التونسى فلم تقع أحداث من شأنها أن تؤثر على طبيعة الحياة السياسية فى تونس بشكل لافت للنظر، بل على العكس من ذلك تتابعت السياسات التونسية كإمتداد لسياسات الأعوام السابقة منذ تولى الرئيس زين العابدين لمقاليد السلطة فى نوفمبر عام ١٩٨٧. وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين، يتناول القسم الأول حركة المجتمع المدنى، وفيه نتناول تطور الظاهرة الحزبية والأحداث والوقائع التى لحقت بهذه الظاهرة، تطور أنشطة الجماعات المحجوبة عن الشرعية وطريقة تعامل السلطة معها أما القسم الثانى فيتناول عملية التحول الديمقراطى وتطورها والتعديلات الوزارية الأخيرة التى قررها الرئيس زين العابدين هذا العام والتى كان لها أثرها فى عملية تحريك الحياة السياسية التونسية تجاه أو ضد عملية التحول الديمقراطى، والانتخابات البلدية التى جرت هذا العام فى تونس وأثرها على عملية تفصيل الحياة السياسية هناك، ووضعية حقوق الإنسان وكيفية تعامل السلطة معها، وفيما يلى التفصيل لما سبق إجماله : -

تطور الأحزاب:

هذا العام جرت محاولة للتوفيق بين احزاب المعارضة التونسية من أجل الوصول إلى صيغة تتيح لها الإندماج فى حزب موحد يساعدها على تجاوز ضعفها وتشكيل قوة مضادة للتجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم، فبعد الانتخابات البلدية التى جرت هذا العام فى تونس وما أسفرت عنه من فوز كاسح للحزب الحاكم (٩٩٪ من جملة مقاعد المجالس المحلية)، دعا زعماء الأحزاب التى خسرت فى هذه الانتخابات إلى توحيد صفوفها فى حزب واحد كبير يحظى بالمصداقية ويستقطب الدعم الشعبى.

والواقع أن الأحزاب التى كانت معنية بفكرة التوحيد فى الدرجة الأولى من الأحزاب التى شكلت تحالفًا ثلاثيًا أثناء الانتخابات المحلية وهى حزب الوحدة الشعبية وحركة التجديد والإتحاد الديمقراطى الوحدوى، والتى لم تستطع أن تفوز فى الإنتخابات المحلية سوى بثلاثة مقاعد من أصل ٤٠٩٠ مقعد، مما جعلها تفكر فى صيغة لتجاوز ضعفها وتوحيد إمكانياتها، وقد آثار هذا الموضوع جدلاً واسعًا فى صفوف جميع الأحزاب وليست هذه الأحزاب الثلاثة فقط، وقد انضمت إلى هذا الجدل الدائر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة السيد محمد مواعد والتى بدرت للوهلة الأولى غير معنية بالموضوع إلا أن رئيسها اضطر لتحديد موقفه من مشروع توحيد المعارضة فأعلن أن الفكرة جيدة وأنه لا يعترض عليها من حيث المبدأ ولكنها تحتاج إلى دراسة وبحث متأن.

وكانت الأطراف الثلاثة المعنية بشكل أساسى بهذه الدعوة قد ورثت عناصر خلاف وتباعد كثيرة من تجارب العمل المشترك السابقة فى الثمانينات، وخصوصًا فى مطلع التسعينات، والتى جعلت عناصر التباعد والصراع تتغلب على عناصر التقارب والوحدة. وبعد بداية هادئة للحوار حول صيغة الإندماج هذه،

انقلب الحوار إلى نوع من التراشق بالتهم وصراع ساخن بين حلفاء الأمس، بدأه الأمين العام لحركة التجديد السيد محمد حرمل الذى وصف مشروع بلحاج عمر بأنه «كلام فارغ»، وقد سارع حزب الوحدة إلى رد الفعل على الزعامات التقليدية والتى اعتبرها زعيم حزب الوحدة بأنها ستكون مصدر الإجهاض المبكر للمشروع، إلا أن حزب الوحدة أكد أنه ماض بمشروعه إلى النهاية، لأن ظهور الثنائية الحزبية سيشكل محرضًا أساسيًا بديلاً عن السيطرة المطلقة التى فرضها التجمع الدستورى الديمقراطى على الساحة السياسية بسبب غياب تنظيم اخر ذى وزن شعبى، واعتبر زعيم حزب الوحدة أن الحزب الجديد سيكون مفتوحًا لمن شاء الإنضمام إليه وأنه «لن يمنع وجود أحزاب أخرى صغيرة إلى جانبه».

وهكذا انتهت أفكار الإندماج فى حزب موحد قبل أن تتبلور، لكن اللافت للنظر أن المحاولة قد انتهت من دون أن يكون الحليف الثالث «الإتحاد الديمقراطى الوحدوى» أبدى رأيه فيها فى أي مرحلة من المراحل، إذ لزم الصمت ولم يعط موقفًا لصالح أحد الحزبين، إلا أن أوساطًا مطلعة تقول أنه أقرب إلى موقف «حزب الوحدة الشعبية»، كذلك لم يعلن التجمع الاشتراكى بزعامة أحمد نجيب الشابى موقفًا من المعركة بين الحزبين على رغم كونهما اعتبراه معنيًا بتوحيد المعارضة، مع أنه لم يشارك فى الإنتخابات المحلية الأخيرة ولم ينضم إلى «التحالف الثلاثي».

والخلاصة أن هذا التباعد الحادث بين أحزاب المعارضة التونسية قد يحرك الجمود السياسى الحادث فى تونس منذ تولى زين العابدين نتيجة عدم وجود حزب قادر على تفريغ قيادات سياسية لها القدرة على منافسة الحزب الحاكم، الأمر الذى يشكل نقاط قوة تضاف إلى قوة التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم، تقوى من سيطرته على الحياة السياسية فى تونس، ويقلل من فرص وجود احتمالات ظهور أحزاب قوية لها القدرة على التأثير فى النظام الحاكم ودفعه إلى الاستجابة لتطلعاتها فى المشاركة فى السلطة.

تطور الجماعات المحجوبة الشرعية:

تتابع فى تونس هذا العام أيضًا مسلسل المواجهات بين حركة النهضة الإسلامية المحظورة والسلطات التونسية، وقد بدأت هذه المواجهة من جانب تونس إلى تطوير الاتفاقات القضائية مع البلدان الأوربية ووضع اتفاقيات جديدة اكثر دقة فى مجال منح حق اللجوء للمعارضين المتهمين بالضلوع فى حركات أصولية متطرفة، وقد جرت هذا العام مشاورات - لم يعرف بعد نتائجها - بين وزارة العدل التونسية والسلطات القضائية في كل من إيطاليا وأسبانيا والنمسا والسويد، وترمى هذه المشاورات إلى ارساء علاقات تعاون فى مجال تسليم المتهمين بارتكاب جرائم سياسية والامتناع عن منحهم حق اللجوء، وقد توصلت تونس هذا العام إلى اتفاقية مع اليونان تقضى بالتعاون فى مجال تسليم المتهمين بارتكاب جرائم سياسية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اعتبر التونسيون القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامى الأخير فى الدار البيضاء والذى يحض على وضع مدونة «سلوك لمكافحة الإرهاب» عنصراً مشجعًا للجهود التى يبذلونها مع العواصم الغربية لوضع اتفاقيات ثنائية شبيهة، كذلك أوصى قرار مجلس وزراء العدل العرب إنشاء لجنة مؤلفة من الوزراء أنفسهم لوضع وثيقة تعاون فى مجال مكافحة الإرهاب.

كانت تونس قد احتضنت مطلع شهر فبراير اجتماعاً لوزراء داخلية كل من فرنسا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال والجزائر وتونس لتطوير التنسيق بين الأجهزة الأمنية فى بلدان الحوض الغربى للبحر المتوسط، وتكثيف تبادل المعلومات فى شأن الحركات الدينية المتطرفة، والتى وضح أن السلطات التونسية بدأت تستشعر خطورة هذه الحركات إذا ما تمكنت من التأثير الإيجابى داخل المجتمع التونسى، إلا أن حركة النهضة الإسلامية أعاقت نشاطها، فقد أعلنت حركة النهضة فى ذكرى تأسيس (٦ يونيه ١٩٨١) التزامها العمل على تغيير سلمى متدرج فى البلاد، والدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، ومن ذلك حرية التعبير والتجمع وحق الغالبية فى الحكم والأقلية فى المعارضة والسعى إلى بناء اقتصاد وطنى قومى، وأضافت النهضة أنها تلتزم متابعة مسيرتها فى العمل الجاد لتحقيق هذه الأهداف على مقتضى اقتناعها بالتغيير السلمى المتدرج وأكدت على خطها السلمى المدنى ورفض اعتماد العنف منهجاً فى حسم قضايا الاختلاف الفكرى والسياسى أو الوصول إلى السلطة والتمسك بها. ولكن الحكومة من جهتها تابعت سياستها داخل تونس وشنت أجهزة الأمن فى شهر يوليو (تموز) حملة اعتقال واسعة لأعضاء حركة النهضة الإسلامية والمتعاطفين معها،وقد أوضحت حركة النهضة الإسلامية فى بيان لها أنه جرى اعتقال كل أعضاء القوائم المستقلة التى ترشحت فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩. وفى أغسطس (آب) أيضاً قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات فى صفوف حركة النهضة.

وهكذا فإنه يبدو أن سياسة الشد من جانب السلطات التونسية والمهادنة من جانب حركة النهضة الإسلامية قد أصبحت سمة أساسية من سمات علاقة الحركة بالحكومة، والتى يبدو عليها أنها مصممة على توجيه ضربات تهدف إلى التخلص من حركة النهضة وأنصارها دون الاهتمام بالانتقادات المتزايدة من جانب منظمات حقوق الإنسان، والتى وصفت هذه الاجراءات بأنها تشكل ضربة شديدة للديمقراطية الوليدة فى تونس، وأكدت على أن هذه الإجراءات قد اتخذت ذريعة لا لضرب الإسلاميين فقط وإنما لضرب قوى المعارضة الرئيسية فى تونس.

ثانيا التحول الديمقراطى:

شهدت تونس هذا العام مجموعة من المؤشرات، حيث أجرى الرئيس زين العابدين تغييراً وزارياً واسع النطاق، كما أجريت هذا العام الانتخابات البلدية فى تونس، ونستطيع من خلال دراسة هذين المؤشرين رؤية تونس على الخريطة الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى دراستنا لوضعية حقوق الإنسان فى تونس ورؤية سجل تونس فى هذا المجال، كمؤشر إضافى لوصفية الديمقراطية فى تونس، وفيما يلى تفصيل لهذه المؤشرات :

١- التعديلات الوزارية:

أجرى الرئيس التونسى زين العابدين بن على تعديلاً وزارياً واسعاً شمل ست وزارات وغادر أربعة وزراء بموجبه الحكومة، ويعتبر التعديل الذي أدخله الرئيس بن على على الحكومة فى شهر يناير أوسع تعديل وزارى قرره منذ انتخابه رئيساً لولاية ثانية فى الانتخابات الرئاسية والاشتراعية والتى جرت فى شهر مارس من العام الماضى، وقد شمل هذا التغيير كلا من وزير الداخلية الذى أصبح مستشاراً سياسياً

للرئيس بن على وحل محله السيد محمد جفاح وزير السياحة السابق، وأصبح سفير تونس فى النمسا وزيراً للإتصالات، كما عين وزير الصناعة السابق وزيراً للإقتصاد، وسفير تونس فى بروكسيل وزيراً للتجارة، كما ارتقى رئيس الوكالة التونسية للإتصال (الإعلام الخارجى) إلى منصب وزير السياحة، ويلاحظ فى هذا التعديل ما يلى : –

١ – استمرار الرئيس زين العابدين فى انتهاج سياسة تبادل مقاعد السلطة بين افراد النخبة مما يجعل النخبة التونسية أكثر انقلابية على نفسها، ويجعل عملية الحراك السياسى داخل النخبة أكثر بطئًا.

٢ – أن هذا التعديل جاء بعد فشل سيناريوهات التعديل الكثيرة التى كان يتداولها الشارع السياسى فى تونس، والتى جرت العادة أن تتم بعد انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية، إلا أن شيئًا من ذلك لم يحدث، ولم يسجل منذ الانتخابات سوى تعديلين جزئيين شملا ثلاث وزارات فقط.

٣ – أن التعديل الذى شمل وزارة الداخلية يأتى فى إطار بداية تعامل جديد من جانب السلطات التونسية مع جماعات المعارضة والرغبة فى تغيير طريقة التعامل مع هذه الجماعات، ويرجع اختيار «الجفاح» لهذا المنصب إلى كونه يتمتع بتمكنه من البقاء فوق التيارات والأجنحة وتكريس جهوده لتحقيق النجاحات التى سجلتها تونس فى القطاع السياحى طيلة الأعوام السابقة.

٢ – الإنتخابات البلدية :

جرى فى تونس فى الحادى والعشرين من شهر مايو الانتخابات البلدية والتى تجرى كل خمسة أعوام، ويشارك فى هذه الانتخابات حوالى ٥٢٩٠ مرشحاً يمثلون الأحزاب التونسية، والمستقلون يتنافسون فى

جدول يوضح نتيجة انتخابات البلديات

اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد الفائزين
* التجمع الدستورى الديمقراطى [الحزب الحاكم]	٤٠٩٠	٤٠٨٠
* التحالف الديمقراطى [حزب الوحدة الشعبية – حركة التجديد والإتحاد الديمقراطى الوحدوى]	٢٩٢	٣
* حركة الديمقراطيين الإشتراكيين.	٨٤٨	٦
* المستقلون	٣٨ مرشح	مرشح واحد
* الحزب الإجتماعى التحررى.	٢٢ مرشح	--
المجموع	٥٢٩٠	٤٠٩٠

٤٠٩٠ مقعداً فى ٢٥٧ دائرة، قسمت إليهم الولايات التونسية الخمس وعشرين، وتأتى أهمية هذه الانتخابات فى أنها تختلف عن الانتخابات البلدية الأخيرة التى جرت في عام ١٩٩٠ وهذه الأحزاب هى : – حزب الوحدة الشعبية وحركة التجديد (الحزب الشيوعى سابقًا) والاتحاد الديمقراطى الوحدوى، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والتجمع الاشتراكى التقدمى، والحزب الاجتماعى التحررى، هذا بالإضافة إلى مشاركة المستقلين، وقد شارك حزب التجمع الدستورى الديمقراطى (الحزب الحاكم) فى هذه الانتخابات فى جميع الدوائر الانتخابية كما أنه دخل هذه الانتخابات فى ٢٠٠ دائرة (من مجموع ٢٥٧ دائرة) بلا أى منافسين، فقد قدم الحزب الحاكم ٤٠٩٠ مرشحًا فى كل الدوائر فى حين لم تقدم أحزاب المعارضة الستة وكذلك المستقلون سوى ١٢٠٠ مرشحًا فقط، وقد فسر بعض قادة المعارضة ضعف هذه المشاركة بالمضايقات والضغوط التى يتعرض لها مرشحى المعارضة من التجمع الدستورى الحاكم، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد لوحظ فى هذه الانتخابات طغيان نشاط التجمع الدستورى على الحملة الانتخابية، إذ خصصت وسائل الإعلام الرسمية وفى مقدمتها الإذاعة والتليفزيون مجالاً واسعًا للاجتماعات الانتخابية التى رأسها أعضاء فى المكتب السياسى للحزب الحاكم.

وتخضع هذه الانتخابات لأول مرة للتعديل الدستورى الذى أجراه زين العابدين على الدستور التونسى عام ١٩٩٣ والذى بمقتضاه تتم عملية فرز الأصوات فى الانتخابات البلدية عن طريق الجمع بين قاعدتى الأكثرية والنسبية، إذ تحصل اللائحة الأولى اليًا على ٥٠٪ من مقاعد المجلس البلدى، فيما يوزع النصف الثانى من المقاعد على اللوائح، وبموجب القانون الانتخابى لا تفوز إلا اللائحة التى تحصد أقل من ٥٪ من الأصوات على أى مقعد.

وكانت نتيجة الانتخابات إنعكاسًا للقانون الانتخابى الذى جرت فى ظله والمشاركة المحدودة من جانب أحزاب المعارضة، حيث كانت النتيجة هي فوز لوائح التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم بالأكثرية الساحقة من مقاعد مجالس البلدية، فقد فاز التجمع الدستورى فى ٢٥٧ دائرة أى ٤٠٨٤ مقعد أى بنسبة ٩٩,٨٨٪ من جملة مقاعد المجالس المحلية البالغة ٤٠٩٠ مقعداً، فى حين فازت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بستة مقاعد والتحالف الثلاثى بثلاثة مقاعد واللائحة المستقلة بمقعد واحد، كما لم تفز قائمة الحزب الاجتماعى التحررى فى بلدة «قصر قفصة» على أى مقعد.

وتعتبر هذه النتائج ضربة جديدة لأحزاب المعارضة فى تونس، حيث تعتبر المقاعد أقل من التى حصلت عليها فى الانتخابات الاشتراعية الأخيرة والتى جرت فى مارس ١٩٩٤ والتى فازت خلالها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بعشرة مقاعد وحركة التجديد بأربعة مقاعد والاتحاد الديمقراطى الوحدوى بثلاثة مقاعد وحزب الوحدة الشعبية على مقعدين فقط، وبالتالى تتمتع بوضع أفضل فى المجلس الوطنى منه فى المجالس البلدية، أما بالنسبة للمستقلين فقد تلقوا ضربة هم أيضًا حيث انخفض نصيبهم من المقاعد بالمقارنة بالانتخابات البلدية التى جرت فى عام ١٩٩٠ والتى شاركوا فيها منفردين مع الحزب الحاكم بعدمقاطعة أحزاب المعارضة لها، حيث فازوا بالأكثرية فى بلدية الشابة وأداء والمجلس البلدى

المحلى هناك، فى حين لم يفوزوا سوى بمقعد واحد فقط فى بلدة زرمدى.

وهكذا فإن الانتخابات البلدية بقدر ما تدل على تغلغل الحزب الحاكم فى جميع مؤسسات الدولة التونسية وعلى كافة المستويات، فإنها تدل أيضًا على ضعف أحزاب المعارضة المرخص لها ومحدودية انتشارها خصوصًا أنها لم تستطع تقديم لوائح سوى فى ٤٨ دائرة بلدية من مجموع ٢٥٧ دائرة. إلا إننا لا نستطيع أن نغفل حجم التحديات والعوائق التى تواجه أحزاب المعارضة من سيطرة الحزب الحاكم على جميع مؤسسات الدولة المؤثرة فى المجتمع، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية لهذه الأحزاب.

٣ - حقوق الإنسان:

أ) الحق فى محاكمة عادلة:

شهدت تونس هذا العام نوعًا من الانفراجة المحدودة إزاء هذا الحق، ففور انتقاد الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لسوء معاملة سجين يسارى فى السجن المدنى فى العاصمة التونسية، شكل الرئيس زين العابدين بن على لجنة للتحقيق فى سوء المعاملة ورأس اللجنة وزير ثقافة أسبق، وتعتبر هذه بادرة طيبة من النظام لاحترام الحقوق الإنسانية.

ب) الحق فى الحرية والأمان الشخصى:

استمرت السلطات هذا العام فى اعتقال افراد من مختلف الاتجاهات السياسية، وذلك رغم مخالفة ذلك للقانون الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد شنت أجهزة الأمن التونسية حملة اعتقالات موسعة لأعضاء حركة النهضة الإسلامية والمتعاطفين معها، وقد أوضحت الحركة فى بيان لها أنه جرى اعتقال كل أعضاء القوائم المستقلة التى ترشحت فى الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، كما جرى تمشيط الأحياء السكنية واقتحام البيوت واحتجاز زوجات الفارين كرهائن لإجبار أزواجهن على تسليم أنفسهم، وتقول مصادر المعارضة التونسية أن السبب الأساسى للحملة الأمنية هو أن الأمن التونسى اكتشف أن جماعات من حركة النهضة الإسلامية ماتزال موجودة داخل تونس، وكان يعتقد أن أعضاء هذه الجماعات قد خرجوا من البلاد وطلبوا اللجوء فى أكثر من دولة أوروبية.

وعلى صعيد آخر قامت السلطات الأمنية التونسية يوم ٩ أكتوبر باعتقال السيد محمد مواعدة (٥٨ عامًا) رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وأعلن بيان رسمى أنه سيحال إلى القضاء بتهمة إقامة علاقات سرية مثيرة مع بلد أجنبى فى مقابل مبالغ مالية كبيرة، وقد أكد السيد وزير الداخلية فى لقائه مع وفد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أن الملاحقة القضائية تستهدف الحركة وليس «مواعدة» فقط استنادًا إلى ما عثر عليه فى منزله من وثائق وأموال، وأكدت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فى بيان لها أن اعتقال مواعدة يعود إلى تصعيد بينه وبين السلطات منذ الانتخابات البلدية الأخيرة التى جرت فى مايو ١٩٩٥، والتى تسببت فى أزمة جادة بين الحركة والحكم، وكان السيد مواعدة قد وجه رسالة مفتوحة للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٩٥ انتقد فيها تجربة التعددية السياسية القائمة حاليًا

ووصفها بأنها مجرد «ديكور ديمقراطى» بعد عودة هيمنة الحزب الواحد على الحكم.

إلا أنه وبعد فترة من الشد والجذب بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والسلطة، طلب الوزير الأول من مجلس النواب رفع الحصانة عن نائب رئيس الحركة خميس الشمارى، وذلك بعد اتهامه بإفشاء اسرار وشهادات تتعلق بالتدابير المتخذة بحث الفاعلين والمشاركين فى جريمة التآمر على أمن الدولة الخارجى، وقد استجاب مجلس النواب ذو الأغلبية المؤيدة للحكومة لطلب الوزير، وقد سبق ذلك إجراءات اتخذتها السلطات التونسية بمنعه من السفر لحضور مؤتمر عن حقوق الانسان فى مالطة، الأمر الذى يتنافى مع التزامات تونس تجاه مواطنيها بعدم جواز منع أى شخص من السفر وذلك بمقتضى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

جـ) حق تداول المعلومات :

شهدت تونس هذا العام انفراجًا محدودًا فيما يخص هذا الحق، وذلك عندما تراجعت الحكومة عن قرار سبق أن اتخذته فى أواخر العام الماضى بمنع تركيز الأطباق اللاقطة فى حدائق الفيلات وفوق سطوح العمارات، والتى كانت ذكرت فى اسباب ذلك القرار أنه يعود إلى الرغبة فى المحافظة على جمال البيئة، والتى تدهورت بفعل «غابة الصحون التى سارت تغطى السطوح» - وذلك على حد قول البيان - إلا أنها تراجعت عن هذا القرار قالت فى شهر يوليو (تموز) من هذا العام أن هذا القرار لا يعنى المنع النهائى وإنما هو تعليق مؤقت فى انتظار صدور قانون ينظم بيع الصحون ويحدد شروط تركيزها، وقد ناقش مجلس النواب أواخر شهر تموز (يوليو) قانونًا أخضع بموجبه تركيز الأطباق اللاقطة لترخيص مسبق من السلطات، وذلك بعد ما كان شراؤها لا يحتاج إلى أى إذن من السلطات.

وهكذا فإنه إذا كان قد حدث تقدم ملحوظ فى مجال حرية تداول المعلومات هذا العام، فإن ذلك قد ارتبط بتقهقر ملحوظ أيضًا فيما يخص الحق فى الحرية والأمان الشخصى، والتى كانت موضع إدانات العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية، فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عن تونس أعربت فيه عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الانسان، وطالبت فيه بالإفراج عن جميع سجناء الرأى وإعادة محاكمة السجناء السياسيين، وقد أدانت أيضًا المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه الانتهاكات، وذكرت فى نشراتها الشهرية أحداث الاعتقالات الأخيرة فى صفوف حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورغم أنها غير مختصة بحالة حقوق الإنسان فى تونس، إلا أنها نددت بقيام السلطات التونسية بمنع سفر خميس شمارى نائب رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى مالطا، واعتبرته مساسًا خطيرًا بحرية السفر والتنقلات التى يكفلها إعلان حقوق الإنسان، هكذا وأمام تصاعد انتهاكات حقوق الانسان فى تونس والتنديد العالمى بها فإن ذلك يضع الحكومة التونسية فى موقف حرج خاصة وأنها تسعى فى الشهور القادمة لعقد اتفاقيات مع المجموعة الأوربية بعض هذه الاتفاقيات أمنية، الأمر الذى قد ترفضه المجموعة الأوربية بسبب سجل تونس فى مجال حقوق الانسان.

الخاتمة

وهكذا فإن عام ١٩٩٥ قد شكل حلقة في سلسلة تطور الحياة السياسية التونسية والتي أخذت طابع الهدوء والاستقرار السياسي النسبي منذ تولي الرئيس زين العابدين للسلطة في نوفمبر ١٩٨٧، مما جعل تونس تكون بمثابة الجزيرة الهادئة في بحر عاصف الأمواج، فسمة الهدوء السياسي التي تمتاز بها تونس تجعلها مختلفة عن وضعية عدم الاستقرار السياسي والتوتر اللتان تتميزا بهما الحياة السياسية في دول الجوار التونسي خاصة في الجزائر وليبيا، وفي ذلك من الممكن أن نورد عدد من الملاحظات أهمها : -

١ - كانت الانتخابات البلدية التي جرت هذا العام سيناريو اخر من سيناريوهات الانتخابات التي تجري في تونس منذ تولي زين العابدين للسلطة، من سيطرة كاملة للحزب الحاكم، وهزيمة ساحقة لأحزاب المعارضة.

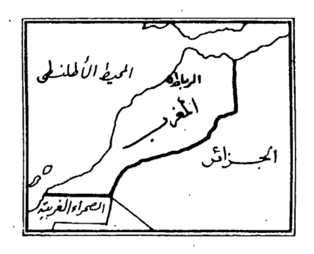
٢ - وبخصوص علاقة السلطة بجماعات الاسلام السياسي، فقد كان هناك تصميم كامل على تحييد دورها بشكل كلي عن حركة المجتمع المدني، عن طريق توجيه سلسلة من الضربات الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي لحركة النهضة الإسلامية.

٣ - كان هناك استمرار لنهج الرئيس زين العابدين في طريقة تعيينة لأعضاء النخبة من خلال سياسة تبادل المواقع بين أعضاء النخبة، وقد كان ذلك فيما يخص التعديلات الوزارية الأخيرة التي لم تختلف عن أي تعديلات أجريت داخل النظام التونسي منذ تولي زين العابدين للسلطة.

٤ - فيما يخص وضعية حقوق الإنسان داخل تونس، فقد لوحظ أن السلطة التونسية لم تكتف في تعاملها مع هذه القضية بتوجيه الضربات الأمنية للإسلاميين فقط، ولكن ذلك امتد أيضاً إلي معظم قوى المعارضة الرئيسية، إلي حد اعتقال زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار بالإضافة إلى تشديد السيطرة على مصادر المعلومات واحتكار الحزب الحاكم لجميع مصادر المعلومات ووسائل الإعلام.

والخلاصة أن المجتمع والنظام التونسيين قد مرا هذا العام بفترة من الهدوء والاستقرار السياسي كانت امتداداً للسنوات السابقة؛ مما يضع على كاهل السلطات التونسية أهمية التعامل بشكل أكثر جدية مع حركة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الدولة التونسية، بما يتلائم مع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع التونسي.

المغــرب*



* اعد هذا التقرير الخاص بالمغرب الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/٣/٢م عن فرنسا

نظام الحكم: ملكي دستوري

إسم رئيس الدولة: الملك الحسن الثاني

إسم رئيس الحكومة: عبد اللطيف الفيلالى

عدد المحافظات: ٣٦ محافظة

العاصمة: الرباط

المساحة(كلم٢): ٤٤٦,٥٥٠

عدد السكان(مليون): ٢٦

معدل الزيادة السكانية: ١,٩ ٪

الديانات: ٩٨,٧ ٪ مسلمون ، ١,١ ٪ مسيحيون ، ٠,٢ ٪ يهود

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٠٤٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار درهم مغربى): ٢٤٣,٩٧

العملة: الدرهم المغربي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٩,٢٩٩ درهم مغربي

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٩٩١

متوسط المعدل السنوي للنمو: ١,٥ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٤,٥ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤

معدل الامية للكبار: ٥١٪

ميزان الموارد: -١٤,٥٩ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢١٤٣٠

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٨

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٨

معدل الخصوبة الكلى : ٣,٦

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٩ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٦٨٤٠

يوميات الأحداث

يناير

١/ اتهام مواطن مغربي بالمشاركة في الشبكة الإرهابية التي هاجمت فندق مراكش العام المنصرم .

٧/ أحزاب المعارضة تتشاور في تشكيل الحكومة الجديدة .

٩/ خلافات أحزاب المعارضة تعرقل تشكيل الحكومة الجديدة .

١٠/ إخفاق تشكيل حكومة من أحزاب المعارضة .

- إرجاء محاكمة المتهمين بالاعتداء على فندق مراكش .

١١/ العاهل المغربي يصدر عفوا عن ١٢٢ سجينا .

- ويكلف أحزاب الغالبية السابقة بتشكيل الوزارة الجديدة .

١٢/ المعارضة تؤكد التزامها العمل على تغيير دستوري وسياسي .

- وتنفي تهربها من مسؤولية تشكيل الحكومة .

١٣/ مجلس الأمن للأمم المتحدة يؤكد التزامه القيام بإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

١٤/ حزب التجمع والاشتراكية يأسف لعدم تشكيل حكومة المعارضة .

٢١/ حل تجمع المنفيين المغاربة بإجماع أعضائه لتحقق الهدف منه ، نتيجة العفو الذي أصدره العاهل المغربي .

٢٤/ استئناف عملية تسجيل الصحراويين من قبل لجنة تحديد الهوية تمهيدا للاستفتاء .

٣١/ د. الفيلالي رئيس الوزراء يأمر بفتح تحقيق شامل في شركة الخطوط الجوية المغربية لتردد أنباء عن وجود اختلاسات وفضائح مالية .

فبراير

١/ قوات الأمن تطوق تمردا في سجن خنيفرة وتعتقل الهاربين .

٥/ الرأي العام المغربي يترقب نتائج التحقيق في قضية الاختلاسات في شركة الخطوط الجوية المغربية .

٩/ الحسن الثاني يعلن إنشاء وزارة جديدة للسكان .

٢٤/ المغرب يرد على أخطاء التقرير الأمريكي عن حقوق الإنسان في المغرب .

٢٨/ تشكيل الحكومة الجديدة من ٣٥ وزيرا .

مارس

١/ المصمودي رئيس الفريق النيابي للاتحاد الدستوري يقدم استقالته إلى رئيس الحزب احتجاجا على تشكيل الحكومة .

- أحزاب المعارضة تستقبل حكومة الفيلالي بالانتقاد والتحفظ .

٥/ البرلمان يناقش برنامج رئيس الحكومة .

١٢/ البرلمان يمنح الثقة لحكومة الفيلالي .

٢٩/ المغرب يتهم البرلمان الأوروبي بالتدخل في شؤونه الداخلية ؛ حيث صدرت عنه توصية تتهم المغرب بعرقلة الاستفتاء في الصحراء .

إبريل

٢/ لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات لتصحيح بعض المواقف المغلوطة من الصحراء الغربية .

١١/ عودة عبد الرحمن اليوسفي الزعيم المستقيل للاتحاد الاشتراكي إلى المغرب .

- إعلان النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة الدعوة إلى إضراب شامل .

- ثلاثة أحزاب مغربية معارضة تحذر الاتحاد الأوروبي من مخاطر تطبيق اتفاقية شينجين، القاضية بإزالة الحدود في أوروبا على مدينتي سبتة ومليلة .

٢٠/ معظم الصحف المغربية تخصص صفحة كاملة من أعدادها للتضامن مع الصحفيين الجزائريين.

٢٥/ منظمة مغربية تسمى "٢١ غشت" تحذر من عمليات فدائية في سبتة ومليلة .

٣٠/ المغرب يتهم جبهة البوليساريو بعرقلة استفتاء الصحراء .

مايو

١٢/ المركزية النقابية تواصل الإضراب بعد اعتقال السلطات لثماني عمال .

- تظاهر ثمانية مغاربة صحراويين في مدينة العيون الصحراوية ، ويرفعون أعلام جبهة

البوليساريو وترديدهم شعارات موالية لها .

٢١/ حملة تبرعات لمواجهة كارثة الجفاف التي تجتاح المحصول الزراعي .

٣٠/ محمد علي رئيس جماعة الإخوان المسلمين بسبتة يعتبر أن الحوار هو الحل الأمثل لوضع سبتة بين المغربي وأسبانيا.

يونيو

٣/ بعثة من مجلس الأمن للأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق تقدم في استفتاء الصحراء الغربية .

٧/ بدء محاكمة الصحراويين المتظاهرين لصالح جبهة البوليساريو على يد محكمة عسكرية .

١٠/ المعارضة المغربية تعلق الآمال على عودة الزعيم المعارض الفقيه البصري بعد ٣٠ عاما في المنفى .

١١/ ثاني إضراب لعمال الفوسفات .

١٦/ إضراب ٤٠٠ ألف عامل في قطاع الصحة .

١٧/ الحركات الإسلامية المغربية المحظورة تبدأ اتصالاتها مع بعض زعماء الأحزاب .

٢١/ المحكمة العسكرية تقضي بالسجن على ثمانية مغاربة صحراويين لتظاهرهم في مدينة العيون الصحراوية .

٢٦/ المغرب يجدد التزامه بتسهيل إجراءات استفتاء الصحراء الغربية .

٢٧/ الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني تدعو لمناهضة التطبيع مع اسرائيل .

٢٨/ الحسن الثاني يؤكد مجددا على أن مشكلة التعليم أخطر المشاكل التي تواجه المغرب .

٢٩/ الحكومة أقرت مشروع قانون ينظم لجان تقصي الحقائق في البرلمان .

يوليو

٤/ حملة طرد في تونس ضد الطلاب المغاربة .

٥/ خريجون جامعيون يضربون عن الطعام احتجاجا على عدم توظيفهم .

٢٦/ عبد الرحمن اليوسفي يعود إلى زعامة الاتحاد الاشتراكي .

أغسطس

٢/ المساري نقيب الصحفيين يوضح أن قانون الحريات العامة يمنح الحق لأي مواطن في إصدار

صحيفة ، لكن ذلك لا يعني اكتساب صفة صحفي المهنية .

- رئيس البرلمان ينفي أن يكون أداة في يد الحكومة .

- المجلس الدستوري يلغي انتخاب النائب نعنامي من التجمع الوطني للأحرار .

١٤/ منظمة مغربية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان تطالب بإنهاء ملف جميع المعتقلين السياسيين.

- مجلس الأمن للأمم المتحدة يدعو المغرب وبوليساريو إلى التعاون الكامل لإنجاز تسوية الصحراء.

١٩/ ١٥٦ قتيلا في مراكش نتيجة فيضانات مفاجئة .

- الملك الحسن يصدر عفوا عن عشرات من السجناء .

٢١/ ويدعو إلى استفتاء جديد لتعديل الدستور .

- بعض الصحف المغربية تندد ببطء عمليات إغاثة منكوبي الفيضانات .

٢٦/ جبهة بوليساريو تهدد بحمل السلاح إذا استمرت عرقلة الاستفتاء .

سبتمبر

١٥/ ٩٩,٦٪ من المغاربة أيدوا التعديل الدستوري القاضي بتعديل موعد التصويت على الميزانية العامة إلى شهر يونيو بدلا من نوفمبر من كل عام .

١٧/ العاهل المغربي يعلن أن فتح مكتبي اتصال بين المغرب واسرائيل يعتبر اعترافا من الناحية الدستورية .

أكتوبر

٩/ جبهة بوليساريو تهدد بالانتقام إذا زار العاهل المغربي الصحراء الغربية .

١٠/ العاهل المغربي يدعو إلى حوار وطني شامل في افتتاح الدورة البرلمانية .

١١/ مواجهات بين مهاجرين مغاربة وسكان مدينة سبتة والشرطة الإسبانية تسفر عن ٢٠ جريحا و١٠٠ معتقل .

١٥/ الحكومة تعتذر للبرلمان لما بدر من محمد زيان وزير حقوق الإنسان تجاه عدد من أعضاء البرلمان .

١٧/ أكثر من ٨٠٠ من الخريجين العاطلين يعتصمون في مقر الاتحاد المغربي للشغل .

- تشكيل الحركة الوطنية الديمقراطية بقيادة محمود عرشان . كانت الحركة قد انشقت عن حزب الحركة الشعبية الوطنية .

٣٠/ بدء المحكمة العسكرية في محاكمة شبكة مغربية - جزائرية لتهريب الأسلحة .

نوفمبر

٢/ المغرب يؤكد مطالبته بتسجيل ١٨١ ألف صحراوي للاستفتاء .

١٠/ المغرب يلوم البوليساريو للمماطلة في تسجيل الصحراويين في مركز الهوية بالعيون .

٢٨/ الأمين العام للأمم المتحدة. د./ بطرس غالي يهدد بسحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية.

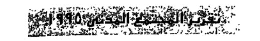
ديسمبر

١١/ مجلس الأمن يوصى ببحث خطة جديدة بشأن استفتاء الصحراء لتحديد الناخبين الذين يملكون حق الإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء.

١٢/ العاهل المغربى الملك الحسن الثانى يؤكد «لروبرت بيليترو» مساعد وزير الخارجية الأمريكى على حرصه على دور أمريكى فى تدعيم تنفيذ خطة استفتاء الصحراء.

١٣/ محاكمة حسن اربعى مدير جريدة «أصداء» الأسبوعية أمام المحكمة الابتدائية فى الدار البيضاء.

١٦/ بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد رغبته فى إرسال كبير مبعوثيه إلى الصحراء الغربية فى مهمة للمساعى الحميدة.



اضواء على الأحداث

مقدمة

في الواقع ، فإن هناك سياسة شبه ثابتة يتبعها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في التعامل مع المجتمع المدني المغربي ، وتوسيع الهامش الديمقراطي داخل البلاد . ويتيح العاهل المغربي نموذج الديمقراطية المقيدة التي تسمح بهامش ثابت تتغير صوره مع ثبات حجمه إلى حد كبير . في هذا الإطار المتوازن ، قام الملك الحسن بإجراءات إيجابية في مجال حماية حقوق الإنسان ، مثل قيامه بإصدار عفو سياسي شامل سمح لعدد من المنفيين في الخارج للعودة إلى البلاد .إلا أنه من جانب آخر ، تم محاكمة ثمانية من المغاربة الصحراويين بصورة سرية لموالاتهم لجبهة البوليساريو ، وتدين منظمات حقوق الإنسان المغربية وضع السجون . ومن جانب آخر دعا الملك الحسن أحزاب المعارضة الرئيسية (الاستقلال ، الاتحاد الاشتراكي ، منظمة العمل الديمقراطي) إلى تشكيل حكومة ، إلا أنه من جانب آخر أصر على بقاء السيد/الإدريسي وزيرا للداخلية . من جانب ثالث ، يسمح النظام بقيام إضرابات من قبل النقابات المختلفة ، وتستجيب الحكومة في بعض الأحيان لمطالبها ، إلا أنه من جانب آخر يتم اعتقال بعض المتظاهرين ، ولا تتم الاستجابة لمطالبهم .

يتم تناول موضوع الديمقراطية والمجتمع المدني في المغرب ، من خلال عدة مؤشرات ، تتمثل في وضع الأحزاب السياسية ومدى فاعليتها ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية ، ثم دور النقابات العمالية والمهنية ، ووضع حقوق الإنسان ومدى حمايتها من الانتهاكات المختلفة ، والانتخابات التي جرت ، ووضع الاقتصاد ، وأخيرا التعديلات القانونية والدستورية ووضع الحركات المحجوبة عن الشرعية .

الأحزاب

تتمتع الأحزاب السياسية بوضع هام على الساحة المغربية ، حيث عرض على أحزاب المعارضة الرئيسية أن تشكل الحكومة ، ولكن لم يتم ذلك . وقد بررت هذه الأحزاب (الاتحاد الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، ومنظمة العمل الديمقراطي) معارضتها لتشكيل الحكومة بعدم تواجد وزير الداخلية والإعلام السيد البصري في الحكومة الجديدة . ولكن لم يتم الموافقة على مطلب أحزاب المعارضة فلم تتكون الحكومة . ومع ذلك يرى الكثيرون أن مطالب أحزاب المعارضة الأساسية التي جعلتهم يرفضون تشكيل الحكومة تتمثل في اعتماد إسلوب الانتخاب المباشر لجميع أعضاء البرلمان وكذلك إعطاء رئيس الوزراء

والحكومة والبرلمان صلاحيات واسعة وتفعيل لجان المراقبة وتقصي الحقائق ، إضافة إلى إشراف لجنة محايدة على سير الانتخابات .

ومع التعويل على دور أحزاب المعارضة ، إلا أن هناك انتقادات قد وجهها إليها السيد /علي يعته، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية . وقد أخفقت اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطي في انتخاب قيادة للحزب ، وذلك بعد انسحاب ٣٠ عضوا من أعضائها البالغ عددهم ٧٤ عضوا . وقد تم انتخاب ٦ أعضاء لعضوية المكتب السياسي ، في حين تركت ٤ مقاعد شاغرة ، على أساس أن يتم انتخاب أعضائها في وقت لاحق .

وأوضح الأعضاء المنسحبين أن سبب انسحابهم يكمن في عدم احترام شروط التوافق السياسي ، التي تم بناء عليها انتخاب أعضاء اللجنة المركزية . وأن انتخاب ٦ أعضاء لعضوية المكتب السياسي يكرس الانقسام . وهذا الضعف الذي يعتري بعض أحزاب المعارضة لا تخلو منه الأحزاب الأخرى ، فقد انتقدت عناصر من الحركة الشعبية قيادة الحزب . وأصدرت لجنة تصحيح مسار الحركة الوطنية الشعبية بيانا انتقدت فيه الوضع الذي يجتازه الحزب . كذلك فإن الحزب الوطني الديمقراطي عرف هزة داخلية تمثلت في إبعاد عناصر قيادية ، ضمت وزراء سابقين ، من صفوف الحزب ، ولا تخفي بعض المصادر الحزبية في الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار ميولا نحو معاودة تنظيم الأجهزة القيادية ، بخاصة وأن هذه الأحزاب كانت قد طلبت إلى الملك فترة لمعاودة تنظيم صفوفها في ضوء التراجع الذي عرفته في الانتخابات السابقة.

في إطار الحديث عن الأحزاب ، فقد عاد السيد/عبد الرحمن اليوسفي إلى زعامة حزب الاتحاد الاشتراكي بعدما كان قد قدم استقالته في أواخر ١٩٩٣ ، وذلك كما قال تجاوبا مع رغبة قواعد الحزب وهيئاته المقررة . وقد جرت إجراءات لمعاودة تنظيم أجهزة الحزب ، أسندت بمقتضاها مهمة الإشراف على الجانب التنظيمي إلى الزعيم النقابي نوبير الأموي ، وكذلك إشراف محمد اليازغي الكاتب الأول للحزب بالنيابة على الجانب الإعلامي ، فيما أصبح عبد الرحمن اليوسفي زعيم الحزب مديرا مسؤولا عن صحيفة الاتحاد الاشتراكي .

من هذا العرض لوضع الأحزاب السياسية في المغرب ، يتضح ضرورة قيام هذه الأحزاب بتصحيح أوضاعها وتطوير أساليب عملها، حتى يمكنها أن تقوم بدور أكثر فاعلية في ظل المعطيات التي يوفرها النظام المغربي لها، ولاسيما أحزاب المعارضة .

حقوق الإنسان

اتخذ العاهل المغربي الملك الحسن الثاني عدة خطوات إيجابية في مجال حقوق الإنسان خلال هذا

العام . فمن جانب ، فقد أصدر قرارا بالعفو عن ١٢٢ سجينا ، وتخفيف عقوبة السجن لـ٢٨ آخرين ، وذلك بمناسبة ذكرى تقديم وثيقة الاستقلال في ١٩٩٤/١/١١ والتي كانت بداية انطلاق حركة المطالبة باستقلال المغرب . من جانب ثان ، فقد اتخذ تجمع المنفيين المغاربة قراراً بالحل . وكان هذا التجمع قد شكل عام ١٩٩٢ للدفاع عن المعتقلين السياسيين في البلاد، وذلك لإن مهمة هذا التجمع قد تحققت ، واتخذ القرار بالإجماع . وسهل هذا فتح الباب أمام عودة شخصيات معارضة للإفادة من قرار العفو السياسي الشامل الذي أصدره الملك الحسن ، بخاصة أن قنصليات المغرب في الخارج سلمت المنفيين والمعتقلين سابقا جوازات سفر وبطاقات هوية .

وفي هذا الإطار فقد عاد الفقيه البصري الزعيم المعارض إلى المغرب بعد ٣٠ عاما في المنفى ، للاستفادة من العفو العام الذي نادى به العاهل المغربي .

من جانب ثالث ، فقد أشار التهامي الخياري عضو المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان إلى أن التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان سجل المكاسب والإيجابيات التي تحققت في السنة الماضية بشكل باهت ، في حين حقق المغرب قفزة نوعية في هذا المجال مشيرا إلى حصول إجماع وطني حول تلك المكاسب والمتمثلة بشكل خاص في قرار العفو الملكي عن السجناء السياسيين والتعويض لمعتقلين سابقين ، وقرار تعليم وبث نشرات تليفزيونية بالأمازيغية، وإلغاء قانون ١٩٣٤ المقيد للحريات ، والمصادقة على اتفاقيات مناهضة التعذيب، والتمييز بين المرأة والرجل ، وحقوق الطفل .

وأشار عبد الرحمن بن عمر رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن الأوضاع في المغرب سجلت تحسنا نسبيا في مجال الحقوق المدنية ، أما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الأمور يعتريها الجمود .

وقال أن التقرير الأمريكي ركز انتقاداته على مسؤولية وزراء الداخلية إزاء الانتهاكات الحاصلة ، بينما يتجاوز الأمر وزارة الداخلية ليشمل مختلف مكونات المجتمع السياسي ، البرلمان والقضاء ووزارة العدل .

وقد سجل عدد من المتحدثين باسم جمعيات حقوق الإنسان التحسن الذي طرأ على وضعية حقوق الإنسان في المغرب منذ بداية التسعينات ، ووجود إرادة سياسية واضحة في هذا الاتجاه ، كما حدث تحسن في سلوك عدد من قطاعات الدولة في مجال حقوق الإنسان .

ومع هذه الجوانب الإيجابية ، فهناك جوانب أخرى سلبية ، أولها اعتقال مستشار لتعبيره عن رأيه في الموازنة البلدية ، ثانيها أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان احتجت في رسالة مفتوحة إلى وزير الداخلية على استخدام شرط العمل القسري في ظروف الإضراب ، فهذه تعتبر انتهاكا للدستور وخرقا

للالتزامات الدولة ، كما أنها انتقدت طلب السلطات الكشف عن الانتماء السياسي لخريجي الجامعات الذي تعهدت بإيجاد العمل لهم ، بعد تنفيذهم خطة الإضراب عن الطعام . وثالثها أن المحكمة العسكرية قضت بأحكام تتراوح بين ١٥-٢٠ سنة سجنا على ثمانية مغاربة صحراويين بتهمة المس بأمن الدولة الداخلي ، وذلك لتظاهرهم في مدينة العيون كبرى مدن المحافظات الصحراوية ، ورفعهم أعلام جبهة البوليساريو ، وترديدهم شعارات موالية للجبهة . وجرت جلسات المحاكمة في إطار سري بحث لم يسمح للصحفيين بالدخول إلى قاعة المحكمة إلا عند النطق بالحكم . ورابعها ، أن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان التي يرأسها النائب عبد الهادي القباب ، أنه يجب تدارك الأمر بالنسبة إلى المعتقلين السياسيين، أو أولئك الذين تورطوا في أحداث مؤلمة ، وليس لهم أي موقف يعاكس الإجماع إزاء قضية الصحراء الغربية . وانتقدت العصبة الوضع في السجون ، وطالبت بالكشف عن مصير بعض المخطوفين، وتسوية أوضاع الأشخاص الذين شملهم العفو . وخامسها ، أن الاتحاد المغربي للشغل أدان اعتقال ٢٦ خريجا عاطلا عن العمل ، من بينهم ٤ نساء، شاركن في اعتصام أمام بلدية الجديدة .

من هذا يتضح أن هناك خطوات إيجابية وأخرى سلبية في سجل حقوق الإنسان بالمغرب ، ولكن الاتجاه الغالب هو في صالح تحسين أوضاع حقوق الإنسان .

الفساد

يترقب الرأي العام نتائج التحقيق الذي تجريه لجنة خاصة من وزارة المال بطلب من رئيس الوزراء حول ما يعرف بقضية الاختلاسات في شركة الخطوط الجوية المغربية والمقدرة بـ ١٧ مليون دولار . ودعا الفريقان البرلمانيان لحزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال إلى اجتماع عاجل للجنة التجهيزات والنقل والمواصلات في مجلس النواب للإطلاع على حقيقة الوضع المالي للشركة . وقد أثارت صحف المعارضة التسيير المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام ، وطالبت أن يكشف التحقيق بواطن الخلل فيها ، والتصدي لما أسمته الفساد والرشوة وتبديد المال العام .

النقابات

شهد هذا العام عدة إضرابات ومظاهرات من النقابات للإحتجاج حول بعض الأوضاع التي تضر بمصالحها ، وأظهرت هذه الإضرابات عدم التنسيق بين النقابات . فمن ناحية ، قد احتجت المركزية النقابية للعمال على قرار السلطات المغربية استخدام قانون يعود إلى الحرب العالمية الثانية لإجبار عمال السكك الحديدية على العمل في ظل تنفيذ خطة إضراب شامل دامت أربعة أيام ، ودعت إلى مواصلة الإضراب تضامنا مع ثمانية عمال اعتقلوا لرفضهم الإذعان لأوامر السلطات بالعمل خلال فترة الإضراب . وفي هذا الإطار أعلنت الكونفدرالية الديمقراطية للعمل التي يتزعمها نوبير الأموي تعليق الإضراب

ودعت العاملين في قطاع السكك الحديدية إلى معاودة العمل ، مما يعني تعرض التنسيق الذي كان قائما بين المركزيتين النقابيتين القريبتين مع المعارضة لبعض التعثر . وأن الاتحاد العام للعمال لم يشارك في دعوة سابقة للإضراب في قطاع السكك الحديدية ، لكنه أضطر للاستجابة للإضراب إثر دعوة الاتحاد المغربي للعمل والكونفدرالية الديمقراطية .

من ناحية ثانية ، أضرب ٤٠٠ ألف عامل في قطاع الصحة ، والتزمت نقابة العمال بالتنفيذ الكامل للإضراب رغم الضغوط الحكومية المتزايدة . وقد نفذ عمال الفوسفات ثاني إضراب لهم ، ولوح رجال التعليم بخوض الإضراب في حال فشل الحوار على الملف المطلبي بين الحكومة والنقابات . وأعلنت النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة إضرابا لإيجاد حلول لمشاكل المعلمين .

من ناحية ثالثة ، فعلى الرغم من تحالف الاتحاد العام للعمال والكونفدرالية الديمقراطية للعمل ، إلا أنه تعذر عليهما تنظيم مظاهرات مشتركة على غرار الأعوام الأربعة السابقة ،وعزت أوساط نقابية ذلك إلى قضايا تنظيمية ، في حين ذهبت مصادر أخرى إلى ربط ذلك بصيغة التحالف القائم بين فاعليات المعارضة، لكونها لم تجتمع منذ انهيار خطة تشكيل حكومة من المعارضة .

من ناحية رابعة ، خاضت مجموعة من خريجي الجامعات المغربية (٩١) إضرابا عن الطعام ، وذلك احتجاجا على عدم توظيفهم . وكانت مجموعتان سابقتان تضم إحداهما (٨٦) خريجا والثانية (١٠٥) خريجا من حملة شهادة الدكتوراه ، قد خاضتا إضرابا عن الطعام إلى أن تم توظيفهما . وأن المجموعتين تم توظيفهما عقب اجتماع عقد بين مسؤولين حكوميين وممثلين عن نقابة أساتذة التعليم العالي بعد بداية الإضراب عن الطعام بأربعة أيام . وقد اعتصم أكثر من ٨٠٠ من الخريجين العاطلين عن العمل بينهم ١٢٥٠ امرأة في مقر الاتحاد المغربي للشغل . وجاء المتظاهرون من مختلف مناطق المغرب للمشاركة في هذا الاعتصام الذي ينظم في مقر الاتحاد الوطني للخريجين العاطلين عن العمل الذي تأسس في أكتوبر ١٩٩١ . ويطالب الخريجون العاطلون عن العمل بأن تفي الحكومة بوعودها بتوفير فرص العمل وتسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ، ووقف الملاحقات والضغوط على عناصر وكوادر الاتحاد .

وأخيرا ، يحاول النظام الحوار والتفاهم مع المركزيات النقابية لاحتواء التصعيد القائم بين الجانبين ، ومن هنا جاء اجتماع رئيس الوزراء عبد اللطيف الفيلالي مع زعماء المركزيات النقابية بهدف البدء في تنفيذ خطة جديدة للحوار .

من هنا يتضح أن للنقابات دوراً فعالاً في النظام السياسي المغربي ، إلا أن ضعف التنسيق بينها يضعف من الدور المنوط بها ، ويقلل من فاعليتها في إطار التفاوض مع النظام الحاكم لتحقيق مطالب أعضائها .

الاقتصاد

إن الوضع الاقتصادي في المغرب متردي ، ولاسيما بعد موجة الجفاف التي أصابت المحصول الزراعي ، بحيث لم تتجاوز مداخيل المحصول الزراعي ١٦ مليون قنطار من الحبوب ، وهو ما يمثل ٤:١ من المعدل المتوسط . ومن هنا تكثر التظاهرات والإضرابات من قبل المواطنين لتحسين أحوالهم المعيشية ، في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة الاستجابة لذلك الأمر في ظل الأزمة الاقتصادية التي تجتازها المغرب في الوقت الراهن.

تعديلات قانونية ودستورية

تم إجراء تعديل دستوري ، ستعرض بمقتضاه الموازنة العامة على مجلس النواب للنظر والبت فيها في شهر مايو من كل عام بدلا من نوفمبر ، لتتمكن الحكومة من معرفة وتقويم الناتج الزراعي عند وضع القانون . وهناك تعديل آخر لكن لم يطرح للاستفتاء وهو تحويل البرلمان إلى مجلسين .

الانتخابات

في إطار الحديث عن الانتخابات ، أيد ٩٩,٦٪ من إجمالي ٨,١١٥٥ مليون مصوت ، التعديل الدستوري القاضي بعرض الموازنة على البرلمان في شهر مايو بدلا من نوفمبر ، في حين لم يصوت ٠,٤٪ . وأظهر ذلك ارتفاع نسبة عدم المشاركة التي بلغت نحو ٣٠٪ إلى انخفاض نسبة المصوتين في المدن الكبرى خاصة مدن الرباط والدار البيضاء وطنجة ومراكش . وهذا الإصلاح الدستوري مدخل للإصلاحات الدستورية التي أعلن عنها العاهل المغربي .

من ناحية أخرى ، ألغى المجلس الدستوري انتخاب النائب الحاج نعناعي من التجمع الوطني للأحرار . وكان نعناعي قد انتخب نائبا عن دائرة سيدي حجاج في محافظة سلطان .

الحركات المحجوبة عن الشرعية

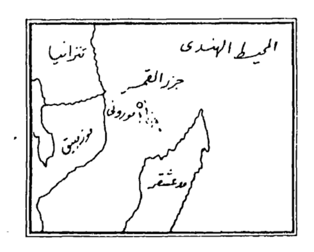
اجتمع المحجوب أحرضان الأمين العام للحركة الوطنية الشعبية مع ممثلين عن منظمة المغاربة الخريجين من الجامعات الإسلامية وبعض القادة التاريخيين لحركة الشبيبة الإسلامية . وضم الوفد مجموعة من المنفيين والمعتقلين الإسلاميين السابقين . وذكرت المصادر أن اللقاء كان من أجل التعارف ، مشيرة إلى أن الانفتاح والإنفراج السياسي الذي يعرفه المغرب دفع بالقائمين على الشبيبة الإسلامية إلى فتح جسور مع الأحزاب السياسية رغم مواقفها المعلنة . وقالت المصادر أن فترة الانعزال والانغلاق والعمل السري لم تأت بنتيجة ، وبالتالي أصبح من اللازم فتح نقاش مع هذه الأحزاب حتى يبلغ الإسلاميون رسالتهم في إطار المشروعية والشفافية .

الخاتمة

يتضح من العرض السابق ، أن الوضع الديمقراطي المقيد سوف يستمر في المغرب في المستقبل المنظور ، إلا إذا اختفى الملك الحسن الثاني عن السلطة . فمازالت السياسة المتوازنة التي يتبعها الحسن الثاني مستمرة ، وذلك في التعامل مع القوى المختلفة الموجودة على الساحة المغربية ، فهو الحكم في النزاعات التي تدور بين تلك القوى ، وراسم ملعب تفاعلات تلك القوى في الوقت نفسه . إن مؤسسة الملك في المغرب مقدسة وسوف تستمر كذلك . وإن أوضاع القوى السياسية في المغرب من أحزاب ونقابات كما هي دون تغير كبير ينبىء بإمكانيات تغير الأوضاع . ومن هنا فإن الاستمرار هو عنوان المستقبل ، والتغير سيكون في الإطار المرسوم ولن يحيد عنه .

ولا يستطيع المتابع للأوضاع الديمقراطية في الوطن العربي أن ينكر أن وضع الديمقراطية والمجتمع المدني في المغرب متقدم نسبيا ، ومع ذلك فهو يحتاج إلى تطوير وتغيير بحيث تجرى العملية السياسية بانسيابية دون وجود ضابط لها ، إذا اختفى لا يعلم المرء ما ستكون عليه أوضاع الديمقراطية في المغرب حينئذ .

جزر القمر *



* اعد هذا التقرير الخاص بجزر القمر الباحث سامح فوزي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٧٥/٧/٦م عن فرنسا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة : محمد سعيد جوهر (تم تنحيته)

إسم رئيس الحكومة: محمد عبده (تم تنحيته)

عدد المحافظات: ٤ جزر

العاصمة: موروني

المساحة(كلم٢): ٢,١٧٠

عدد السكان(مليون): ٥,

معدل الزيادة السكانية: ٣,٥ ٪

الديانات: ٨٦ ٪ مسلمون سنة ، ١٤ ٪ مسيحيون كاثوليك

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٦٠

الناتج القومي الاجمالي (مليون فرنك): ٧٠١٩٧

العملة: فرنك قمري

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٢٨٣ فرنك

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٤٠٠٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٥٥٠٠٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٨,٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥٥

معدل الامية للكبار: ٨٥ ٪

ميزان الموارد: (مؤشر غير متوفر)

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٨٤,٢

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٧

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٣

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٩ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٢٥٠٠٠

يوميات الأحداث

فبرايــر

٢/٧ الرئيس محمد سعيد جوهر يعتذر عن استقبال مسئول اسرائيلى نظراً للضغوط الشعبية الرافضة للتطبيع.

سبتمبر

٩/٢٨ انقلاب عسكرى يطيح بنظام الرئيس محمد سعيد جوهر

أكتوبر

١٠/٢ العسكريون يؤكدون رغبتهم فى نقل السلطة للمدنيين.

١٠/٥ قوات فرنسية تقضى على الانقلاب وتطلق سراح الرئيس جوهر.

١٠/٢٤ الرئيس محمد سعيد جوهر يعلن عن قرب عودته إلى جزر القمر مرة أخرى.

نوفمبر

١١/٣ الرئيس محمد سعيد جوهر يتخذ قراراً من إحدى الجزر الفرنسية بالمحيط الهندى يقضى بإقالة رئيس الوزراء.

أضواء على الأحداث

مقدمة

جذبت التطورات السياسية فى جزر القمر خلال العام المنصرم اهتمام الدوائر الإعلامية والبحثية فى العالم العربى. وهو اهتمام تأخر بعض الشيء، إذ لم يحدث منذ انضمام جزر القمر إلى جامعة الدول العربية فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ أن تناولت أية دراسات بحثية متعمقة أو تقارير سنوية الأوضاع السياسية بالجزر. وقد جاء هذا الاهتمام لقراءة التغيرات السياسية المتسارعة بالجزر ومحاولة رصد ايقاع وطبيعة هذه التغيرات، لمعرفة ما إذا كان التحول السياسى بجزر القمر يمثل نمطًا خاصًا أم أنه يشارك مسيرة التحول فى بقية الأقطار العربية فى بعض الخصائص. ولسوف نحاول رصد التطور فى المجتمع المدنى ومسيرة التحول الديمقراطى فى الجزر خلال هذا العام، مع الأخذ فى الإعتبار التعرف على الخلفية السياسية نظرًا لحداثة موضوع البحث.

تطور الأحزاب السياسية

لم يحدث تطور يذكر فى النظام الحزبى لجزر القمر خلال ١٩٩٥ وظل حال الخريطة الحزبية على ما هى عليه.

ومن المعروف أن جزر القمر حتى مطلع التسعينيات لم تعرف ظاهرة التعددية الحزبية، رغم أن معرفتها بالأحزاب تعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال. إذ نشأ مبكرًا فى هذه الجزر عام ١٩٤٦ حزبان رئيسيان هما «حزب الاتحاد الديمقراطى» برئاسة أحمد عبد الله الرئيس الأسبق، وحزب «تجمع الشعب الديمقراطى» برئاسة الأمير سعيد محمد جعفر. إلا أنه فى غضون سنوات قليلة تم حظر تكوين أحزاب سياسية، وأصبح «حزب اتحاد التقدم القمرى» هو الحزب الشرعى الوحيد المعترف به. ورغم الحظر القانونى عرف القمريون حزب المعارضة باسم «الاتحاد الوطنى للديمقراطية فى جزر القمر». وطيلة الثمانينيات ظل أعضاء هذا الحزب موضع ملاحقة أمنية. وكان آخر الضربات القوية التى تعرض لها الحزب فى أغسطس ١٩٩٠ حين أتهم من قبل السلطات بتدبير انقلاب، وعلى أثر ذلك القى القبض على ٢٤ عضوًا ينتمون لهذا الحزب، وظلوا رهن الاعتقال فى ظروف سيئة وافرج عن ستة فقط من مؤيدى هذا الحزب فى يناير ١٩٩١. وحين تولى الرئيس محمد سعيد جوهر الحكم عام ١٩٩٠ نظم ما عرف «بالمائدة

المستديرة » لمناقشة شئون البلاد وتمخض الحوار عن اقرار دستور جديد للبلاد، إلا أن الإصلاحات التى اقرها الحكم لم تلبى رغبات أو طموحات المعارضة، فقام زعماء المعارضة بعقد سلسلة من الاجتماعات دعوا فيها إلى عقد مؤتمر وطنى بغية تحديد المستقبل السياسى للبلاد. ودعا السياسيون من جزيرة موهيلى إلى مشاركة عادلة فى السلطة بدعوى أن جزيرتهم لم يكن لها التمثيل الكافى فى مؤسسات الحكم.

ورغم دعوى الرئيس جوهر المتكررة بإجراء إصلاحات ديمقراطية إلا أن الخطوات صوب التحول الديمقراطى تلكأت، ووصل الأمر إلى حد إعلان خمسة من قضاة المحكمة العليا في أغسطس ١٩٩٢ وعلى رأسهم رئيس المحكمة العليا إبراهيم أحمد هاليد، إنهم قاموا بخلع الرئيس « محمد سعيد جوهر » من منصبه، كما اعلنوا أن الرئيس لم يعد أهلاً للحكم من الناحية الدستورية. وقد تعامل النظام بنوع من التحدى مع هذه المستجدات بإعلان حالة الحصار واعتقال القضاة الأربعة، ووضعهم رهن الإقامة الجبرية، هذا وقد حدثت مصادمات عنيفة فى العاصمة مورونى بين مؤيدى الحكومة ومعارضيها، مما أسفر عن سقوط عدة متظاهرين قتلى برصاص الشرطة القمرية.

ويبلغ عدد الأحزاب السياسية فى الوقت الحاضر ما يقرب من ثلاثين حزبًا، ولا يعكس هذا التنامى فى عدد الأحزاب حجم التطور السياسى فى بلد نام مثل جزر القمر، ولا سيما أن اتساع حجم الخريطة الحزبية لا يعكس اختلافًا فى الرأى والايديولوجيات السائدة، الأمر الذى حدا بالرئيس جوهر إلى مطالبة الأحزاب بالاندماج لبلورة نظام حزبى محدود، فاستجاب أربعة عشر حزبًا لدعوة الرئيس القمرى واندمجوا فى حزب واحد جديد، ويعتبر حزب الانقاذ ذو التوجه الإسلامى من أبرز الاحزاب على الساحة السياسية.

ورغم أن التعددية الحزبية مكفولة دستوريًا وكذا حق تكوين أحزاب دون أية قيود، فإن السياسة القمرية تعانى من « جمود » وتعثر ومصادرة من جانب النخبة الحاكمة للعملية السياسية، مما جعل الاقتناع بإمكانية التحول السلمى غير وارد، والعمل السياسى من خلال القنوات الحزبية غير ذى جدوى، ولم يعد هناك بديل سوى اللجوء للقنوات غير الشرعية لإحداث تحول سياسى فى البلاد وهو ما حدث بالفعل فى انقلاب سبتمبر ١٩٩٥.

العنف السياسى

فى أواخر سبتمبر ١٩٩٥ وبالتحديد فى يوم ٢٨ سبتمبر جرى انقلاب ناجح بجزر القمر بزعامة مرتزق فرنسى شهير يدعى « بوب دينار » تساعده عناصر عسكرية من المرتزقة والجيش القمرى، واستطاعت هذه العناصر السيطرة على المنشآت الحيوية وعمدت إلى تشكيل لجنة عسكرية لإدارة شئون



البلاد، أما الرئيس المخلوع محمد سعيد جوهر فقد لجأ إلى السفارة الفرنسية ثم نقل مؤخراً إلى باريس، فى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الوزراء «محمد كعبى الياشركو» تنصيب نفسه رئيساً للبلاد. ووصف عودة الرئيس جوهر مرة أخرى بأنها مستحيلة نظراً لأن أطراف المعارضة يرفضون هذه العودة رفضاً باتاً.

هذا السيناريو الإنقلابى - إن صح التعبير - ليس الأول من نوعه، بل إن رئاسة الرئيس محمد سعيد جوهر التى امتدت من (١٩٩٠ - ١٩٩٥) شهدت عدة محاولات انقلابية، ولم يكتب النجاح إلا للإنقلاب الأخير.

ويشهد التاريخ السياسى لجزر القمر بأن هذه الدولة الصغيرة التى لا يزيد تعداد سكانها عن سبعمائة ألف نسمة هى مسرح دائم يعرض فيه «سيناريو» سياسى متكرر، محوره انتقال السلطة بالعنف من خلال تدخل بالوكالة من جانب مجموعة من المرتزقة الفرنسيين لصالح فئة عسكرية أو عناصر من نظام سابق جرى ازاحته بالقوة، بتأييد مباشر وغير مباشر من جانب فرنسا. ثم ما يلبث أن يواجه النظام الجديد بمعارضة شديدة فى ظروف التحلل السياسى والإنهيار الاقتصادى اللذين تشهدهما الجزر، فيسعى المرتزقة لاسقاط النظام القائم واحلال أخر، لتبدأ «الدورة» السياسية من جديد. ومما يعطى الدائرة المفرغة المذكورة وصف العبثية أن غاية الانقلاب وشخوص العمل الانقلابى ذاته لا يطرأ عليها أى تغيير، وهو ما يمثل فى الحقيقة الأزمة الشاملة التى تواجه جزر القمر.

أول رئيس انتخب لحكم البلاد هو الرئيس أحمد عبد الله وهو تاجر غنى يعود بأصله إلى جزيرة «انجوان»، ونظراً لأصوله الطبقية فقد خلق شبكة علاقات مع وجهاء جزر القمر، وبعد مرور شهر أو أكثر بقليل على انتخاب الرئيس أحمد عبد الله قام المرتزقة بزعامة «بوب دنيار» بإزاحته من السلطة التى آلت إلى الرئيس على صويلح، وهو مهندس تبنى أفكاراً تقدمية مما أحدث ردة فى التوجهات السياسية الحاكمة.

ولا ينكر أن غالبية الشعب القمرى الذى يعانى من سوء الأوضاع الاجتماعية تعاطف بشكل عام مع فلسفة الحكم فى ذلك الحين، إلا أن التسرع فى التطبيق الاشتراكى وتسليم مهام السلطة إلى شباب يفتقرون إلى الخبرة السياسية قاد البلاد إلى وضع اقتصادى شديد السوء، وفقد غالبية افراد الشعب تعاطفه مع الأفكار التقدمية المطروحة التى لم تتعد كونها نقلاً منسوخاً عن فكر «ماوتسى كونج»، فى هذه الأثناء نشطت التيارات المحافظة، وبخاصة أن هذه التيارات تلقى تأييداً من جانب التجار القمريين، مما هيأ الساحة لعودة الرئيس أحمد عبد الله مرة أخرى على يد مجموعة من المرتزقة، يحمل ذات الاتجاهات المحافظة الرجعية، وظل أحمد عبد الله ممسكاً بزمام السلطة لعدة سنوات، عن طريق إعادة انتخابه لمدتين دستوريتين، شاب عملية الانتخاب خلالهما مخالفات جسيمة، وحين شرع الرئيس أحمد عبد الله

فى إعادة انتخابه لمدة ثالثة مخالفًا بذلك نصوص الدستور تم اغتياله، لتؤول السلطة إلى الرئيس محمد سعيد جوهر الذى كان يشغل منصب رئيس المحكمة العليا، ورغم ما أعلنه من التزام بالمبادىء الليبرالية إلا أن نهج الحكم فى عهده لم يشهد أية خطوات ملموسة فى مسيرة التحول الديمقراطى، وانتهى حكمه بانقلاب عسكرى حدث العام الماضى.

نخلص مما سبق أن القمريين لم يتسن لهم فرصة اختبار التداول السلمى للسلطة، وبات العنف هو آلية التحول السياسى المعهودة بجزر القمر.

تعثر مسيرة التحول الديمقراطى

بنظرة أكثر شمولاً، واقترابًا يتجاوز النظرة الضيقة للحدث، نحاول الآن قراءة أحوال السياسة القمرية بكيفية تجيب عن تساؤل ملح هو .. لماذا تتعثر مسيرة التحول الديمقراطى فى جزر القمر؟ وما هى الأسباب التى تقف حجر عثرة في سبيل بلوغ هذا التحول ؟ قد نجد تفسيراً لهذه الظاهرة فى عدة أسباب هى : -

أ)سيطرة العسكريين المرتزقة

يمكن تعريف المرتزقة بأنهم جنود محترفون توظف قدراتها العسكرية لمصلحة آخرين. والارتزاق مهنة معروفة تاريخيًا، وفى الماضى كانت القوى الكبرى تستعين بجنود مرتزقة مغامرين لخوض الحروب، والآن فى ظل انتهاء الحرب الباردة وتفكك عدد من جيوش الدول الكبرى انتشرت ظاهرة «الاحتراف العسكرى» وأخذت ابعاداً متنامية. ويمثل الجنود المرتزقة الفرنسيين الذين يبلغ عددهم (٣٠٠) جندى وفق بعض التقديرات عماد الحرس الجمهورى - أداة الحماية الرئيسية للنخبة الحاكمة - فى مواجهة الجيش القمرى ذاته، علاوة على أن المرتزقة الفرنسيين تدخلوا كثيراً لحسم صراعات النخبة الرسمية، بل أنهم مثلوا فى وقت من الأوقات نخبة بديلة اضطلعت بشئون حكم الجزر.

فقد دبر المرتزقة الفرنسيون أول انقلاب بالجزر بزعامة «بوب دينار» بعد مرور شهر أو أكثر على تولى الرئيس أحمد عبد الله السلطة، ولم تشفع شرعية النضال التاريخى للرجل فى بقائه كرئيس للبلاد.

وبعد قرار الرئيس المنتخب آلت السلطة للرئيس على صويلح، وفى مايو ١٩٧٨ نفذ المرتزقة إنقلاباً لصالح الرئيس أحمد عبد الله، وأخيراً دبروا انقلاب سبتمبر عام ١٩٩٥ ضد الرئيس محمد سعيد جوهر. إذاً نستطيع القول بان المرتزقة كانوا أداة التغيير السياسى العنيف فى جزر القمر، بل إنه فى بعض الأحيان تولى المرتزقة أنفسهم شئون الحكم مثلما حدث فى الفترة التى أعقبت اغتيال الرئيس أحمد عبد الله وقبل تولى الرئيس جوهر مهام الحكم.

ويرجع الدارسون ظاهرة تغلغل المرتزقة الأجانب فى بنية النظام السياسى إلى فترة حكم الرئيس أحمد عبدالله، فقد اصبحوا فى الحقيقة دولة داخل دولة. إذ يمتلك هؤلاء المرتزقة شبكة اتصالات واسعة النطاق بحكومات دول أجنبية، وقد مارسوا ضغوطاً شديدة على الرئيس أحمد عبدالله لتكثيف تعاونه مع نظام بريتوريا العنصرى فى مطلع الثمانينيات. ولا يخفى الارتباط الوثيق بين المرتزقة الفرنسيين والحكومة الفرنسية، بحيث اضحوا بحق أداة التدخل المباشر فى شئون جزر القمر، ويلاحظ أن جميع الإنقلابات التى شهدتها الجزر جرت بموافقة باريس وبأيدى المرتزقة الفرنسيين. والدليل على ذلك تبرئة القضاء الفرنسى عام ١٩٩٣ زعيم المرتزقة «بوب دينار» من تهم عديدة أبرزها السطو على البنك المركزى القمرى وتدبير انقلابات بجزر القمر ودول أفريقية أخرى، وذلك بعد محاكمة دامت لأكثر من عامين.

ورغم أن دول عديدة قد تشهد ظاهرة «الحرس الجمهورى» مثل العراق مثلاً إلى أننا نجد أن الجنود المنضمين لقوات الحرس عادة يأتون من أصل طبقى أو انتماء جغرافى معين مثل تكريت كما الحالة العراقية، فهم يمثلون قوة عسكرية تحمل جنسية الدولة جرى توظيفها على نحو يسىء إلى وطنها وشرفها العسكرى. أما ظاهرة الحرس الجمهورى فى جزر القمرفهى تشترك مع مثيلتها فى العراق من حيث التوظيف السىء لها، إلا أنها تنفرد بخاصية أخرى هى «الوكالة الأجنبية»، فهى ليست وكيلاً للنخبة الحاكمة فقط بل هى وكيل لقوي أجنبية لصياغة شخوص وتوجهات النخبة السياسية الحاكمة.

ب) الصراع العشائرى

من أسباب تعثر مسيرة التحول الديمقراطى فى جزر القمر، الصراع السياسى ذو الطبيعة العشائرية الأسرية التى تجعل فى الانقسام فى صفوف النخبة القمرية لا يأتى وفق اسس سياسية قدر ما هو صراع بين عائلتين مدعمتين من رموز سياسية وعناصر عسكرية نظامية. ففى أعقاب تولى الرئيس أحمد عبد الله مهام الحكم كأول رئيس منتخب فى يوليو ١٩٧٥ قاد «على صويلح» بمساعدة المرتزقة انقلاباً ضده مما أدى إلى فراره إلى فرنسا، ولم يمض سوى عامين حتى عاد الرئيس أحمد عبدالله برفقة مرتزقة فرنسيين، وأطاح بالرئيس «على صويلح»، وتمكن المرتزقة من قتل الأخير.

وفى أعقاب قتل الرئيس أحمد عبد الله تولى الرئيس «محمد سعيد جوهر» رئاسة البلاد وهو أخ غير شقيق للرئيس الأسبق «على صويلح»، الأمر الذى دفعه إلى تصفية حسابات سياسية ذات طبيعة أسرية مع رموز النظام السابق، فقام ابنان للرئيس أحمد عبد الله وهما جنديان بالجيش القمرى بتدبير محاولة انقلابية فاشلة فى ١٩٩٢ ضد الرئيس «محمد سعيد جوهر» حيث سيطر (١٠٠) جندى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ على مقر الإذاعة وأعلنوا عزلهم للرئيس جوهر، وكان على رأس هؤلاء الجنود ابنان للرئيس أحمد عبد الله، إلا أن الانقلاب فشل وأسر المتورطون فى التمرد ومن بينهم ولدا الرئيس أحمد عبد الله وجرى اعتقال ما

يربو على العشرين من المدنيين فى مقدمتهم «عمر تامو» أحد وزراء الداخلية السابقين «ومطاراميشا» أحد وزراء الخارجية السابقين، وبدا واضحاً أن المحاولة الانقلابية كانت تمثل سعياً مضاداً من جانب عناصر النظام السابق لتقويض دعائم نظام الرئيس جوهر والانقضاض على السلطة مرة ثانية.

ومن الملاحظ أن نظام الرئيس جوهر تعامل مع هذه المحاولة بعنف شديد لا يوازى الاجراءات التى أتبعت فى محاولات انقلابية مماثلة مما يبعث على الاعتقاد أن الإدراك السياسى السائد آنذاك أن هذه المحاولة الانقلابية ليست سوى صورة من صور «تناحر الأنظمة»، فتعامل النظام معها على ما يبدو وفق منطق تصفية الحسابات السياسية. فبعد عدة أشهر حُوكم المتهمون البالغ عددهم ١٦ شخصاً غيابيًا أمام محكمة أمن الدولة فى ابريل ١٩٩٣، وحكم بالإعدام على الوزيرين السابقين «عمر تامو، ومطاراميش» وابنا الرئيس/ أحمد عبد الله. وقد اشارت تقارير حقوق الإنسان أن المحاكمة كانت جائرة ولم يتمكن المحامون من الاتصال بالمتهمين أو الإطلاع على ملفات قضاياهم إلا فى أضيق الحدود. علاوة على أن هيئة القضاة افتقرت إلى النزاهة إذ كانت مدة تعيينهم من قبل الحكومة عاماً واحداً، ويُحتمل أن تكون دراستهم القانونية غير كافية، ونتيجة تدخل من جانب عدة جهات جرى تخفيف احكام الأعدام إلى الأشغال الشاقة فى مايو ١٩٩٣، ثم إلى السجن عشرين عاماً فى سبتمبر ١٩٩٣.

وتشير الأنباء الواردة من جزر القمر إلى أن من بواعث الانقلاب الأخير فى سبتمبر الماضى ضيق بعض القطاعات من تزايد اعتماد الرئيس جوهر على بعض أفراد أسرته فى المناصب الوزارية والسياسية المهمة، أبرزهم «ميتشنجاما» الذى يشغل منصب رئيس المجلس الوطنى الاتحادى (البرلمان)، و «محمد السقاف» وزير الخارجية.

ج) الاخفاق فى التنمية الاقتصادية

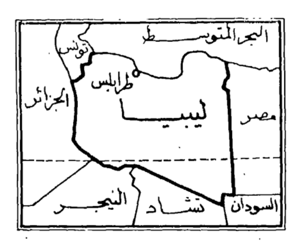
الديمقراطية وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادى، ويحتاج إلى التطور والإصلاح السياسى إلى تطور وإصلاح اقتصادى مشابه، والأوضاع الاقتصادية بجزر القمر شديدة السوء مما يعنى أن إمكانية التحول السياسى متدنية إلى بعيد.

يبلغ متوسط الدخل السنوى للفرد حوالى (٨٠) دولاراً حسب افضل التقديرات، وبخاصة فى ضوء تجاهل ورود أى ذكر لجزر القمر فى تقارير التنمية الدولية. ويقدر حوالى ثلثى المعلمين فى المرحلة الابتدائية من غير المؤهلين، ولا يزيد من الأطفال فى سن الإلزام بالمدارس عن ٤٠٪ من التعداد العام لأطفال الجزر، ولا يوجد بجزر القمر جامعة بل ينتهى التعليم بها عند المرحلة الثانوية، ويصل معدل أمية الكبار ما يقرب من ٨٥٪ وعدد السكان لكل طبيب يصل إلى ٢٥ ألف نسمة، ولا تملك جزر القمر سوى سيارة إسعاف واحدة، كما أنه أضحى من المألوف أن تتأخر الحكومة فى دفع رواتب لموظفين لدرجة أن



عامى ١٩٩١،١٩٩٢ شهدا اضطرابات الأطباء والمهندسين وموظفى الدولة، مما أدى إلى سوء الأوضاع الصحية للمرضى نظراً لرفض الأطباء علاجهم، وإغلاق المدارس عاماً دراسياً كاملاً، ولم تتوقف الاضطرابات إلا فى صيف ١٩٩٣ فقط عندما انتظمت الحكومة فى دفع الرواتب بعد ضغط الانفاق والحصول على مساعدات خارجية، وتنتشر حالياً «أحزمة الفقر» حول العاصمة موورونى فى شكل أكواخ من جذوع الأشجار، وتعتبر هذه المناطق المهمشة مادة جاهزة للإشتعال السياسى بالجزر.

ليبيا*



* اعد هذا التقرير الخاص بليبيا الباحث نجلاء نجيب

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٥١/١٢/٢٤م عن إيطاليا

نظام الحكم: جماهيري

إسم رئيس الدولة: معمر القذافي

إسم رئيس الحكومة: عبد المجيد القعود

عدد المحافظات: ٤٦ بلدية

العاصمة: طرابلس

المساحة(كلم٢): ١,٧٥٩,٥٤٠

عدد السكان(مليون): ٥,١

معدل الزيادة السكانية: ٣,١ ٪

الديانات: ٩٩ ٪ مسلمون ، ١ ٪ مسيحيون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٤١٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٢٣

العملة: الدينار الليبي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٣٦٥,٠

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٦١٥٤

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٥٨٠٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٢٠,٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤

معدل الامية للكبار: ٣٦ ٪

ميزان الموارد: -١,٨ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٢,١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٨

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٧

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٥ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٥٤٣

يوميات الأحداث

مارس

– مصادر فى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا تفيد بأن ثمة احتياطات امنية غير عادية جرى فرضها فى شتى أنحاء ليبيا، شملت نقاط تفتيش موزعة على كافة المدن الرئيسية، وتبين أن هذه الإجراءات اتُخذت من قبل السلطات ضمن حملة الاعتقالات الكبرى التى تقوم بها، إثر الأحداث الأخيرة التى جرت فى منطقة بنى وليد (مجموعة من المظاهرات الشعبية تضمنت إحراق مقر المخابرات العسكرية واللجان الثورة فى المنطقة)، وقد شملت الاعتقالات ٣٠٠ مواطن على الأقل.

إبريـــل

– الرابطة الليبية لحقوق الإنسان توجه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تنتقد فيها الحظر المفروض على ليبيا، لأنه يعاقب الشعب الليبى على ذنب لم يقترفه، ويعترف بالنظام الليبى الحاكم على الرغم من معارضة الليبيين له، وطالبت الرابطة فى مذكرتها بتعيين مراقب خاص للأمم المتحدة عن وضع حقوق الإنسان فى ليبيا لمراجعة مدى التزامها بالمواثيق الدولية، وحقوق الإنسان، كما طالبت بتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة لتشكيل برلمان منتخب ليضع دستوراً ديمقراطياً لليبيا.

مايو

– عقد المجلس الوطنى للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا اجتماعاً تحضيرياً فى ولاية جورجيا الأمريكية، وضعت خلاله الترتيبات النهائية للمؤتمر القادم للجبهة (المؤتمر الرابع)، وقد تم خلال الاجتماع التجديد للدكتور سليمان عبد الله رئيساً للمجلس الوطنى وانتخاب الحاج مصطفى القويرى – أحد مؤسسى الجيش الليبى السنوسى – نائباً للرئيس، ومن المنتظر أن يشهد المؤتمر تجديد زعامة الدكتور محمد المقريف كأمين عام للجبهة.

يونيو

– تصاعدت انتقادات المعارضين الليبيين المنشقين على الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لسياسات المقريف فى إدارة الجبهة، نتيجة احتكاره للسلطه، رغم اعترافهم بأن سياساته المتصلبة تجاه مخالفيه وتجاه النظام الحاكم فى ليبيا قد جعلت الجبهة أكثر تجانساً وقوة.

أغسطس

– قام اساتذة مدرسة على وريث الثانوية – أكبر مدارس طرابلس – بالاضراب عن العمل اثناء تأدية

الامتحانات النهائية وذلك لعدم حصولهم على مرتباتهم عن الأشهر الأربعة الماضية، وأدى هذا الإضراب، وهو الأول من نوعه إلى حدوث فوضى استدعت تدخل القوات الخاصة وقامت بالاشراف على الامتحانات حتى نهايتها.

– أعلنت هيئة التنسيق للقوى الوطنية الديمقراطية الليبية (هيئة معارضة)، أنها تشارك جماهير الشعب الليبى فى استنكارها للتصريحات غير المسئولة التى أدلى بها العقيد معمر القذافى، وافتى فيها دون علم بعدم أحقية المسلمين بالبوسنة والهرسك.

أكتوبر

– ندد الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (المعارضة) بالخطاب الذى ألقاه العقيد القذافى فى بلدة بنى وليد فى ١٠ سبتمبر، ووصف فيه رجال انتفاضة أكتوبر (محاولة انقلابية فاشلة) بأنهم خونة، متعهداً بسحق من يتمرد على حكمه.

– واتهمت الجبهة القذافى بأنه أوعز إلى اللجان الثورية بإصدار حكم الاعدام على عدد من الرجال الشرفاء اتهمهم بأنهم وراء انتفاضة اكتوبر ١٩٩٣، ثم زعم بأن اجتماعاً قبلياً هو الذى طالب بإعدام هؤلاء، ثم مارست اجهزته ضغوطاً مكثفة على أسرهم وقبائلهم بغية اجبارهم على السكوت عن إعلان النظام أن إعدام رجال أكتوبر جاء تنفيذاً لرغبات أسرهم، كما اتهمت الجبهة القذافى بأنه اختار بنى وليد بصفتها مركزاً لقبائل (ورفلة) التى ينتمى إليها معظم رجال أكتوبر، لإيهام الرأى العام بأن تلك القبائل صادقت على إعدام ابنائها، ووجهت الجبهة نداءاً خاصاً إلى زعماء ورجالات القبائل الليبيلة دعتهم فيه إلى عدم السماح للقذافى باستخدامهم فى تنفيذ مخططاته.

نوفمبر

– ليبيا تعلن عن استدعاء سفيرها لدى نواكشوط احتجاجاً على توقيع موريتانيا اتفاقية مع اسرائيل.

ديسمبر

– المنظمة العربية لحقوق الإنسان تصدر بياناً بمناسبة مرور عامين على اختفاء منصور الكيخيا وزير الخارجية الليبى الأسبق، تؤكد فيه أن جريمة الإخفاء لا تسقط بالتقادم، واتهمت السلطات المصرية والليبية بالتراخى فى البحث عن المعارض الليبى.

– إصابة صياد بمركب صيد تونسية إطلق عليه النار من قبل زورق حربى ليبى داخل المياه الإقليمية الليبية.

أضواء على الأحداث

قبل الشروع فى تحليل احداث المجتمع المدنى الليبى خلال عام ١٩٩٥، لابد لنا أولاً أن نتعرف على طبيعة النظام السياسى الليبى، هذا النظام الذى تصل درجة شخصية السلطة فيه إلى أقصاها، وما يؤدى إليه ذلك من تركيز شديد لدور القائد بشكل يجعله هو الفاعل الوحيد وما عداه مفعول به.

ويمكن إيضاح ذلك بشكل سريع عن طريق الاجابة على السؤال التالى : من ذا الذى يستطيع أن يكون له دور فعال فى النظام السياسى الليبى؟ فلأى دولة ثلاث سلطات رسمية: الأولى هى التشريعية، تلك السلطة التى لابد أن تكون الفاعل الأول -ربما تكون الأوحد- فى تحديد كل ما يتصل بمصلحة الشعب «فهى صوت الشعب للتعبير عن مصالحه»، وهى احد أهم مبادىء بل وأساسيات الديمقراطية، بينما تمثل السلطة الثانية (التنفيذية) الأداة التى تنفذ ما تستوجبه مصلحة الشعب، فى حين يكون للسلطة القضائية (الثالثة) دور إقامة النظام القانونى الذى يكفل للمجتمع التوزيع العادل للحقوق والالتزامات.

إلا أن الملاحظ أن الواقع الليبى يختلف ويبتعد كثيراً عن تلك الأسس المفترضة، وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، ووفقاً للنسق العقيدى للقذافى الذى ضمنه نظريته العالمية الثالثة، فإنه يعتبر «التمثيل تدجيل»، ومن ثم فعلى الشعب باكمله أن يشارك فى عملية صنع القرار وفى التشريع، من خلال آلية المؤتمرات الشعبية وعلى رأسها المؤتمر الشعبى العام، الذى يقوم بصياغة القوانين والقرارات التى تم تصعيدها من المستويات، الأدنى، كما يقوم بتعيين أفراد السلطة التنفيذية أو اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، والتى تطبق ما يصيغه المؤتمر الشعبى العام من قوانين وقرارات وتكون مسئولة أمامه.

وفى الواقع فإن هذا لم يحدث بهذا الشكل، حيث تحول المؤتمر الشعبى العام إلى جهاز بلا فعالية نتيجة لثلاثة عوامل، أولها قصر فترة انعقاده مقارنة بالأعمال المنوطة به، وثانيها نقص القدرات الفنية والمعلوماتية لأعضائه، فضلاً عن تدخل العقيد القذافى نفسه قبل انعقاد أى مؤتمر شارحاً وجهة نظره فى جداول أعمال المؤتمر من خلال وسائل الإعلام، وهى الآراء التى يجتمع المؤتمر ليحولها إلى قوانين وقرارات.

ولعله كان من المتوقع فى ظل ما تتمتع به السلطة التنفيذية من وقت وقدرة فنية ومعلوماتية، أن يكون لها دور أكثر فعالية إلا أن ذلك لم يحدث بسبب استئثار القذافى لنفسه بالكلمة الأولى والأخيرة فى الأمور التنفيذية، وحرصه على التغيير المستمر لأفرادها، مما أدى إلى عدم وجود ما يسمى «بسياسة الوزارة فى ليبيا»، كما أن خلق أكثر من نظام قضائى مواز للنظام القضائى المدنى الليبى قد أضعف هذا الأخير إلى حد بعيد.

أما من ناحية المجتمع المدنى فى ليبيا، وإمكانية أن يقوم بدور فعال فى التأثير على النظام السياسى، فهو أمر بعيد عن الواقع الليبى حتى الآن ؟ فالأحزاب محظورة بموجب القانون ١٨ لعام ١٩٧٢ الذى اعتبر تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة والشعب، عقوبتها الإعدام.

كما أن النقابات والاتحادات ومختلف الروابط المهنية وكافة التنظيمات التطوعية غير تنافسية والزامية وهيدراكية، وتنشأ وتُنظم وتُلغى وفقًا لمشيئة النظام.

وتعد حالة مؤسسات المعارضة السياسية الليبية دليلاً على فقر وهشاشة تكوينات المجتمع المدنى الليبى، فهى تعانى من ضعف درجة مؤسسيها وافتقادها للبرامج الواضحة والمحددة.

وهكذا تبدو مؤسسات وافراد السلطة فى ليبيا عديدة بشكل قد يوحى بكثرتها وحرية حركتها، إلا أنها واقعياً اشبه «بعرائس الماريونيت المسرحية» التى لا تستطيع الحركة إلا من خلال يد عليا ماهرة، وخيوط جاهزة دائمًا للاستجابة لتوجيهات تلك اليد فى تحريك تلك العرائس، وإذا كانت القيادة الليبية هى صاحبة تلك اليد فإن اللجان الثورية الليبية هى القائمة بدور تلك الخيوط.

ورغم هذه الصورة القاتمة للمجتمع المدنى الليبى إلا أن ثمة احداث فى عام ١٩٩٥ تفيد بوجود حركة ما فى هذا المجتمع، ففى مارس قامت مجموعة من المظاهرات الشعبية وتم احراق «رموز قهرية النظام» (مقر المخابرات العسكرية واللجان الثورية فى المنطقة) ببنى وليد (وهو حادث نادر الحدوث فى ليبيا)، وفى ابريل وجهت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب بتدخل المنظمة وتعيين مراقب خاص عن وضع حقوق الإنسان، كما طالبت بتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف المنظمة لتشكيل برلمان منتخب يحدد دستوراً ديمقراطياً لليبيا.

وفى أغسطس وقع حدث هو الأول من نوعه فى ليبيا حيث قام أساتذة مدرسة «على وريث» الثانوية - أكبر المدارس فى طرابلس - بالاضراب عن العمل أثناء تأدية الامتحانات النهائية مما أدى إلى فوضى عامة فى المنطقة.

والواقع أن تفسير معالم هذه الحركة إلي جانب هذه الطبيعة السلطوية الشديدة للنظام يمكن تفسيرها من خلال فكرة «نموذج التحديث» التى تقوم على أن حدوث مجموعة من التغييرات، ذات الطبيعة الاقتصادية، المولدة لحراك مجتمعى ما، خصوصاً فى ظل بيئة دولية مواتية، ينجم عنها تطلع اجتماعى شديد للمشاركة السياسية.

وما لم يجد هذا التطلع السياسى القنوات المؤسسية الشرعية للوصول إلى أهدافه، فإنه يلجأ إلي العنف لبلوغ تلك الأهداف.

وإذا أردنا تطبيق هذا النموذج على ليبيا فى الفترة من عام ١٩٦٩ - ١٩٩٥ نجد أن هناك ثمة تغييرات داخلية، وعلى رأسها انخفاض الناتج القوى الإجمالى الليبى منذ بداية الثمانينات بمعدل ٥,٤٪ سنوياً،

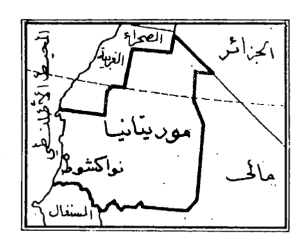
كذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى نفس الفترة بمعدل ٩,٢٪ سنوياً، مع زيادة عدد السكان بمعدل ٣,٦٪ سنوياً، وهو ما يعنى انخفاضاً حاداً فى مستوى رفاهية المواطن الليبى، خاصة فى ظل الظروف الدولية والحصار الاقتصادى، والعزلة الدولية الواسعة وسط مناخ دولى تجتاحه دعوات عدوى الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والتحرير الاقتصادى.

أى أننا إزاء بيئة ليبية داخلية وبيئة دولية خارجية كلاهما يدفع المواطن الليبى للسعى إلى مزيد من المشاركة السياسية، ومع غياب كافة قنوات تلك المشاركة (الأحزاب، التنظيمات التطوعية المستقلة ..) يصبح من الطبيعى أن يلجأ المواطن تارة إلى العنف من خلال التظاهر والإضراب، وتارة إلى المنظمة الدولية استجداء وسعياً لتحديث نظامه السياسى غير القادر على استيعاب مطالبه.

والواقع أن الرد الحكومى العنيف على تلك الأحداث الثلاثة إنما يشير إلى تصميم النظام الليبى على مواصلة انفراده بكافة مقاليد الأمور فى البلاد، وعدم السماح لقوى ومؤسسات المجتمع المدنى بالتفاعل فى بيئة حرة، الأمر الذى يجعل البعض يعتقد أن سبيل العنف هو الوحيد القادر على فتح مرحلة جديدة فى مسيرة المجتمع الليبى، إلا أن ضعف وهشاشة المؤسسات العسكرية الليبية، والتنظيمات المسلحة المعارضة يشيران إلى صعوبة تحقيق هذا السيناريو كذلك.

الأمر الذى يجب أن يفضى إلى القول بأن على ليبيا أن تنتظر طويلاً قبل أن تشهد حركة فاعلة ومؤثرة لمجتمعها المدنى.

موريتانيا*



* اعد هذا التقرير الخاص بموريتانيا الباحث نجلاء نجيب

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ٢٨/١١/١٩٦٠م عن فرنسا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: معاوية ولد سيدي أحمد ولد طايع

عدد المحافظات: ١٢ محافظة

العاصمة: نواكشوط

المساحة(كلم٢): ١,٢٦

عدد السكان(مليون): ٢,٢

معدل الزيادة السكانية: ٢,٥٠ ٪

الديانات: ١٠٠ ٪ مسلمون

الأعـراق : (عـرب ٦٢٪، بربر ٢٠٪، توكلور ٨٪، فولانى ٥٪، سونيكا وأعراق أخرى ٥٪.

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٤٧٥

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ١,٥٨٤

العملة: أوقية

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٧٥ أوقية

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,٨ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٨,٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥٢

معدل الامية للكبار: ٦٦ ٪

ميزان الموارد: -١٨٠,١٠ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٢٠٣

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٠

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٤

معدل الخصوبة الكلى : ٥,٣

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٥٪

عدد الأطباء لكل مائة فرد ٨

يوميات الأحداث

يناير

١/٣ انسحاب ٦٠٠ من قياديي ومناصري حزب التحالف الشعبي الناصري الموريتاني (بينهم ٢٤ من أعضاء المجلس الوطني) وانضمامهم إلى الحزب الحاكم.

١/٢٤ أدى رفع الحكومة لأسعار السلع الخدمية والغذائية لأعمال شغب شعبية مما دفع الحكومة لقمعها بالعنف. واعتقال زعيمين من زعماء المعارضة هما أحمد ولد داده زعيم حزب اتحاد القوى الديمقراطية، وحمدي ولد مكناس زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية.، وإعلان حالة الطوارىء وفرض حظر التجول على العاصمة نواكشوط.

١/٢٥ المعارضة تندد باعتقال زعمائها ومعظم الكوادر الحزبية في البلاد، وتتهم السلطات بالعودة إلى قانون القوة والتراجع عن الخيار الديمقراطي.

– فض القوات الحكومية بالقوة اجتماعًا لممثلي ٧ أحزاب معارضة، اجتمعت بهدف تنسيق المواقف ازاء الأوضاع الأمنية المتردية في البلاد.

١/٢٦ الرئيس السابق مختار ولد داده يوجه أول نداء له إلى الشعب منذ ١٧ سنة، يطالب فيه الشعب الموريتاني بالتغيير، ويوجه نقدًا لاذعًا للسلطة القائمة.

١/٢٧ اعلنت السلطات الموريتانية حظر التجمع في الأماكن العامة والتظاهر.

١/٢٦ أعلنت ٨ أحزاب تشكيل هيئة موحدة لمتابعة تطورات الأزمة واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهتها، ولوحدة الأحزاب بتحدي الخطر الذي فرضته السلطات.

١/٢٦ رئيس الوزراء الموريتاني يوجه الاتهام لأحزاب المعارضة بتنظيم أعمال الشغب الأخيرة في البلاد.

فبراير

٢/٥ اطلاق سراح قادة المعارضة المعتقلين، رفع حظر التجوال، تخفيض الوجود المكثف للجيش في الشوارع.

٢/٥ الرئيس السابق مختار ولد داده يعلن عودته للحياة السياسية، ويواصل انتقاداته للنظام الحاكم.

٢/١٧ مبادرة الحكومة الموريتانية بسن قانون لتنظيم تشكيل ضوابط حماية المستهلكين من جشع



التجار، لامتصاص آثار التوتر الاجتماعى الناجم عن ارتفاع الأسعار.

٢/٢٣ تعديل وزارى يدخل خمسة وزراء جدد إلى الحكومة الموريتانية، من أهم معالمه الإطاحة بالعقيد أحمد ولد منية وزير الدفاع الذى ينتمى إلى نفس قبيلته المختار ولد داده، وإحلاله لأول مرة بوزير مدنى، إلى جانب تعيين انغيذى الأمين وزيراً للصناعة والمعادن وهو موريتانى أسود، فضلاً عن ابعاد الدكتور الوليد وداد الرجل القوى فى البلاد عن منصب مدير ديوان رئيس الجمهورية إلى وزارة التعليم.

مايو

٥/٦ بدء العمل فى مشروع العمل فى مقابل الغذاء.

٥/١٤ اعلان الرئيس الموريتانى السابق عدم ترشيح نفسه لأى دور مقبل على الساحة السياسية.

يونيو

٦/١٨ الحزب الجمهورى الديمقراطى الحاكم يفتح حملة الانتساب إليه وسط اجراءات للحد من عدد المنتسبين الوهميين.

٦/٢٣ وصف تجمع المعارضة الرئيسى فى موريتانيا لاتحاد القوى الديمقراطية اللقاء بين وزير الخارجية الموريتانى ونظيره الاسرائيلى بأنه تسرع انتهازى يتناقض مع المصالح العليا للأمة العربية.

يوليو

٧/٦ فشل زعماء ثلاثة من الحركات السياسية الموريتانية (حركة الحر، لجنة الأزمة، وسط) فى مساعيهم لإنشاء حزب واحد يجمعهم بسبب الاختلاف على الزعامة والبرنامج السياسى.

٧/٦ عدد كبير من زعماء القبائل الزنجية يعلنون انضمامهم إلى الحزب الحاكم.

٧/٢٥ طرح المعارضة الموريتانية عريضة جديدة تدعو إلى مرحلة انتقالية، وإصلاح الحالة المدنية فى شكل متفق عليه لمنع التسجيل المتكرر للناخبين، وعمليات التزوير الأخرى، وضمان استقلالية القضاء، وحياد الإدارة، وفتح وسائل الإعلام الرسمية أمام أحزاب المعارضة.

أغسطس

٨/١٨ الترخيص لحزب سياسى، هو الحزب الوحدوى الديمقراطى (يمثل البعث السورى).

سبتمبر

٩/١٨ تشكيل حزب العمل من أجل التغيير بقيادة زعيم حركة الحر مسعود ولد بلخير، وتضم الهيئة القيادية عدداً من المتطرفين السود ذوى النفوذ الواسع فى القرى الزنجية، المحازية لنهر السنغال، فضلاً عن فئة الحراطين (الأرقاء السابقين).



٩/١٨ صحيفتا «البشرى، ولافيريديه «الموريتانيتان المقربتان من القصر الرئاسى تهاجمان عدة وزراء وقيادات فى الحزب الجمهورى الحاكم، الأمر الذى اعتبر تمهيداً من الرئيس للرأى العام لتغير هؤلاء المسئولين.

أكتوبر

١٠/٢٤ أعلن محمد الأمين سالم ولد والده وزير الداخلية الموريتاني عن القاء القبض على العديد من قيادات حركة البعث الموريتانية الموالية للعراق.

١٠/٣٠ حملة اعتقالات واسعة تشنها السلطات الموريتانية ضد من اتهمتهم بالتعاون مع السفارة العراقية فى نواكشوط لإعادة تشكيل حزب البعث السورى فى موريتانيا.

نوفمبر

١١/٢ معظم الأحزاب الموريتانية تندد باعتقال القيادات البعثية متهمة السلطة بإختلاق التهم الموجهة إليهم.

١١/٦ السيد غالى ولد عبد الحميد رئيس الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان يصرح بعد زيارته للمدنيين البعثيين الـ٦٤ المسجونين أن أوضاعهم عادية ولم يتعرضوا للتعذيب.

١١/٩ اطلاق سراح ١٨ من المقبوض عليهم فى تهمة التجسس لصالح العراق وتوجيه تهمة التجسس لمصلحة العراق، والانتماء إلى منظمة سرية إلى الـ٤٦ الآخرين اللذين من بينهم وزراء سابقون عسكريون من رتب كبيرة وصغيرة وصحفيون كبار محامين.

١١/١٠ النائب العام الموريتانى يخفف الاتهامات الموجهة إلى المتهمين فى قضية التجسس إلى قضايا جنح بدلاً من التجسس ويصرح أنه اتخذ هذا الإجراء لأن الأدلة التى قدمت إليه لا تثبت أنهم تجسسوا فعلاً لصالح دولة أجنبية.

١١/١٢ بعض العسكريين والمدنيين المعتقلين فى قضية التجسس يصرحون بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم.

١١/١٥ مؤشرات تدل على أن قضية التجسس ستكون احدى نتائجها حظر الطليعة الوطنية (البعثى).

١١/٢٧ بيان رسمى عن وزارة الخارجية الأسبانية، يؤكد أن اسرائيل وموريتانيا وقعا فى برشلونة اتفاقًا يقضى بفتح قسمين لرعاية المصالح فى كل من تل أبيب ونواكشوط.

ديسمبر

١٢/٥ الشرطة الموريتانية تطلق القنابل المسيلة للدموع لتفريق عشرات الأفراد، عند تجمعهم حول قصر العدل، أثناء محاكمة اثنين وخمسين شخصًا بتهمة الانتماء إلى تنظيم سري تابع للعراق.

١٢/١٣ طلاب ثانويات العاصمة يتظاهرون احتجاجًا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٠٪.

أضواء على الأحداث

يصيب الكثير من المراقبين الارتباك عند متابعة تطور الأوضاع السياسية فى موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة فى عام ١٩٧٨، فالسلطة تارة تتشبث بنمط الحكم السلطوى العسكرى الانفرادى العام (حقبة الثمانينيات)، وتارة أخرى تجنح إلى الممارسات الديمقراطية وما يلازمها من حرية تشكيل الأحزاب واجراء الانتخابات وإقرار حرية التعبير..

ثم هي تارة تهاجم المؤسسات التى تحاول ابراز الانفصال والتناقض بين العرب والزنوج فى موريتانيا مما يوحى بمحاربتها لهذا النوع من الولاءات الأولية سعياً لتحديث المجتمع الموريتانى وتعميم الولاءات الثانوية فيه، وتارة أخرى تتقرب تلك السلطة نفسها جداً من التنظيمات القبلية القائمة وتتعاون معها، بشكل يثبت أقدامها فى المجتمع أكثر وأكثر مما يوحى بأنها تشجع تلك الولاءات الأولية.

ثم هى تارة تهاجم الأحزاب المعارضة تحت دعاوى متعددة على رأسها العمالة لقوى خارجية منتهية إلى التلميح بضرورة القضاء على تلك المؤسسات الحزبية، ثم تارة أخرى تشجع هذه الأحزاب وتدعمها وترعاها.

والواقع أنه لا نهاية لتلك المتناقضات الموريتانية المتوالية، والتى يمثل ادراكها وتفسيرها على نحو صحيح مدخلاً مناسباً لتحليل وقراءة تطورات المجتمع المدنى الموريتانى خلال العام المنصرم.

أولاً: تناقض الديمقراطية الشمولية:

واقع الأمر أن التحول الديمقراطى فى موريتانيا لم يبدأ إلا عام ١٩٩٢، أى بعد ١٤ عامًا من استيلاء الرئيس ولد الطايع وزمرته على السلطة، مما يوحى بأن التوجه الديمقراطى لم يكن متأصلاً أو حتى موجوداً ضمن أهداف تلك الزمرة عند الاستيلاء على الحكم، بل إن ثمة دوافع أخرى استجدت واجبرتهم على المضى فى هذا الطريق الديمقراطى.

وربما يأتى على رأس تلك الدوافع تفاقم الأزمة الاقتصادية وما واكبها من مظاهرات واضطرابات متوالية استدعت وبشكل متزايد استخدام الجيش لمواجهتها، إلى جانب تزايد تبلور القوى المعبرة عن توجيهات معارضة لنظام الحكم، وهى القوى التى ضغطت بشكل مكثف لإحداث هذا التحول، فضلاً عن ان البيئة الدولية والإقليمية اصبحت فى بداية التسعينيات دافعة إلى مثل هذا النوع من التحول.

ومن هنا فقد كان طبيعياً أن تحاول السلطة، جنباً إلى جنب، مع ارساء معالم الحياة الديمقراطية أن تفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها الحقيقى، فلابد مثلاً من اجراء انتخابات رئاسية تعددية ارضاءاً للمطالب الديمقراطية، ولكن لابد أن يكون الفائز فيها الرئيس ولد الطايع، وكذلك لابد من انتخابات

تشريعية تعددية على أن يفوز فيها الحزب الجمهورى الحاكم، ولابد أيضاً من الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، ثم إعادة اعتقال بعضهم أو كلهم بشكل تدريجي، وكذلك كما كان لابدمن إتاحة حرية التعبير كان ضروريااصدار القرارات الـ ١١٣ الشهيرة التى قيدت حقوق التعبير والنشر وأوكلت إلي السلطة حق المنح والمنع فى هذا الإطار، أى أن هاجس الاحتفاظ بالسلطة يفسر هذا التناقض الديمقراطى - الشمولى.

ثانيا: تناقض الولاءات الأولية - الثانوية:

كان طبيعياً أن يحاول ولد الطايع استمالة القبائل وتوزيع المناصب الهامة عليهم، بل والتعامل مع مجمل الشئون السياسية على اسس القبلية، حيث تتم التعيينات الحزبية وتقسم الحقائب الوزارية والمناصب العليا فى الدولة على اسس قبلية، نظراً لإدراكه مدى تعود الولاءات القبلية فى المجتمع الموريتانى، وقدرة تلك الولاءات على ضمان مزيد من التأييد له ولنظام حكمه.

وكان طبيعياً كذلك أن يهاجم وبضراوة محاولات حزب اتحاد القوى الديمقراطية المعارض التي ترمى إلى بلورة وضع الزنوج (١٨٪ من عدد السكان)، على نحو مؤسس، لانه يدرك جيداً أن تنامى الولاء الأول وبلورته عند تلك الفئة المعارضة لسياساته يعنى زيادة مساحة المعارضة المجتمعية له.

مما يعنى أن هاجس الاحتفاظ بالسلطة مرة ثانية يبرر تلك الممارسات غير المنسجمة ازاء الولاءات الأولية من قبل السلطة الموريتانية.

وبالمثل فإن ذات الهاجس هو ما يفسر هجوم تلك السلطة ورموزها على كافة الأحزاب المعارضة وتشجيعها فى آن واحد لأحزاب أخرى مستأنسة، يمثل الانتماء إليها أو للحزب الجمهورى الحاكم - بالنسبة للمواطنين مدخلاً للتمتع ببعض امتيازات السلطة، إلى جانب الاجتهاد فى إبراز أن الانتماء إلى أحزاب المعارضة الأخرى (المغضوب عليها) يمثل مدخل للإتهام والإبعاد السياسى والاقتصادى.

ومن هنا يمكن لنا قراءة أحداث حركة المجتمع المدنى الموريتانى خلال عام ١٩٩٥، من خلال هذا العامل التفسيرى المتمثل في سيطرة منطق هاجس الحفاظ على السلطة، مقابل منطق التشرذم والهشاشة وغياب البرامج من قبل المؤسسات المعارضة، وسط بيئة شعبية لا تتحرك أو تثور نتيجة لأى غبن يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية، وتقتصر حركتها العشوائية على حالات العبث الاقتصادى الحاد فحسب.

فاستغلال السلطة للمظاهرات الشعبية المعارضة لزيادة الاسعار كوسيلة للعسف بأحزاب المعارضة وقيادتها، ثم تفجير قضية العلاقة مع حزب البعث العراقى فى مرحلة لاحقة، وماتبع ذلك من اعتقالات واستخدام واسع للقوة فى منع محاولات احزاب المعارضة للتنسيق فى مواجهة هذه الاجراءات، كلها تعد استمراراً لنهج السلطة فى استخدام القمع والبطش تجاه أجهزة المجتمع المدنى للحفاظ على مكانتها.

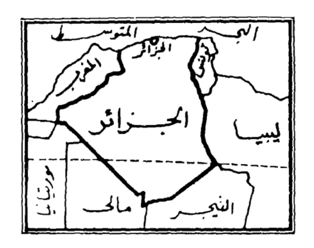
وعلى جانب اخر فإن ادخال وزير زنجى إلى الحكومة وتشجيع بعض الزعماء الزنوج، من خلال منحهم

امتيازات سلطوية، على الانضمام إلى الحزب الحاكم، وكذلك المبادرة الحكومية لتشكيل جمعيات لحماية المستهلكين سعياً إلى إظهار موجات ارتفاع الأسعار باعتبارها نتيجة لجشع التجار لا لسياسات الحكومة، تعد هذه الممارسات محاولة لاستغلال جانب التحايل إلى جانب القهر فى تأكيد وتكريس سيطرة السلطة السياسية الحاكمة.

فى حين تبدو الانشقاقات الحزبية المستمرة والإعلانات المتوالية عن تشكيل منظمات حزبية جديدة وفشل مشروعات التنسيق بين الأحزاب المعارضة الواحد تلو الآخر كدليل بين على استمرار هشاشة وضعف مؤسسي تلك الأحزاب، التي تُعد عنواناً للولاءات الثانوية فى موريتانيا.

ومن هنا يمكن القول أن هاجس السلطة لدى النظام فى مقابل التشرذم على جبهة المعارضة إن كان يؤدى أولاً إلي تعطيل المسيرة الديمقراطية فى موريتانيا، فإنه يؤدى ثانياً - وهذا هو الأخطر - إلى تقوية الولاءات الأولية فى موريتانيا على حساب الثانوية، الأمر الذى يعنى إضعاف مؤسسات المجتمع المدنى فى موريتانيا حالياً ومستقبلاً.

الجزائـــر*



* اعد هذا التقرير الخاص بالجزائر الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٦٢/٧/٥م عن فرنسا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: الأمين زروال

إسم رئيس الحكومة: أحمد أويحيي

عدد المحافظات: ٣١ محافظة

العاصمة: مدينة الجزائر

المساحة(كلم٢): ٢,٣٨١,٧٤٠

عدد السكان(مليون): ٢٦,٧

معدل الزيادة السكانية: ٢,٢ ٪

الديانات: ٩٩ ٪ مسلمون سنة ، ١ ٪ مسيحيون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٧٨٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دينار جزائري): ١١٦١

العملة: الدينار الجزائري

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار= ٢٣,٣٤٥ دينار جزائري

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١٠٢٣٠

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٧٧٧٠

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١٣,٢ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٧

معدل الامية للكبار: ٤٣ ٪

ميزان الموارد: ١٧,٧٨ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٥٧٥٧

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٩

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦

معدل الخصوبة الكلى: ٣,٨

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٦ ٪

عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٢٣٣٠

يوميات الأحداث

يناير

١/١ امريكا تدعو رعاياها لمغادرة الجزائر.

١/١ إعادة نتخاب عبد الحق بن حمودة (أحد خصوم الإسلاميين) رئيسًا لاتحاد العمال الجزائريين.

١/٤ الجماعات الإسلامية تنذر إنذارات ورسائل تهديد إلى عدد من الدول الغربية لإغلاق سفاراتها فى الجزائر

١/٦ ألمانيا تعلن انها لن تغلق سفارتها فى الجزائر.

١/٦ اغتيال الصحفى الجزائرى زين الدين صلاح.

١/٩ ندوة «روما ٢٠» تبدأ أعمالها.

١٥/الجماعة الاسلامية المسلحة تصدر بيانًا تعلن فيه شروطها لوقف العنف.

١/١٨ الحكومة الجزائرية تعلن رفضها لوثيقة روما.

١/٢٣ مصرع فرنسى وثلاثة من موظفى الجمارك فى الجزائر فى هجومين تشنهما الجماعة المسلحة.

١/٢٤ نقابة الجمارك الجزائرية تشن اضرابًا احتجاجًا على مقتل ٣ من عناصرها.

١/٢٩ الجزائر تعلن أنها تقبل مشاركة مراقبين أجانب فى الانتخابات الرئاسية.

١/٢٩ اغتيال موسى مغنى رئيس حزب التجمع من أجل الوحدة.

فبراير

٢/٢ الجزائر تعلن عن مصرع ٢٨ اسلاميًا مسلحًا في ٣ أيام.

٢/٧ الحكومة الجزائرية تعيد عباس مدنى وعلى بلحاج إلى السجن.

٢/٨ اطلاق النار على المخرج السينمائى الجزائرى جميل فزاز.

٢/٩ مصرع عربى بشير أمير الجماعة المسلحة بولاية البويرة الجزائرية.



٢/١٢ مصرع مدرسة فى الجزائر برصاص الجماعة الإسلامية المسلحة.

٢/١٤ اغتيال عز الدين ميجوبى مدير المسرح القومى الجزائرى.

٢/١٨ اغتيال المطرب الجزائرى رشيد فتحى.

٢/١٩ مقتل ثانى رئيس بلدية فى الجزائر خلال شهر.

مارس

٣/٣ النيابة البلچيكية تلقى القبض على ٩ من اعضاء شبكة تسليح الجماعة المسلحة فى الجزائر.

٣/٨ اغتيال مدير المكتب الإعلامى التابع للأمم المتحدة فى الجزائر.

٣/١٠ حسين أيت أحمد يعلن رفضه المشاركة فى انتخابات الجزائر.

٣/١٣ اعتقال عقيد جزائرى لارتباطه بالجماعات المسلحة.

٣/١٩ الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصدر بيانًا تعلن فيه عن إدانتها للعنف.

إبريل

٤/٢ الجزائر تعلن أن العمليات التى نفذها الجيش الجزائرى ضد معاقل المسلحين خلال اسبوع اسفرت عن مصرع ٢٨٠٠ مسلح واعتقال ٢٠٠.

٤/٣ المجلس الانتقالى الجزائرى يناقش قانون الانتخابات الرئاسية.

٤/٨ جبهة القوى الاشتراكية تدعو لمؤتمر وطنى بالجزائر.

٤/٢٢ قوات الأمن الجزائرية تطلق النار على مسيرة للبربر.

٤/٢٣ السلطات الجزائرية تعلن اعترافها بالأمازيغية كأحد أركان الهوية الوطنية الجزائرية.

مايو

٥/١ مصرع ٢٣ ارهابياً خلال الحملات المكثفة التى شنتها السلطات الأمنية فى الجزائر.

٥/٦ رضا مالك رئيس الوزراء الأسبق يعلن عن تأسيس حزب جديد باسم التجمع من أجل الجزائر العصرية والديمقراطية.

٥/٣١ ٧ صحف جزائرية تعلن احتجابها احتجاجًا على ما وصفته بتعمد السلطات تعطيل اصدارها من خلال عدم توفير الورق اللازم لطباعتها.

يونيو

٦/١ الرئيس زروال يبدأ محادثاته مع الأحزاب لاقناعها بالمشاركة فى الانتخابات.

٦/١٢ مظاهرات فى الجزائر تدين العنف وتؤيد عقد الانتخابات.

٦/١٤ الجزائر تؤكد أن الحوار حول الانتخابات يشمل جبهة الانقاذ.

٦/١٤ جبهة التحرير وحزب بين بيلا يرفض دعوة الرئاسة الجزائرية للحوار.

يوليو

٧/١١ انفجار فى خط انابيب بالجزائر ومصرع ٢٤ شخص.

٧/١٨ نسف جسر بالجزائر يربط بالعاصمة بعاصمة البربر.

٧/٢٦ على بلحاج يبدأ إضرابًا عن الطعام فى السجن.

أغسطس

٨/٢ قتيل و ١٥ جريح فى انفجار سيارة ملغومة بولاية بومرداس.

سبتمبر

٨/١ فرض تأشيرة دخول بين الجزائر والسنغال.

٨/١٠ الصحف الجزائرية تحتجب عن الصدور ٣ أيام احتجاجًا على اغتيال الصحفيين.

٨/١٩ قادة الجيش يوافقون على ترشيح زروال للرئاسة.

أكتوبر

١٠/١٨ مجموعة العقد الوطنى تعلن رسميًا رفضها للإنتخابات الرئاسية فى الجزائر.

نوفمبر

١١/١٦ بدء أول انتخابات تعددية بالجزائر وسط إجراءات أمن مشددة.

١١/١٧ زروال رئيسًا للجزائر لمدة ٥ سنوات بأغلبية ٦١٪.

١١/٢٧ زروال يحدد أولويات عمله فى خطاب سياسى بعد أدائه اليمين الدستورية.



أضواء على الأحداث

كان عام ١٩٩٤ هو عام تفاقم الأزمة الجزائرية، إذ بلغ عدد ضحايا العنف فيه وفقًا للمصادر الرسمية الجزائرية ٦٣٨٨ مدنيًا بالإضافة إلى ٢١٣٩ جريحًا، وطال العنف رأس الدولة الجزائرية باغتيال الرئيس بوضياف، أما العام ١٩٩٥ فقد مثل بداية الانفراج النسبي للإزمة الجزائرية، بل وإعادة تأسيس شرعية الدولة فى الجزائر ككل، على أساس نتائج الانتخابات الرئاسية التى جرت لأول مرة علي أساس تعددى فى الجزائر فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ لتحل محل شرعية الثورة (أو على الأقل الارتباط بقيادات تاريخية من التى شاركت فى ثورة الجزائر فغالبية قيادات الأحزاب الجزائرية باستثناء جبهة الإنقاذ التى تعبر عن نخبة جديدة نسبيًا هم من القيادات التاريخية للثورة الجزائرية كأحمد بن بيلا ، وحسين أيت أحمد..إلخ). والمفارقة هنا هى أن اسباب تفاقم الأزمة فى عام ١٩٩٤ تكاد تكون نفس اسباب بداية الانفراج الحادث فى عام ١٩٩٥. فحالة الإرهاق التى عانت منها الدولة، وتنظيمات المعارضة ، والشعب الجزائرى كله نتيجة حرب الاستنزاف الدائرة منذ عام ١٩٩٣ مهدت السبيل أمام أي طرح يملك قدرًا من المصداقية (مصداقية القدرة على التنفيذ النابعة من القرب من موقع صنع القرار)، للخروج من الأزمة الجزائرية وهو ما قدمه الرئيس زروال.

والواقع أنه ليس من الدقة فى شيء اختزال الأزمة الجزائرية فى محاولة العناصر الإسلامية الوصول للحكم بالطريق الديمقراطى ثم لجوئهم للعنف مضطرين فى أعقاب إجهاض السلطة لنتائج الانتخابات الديمقراطية التى فازوا فيها، أو في قضية الديمقراطية الجزائرية بشكل عام من المهد إلى الوأد كما يحلو للكثيرين تصويرها متبنيين بذلك "تفسيرا أخلاقيا" للأوضاع في الجزائر يقصر عن إدراك أسباب الانفراج النسبي لهذه الأزمة رغم بقاء "الشروط الأخلاقية" التي أدت لتفجرها قائمة، وهو ما لا يمكن تفسيره بدون مراعاة العناصر التى تميز الخصوصية الجزائرية، ومن ثم الأزمة الجزائرية :

١ – فمن ناحية، يلاحظ أنه على الرغم من أن الجزائر عاشت منذ الاستقلال وحتى أوائل التسعينيات فى إطار نظام الحزب الواحد، ومن ثم لم تكن الفرصة متاحة أمام مؤسسات المجتمع المدنى بالمفهوم الدقيق للظهور، إلا أن العنصر المميز فى خصوصية التجربة الجزائرية كان النشاط الشديد لحركة المجتمع فى مواجهة الدولة، والتى اتخذت فى الأغلب صيغة الإحتجاج الاجتماعى العام، ولعل انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ التى كانت مقدمة للتحولات الديمقراطية التى تبناها – أو أجبر على تبنيها – الرئيس الجزائرى الأسبق الشاذلى بن جديد تعطينا مثالاً بالغ الدلالة في هذا الشأن.

٢ – والحقيقة أن هذا النشاط الاحتجاجي للمجتمع الجزائري يجد جذوره في حرب التحرير الشعبية الجزائرية والتي استمرت لمدة ٨ سنوات حتي حصول الجزائر علي استقلالها عام ١٩٦٢ . وقد كانت

المشاركة في هذه الحرب أساس شرعية نظام الحكم في الجزائر. هذه الشرعية الثورية هي في الواقع التي تفسر كون الجزائر عرفت الدولة القادرة-رغم حداثة تكوينها - علي ضبط وتوجيه المجتمع طوال ما يقرب من ٣٠ عاما (بغض النظر عن محتوي هذا التوجيه أو أداء النظام السياسي الجزائري).

٣- ولما كان الخصم الذي قامت حرب التحرير ضده غربيا مسيحيا (في مواجهة مجتمع يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة فيه)، فقد توحد العربي والإسلامي في ثقافة المقاومة،والتي أضحت الثقافة الشعبية والرسمية للدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال ،بحيث أصبح الإسلام أقرب إلي مخزن الهوية وليس مجرد دين يعتنقه أغلب المواطنين.

٤- وكان من نتائج حرب التحرير الشعبية أن أصبح للجزائر تراثا مميزا في حرب العصابات بكل ما تتضمنه من جوانب استراتيجية(استخددمتها في مرحلة لاحقة تنظيمات العنف الإسلامية في مواجهة مؤسسة الدولة ذاتها)، ودرجة عالية من تسييس القوات المسلحة (كانت في الواقع السبب الرئيسي في بدء العنف عام ١٩٩٢ بعد أن تجاوز الجيش الخط الأحمر الفاصل بين كون الجيش الشعبي دعامة الحكم في الجزائر وبين كونه الحاكم المباشر).

وقد كان لتفاعل هذه العناصر جميعها الدور الرئيسي في تفاقم أزمة الحكم في الجزائر عام١٩٩٤ والتي كانت محصلة لعمليات العنف غير النظامي الذي مارسته الجماعات المسلحة، وارتفاع درجة تسييس الجيش الذي تدخل بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية فارضا النظام بقدراته القمعية(والتي لم تكن علي أية حال عالية الكفاءة في مواجهة التنظيمات المسلحة). وكان لابد من قلب ذلك كله للخروج من الأزمة. وهذا بالضبط هو ما فعله زروال.

فالانفراج النسبي للأزمة كان محصلة لثلاثة عوامل: نجاح الدولة في إدارة الوضع الداخلي من ناحية وعلاقتها مع الأطراف الدولية ذات التأثير من ناحية أخري،وتفاقم أزمة المعارضة السياسية والمسلحة علي حد سواء،وأخيرا نجاح النظام في إعادة تأسيس شرعيته بإجرائه لأول انتخابات تجري علي أساس تعددي منذ استقلال الجزائر. وسنعرض لكل من هذه العوامل بإيجاز فيما يلي،

أولا:إدارة زروال الناجحة للبيئتين الداخلية والخارجية

الواقع أنه لا يمكن إدراك حجم النجاح الذي حققه الأمين زروال في مجال تهيئة الأوضاع -علي الصعيدين الداخلي والخارجي علي حد سواء -لإجراء الانتخابات الرئاسية التي وضع أمله في أن تكون أساسا لشرعية حكمه(وهو ما حدث بالفعل في نوفمبر من هذا العام) إلا باستعراض الأوضاع علي الصعيدين المحلي والدولي عشية وصوله للحكم في أوواخر العام الماضي.

فعلي الصعيد الداخلي، فقد تولي زروال في وقت أثبت فيه المجلس الأعلي للدولة فشله الذريع في إدارة الدولة في الجزائر،بينما كان الجيش الجزائري ،وهو الدعامة التقليدية لجهاز الدولة مهدد بتفجر الانقسامات،ناهيك عن فقدان النظام لأي مصداقية أو تأييد شعبيين.

ومن ناحية أخري، فقد بدا أن تتفجر الأوضاع الأمنية في الجزائر(في مقابل ١٠٠٠٠ ضحية للعنف منذ بداية الأزمة، سقط٦٣٨٨ قتيلا خلال عام١٩٩٤ وحده)ستؤدي إلي تغير الموقف الدولي ، والفرنسي علي وجه التحديد . فبعد أنن كانت فرنسا تؤيد النظام الجزائري علي طول الطريق،حدث تغيير تدريجي في موقفها في أعقاب اختطاف الطائرة الفرنسية في أواخر العام الماضي حين وضع وزير الخارجية آلان جوبيه عنف السلطة جنبا إلي جنب مع إرهاب الأصوليين.

وعلي الرغم من أن هناك وجهات نظر رأت في الموقف الفرنسي مجرد مناورة أملتها طبيعة التوازنات الداخلية في النظام الفرنسي (والخلافات بين وزير الخارجية وشارل باسكوا وزير الداخلية علي وجه التحديد). إلا أن الموقف الفرنسي الجديد،وبغض النظر عن دوافعه ، أوضح بجلاء حجم العزلة التي تهدد النظام الجزائري. وتلي ذلك ترحيب فرنسا بالعقد الوطني الذي توصلت إليه مجموعة روما ،ثم مبادرة ميتران بالدعوة لعقد مؤتمر سلام تحت رعاية الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة في الجزائر (وهي المبادرة التي تنصلت منها فيما بعد كل من وزارة الداخلية والخارجية التي أعلنت أنها تعبر فقط عن رأي ميتران الشخصي،كما لوكانت مجرد وسيلة استخدمها ميتران لإزعاج الحكومة اليمينية في عام الانتخابات).

إلا أن زروال الذي كان قد حسم اختياره للمراهنة علي الانتخابات لتأسيس شرعيته وكمخرج وحيد للأزمة (ومن هنا يمكن فهم إصراره علي إجرائها رغم اعتراض الأطراف المختلفة، ولأسباب مختلفة) أعلن رفضه لكل من وثيقة روما التي أعدتها المعارضة،والمبادرة الفرنسية.

وقامت الحكومة الجزائرية بإدارة المسألة إعلاميا لتبدو في صورة تدخل فرنسي - بكل ما تمثله الخبرة الشعبية الجزائرية مع فرنسا- في شؤون الجزائر الداخلية.وقامت الخارجية الجزائرية باستدعاء السفير الجزاءري قي فرنسا.

ويبدو أن هذه الإجراءات نجحت في إثارة النفور الجزائري التقليدي من التدخل الخارجي أو مما يمكن أن نطلق عليه "عقدة الخارج". وهو مما أثر بالسلب ليس فقط علي مصير المبادرة الفرنسية (التي اختفت تماما) وإنما أيضا علي المعارضة الجزائرية في الخارج . وهو ما اتضح في نجاح زروال في تعبئة مسيرات ضخمة ضد ندوة روما-٢. وأخيرا جاءت النجاحات الأمنية التدريجية التي حققها النظام الجزائري خلال عام ١٩٩٥ لتدعم موقفه وينفرد وحيدا بامتلاك زمام المبادرة . فقام بدعوة المعارضة للحوار حول الانتخابات الرئاسية . وعلي الرغم من أن مجموعة العقد الوطني أعلنت رسميا مقاطعتها للانتخابات إلا أن زروال أصر علي إجراء الانتخابات في موعدها . ويبدو أن رهان زروال علي حجم الإرهاق والاستنزاف الذع يعانيه الشعب الجزائري ورغبته في الخروج من الأزمة بأي ثمن كان في محله ، الأمر الذي اتضح في ارتفاع نسبة الإقبال علي الانتخاب (والتي بلغت أكثثر من ٧٠٪ لتزيد عن نسبة الإقبال عليي الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها جبهة الانقاذ). غير آن هذا النجاح لم يكن ليتم لو لم تكن المعارضة علي درجة عالية من التشرزم وضعف القدرة علي التأثير.

ثانيا: ازمة المعارضة الجزائرية

بانتهاء ١٩٩٤، كانت حرب الاستنزاف التي تشنها التنظيمات الاسلامية المسلحة ضد النظام الجزائري قد اصابته بالانهاك الشديد. ان هذا لم يكن كافيا لاسقاط النظام، نظرا لاعتبارات تعلق بطبيعة نمط الصراع الدائر بين النظام والمعارضة (نمط حرب العصابات)

فالواقع ان طبيعة حرب العصابات لا تحقق في حد ذاتها عائدا ملموسا. فالحرب -اي حرب- هي صراع علي جائزة ومن ثم يجوز التساؤل عما تستقر في يديه هذه الجائزة.

اما في حرب العصابات فأن رجل العصابات لا يهدف الي الحصول علي الجائزة وانما الي حرمان خصمه منها.

فما يحكم الصراع علي جائزة حرب العصابات هي فكرة التساقط التلقائي، اذ ان الخصم يتخلى عن الجائزة بعد ان تزيد كلفة احتفاظه بها عن العائد . ولذا فان حرب العصابات اداة ناجحة لمحاربة مستعمر اجنبي (والنموذج الجزائري قام في الواقع علي جعل تكلفة بقاء الفرنسيين في الجزائر غير محتملة)؛ اما النظام السياسي فلا ينتظر ان يشد الرحال (وإلى أين) لمجرد ان هناك قوى غير نظامية تهدد استقراره. وانما لابد من وجود قوى ذات مشروع سياسي تقدم نفسها باعتبارها قادرة علي مد الفراغ.

ومن هنا فقد حاولت احزاب المعارضة الجزائرية التي كانت علي حالة من الضعف تمنع انفراد اي منها بدور المخلص ان تقوم بتنسيق فيما بينها للخروج لاطار لتسوية الازمة.

وجرت محاولات عديدة للتنسيق فيما بينها وكان اخرها -واهمها في الوقت نفسه - اجتماع ٨ احزاب معارضة في روما في الفترة من ١٣/٨ يناير ١٩٩٥. وقد حضر هذا اللقاء كل من عبد الحميد مهيري ممثلا عن جبهة التحرير الوطني، حسين آيت احمد واحمد جداي عن جبهة القوى الاشتراكية، رباح كبير وانور هدام عن جبهة الانقاذ الاسلامية احمد بن بيللا وخالد اسماعين عن حركة من اجل الديمقراطية، لويزا حنون عن حزب العاملين، وعبدالله جاب الله عن حركة النهضة الاسلامية، واحمد بن محمود عن الجزائر المسلمة والمعاصرة واخيرا علي يحيي عبد النور عن العصبة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان.
واسفر هذا الاجتماع عن توقيع وثيقة اسميت بالعقد الوطني تتضمن مبادئ واجراءات مسبقه لأية مفاوضات وآلية جديدة لأعادة السلام وكان من اهم ما جاء في العقد الوطني الموقع عليه في روما مطالبة الرئاسة الجزائرية بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة بما في ذلك الاسلاميين، وذلك بهدف الوصول الي تسوية للازمة.

وعلي الرغم من ان فرنسا ايدت نتائج هذا الاجتماع (في اطار التغير الذي بدأ يطرأ علي السياسة الفرنسية في اوائل هذا العام والذي سبقت الاشارة اليه)؛ الا ان مساعي الاحزاب بفرض نتائج هذا الاجتماع علي النظام الجزائري باءت بالفشل وذلك للاسباب التالية :-

(١) نجاح النظام في تعبئة الرأي العام ضد هذا الاجتماع واصرار زروال علي المضي في طريق تنفيد برنامجه (الانتخابات الرئاسية اولا).

(٢) تغير الموقف الفرنسي - او لنقل عودته الي ما كان عليه - ليصبح بعد تولي شيراك تأييد مطلقا للنظام في صراعه ضد الاصوليين وهو ما تجلى في تعيين الجنرال كريستيان كريزنو (المستشار العسكري لشيراك وزميل زروال في الدراسة في الاكاديمية العسكرية الفرنسية في ذات الوقت) كضابط اتصال بين النظامين الفرنسي والجزائري. وهو ما يعني فقدان المعارضة لاي تأييد خارجي يمكن ان يسفر عن عزلة النظام الجزائري دوليا.

(٣) كما كان لحالة الانهاك تأثير كبير علي قرار وشعبية المعارضة الجزائرية (والمعارضة الاسلامية علي وجه الخصوص)، نتيجة لفقدان هذه المعارضة لما يعرف "باصوات التعاطفSympathy Votes " والتي تشير الي تعاطف المعارضين للنظام وان لم يكونوا مؤيديين بالضرورة للاسلاميين، وهي الاصوات التي لعبت دورا اساسيا في نجاح الاسلامين في انتخابات ١٩٩١.

كما أن نمط حرب العصابات ساهم مرة اخرى في تشتت قوى المعارضة الاسلامية ذاتها. فمن طبيعة حرب العصابات ان تكتسب زخما ذاتيا بحيث تتشكل نخب شبه عسكرية تقود القتال ويزداد نفوذها نظرا لكون الصراع مع السلطة يتطلب استخدام العنف، ثم تتمرد علي نخب سياسية التي هي بطبيعتها تنظر الي الكفاح المسلح باعتباره اداة للوصول الي موقف تفاوضي افضل.

وهذا هو ما حدث بالفعل في الجزائر، ففي بيان اذاعه الجيش الاسلامي للانقاذ في ١٤ مارس ١٩٩٥ اعلن انه نصب «اميرا وطنيا بالنيابة عن مشايخنا الكرام» وهو ما يعني ان قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ قد باتت عمليا في يد القيادة الميدانية. وتطور الصراع فاصدرت الجبهة الاسلامية للانقاذ من خلال نشرتها (الرباط) التي يصدرها انصار الجبهة الاسلامية للانقاذ في اوروبا بيانا اتهمت فيه الجماعة المسلحة بالانحراف وتحويل الصراع من صراع ضد النظام الجزائري الي صراع ضد الشعب الجزائري نفسه (تاريخ البيان ١٩٩٥/٨/٢) وهكذا انقسمت اصوات المعارضة الاسلامية ذاتها لتزيد المعارضة ضعفا علي ضعف.

ومن ناحية أخرى جاء اعلان الحكومة الجزائرية في ٢٣/ابريل/١٩٩٥ عن اعترافها بالامازيغية كأحد اركان الهوية الوطنية الجزائرية، وفي اعقاب يوما واحد من مظاهرات للبربر كان هذا مطلبها، ليسحب اي تأييد بربري محتمل للمعارضة وبذلك صارت الجزائر (نظاما ومعارضة في طريق الانتخابات).

ثالثا: انتخابات الرئاسة الجزائرية

كان علي النظام الجزائري بعد ان ضمن سيطرته علي كل من البيئة الداخلية والدولية ان يفتح الباب امام اكبر قدر ممكن من القوى الجزائرية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية ترشيحا وتصويتا. وفي هذا الاطار اصدر المجلس الدستوري الجزائري في ٢٩/يوليو/ ١٩٩٥ بيانا اكد فيه تمسكه في قراره الذي

اصدره في اول اغسطس ١٩٨٩ والذي يقضي بعدم دستورية المادة السابعة المعدلة للمادة ١٠٨ من قانون الانتخابات الجزائري والتي تشترط ان تكون جنسية زوجة المرشح للانتخابات الجزائرية جزائرية، وقد فسر المراقبون ذلك بأنه يفتح الباب امام عدد من الشخصيات السياسية للترشيح للانتخابات الرئاسية التي تقرر اجراؤها في ١٦/نوفمبر/١٩٩٥ وفي مقدمتها عبد الحميد مهيري زعيم جبهة التحرير والمتزوج من سورية ، واحمد طالب الابراهيمي الذي يوصف بأنه المرشح الارجح للاسلاميين المتزوج من لبنانية بالاضافة الي ابو بكر بلقيد وزير الاعلام الاسبق المتزوج من جزائرية اصلها فرنسي. غير ان ايا من هذه الشخصيات لم يترشح للانتخابات، واعلنت مجموعة احزاب العقد الوطني مقاطعتها للانتخابات.

وكانت الانتخابات التي عقدت في ١٦/نوفمبر/١٩٩٥ هي اول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢. وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين حوالي ١٦ مليون ناخب (من اصل ٢٨ مليون نسمة عدد سكان البلاد). وقد خاض الانتخابات اربعة مرشحين هم : الامين زروال، ونور الدين بو كروح، رئيس حزب التجديد الجزائري، وسعيد سعدي رئيس التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، ومحفوظ نحناح رئيس حركة المجتمع الاسلامي (حماس). واسفرت الانتخابات عن مشاركة مرتفعة بلغت ٧٤ر٩٪ من اجمالي المسجلين في القائمة الانتخابية، وفوز الامين زروال بنسبة ٦١ر٣٪ من اجمالي الاصوات الصحيحة.

وقد كان لهذه النتائج تداعيات اساسية علي مستقبل النظام السياسي في الجزائر :

اولا: نجح الامين زروال في أن يؤسس لنفسه شرعية منتخبة (وبذلك خطا خطوة هامة نحو إرساء ما يعرف بشرعية الرضاء العام للنظام السياسي الجزائري) ، وهو ما سينعكس بالضرورة في اتاحة قدر اكبر من حرية الحركة له في مواجهة كل من المعارضة والمؤسسة العسكرية (العناصر الاصلية للازمة) علي حد سواء، بالاضافة الي الدعم الدولي الذي سيكتسبه باعتباره اول رئيس منتخب للجزائر في انتخابات تعددية تمت برقابة دولية اكدت نزاهتها.

ثانيا: لقد صوت الناخب الجزائري لصالح الاستقرار (وهو ما يفسر نسبة الاقبال العالية علي العملية الانتخابية ككل والتي فاقت نسبة الاقبال علي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١، بالاضافة الي النسبة المرتفعة التي حصل عليها زروال) ومن ثم فأن اي لجوء الي العنف من جانب المعارضة الاسلامية سيحسب عليها لا لصالحها، فقد اكدت الانتخابات صحة الرهان الذي قام به الرئيس زروال علي حالة الارهاق التي يعيشها الشعب الجزائري.

ثالثا: لم تفلح دعوات المعارضة لمقاطعة الانتخابات، الامر الذي اصبح يلقي ظلالا من الشك حول قدرات هذه المعارضة ومدى تمثيلها للشعب الجزائري، الا انه يفتح الباب ايضا امام مقاطعة هذه الاحزاب للانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في العام المقبل خوفا من الهزيمة.

ومن هنا يمكن القول ان النظام الجزائري قد اجتاز في ١٩٩٥ مرحلة حرجة من مراحل الازمة الجزائرية الممتده منذ ١٩٩١، غير ان النجاح في عبور عنق الزجاجة لا يعني بالضرورة ان الازمة الجزائرية قد شارفت علي الانتهاء، وانما هو خطوة ينبغي ان تتلوها خطوات اخرى في مقدمتها اجراء الانتخابات النيابية في العام المقبل بمشاركة اكبر قدر ممكن من الاحزاب والتنظيمات الجزائرية.

ملحق تفصيلي

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

في هذا التقرير سوف نحاول ان نجيب علي هذه الاسئلة:

اولا: لماذا زروال؟ الامين زروال هو من مواليد مدينة باتنه بالشرق الجزائري في ٣ يوليو عام ١٩٤١ ، وقد التحق بصفوف جيش التحرير الوطني وعمره لم يتجاوز الـ ١٦ عام وبعد الاستقلال تابع دراسته العسكرية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٨٨ ترقى لرتبة عميد وعين مساعدا لرئيس الاركان وقائد للقوات البرية واستقال في عام ١٩٨٩ بعد خلاف مع الرئيس الاسبق الشاذلي بن جديد حول اعادة تنظيم القوات المسلحة وعين سفيرا للجزائر برومانيا في فبراير عام ١٩٩٠ وعاد ليستقيل مرة اخرى بعد اقل من سنة، وقد استدعى في يوليو عام ١٩٩٣ لتولي منصب وزير الدفاع وفي ٣٠ يناير ١٩٩٤ عينه المجلس الاعلي للامن رئيسا للدولة عقب ندوة الوفاق الوطني.

وزورال يحظى باحترام وتقدير كبير في اوساط الجزائريين علي اختلاف انتماءاتهم - بما في ذلك قسم كبير من المعارضة - ولعل اكثر ما يجذب الاحترام في شخصه هو النزاهة التي يعرف بها وابتعاده عن المسحوبية والبيروقراطية. وقد كان يركز في حملته الانتخابية علي ابعاد نفسه عن جهاز الحكم القديم، ويقدم نفسه علي انه مرشح مستقل. ويمثل القطيعة مع الماضي وقد رسم زروال في برنامجه الانتخابي الخطوط العريضة التي سيتبعها اذا انتخب رئيسا فيقول انه سيواصل السعي الي حل الازمة عبر الحوار ، وقد كان اول قرار يصدره بعد فوزه في الانتخابات هو اعلانه عن اجراء الانتخابات التشريعية في البلاد بعد تعديل قانون الانتخابات الحالي، بما يعني بداية مشجعة علي اتجاهه نحو التحاور مع جميع القوى الوطنية ولكنه شدد في برنامجه علي انه لا يقبل محاورة الارهابيين وان الشرط الاول للحوار هو نبذ العنف والتزام مبادئ الجمهورية وثورة الاول من نوفمبر عام ١٩٥٤، وشدد ايضا علي ضرورة عدم احتكار الاسلام وتوظيفة لخدمة اي طرف سياسي، ويوجه في هذا الاطار نقدا عنيفا الي الجبهة الاسلامية للانقاذ، ويصف قرار المؤسسة العسكرية الغاء نتية الدورة الاولي من

انتخابات ١٩٩١ التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ واقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بأنه وثبه وطنية هدفها وضع حد للانحراف الخطير ومحاولة زعزعة استقرار وطننا في وضح النهار، وكان ينتقد ادارة الرئيس الشاذلي بن جديد التي فضلت بعد احداث اكتوبر ١٩٨٨ سياسة الهروب الي الامام اكثر فأكثر حتى ولو ادى ذلك الي الغوص وتعريض الجزائر لمخاطر جسام ويبدو انه ينتقد الاجراءات التي اعتمدتها السلطة الجزائرية بعد الانتفاضة الشعبية في ذلك العام ويرى انها اجراءات لم تكن مدروسة جيدا اذ ادت الي انفلات حزبي (تشكيل اكثر من ٦٠ حزبا في اقل من سنة من اعتماد التعددية والترخيص بقيام حزب اسلامي هو جبهة الانقاذ.

وقد كان برنامجه اضافة الي امكانيات تطبيقه لهذا البرنامج من اهم الاسباب الرئيسية التي ادت لنجاحه فزروال يملك الكثير من الاوراق التي تساعد علي حل الازمة فهو اول من يحظى بتأييد قيادة المؤسسة العسكرية التي لا يمكن حل الازمة من دونها، ويذكر في هذه الاطار انه استطاع منذ تسلمه السلطة الانتقالية في مطلع عام ١٩٩٤ وقف الانقسام الذي كانت تسعى المعارضة الي احداثه في الجيش عبر اللعب علي التناقض الموجود داخل تيارين داخله هما التيار الاستئصالي والتيار الوطني العربي، واستطاع زروال بحكم انتمائه الي التيار العربي ايجاد تغطية لبقية التيارات الموجودة داخل المؤسسة العسكرية والحفاظ بالتالي علي الجيش متماسكا وموحدا علما ان اي انشقاق فيه كان سيؤدي حتما الي انهياره ووصل المعارضة الاسلامية المسلحة الي الحكم، كما انه – اي زروال- يملك ورقة بوادر الحسم العسكري اذا استطاعت الدولة في عهده الانتقالي وقف انهيار مؤسساتها والانتقال من تلقي الضربات الي توجيه الضربات الي المجموعات المسلحة، ففي عهده استطاع الجيش وقف تحول الجماعات المسلحة الي جيش نظامي وارغمها علي البقاء في شكل مجموعات متفرقة تقوم بعمليات تفجير سيارات في الغالب واغتيالات بدل شن هجمات عسكرية واسعة النطاق مثلما كان يحصل منذ منتصف عام ١٩٩٣، اما الورقة الثالثة التي في يد زروال هي ورقة الدعم الغربي فهو الشخصية المناسبة للوضع الحالي حيث يركز التحليل الغربي علي ان المطلوب هو منع المتطرفين منالوصول الي الحكم وهذا يتم عبر حوار مع الاطراف التي تنبذ العنف والارهاب بما في ذلك الاحزاب الاسلامية، ويبدو ان مواصفات زروال تنطبق تماما علي هذه النظرية الغربية لشخصية رأس السلطة الجزائرية.

ويتضح مما سبق ان الفائز بمرشح الرئاسة هو الذي بدا في عيون الجزائريين ان لديه

القدرة علي التعامل بصفة خاصة مع قضية العنف والارهاب وهو ما توافر في شخص الامين زروال فهل سيتمكن الرئيس زروال من ذلك؟

- دلالات نتائج الانتخابات الجزائرية:

لقد انتهت الانتخابات الجزائرية وهي تحمل في طياتها العديد من الدلالات والنتائج ان دلت فإنها تدل علي اهمية هذه الانتخابات في الحياة السياسية في الجزائر ولعل اهم هذه الدلالات ما يلي:

اولا: حصلت رئاسة الدولة علي شرعية مباشرة في الشارع الجزائري الذي فاجأ المراقبين في الخارج باقباله علي الذهاب لمراكز الاقتراع بكثافة حيث وصلت نسبة المشاركة الي حوالي ٧٥٪ من الناخبين وهو معدل مرتفع للغاية ويقترب من معدل المشاركة الي حوالي ٧٥٪ من الناخبين وهو معدل مرتفع للغاية ويقترب من معد لالمشاركة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي جرت في ابريل الماضي، وذلك رغم نداءات المقاطعة التي وصلت الي حد التهديد بقطع الرقاب، وقد حققت الدولة الفرضين الرئيسيين لها من تلك النسبة المرتفعة الاول هو تأكيد نجاحها في حشد المواطنين الجزائريين حول مشروعها الانتخابي، اما الغرض الثاني لارتفاع نسبة التصويت فهو تأكيد هزيمة الدولة للاحزاب والقوى التي دعت لمقاطعة الانتخابات وفي مقدمتها الجبهات الثلاث (الجبهة الاسلامية للانقاذ وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية) والتي شكلت النواه الاساسية لمجموعة العقد الوطني التي وقعت علي اتفاقيتي روما.

وقد كان لهذه النسبة رد الفعل المباشر من جانب جبهة الانقاذ علي لسان رئيس لجنتها التنفيذية في الخارج (رابح كبير) باستعدادها لفتح الحوار مع الحكم بعد ان كانت قد دعت مع احزاب العقد الوطني الي مقاطعتها ، أي الانتخابات.

ثانيا: توفير مظلة شرعية تستطيع ان تتحاور من خلالها الحكومة مع قوى المعارضة بشكل مفتوح ومريح بما يصل الي حالة وفاق وطني تسمح بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال صناديق الاقتراع وهو ايضا بداية طريق وعد الرئيس زروال باستكماله خلال حملته الانتخابية ويشمل اجراء انتخابات نيابية وبلدية بما يؤدي الي اعادة استقرار الاوضاع الداخلية تماما، وهي مهمة تحتاج الي مشاركة احزاب التي قاطعت الانتخابات ولابد انها تدرك الآن انها قد خسرت رهان افشالها وكسب الرأي العام الي موقفها.



ثالثا: ادى اتمام الانتخابات في ظل وجود مراقبين دوليين الي تدعيم صورة الجزائر الديمقراطية لدى الرأي العام الدولي والغربي بصفة خاصة وقد دعت الدولة الي حضور هؤلاء المراقبين من اجل اعادة ثقة الدول الغربية فيها وخاصة فرنسا والولايات المتحدة بعد اهتزازها بشدة بسبب ممارسات اجهزتها الامنية والسياسية، كما ان هذه الدول كانت تبدى تحفظات بعض الاحيان تجاه الحكومة الجزائرية خوفا من اتهامها بالوقوف لصالح طرف ضد طرف اخر في الازمة الجزائرية. مثال رفض الرئيس شيراك مقابلة الامين زروال قبل انتخابات الرئاسة علي انه رئيس دولة ولكن علي اساس انه احد مرشحي انتخابات الرئاسة الامر الذي رفضه زروال ، إلا أن استكمال عودة هذه الثقة يظل هنا ، كما صرحت الحكومة الفرنسية باجراء انتخابات برلمانية واخرى بلدية بما يعيد الحياة الطبيعية الي البلاد.

وهكذا تنتهي صفحة من اصعب صفحات جزائر ما بعد الاستقلال وتبدأ صفحة جديدة، نص اعها مرتبط بمدى استغلال النظام المنتخب للصلاحيات التي منحت له فهل يستطيع المحافظة علي نصاعتها؟ هذا هو ما ستجيب عنه الايام القادمة.

اعداد

خالد فياض

المجتمع المدني

والتحـــول الديمقراطي في الوطن العربي

موضوعـات تحليلية

الانتخابات العربية اداة للتغيير أم للاستقرار

(١) المجتمع المدنى - السلطة - الانتخابات، بين التناقض الفلسطينى الإسرائيلى، وتناقض الذات والوطن

سليمان شفيق

أولا: المجتمع المدنى:

أكدت الانتخابات الفلسطينية على تفهم الشعب الفلسطينى للمتغيرات المعقدة والعميقة التى تعصف بعالمنا المعاصر، وإدراك هذا الشعب لآلية التغيير التى فرضها النظام الدولى الجديد، ووعيه بمتطلبات القرن الحادى والعشرين، كما جسدت العملية الانتخابية نضج مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى، وترسخ بنيته التحتية التى تشكل المراقب والمساهم فى تكوين الدولة، فهى تلعب دور الرقابة الفعلية الذى تفتقده المعارضة السياسية .. وفى ذات الوقت فقد لعب المجتمع المدنى الفلسطينى الدور الاساسى والرئيسى فى التسيير الذاتى للشعب إبان الانتفاضة فى غياب القطاعين الآخرين وهما السلطة، والقطاع الخاص، ومن ثم فقد جسد المجتمع المدنى الفلسطينى الأدوار الثلاثة، ولذلك ورغم أن الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية طالما تواجدت بفاعلية سياسية منذ ١٩٦٧ وحتى انتخابات ١٩٩٦/١/٢٠ إلا أنها مثلت الطليعة السياسية حرباً وسلماً، فى حين اهتم المجتمع المدنى الفلسطينى بمؤسساته المختلفة، بالحفاظ على الذات والهوية والإرتقاء بجدلية البشر على قاعدة متناقضين أساسيين، هما :

أولاً: التناقض الرئيسى:

وكان ولا زال بين مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى والمحتل الإسرائيلى. إلا أن آليات الصراع تزامنت مع آليات الوحدة (التعايش) حيث حرصت مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى على الحوار الدائم مع نظائرهم فى اسرائيل منذ ١٩٨٢، وما استتبع الإنقسام فى المجتمع الإسرائيلى منذ غزو لبنان،

مما أسفر عن استقطاب حاد فى المجتمع المدنى الإسرائيلى، الذى لم ينته بإغتيال رابين، وانقسم المجتمع الإسرائيلى إلى أربعة مكونات هم :

١ - الشارع الاسرائيلى الذى تحول فى أغلبه إلى تفهم للسلام وحقوق الشعب الفلسطينى ولكن بدرجات مختلفة.

٢ - تراجع العقلية الصهيونية المتغطرسة فى الجيش الإسرائيلى، وتبنى أقلية من الجنرالات لدعاوى السلام.

٣ - تقدم نفوذ جماعات السلام الاسرائيلية بدءاً من اليسار الصهيونى الذى يريد وقف آلية الحرب مع الجار الفلسطينى، وانتهاء بجماعات اليسار الاسرائيلى التى ترفض الدولة الاسرائيلية، مروراً بعشرات التلونات التى تتفاوت بينها بنسب مختلفة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، يبدأ هذا من دعاة الدولة الديمقراطية العلمانية التى يعيش فى اليهود والمسلمون والمسيحيون، عرباً وإسرائيليين فى كيان ديمقراطى، أو سجن الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة عاصمتها القدس، أو حق الفلسطينيين فى كانتونات معزولة أو ....، حيث الخريطة معقدة، إلا أنهم جميعًا يصعدون أنشطتهم غير العنصرية من أجل السلام بشكل أو بآخر.

٤ - المستوطنون .. وهم رأس الحربة لليمين، ويمين الوسط الاسرائيلى ضد فكر السلام الناهض، ويشكلون نسبة لا تقل عن نصف صناع القرار، سواء فى الجماعات الدينية الاسرائيلية المتطرفة، أو كتلة الليكود أو الأحزاب الدينية، أو بعض أعضاء حزب العمل الاسرائيلى.

إلا أن اتفاقات أوسلو قد دفعت اليمين الاسرائيلى، خاصة بعد انتخابات الأمر الواقع الفلسطينية، إلى البكاء على حائط الأزمة، ولا زالت التفاعلات جارية ومتشابكة. إلا أن الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى اقتنعا بالصراع السلمى وليس المسلح.

ثانيًا : التناقض الثانوى :

احتدم الجدل، والتناقض الثانوى - خاصة ابان الانتفاضة - بين الفكر الديمقراطى لمؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى، وممثلى المؤسسات الحزبية لمنظمة التحرير الفلسطينية (سلطة الخارج) ثم مؤسسات السلطة الحالية، وذلك حول العديد من التباينات هى :

١ - التناقض بين العمل الاجتماعى المدنى وبين الكفاح المسلح الذى تبنته (م.ت.ن) فى الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٩، حيث أن مشروعية تواجد مؤسسات المجتمع المدنى كانت تستلزم معاداة الاحتلال ورفض وجوده وقوانينه على قاعدة العمل السلمى، دون رفض الكفاح المسلح أو تبنيه علانية.

٢ - التناقض بين المفهوم الديمقراطى للتسيير الذاتى الفلسطينى لمؤسسات المجتمع المدنى مثل

لجان الإغاثة الطبية، ومؤسسات مثل الأرض والمياه وغيرها، وبين مفهوم العسكرة للإنتفاضة الذى تتبناه المؤسسات الحزبية لمنظمة التحرير، حركة حماس (١٩٨٩ - ١٩٩٢).

٣ - التناقض بين إدارة معركة التفاوض للتسوية السلمية : أى التناقض بين مفهومى مدريد - وأوسلو للتفاوض.

أ) مفهوم مدريد : مفهوم المجتمع المدنى :

كان التناقض بين المفهوم الديمقراطى للتسيير الذاتى الفلسطينى لمؤسسات المجتمع المدنى قد شارف على الاستيعاب من وصاية العسكرتارية الحزبية سواء لمؤسسات م.ت.ف، أو تصفيات حركة حماس لنشاط المجتمع المدنى أو الأحزاب بتهمة التعامل مع اسرائيل، وهو فى حقيقة الأمر كان (مجرد صراع سلمى بين مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينية والإسرائيلية (ولاينفى ذلك وجود عملاء)، كما تزامن ذلك مع تقدم الشخصية المدنية الفلسطينية، وتراجع أو تورط قيادات م.ت.ف، وعلى رأسها ياسر عرفات فى التأييد الغير منطقى لغزو صدام حسين للكويت، وما تتبع ذلك من تصفيات لشخصيات تاريخية معارضة لذلك فى م.ت.ف، مثل الشهيد أبو أياد. وتضافر مع ذلك عملية الاستقطاب من حركة فتح لبعض القيادات المعتدلة فى اليسار الرسمى الفلسطينى مثل المفكر ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية ورئيس الوفد المفاوض على الولايات المتحدة الأمريكية، أو بسام أبو شريف الكاتب الفلسطينى وأبرز رؤساء تحرير مجلة الهدف لسان حال الجبهة الشعبية، وهكذا تحول الأول إلى منشق عن الجبهة الديمقراطية ورئيس لحزب (فدا) والثانى إلى موظف عند القيادة كمستشار إعلامى لأبو عمار. مما حرم الجبهتين اليساريتين الشعبية والديمقراطية من قيادات كانت قادرة على العمل داخل أوساط متزمتة بشكل شبه مفتعل، ولم تكن المركزية الديمقراطية فى التعامل مع هؤلاء سوى رفض حقيقى للتغيير. أما الحزب الشيوعى الفلسطينى الرافعة الحقيقية التى جسدت القبول بالتسوية والمجتمع المدنى على الأرض، فقد تبنت قياداته فى حركة مفاجئة بموسكو المفهوم الجورباتشوفى للماركسية دون تفاعل ذاتى أو موضوعى، واستبعدوا الماركسية كمبدأ وليس منهاجًا، وتغيير الاسم، إلى حزب الشعب الفلسطينى. مما حرمهم من التفاعل مع اليسار، أو التعاطى مع اليمين، وظلموا أنفسهم بأنفسهم على أرض بذروا فيها ولم يحصدوا، نتيجة التسرع، وعدم تقدير الموقف.

فى هذا المناخ الفلسطينى والعربى والإقليمى والدولى برزت مدريد وتقدم ممثلو المجتمع المدنى سواء من وجوه تاريخية للمجتمع المدنى مثل حيدر عبد الشافى، أو وجوه أكاديمية متوسطة السن مثل تيسير الماروروى، أو شابة مثل د/ حنان عشراوى، أو من جيل الانتفاضة مثل صائب عريقات. وكلهم محسوبون على المجتمع المدنى ومن ضمن قياداته، أو مرتبطون باليسار والتقدم فكريًا ومنهجيًا، وسار التناقض المدنى فى طريق مهنى وسياسى ومدنى (أقرب إلى دور اسماعيل فهمى - محمد ابراهيم كامل - اسامه الباز فى مصر فى كامب ديفيد)، إلا أن آلية التناقض تفاعلت، مع الرغبة فى سرقة أجندة التفاوض من قبل المتنفذين فى م.ت.ف بعد سرقة أجندة السلام والعجلة، وتفاعل الرغبات الفردية

والمشاحنات العربية الفلسطينية قد أدت إلى فتح قناة على قاعدة المنهجية الساداتية، هى قناة أوسلو، الإلتفافية.

ب) مفهوم اوسلو : اقتدار الساداتية التفاوض غير المؤسس :

لعل أبرز تعبير عن الفرق بين مفهوم مدريد واوسلو للتفاوض كما قالته لى د./ حنان عشراوى : هو الفرق بين المسرح الجاد ومسرح المقاولات !! نعم كما أكدت د./ حنان عشراوى، أو حيدر عبد الشافى، أن ممثلى المجتمع المدنى المدريديين كانوا يؤدون بنجاح، ووسط تصفيق الجماهير الفلسطينية كان هناك عرض مقاولات سرى، يعبر عن التعجل وسرقة الأدوار والسيناريو، الذى صار قانوناً عاماً عربياً وهو مسرح اوسلو، وليس أدل على ذلك مما قال د./ تيسير العارى للكاتب : إن الحد الأدنى الذى كنا نتفاوض عليه فى مدريد هو ٦٢٪ من الأرض، فى حين ما حصلنا عليه من اوسلو مجرد ٢٢٪ من ذات الأرض!!.

آلية الانتخابات مقبرة اوسلو:

وهكذا جاءت آلية الانتخابات لتضع المجتمع المدنى الفلسطينى فى مأزق، كما تضع مؤسسات م.ت.ف فى ذات الموقف .. فكيف تصرف الفريقان ؟

أ) المجتمع المدنى والانتخابات:

اعتبر ممثلو المجتمع المدنى أن اوسلو أقرت مقبرتها بمعنى، أن اوسلو كطريق سرى التفافى للتفاوض ابرز ما افرزته هو علانية الانتخاب ومن ثم تبنى المجتمع المدنى التحفظ على اوسلو – رغم تأييدهم لمبدأ السلام – فى تزامن مع تأييدهم لآلية حسم الصراع بالتصويت السلمى وليس بالتصويت بالبنادق. أى الاقتراع بالكتل البشرية فى مواجهة ديمقراطية العسكر والسلاح.

ب) مؤسسات م.ت.ف والانتخابات:

نتيجة لعدم فهم مؤسسات الخارج الفلسطينى المتمثلة فى عدم تفهم المواقف والتعجل فقد اسفر الموقف إلى موقفين متناقضين شكلاً، إلا أنهما متطابقان مضموناً وهما :

أ) الموقف المؤيد :

لم يجمع بين معسكر المؤيدين لخوض الانتخابات أى قاسم مشترك، سواء كان ذلك قبول التسوية، أو ما اسفر عنها من اتفاقات، فمثلاً الشعب الفلسطينى يقبل اوسلو ويرفض طابا، وهو يقبل الأحزاب المرتبطة بمنظمة التحرير فى الأراضى المحررة رغم رفضه أيضاً لميثاق منظمة التحرير، ثم جبروت استقطاب حركة فتح فى أوساط حماس، والتى كما يقود د./ حيدر عبد الشافى للكاتب، أن وساطته بين الحركتين ١٩٩٣ فشلت بسبب إصرار ممثلى حركة حماس على طلب ٤٠٪ من مقدرات ومؤسسات م.ت.ف، فى حين تم تخفيض ذلك من قبل حركة فتح إلى ٢٠٪ فقط، وانخفضت النسبة عشية الانتخابات ١٩٩٥ من مطلب حماس بـ ٢٠٪ إلى بلوغ فتح فقط بـ ٥٪، وخرج عن الحركة ٢٪ من قياداتها وانضموا لحركة فتح، أو

ملاحق حركة فتح مثل حزب (فدا) الذى يتزعمه المفكر البارز ياسر عبد ربه، والذى جمع بين كل هؤلاء هو التعجل فى المضى لخلق واقع جديد ذى مرجعية ومشروعية دولية ثم اقليمية وعربية وأخيراً فلسطينية – تلك هى معطيات فلسفة اكسب واجرى.

ب) الموقف المعارض:

خاصة موقف الجهتين الشعبية والديمقراطية، ورغم مقاطعتهما المتعجلة أيضاً، إلا أنها كانت بعد فوات الأوان .. بمعنى أن مشروعية فتح وعرفات لم تتأكد وتتجسد الا بمعارضتهما طوال الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٣، أى أنهما تحت زعم الحفاظ على م.ت.ف، والتى كان المقصود منها الحفاظ على زعامة قيادات الجهتين، قد شكلا اثبات وجود لكل ما هو مرفوض شكلاً منهما !! ولذلك فقد اختار الطريق المريح وهو المقاطعة الوهمية التى رفضتها قواعدهما فى الداخل، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما بعد – علماً بان قيادات الجهتين قد فعل بهما اليمين الفلسطينى كل ما يريد، رغم عنادهما المكشوف من قبل قواعدهما، ومن ثم سقطت ورقة التوت أو الزيتون أو البرتقال تحت زعم كافة الشعارات التى لا يخفى على القيادتين انتهاء عمرها الافتراضى سواء فى دمشق أو عمان أو لبنان أو ....، وهكذا تطابق الموقفان المؤيد أو المعارض فى سياق التعجل، وتخطى الظرف الموضوعى فى الداخل الفلسطينى، الذى يمثله شرعياً المجتمع المدنى.

ثانياً: الانتخابات:

١ – المناخ السياسى الذى سبق الانتخابات:

يعد ما سبق هو الأرضية التاريخية التحتية التى خلقت البنية الفوقية للمناخ السياسى الذى سبق الانتخابات، فإن كانت الأرضية التحتية قد امتدت وتفاعلت فى الفترة من ١٩٦٧ – حتى خريف ١٩٩٥، وبشكل ما، هو أقرب للثقافة منه للمناخ، فإن ما نسميه المناخ السياسى محصور فى آلية نتائج تلك المرحلة أى فى شتاء ١٩٩٥ المنتهى إلى ذوبان الجليد فى ١٩٩٦/١/٢٠.

وهنا تجدر الإشارة إلى ترأسى لوفد مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، والذى ضم معى سبعة باحثين هم : (الفلسطينى أشرف بيدس، الأمريكية جريتا ميزولى، والأمريكى من أصل باكستانى ساهر لون، والمصريين شهيرة يوسف، وسارة الديب، وكريم صبحى، وصموئيل عبد المسيح)، وقد تمكن هذا الوفد، عبر مغامرات تصلح لرواية، أن يصل لفلسطين ما بين ١٥/١٦/١٨ يناير ١٩٩٦، حتى المغادرة فى ١٩٩٦/١/٢٥، قد استطاعوا أن يحققوا الآتى :

أ) مراقبة الحملة فى ١٠ دوائر هى : (رام الله – اريحا – غزه – نابلس، بيت لحم – القدس – سلفيت – طوباس – طولكرم – جنينى).

ب) مراقبة يوم الانتخاب فى خمس دوائر هى : (قطاع غزه – القدس – رام الله – بيت لحم – الخليل).

ج) مراقبة الفرز فى ثلاثة دوائر هى : (رام الله - بيت لحم - القدس).

د) المساندة للجنة الرقابة المحلية وتمثلت فى :

- تبادل وتدقيق المعلومات والتقارير.

- ادخال المعلومات على الكمبيوتر.

- المشاركة فى إعداد التقرير النهائى، وقد اشترك فى ذلك الباحثون : أشرف بيدس، سارة الديب، سليمان شفيق.

هـ) المساندة أو التنسيق بين لجنة الرقابة المحلية والدولية : وقام بها سليمان شفيق فى مراقبة يوم الانتخاب فى دائرة الخليل، والفرز فى دائرة بيت لحم، وعضوية لجنة التنسيق بين التقرير الخاص بلجنة الرقابة المحلية وتقرير اللجنة غير الحكومية للرقابة الدولية التى مثلها مركز كارتر وأذاعه الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر.

ماهية الرقابة المحلية والدولية:

شكلت وفود الرقابة نوعين أساسيين هما : الرقابة الحكومية وغلب عليها الرقابة الخاصة بالاتحاد الأوربى، أو المراقبين من ١٥ دولة، منهم دول عربية مثل الأردن ومصر التى ترأس وفدها السفير طاهر شاش، وقد اقتصرت معظم أعمال تلك الوفود الحكومية على تقديم الدعم والمعونة الفنية، ولم يمثلوا يوم الانتخاب سوى ما يربو إلى ٢٠٪ من المراقبة، اقتصر معظمها على سلامة الاجراءات صباحاً، أو الفرز مساء. ثم الرقابة المحلية التى غطت أكثر من ٦٠٪ من اللجان، فى حين شكل مراقبو المنظمات غير الحكومية (والتى مولت نفقاتها ذاتياً) العشرين بالمئة المتبقية، وراقبت فى الحملة أو يوم الانتخاب المواقع الحساسة، سواء فى القدس، أو فى الخليل، ورام الله، وغزه، وبهذا الصدد استطاعت الوفود غير الحكومية الأمريكية خاصة مركز كارتر الذى كان يقوده الرئيس السابق كارتر حماية الانتخابات فى القدس والخليل، جنباً إلى جنب مع وفد مركز ابن خلدون.

المجتمع المدنى والسلطة والمناخ:

وبعد أن استعرضنا آلية الرقابة يجدر الإشارة إلى المنهج الذى اتبعه وفد مركز ابن خلدون فى مراقبة الانتخابات، وهو ينقسم إلى مراقبة مرحلتى العملية الانتخابية، وهما : الحملة الانتخابية التى بدأت يوم ١٩٩٥/١٢/١٠ واستمرت حتى ١٩٩٦/١/١٨، ويوم الانتخاب ١٩٩٦/١/٢٠، وفى المرحلتين استندت منهجية التقرير على مراقبة الأطراف الثلاثة للعملية الانتخابية وهم :

١ - المرشحين وأنصارهم.

٢ - الناخبين.

٣ – أداء السلطتين : الفلسطينية – والإسرائيلية.

وأضافة السلطة الاسرائيلية مرتبط بتقسيم مناطق الحكم الذاتي إلى ثلاثة مناطق : (A) مناطق سيادة فلسطينية، (B) مناطق سيادة مشتركة، (C) مناطق سيادة اسرائيلية، ومن ثم فإنه عمليًا وعلى الأرض كان للسلطة الإسرائيلية ٥٠٪ من الشأن الانتخابى مثل نظيرتها الفلسطينية.

نبدأ بالمناخ القانوني :

ينص القانون الانتخابى الفلسطيني على أن إدارة العملية الانتخابية تكون فى يد ثلاثة لجان هى:

أسماء اللجان / نقاط البحث	لجنة الإنتخابات المركزية	لجان الدوائر الإنتخابية	لجان مراكز الاقتراع
* التعريف :	* هى هيئة عليا لها شخصية اعتبارية مستقلة ولا تخضع لأى سلطة حكومية، تتولى مسئولية إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتنظيمها وضمان نزاهتها.	* مجموعة من اللجان مقسمة على كل الدوائر، تعمل على مراقبة سير العملية الانتخابية تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية.	* لجان مسئولة عن تسجيل الناخبين فى منطقتها الانتخابية وإدارة مراكز الاقتراع.
* أعضاؤها وكيفية تعينهم والشروط الواجب توافرها فيهم	* تتكون من تسعة أعضاء من كبار رجال الدولة ومثقفيها يتم تعيينهم بواسطة رئيس السلطة التنفيذية والذى يقوم أيضًا باختيار رئيس هذه اللجنة. (رئيس اللجنة هو محمود عباس المعروف بأبو مازن).	* تتألف كل لجنة فى كل دائرة من خمسة أعضاء من مثقفى الدولة والحاصلين على شهادات عليا ويتم تعيينهم بواسطة اللجنة المركزية والتى تعين رئيسًا وأمينًا عامًا للجنة.	* تتألف كل لجنة من أربعة أعضاء بينهم رئيسًا للجنة يتم تعيينهم بواسطة لجنة الانتخابات المركزية بعد توجيه من لجان الدوائر الانتخابية ويشترط حصولهم على الشهادة الثانوية على الأقل.
* الأجهزة التنفيذية	* جهازها التنفيذى ممثل فى مكتب الانتخابات المركزى ومكاتب الإدارة الإنتخابية ولهم مهام معينة ممثلة فى مراقبة عمليات الانتخاب وفرز الأصوات وتقديم تقرير مع تجهيز كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية من نماذج من جداول وصناديق انتخاب واختام.. إلخ وحفظ كل الوثائق المتعلقة بهذه العملية، هذا وتعمل هذه المكاتب كهمزة وصل بين اللجنة والمراقبين الدوليين والمحليين بالإضافة لأطراف العملية الانتخابية		

أسماء اللجان / نقاط البحث	لجنة الإنتخابات المركزية	لجان الدوائر الإنتخابية	لجان مراكز الاقتراع
* مهامهم:	* تنفرد هذه اللجنة بالإشراف الكامل على العملية الانتخابية بدءاً من تطبيق القانون ووضع اللوائح التى نص عليها القانون على إصدارها مروراً بالإشراف على إدارة وعمل اللجان الإنتخابية وتحديد أماكن ومراكز الاقتراع وتسجيل الهيئات الحزبية وتحديد الرموز والشعارات والموافقة على طلبات الترشيح لمنصب الرئاسة وإعداد القوائم النهائية للمرشحين والنظر فى الطعون والاستئنافات المقدمة ضد قرارات مراكز الاقتراع، وإصدار بطاقات أعضاء للمراقبين الدوليين والمحليين انتهاءاً بمراقبة عملية الفرز وتقرير إعادة الانتخابات فى أى دائرة وقع بها أى حادث أخل بالنتائج النهائية للإنتخابات.	* تقوم لجان الدوائر بإدارة وتنظيم ومراقبة عمليات الانتخاب فى الدائرة بدءاً من الإشراف على جداول الناخبين وتلقى طلبات الترشيح لعضوية المجلس، مروراً بمراجعة محاضر النتائج الانتخابية الصادرة عن لجان مراكز الاقتراع انتهاءاً بمراقبة عمليات الاقتراع والفرز فى مراكز الاقتراع. هذا وترفع لجان الدوائر تقريرها عن كل مرحلة اشرفت عليها إلى لجنة الانتخابات المركزية.	* تقوم لجان مراكز الاقتراع بإعداد الجداول الابتدائية والنهائية للناخبين والبت فى الاعتراضات المقدمة على الجداول الابتدائية وتقوم أيضاً بفرز أصوات المقترعين الخاصة بالرئيس وأعضاء المجلس وتدوين النتائج فى المحضر المخصص لذلك ثم تنقل جميع محاضر الاقتراع والفرز وأورق وصناديق الاقتراع إلى مراكز الدائرة الانتخابية مع تلقى كافة الشكاوى من ممثلى المرشحين وتهيئة الجو المناسب أمام المراقبين المحليين والدوليين والصحفيين لمتابعة عمليات الاقتراع وفرز الأصوات.

هذا وقد تم فتح باب التسجيل أمام الناخبين يوم ١٩٩٥/١١/١٢، وشارك فى العمل على إعداد جداول الناخبين سبعة آلاف معلم ومعلمة وزعوا على ١٦٩٢ مركز تسجيل فى الضفة والقطاع والقدس. وأغلق الباب أمام الناخبين يوم ٩٥/١٢/٩ بعد أن سجل مليون ومائة ألف ناخب أسماءهم فى تلك الكشوف بنسبة ٩٠٪ ممن لهم حق الانتخاب. وقد عرضت الكشوف للإطلاع عليها أمام الجميع (سوف نوضح توزيعهم فى الجداول القادمة).

وقد بدأت أيضًا فترة التقدم بطلبات الترشيح لكل من أعضاء المجلس والرئيس يوم ٩٥/١٢/١٠ وانتهت بنهاية يوم ٩٥/١٢/٣١، حيث تقدم ٦٧٨ مرشحًا لعضوية المجلس، بينما يتنافس شخصين على كرسى الرئاسة، أحداهما هو ياسر عرفات، ومنافسته سيدة تدعى سميحة الخليل (أم

ساجى) وهى معارضة يسارية أعلنت عن نواياها لإلغاء إتفاق أوسلو فى حالة ما إذا نجحت فى هذه الانتخابات.

المرشحون والناخبون : جاء القانون الفلسطينى للإنتخابات بعدة شروط يجب وأن تتوافر فى كل من المرشحين والناخبين، وميز أيضاً بين المرشحين لمنصب الرئاسة وهؤلاء المرشحين كأعضاء للمجلس، وسوف يوضح الجدول التالى أهم تلك الاختلافات :

الشروط	الناخبين	المرشحين	
		منصب الرئاسة	عضوية المجلس
* العمر :	* يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً.	* يبلغ من العمر خمسة وثلاثون عاماً.	* يبلغ من العمر ثلاثون عاماً.
* الإقامة :	* مسجلاً فى الدائرة الانتخابية التى سيمارس فيها حق الانتخاب.	لديه مكان إقامة فى المنطقة.	لديه مكان إقامة محدد فى الدائرة المرشح لها.
* تسجيل اسمه فى جدول الناخبين	* مدرج اسمه فى جداول الناخبين النهائية ومدرج فى السجل السكانى الفلسطينى أو الإسرائيلى	* أن يكون مسجل فى جدول الناخبين.	* أن يكون مسجل فى جدول الناخبين فى الدائرة المرشح لها.
* تقديم الطلبات القيد والترشيح	* تقدم إلي مراكز التسجيل.	* يقدم طلبه للجنة الانتخابات المركزية مصحوباً بتأييد خطى من خمسة الاف ناخب على الاقل.	* يقدم طلب الترشيح إلى لجان الدوائر الانتخابية مصحوباً بتاييد خطى من ٥٠٠ ناخب من المسجلين فى جدول الناخبين بدائرته.
* التسجيل والبيانات	* خمسة عشر يوماً هي مدة التسجيل فى الكشوف الانتخابية ويجب أن تشمل البيانات المقدمة كافة البيانات الشخصية مع تقديم ما يثبت بلوغ سن الثامنة عشرة وأيضاً ما يثبت أنه فلسطينى لم يكتسب الجنسية الإسرائيلية.	* خمسة عشر يوماً هى مدة التقدم بطلب الترشيح ويجب أن تشمل البيانات المقدمة كافة البيانات الشخصية مع تقديم ما يثبت بلوغ سن الخامسة والثلاثون ولايشترط ذكر الديانة فى الاوراق المقدمة مع تقديم ما يثبت انتمائه لاى حزب سياسى مرشح عنه، ولا يمكن لاى حزب ترشيح أكثر من مرشح عنه، ولا يمكن لاى حزب ترشيح أكثر من مرشح واحد لمنصب الرئاسة.	* خمسة عشر يوماً هى مدة التقدم بطلب الترشيح ويجب أن تشمل البيانات الشخصية مع تقديم ما يثبت بلوغ سن الثلاثين عاماً ويشترط إبراز المذهب الدينى عند الترشيح وتقديم ما يثبت ترشيحه عن أي حزب فى حالة ما إذا رشح على قوائم اى حزب ولا يمكن لأى حزب ترشيح عدد من الأشخاص يزيد عن المقاعد المقررة للمرشحين فى الدائرة.
* الشروط		* أى موظف إدارى أو حكومى يبغى ترشيح نفسه فى الانتخابات عليه أن يستقيل من منصبه قبل إجراء عملية الترشيح بعشرة أيام على الأقل.	
* بطاقات الترشيح		* لون بطاقات الترشيح الخاصة الرئيس حمراء.	لون بطاقة الترشيح الخاصة باعضاء المجلس بيضاء.
* الحملة الانتخابية		* تبدأ قبل ٢٢ يوماً من يوم الانتخاب ويحرم القانون استخدام اى وسيلة دعائية سواء فى اليوم الانتخابى في اليوم السابق له.	

أهمية المجلس الفلسطيني أنه سيقرر أعضاؤه أول نظام دستورى (قانون أساسى) لنظام الحكم الفلسطيني فى المرحلة الانتقالية القادمة، بالإضافة إلى تصديقه على أول سلطة تنفيذية معلنة لهذه الدولة الوليدة. فيتنافس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٦٧٨ مرشحًا بينهم ٢٢ سيدة فى ١٦ دائرة انتخابية، ١١ بالضفة الغربية، ٥ بقطاع غزة على ٨٨ معقدًا فى المجلس، ستة منهم مخصصة للمسيحيين ومقعد واحد للطائفة السامرية، وسيحدد مليون ومائة ألف ناخب مصير هؤلاء المرشحين (بنسبة ٩٠٪ ممن لهم حق الاقتراع) يوم ٢٠ يناير المقبل. ويأتى تقسيم المرشحين على الدوائر الانتخابية كما يلى : علمًا بأن عدد السامرين (٥٧٦ شخص).

م	الدائــــرة	عدد المقاعد الإجمالى	عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	عدد المقاعد المخصصة للطوائف الأخرى	عدد الناخبين بالألف	عدد الناخبات بالألف*	إجمالى عدد الناخبين بالألف	إجمالى عدد المرشحين	عدد الرجال	عدد النساء	عدد مراكز الاقتراع
١	مدينة القدس	٧	٢	—	٣٨,١١٢	٣٨,٢٨٨	٧٦,٤٠٠	٦٢	٥٩	٣	١٦٤
٢	مدينة غزه*	١٢	١	—	٦١,٧٠٠	٥٨,٧٨٣	١٢٠,٤٨٣	٩٢	٨٩	٣	١٨٣
٣	شمال غزه *	٧	—	—	٣٠,٨٧٠	٢٩,٥٦٦	٦٠,٤٣٦	٦٧	٦٥	٢	٨٢
٤	وسط غـــزة×	٥	—	—	٢٧,٠٣٣	٢٧,٥٠٥	٥٤,٥٣٨	٥٠	٤٨	٢	٧٢
٥	خان يونس*	٨	—	—	٣٥,١٦٦	٣٤,٣٠٦	٦٩,٤٧٢	٦٧	٦٥	٢	١٠٦
٦	رفـــــح*	٥	—	—	٢١,٣٧٥	٢١,٣٢٨	٤٢,٧٠٣	٢٧	٢٦	١	٥٥
٧	أريحـــا	١	—	—	٦,٧٥٦	٥,٩٨١	١٢,٧٣٧	٦	٦	—	٢٢
٨	نـابلــس	٨	—	١(السامريين)	٥٦,٧٤٢	٥٤,٢٧٨	١١١,٠٢٠	٥٧	٥٥	٢	١٧٥
٩	سلفـــيت	١	—	—	٩,٦٣٨	٩,٢٥٢	١٨,٨٩٠	١٢	١٢	—	٤٣
١٠	طـولكـرم	٤	—	—	٢٧,٩٨٤	٢٨,١١٧	٥٦,١٠١	٤	٤٠	—	٩٩
١١	الـخـليـل	١٠	—	—	٧٠,٧٦٤	٦١,٢١٩	١٣١,٩٣٨	٨٤	٨٢	٢	٢٣٠
١٢	رام الـلـه	٧	١	—	٣٨,٨٦٨	٣٩,٢٠٨	٧٨,٠٧٦	٥١	٤٨	٢	١٦٢
١٣	طـوبـاس	١	—	—	٨,١٠٥	٧,٦٨٧	١٥,٧٩٢	١٢	١٢	—	٢٥
١٤	جـنـيـن	٦	—	—	٤٢,٣٢٢	٤٠,٥٢٨	٨٢,٨٥٠	٣٨	٣٥	٣	١٤٥
١٥	قلقـيليـه	٢	—	—	١٣,٩١٦	١٣,٣٠٤	٢٧,٢٢٠	١٢	١٢	—	٥٤
١٦	بيت لـحـم	٤	٢	—	٢٨,٤٥	٢٦,٤٨٩	٥٤,٥٣٤	٣٦	٣٦	—	٨٨

x اكتفت فتح بـ٧٨ مرشح علي قوائمها، و٢٦ في حزب الشعب، و٩ في حزب فدا، واغلب المرشحين المستقلين هم كوادر في حركة فتح.

* توزيع الناخبين كما يلي ٦٦٥٦٠٣ في الضفة الغربية بينما عدد الناخبين في غزة ٣٤٧٦٣٢.

× دوائر قطاع غزة. × نسبة الناخبات ٤٩٪ من اجمالي عدد الناخبين.

من الجدول السابق يتضح أن :

١) عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين هى ست مقاعد مقسمة ٥ منها على دوائر الضفة الغربية، ومقعد واحد على دوائر قطاع غزه، بينما بقى المقعد المخصص للطائفة السامرية داخل دوائر الضفة الغربية فى نابلس.

٢) وجود ١١ مرشحة من السيدات فى دائرة قطاع غزه، بينما وجد ١١ سيدة مرشحة فى الضفة الغربية وقد خلى الترشيح النسائى فى ستة من دوائر الضفة.

٣) يتنافس على كل مقعد ما يقرب من سبعة مرشحين.

يشكل المستقلون نسبة ٧٥٪ من إجمالى المرشحين تقريباً بالرغم من وجود شرط التسجيل الخاص بدفع ألف دولار كتأمين (تبلغ قيمة الدعاية الإنتخابية مبلغ ٧٥ ألف دولار تقريبًا). وقد امتنعت تماماً حركة حماس من ترشيح أحد أعضائها فى الإنتخابات أو أن يشارك أحد منهم فى العملية ذاتها، وتضاربت الآراء عن ترشيح أربعة مرشحين من حماس، إلا أنه عادت حماس لتؤكد موقفها من مقاطعة الإنتخابات.

وعلى صعيد آخر تشارك مجموعة من الحركات والتنظيمات المحلية فى الانتخابات، منها حركة الجهاد الإسلامى لتحرير فلسطين، وحركة النظام الإسلامى فى فلسطين، والإئتلاف الوطنى الديمقراطى، الحركة الوطنية للتغيير، والجهاز الوطنى الفلسطينى، وكتلة المستقبل، والكتلة الوطنية التقدمية، وكتلة الحرية والاستقلال. لذلك فمن المتوقع أن تكون هذه الانتخابات أكثر سخونة ما نتوقع، خاصة وأن هذه الحركات أو التنظيمات تمثل قوى سياسية متضاربة فى الفكر والتنفيذ.

ضمانات سلامة الانتخابات:

أ) ضمانات قانونية:

نص القانون على عدة ضمانات تضمن نجاح سير العملية الانتخابية، لعل أهمها : -

١ - يتقدم كل حزب يرغب فى ترشيح أعضائه إلى اللجنة المركزية بطلب درج اسم الحزب فى عملية الانتخابات، ولا يمكن أن يقبل ترشيح أي مرشح عن أى حزب دون أن يقدم ورقة مختومة وموقعة من الحزب الذى يمثله. وعلى أية حزب يرغب فى الاشتراك فى العملية الانتخابية أن يقدم تصريحًا خطيًا موقعًا من ممثل الهيئة الحزبية، يؤكد فيه أن الهيئة لا تدعو إلى العنصرية أو اللجوء للعنف لتحقيق برنامجها السياسى أو الاجتماعى.

٢ - على كل حزب اشترك فى الانتخابات وكل مرشح فاز فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات المركزية خلال مدة أقصاها عشرون يومًا من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات النهائية، بيانًا مفصلاً بجميع مصادر التمويل التى حصل عليها، والمبالغ التى انفقها خلال الحملة الانتخابية.

٣ – تخصيص مقاعد بعينها للمسيحيين فى دوائر معينة حتى يحصل على المقعد المرشح المسيحى الحاصل على أعلى الأصوات بين المسيحيين فى نفس الدائرة.

٤ – نص القانون على عدم الزج بالدين فى السياسة، حيث حرّم إقامة أو عقد مهرجانات أو ندوات أو اجتماعات تتعلق بالعملية الانتخابية فى المساجد والكنائس، كما حرم استخدام الأبنية والمحلات التى تشغلها الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية، ضمانًا لحيدة الجانب الحكومي.

٥ – داخل لجان الانتخاب سمح القانون بوجود وكيل واحد عن كل مرشح مستقل، ووكيل واحد عن كل هيئة حزبية، حتى لا تحدث مشادات داخل لجان الاقتراع.

٦ – يعاقب القانون كل من حاول أو ساعد فى إتلاف أو إخفاء أى من المواد الانتخابية المنصوص عليها القانون، ومن حاول تزوير أو ساعد على ذلك أو أورد بيانات كاذبة أو حاول إتلاف مستندات أو وثائق رسمية بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وغرامة لا تقل عن ألفي دينار، أو كليهما، تضاعف العقوبة فى حالة ما إذا كان هذا الشخص حرض أحد أعضاء اللجان الانتخابية أو موظفيها.

ب) المراقبة الدولية:

تعتبر لجان المراقبة الدولية هى إحدى الفاعلين الأساسيين فى العملية الانتخابية، منذ منتصف نوفمبر بدأت وفود المراقبة الدولية فى التوافد على أرض فلسطين لمراقبة هذا الحدث الهام، ويبلغ إجمالى عددهم ١٥٠٠ مراقب من الاتحاد الأوربى – الولايات المتحدة – روسيا – مصر – الأردن – جنوب أفريقيا – مالطا – الدول الاسكندنافية – اليابان – منظمة المؤتمر الإسلامى – منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك لتقديم شهادة للتاريخ، وقد صرح رئيس مجموعة المراقبين الأوربيين «كارل ليد بوم» (سويدى الجنسية) بعدم ارتياحه للتناقضات المستمرة التى تقوم بها السلطة الفلسطينية فى إدارة الإنتخابات، حيث قاموا بتغيير عدد مقاعد المجلس الفلسطينى مما أثار شكوكًا عدة، وتم تأجيل بدأ الحملة الإنتخابية دون وجود داعٍ لذلك، وعلى صعيد آخر أرسلت مصر ٣٠ مراقبًا دوليًا للمساعدة فى الانتخابات الفلسطينية، فى حين بدأت منظمة «مراسلون بلا حدود» أعمالها فى مراقبة سير الحملة الانتخابية بدءًا من يوم ١٩٩٥/١٢/١٥، وتشير الدلائل إلى أن مراحل العملية الإنتخابية مفتوحة للمراقبة، على أن يرفع المراقبون بشكواهم للجنة المركزية فقط.

ويمكن معرفة المراقبين الدوليين من خلال البطاقات التى يحملونها، والتى يحق بمقتضاها للمراقب الحصول على الامتيازات والحصانات بموجب الاتفاقية الإنتقالية، وذلك للتمييز بينه وبين المراقب المحلى.

الحملة الانتخابية

أثر قرار تأجيل موعد بدء الحملة الانتخابية على نفوس الناخبين والمرشحين، وهما احدى اطراف

العملية الانتخابية، وبالرغم من ذلك، الا انه عند اعلان بدء الحملة بدأ التحدي الحقيقي والمنافسة الشريفة علي مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني والمقعد الرئاسي، ولم تكن الفرصة سانحة امامي الا ان اراقب (في دائرة رام الله بالضفة الغربية ودائرة غزة بالقطاع) اطراف العملية الانتخابية الثلاث الناخب- المرشح- الادارة (الحكومة). وبالرغم من التباين الشكلي بين كلتا الدائرتين الا انهما شهدتا سلوكا متشابها للاطراف الثلاث.

١ - سلوك الناخب الفلسطيني

يتميز عن اي ناخب في اي دولة اخري متقدمة او متخلفة ، حيث بدأ الصراع الداخلي واضحا عليه منذ اللحظة الاولي لاعلان قائمة المرشحين وحتى يوم الاقتراع، اذ كان عليه ان يختار بين مرشحين يعتمدون علي نضالهم وتاريخهم السياسي، ومرشحين جدد يطرحون افكارا جديدة قد تخدم المجتمع الفلسطيني في المرحلة القادمة. ولم يحسم الوعي السياسي لدى الناخب الفلسطيني هذا الصراع سوى يوم الاقتراع ذاته، خاصة بعد ان اقلم هذا الناخب نفسه مع القانون المنظم للعملية الانتخابية، والذي اجمع الكثيرون علي انه يحث علي الطائفية والقبلية، ولم يكتف الناخب الفلسطيني بتسجيل اسمه في كشوف الناخبين، بل كان مقبلا علي حضور المؤتمرات والندوات التي يعقدها المرشحين، محاولا معرفة المزيد، ومشاركا في سجالات ومناقشات قوية مع المختلفين بصورة حضارية، مؤمنا بان هذه الانتخابات تعتبر عرسا ديمقراطيا جديدا للوليد الجديد، متمسكا في نهاية الامر بان نائبه يجب وان تتوافر فيه خصائص ثلاث اساسية :

١ - الموقف الكفاحي والنضالي. ٢ - الكفاءة السياسية والاكاديمية العلمية.

٣ - مستوى تواصل النائب مع معاناة الجماهير الشعبية.

٢ - سلوك المرشح وانصاره

تميز سلوك المرشحين بالتحضر وظهرت العديد من الايجابيات خلال الحملة، حيث كرس المرشح كل وقته لخدمة عملية الدعاية، مما اشعر الناخب بجدية الحملة، مع احترام الاخر، حيث لم تسجل اي شكوي من اي مرشح بقصد الاساءة الي مرشح اخر. وهذا سهل بدوره علي كل مرشح ان يستعرض برنامجه الانتخابي محترما عقلية الناخب، حيث اعطى له الوقت الكافي لمناقشته وطرح ارائه الخاصة حول تلك المراجع، ومن جهة اخرى عاب المرشحين، وخاصة المستقلين منهم سلبياتهم تجاه المطالبة بحقوقهم في الحصول علي سجلات الناخبين التي كفلها لهم القانون، ولم يجرؤ اي منهم للجوء للقضاء للحصول علي هذه الكشوف، وقد اكتفوا ايضا بتسجيل اعتراض شفوي علي القانون المنظم للعملية الانتخابية، والذي وضحت فيه العديد من الثغرات التي كان يمكن معالجتها.

هذا وقد اخترق العديد من المرشحين القانون حيث استمروا في الدعاية يوم ١٩٩٦/١/١٩ والذي حرم فيه القانون اي صورة دعائية لأي مرشح، ولكن البعض لم ينفذ ذلك.

٣-سلوك الادارة

منذ اللحظة الاولي لبدء العملية الانتخابيةشعر المرشحون بأن الادارة تعمل ضد مصالحهم، حيث بدأوا بتسجيل اعتراضهم علي القانون بحجة انه يحث علي الطائفية والقبلية ويخدم فئة معينة، ثم سجلوا اعتراضا بأن الادارة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص، واستدلوا بالآتي:

١ – تأجيل موعد بدء الحملة الانتخابية الي يوم ١٩٩٦/١/٣ مما يصعب من مهمة المرشحين في الاتصال بالناخبين بصورة مباشرة.

٢ – تخصيص وسائل الاعلام الرسمية (الاذاعة والتليفزيون) لخدمة مرشحي قائمة فتح، حيث لم يسمح باكثر من دقيقتين لكل مرشح في الاذاعة لشرح برنامجه الانتخابي.

٣ – منع العديد من المرشحين من الحصول علي سجلات الناخبين ، بحجة منع وجود ماكينات تصوير كافية، علما بأن السجل المعدل للناخبين تم الانتهاء منه يوم ١٩٩٦/١/١٧.

٤ – السماح للوزراء (السابقين) باستخدام سيارات وحرس السلطة بالاضافة للمواقع العامضة لخدمة حملته الانتخابية.

٥ – سلبية الشرطة في التحرك لمنع لصق الدعاية الانتخابية للمرشحين علي اشارات الطرق بالرغم من وجود اكثر من شكوي تحمل نفس المعني.

٦ – عدم التزام السلطة بخلع الدعاية يوم ١٩٩٦/١/١٩ كما نص القانون، مما اتاح الفرصة امام البعض للاستمرار في دعاية حتى يوم الاقتراع، مخالفا بذلك ما اتي به القانون المنظم للعملية الانتخابية.

تقرير عن الحملة الانتخابية ويوم الانتخاب والفرز في بيت لحم

يتضمن التقرير اربعة لقاءات تمت مع اربعة مرشحين وهم : داود الزير، من حركة فتح، وصلاح التعمري فتح مستقل، وفؤاد رزق (ابو انور) المرشح علي المقعد المسيحي من حزب الشعب، والمرشح المستقل بشارة داود، علي المقعد المسيحي (من اعضاء الجبهة الشعبية التي قاطعت الانتخابات) وكذلك اكثر من عشرين ناخبا ورئيس بلدية بيت لحم السيد الياس فريج. وذلك اثناء الحملة يوم ١٩٩٦/١/١٩.

اولا : الحملة

خرجت نفس اسئلة الاستقصاء الميداني وهي : الانتهاكات اذا حدثت وحجمها، وسلاح المال، الاقليات، المرأة، الحزبية واولوياتها.

١ – المرشحون وانصارهم:

– لم يشكو اي من انصار المرشحين من اي تجاوزات حدثت، سوى شكوي صلاح التعمري من تجاوز حركة فتح له في الترشيح.

– لوحظ ارتفاع نسبة الصرف من كافة المرشحين خاصة صلاح التعمري وبشارة داود المستقلين، مقابل انخفاض نسبة ما صرفه مرشحو حركة فتح، وتدني ما انفقه مرشح حزب الشعب.

-- كانت اولويات كافة المرشحين مسيحيين او مسلمين، حزبيين، او مستقلين ، لقضايا الوطن وبشكل حضاري. ولم توجد اي انتهاكات خاصة بالمسيحيين او استخدام لدور العبادة.

٢ – الناخبين : كانوا علي مستوى عالي من الوعي ولم تحدث اي تجاوزات تذكر.

٣ – السلطة : كانت محايده وموضوعية.

ثانيا: يوم الانتخاب

تمت زيارة ١٦ لجنة تمثل الاربعة محاور الجغرافية للدائرة وهي (مدينة بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، مخيم الدهيشة) ولم تحدث اي تجاوزات تذكر من المرشحين، او الناخبين، او السلطة، الا شكوي واحدة تلقيتها الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الانتخابات من نقل ٦٥٠ صوتا من لجنة دار المعوقين الي دار الكاثوليك، وبالاتصال باللجنة المحلية للانتخابات تأكد ان النقل حدث لضيق المكان في دار المعوقين، وراقبت بنفسي عملية الاقتراع في دار الكاثوليك وشاهدت ١٦ ناخبا ادلوا باصواتهم من هؤلاء. بعد ان تكرمت السلطة بعمل نداءات في الاذاعة الفلسطينية في المكان الجديد.

الفرز

شرفت بأنني كنت عضوا بلجنة الفرز بتكليف من لجنة الرقابة الدولية، وتم بحيدة تامة، وبعد اعلان نجاح المرشحين احتضن بعضهم البعض في مشهد حضاري. واخيرا لم تكن هناك اية سلبيات ، بل وانني اعتبر ان بيت لحم نموذج حضاري من كافة اطراف العملية الانتخابية الفلسطينية سواء في الحملة، او يوم الانتخاب او الفرز.

تقرير عن الحملة الانتخابية

في مدن رام الله ، نابلس، اريحا، طوباس، سلفيت، طولكرم

في الفترة من ١٦/١٩ يناير ١٩٩٦، قامت مجموعة العمل المكونة من جريتا، شهيرة يوسف، سليمان شفيق بمقابلة عشرين مرشحا، ومنهم سيدتان،وسامري، ومسيحيان، و٦ من مرشحي حزب الشعب، واربعة من مرشحي حركة فتح، وعشرة مستقلين، وجاء ذلك في ست مدن هي رام الله، اريحا، نابلس، طوباس، سلفيت، طولكرم ، وتمت مقابلات مع اكثر من ثلاثين ناخبا، وثلاثة ممثلين للسلطة الفلسطينية

منهم رئيس بلدية رام الله. ومن ثم كانت منهجية التقرير هي مراقبة المرشح، والناخب، واداء السلطة، وكانت الاسئلة التي طرحت عليهم جميعا هي :

١ - الانتهاكات اذا وجدت وحجمها؟

٢ - الموقف من الاقليات.

٣ - استخدام الدين او دور العبادة في الدعاية.

٤ - الموقف من المرأة.

٥ - الانتماءات الحزبية واثرها على القضايا العامة.

اولا : المرشحون وانصارهم:

١ - اكد المرشحون المعارضون على وجود انتهاكات، مثل القاء السلطة القبض على عشرة من انصار المرشحين في مختلف المناطق مثل ثمين يدح مدير الحملة الانتخابية لمرشح حزب الشعب بدائرة سلفيت خميس الجمل، وافرج عن الجميع في فترة من يوم الي اربعة ايام، وقد تحققنا من كافة هذه الشكاوي وافادت مصادر الامن في السلطة ان القبض عليهم تم لخروجهم عن القانوني الانتخابي، وليس لسبب اخر.

٢ - افاد كل مرشحي المعارضة ان معظم مرشحي حركة فتح يستخدمون نفوذ السلطة في الدعاية، وقد تحققنا من ٤٠٪ من هذه الشكاوي، خاصة في رام الله واريحا.

٣ - لاحظنا الفوارق الكبيرة في الصرف المالي بين مرشحي السلطة والمعارضة، بنسبة تقدر بحوالي ٧ لمرشحي السلطة مقابل ١ للمعارضة، وقد برز ذلك بشكل خاص في نابلس واريحا.

٤ - افاد المرشحون المستقلون بدائرة طوباس بانه تم نقل ٦٥٠ صوتًا انتخابيًا لقرية وادي الفرعة من دائرة سلفيت الي دائرة طولكرم يوم ١٩٩٦/١/١٨، وبعد الاتصال والتحقيق ما بين طولكرم، وطوباس. ثبت ان هذه المشكلة مرتبطة ببعض مرشحي السلطة في الدائرة.

٥ - افاد المرشحون المسيحيون ، والمرشح السامري بعدم وجود اي تجاوزات، او انتهاكات حدثت لهم بصفتهم الدينية.

٦ - لم نلحظ اي استخدام لدور العبادة، ولم نتلق اي شكاوي بذلك.

٧ - اكد كافة المرشحين الحزبيين من الحزب الحاكم (فتح) او حزب الشعب، وفداء المعارضين على ان القضايا القومية تسبق القضايا الحزبية في الاولويات، ولاحضنا تشابه البرامج الحزبية، مع تميز البرنامج الانتخابي لحزب الشعب.

٨ – وفيما يخص قضية المرأة اكد جميع المرشحات والمرشحين الذين تقابلنا معهم ان هناك غبنا وقع علي المرأة، حيث انها تشكل ٥٣٪ من السكان، في حين ان عدد المرشحات ٢٢ مرشحة فقط، من اصل ٧٠٠ مرشحا تقريبا، وان الحزب الحاكم لم يرشح سوى خمس نساء فقط، وحزب الشعب ثلاث فقط، واكدت رئيسة الاتحاد النسائي في اريحا ان اكثر من ٣٧مرشحة تقدمن للترشيح ولم يوافق الرئيس عرفات سوي علي خمس فقط، واضافت الا ان الاخوات التزمن بعدم ترشيح انفسهن مستقلات حرصا علي وحدة الحركة، -عكس ما فعل الرجال- واشارت لذات المشكلة المرشحة سحر هواش مرشحة حزب الشعب المعارض في نابلس، وافادت قيادتنا الحزب والحركة ان عدم ترشيح النساء جاء لاسباب سياسية وليست قبلية، الا اننا تحققنا من ان عدم ترشيحهن كان لضمان نجاح الرجال علي حساب السيدات.

ثانيا: الناخبون

كان الناخبون افضل كثيرا من المرشحين والقيادات وطرحوا رؤي برنامجية واسئلة عاملة وخاصة، وتميزت النساء باخذ توقيعات من اغلب المرشحين بشأن عدم انعقاد المجلس التشريعي الا بعد الافراج عن كافة المعتقلين، وكانت النساء قد اقترحن ترشيح معتقلة والتكاتف علي انجاحها حتي يشعر النواب ان لهن زميلة معتقلة ولكن اسرائيل رفضت ، كما قام الناخبون كل يوم في كل مدينة بمظاهرة تطالب بالافراج عن المعتقلين، وقد لاحظنا ايضا ان الناخبين يركزون علي المرشحين ذوي النضال ضد الاحتلال، وربما يعود ذلك لان الشعب الفلسطيني يحتل المرتبة الثالثة في التعليم العالي بعد المانيا والولايات المتحدة، ويحتل المرتبة الثانية في التنظيم بعد المانيا (وفق احصائيات الامم المتحدة).

ثالثا : اداء السلطة

استطاعت السلطة ان تنجز المسألة الانتخابية في زمن قياس ، وان تدرب سبعة الاف معلم ومعلمة ليشكلوا اعضاء لجان انتخابية في ١٧٥٠ صندوقاً. وشكلت لجان رقابة مركزية ومحلية الا ان رئيس الرقابة في المجموعة الاوربية السيد لام بوم، قد اكد علي ان تقسيم الدوائر تم بطريقة لم ترح اغلب المرشحين ، وان هناك ارتباكات حدثت بسبب ذلك.

الايجابيات:

١ – الفرح والحميمية في العلاقة بين الناخبين والمرشحين والسلطة.

٢ – عدم حدوث اي احداث عنف او دعاية مبالغ فيها من قبل المرشحين او انصارهم.

٣ – عدم استخدام الدين او دور العبادة او الفئوية او العائلية في الحملة الانتخابية.

٤ – عدم عرقلة المعارضة او مقاطعتها للانتخابات أوللحملة الانتخابية، وتصرفها بشكل حضاري.



السلبيات :

١ - عدم استيعاب اغلب اطراف العملية الانتخابية للقانون الانتخابي والارشادات الانتخابية.

٢ - تقطيع جيش الاحتلال الاسرائيلي لاوصال الضفة والقطاع والقدس، مما لم يمكن رؤساء القوائم من الدعوة لقوائمهم في كل الوطن.

٣ - اختلال نسبة ترشيح النساء الي نسبة المرشحين العامة.

٤ - اختلال مقدرات المرشحين المالية ما بين مرشحي فتح والمعارضين.

تقرير عن الحملة الانتخابية في سلفيت

اجرينا نحن سارة الديب وعادل رزق (من اللجنة المحلية) لقاء مع احد مرشحي حزب الشعب - خميس الحمد،وكذلك ٤ ناخبين يوم ١٩٦١/١٩، وذلك بعد ان تلقينا العديد من الشكاوي من انصار المرشح حول التجاوزات، وذهبنا الي سلفيت حيث تحققنا من التالي:

الحملة

قد طرحنا اسئلة عن الانتهاكات من قبل السلطة او المنافسين الاخرين، والصعوبات التي قابلها المرشح، وعن قانون الانتخابات، التمويل، واولويات البرنامج الانتخابي.

١ - المرشحون

- تعرض مدير حملة خميس الحمد الانتخابية الي الاعتقال من قبل المخابرات الفلسطينية لمدة اربعة ايام. واثار ذلك ردود افعال محلية وعالمية فاطلق سراحه.

- اشتكى المرشح ايضا من متابعة سيارات المخابرات لشباب الحزب اثناء لصق الاعلانات، وتمزيق بعض الملصقات من جهة المرشحين المنافسين.

- قال المرشح ان بعض منافسيه المرشحين تعرضوا للتهديد من مرشح اخر (احمد الديك) لكي ينسحبوا من الانتخابات وفعلا انسحب ٣ مرشحين. استعمل مرشح فتح - احمد الديك- الذي كان يردد انه مرشح عرفات - الموظفين الرسميين في حملته الانتخابية.

- عن قانون الانتخاب، قال المرشح انه تقدم بشكوى للسلطة بسبب تخصيص مقعد واحد لسلفيت (حيث ان كل ١٣٫٠٠٠ نسمه لها مقعد) ذات الـ ١٨٫٥٠٠ نسمة، ولكن السلطة لم ترد علي الاحتجاجات. اعترض ايضا علي نظام الدوائر الانتخابية حيث ان استخدام النسبة ارقى واكثر تطورا ؟ وكذلك علي نظام القرى؛ اعتبر الـ Quota للساحرين تحيزا لهم، واقترح الـ Quota للمرأة ايضا.

- عن التمويل، قال المرشح ان الحزب تكفل بتمويل الدعاية التي وصلت الي ٨ الاف دولار، وكذلك

تطوع اصدقاؤه لمساعدته.

– اكد المرشح علي انه تم نقل ٥ مراكز تابعة لسلفيت منذ زمن الاردن الي كل من نابلس وقلقيليه.

– تعرض المرشح في برنامجه الانتخابي لتطوير منطقته الزراعة والبنية التحتية اما المفاوضات فهي موضوع عام.

– شكى الناخبون من ان المرشحين لم يلتقوا في مناظرة واحدة.

– محاولة بعض المرشحين المنافسين والسلطة الي تشويه سمعة منافسيهم، مثل ما حدث لخميس الحمد، حيث اكد بعض الناخبين (احدهم المختار السابق للبلده) ان اشاعة اطلقت ان خميس الحمد عليه اقامة جبرية. لكنهم اكدوا ان هذه الاشاعات والدعاية السلبية (مثل اعتقال مدير دعاية الحمد) لم تؤثر عليهم، حيث انهم علي وعي ودراية ويعرفون اولاد بلدهم.

– اشتكى بعض الناخبين من طرق المرشحين الاستفزازية واستنادهم علي السلطة اوالحزب او وظائفهم الحكومية، حيث انتشرت الرشاوى واستخدام المصالح الحكومية في الدعاية.

– اكد الناخبون ايضا علي تواجد بعض المراقبين الدوليين ومجالستهم لاهالي البلده.

اداءالسلطة

– تجاهلت السلطة احتجاجات المرشحين علي نقل بعض مراكز سلفيت لدوائر اخرى.

– تعرضت لاحد انصار المرشحين بالاعتقال (مدير دعاية خميس الحمد).

– تدخل رئيس السلطة التنفيذية في قائمة المرشحين حيث تردد من الناخبين والمرشح خميس الحمد ان احد المرشحين انسحب بناء علي رغبة عرفات، وقد نشر ذلك في الجرائد المحلية.

الايجابيات

– العلاقة الطيبة ومعرفة الاهالي لمرشحيهم جيدا.

– التطرق لاحتياجات البلده من بنية تحتية وتنمية للزراعة ووسائل الاتصال في البرامج الانتخابية(ولكن لم يفز هؤلاء المرشحين).

– وصول المراقبين الدوليين للمناطق البعيده (النائية).

السلبيات

– تدخل السلطة في العملية الانتخابية.

– انتشار الرشاوي واستخدام سيارات الشرطة في الحملة الدعائية.

- لا يوجد تمثيل للمرأة، يعلل البعض ذلك بوجود مقعد واحد في المنطقة. ثم نقل بعض المراكز الي دوائر اخرى في نابلس وقلقليه وذلك قد خفض عدد المقاعد في الدائرة.

- استعمال الاشاعات والدعاية السلبية للضغط علي المرشحين وترهيبهم.

تقرير عن الانتخابات في القدس

قامت مجموعة الباحثين المكونة من شهيرة يوسف وجريتا ميزوي وصموئيل عبد المسيح باجراء عملية المراقبة الانتخابية في القدس في ايام ١٩، ١٩٩٦/١/٢٠. وقد قابلنا اثنين من المرشحين، د. انيس القاق - المرشح المستقل عن حركة فتح ود. حنا سنيوة المرشح لاحدي المقاعد المسيحية ، مستقل وتابع لحركة فتح، ولقد تحدثنا معهم وطرحنا عليهم الاسئلة الاتية:

(١) الانتهاكات اذا وجدت.

(٢) الموقف من الاقليات واستخدام الدين.

(٣) الانتماءات الحزبية.

اولا:المرشحين وانصارهم:

تقابلنا مع اثنين من المرشحين في اليوم الذي سبق الانتخابات وتحدثنا معهم عن خلفيتهم والمتاعب التي لاقوها في جهة الادارة، ولم يدلوا بتجاوزرات او انتهاكات تذكر. لقد كان ظاهرا من خلفيتها انهم ميسورو الحال وانهم قد صرفوا مبالغ طائلة علي الحملة الانتخابية، لم يدل المرشح المسيحي باي تجاوزرات بل قال ان كل شئ تم بحياد تام. ولقد شدد المرشحون علي ان فترة الحملة الانتخابية كانت نظيفة من جميع المرشحين، ولم يذكروا صعوبات تذكر، غير ان الوقت المخصص لتسجيل اسماء المرشحين كان من الممكن ان يكون اطول.

من ناحية اخرى تحدث كلا المرشحين عن اهدافهم بالنسبة للسلطة الفلسطينية والبرلمان الجديد ورأوا ان الاولوية يجب ان تكون للدستور الجديد وتحويل طاقات المجتمع والسلطة الي بناء الدولة في الداخل.

يوم الانتخابات في القدس بدأنا العمل حوالي الساعة العاشرة صباحا، وتوجهنا الي مركز اقتراع باب العامود في مبني بريد شارع صلاح الدين بالقرب من المدينة القديمة، وقد فوجئنا بكميات الحراسة الاسرائيلية في هذه المنطقة. وتم اغلاق جميع الشوارع المحيطة بمبني البريد ووضعت قوات البوليس الاسرائيلية حواجز حديدية حول البريد، وكان علي جميع المواطنين الراغبين في الادلاء باصواتهم ابراز هويتهم وبطاقات الانتخاب للسلطة الاسرائيلية، الامر الذي جعل الكثيرين يمتنعون تخوفا من اي اجراءات تعسفية ضدهم. فوجئ ايضا المراقبين الدوليين والمواطنين الفلسطينيين بأن هناك كاميرا فيديو علي مدخل مركز الاقتراع، وكانت تصوركل المواطنين المتوجهين للانتخاب، وقد تمكن المراقبون

الدوليون وعلي رأسهم الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر من وقف هذه العملية الاستفزازية.

توجهنا الي مركز اقتراع اخر في قلب المدينة القديمة، ولم نجد نفس الاقبال للانتخاب كما كان في باب العامود. فوجئنا ايضا بان السلطة الاسرائيلية لم توقف اشغال مكاتب البريد في ذلك اليوم، بل استمر العمل كالمعتاد فكانت العملية الانتخابية تتم في شباك، في حين ان الشباك الذي جانبه يعمل عمل مكتب البريد العادي، تحدثنا خارج هذا المكتب البريدي مع نائب مرشح وسألناه لماذا هو ينتظر خارج المكتب مع ان من حقه الدخول، فقال انه حاول الدخول ٣ مرات وفي المرات الثلاث منعوه وتم استجوابه من قبل السلطة الاسرائيلية.

رجعنا بعد هذا الي مركز الاقتراع الرئيسي حتى باب العامود، وفي حوالي الساعة الثانية ظهرا فوجئ الجميع بمجموعة من اليهود المتدينيين، يرتدون الزي الاسود، وقد جاءوا الي قرب مركز الاقتراع للاحتجاج علي هذه الانتخابات. في اثناء هذا حدث شغب بسيط عندما القى واحد بزجاجة فارغة علي مجموعة اليهود وبسرعة القى القبض عليه من قبل القوات الاسرائيلية (الذي تكونت من ٣ فئات - الجيش - البوليس - القوات الخاصة).

قد بات من الواضح انه في ظل وجود القوات الاسرائيلية وبسبب الشائعات التي اطلقت عن سحب الهوايات الاسرائيلية من الفلسطينيين اذا انتخبوا، ان نسبة الانتخابات في القدس سوف تتأثر بهذا الوضع.. فعلا، عندما اعلن الرئيس كارتر في المؤتمر الصحفي عقب الانتخابات ان النسبة حين لم تتعد ٣٠٪ في القدس، لم يفاجأ احد.

بقى ان نشيد بالروح العالية للشعب الفلسطيني، الذي اعتبر يوم ١٩٩٦/١/٢٠ يوم عرس حقيقي له، وذهب ابناؤه وادلوا باصواتهم في ظل عدم الاستقرار الذي لا يزال سائدا في بعض المناطق، كل منهم يأمل بأن تكون الانتخابات هي بداية الطريق الي تكوين دولة فلسطينية.

يوم الاقتراع

يقول المراقب كريم صبحي :

منذ ان دخلت لاراضي قطاع غزة وانا اشعر بالتزام كبير لطرفين من اطراف العملية الانتخابية وهما المرشح والناخب، إلا أن سوء التنظيم اخل بالادارة، قد ترجع اسبابه لعدم وجود الخبرة الكافية لدى اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات في هذا المجال، فهيا معا نستعرض سلوك اطراف العملية الثلاث اثناء سير عملية الاقتراع.

١- بالنسبة للناخب

بالمرور علي ١٨ لجنة انتخابية داخل دائرة غزة، لوحظ الاقبال الكبير من الناخبين منذ الصباح

الباكر رجالا ونساء وشبابا، وكهولا، معاقين ومعافيين، اميين ومثقفين. وانتظر كل منهم دوره في هدوء. وقد وضح علي الناخب حرصه علي صوته، حيث يقوم بالسؤال اكثر من مرة علي كيفية ملء اوراق الاقتراع، وكيفية وضعها داخل المظاريف المخصصة وداخل الصناديق ايضا اقتناعا منه بان صوته قد يحسم المعركة الانتخابية لاحدي المرشحين، وقد قدرت نسبة الحضور في غزة بـ ٨٤٪ من اجمالي المسجلين في كشوف الناخبين ، وهي نسبة ليست بالقليلة.

٢- بالنسبة للمرشح وانصاره

التزم المرشح منذ اللحظة الاولي بما جاء في مواد القانون المنظم للعملية الانتخابية ، حيث بادر كل مرشح بالمرور علي لجان الاقتراع للتأكد من سلامة سير العملية الانتخابية، ورغم ذلك سجلت بعض حالات الاختراق من قبل بعض المرشحين ممثلة فيما يلي:

أ- عدم التزام بعض المرشحين بما جاء في القانون المنظم للدعاية الانتخابية، والذي يحرم توزيع اي دعاية في اليوم الانتخابي، حيث تم رصد حالات مجموعة من الصبية امام لجنة جمعية الشبان المسيحيين ولجنة مدرسة الشاطئ يقومون بتوزيع قوائم فتح علي الناخبين.

ب - بالرغم من التزام المرشحين بتحديد مندوبين لهم داخل اللجان، الا انه لوحظ عدم تحديد بعض المندوبين للقيام بهذه المهمة، حيث تم رصد وجود مندوب داخل لجنة الشبان المسيحية يبلغ من العمر اربعة عشر عاما.

ج - عاب بعض المرشحين المستقلين ومرشحو بعض القوى السياسية المعارضة، وضع شعار «انتخابات مزورة» منذ اللحظة الاولي لبداية الاقتراع، وبسؤالهم عن صور التزوير واشكاله للتحقيق منها، لم نجد اجابات شافية، حيث وضح ان هذا مجرد شعار رفعته المعارضة لتبرير فشلها واثارة الناخبين، هذا وقد تم رصد بعض الايجابيات ، ومنها تخصيص بطاقة لكل مرشح توضع في مكان بارز، تخصيص ورقة لوكلاء ومندوبي المرشحين مع رئيس كل لجنة.

٣- بالنسبة للادارة

حاولت الادارة جاهده منذ اللحظة الاولي الظهور بمظهر الحيادية من خلال حسن ادارة وتنظيم عملية الاقتراع، ولكن لم يدم ذلك الا ثلاث ساعات فقط، حيث بدأ الانهيار في التنظيم يعم كافة لجان الاقتراع ومن مظاهر هذا الانهيار.

١ - سيادة حالة من الهرج داخل لجان الاقتراع نظرا للازدحام الشديد ورغم محاولات الشرطة التنظيمية، حيث تواجد داخل الفصول المخصصة للاقتراع اكثر من عشرين شخصا بصورة تثير الريبة.

٢ - استخدام مدارس غير مؤهلة لاستيعاب هذه الاعداد من الناخبين نظرا لصغر مساحتها او عدم تشيدها بصورة ملائمة حيث شهدت لجنة ٥٨ بمدرسة الامام الشافعي، هرجا ومرجا بعد ان اكتشف ان

اللجنة يجب وان تغلق ابوابها في الخامسة نظرا لعدم وجود تيار كهربائي، ولم يحسم الامر سوى تدخل السلطات المختصة لاحضار كشافات اضاءة.

٣ - عدم تواجد رؤساء اللجان بصورة دائمة اثار العديد من المشاكل، وقد اثر الضغط المتزايد علي المتواجدين منهم، حيث بدا عليهم العصبية الزائدة في التعامل مع الناخبين.

٤ - بالنسبة لسجلات الناخبين، فبالرغم من تعليقها امام الناخبين خارج قاعات الانتخاب لتسهيل مهمة رئيس اللجنة ومساعديه، الا ان بعضها علق داخل اللجان.

٥ - بالنسبة للصناديق فقد تم التأكد من فتح الصناديق امام المرشحين والمندوبين قبل بدء عملية الاقتراع.وفي الثانية ظهرا فوجئنا باصدار بيان عن اللجنة المركزية يفيد بأنه في حالة ما اذا امتلأت صناديق الاقتراع فيمكن تفريغها في اكياس بلاستيكية في حضور مندوبي ووكلاء المرشحين ومندوب من الرقابة الدولية.

٦ - من خلال اللقاء مع احد ضباط الشرطة الفلسطينية بمنطقة الشاطئ صرح لنا بان هناك اوامر صادرة لقوات الشرطة تحثهم علي الادلاء باصواتهم لصالح مرشحي قائمة فتح، وتم التأكد من هذه المعلومات من خلال مجموعة من اللقاءات مع بعض جنود وضباط الشرطة في اماكن متفرقة من القطاع.

٧ - وجود دعاية علي ابواب اللجان، اغلبها لمرشحي فتح وقد تم رصد احدى صور هذه الدعاية للجنة جمعية الشبان المسيحيين.

ورغم سوء التنظيم ونقص الخبره وعدم التزام السلطة بما قررته من نزع كل الدعاية الانتخابية في اليوم السابق لعملية الاقتراع، الا ان الادارة المسئولة عن العملية الانتخابية عملت جاهده علي تنشيط وعي الناخب خلال مجموعة اللافتات التي تحثه علي اهمية الادلاء بصوته، وقد سخر المذياع والتلفزيون لحث الجماهير للخروج والادلاء بصوتها خاصة في مدينة القدس، هذا وقد تم وضع العديد من اللافتات الارشادية لخدمة الناخب وتسهيل مهمته في الاقتراع

واستمر الوضع كما هو عليه، حتي اغلقت اللجان ابوابها في السابعة والنصف مساءا علي صناديق الاقتراع تمهيدا لفرزها داخل اللجان في حضور المراقبين الدوليين.

تقرير عن مراقبة الانتخابات في الخليل

المراقب الدولي سليمان شفيق من مركز ابن خلدون المصري - الصحفي الفلسطيني محمد موسى مناصرة - مجلة الطليعة - محمد علي الجعبري عضو الرقابة المحلية بالخليل.

منهجية التقرير:

يشكل هذا التقرير ما رصدناه نحن الشهود الثلاثة، وابلغنا عنه رؤساء اللجان واللجنة المحلية

المركزية في دائرة محافظة الخليل، وحررنا محاضر بذلك، ولدينا صور فوتوغرافية عما شاهدنا من تجاوزات.

وتلك التجاوزات مارستها ثلاثة اطراف رئيسية هي: اجهزة السلطة الرسمية ، انصار المرشحين، الناخبون.

اولا: اجهزة السلطة الرسمية

١ - شاهدنا في مراكز الاقتراع في مدينة الخليل وفي مواقع الشيوخ، سعير، حلحول، شبان يضعون شارات حمراء علي اذرعهم مكتوب عليها أمن الانتخابات، وجوابا علي اسئلتنا اكدوا علي تبعيتهم لجهاز الامن الوقائي.

مارس هؤلاء تجاوزات عدة منها :

- في مدرسة الحسين بن علي وفي الصناديق ٢٤ ، ٢٥، ٦٧ كان في حوزتهم بطاقات خاصة بقائمة فتح وكانوا يطالبون الناخبين بالاقتراع لها.

- في مدرسة بنات سدر علي طريق مستوطنة كريات اربع، وعند مدخل اللجنة كان يحدث نفس الشئ.

- في مدرسة بيت عنون الاساسية تواجد رجال الامن داخل غرف الاقتراع.

- في مدرسة حمزة بن عبد المطلب ، رقم الصندوق ١١٢ قام رجال الامن ومرشحو حركة فتح، وبشكل خاص وكيل المرشح عباس زكي، بجمع البطاقات الانتخابية للناخبين وتسديدها لهم، وبعد ان اخطرنا مسئول الصندوق بطبيعة هذا الانتهاك علله بعدم معرفته بالقانون، وتوقف الانتهاك بعد ذلك.

- في مدرستي ذكور واناث سعير الاساسية صناديق ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ جلس ثلاثة شبان خلف طاولة في ساحة المدرسة، وهم : كامل شفيق عبد الجليل، حسن عبد الهادي، عبد الحميد عبد اللطيف، واخرون من رجال الامن الوقائي، كانوا ينظمون الجمهور امام الطاولة التي وضع عليها صورة طبق الاصل لسجل الناخبين النهائي، وكان الشبان الثلاثة يأخذون بطاقة المواطن الانتخابية وهويته الشخصية ويطالبونه بالتصويت لقائمة حركة فتح، بعد ان يقولوا له ان الحركة سوف توفر له الوظيفة والمال لأنها السلطة، ثم يرسلون معه احدهم يراقبه اثناء التصويت، وهكذا تمت عملية الاقتراع خارج الاقتراع من الناحية العملية. وحين اتصلنا مع السيدة رئيسة اللجنة السيدة فلسطين جسن الجابح نفت مسئولياتها عما يحدث. وتوقف هذا الامر بعد ان تدخلنا، وبطريقة طبق الاصل حدث ذلك بشكل مشابه في مخيم العروب ، قرية الشقوق، بلدة حلحول وفي عشرين مركز اقتراع اخر.

في مدرسة رابعة العدوية - مدينة الخليل- كانت مديرة المدرسة ترافق الناخبين والناخبات وتحثهم علي الاقتراع لصالح المرشح رفيق النتشه ولم يتدخل رجال الامن.

شاهدنا اوراق اعتماد لوكلاء مختومة خالية تقدم حسب الطلب لنشطاء حركة فتح.

– في مدرسة اليعقوبية اخرج رجال الامن وكلاء المرشحين من الغرفة لمدة ربع ساعة بحجة تنظيف الحجرة.

– في موقع الحدب صوت ثلاثة ناخبين بدون بطاقات هوية وبدون بطاقات انتخابية وتوقف الامر بعد تدخلنا .

واخيرا الصندوق ١٢٢ في موقع اذنا لم يستطيع رئيس اللجنة السيطرة علي مساعديه الذين كانوا يدعون لمرشح.

ثانيا: تجاوزات انصار المرشحين

١ – لم يتقيد انصار المرشحين بقانون وقف الدعاية الانتخابية يوم الانتخاب.

٢ – في الصناديق ٣٣ و١٩٧ لاحظنا ان انصار المرشحين يصطحبون الاميين والعجائز اكثر من ثلاث مرات كما ينص القانون.

ثالثا:تجاوزات الناخبين

حاول الناخب سليمان عمر الحضور في الصناديق ١٠٨ و ١١٢ ان يمارس حق الاقتراع رغم انه غير مسجل وتصدي له احد المواطنين الذي استدعانا، واسمه جميل صوالحه وانهينا الخلاف.

لاحظنا ان اغلب الناخبين المؤيدين لحركة فتح داخل القاعات وخارجها يحرضون الناخبين لصالح مرشحي الحركة.

– قام الناخب عبد المحسن زيدان العراميط، غير منتم لاي حزب وفي الصناديق ١٥٩ و١٦١ باثارة الشغب، وشتم حركة فتح، وحينما حاول الشرطي كامل سليمان جرادات دعوته "لالتزام الهدوء تعدي علي الشرطي بالضرب.

الايجابيات

– لم ترصد اي انتهاكات او تجاوزات من المعارضين للانتخابات.

– حرص الناخبون من القرى علي الادلاء باصواتهم خاصة النساء، اذ لوحظ إقدام النساء بشكل كبير علي مراكز الاقتراع.

– رغم كل ما جرى من تجاوزات الا ان افراد الشرطة ومسئولي لجان الانتخابات اتاحوا لنا الفرصة لرصد جميع الانتهاكات ولم يعترضوا علي عملنا، وكانوا يحاولون وقف التجاوزات.

لم تقدم اية شكوي عن انتهاك يخص انتخابات الرئاسة

برغم ما شاهدناه من انتهاكات الا اننا شاهدنا في نفس الوقت عدد كبيراً من مركز الاقتراع، تمت فيها الانتخابات بمّوضوعية وحيادية وهي اغلب صناديق حلحول، خاصة ١٢٧/١١٧/١١٨، وكذلك صناديق بلدة دورا ومخيم الفوار ويطا.

وفي يطا حرص الناخبون ووكلاء المرشحين علي سؤالنا هل يجوز فتح المطاريف البيضاء واجبناهم علي السؤال.

السلبيات

- عدم التدقيق في الجداول، هناك العديد من الناخبين سجلوا اسماءهم ومعهم بطاقات انتخاب، ولكن اسماءهم لم ترد في السجل النهائي للناخبين، وكان في يطا حينما لاحظنا ١٠ اشخاص خاراس ٢٥ شخصا ودورا ٤٠ شخصاً / وبيت كامل ١٠ اشخاص.

- كان هناك تعارض بين ارقام الناخبين في السجل الاول وارقامهم في السجل النهائي مما احدث ارتباكا للناخبين ولاعضاء مراكز الاقتراع واعاق عملية الانتخابات.

- اعضاء اللجان والوكلاء في مراكز الاقتراع كانوا علي غير دراية بواجباتهم وحقوقهم.

- عدم اختيار اماكن اقتراع مناسبة للناخبين وكمثال مدرسة حمزة بن عبد المطلب المكونه من غرفتين لناخبين يزيد مجموعهم عن ١٢٠٠ ناخب، بينما خصصت اماكن واسعة لعدد محدود يقل عن نصف العدد السابق.

- لم نلحظ وجود المراقبين الدوليين في اي موقع، وقد صادفنا ثلاثة مراقبين دوليين من مركز كارتر برفقة مراقب محلي في حلحول، واخبرناهم بالمخالفات في سعير والشيوخ، ومع ذلك فان المراقب المحلي الذي يرافق الوفد الدولي قال ان بلدة سعير ليست من اختصاصهم بل من اختصاص للمراقبين الدوليين الاوروبيين. ولهذا لم يصطحب المراقبين الدوليين لمشاهدة ما يحدث في سعير والشيوخ.

- افاد عدد من شهود العيان ان بعض المراقبون الدوليين قدموا لمدينة الخليل، وصرفوا منها بعد وقت قصير.

التوصيات

- نوصى باستبعاد نتائج الانتخابات في مواقع الاقتراع الاتية ١١٢/١٥٩/ ١٦١ والعروب / خاراس/ لوبا بسبب تحققنا من وقوع اعمال تزوير صارخة تنتقص من ايجابيات العملية الديمقراطية في العملية الانتخابية في محافظة الخليل.

- التحقيق في كيفية تسرب سجلات الناخبين النهائية الي انصار حركة فتح وبشكل خاص انصار

المرشح عباس زكي، ومرشحي حركة فتح في بقية المواقع في المحافظة، الامر الذي يقدم دليلا علي وجود مخطط مسبق للتزوير.

ومطلوب الاجابة علي السؤال من لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الانتخابات المحلية: كيف تسربت تلك القوائم؟؟

– اصدار تقرير اللجنة لمراقبة الانتخابات فيما يخص الخليل علي الاقل، بل اصدار تقرير الرقابة الدولية التي لم يلاحظ مشاركتها الفاعلية في المراقبة علي مراكز الاقتراع في محافظة الخليل.

انتخابات الرئاسة

اثناء متابعتنا للحملة الانتخابية في رام الله، لم يكن لنا الا ان نلتقي بالمرشحة المنافسة الوحيدة لعرفات علي الرئاسة : سيمحة (القبج) خليل. وقد قمنا نحن كريم صبحي، اشرف بيدس، وساره الديب بطرح الاسئلة والاستفسارات عن :

قرار الترشيح، المواجهة لعرفات، الخبره السياسية، تمثيل المرأة في هذه الانتخابات، القانون المنظم للانتخابات، اولويات برنامجها الانتخابي والتمويل.

– تقول سميحة خليل ان قرار ترشيح نفسها للرئاسة جاء مفاجئا للجميع حتى اقرب الاقربين. فهي فكرة جديدة علي العالم العربي وايضا الغربي، ولكن هذا لا يمنع المرء من ان يقوم بشئ جديد. وقد قيل لها في جمعية انعاش الاسره ان لا ولاية في الاسلام لامرأة ، فاستشارت احد الشيوخ الذي افتي انه يجوز للمرأة ان تكون رئيسة. كان الدافع لترشيح نفسها لمنصب رئاسة السلطة الوطنية هو مساعدة الشعب الفلسطيني في الوصول الي اهدافه.

– اما عن منافستها لعرفات– رمز القضية الفلسطينية. فقالت انها لم ترشح نفسها لمنصب عرفات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، انما لرئاسة السلطة الوطنية. اذا سقطت فهي لا تزال في المجلس الوطني واذا نجحت فسيظل عرفات رئيسها، فهي في كل الاحوال ليست ضده، انما تعمل معه لكن لكل منهما رأيا، وسوف يجتمعان ليحلا بينهما في كل الاحوال.

اما عن كونه رمز القضية الفلسطينية فهي تعترض، فهي ايضا ناضلت، كانت بالداخل – وهو بالخارج– تناضل لمدة ٤٠ عاما، يعرفها الناس من خلال رئاستها للعديد من الجمعيات الاجتماعية والنسائية وعضويتها في المجلس الوطني والجبهة الوطنية ومنظمات كثيرة اخرى، عما اذا كان لها خبرة سياسية – حيث ان معظم عملها يصب في الجانب الاجتماعي للنضال، تقول ام ساجي ان جمعية انعاش الاسرة علي سبيل المثال وغيرها انما هي تأسست لتحرير البلاد، ففي البلاد المحتلة العمل الاجتماعي طريق الي العمل السياسي – وعن التمثيل الضعيف للمرأة في انتخابات المجلس اجابت الخالة سميحة ان هذا لا علاقة له بالتقاليد والعادات، انما هي الاحزاب التي لم تأخذ المرأة مأخذ الجد. فالمرأة دائما

مشاركة في النضال الفلسطيني، لكن الاحزاب السياسية كلها معارضة؛ والمستقلات لا احد يدفعهم، فهم اضعف من الحزبيات اللاتي يدفعهن حزبهن. هؤلاء المستقلات غير كثيرات، والتي تقدمت منهن هي المتجانفة تتوقع سميحة خليل ان تكون مشاركة المرأة في الاعوام القادمة اكبر.

– وعن القانون المنظم للعملية الانتخابية فهي تعتقد انه لا بأس به فاغلبه جيد، ونظام القرعة هو الحل أكيفية لحل المسالة في حالة تعادل الاصوات بينها وبين عرفات؟ سوف تتخذ اللجنة العليا القرار. وقد حصلت سميحة على ٩٫٥٪ صوتا تأييدا لترشيحها خوفا من ان تكون بعض الاصوات غير صحيحة (احتياطيا).

– وعن برنامجها الانتخابي، تقول سميحة خليل انها رشحت نفسها لتفي بطلبات شعبها الذي يريد إزالة المستوطنات، والقدس عاصمة وتحقيق دولة مستقلة. اما بخصوص اتفاقية اوسلو فهي لن تعمل على الغاء هذه الاتفاقية وانما تعديلها، فهي ليست اوسلو انما ضد بعض النقاط التي ستطالب بتصحيحها، والغاء النقاط التي لا تؤمن بها، وتصحيح ما حدث من تنازل. وعن وضع الفلسطينيين على الحدود قالت ان دور السلطة هنا لا يكفي، انما يجب ان تتكاتف جهود العرب ايضا لحل هذه المشكلة. ومن اولوياتها رفع مستوى المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات ومشاركة شعبها في اتخاذ القرار، وتتوقع ان تكون مشاركتها في دورة الانتخابات القادمة اكثر بكثير.

– أما عن التمويل تجيب سميحة خليل انها لم تفعل مثل الباقين– فهي ليست ثرية، فقد ساعدها الاصدقاء في الدعاية، استدانت من اجل مصاريف المواصلات وسوف ترد دينها فيما بعد. وتقول ان ترشيحها لنفسها كأول امرأة عربية، كان اكبر دعاية لها، فما قالته عن القضية الفلسطينية في خلال فترة الدعاية اكثر مما يقوله الف فلسطيني في شرح القضية. لم تتعرض المرشحة لاي انتهاكات لأن لديها حصانة كعضوة في المجلس الوطني.

نظرة على الانتخابات الفلسطينية

شهادة فلسطينية: محمد جرادات مركز المعلومات البديلة

انتهت الانتخابات الفلسطينية في الداخل بحلوها ومرها، وبكل ما رافقها من جدل عن كل الشرائح الاجتماعية ومؤسساتها سواء الحزبية أو الاجتماعية الخدماتية. لكن مع نهاية عملية الإدلاء بالأصوات، بدأت مرحلة جديدة سواء قلنا للانتخابات نعم أو لا وسواء قد رأت أن أوسلو عنوان للهزيمة الفلسطينية أم انتصار، فلكل فرد الحق في أن يحلم وأن يرى الأمور كما يرغب. وفى هذا السياق لا يسعنا إلا أن نؤكد حقيقة واحدة بغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال بحق الانتخابات، فالإقبال الجماهيرى الذى وصل إلى نسبة ٨٠٪ من الشارع الفلسطيني المنتخب حقيقة ذات ومضامين عدة، فى طليعتها أن شعبنا يتوق لإنهاء الاحتلال وبناء وطن مستقل ديمقراطي فطالما عاني سنوات القتال والصراع المحتدم ساعة بساعة وذاق سياط الاحتلال فى كل (سم) مربع من جسده، وكان الناخب الفلسطينى على قدر المسئولية فى الإدلاء

بصوته، ولم تلزمه صلات العشائرية والقربى الذى تحدث عنها الكثيرون، إلا أن لنا على النظام الانتخابي ملاحظات سنشير إليها فى مكان لاحق، بعد هذا الحديث، لكن أود التأكيد إننى لا أرى فى أوسلو أكثر من عنوان للهزيمة البرنامجية الفلسطينية، جريمة بمعنى أنها مزقت الجسد الفلسطينى وامتد ذلك لبرنامجه الوطنى. وفصلت فلسطينى الداخل عن فلسطينى الشتات؛ وحولت الأرض الفلسطينية إلى أشلاء متناثرة ما بين غزة والضفة والضفة والقدس، وابقت على الاستيطان، بل وزادت من وتيرته، وبرغم من كل ذلك وفى ظروف الهزيمة لا نرى أن من حق أى فلسطينى أن ينتحى جانباً ويقول هذا ما جنته براقش على نفسها، بمعنى ترك الساحة لصالح التيار المركزى فى م ت ف الذى يشكل اليوم السلطة حتى المجلس المنتخب. وبعد هذا المدخل نرى أنه من الضرورى التطرق للإنتخابات الفلسطينية برؤية إيجابية ناقدة المدى، منها تعزيز الظاهرة الديمقراطية فى مجتمعنا الذى نعتز به، ومحاولة تجنب ما علق بها من شوائب أضرت نوعًا ما بمزاج الشارع الفلسطينى بعد أن شعر فى اليوم الأول بنشوة وراحة.

***دور الجماهير الفلسطينية فى الانتخابات**

مثلت الجماهير الفلسطينية وبدون مبالغة دوراً طليعًا رائداً فى العملية الانتخابية، أظهرت فيها الغالبية العظمى حرصًا عميقًا على أن يمثلها أشخاص أكفاء، بعيداً عن مظاهر العشائرية والقبلية، ويمكن أخذ أمثلة حية وواضحة لا لبس فيها، منها قائمة دائرة الخليل والذى أبدى فيها الكثير من الكتاب والمثقفين تخوفهم الواضح من أن تحصد العشائر فيها نصيب الأسد وذلك على حساب البعد الانتخابى السياسى، إلا أن ما حدث عكس ذلك تماماً، كما أكد تقرير المراقب الدولى من مركز ابن خلدون المصرى سليمان شفيق ما ورد فى نشرة اللجنة المحلية لمراقبة الانتخابات، إذ حصل «محمد الحورانى» مرشح حركة فتح هناك على حوالى ٢٢ ألف صوت ولا جذور عشائرية له سوى أسرته الخاصة والتى لا يتجاوز عددها من صغيرها إلى كبيرها أكثر من ٣٠ شخصاً، وكذلك حصل زهران أبو قبيطة. من حركة فتح ومرشح مستقل على حوالى ١٦ ألف صوت، ولم يصل المجلس من مرشحى العائلات أى واحد.

وكذلك فى بيت لحم، اذ فشلت حركة فتح تقريبًا بالكامل فى المنطقة، حيث فاز مرشح واحد من قائمتها التى ضمت ٤ شخصيات، فى حين فاز فوزاً ساحقًا المرشح المستقل من قيادة فتح والمحتج عليها «صلاح التعمرى» الذي حصل على رقم قياسي بلغ حوالى ١٨ ألف صوت، فى حين حصل مرشح فتح الذى تلاه على حوالى ٨ آلاف صوت، وفى غزة حصل «حيدر عبد الشافى» على حوالى ٥٠ ألف صوت ولم يصل لهذا الرقم أى مرشح آخر، ولا أعتقد أن عائلة عبد الشافى يمكنها أن تحصد له هذه النتيجة، إنما تاريخه الوطنى ودوره هما اللذان حصدا له هذه النتيجة.

وأكدت عملية الفرز على أن الشخصيات التى فازت فى المواقع، كانت الأقل إنفاقًا على الدعاية الانتخابية والأكثر احتراماً وسمعة وطنية بين الجماهير، وقد نشرت جريدة «الناس والانتخابات» فى عددها الأخير تقريراً عن الانتخابات أشار إلى هذه الظاهرة، نقتبس منه «.. ذكر مراقبون أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطينى، لم تكن مقتنعة بأطروحات الأثرياء ورجال الأعمال، فقد كان الشارع

الفلسطيني يتساءل طوال فترة الدعاية الانتخابية أين كان هؤلاء خلال أيام الإنتفاضة والسنين العجاف التي عاشها الشعب الفلسطيني؟

وفي حديث صحفي أكد زياد أبو عمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت على أن نتائج الانتخابات دلت على حالة الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين الذين بحثوا عن أشخاص يتمتعون بالمصداقية والنزاهة والقدرة على مساعدتهم، واختاروا شخصيات ليست ثرية ولكنها تمتاز بالبساطة والكفاءة.

وهكذا فإن من انفق مئات الدولارات على دعايته الانتخابية لم يحصل على مقعد تحت قبة المجلس الذي بات يحلم فيه وهو ومطمئن على نجاحه، معتمداً على رصيده في البنوك.

هذا الاستعراض السريع يقودنا لنتيجة أن جماهيرنا على درجة من الوعي الوطني والاجتماعي مكنتها من النظر للأمور بعيداً عن العشائرية والحزبية واختارت المرشح الذي ارتأت فيه ممثلاً لها.

* تصويت احتجاجي ... والمعارضة غائبة حاضرة

في الواقع ما أشرنا إليه أعلاه تضمن أيضاً، الصوت الإحتجاجي والصوت المعارض لأوسلو والمحتج احتجاجاً مزدوجاً، الأول على أوسلو والثاني على قيادة المعارضة التي ألقت بالمزاج الجماهيري إلى عرض الحائط واكتفت بالمقاطعة السلبية، والتي تمثلت بالعدمية والإنطوائية على الذات دون إحداث برنامج استقطابي للمقاطعة، والعمل على حملة شعبية لتوضيح موقفها من المقاطعة وطرح البدائل لبرنامج اوسلو.

وقد ساد نفس الاحتجاج قاعدة شعبية واسعة في أوساط مؤيدي أحزاب المعارضة الفلسطينية الذين حسموا الأمر أخيراً بالتصويت لصالح مرشحين يتوسمون فيهم الخير، وقد صوتت الأصوات الاحتجاجية المعارضية في اتجاهين متوازنين، الأول باتجاه مرشحين معروفين بميولهم لصالح المعارضة أو من أعضائها، ممن رفضوا القرار المركزي لتنظيماتهم المعارضة، والثاني دعم مرشحي فتح المستقلين من أمثال زهران أبو قبيطة دائرة الخليل، قدروة فارس دائرة رام الله، حسام خضير في دائرة نابلس وغيرهم ورأفت النجار دائرة خان يونس، وصلاح التعمري، ومتري أبو عيطة وداوود بشارة من دائرة بيت لحم والشيخ وجيه ياغي من دائرة غزة وغيرهم.

ويعتقد أن القيادة المركزية لتنظيمات المعارضة بكل طوائفها السياسية فضلت الصمت عن الحديث خلال يوم الانتخابات والتزمت جانب الحياد، الأمر الذي اعتبره الكثيرون ايجابياً، وعليه اختار المواطن الفلسطيني المعارض لأن يستخدم حقه الانتخابي في الاحتجاج فاستطاع أن يتحكم في النتيجة النهائية للإنتخابات، ويقدم مقعد المجلس لحوالي ١٢ شخصية معارضة ما بين اسلامية وطنية وعلمانية يسارية، وعدد آخر من أعضاء فتح المحتجين. والسؤال الذي يطرح نفسه على المعارضة الفلسطينية وفي المقدمة منها اليسارية، لو قررتم خوض الانتخابات ألم يكن باستطاعكم أن تحصدوا على الأقل نسبة ٢٥ - ٣٠٪ من

مقاعد المجلس وتشكلوا محور ضغط على السلطة والمجلس الذى سوف يقرران الأمور الجوهرية لحياة الشعب الفلسطينى وخاصة أن المجلس هذا هو مطلب اسرائيلى دولى لكى يشرع الاتفاقيات المقبلة فى مرحلة الحل النهائى؟! ألم يتعلم الجذرى الفلسطينى من تجربة انتخابات البلديات عام ١٩٧٦م، الذى حاول الاحتلال أن تكون أداة له فاصبحت أدة وطنية ضده ؟!.

وفى النتيجة يعتبر يوم الاقتراع درساً قاسياً للمعارضة الفلسطينية، ولكنه سيكون إيجابياً إذا ما أجادت دراسة الواقع وساهمت فيه بإيجابية.

القدس فى القلب وستبقى ولكن كيف . .

وفى معرض الحديث عن الانتخابات الفلسطينية، فإنه يجدر بنا أن نتطرق لأكثر لدوائر حساسية وهى دائرة القدس، التى لم تعط ما تستحق من القيادة الفلسطينية ولا المرشح الفلسطينى، ولذلك كانت النتائج فى المحصلة متدنية جداً فى المدينة، لم تتجاوز ٢٧٪ بناءاً على معلومات لجنة الانتخابات المركزية لماذا؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أن نتناول الأمر من ثلاث زوايا هامة، الأولى زاوية الاحتلال الذى حول المدينة إلى ثكنة عسكرية لم تشهد مثيلاً لها حتى فى حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وخصوصاً فى محيط البريد المركزى فى شرقى المدينة وفروع البريد الأخرى. إذ تعذر على الكثيرين من المواطنين الإدلاء بأصواتهم، نتيجة للمضايقات والتفتيشات والإهانات المتواصلة ضده من قبل جنود أمن الاحتلال، والتعامل مع الناخب كمواطن يدخل للبريد لإيداع رسالة وليس كناخب يجب تسهيل مهمته.

أما الزاوية الثانية وهى الأكثر أهمية، فهى تمثل مراكز الاقتراع الأخرى والذى بلغ عددها حوالى ٢٣٠ مركز اقتراع، حيث كان الوصول إليها أكثر تعقيداً من الوصول إلى البريد تحت غابة البنادق الاحتلالية، تلك المراكز التى انتشرت خارج المدينة كمدينة بيت لحم ورام الله والعيزرية وأبو ديس، وكان من المفترض أن يقترع فيها حوالى ٧٠ ألف مواطن مقدسى حسب سجلات لجنة الانتخابات المركزية. إذ أن اتفاق طابا والذى يسمى الآن اتفاق أوسلو "ب" ورد فى ملحقه الخاص بالانتخابات والذى بموجبه تحددت المواقع التى يمكنها أن تقترع فى البريد، واتضح أن عدد سكانها لايزيد على ٥ آلاف ناخب مقدسى أما الـ (٧٠ ألف) الباقون فتم توزيعهم على المراكز المشار إليها أعلاه. وكان على الناخب أن يسافر لمسافات طويلة هذا إذا تمكن من اختراق نقاط التفتيش المنتشرة على كافة مداخل المدينة الفرعية والرئيسية، وإذا توصل إلي مكان الاقتراع قد يجد أنه ليس مكانه، ولذلك فضل العودة إلى البيت دون أن يشارك.

أما الزاوية الثالثة فهى زاوية الامتيازات التى قدم الاحتلال فيها للمواطن الفلسطينى الهوية الزرقاء التى توفر له حرية الحركة والتأمين الصحى والاجتماعى والخدمات. أى أن كل ما يفتقر إليه الجانب الآخر من الفلسطينيين فى باقى ارجاء الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧م، وكما عبر عدد من المواطنين فى سوق البلدة القديمة من القدس عن عدم اقبالهم على التصويت إلى جانب ما ذكره أعلاه، أكدوا أنهم

يخشون على مستقبلهم ومستقبل وجودهم فى المدينة إذ أنه ممكن لسلطات الاحتلال مستقبلاً أن تتخذ اجراءات ضدهم كسحب الامتيازات أو حتى دفعهم للعيش خارج المدينة لأنهم صوتوا للسلطة. وهذا ليس أمراً سهلاً أو بسيطًا إذ أن على السلطة والحركة الوطنية بكل قواها أن تخصص برامج خاصة للقدس كشعب وكوطن بكل ما يعنيه من أهمية حتى لا نقف ونبكي حظنا السيء مستقبلاً عندما يطرح موضوع القدس على مائدة المفاوضات، نحن بحاجة لأن يطمئن المواطن على مستقبله وأن يحصل على حقوقه من السلطة الفلسطينية مقابل الامتيازات التى تقدمها دولة الاحتلال له، لا لأن عيونه جميلة بل لأنها تهدف لتحقيق نصر سياسى اخر على الفلسطينيين وذلك بإبعاد المواطن الفلسطينى عن قضيته واشغاله بقضايا حياتية، هي بالطبع هامة لكل فرد.

وهذه مجموعة حفر وقعت فيها السلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية بغزة والقدس كقضية، وحفرة القدس فى الحملة الانتخابية، وحفرة القدس فى التنظيم وتوفير المواصلات والمعلومات للناخب قبل الانتخابات، وحفرة الامتيازات والتسهيلات التى يحظى بها المقدسى ويخشى فقدانها، كلها حفر ساهمت بشكل أو بآخر فى تدنى النسبة الذى توجهت للإقتراع.

هذه صور عامة عن انتخاباتنا الفلسطينية، تناولنا فيها أبرز الأمور من منظور واقعى، فى حين لم نتطرق للمنغصات الصغيرة من التجاوزات التى حصلت هنا وهناك، والتى من الممكن أن تحصل فى أى مكان آخر، ويجدر بنا أن نتذكر أنها المرة الأولى الذى يتوجه فيها الناخب الفلسطينى إلى صندوق الاقتراع، ومن الطبيعى أن يقع فى ممارسات قد تعد أخطاءًا، ولكنها تدرج فى خانة حسن النية.

ويبقى السؤال المطروح على المجلس والشعب الفلسطينى والذى من المبكر الإجابة عليه، إلى أى الطرق سيسير بنا المجلس المنتخب، هل سيسير بنا على طريق تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدنى وتحقيق الحقوق الوطنية أم هل سيتحول إلى آداة فى يد السلطة ؟!!!

هذا ما ستجيب عليه الأيام والأشهر القادمة، إلا أن أملنا كبير فى أن يسير بالاتجاه الأول، ويشكل وسيلة شرعية مكملة للمجلس الوطنى الفلسطينى، لا متناقضًا معه أو نافيًا له.

شهادة مصرية

ديمقراطية الدولة الامل

منذ خروجى من حصار بيروت فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢، وأنا أتذكر مقال صديقى فيصل حورانى «حرب الدولة الفلسطينية»، وأراقب لفترة أربعة عشر عاماً كيف أخصب «مارس» إله الحرب رحم «أفروديت» آلهة الجمال بفوهة بندقية، أفكر فى رحلة أبوعمار بالشتات بحثاً مع إيزيس عن جسد أوزوريس الذى قتله ست، وأردد معه كلمات محمود درويش فى دفتر يوميات الحزن العادى: «آه ياأفق تجلى من حذاء مقاتل لا تنغلق». وبعد أن خلعت رداء المقاتل، وخرجت من بيروت التى تطل منها عيون الشهداء.. من تل الزعتر مخيم صابرا وشاتيلا وها أنا أعود ضمن الوفد الأهلى المراقب كمراقب دولى للانتخابات

الفلسطينية، عشرة أيام، وعشر مدن، ومائة لقاء مع مرشحين وناخبين، ومسئولين، بعضهم استمر دقائق، وآخر ساعات، لقاءات فردية، ومناظرات جماعية فى وطن الأمل المسمى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، طرق التفافية.. وأخرى مستقيمة، ١٦٠ ألف مستوطنة.. سرطان ينخر الجسد الفلسطينى من غزة إلى القدس مروراً بالخليل، حذاء العسكر يدق بجوار الحرم الإبراهيمى، وعلم إسرائيل يمتد بطول منزل شارون المجاور للمسجد الأقصى.. وكنيسة القيامة، درب الآلام يبدأ وينتهى فى القدس العتيقة عند حائط المبكى، ومفترق الطرق بين باب العامود وقبة الصخرة، والمسجد الأقصى. أشجار الزيتون فى رام الله، وبيارات البرتقال فى أريحا، بشارة العذراء والمهد فى بيت لحم، تمتزج رحلة محمد (صلى الله عليه وسلم) فى الإسراء مع مولد وقيامه المسيح، ويتوقف المؤمنون بهما أمام فحص العسكر الإسرائيليين ليس لقلوبهم ولكن لهوياتهم.

وها أنا رغم ذلك أحمل حلم العائد بحثاً عن الحلم المفقود، عشرة أيام، وعشر مدن، ومائة لقاء، ووطن كاد يتسرب من بين أصابع الشهداء، وأحجار تنتظر من يلقيها، وأبوعلى رفيق الرحلة يغزو بسيارته جدار الحلم وحائط المبكى بحثاً عن الحقيقة، يحدثنى عن المستوطنات التى تدنس أعالى الجبال فى وطن الأمل وكأنهم يخرجون ألسنتهم لكل دعاة السلام، وفى ذلك الوطن المنتظر تأكدت أنه لا فرق بين المؤيدين والمعارضين من حيث المبدأ.. بقدر ما يكمن الخلاف حول المنهج، ثقافتان: ثقافة الخارج الفلسطينى الذى انتهى عمره الافتراضى نظرياً.. ولا أقول نضالياً، وثقافة الداخل الفلسطينى الذى يريد أن يتمكن للمرة الأولى منذ انطلاقه فى ١٩٦٥ فى وضع الأجندة.. غير متخل عن الرموز القديمة التى تتمتع بشبه قدسية إنسانية لدى الجميع، ثقافة التسوية السلمية المنقوصة بحواجز «المحسوم» الإسرائيلية والتى تعطى للجندى الإسرائيلى حسم دخول المواطن الفلسطينى.. هنا.. أو هناك، وثقافة (م. ت. ف) التى تتعجل الحرب أو السلم، ثم ثقافة ديمقراطية صندوق الاقتراع.. وإرادة الناخب بالداخل، فى مواجهة ثقافة ديمقراطية تمثيل الفصائل وفق المقدرات العسكرية، ولكل ثقافة مرادفها فى إسرائيل، فثقافة الداخل تتعايش وتتعزى بدعاة السلام من الراديكاليين اليهود، وتدعو لما يسمى «بالتطبيع البديل»، وثقافة الخارج ترفض بالكامل.. أو تقبل بالكامل التعاطى مع اليمين والفاشية الإسرائيلية، ويبقى القاسم المشترك بين المعسكرين هو الرمز أبوعمار بالتصويت ودون اتفاق.

برنامج الوطن الواحد

فى البدء كان حزب الشعب.. وفى رام الله يقول سليمان النَّجاب المتحدث الرسمى للحزب وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير: خضنا الانتخابات بعد أن رفضنا محاولات أبوعمار فرض سياسة ديمقراطية الفصائل القديمة، واحتكمنا لسلطة وإرادة الناخب، وحصلنا على ١٠٪ من الأصوات ولم ينجح أحد من مرشحينا.. وأنت كمراقب دولى تعرف السبب.. لكننا كنا أول من أبرق لأبوعمار والحزب الحاكم (فتح) بالتهنئة، ويكشف أبوفراس عن أسرار جديدة حين يضيف: لقد اجتمعنا مع أبوعمار وكافة الفصائل فى غزة.. بما فى ذلك ممثلون من حركة حماس، واقترحنا أن نتبنى جميعا ميثاقا جديدا لمنظمة

التحرير، وحددنا الخطوط الحمراء وهي حول القدس، والمستوطنات، واللاجئين والنازحين، والأسرى والمعتقلين، والحدود الدولية، على أن يحتكم فى ذلك كله للشرعية الدولية، على أن نلتزم بذلك جميعاً سواء معارضين أو مؤيدين. ويستطرد أبوفراس: ولكن مراكز القوى فى حركة فتح فضلت قوائم الائتلاف على الميثاق، ورفضنا وعجزت حركة فتح حتى عن الحفاظ على ائتلافها الداخلي..وساد جو من العسكرية النسبية، واعتقل البعض من رفاقنا مثل ثمين بدح، مدير الحملة الانتخابية لمرشحنا في دائرة سلفيت خميس الجمل، وبعد أربعة أيام من التحقيق معه فى سجن نابلس الذى لم يمض وقت طويل على تسلمه من السلطات الإسرائيلية - أفرج عنه، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية بتدخلات سافرة فى القدس سواء ضد المرشحة المستقلة التى نؤيدها د. حنان عشرَاوى، أو ضد مرشحة الحزب رنا النشاشيبى، ومارست إسرائيل سياسة حزب العمل فى تجزئة التراب الوطنى. ويضيف المرشح د. تيسير العاروري - عضو الوفد المفاوض - كدنا نحصل عبر مدريد على ٦٢٪ من الأرض، لكن الأساليب الملتوية من أوسلو حتى طابا جعلتنا نحصل على ٢٢٪ من الأرض، ولازال هناك خمسة آلاف معتقل لم يفرج عنهم رغم أعراس الديمقراطية، ويضيف القيادى بالجبهة الشعبية خضر أبو عبارة - وهو مطارد وقضى بالسجن ثمانى سنوات - يقول: إن الأخطر هو أن المحكوم عليه بالمؤبد كان بالمفهوم النضالى بطلا.. والآن وفق الاتفاقات يسمى بالقاتل الملطخة أيديه بالدماء، وأصبحت هناك ثقافتان: الأولى تضمنا نحن المناضلين سواء فى المعارضة أو فى حركة فتح، نحن الذين أفنينا زهرة شبابنا فى السجون والمعتقلات جنبا إلى جنب، وهنا أقول لا فرق بيننا سواء أنا المطارد أو زميلى فى المخابرات الفلسطينية، التابعة للسلطة، كلانا ملتزم بإرادة قيادته، تلك التى تؤثر وتتأثر بمناخ الأنظمة العربية التى تعكس قيمها عليهم، وقد واجهنا هذا المأزق حينما طرحت مسألة الانتخابات، وحسمت من الخارج بأغلبية بسيطة. ويضيف قيادى آخر من الشعبية (رفض ذكر اسمه): عقدنا «كونفرس» فى القدس من جميع أعضاء اللجنة المركزية والكوادر الوسيطة بالداخل، وهنا برزت عقليتان فى الاجتماع، كافة الرفاق فى الضفة والقدس صوتوا مع خوض الانتخابات، فى حين اعترض فقط ٤٠٪ من ممثلى غزة، وذهب عدد من الرفاق المركزيين إلى دمشق، وظللنا نتناقش أربعة أيام حول بند واحد هو الانتخابات، وهو الأمر الذى لم يحدث حتى فى المؤتمر العام الرابع الذى استمر ثلاثة أيام، وخرجوا علينا بقرار المقاطعة بأغلبية ٥٣٪، ورفضوا كل البدائل، إلا أننا رفعنا شعار لا للانشقاق، نعم لتجميع قوى اليسار من أجل الحفاظ على جماهيرنا.

فى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - كما حدثنى قيادى بارز بالجبهة - كان الأمر أكثر تعقيداً، حيث صوتت قيادات اللجنة المركزية بالداخل بالإجماع على خوض الانتخابات، ولكن بعد جمع التصويت بالداخل والخارج كان القرار بأغلبية ٥١٪ مع المقاطعة، ويضيف المتحدث: هذا دفع بعض الرفاق ومنهم بلال الشخشير عضو المكتب السياسى للانشقاق، وبسؤال الشخشير المقيم بالأردن هاتفيا أفاد: نعم حدث ومعى عشرون عضوا فى اللجنة المركزية منهم ساجى خليل وآخرون، لأننا نرى أن الانتخابات كانت المخرج الوحيد لليسار الفلسطينى، ونعود لخضر أبو عبارة الذى يؤكد التزامه رغم أن جماهير الشعبية ضد قرار القيادة، ومارست حقها الانتخابى ومنهم من ترشح، وكل ما استطعنا عمله هو وقف ترشيح

الرفاق القياديين ومنهم الناطق الرسمى باسم الجبهة (عدم ذكر الأسماء لأن الشعبية والديمقراطية لازالتا تنظيمين سريين بأوامر من الخارج)، ويتابع أبوعبارة : ولكن هناك رفاقاً فى الضفة يريدون إشهار حزب سياسى بحيث يكون أعضاؤه فى نفس الوقت أعضاء فى الشعبية، ولكن غير ملتزمين بالقرارات المركزية التى تخص الداخل.

ويضيف النائب اليسارى عبدالجواد صالح الحائز على أعلى الأصوات فى رام الله: إن المقاطعة خسرت، ويدلل على ذلك بأن حركة فتح حينما تفاوضت مع حماس فى ١٩٩٣، كانت المناقشة تدور حولى ٤٠٪ أو ٢٠٪ من مقاعد المجلس الوطنى الفلسطينى لحماس، وفى ١٩٩٦ قبيل الانتخابات صارت النسبة التى يتناقشون عليها ١٠٪ أو ٥٪ من مقاعد المجلس النيابى.

وننتقل إلى حركة فتح، وفى ٢٤ لقاءً فردياً وجماعياً خاصة مع أبو العلاء، وصائب عريقات، أكد الجميع الثوابت الوطنية التى طرحت، ويبرروا عدم تحقيق الإفراج الكامل عن الأسرى والمعتقلين بالعامل الزمنى، ولم يكن هناك ثمة تعارض جوهرى بين مواقف نواب الحزب الحاكم والمعارضة، إلا أن نساء فتح تميزن، وكما تقول مسئولة اتحاد النساء فى أريحا: إن النساء الفلسطينيات لم يتجاوزن ٢٢ مرشحة، رغم أنهن يمثلن ٥٣٪ من السكان. وتضيف: لقد قدمت النساء ٣٧ طلب ترشيح للرئيس عرفات، فلم يوافق إلا على خمسة (نجحت منهن ثلاث)، ورغم ذلك التزمنا، ولم تتقدم أخت واحدة للترشيح كمستقلة عكس ما فعل الأخوة، وتضيف المرشحة عن حزب الشعب بنابلس والقيادة النسائية سمر هواش: ليس الحزب الحاكم هو المذنب بحق النساء بل حزب الشعب أيضا، الذى لم يرشح سوى ثلاث نساء فقط، وتضيف: وأيضا فنحن نطالب كافة المرشحين بعدم عقد جلسة الافتتاح إلا بعد الإفراج عن المعتقلين،عقد مظاهرة يوميا من كافة نساء التنظيمات من أجل ذلك، وكنا نحاول ترشيح معتقلة من حركة فتح ونلتف حولها لكى تنجح حتى يعرف زملاؤها النواب أن لهم نائبة فى السجن، ولكن حركة فتح رفضت.

إسرائيل: التدخل المكشوف

لازال الشارع الفلسطينى يتحدث بشبه يقين عن التدخلات الإسرائيلية فى العملية الانتخابية، وبرر ذلك بأن المعلقين السياسيين الإسرائيليين فى ندوة عقدت فى يوم ١/١٨ الجارى وقبل يوم الانتخابات أكدوا أنه لن ينجح أحد من مرشحى حزب الشعب، كذلك من بين ١٧٥٠ صندوقا انتخابيا بالضفة هناك ٢١١ صندوقا جاءت متأخرة من مناطق الحكم الذاتى (ج)الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ووصل التأخير إلى يوم ونصف اليوم فى بعض الأحيان، وكما يقول المراقبون الدوليون: شهيرة يوسف والأمريكية جريتا مازالونى من مركز ابن خلدون: إن قوات الجيش الإسرائيلى بعد أن قمعت الناخب الفلسطينى، وقطعت الطرق جعلت التصويت لا يزيد على ٢٠٪، وإن رنا النشاشيبى مرشحة حزب الشعب ظلت فى الصدارة حتى وصول صناديق المنطقة (ج)، فتراجعت وفاز مرشح آخر حصل تقريباً على ٩٠٪ من الأصوات فى تلك الصناديق فقط! وكما راقبت بنفسى فى الخليل، فقد احتجزت قوات الاحتلال ستة صناديق لمدة يوم، ورفضوا كافة تدخلات الرئيس الأمريكى كارتر، ناهيك عن غطرسة القوة الإسرائيلية وحمايتهم لـ ٤٠٠

مستوطن يوجهون إهانات يومية لـ ١٥٠ ألف خليلى. وفى بيت لحم حيث كنت مراقبا وعضواً بلجنة الفرز، تأخرت حتى الصباح صناديق المنطقة (ج) وماحدث مع رنا النشاشيبى حدث طبق الأصل مع مرشح حزب الشعب فؤاد رزق (أبو أنور)!، هذا بخلاف الإهانة اليومية للفلسطينيين، حيث يؤكد كريم صبحى وسارة علاء الديب والأمريكى ساهر لونى المراقبون الدوليون أن ما يجرى فجر كل يوم - كما شاهدوا - على معبر «مرزه» للعمال الفلسطينيين من الإسرائيليين جعلهم يعتقدون أنه لا سلام ولا ديمقراطية وأن أوسلو قننت الإهانة الفلسطينية.

وهم منظمة التحرير

اعتبر سليمان النّجاب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قبل أن يكون عضوا فى المكتب السياسى لحزب الشعب، أن دعوة إسرائيل أبوعمار لتغيير الميثاق مجرد ابتزاز، ويضيف: لأن الميثاق منذ ١٩٨٨ حين تبنى المجلس الوطنى وبأغلبية كبيرة ما سمى فى حينه بمبادرة السلام الفلسطينية، أو إعلان الاستقلال، إن الميثاق قد أصبح متخلفاً، ويتابع ونحن حين انضوينا فى صفوف (م.ت.ف) رفضنا ذلك الميثاق، ليس لأنه يرفض دولة إسرائيل، لكنه فى ذات الوقت لا يدعو لدولة فلسطينية، وفى اعتقادى أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد دعاية انتخابية لحزب العمل الإسرائيلى، ويؤكد المتحدث أن ميثاق المنظمة مجرد تاريخ ووهم.

وحول هذه القضية عقدت لنا ندوة خصيصا، ضمت مراقبى مركز ابن خلدون، ومركز المعلومات البديلة الفلسطينى، ومركز بانوراما الفلسطينى باستضافة من جمعية الصداقة بين الشعوب فى بيت ساحور التابعة لبيت لحم، حضرها لفيف من قيادات الشعبية، والديمقراطية، وحركة فتح، وحزب الشعب، أكدوا جميعاً أن هناك ثقافتين كما سبق وطرح، وأشاروا إلى أنه ليس هناك بديل لقيادات المنظمة بالخارج سوى تفهم ما يطرح بالداخل، واقترحوا فى المستقبل أن تنعقد الإرادة الفلسطينية فى الخارج على تنظيم شكل أقرب للوكالة اليهودية، يعمل كمنظمة دولية غير حكومية على قاعدة الشرعية الدولية، وأن يكون مقرها فى إحدى العواصم الأوروبية الصديقة، وألا تتعارض الإرادتان الفلسطينيتان فى الداخل والخارج، ودعا أبو إلياس رئيس الجمعية إلى أن يتبنى الرفاق المصريون والحكومة المصرية تلك المقترحات، وأكد الرفيق غسان من الجبهة الشعبية أن اليسار المصرى معنى بسلام السلطة الفلسطينية، وعليه الدور الأكبر فى حسم الرغبات بين الداخل والخارج فى إطار المتغيرات التى جعلت مؤسسات (م.ت.ف) تمثل عبئا على العمل الوطنى فى الداخل!!

سياسة الإستيطان ما بعد اتفاق السلام

تسلم رابين مقاليد الحكم فى اسرائيل فى حزيران عام ١٩٩٢م، عقب وعوده الحاسمة للناخب الإسرائيلى بأنه وحزبه والحكومة التى سيشكلها سوف ينجزون سلامًا مع الفلسطينيين، وكان الطبيعى فى حينه أن يفهم من تلك الوعود إنه سيتم وقف الاستيطان مقابل التوصل إلى اتفاقية سلام فلسطينية -

اسرائيلية، والأمر لم يكن مستبعداً، خاصة بعد أن تحدث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أمام الكونجرس الأمريكي فى ٢٤ آيار ١٩٩١ عن المستوطنات التى تشكل عقبة كؤوداً فى وجه السلام فى الشرق الأوسط» وبواسطة الناخب الاسرائيلي والدعم الأمريكي الذى قدم ١٠ بلايين دولار لإسرائيل، الذى وعد رابين مقابله أن «يجمد الاستيطان» جلس حزب العمل وعلى رأسه رابين على سدة الحكم الاسرائيلية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن وعد رابين بـ «تجميد الاستيطان» استثنى «القدس الكبرى» نهائياً، واعتبرها أى القدس مكاناً غير قابل للمساومة أو الحديث عنه، القدس الكبرى حسب التسمية الاسرائيلية تشكل حوالى ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كما أن التجميد استثنى مخطط بناء ١١ ألف وحدة سكنية حازت على الموافقة الرسمية قبل الانتخابات.

فى الوقت ذاته شكل رابين لجنة خاصة أطلق عليها اسم «اللجنة الاستثنائية» للبحث فى طلبات البناء الاستيطانية، غير تلك الإحدى عشر ألف وحدة السابقة، وذلك لكل من يرغب فى البناء على نفقة غير النفقة الحكومية والتى سرى عليها مفعول التجميد، وقد أخذت اللجنة على عاتقها إصدار التراخيص لتوسيع المستوطنات القائمة، وأضافت بصورة جنونية العديد من المستوطنات الأخرى، وتعاونت وزارة الإسكان والبناء مع قطاع البناء الخاص واستمرت فى تزويده بالبنية التحتية والخدمات الأساسية من شوارع وخدمات طبية وصحية وتعليمية وموافقة ..إلخ. لتسهيل عملية الاستيطان تحت ذرائع وحجج مختلفة، منها يجب تطوير المرافق الأساسية لتكفى حاجة الزيادة السكانية الطبيعية للمستوطنين.

فى الواقع استمرت حكومة العمل تسير فى سياسة الاستيطان وبكثافة عن سابقتها الليكودية، حيث انجزت حتى الآن وحسب تقارير نشرت فى الصحافة العبرية مؤخراً حوالى ٨٠٪ من الخطة الاستيطانية التى سعى الليكود لإنجازها على مدار زمنى أطول، وما زال المستوطنون برغم كل ما يحصل يتلقون المعونات والقروض الحكومية للبناء الاستيطاني والتوسع.

وعليه يمكن القول أن قرار التجميد لم يسر مفعوله، والعكس حصل بطريقة أكثر حكمة من الخطة التى رسمها شارون عندما كان وزيراً للإسكان فى حكومة الليكود، والتى تمثلت فى طرد الفلسطينيين وضم الأراضى الفلسطينية. إذ تبنت حكومة العمل العمل بهدوء على الأراضى وتغيير واقعها الجغرافي والديمغرافي، واختارت عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض بواسطة المستوطنات، وضم أراض فلسطينية على الأغلب بدون سكان فلسطينيين، أو مع قليل منهم ليسهل محاصرتهم وبالتالى هجرهم للمكان.

*** بعد إعلان المبادىء ١٣ أيلول ١٩٩٣**

نحت هذه السياسة منحى التطبيق العملى فى البناء فى تسارع مستميت مع الزمن، حيث حددت له ثلاث اتجاهات لتشكل جميعها عوامل مؤثرة على مستقبل الحل النهائى مع الفلسطينيين، وهذه

الاتجاهات هى أولاً، تشتيت الوحدة الجغرافية الفلسطينية، ثانيًا عزل القدس، ثالثًا، إلغاء الخط الأخضر، ويمكن توضيح الأمر من خلال النظر إلى الأرقام والمعطيات عن المصادرات الواسعة للأراضى الفلسطينية بهدف استيطانها أو شق الطرق الالتفافية، أو الإعلان عنها أراض خضراء تابعة للدولة طبعًا المحتلة. فقد ذكرت مؤسسة «الأرض والمياه فى تقرير لها أن معدل مصادرات الأراضى ارتفع إلى معدل شهرى منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م من ٢٥٠٠ دونم إلى ٨٤٠٠ دونم شهرى ما بعد اتفاق اوسلو سبتمبر عام ١٩٩٣م وبعدها ارتفعت النسبة لتصل إلى حوالى ١٠٨٠ دونم شهريًا (صحيفة الجيروساليم تايمز، ٤٠١-٩٤). وخلال الأربع أشهر الأولى ما بعد اتفاقية اوسلو سبتمبر ٩٣م صادرت اسرائيل ما يربو على ٤٦٠٠٠ دونم من الأراضى فى الضفة الغربية معظمها يقع على الخط الأخضر، وعلى أطراف القدس.

وباشرت اعمال شق الطرق الالتفافية على مساحة ١٢٠٠٠ دونم كمرحلة أولى، وفى الزمن ذاته واصلت الحكومة مصادرات الأراضى بذريعة أنها أراض تابعة للمحميات الطبيعية، وأعلنت فى أواخر عام ١٩٩٣م عن مصادرة حوالى ٨٠٠٠ دونم كأراضى مخصصة لتقام عليها مناطق صناعية، وكلها أراض واقعة على الخط الأخضر (مؤسسة الأرض والمياه فبراير ١٩٩٥م) وفيما بين ديسمبر ١٩٩٤ وحتى توقيع اتفاقية القاهرة فى مايو من العام ذاته صادرت اسرائيل ٤٨٠٠٠ دونم إضافية، وبناءًا على معطيات رقمية جمعها مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC أكد أن السلطات المحتلة صادرت مجموعة ١٤٦,٠٤٤ دونما فى الفترة الواقعة من التوقيع على أوسلو وحتى ديسمبر ١٩٩٥م.

هذا بالإضافة إلى سياسة حكومة العمل التى أعلنت عدم قيامها بتفكيك أى مستوطنة خلال المرحلة الإنتقالية حتى لو طالب المستوطنون أنفسهم بذلك، أعلنت الحكومة الاسرائيلية وفى مناسبات عديدة عن هذه السياسة بل واردفتها بسياسة واضحة بأنه يحق لكل يهودى أن يملك بيتًا فى أى مكان يبتغيه فى الضفة الغربية (تصريح على لسان مدير عام وزارة الإسكان آربييه مزراحى نشرته صحيفة القدس ١٩٩٣/١١/٢٢م).

وعلى الرغم من أن المستوطنين لا يشكلون أكثر من ٢,٤٪ من نسبة السكان العامة فى اسرائيل إلا أن الحكومة تواصل تخصيص ١٢٪ من الميزانية العامة للإسرائيليين ككل (كول همير، ٩٥/١/٢٠) وبالتأكيد فإنهم ينعمون بمستوى حياة من الدرجة الأولى، وتتسع المستوطنات بمستوى مدارس من الدرجة الأولى فى البلاد. وقد أشارت صحيفة جيروزالم بوست ١٩٩٥/١/١٥م إلى أن ١٤٠٠٠ ونشر مجلس الاستيطان الأعلى المعطيات عن الزيادة الاستيطانية البشرية فى المستوطنات حتى نهاية عام ١٩٩٤م جاء فيها أن نسبة الزيادة تجاوزت ٥٪ لنفس العام.

حقيقة الأمر أن اسرائيل بسياستها لا تغفل دقيقة واحدة عن العمل على الاستيطان وخلق حقائق الأمر الواقع على الأرض، والآن تقوم بشق شبكة طرق التفافية لتلتهم عشرة آلاف من الدونمات من الأراضى الزراعية على طول الأراضى المحتلة وعرضها، تقدر تكلفة شبكة الطرق هذه بحوالى ١,٢ مليار دولار، لتربط المستوطنات ببعضها وتجنب المستوطن اليهودى استخدام شبكة الطرق التى تمر عبر التجمعات

السكانية الفلسطينية.

وكما أشرنا سابقًا إلى أن سياسة الحكومة تقضى بعدم إخلاء أو تفكيكات أى مستوطنة فى المرحلة الإنتقالية، فقد ازدادت فى الآونة الأخيرة المطالبة من قبل المستوطنين بإخلائهم من المستوطنات، فقد عقد ممثلون عن حوالى مائتى أسرة من مستوطنة كريات أربع فى الخليل ومحيطها مؤتمراً صحفياً فى القدس العشرين من يناير ١٩٩٦ بمشاركة عناصر من معسكر السلام الاسرائيلى طالبوا فيه حكومة العمل على إخلائهم من المستوطنات وتوفير مساكن لهم داخل اسرائيل.

وقد كان رد الحكومة واضحاً بأن من يريد يخلى مكانه على عاتقه الشخصى، وله الحق فى ذلك ولكن عليهم الانتظار إلى مرحلة الحل النهائى، والذى كما قال «يوسى سرين» الوزير من ميرتس - أن المستوطنات ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية أى وعليه لماذا التسرع!

ومما يؤكد على النية الاسرائيلية التى أصبحت واضحة هى التحديد الاسرائيلى للأولويات الاستيطانية فى المناطق التى حددت أهميتها لها، بدءاً من الممتلكات اليهودية إلى الأمن والاقتصاد، وهى على النحو التالى :

* مستوطنات تدعى اسرائيل بأحقيتها فيها كأحقية الملكية أو الادعاءات الدينية مثل مستوطنة كريات أربع، وعدد من المواقع الأخرى فى مدينة الخليل مثل الحرم الإبراهيمى والبلدة القديمة ومنطقة تل الرميدة وغيرها، وقبر يوسف كموقع مقدس ودينى لليهود فى نابلس، وعدد من المستوطنات التى أقيمت على سلسلة من جبال نابلس أيضاً مثل موريه، وقبر راحيل فى بيت لحم.

* أحقية ملكية وتاريخ ما قبل عام ١٩٤٨م؛ مثل مدينة الخليل، ومجموعة الاستيطان فى عتصيون، وكفار دروم فى قطاع غزة ومستوطنة بيت هعربا فى وادى عربة.

* لأغراض الدفاع الأمنى الاستراتيجى، ولأغراض السيطرة على التجمعات الفلسطينية : مدينة القدس وجميع الطرق المؤدية إليها، منطقة اللطرون غرب القدس، والمقام على جزء منها مطار بن غوريون الاسرائيلى، غرب نابلس المستوطنات التى تشرف على التجمعات السكانية العربية.

* لأغراض السيطرة على المياه الجوفية : إلى الغرب من مدينة نابلس غرب الخليل وشمالها الشرقى.

* لأغراض تعديل الخط الأخضر وجعله مستقيماً خاصة إلى الغرب من منطقة نابلس.

* لأغراض الدخل الاقتصادى وادي الأردن والبحر الميت.

وبناء على هذا الواقع المأساوى فإن كل مفاتيح أبواب الحل أصبحت رهينة الاسرائيليين الذين يمارسون التهويد يومياً على أرض الواقع دون أن تحرك السلطة الفلسطينية هذه القضية، والتى وافقت على تأجيلها لمفاوضات الحل النهائى. ولهذا فإن كل فلسطينى وعربى مطالب بأن يقف إلى جانب هذه

القضية العربية التى ستصبح فى حكم المنتهية، إذا لم يأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وحينئذٍ لن يبقى للفلسطينيين ما يتحدثون عنه فى المرحلة النهائية إلا فى حدود الكانتونات السكانية التى امتدت إليها السلطة الفلسطينية فى المرحلة الانتقالية هذه.

* معلومات عامة :

* عدد المستوطنات فى الضفة الغربية بما فيها القدس : ١٧٦ مستوطنة، منها ١٠ مستوطنات فى قلب القدس الشرقية، و ٢٠ مستوطنة فيما يسمى بحدود القدس الكبرى.

* قطاع غزة : ١٨ مستوطنة مقامة على ٤٠٪ من المساحة الكلية للقطاع.

* عدد المستوطنين يقدر حاليًا بحوالى ١٥٠ ألفا في الضفة الغربية باستثناء القدس.

* فى القدس الشرقية يقدر حوالى ١٦١ ألف مستوطنًا بالإضافة إلى ٣٨,٤٢٠ فى باقى المستوطنات، فى حدود ما يسمى بالقدس الكبرى.

* فى غزة يقدر بحوالى ٣٠ ألف مستوطنا.

قضايا أخرى

يبقى ثلاث قضايا رئيسية تشكل ألغام فى حقل السلام وهى :

١ - الخليل :

منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٥ قام الاحتلال الاسرائيلى بـ ٢٢٤ اعتداء على الحرم الابراهيمى، وقبل اتفاق أوسلو كان للفلسطنيين - وفق معلومات المفاوض د./ تيسير الفاروري - حق التمكن من ٧٠٪ من الحرم، وبعد اتفاق القاهرة تحول الأمر للعكس حيث صار للفلسطنيين الحق فى ٣٠٪ فقط من مساحة الحرم مقابل ٧٠٪ للمستوطنين، كما أدى الاتفاق إلى مصادرة ١/٦ مساحة الخليل لصالح المستوطنين، وتقسيم أوامر المحافظة إلى خمسة أقسام رئيسية، وارتفاع عدد المستوطنين من ٣٥ قبل الاتفاقات، إلى اربعمائة بعدها، يتحكمون فى ١٥٠ ألف خليلى، ويحكمون ١/٦ أرضهم مع توجيه الإهانة اليومية لهم وسط حماية من الجيش الإسرائيلى. حتى أن الشوارع التى تحيط بالحرم يحظر على أبناء الخليل فى باقى أرجاء المدينة أو المحافظة زيارة ذويهم أو السير فيها إلا بتصريح خاص !!

٢ - اللاجئين والنازحين :

رغم أن اتفاقات اوسلو قد نصت على حق من يعود من اللاجئين والنازحين على حق الترشيح والانتخاب، إلا أن اتفاق القاهرة تراجع إلى مناقشة من هو اللاجىء أو النازح !!

٣-البنية التحتية والاقتصادية :

استلمت السلطة الفلسطينية مناطق الحكم الذاتى محطمة فيها أكثر من ٧٠٪ من البنية التحتية، ولإعادة الإعمار تحتاج السلطة إلى ١١ مليار دولار، ويقول د./ مفيد الشامى رئيس قسم السياسة وإدارة الأعمال فى جامعة بير زيت أن الدولة المانحة قررت دعمنا بـ ٢,٤ مليار فقط، وذلك حتى نتحول إلى دولة مدينة خاضعة لتوجهات صندوق النقد، ويضيف وحتى المشاريع المطروحة علينا غير مناسبة، ويضرب مثلاً بمطار غزة وكيف حدد المفاوض الإسرائيلى خطوط الطيران له بحيث أن الراكب من القاهرة لغزه سوف يستغرق من الوقت أكثر من السفر من القاهرة إلى باريس، وكذلك سعر التذكرة !

خاتمة

من الاستعراض السابق نستخلص أن ما يسمى بالحل النهائى ١٩٩٩ رهنا بمجموعة من العوامل الداخلية الفلسطينية، والإقليمية والعربية، ثم الدولية.

أولاً: العوامل الداخلية :

١ - ما هو مستقبل الصراع بين نهج المجتمع المدنى الفلسطينى ونهج السلطة الوليدة ؟

٢ - ما هو مستقبل الصراع بين نهج الداخل والخارج، علماً بأن هناك ما يشبه الإجماع فى الداخل على احترام الخارج دون أن يتدخل فى الشئون الداخلية لسلطة الحكم الذاتى. وعلينا أن ندرك تمام الإدراك أننا سوف نتعامل مع قسمين من الشعب الفلسطينى (داخل وخارج)، دون اسقاط لأجندة أو إرادة أحدهما، ودون دعم طرف على حساب الآخر، وأن منظمة التحرير حتى لو استمرت بشكلها الحالى فستكون من بقايا مرحلة انتهى عمرها الافتراضى نظرياً أو سياسياً لا أقول نضالياً، وأن بقاءها سيكون أقرب لبقاء حكومة عموم فلسطين التى تأسست عام ١٩٤٨ وظلت حتى عام ١٩٦٣ بلا فاعلين. ما لم تقدم المنظمة طرحاً جديداً يرضى الإرادات الفلسطينية جميعاً، من إرادات الداخل المتناقضة ولا أقول المتنافرة، وإرادت الخارج الأكثر تعقيداً وتأثراً بمناخ الأنظمة.

٣ - كيفية وجدل العلاقة بين الشعب الفلسطينى فى الداخل والسلطة الوعيدة مع انتهاء افراح التحرير والانتخابات وبروز مشاكل معقدة مثل الطرق الالتفافية، وانهيار البنية الأساسية، والبطالة التى تطال ٦٠٪ وفق تقارير (الأونرو)، ومناخ استنفار الشعب الفلسطينى من السلطتين، خاصة عدم تجانس الوافدين الجدد مع الآلية الديمقراطية لمواطنى الداخل.

٤ - مستقبل القدس فى ضوء ما سبق، إضافة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والتماهى المغربى، السعورى، الأردنى، الاسرائيلى.

ثانياً: العامل العربى والإقليمى

١ - تأثير توقيع سوريا على اتفاق مع اسرائيل على مستقبل الشعب الفلسطينى اللاجىء فى سوريا

ولبنان، وما يتردد عن فتح ملف التجنيس للفلسطينيين فى البلدين فى إطار ملاحق سوف يتضمنها الاتفاق، سواء تم التحنيس فى لبنان أو فى العراق، كما طرح من قبل أكثر من شخصية فلسطينية مطلعة.

٢ - الارتباط الاقتصادى الأردنى الاسرائيلى المنافس للإقتصاد الفلسطينى الوليد.

٣ - الهرولة الخليجية السعودية وأثرها على فاعلية المفاوض الفلسطينى.

٤ - رغبة الفلسطينية فى الداخل فى ضرورة تعاظم الدور المصرى حكومة وشعبا وقيادة وطنية لتحجيم العامل السلبى العربى المذكور.

٥ - دور إيران فى المعادلة بعد توقيع سوريا وأثر ذلك على حزب الله وحركة حماس.

٦ - انكفاء اسلوب الكفاح المسلح وغياب الحدود للإنطلاق، وعدم اعتماده اسلوب للكفاح لكافة فصائل الداخل (حتى أن حركة حماس جعلت هذا الأسلوب هو الاستثناء وتؤكد الاحصائيات تراجع الأعمال الندائية للحركة بنسبة ٦٠٪ بعد عودة السلطة، ٩٥٪ فى عام ١٩٩٥. وذلك لاستفادة اسرائيل من ذلك على ثلاثة اصعدة هما :

أ) بناء مستوطنات بعد كل حادث تبعًا للعقيدة اليهودية التى تؤكد على أن كل بقعة تسيل فيها الدماء اليهودية تعد مكانًا يهوديًا، مما أدى إلى انتشار الاستيطان فى غزة مثلاً بحيث وصل إلى ٣٠٪ من مساحة القطاع.

ب) اغلاق اسرائيل للمدن وعدم السماح للعمالة الفلسطينية بالانتقال للعمل فى اسرائيل بعد كل عملية، وفى القطاع فقط هناك ٣٠ الف فلسطينى يعملون فى المدن الاسرائيلية.

ج) انكشاف علاقة القيادات الفلسطينية مما يجعلها هدفًا سهلاً للانتقام الاسرائيلى.

ثالثًا : العامل الدولى :

١ - امكانية استمرار الدفع الدولى لعملية السلام والتسوية، خاصة العامل الأمريكى.

٢ - استمرار بقاء حكومة حزب العمل فى الحكم وبذات التوجهات الغير رافضة لمبادىء ما وقع من تسويات.

إن جدلية التفاعل بين كل هذه العوامل المعقدة هى التى سوف تخط مسار ومصير ومستقبل الشعب الفلسطينى فى الوطن المقيد أو الشتات الضائع.

(٢) مستقبل النظام السياسى فى ضوء معطيات الانتخابات البرلمانية المصرية ١٩٩٥

كشفت الانتخابات البرلمانية المصرية الغطاء عن الكثير من القضايا المصرية، والمصيرية، تناولنا معظمها (راجع القسم الخاص بمصر فى التقرير)، وتبقى مناقشة آفاق المستقبل فيما بعد الانتخابات، وجدل العلاقة بين النظام الانتخابى من جهة والنظام السياسى من جهة أخرى، ومن ثم سوف تنقسم تلك الرؤية التحليلية إلى ثلاثة أقسام، تصب فى محاولة الإجابة على سؤال المستقبل المطروح، والأقسام الثلاثة هى :

أولاً : الفساد القانونى للعملية الانتخابية.

ثانيًا : رصد وتحليل السلوكيات الاجتماعية المدمرة التى رافقت الانتخابات وتعاظم وتضافر ثلاثية المال والعنف والتزوير.

ثالثًا : مستقبل النظام السياسى فى ضوء ما حدث.

أولاً: الفساد القانونى للعملية الانتخابية :

تضمن تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية (الملحق الأول الذى أعده مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان)، التنظيم القانونى للعملية الانتخابية، ذلك الذى أشار إلى أن الديمقراطية المتاحة فى مصر والتى تتجلى فى درجة معينة من حرية الرأى والتعبير، ودرجة معينة من الحياة الحزبية، كذلك كفالة بعض الحريات المنصوص عليها فى الدستور ، وفى بعض القوانين، هى مجرد أجزاء من شروط البناء الديمقراطى وليست - بالتأكيد - البناء ذاته، كما أن ضمان تلك الحريات المحدودة أصبح معلقًا وجودًا وعدمًا بقيام هذا البناء، ولا نغالى إذا قلنا أن المسار الديمقراطى - بافتراض وجوده كعملية تراكمية متدرجة ومتصلة - يصبح والحال كذلك - مهددًا برمته، والتهديد قد لا يطال الدولة وحدها، بل يكاد يهدد المجتمع ككل بتفتيت الوحدة الوطنية ذاتها. لقد بات واضحًا منذ نشأة النظام الجمهورى فى مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة إصرار جهاز الدولة من القمة إلى القاعدة على أن يكون هو الجهاز السياسى والإدارى الوحيد المنوط به انجاز كافة المهمات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية فى مصر، أى أنه الإصرار على سياسة التنظيم السياسى الواحد الذى تنشئه القيادة السياسية مستنداً إلى نفوذها وقوتها ويقوم نيابة عنها بل ونيابة عن الجماهير بإدارة شئون الدولة من ناحية والممثل الشعبى للجماهير من ناحية أخرى - ورغم عنها -، وانعكس ذلك بالضرورة على صيغة الدولة الدستورية وهددها فى الصميم، وأدى إلى اختلال الفصل بين السلطات، حيث تطابقت فى العقود آراء وتوجهات السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما فتح المجال لعدم الاعتداد بالسلطة القضائية، الأربعة سواء بعدم تنفيذ أحكام القضاء (١٠٩ حكم من دوائر القضاء الإدارى المصرى لم تنفذ بإيقاف الإنتخابات الأخيرة فى أكثر من نصف الدوائر)، أو بسياسة مجلس الشعب المصرى التى لا تعتد بأحكام محكمة النقض وتعتبرها تحقيقات تحت زعم أن المجلس سيد قراره (فى مجلس ٩٠-١٩٩٥)، إذ أبطلت محكمة النقض عضوية ٩٣ نائباً من أصل (٤٤٤ نائباً)، ولم يقبل المجلس سوى اقصاء نائب واحد وهو الذى كان يحتل مقعد د./ حمدى السيد نقيب الأطباء بالتزوير عن دائرة النزهة، مما أضعف المشاركة الشعبية فى صنع القرار السياسى، وتناول التقرير القيود على تأسيس الأحزاب بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والذى لم يسمح بإعلان حزب واحد، ثم الدستور الذى يؤكد على أن المواطنين أمام القانون سواء، إلا أنه فى المادة ٨٧ يحدد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى الترشيح للدوائر الانتخابية، ثم المادة ٨٨ منه التى تنص على الإشراف القضائى على العمليات الانتخابية فى حين أن الإشراف لا زال منقوصاً، والمادة ٩٣ التى تتحدث عن اختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه، وكيف يساء استخدامها من قبل المجلس، وكذلك المادة ٩٨ - ٩٩ الخاصة بالحصانة البرلمانية، وينتقل التقرير إلى تناقضات وعدم دستورية القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته المختلفة، ودوره فى فساد العملية الانتخابية، ويتوقف التقرير أمام ضعف العقوبات على جرائم التزوير، ويستدل على ذلك بنصوص القانون نفسه.

جرائم الانتخابات

في الباب الرابع حدد القانون الافعال التي تعد جرائم ترتكب ابان العملية الانتخابية وفي جميع مراحلها، أي منذ القيْد في الجدول وحتى الاعداد للأنتخاب وفي أثنائها، وذلك علي النحو التالي:

عاقبت المادة ٣٩ كل من تخلف بغير عذر عن الادلاء بصوته في الانتخاب، وكان اسمه مقيدا بجداول الانتخاب بعقوبة الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنيها.

ونصت المادة ٤٠ علي عقوبة الحبس والغرامة التي لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين علي من يثبت ارتكابه للافعال الآتية:

أ - كل من تعمد قيد او عدم قيد اسمه او اسم غيره في جداول الانتخاب او حذفه منها علي خلاف احكام القانون.

ب - توصل الي قيد اسمه دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك.

وعاقبت المادة ٤١ بذات العقوبة لكل من :

أ - استعمل القوة او التهديد لمنع شخص من ابداء الرأي في الانتخاب، او لاكراهه علي ابداء الرأي علي وجه خاص.

ب - اعطي آخر او عرض او التزم بان يعطيه فائدة لنفسه او لغيره كي يحمله علي ابداء الرأي علي وجه خاص، او الامتناع عنه.

ج - قبل او طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه او لغيره.

والبين أن هاتين المادتين تجرمان كافة اشكال التأثير علي حرية الناخب وارادته في ابداء رأيه علي الوجه الذي يراه.

ثم عددت المواد من ٤٢ الي ٤٩ الكثير من الافعال التي تمثل جرائم انتخابات، كاشاعة او نشر اقوال كاذبة عن سلوك احد المرشحين او عن اخلاقه، بهدف التأثير علي نتيجة الانتخاب، وتتضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة في وقت لم يستطع الناخبون خلاله تبين وجه الحقيقة (م٤٢)، وكذلك كل من حمل السلاح داخل جمعية الانتخاب او داخل قاعة الانتخاب وقت عملية الانتخاب فيعاقب بغرامة لا تجاوز ٢٠٠ جنيه (م٤٣)، ويعاقب بالحبس والغرامة او احدى العقوبتين كل من ابدى رأيه في انتخاب وهو يعلم ان اسمه قد قيد في الجدول بغير حق، أو كل من ابدى رأيه منتحلا اسم غيره، او من اشترك في الانتخاب الواحد لأكثر من مرة (م٤٤).

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ اشهر كل من اختلس او اخفي او اعدم او افسد جداول الانتخاب او بطاقة الانتخاب اواية ورقة اخرى تتعلق بالانتخاب، او غير نتيجة العملية بأي وسيلة بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب او بقصد ما يستوجب اعادة الانتخاب، وكل من اخل بحرية الانتخاب او بنظام اجراءاته باستعمال القوة او التهديد، واذا ارتكبت الافعال السابقة من موظف ضوعفت العقوبة الي الحبس لمدة لا تقل عن سنة (المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧).

وتنص المادة ٥٠ علي سقوط الدعوى العمومية والجنائية للجرائم الانتخابية بمضي ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق، ونصت المادة ٥١ علي ان لرئيس لجنة الانتخاب سلطة مأمور الضبط القضائي.

وفي الباب الخامس والاخير من قانون مباشرة الحقوق السياسية ينص علي بعض الاحكام العامة كأن تكون الدعوة لإجراء الاستفتاء بقرار من رئيس الجمهورية (م٥٢). ونصت المادة ٥٦ أن علي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير الداخلية اصدار اللائحة التنفيذية له، ويعمل به من تاريخ نشره في ١٩٥٦/٣/٤.

وبعد هذا العرض الموجز الذي تناولنا من خلاله الإطار التشريعي (الدستور والقانون) لعملية

الانتخابية ومن خلال عرض النصوص القانونية التي تنظم تلك العملية يتراءي لنا بعض الملاحظات الآتية:

– يبدو واضحا من خلال دراسة القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية الهيمنة الواضحة للسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية، في الاشراف التام والفعلي علي كافة اجراءات العملية الانتخابية، بدءا من القيد في الجداول الانتخابية من حيث القيد فيها وتحريرها وما إلى ذلك من اجراءات، وأن كافة اللجان المتعلقة بالعملية تصدر قرارات تشكيلها من وزير الداخلية.

– احتواء القوانين علي بعض النصوص التي لا تتفق ونصوص الدستور، وعلي سبيل المثال كما قدمنا قيام موظفي الدولة والقطاع العام برئاسة اللجان الفرعية، ووجودهم كأعضاء في لجنة فرز اوراق الانتخابات، وهذا يتعارض مع وضوح نص المادة ٨٨ من الدستور إذ تقرر (يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء، علي أن يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية). وقد بين القانون اعضاء الهيئة القضائية علي نحو محدد، وبالتالي فإن اشتراك موظفي الدولة او القطاع العام وهم من غير اعضاء الهيئة القضائية يعد غير متوافق مع أحكام الدستور، وهو الأمر الذي ينبغي تداركه وأن يتم تعديل القانون بما يتفق مع احكام الدستور وفحواه.

يخلص التقرير فى نهايته إلى محاولة وضع توصيات يعتقد المركز من خلالها أنه يمكن وضع الحدود والقوانين التي يمكن عبرها ضمان حياد العملية الانتخابية باعتبارها الحجر الأساسي في بنيان حركة الإصلاح السياسي.

١ – أن يتم اقتراح واصدار قوانين جديدة تتفق والمتغيرات التي حصلت في الفلسفة والمنهج الذي تبناه الدستور المصري، وبما يتفق مع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تؤصل هذه القوانين الديمقراطية، وما تحتمه من مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، وبما يتوافق مع تحقيق مبدأ التعددية الحزبية.

٢ – أن يتم النظر في بعض مواد الدستور التي تبدو غريبة علي المنهاج الذي ارتضاه كما قدمنا، ولعل اهمها المادة ٩٣ من الدستور والتي تعطي لمجلس الشعب الفصل في صحة عضوية اعضائه، وهي مهمة قضائية بحته لا تتفق وتكوين المجالس النيابية، وتقتضي حيادا لا ضمان له في أغلبية حزبية.

٣ – النظر في مسألة أحقية الوزراء في الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وهو الأمر الذي يبدو فيه إخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، خاصة وأن مجلس الشعب يمارس رقابة علي هؤلاء الوزراء باعتبارهم ممثلي السلطة التنفيذية، وذلك طبقا لنص المادة ٨٦ من الدستور، وكثير من مواد الدستور التي تبين اوجه مراقبة مجلس الشعب للسلطة التنفيذية.

٤ – من خلال الدراسة لقوانين الانتخاب يتضح لنا صدورها خلال النظام السياسي الذي كان يتبني سياسة الحزب او التنظيم الواحد، وقد اثرت هذه الرؤية او الفلسفة علي كثير من نصوص هذه القوانين، وليس ادل علي ذلك من هيمنة السلطة التنفيذية علي كافة الاجراءات التي تتطلبها العملية الانتخابية،

وهو ما يتضح ايضا من كثرة التعديلات التي لحقت هذه القوانين، فنجد أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد لحقه التعديل بالقوانين أرقام ٤ لسنة ٥٨، ٢٣ لسنة ١٩٧٢، ٧٦ لسنة ١٩٧٦، ٤١ لسنة ١٩٧٩، ٢ لسنة ١٩٨٧، ٤٦ لسنة ١٩٨٤، ٢لسنة ١٩٨٧، ٢٠٢ لسنة١٩٩٠، ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤.

ومن هذا يتبين ان هذه التعديلات التي طرأت علي القانون في محاولتها ملائمة التغيرات الحاصلة علي المستوى القانوني والسياسي لم تات بتغيير جذري بسبب سيادة الفكر الشمولي، وهو بالضرورة ما يتعارض بالكلية مع فلسفة التعددية الحزبية التي يتبناها الدستور الحالي عبر المادة الخامسة منه التي جرى الاستفتاء عليها في أبريل ١٩٨٠.

٥ - أن نصوص القانون لا تعطي القضاء الفرصة الحقيقية والفعالة لتحقيق اشراف جاد وفعال علي كافة مراحل العملية الانتخابية، إذ أن سيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في وزاة الداخلية - طبقا لاحكام القوانين الحالية - تقف حائلا امام تحقيق الاشراف القضائي الفعال، وليس أدل علي ذلك كما أقر به القضاة انفسهم عبر توصيتهم السابق ذكرها نصا، كما أن الكثير من أحكام القضاء تبين القصور القائم في هذا الشان.

ثانيا: سلوكيات مجتمعية مدمرة

تلقت اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات اجمالاً ٣١٤٠ شكوى فى الجولتين الانتخابيتين الأولى والثانية، وما سبقهما أثناء الحملة الانتخابية، وما تحققت منه اللجنة يثبت أن أكثر من ٥٠٪ من هذه الشكاوى عن أحداث عنف متبادل بين كافة أطراف العملية الانتخابية، أدى لأن تشير اللجنة إلى :

السلبيات:

وقر فى ضمير اللجنة ومندوبيها الميدانيين، وتسجيلاتها من كل المصادر الموثوقة أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥، قد شابتها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقى ظلالاً كثيفة من الشك على شرعية تلك الانتخابات، وعلى شرعية المجلس النيابى الذى تمخض عنها.

ويمكن ذكر هذه السلبيات تحديداً فيما يلى :

١ - تراجع الآليات السلمية فى إدارة الصراع السياسى، وبروز آليات متخلفة فى إدارة ذلك الصراع، فى مقدمتها تدنى لغة الخطاب، واللجوء إلى العنف، والمال، والطائفية، والعصبيات القبلية والعائلية.

٢ - تصاعد حدة العنف بشكل غير مسبوق منذ بداية الحياة النيابية المصرية فى عام ١٨٦٦، وقد شاركت كل أطراف العملية الانتخابية فى هذا العنف (الحكومة، المرشحون، الناخبون) بلا استثناء، ولكن كان فى مقدمتها عناصر من الحزب الوطنى الحاكم، فى ظل حياد سلبى من أجهزة الأمن، أو تواطؤ أو عجز منها، وقد أخذ هذا العنف صوراً شتى بدءاً من تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية للخصوم، مروراً بالتضييق على نشاط المرشحين أو الاعتداء عليهم وعلى أنصارهم، وطرد مندوبيهم وتقفيل اللجان، وانتهاءاً باستخدام الأسلحة النارية والإرهاب وقتل الخصوم. وقد بلغ عد القتلى طبقًا لما صرح به وزير الداخلية المصرية (جريدة الأهرام - الجمعة - ١٩٩٥/١٢/٢٢) ٣٦ قتيلاً، ٤١١ جريحاً، وتدمير أربعة مبان

للشرطة، ومكتب للبريد، وأحد البنوك، ومجمع استهلاكى، و٢١ سيارة خاصة، ٢٠ أتوبيساً، ومحطة سكة حديد، بينما يشير رصد مندوبى اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات أن عدد القتلى ٥١ قتيلاً، وعشرة أمثال هذا العدد من الجرحي، بينما تشير مصادر المعارضة (الوفد ١٩٩٥/١٢/٢٥) إلي أن عدد القتلى وصل إلى ٦٤ قتيلاً و ٦٠٠ جريح. ورغم أن هذا الاختلاف فى تقدير حجم العنف قد يرجع إلى المدى الزمنى الذى غطاه كل مصدر من المصادر الثلاثة، إلا أنه حتى لو أخذنا بأكثرها محافظة وهو وزارة الداخلية فإن المصابين فى انتخابات ١٩٩٥ يصل إلى أربعة أمثال المصابين فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠، وأضعاف أضعاف أية انتخابات برلمانية سابقة فى التاريخ المصرى الحديث.

٣ - تصاعد دور المال فى ظل غياب أية رقابة قانونية، تحد من دوره فى الدعاية الانتخابية المشروعة، والإغراءات والتلويحات الاجتماعية والسياسية غير المشروعة، وهو الأمر الذى أدى تدمير أبسط مبادىء تكافؤ الفرص، وأيضًا بشكل غير مسبوق فى الحياة السياسية المصرية، بما فى ذلك عصر ما قبل الثورة يوليو ١٩٥٢.

٤ - الإخلال بأمان وأمانة عملية الاقتراع فى المئات من اللجان الانتخابية، إما بتحيز من رجال الأمن والإدارة لصالح مرشحين بعينهم، أو عدم حفظ النظام فى حالات قام بها مرشحون آخرون أو أنصار لهم، أو بلطجية يعملون لحسابهم باقتحام المراكز والعبث بانضباطهم عمليات الاقتراع.

مما سبق نكتشف أن حلف الفساد والأموال المشبوهة، وصرفه للملايين غير المعروف هويتها رغبة فى الحصانة البرلمانية قد أدى إلى استخدام البلطجة والتزوير بشكل غير مسبوق، مما يهدد أن يتحول ذلك إلى سلوك مجتمعى، وإذا عرفنا أن ٥٠٪ على الأقل من تلك السلوكيات تبناها أنصار الحزب الحاكم، فإن ذلك يقترن فى مخيلة الجمهور تشابه استخدام الحزب الحاكم للعنف مع عنف الجماعات الإرهابية، فى ذات الوقت الذى يرفض الحزب الحاكم في خطابه الإعلامى ظاهرة عنف تلك الجماعات، ومن ثم فإن الكاسب الوحيد من تلك الظاهرة المدمرة هى جماعات الإرهاب، والخاسر الأساسى هى الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدنى.

ثالثا: مستقبل النظام السياسى

فى ضوء ما رصدناه وتناولناه يتجلى أمامنا فقدان النظام الانتخابى لدستوريته من جهة، وعدم مواكبة الدستور الحالى بتناقضاته للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وازدياد الخلل بن السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية أمام نفوذ التنفيذية، من جهة ثالثة، ما يفتح المجال لمناقشة مشروعية النظام السياسى برمته فى ضوء تآكل ركائزه القانونية، ويطرح التعاقد الاجتماعى والسياسى بين الحكم والمواطنين للتساؤل، وفى ضوء هذا كله لم يعد هناك مفر من ضرورة تطبيق توصيات اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات (انظر الجزء الخاص بمصر).

وسيظل الضمير الجمعى المصرى يتذكر كيف شاء قدره أن تكون ديمقراطيته على يد مسئوليه وبعض أبنائه، مصدر أحزان مأساوية فى عام ١٩٩٥، وكيف كاد أن يصبح الغش والتزوير أسلوب حياة جماعية فى هذا المجتمع المدنى، فهل تبقى لدينا أمل أن نخرج من قلب المآسى والأحزان ؟!!

(٣) شهادة
رئيس وفد مراقبي الجامعة العربية
لانتخابات الرئاسة الجزائرية

في مكتبه البسيط بالجامعة العربية التقيت مع السفير د. علي عبد الكريم امين مساعد الجامعة العربية، ورئيس وفد الجامعة العربية المراقب لانتخابات الرئاسة الجزائرية، وعلي مدى ساعتين استمعت الي شهادة الرجل الذي حرص علي تأكيد كل ما يقول من واقع بيانات ومحاضر ووثائق، وحدثنا عن لجان المراقبة الدولية من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، واللجنة المستقلة الاهلية الجزائرية لمتابعة الانتخابات، وكيف استقبلت الجامعة العربية بحفاوة، وسمح لهم دون تدخل بكل شئ، ليس فقط مراقبة سير العملية الانتخابية والاقتراع والفرز، بل بسؤال رئيس الحكومة ووزير الداخلية عن اعمال قد يري البعض انها تخص السيادة الوطنية، ورخص لهم استبعاد ما يرونه من اصوات باطلة في الفرز، واكد الرجل بضمير مرتاح انها انتخابات نظيفة وسليمة، واكد بالتقارير ان انتخابات الرئاسة الجزائرية لم يطرد فيها مندوب لمرشح، ولم يعتقل اي مواطن، ولم تتدخل الشرطة، ولم يقتل او يجرح او يخدش اي من اطراف العملية الانتخابية، في نسبة تصويت بلغت ٧٤٪ يفوز فيها اول رئيس عربي منتخب بـ ٦١٪ من الاصوات دون طعون او محاكم، لتفوز الديمقراطية في النهاية، وتبتهج ارواح خمسين الف شهيد دفعوا ثمن تلك الديمقراطية السليمة، استمعت للرجل دون تدخل وبعد أن انتهى سألته..

.. سيادة السفير هل كنت حقا بالجزائر ؟!! اجاب مبتسما نعم..

فشكرا للرجل وشكراً للامل القادم من الجزائر.

حدث في الجزائر

في حقيقة الامر عندما طلب مني ان اترأس وفد الجامعة العربية لمراقبة الانتخابات الجزائرية، اكبرت في هذا الامر ثلاث مسائل اساسية هي : اولا، انها التجربة الاولي التي تباشر فيها احدي الحكومات العربية مثل هذا العمل، في ان تطلب من الامانة العامة للجامعة العربية ان تساهم معها في

عملية تحتل هذا القدر من الاهمية خاصة في مثل هذا الظرف الذي تمر به الجزائر، الامر الثاني، تأكد لي ان الجزائر توصلت الي هذا الامر عبر تجربة عنيفة، وان اعادة الامور الي المسار التاريخي الصحيح لاي بلد بعد مروره بازمات كبرى لابد ان يكون ملجأه ومرجعه حينما تتضارب الارادات السياسية، وحينما يكون الثمن فادحا مثلما حدث بالجزائر، لابد من اللجوء للاسلوب الديمقراطي في مخاطبة الرأي العام، وارجاع الامر الي اصحاب المصلحة الحقيقية، وكان هذا محل تقديري كمثقف عربي لان المعيار الديمقراطي اصبح محل التطبيق في بلد عربي له مكانة مثل الجزائر، كما سوف يؤثر علي مستقبل العمل الديمقراطي في المنطقة كلها، القضية الثالثة التي كان لها تأثير عميق لمساهمة الجامعة ومساهمتي بشكل شخصي، هي ان الفاعليات السياسية التي قررت خوض العملية الانتخابية واتيح لها مناخ ليس معهودا في التجارب السابقة، كان متاحا التعرف عليه عن قرب حتي نلامس الاجواء الحقيقية لمشاركة ديمقراطية حقيقية، تسمح للرأي الاخر بان يتواجد بفاعلية، من خلال برامج تتضمن في طرح مشكلات المرحلتين السابقة والمقبلة والرؤي التي طرحتها المعارضة لتبيان قدرتها علي معالجة الازمة. ومن هذا كله، قدرت الجامعة العربية جدية الحكم في الجزائر في محاولته الجادة لاشراك اطراف عربية ودولية لمراقبة وقراءة العملية الانتخابية، ورأينا دعم هذه التجربة بحيادية وموضوعية.

اتفاقات للمراقبة

هذه التجربة تمت عبر الاتفاقية الموقعة بين الجانب الجزائري والامانة العامة للجامعة العربية والتي تم التوصل اليها مؤخرا، وتضمنت مجموعة من الاسس، اتاحت لوفد المراقبين من الجامعة العربية السياسيين الذين يخوضون العملية الانتخابية وان يتاح حرية التحرك طبقا لقناعاتهم الخاصة، وان يتناقشوا مع الفرقاء السياسيين ويسمعوا منهم ملاحظاتهم عن الكيفية التي تمت بها العملية الانتخابية مسبقا وقبل يوم الانتخاب.

وبالفعل استطعنا ان نتعرف عن قرب وبمناقشات حرة ومستفيضة مع المرشحين للرئاسة ومندوبيهم، ومن خلال حضورنا ايضا للقاءاتهم الجماهيرية، واستطعنا ان نتعرف علي ان الامور تم ترتيبها كي يتمكن المرشحون من شرح برامجهم عبر اجهزة الاعلام الرسمي، فقد تأكدنا تماما ان الفرص المتاحة وبأوقات متساوية ومتكافئة قد تمت وطبقت حتي علي الرئيس زروال. وينطبق ذلك علي تغطية اللقاءات الجماهيرية للمرشحين.

التمويل علي الطريقة الجزائرية

فيما يتعلق بتمويل العملية الانتخابية، كنا نود ان نتعرف علي مصادر التمويل سواء للعملية الانتخابية او لتمويل المرشحين ، لان تمويل العملية الانتخابية في اي تجربة انتخابية يمثل الحجر الاساسي الذي يستشف منه، كيف ستتم هذه العملية الانتخابية، كما انه يعكس قوة المرشح في الواقع دون الاعتماد علي مصادر قد يكون فيها شبهة ضغط، وتأكدنا ان الدولة الجزائرية نظمت هذه المسألة في اطار كل الاحزاب والمرشحين، واعطت المبالغ لتمويل الحملة الانتخابية بالتساوي بين المرشحين، بمعني أن المصادر المالية لتغطية الحملة الانتخابية كانت معروفة سلفا ومحددة،والدولة تحملت الجزء

الكبير في تغطيتها. كما تحملت الدولة الجزء الخاص ماليا بتكلفة الملصقات والمطبوعات بشكل متساو ومتكافىء، وكان معروفا شكل وعدد الملصقات لكل مرشح سلفا.

لجنة اهلية للمراقبة

في ذات الوقت كنا حريصين علي التعرف علي اللجنة الوطنية المستقلة الجزائرية لمراقبة الانتخابات، وهي لجنة اهلية شكلت لاول مرة في الجزائر من شخصيات عامة مرموقة ذات وزن ادبي، اضافة لمنظمات اهلية ومنظمة حقوق الانسان، وكلهم مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، وحين التقينا معهم كنا حريصين علي معرفة مدى استقلالية اللجنة في تأدية مهامها الرقابية، وهل تملك مطلق الصلاحيات في التحرك للوقوف ازاء اي مخالفة او خروج علي القواعد المتفق عليها خاصة اثناء الحملة الانتخابية، واقصد بهذا الامر ان اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات بعيدة عن السياج التاريخي لمؤسسات الدولة، خشية من تأثيرها علي عملية الانتخابات، خاصة انها كانت تغطي حوالي ٨٠٪ من الدوائر، وفي هذا الصدد كان اعضاء وقيادات اللجنة واضحين معنا، واكدوا ان ٨٠٪ من الشكاوي التي تلقوها تمكنوا من معالجتها، وهي ملاحظات تتعلق بالمرشح في مركز نشاطه وحملته الانتخابية، ومدى قبول او اعاقة السلطات الادارية المحلية لذلك، واكدت اللجنة انها تلقت ما يربو علي مائتي شكوي في هذا الصدد، وفحصت، واوجدت حلولا لها، واصدرت عدة توصيات وتحذيرات للاجهزة المحلية والمرشحين من اجل احترام قواعد العملية الانتخابية، خاصة فيما يتعلق باستخدام المؤسسات التعليمية والمساجد. وكانت دائما تؤكد علي ضرورة استقلال الشأن العام للدولة عن فحوي العملية الانتخابية، واكدت اللجنة علي ضرورة تحول الجهاز الاعلامي الرسمي الي مؤسسة عامة تعيد اخراج ديمقراطية الانتخابات بما يكفل حقوقا متساوية للمرشحين جميعا، وتأكدنا كوفد للجامعة العربية ان اللجنة نجحت الي حد كبير في مهمتها، وهناك امثلة علي ذلك سمعناها من ممثل الاخ المرشح نحناح، واشير الي ان هذه اللجنة ايضا تضم ممثلين للمرشحين الاربعة، وللفصائل الحزبية، وافاد ممثل المرشح نحناح ان ٨٠٪ من الشكاوي تمكنا من حلها من خلال نفوذ اللجنة الادبي، لانه لم يكن لها سلطة مادية. مجرد الضغط عبر تأثير الشخصيات والمنظمات الممثلة فيها، وتواصلها مع اجهزة الدولة.

يوم الانتخاب

في اليوم الاول للانتخابات حرصنا علي ان نتأكد ان لجان الانتخابات معدة بشكل لا يسمح لا لمندوبي وانصار المرشحين، ولا للاجهزة الامنية، بأن تتدخل .. وقد وقفنا علي ذلك بالمعاينة والمشاركة في تلك العملية، وتأكدت ان اللجان الانتخابية كانت معدة بطريقة تسمح للناخب بان يؤدي صوته بحيث لا تسمح لاي طرف بان يؤثر علي الناخب منذ وصوله الي باب اللجنة وحتي التصويت، ولمسنا يوم الانتخاب ان الحضور كان كثيفا وفي مداخل اللجان، ولم تتدخل اجهزة الامن الا بالتأكد من عدم حمل الناخب لسلاح او متفجرات، وداخل اللجنة كان هناك رئيس لها ونائب رئيس، وهؤلاء تم تعيينهم من قبل المحليات والبلديات، بقواعد نظمها القانون وفق ارادات المرشحين واللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وكان اي شخص منهم عليه ملاحظات من هذه الاطراف يتم استبداله باخر، وفي اثناء الاقتراع

كان يوجد الي جانب اللجنة ممثلون عن المرشحين الاربعة، وكنا نشاهد ذلك، واحيانا كان يتم التناوب بين ممثلي اللجنة سواء من جانب سعدي او نحناح او بكروه او زروال. في بعض المواقع كان يوجد مندوبو الاربعة وفي مواقع اخري تم التناوب بينهم بالاتفاق.

وقد فتحت الصناديق امامنا في الاماكن التي راقبنا فيها، وباشراف ممثلي المرشحين وممثل اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وكانوا يفتحون الصندوق بحضور اول ناخب الذي كان يتولي فتح الصندوق، وكانت مفاتيح الصناديق موجودة مع رئيس كل لجنة ونائبه، ويتم التأكد من سلامة وخلو الصناديق من اي شئ يشوب عملية الاقتراع.

قبل الفرز

كانت مهمة الفرز علي جانب كبير من الاهمية، ولذلك حرصنا علي التواجد فيها مع باقي منظمات المراقبة وممثلي المرشحين، علما بأننا كنا منتشرين كوفد للجامعة العربية في اربع وعشرين ولاية، والولايات الانتخابية كانت حوالي ثماني واربعين ولاية، وكنت انا اراقب في العاصمة بالجزائر، ورغم ان وفد الجامعة العربية غطي نسبة قليلة من اللجان سواء في الاقتراع او الفرز فأنني ازعم ان وجود الممثلين الاخرين للمراقبة الدولية جنبا الي جنب مع وفد الجامعة العربية اعطي شعورا للجهات المشرفة بأن تلتزم الدقة والحذر، وللحقيقة فان الادارة والمرشحين والناخبين كانوا حريصين علي ذلك، بل واكثر من ذلك لقد كنا نحن الذين نحدد المسارات التي نود التوجه اليها، وكذلك نحدد طبيعة المعلومة التي نسعي من اجلها، وكانت الجهات الادارية الجزائرية تتجاوب معنا دون تدخل وهو الامر الذي اتاح لنا الكثير، وعلي سبيل المثال في مناقشتنا بشأن المرشح نحناح تقابلنا مع مدير حملته الانتخابية والمتحدث الرسمي باسمه والذي ابدي ملاحظة سجلها في محاضرنا وقال: «ان ساعات الارسال اعطيت للمرشح زروال اكثر مما تعطيه لنا، لكن لم نلمس ان هناك تعمدا للخروج عن الامور التي اتفقنا عليها».

وهذا ما اكده ممثل المرشح زروال العقيد مصطفي الخطيب قال : « قد تكون حصلت بعض التجاوزات ولكن ذلك ارتبط بضخامة العملية الانتخابية، وان والاوضاع التي تمر بها الجزائر قد تدفع بعض الاجهزة الادارية لامور لم تكن بإيحاء من الحكم». وأننا كفريق للجامعة العربية تأكدنا من صحة ان الامور لم تكن متعمدة او مستهدفة او مخططة سلفا.

الفرز

نعود الي عملية فرز الاصوات اغلقت الصناديق في الساعة الثامنة مساء يوم الانتخابات وشاهدنا بالمراكز التي تواجدنا فيها الاتي:

اولا: كانت مراكز الفرز ، وممثلو المرشحين، ومن تواجد من المنظمات الدولية وفريق الجامعة العربية، واللجنة المستقلة للمراقبة. وتم فتح الصناديق بطريقة دقيقة. وكذلك قراءة الاصوات التي حرصنا فيها علي استبعاد اي شئ قد يعكر او يشوب نظافة الانتخابات، ولدينا بيانات موثقة بذلك، وكان احد اعضاء اللجنة يقوم برفع البطاقة الانتخابية عاليا بحيث يشاهدها الجميع، وكان الناخب يأخذ اربع صور عليها اسماء المرشحين، يختار من يريد بغرفة مغلقة بمفرده ويلقي بالثلاثة الاخرين في مكان

باللجنة، وكانت تبرز امامنا صورة الصوت او المرشح الذي اختاره الناخب، ويسجل اسمه في القائمة، وكانت دقيقة تماما. وشاهدت ايضا منطقية التصويت في الصناديق من خلال التوازن بين الفوارق للمرشحين الاربعة وتفاوت ذلك من لجنة الي اخري. كما اثبت ذلك فريق الجامعة العربية. وقد راقبنا في الولايات وفق عدة اعتبارات، مثلا ولاية «ادرار» غطينا وفق الاعتبار الجغرافي بحيث نغطي شمال وجنوب وشرق وغرب الجزائر، وحرصنا ان نكون موجودين في مناطق الكثافة السكانية، وبعض المناطق التي لها خصوصية معينة مثل منطقة القبائل مثلا، وذلك حتي نتأكد من انه ليس هناك تدخل من اي جهة للضغط علي اي طرف من اطراف العملية الانتخابية.

٤٤ مراقبا ؟ و١٠٠٠ مكتب

وفي هذا الشأن غطى فريق الجامعة العربية اكثر من الف مكتب انتخابي، من ٣٣ الف مكتب، وكان من الصعب علي ٤٤ مراقبا من الجامعة العربية تغطية كل المراكز والمكاتب الانتخابية، الا اننا حرصنا علي التواجد بما يعطي دلالة ومعني ومضمونا، كما اننا كنا نتحرك بغير علم الجهات الحكومية الجزائرية، وكنا ننسق مع وفد المراقبين من الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية، واللجنة الوطنية الجزائرية، بما اتاح للجميع مع ممثلي المرشحين بتغطية كافة المكاتب وهي ٣٣ الف مكتب انتخابي. ولم يحدث اي تضارب بين كافة الوفود المراقبة، وانتهينا جميعا الي تقارير شبه متقاربة.

وخلصنا الي ان الاعداد كان دقيقا، وان مستوى الاشراف كان من الجانب المدني وليس العسكري او الحكومي، وكنا فيما نطلب من امور يتم التجاوب معنا جميعا، مما اعطي مصداقية للحكم وللعملية الانتخابية، ولم يرفض احد الرقابة، كما ان الناخب الجزائري يشعر باهمية معنوية لذلك، خاصة في الترحيب بوفد الجامعة العربية.

نساء وبربر

ابرز ما تم ليؤكد مصداقية اطراف العملية الانتخابية في الجزائر، ان الناخب الجزائري وبالذات من قطاع النساء كان له دور بارز، وشاهدنا ما يكاد يصل الي ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من الناخبين نساء، اوضحت ملابسهن انهن من مختلف الاتجاهات السياسية الجزائرية، وكنا نلمس ان من لم يجد اسمه في كشوف الناخبين حريص علي ان يدخل في عراك مع المركز الرئيسي، وكان يدرج اسمه بعد التأكد من وجوده في الكشف الرئيسي القومي. وكذلك حرصنا علي مراقبة اماكن وجود البربر الجزائريين، ولاحظنا كثافة الاقبال وسلامة العملية الانتخابية.

وزير الداخلية والقوائم

اما عن القوائم واعدادها فقد قمت بنفسي بسؤال اللجنة الوطنية المستقلة لمتابعة الانتخابات، وافادوا كما هو مسجل انهم تأكدوا من سلامة ودقة قوائم الانتخابات، وذلك عبر اعدادها في الف وخمسمائة بلدية، وتمت اعادة تسجيل البيانات فيها مجددا بعد الانتخابات البرلمانية التي تمت في ١٩٩١، وراقبت اللجنة تلك العملية ،ومن ثم فإن تقييمهم العام ان القوائم عكست الاتجاه الصحيح بدون مبالغة او حجب لبيانات او اضافات او ما يظن انه تلاعب ومخالفات، وهنا لابد ان اذكر واقعة مهمة، وهي

ان بعض المرشحين اثناء الحملة الانتخابية صرح ان الهيئة الانتخابية اي مجموع الناخبين حصل فيها زيادة اربعة ملايين ناخب، واعتقد البعض ان في ذلك اتجاها للتلاعب، وانا شخصيا في لقائي مع رئيس الحكومة الجزائرية طرحت هذا السؤال، وفور سماعه للسؤال لم يستفز او يعتبر ذلك في صميم السيادة الوطنية الجزائرية، بل بالعكس، وكان ذلك في حضور وزير الداخلية واللجنة الوطنية الحكومية، وقدموا لنا بيانات مستقاه من فحص ميداني تم اعداده من قبل الالف وخمسمائة بلدية التي اعدت القوائم ما ينفي ذلك، وكان التفسير انه خلال الفترة من ١٩٩١ حتي ١٩٩٥ حدثت زيادة نتيجة للتحرك العمري للناخبين لأن الشعب الجزائري يتميز بأن ٧٠٪ منه في سن الانتخاب، الاغلبية منهم بين ١٦، ٢١ سنة، واهمية الواقعة ان الحكومة الجزائرية لم تتبرأ من السؤال، علي العكس، رحبت به وردت عليه بشكل مقنع دون التحجج بالسيادة الوطنية بل ابرأت ذمتها بجلاء.

وهنا اود ان اشير لنقاشات طويلة اجريتها مع ممثلي الصحافة الاجنبية الذين حاولوا ادعاء انه لا يصح للجامعة العربية ان تراقب انتخابات تتم تحت مظلة الامن، والحقيقة ان الكثير من الجهات الاعلامية كانت تريد ان يقع في الجزائر غير الذي حدث او تصوره كذلك، وانا اشهد من خلال محاضر مراقبينا واللجان الاخري ان الجانب الجزائري استعد للعملية الانتخابية لمدة اكثر من سنة قبل الانتخابات، واشهد بأن الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع لم يحدث اي اكراه او اعتقال اي من مؤيدي وانصار ومندوبي المرشحين الاربعة، وحرصنا علي التركيز بالذات علي مرشحي المعارضة الثلاثة وهم: الشيخ نحناح وسعيد سعدي، وبكروه، كما لم يحدث اي قتل او اي حادثة امنية او جروح لاي احد، والدليل علي ذلك ان الرئيس انتخب بـ ٦١٪ وتوزعت الاصوات بين المرشحين، ورغم انه تم السماح بان يدعو بعض الناخبين للمقاطعة، فإن نسبة الحضور كانت ٧٤٪.

ولم يشكك او يشك احد من المرشحين الاربعة او يطعن اي من انصارهم في النتائج، وفي مؤتمراتهم اكدوا علي ذلك، والحقيقة ان النتائج عكست موازين القوى الجزائرية، فالشيخ نحناح يحوز من القاعدة الانتخابية اكثر من ٢ مليون ناخب، واخر مثل بكروه يحصل علي إربعمائة الف صوت وهو مثقف مستقل، هذا يشكل قيمة تاريخية علي المستوى البعيد.

خاتمة

وهكذا .. وبعد أن تناولنا بالرصد والتحليل الانتخابات العربية الثلاث التى تمت فى عام ١٩٩٥، الفلسطينية، والمصرية والجزائرية، نستخلص ما يلى :

١ - الدور الإيجابى الذى لعبته لجان الرقابة المحلية.

٢ - تعاظم الدور المؤثر للرقابة الدولية فى الانتخابات الفلسطينية، والجزائرية.

٣ - وهم التعاطى مع قضية الرقابة الدولية على أنها تدخل فى أعمال السيادة.

٤ - إن نزاهة العملية الانتخابية، وديمقراطيتها كانت السبيل الأساسى للخروج من الأزمة فى الجزائر، كما أكدت مصداقية ارهاصات الدولة الأمل فى فلسطين.

٥ - لم تعد الانتخابات وتداول السلطة أداة للتغيير .. فحسب، بل ركيزة من ركائز الاستقرار المجتمعى والسياسى.

المرأة العربية تكون .. أو لا تكون ؟

ايفيت فايز

تبلغ مساحة الوطن العربي ١٣,٥ مليون كم٢ (١/١٠ من اليابسة)، في حين تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ٩,٣ مليون كم٢، إلا أن الوطن العربي لا يزرع سوى ٤٧٣ ألف كم٢، ولذلك فهو يحتاج إلي استيراد نصف حاجة من القمح، ٧٥٪ من حاجياته من المواد الغذائية كالزيت والسكر والزبدة واللحم.

ويتفاوت عدد سكان الوطن العربي من قطر إلي أخر، فمصر تشكل ٢٦٪ من عدد السكان، وبلدان المغرب العربي ٣٠٪، وقطر والبحرين ٢,٪. كما أن معدل الذكورة ليس واحداً في الدول العربية، وإن كاد هذا المعدل يصل إلي حد التساوي مع معدل الإناث في جملة الوطن العربي ١٠١,٦ ذكور إلى ١٠٠ إناث، وهذا يحمل على الاستنتاج أن الحجم العددي للنساء العربيات أقل به ١,٦ من الرجال، ننتقل إلى الأمية والتي تبلغ ٨٦٪ في مجمل البلدان العربية، وبالطبع تتباين من قطر إلي أخر فهي ٩٠٪ في موريتانيا، ٦٠٪ في مصر، ٣٠,٧٪ في الكويت، إلا أن الأمية بين الرجال والإناث متساوية بواقع ٥٠٪ لكل منهما.

مما سبق تتضح أهمية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي، ونكتشف أن المرأة العربية تكاد تشكل ٥٠٪ من الفعل العربي، ولا تقل تعليمياً عن الرجال، فهل تتمتع بنفس الدور في خريطة العمل ؟

والإحصائيات الرسمية لمنظمة العمل العربي تشير إلي دخول اعداد كبيرة نسبياً من النساء إلى ميادين العمل غير الزراعي، أعمارهن تقل عن ٢٥سنة، حيث تصل إلي ٦٠,٩٪، وتتوزع اغلبيتهن في ميدان صناعة النسيج وقطاع الخدمات، وهكذا يتضح لنا أن هناك ارتباطاً بين التصنيع وانشاء المصانع وبين نمو عدد النساء العاملات من جهة، وبين توسع سوق الخدمات وتفرعه. فيترافق وصول اعداد متزايدة من النساء إلى سن العمل (١٨ - ٢٠ سنة حسب قانون العمل في كل قطر)، مع انشاء هذه المرافق، وميل اصحابها إلى إعطاء أجور متدنية للفتيات في هذا السن. متقلبين على مضض لعدم توفر البديل. فهذه الظاهرة تعتبر نتيجة التقاء مصالح أرباب العمل مع حاجة الفتيات من الفئات الاجتماعية الدنيا للحصول على الأجر مهما كان قدره. لذلك تسجل ظاهرة ثانية تتشكل في أن نسبة تشغيل الفتيات في صناعة النسيج وقطاع الخدمات آخذة في الإرتفاع. وهذا ما يفسر أن النسبة الكبرى للفتيات المشتغلات

تتركز فى فئة الأعمال ١٨ - ٢٥ سنة. أما فى فئة الأعمار التالية ٢٦ - ٤٤ سنة فإن نسبة المشتغلات تنخفض لتصل إلى ٢٥,٣٪، ولعل ذلك يعود إلى قناعة المرأة بدورها كربة منزل معطوفًا على الخلل فى البنية الاقتصادية حيث لا تتوفر الفرص الكافية للعمل للجنسين، وعدم توفير الخدمات اللازمة للمرأة العاملة المتزوجة لمساعدتها فى رعاية الأطفال وتحسين ظروف العناية بهم وتربيتهم فى الوقت المتبقى لها بعد دوام العمل. أما نسبة العاملات بين ٤٥ ,٦٤٪ عامًا فتنخفض إلى ١٣,٥٪، وليس ذلك بمستغرب حيث لا تستمر فى العمل إلى هذا السن إلا من اعتادت عليه، ولما كانت غالبية النساء من الجيل السابق لم تزاول العمل خارج المنزل فإن النسبة المذكورة تطال من تبقى فى ميدان العمل من الجيل المذكور، ولا تغيب عن نتائج الأبحاث الميدانية مثل (د./ دره محفوظ المرأة العاملة فى المغرب العربى، مركز دراسات الوحدة العربية)، (مشاركة المرأة فى الحياة العامة فى سوريا، د./ نبيله الرزاز) ظاهرة عمل الفتيات اللائى تتراوح أعمارهن بين ١٤,٧ سنة كخادمات فى المنازل أو فى ورش الصناعات التقليدية، وتصل نسبة هؤلاء إلى ٢,٠٪ من قوة العمل، وهذا يعكس ظلمًا اجتماعيًا يقع عليهن. فقد كان من الأحرى أن يكنّ على مقاعد الدراسة، فلا القدرة الجسدية أو الذهنية عندهن قد نضجت بعد.

أما عن توزيع النساء العاملات حسب الوضع العائلى فتختص فى دراسة الطاقات النسائية العربية (د./ زهير حطب، د./ عباس مكى)، فنجد أن نسب توزع النساء العاملات حسب الوضع العائلى تختلف من قطر إلى قطر، ويمكن تصنيف الأقطار العربية ضمن ثلاث فئات فى هذا المجال هم :

الفئة الأولى:

تشجع عمل العازبات وتتكون من لبنان، والكويت، وتونس، والأردن، ومصر، وسوريا.

الفئة الثانية:

تشجع عمل الأرامل والمطلقات وتتكون من دول المغرب العربى عامة.

أما الفئة الثالثة:

لا تشجع عمل المرأة خارج المنزل أصلاً وتتكون من باقى الدول العربية.

ويتضح من هذا التصنيف أنه يكاد يكون متفقًا عليه الموقف السلبى من عمل المرأة المتزوجة، حيث تؤكد د./ نبيله الرزاز فى بحثها المذكور أن نسبة عمل المرأة (العازبة) فى الوطن العربى ١٨,٦٪، ١٦٪ للمطلقات، ٨,٩٪ للأرامل مقابل ٥,٥٪ للمتزوجات، وترى الدراسة أن هذا الموقف الاجتماعى يتعلق بموقف الدين الاسلامى من عمل المرأة خارج المنزل، وأولوية حق الزوج فى حصوله على نشاط زوجته وتوفيره للمنزل وللأبناء، بالإضافة إلى أن هناك عقبات اجتماعية لا تزال تحول دون اقبال النساء على العمل خارج المنزل، منها أن طبيعة العمل المنزلى مشاقة فى بلادنا، وعدم توفر دور الحضانة، بالإضافة إلى ذلك كله - ولعله الأهم - هو التوزيع التقليدى للعمل فى الأسرة حيث أخذ الرجال مسئولية العمل الذى يدر دخلاً خارج المنزل، وأخذت المرأة العمل الرعائى والخدماتى لأفراد الأسرة داخل المنزل. وكان من

نتيجة ذلك انسحاب النساء من العمل المهنى بعد الزواج، ولذلك نجد فى معظم قوانين العمل وحتى فى عقود العمل العربية الخاصة بفقرات ومواد تنص على إعطاء المرأة الحق فى ترك العمل بعد الزواج إذا أرادت.

ابن خلدون والمرأة العربية

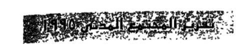
إلا أن هناك صحوة نسائية عربية، تقابل بتحجيم من صناع القرار أو قادة الحركات الحزبية، ولكن ذلك لم يثنِ إرادة المرأة المستقلة، ففى الكويت لازالت النسوة يجمعن التوقيعات من اجل انتزاع حق الترشيح والانتخاب، وفى البحرين استبعدت من الجامعة د./ منيرة فخرو بعد أن تضامنت مع انتفاضة الشعب البحرينى الأخيرة، وفى اليمن تمكنت المرأة اليمنية من أن تمثل بنائبتين فى مجلس الشعب اليمنى رغم قسوة الواقع، والحرب الأهلية، ثم نائبتان بالمغرب، كما شهدت الانتخابات اللبنانية والأردنية والمصرية، والفلسطينية تمثيل النساء فى البرلمانات العربية.

ولعب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية دوراً هاماً فى دعم المرأة المصرية العربية عبر أنشطته التالية :

في مصر وحدها خلال السنتين الاخيرتين عقدت ثلاث مؤتمرات عن المرأة، الأول مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين في يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية السيدة سوزان مبارك، والثاني مؤتمر المرأة في الحياة العامة المصرية في يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، واخيرا مؤتمر المرأة العربية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي في يونيو ١٩٩٥، بخلاف ورش العمل الكثيرة للاستعداد لمؤتمر بكين. وهذا يدل علي دلالة واضحة علي اهتمام المجتمع المصري علي المستويين الحكومي وغير الحكومي بقضية المرأة ، فلقد آن الآوان لتصفية الشوائب المتعلقة بالمرأة كافة، والتي تعوق مشاركتها الفعلية في بناء المجتمع المصري والمجتمع العالمي. وفي الموضوع عرض لتلك المؤتمرات الثلاثة، وعرض لبعض نقاط تقرير مصر المقدم لمؤتمر بكين.

مؤتمر المرأة المصرية تحديات القرن الحادي والعشرين

عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية. ودار المؤتمر حول أربعة محاور، الأول مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، والمحور الثاني يتناول مشاركة المرأة في مجالات التنمية، والمحور الثالث يدور حول التخطيط العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي، والمحور الرابع يركز علي القضايا التي تعوق تقدم المرأة. وقد افتتحت المؤتمر السيدة سوزان مبارك التي أكدت أن المرأة عنصر أساسي في تغيير المجتمع، وطرحت المبررات لعقد هذا المؤتمر، بعض التساؤلات حول وضع المرأة المصرية، وأشار الدكتور مفيد شهاب إلى الحاضر والمستقبل، وذكر دور الأم في تشكيل الادراك السياسي للطفل، ودور المرأة في الحركة الوطنية المصرية، وتشارك المرأة في المؤسسة التشريعية ،وفي التشكيل الوزاري الحالي بوزيرين وفي السلك الدبلوماسي والأحزاب السياسية والنقابات العمالية. ورغم ذلك ، تظل



هناك معوقات تعترض تعميق تلك المشاركة، منها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وضعف التنسيق بين المنظمات النسائية ، ومن هنا لابد من تدخل الدولة حتى تترسخ مشاركة المرأة. وينتقل الحديث إلى الدكتورة فرخندة حسن حيث تحدثت عن مشاركة المرأة في مجالات التنمية، وفي هذا الخصوص فلا يمكن ارتقاء المجتمع المصري إلا بجهود الرجل والمرأة معا- وهناك مشاريع تنموية تستوعب اعداداً قليلة من النساء لا تتناسب وتعدادهن. والمرأة المصرية قادرة علي التصدى لجهود التنمية في الحاضر ولتحدياتها في المستقبل، وهي قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار وتساهم بصورة فعالة لا يمكن الاستهانة بها في بعض المجالات، وتساهم المرأة في بناء جيل قادر علي تحمل أعباء التنمية، وايضا تنمية المجتمع من خلال العمل التطوعي، وتشارك المرأة في كل الانشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وتعمل في كافة القطاعات ووحدات الانتاج بكل تخصصاتها بدرجات متفاوتة. وتناولت الدكتورة ليلى تكلا القضايا التي تعوق تقدم المرأة، فاشارت الي مصادر المعوقات كثيرة، منها اننا كثيرا ما نتعامل مع نصف الحقيقة فنفسر الامور تفسيرا مبتورا غير متكاملا، واننا كثيرا ما نتجاهل اسس المجتمع السليم، ولنجاح التصدى لتلك المعوقات لابد من تحرير المرأة والرجل معا ، واستكمال البنية الاساسية للحرية والمساواة، ولابد من خطة ادارية علمية وعملية.

وفي إطار المصدر الأول المتعلق بمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، تمت مناقشة قضايا عديدة، مثل المرأة المصرية في المجالس النيابية، والاحزاب السياسية وفي الوظائف الادارية العليا بالدولة وفي مجالس ادارات الشركات والنقابات العمالية والمهنية، والمحور الثاني بعنوان «مشاركة - المرأة في مجالات التنمية، اثيرت فيه العديد من الموضوعات مثل مشاركة المرأة المصرية في العملية التعليمية في قطاع الصحة والبحث العلمي، وفي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع النقل والمواصلات وقطاع البنوك والاعلام وقطاع القوات المسلحة. اما المحور الثالث فقد ناقش تحت عنوان «التخطيط العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي» عدة موضوعات منها المرأة نصف الثروة البشرية، والأليات التي تتيح التقدم للمرأة في المنظمات غير الحكومية والمرأة في التشريعات المصرية، والآثار الاقتصادية لعمل المرأة الرسمي وغير الرسمي. وأخيراً فقد تناول المجور الرابع القضايا التي تعوق تقدم المرأة، وتتمثل في الأمية والتقاليد والاعراف والعادات ، وعدم الوعي بين النساء بالحقوق الممنوحة، واختتم المؤتمر بكلمة للسيدة سوزان مبارك، اشارت فيها إلى عدة توصيات، منها أهمية مشاركة المرأة في واقع الحياة السياسية المصرية وضرورة السعي لتنقية التشريعات التي تفرق بين الرجل والمرأة، وأهمية تدريب النساء للتنبوأ كافة المواقع، ومواجهة الأمية بين الفتيات.

المرأة في الحياة العامة المصرية

صدر كتاب عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، تحت عنوان «المرأة في الحياة العامة المصرية» وهو عبارة عن دراسة تحليلية لشهادات المشاركات في الحياة البرلمانية والنقابية في مصر وكانت نتيجة ندوة عقدها المركز في يونيو ١٩٩٤، واشار الدكتور سعد الدين ابراهيم في البداية بأن

المرأة المصرية تمثل كتيبة الاقتحام الأولى في معركة التقدم في القرن الحادي والعشرين، وهي في الوقت نفسه تمثل خط الدفاع الاخير في حماية تراث الدولة المدنية الحديثة ضد قوى التخلف والاظلام ، وصدقت اللافتة التي رفعها نساء مصر امام مبنى البرلمان ١٩٢٤: «علموا بناتكم، احترموا حقوق نسائكم، المرأة مقياس رقى الأمة». ودار الكتاب حول تحليل السيرة الذاتية لأربعة وعشرين من البرلمانيات والنقابيات المصريات ذلك من خلال عدة محاور، الأول يتعلق بالخلفية الاجتماعية - السياسية، والثاني يتناول التجارب الانتخابية العامة، والثالث يدور حول اداء المرأة في المجالس المنتخبة، والرابع يعالج علاقة المرأة بالاحزاب والقوى السياسية، والخامس يركز علي المخاطر التي تهدد مشاركة المرأة في العمل العام، أخيرا نصائح المشاركات للمرأة من أجل توسيع وتدعيم مشاركة المرأة في العمل العام. ووصلت الدراسة إلى أن جميع المعوقات التي تواجه المرأة ليس من المستحيل اقتحامها، ثم أن المجتمع ينظر إلى المرأة التي تنجح باعتبارها امرأة استثنائية ، بالإضافة الي أن المرأة التي تنجح عليها ان تحافظ علي التقاليد والعادات الخاصة بالمرأة، والنظرة للمرأة لا يجب ان تكون عدائية، واخيرا إن الحقوق لا تمنح ولكنها تؤخذ بالنضال والكفاح.

وتم الاشارة في الكتاب الي توصيات ندوة المرأة التي تمخض عنها الكتاب ومنها، اقامة هيئة نسائية مدنية مستقلة دعما للمرأة وتشجيعا لها في مجال المشاركة السياسية العامة، وتطوير آليات قيد النساء في الجداول الانتخابية، أهمية دور وسائل الاعلام في توعية وتدريب المرأة ، بالإضافة إلى مسئولية الدولة عن مراجعة صورة المرأة في كافة ادوات ووسائل الاعلام، وضرورة مكافحة الأمية بشكل جاد، والمطالبة بتصدى كفة مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين للتيارات المناهضة للمرأة.

تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة بكين ١٩٩٥

زاد التحرك في عام ١٩٩٥ من أجل قضية المرأة المصرية من قبل الحكومة والجمعيات الاهلية، حيث تعددت ملامح الاهتمام بالمرأة في شكل التصديق علي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وتكوين هيئات تدفع بقضية المرأة للامام، والبرامج المتعددة لرفع مستوى المرأة والنهوض بها، بالاضافة الي تزايد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة، وهذه الملامح تؤكد وتتسق مع ما نص عليه الدستور في مادته الـ٤٠ التي حظرت اي تمييز بين المواطنين بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة أو اللون.

يتضمن التقرير عن المرأة المصرية مراجعة وتقييم لواقع المرأة المصرية في بداية الثمانينات والتغيرات التي طرأت منذ ذلك التاريخ الي الان، كما يتناول الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة. ويتعرض التقرير ايضا للفقر واثره علي المرأة، ويشير التقرير إلى درجة المساواة في مجالات التعليم والصحة والعمل بين الرجل المرأة، واخيرا تقييم الدعم الدولي في مختلف مجالات تنمية المرأة بالإضافة الي الاهداف والاستراتيجيات التي تستهدف تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.



المحور الأول يدور حول مراجعة وتقييم وضع المرأة المصرية منذ بداية الثمانينات، وفي هذا الخصوص فقد صدرت عدة قرارات لصالح المرأة في عام ١٩٧٩ من قبل رئيس الجمهورية مثل قرار ٤٤ لسنة ١٩٧٩، ورقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، وقد أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية في ١٩٧٧ الإدارة العامة لشئون المرأة، مع ذلك فقد كانت هناك عقبات تتعلق بسيادة القيم التقليدية وقلة البرامج التي تهتم بالنهوض بالمرأة وكثرة البرامج التى تحول دون النهوض بوضع المرأة المصرية، ومع ذلك استمرت مسيرة التقدم، وتمثل ذلك في المشاركة بالسلطة وفي مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات في المجالس النيابية والعمل الدبلوماسي وغيرها، وتحتل مكانا معقولا في مراكز القيادة.

ومن ناحية أخرى تعدد الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة، ومنها المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي أنشئ في ١٩٨٨، واللجنة القومية للمرأة التي أنشئت عام ١٩٧٨، ووزارة السكان والأسرة التي أنشئت عام ١٩٩٣، وهناك ادارات للمرأة تابعة للوزارات والاجهزة الحكومية ، والإدارة العامة للأسرة والطفولة والإدارة العامة للأسر المنتجة، ووحدة السياسة والتنسيق لنشاط المرأة في الإدارة التابعة لوزارة الصحة، وشعبة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وبالإضافة إلى تلك المؤسسات الحكومية، هناك منظمات غير حكومية عديدة تعمل في مجال النهوض بالمرأة المصرية.

-ومن جهة ثالثة أثار التقرير مسألة الوعي والالتزام بحقوق المرأة ، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور والقوانين المختلفة التي أكدت علي المساواة بين الرجل والمرأة ، وعدم التمييز علي أساس الجنس، إلا أن هناك تمييزا في قانون الجنسية حيث تتقرر الجنسية المصرية لأبناء المصري بصرف النظر عن جنسية الأم، في حين أن ابناء المصرية لا يتمتعون بهذه الجنسية إذا كان الأباء غير مصريين، كذلك نظم الجوازات لا تجيز للمرأة المصرية المتزوجة استخراج جواز السفر إلا بموافقة الزوج.

بالإضافة الي ذلك يعالج التقرير قضية الفقر وأثرها علي وضع المرأة، وفي هذا الإطار فالمعروف أن النساء يعانين بنسبة اكبر من اثار الفقر خاصة النساء المعيلات لأسرهن. ويقدر دليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في سنة١٩٩٢ نسبة الافراد الذين يعيشون في فقر مدقع في مصر في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٩ بحوالي ٢٣٪، وترتفع هذه النسبة في الريف إلى ٢٥٪ بينما تقل في الحضر إلى ٢١٪.

واخيرا يتناول قضية تمكين المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل وغيرها. فعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص علي المساواة الكاملة بين الجنسين في التعليم، فإنه من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة انتشار الأمية، ومع ذلك هناك مؤشرات تدل علي ارتفاع نسبة الاناث في مراحل التعليم المختلفة خلال السنوات السبع الأخيرة. اما عن الصحة، فهناك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ويصاحب ذلك ارتفاع معدلات وفيات الاطفال الرضع، وهذا يرتبط بارتفاع معدلات وفيات الاطفال الرضع، وهذا يرتبط بارتفاع معدلات الخصوبة وتكرار الحمل والولادة والعدد الكبير للأطفال مما يؤدي

إلى انخفاض رعاية الام والأسرة لكل طفل علي حدة. ومع ذلك فهناك تحسن ملحوظ في انخفاض معدل الخصوبة للجهود المبذولة في تنظيم الاسرة واستخدام النساء لموانع الحمل. وبخصوص العمل، من خلال احصاءات ١٩٨٦، تصل نسبة النساء إلى اقصاها في قطاع الخدمات (حوالي ٢٦٪) وفي قطاع التمويل والتشييد والبناء وخدمات الأعمال (١٧٪) من اجمالي العاملين في كل قطاع علي حدة.. أما باقي القطاعات فتقل نسبة النساء عن ١٠٪ من اجمالي العاملين. ومع ذلك فحوالي ثلثي مساهمات النساء الاقتصادية غير مدفوعة الأجر.

أما المحور الثاني للتقرير فيدور حول مراجعة وتقييم الدعم الدولي، وفي هذا الإطار تهتم الحكومة المصرية بالمشاركة الايجابية في مجالات التعاون الدولي ومنها مجال المرأة. والدليل علي ذلك، اشتراك مصر رسميا في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية حول المرأة، واشتراك مصر في التوقيع والتصديق علي اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، بالاضافة إلى ذلك فقد ركزت الحكومة علي مجالات التعاون الفني والمساعدات الدولية في ارساء كثير من البرامج للنهوض بالمرأة. مثل مشروع محو أمية الاناث ومشروع بحث تقويم نظام المعلومات ووسائل الاتصال وصحة الطفل والام في المناطق الحضرية المعدومة، ودراسة السياسة الاجتماعية والأسر الفقيرة، ومشروع الوالدية وتنمية الطفل، ومشروع الرائدات الاجتماعية والأندية النسائية، ومشرعات تنمية المرأة الريفية ومركز توثيق ومعلومات المرأة، وغيرها.

والمحور الثالث والاخير يعالج الاستراتيجيات المصرية لحركة المرأة، وهذه الاستراتيجيات تنطلق من واقع امكانيات زاخرة بالحيوية، حيث فاعلية المرأة المصرية بلغت درجة لا يمكن الرجوع عنها، والمناخ الاجتماعي العام يتقبل ذلك بل يدفعه قدما للامام، حيث تقف الدولة عنصرا حافزا ومشجعا علي التقدم، وهي تنطلق نحو أهداف محددة، ترتبط بالتحديات التي يواجهها المجتمع المصري في مجموعة، ومن ثم فإن انطلاقها يسير وفقا لآليات محددة مثل اللجنة القومية للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة السكان وشئون الأسرة ووزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

على مدى يومي ٢، ٣/ ٦/١٩٩٥، عقدت بالقاهرة ندوة المرأة العربية والتحول الديموقراطي، التي نظمها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، حيث قدمت عشرين شهادة من برلمانيات ونقابيات عربيات منتخبات في سبعة أقطار عربية هي (المغرب، تونس، السودان، لبنان، الأردن، اليمن، مصر) وهي البلدان الوحيدة التي تعطي دساتيرها وقوانينها حاليا للمرأة حقوقها السياسية، وقد اجريت بالفعل انتخابات تنافسية تعددية. وقد نوقشت هذه الشهادات بواسطة أكثر من مائة مشارك في الندوة من اثنى عشر قطرا عربيا.

انهت الندوة اعمالها بعد ان شهدت ثلاثة جلسات، غير الافتتاح. حيث اكد د. سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس امناء مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في جلسة الافتتاح، أن فكرة الندوة هي توسيع، واستكمال، وتعميق مسيرة فكرية بدأت من العام الماضي ١٩٩٤، حيث طرحت المرأة المصرية خبرات مسيرتها في المشاركة بالعمل العام عبر ثلاثين شهادة، لامرأة تشارك بالعمل العام، واضاف أن اهداف اللقاء، -بخلاف المتابعة، والتواصل-، هو ان نسمع خبرات، وتجارب النساء العربيات.

وفي جلسة العمل الأولى، التي حملت عنوان:أضواء علي التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية، وترأستها د. سلوى شعراوي جمعة، استاذ العلوم السياسية بالجامعة الامريكية، قدمت في الجلسة شهادتان أحداهما، من النائبة اللبنانية بهية الحريري، والأخرى من الرائدة المصرية د. نوال السعداوي، وقد عقبت عليهن من مصر النائبة الصحفية فريدة النقاش رئيس اتحاد النساء التقدمي لحزب التجمع، والنائبة ليلي حسن .

وعلق علي الشهادتين عشرون متحدثا من مصر، واليمن، وتونس، والاردن، منهم أربعة رجال، وستة عشر سيدة.

وكانت القضية الرئيسية التي طرحت في النقاش، هي جدل العلاقة بين التنشئة الإجتماعية في الاسرة، والمجتمع، حيث رأي البعض أن الاولوية للاسرة، في حين راي البعض الاخر ان نبدأ بالاصلاح الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمجتمع كطريق لتحرير الاسرة، وطرحت في الندوة توصيتان، الأولى من لبنان وهي: ضرورة الدعم والتضامن مع المرأة اللبنانية في جنوب لبنان سواء التي تقاوم الاحتلال، او التي في سجون عملاء اسرائيل بالجنوب المحتل.

والتوصية الثانية من مصر وتطالب بـ:

ضرورة دعم الصحفيين والصحفيات المصريات في مواجهة التعديلات الأخيرة في قانون الاجراءات الجنائية التي مست حرية الصحافة، والصحفيين.

وفي جلسة العمل الثانية، حول تجارب المشاركة المبكرة من العمل العام، برئاسة النائبة اللبنانية مها الخوري، تحدثت النائبات، حبيبة المصعبي من تونس، وخولة شرف من اليمن، وعلقت عليهن من مصر هبة شرف، وأمينة النقاش.

وشهدت المناقشة سبع عشرة مداخلة، من لبنان، وتونس، ومصر، واليمن، والاردن، اربعة منهم رجال، وثلاثة عشر سيدة.

وكانت القضية الاساسية التي طرحت في النقاش ، هي ان تلك التجارب التي طرحت في الجلسة ، لا ان يمكن تعميمها لإنها تمثل اقلية، وليست اغلبية علي الصعيد العربي العام، كذلك فهي تعكس صعوبات لكفاح ضد صعوبات غير موجودة الان. كما طرح في النقاش هل من الاسهل وصول المرأة للقيادات العليا النقابية، او النيابة عن طريق الحكم؟ أو المعارضة؟ وامتد الخلاف حول ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة في الانتخابات النيابية أو لا؟

وطرحت توصيات حول ضرورة دراسة حالات العمل العام المبكر لبعض النساء اللاتي بدأن، ولم يستكملن الطريق، وتوصية اخري حول ضرورة دراسة البرامج الانتخابية التي قادت هؤلاء النسوه الي مقاعد البرلمانات العربية.

وفي جلسة العمل الثالثة، والاخيرة، والتي كان عنوانها:

التجارب الانتخابية العامة البرلمانية، والنقابية، تحدثت النائبة توجان الفيصل من الاردن، ود. لطيفة بناني من المغرب، وترأست الجلسة شاذلية بوخشينة من تونس، وعقبت عليهن من مصر النائبة الصحفية أمينة شفيق، والنائبة بثينة الطويل

وشهدت المناقشة سبع عشرة مداخلة من الاردن، ومصر، وتونس، ستة من الرجال، واحدي عشر سيدة.

ووكانت القضية الرئيسية التي تناولها النقاش، هل يمكن تكرار مثل هذه المعارك في الريف العربي؟ وهل نجاح توجان الفيصل، ود. لطيفة بناني كان في مواجهة التيار الاصولي؟ وطرح ايضا تحليل الدروس المستفادة من المعركتين، واهمية ضرورة التدقيق في قراءة الواقع، وقد اوصت الكثير المتحدثات بأهمية دعم الاحزاب للمرأة في الترشيح والانتخاب، والتصدي للتزوير بكافة السبل.

وقد اتخذت الندوة عدة توصيات منها :

١ - إدانة الاعتداءات المتكررة علي جنوب أبناء لبنان، ونهبها للاراضي الفلسطينية، وقهرها للشعب الفلسطيني، وتعنتها ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين الي وطنهم.

٢ - العمل من أجل دعم صمود المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني المحتل، وممارسة الجهود علي المستويات كافة لاطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، نساء ورجالا لدى القوات الموالية للاحتلال الصهيوني.

٣ - العمل علي رفع الحصار المفروض علي الشعبيين العربيين في العراق وليبيا، والذي تقع النساء والاطفال في مقدمة ضحاياه.

٤ - العمل علي تعبئة المنظمات النسائية العالمية لممارسة ضغوط متواصله من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل كافة. وحمل المجتمع الدولي على التوقف عن التمييز في معاملة الاطراف المختلفة في الصراعات التي تشهدها بعض بقاع العالم.

٥ - دعوة الحكومات العربية الي نبذ الخلافات، وتحقيق مصالحة عربية يتمكن معها العرب من توحيد وتدعيم مواقفهم في مواجهة الاطماع الصهيونية في الحصول علي الارض والسلام معا.

٦ - استنكار العدوان الصربي المتواصل والمتعنت علي شعب البوسنة والهرسك، وكذا العدوان الروسي علي شعب الشيشان، اللذين يذهب بسببهما تيار مستمر من الضحايا من النساء والاطفال والمسنين، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ موقف حاسم لوضع نهاية لهذا العدوان.

٧ - المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين سجناء الرأي والضمير في جميع البلدان العربية كي نطالب بوقف كل الصراعات والنزاعات المسلحة وقفل بؤر الفتن الداخلية والخارجية اي العربية العربية - ودول الجوار.

٨ - مطالبة مركز ابن خلدون بأن يقوم بأعمال السكرتارية المؤقته لمتابعة توصيات هذه الندوة،وخاصة تلك المتعلقة بتأسيس هيئة دعم الناخبات العربيات، ورابطة البرلمانيات العربيات؛ وتنظيم ندوات دورية مشابهة لهذه الندوة حول بعض القضايا الحيوية التي لم يسمح الوقت بتناولها تفصيلاً.

٩ - مطالبة مركز ابن خلدون الاهتمام بالدراسات والبحوث عن ظروف الحياة اليومية للمرأة، وأنماط سلوكها، وسلوك المحيطين بها.سواء في مجال العمل أو المحيط العائلي والاجتماعي.

١٠ - حث منظمات المجتمع المدني، علي الدعوة والعمل من أجل تمكين الأجيال الجديدة من الشابات والشباب لخوض الحياة العامة والترشيح للمجالس التمثيلية.

١١ - مطالبة مركز ابن خلدون بالدعوة لعقد ندوة عن موضوع «المصادر الدينية والمصادر الثقافية الأخرى في تشريعات الحقوق المدنية والشخصية بالوطن العربي».

١٢ - حث القوى السياسية - بما فيها الاحزاب الحاكمة - على تبني دعوة هيئات دولية محايدة لارسال فرق مراقبة الانتخابات في الاقطار العربية، ضماناً لنزاهتها، واغلاق الأبواب علي مظنات الطعون الداخلية والخارجية علي أمانة هذه الانتخابات.

المشهد العربى الراهن
- نظرة كلية -

سامح فوزي

منذ انتهاء حرب الخليج بالشكل المعروف والأوضاع السياسية العربية أصابها الجمود والرتابة وزالت من داخلها بذور التغيير. فالأحداث والطقوس السياسية العربية تسير فى رتابة أكثر مما عرف عنها فى السابق، وأيام العرب تتناسخ بشكل درامى حتى يسهل القول حقًا «ما اشبه الليل بالبارحة»، وكل الأحداث والتطورات التى تحمل مسمى التغيير هى فى الواقع ضرورة لخدمة بقاء الأوضاع المتجمدة. وحتى إن جاء إيقاع التغيير بشكل مباغت فإنه سرعان ما تتضح معالمه وتتكشف أهدافه. ولذا فدراسة الأحوال السياسية لعام ١٩٩٥ يشبه فى وجوه كثيرة كافة الدراسات التى تناولت الأحوال السياسية للأعوام السابقة، والغريب أن الرتابة السياسية العربية - إن صح التعبير - لا تواكب بأى شكل من الأشكال، الإيقاع المتسارع فى أحوال منطقة الشرق الأوسط. وكأن ساسة الأقطار العربية - وربما شعوبها - اختاروا لأنفسهم أن يكونوا «مفعولين بهم» وليسوا «فاعلين» واستكانوا إلى دور «المتلقى» ليس فقط للمعونة وللتوجهات السياسية، بل أيضًا لصياغات المستقبل.

فالأحوال السياسية العربية نستطيع تصنيفها فى ثلاثة محاور متكاملة مترابطة، يسلم كل منهما الاخر فى تلازم عجيب، أولها انهيار التكتلات الإقليمية، وتفسخ فكرة التلاقى الإقليمى كمقدمة للإتحاد العربى الشامل. وهذا التداعى ليس ناتجًا عن غلبة المشروع الخاص «للدولة القومية» فى العالم الغربى بقدر ما هو ناتج عن غياب أى مشروع أو رؤية مستقبلية، والدليل هو تفاقم الخلافات بين الأقطار العربية لأسباب موضوعية فى أوقات قليلة ولأسباب ذاتية فى معظم الأحيان. وهذه الخلافات رغم بساطتها السياسية حسبما هو معلن من اسباب إلا أن القيادات العربية سارت بهذه الخلافات فى نفق مظلم وحسمتها بنظرية «المباراة الصفرية»، وهو ما يعنى انتفاء امكانية التلاقى المشترك على حل هذه الخلافات، ونتيجة لغياب الرؤية الإقليمية المشتركة كبديل مرحلى عن غياب الرؤية العربية الشاملة، وأيضًا لتفشى النزاعات والخلافات العربية - العربية، بشكل غير مسبوق، أصبحت القيادات العربية خالية الوفاض فى ترتيبات الشرق أوسطية، التى عكست مشاوراتها - حتى على المستوى المعلن - حالة غموض الغايات والتشتت بين الأقطار العربية المعنية بذلك.

استمرار التداعى الإقليمى

مثّل عام ١٩٩٥ - كما كان متوقعًا - مشهداً لاستمرار مسلسل التداعى للتكتلات الإقليمية التى نشأت فى الثمانينات وتداعت أو تعثرت فى التسعينيات. ورغم أن خبرة التعاون الأوربى أو تجربة الأسبان هما مؤشران مهمان للتدليل على فكرتى التراكمية والتدريجية فى بناء أسس التعاون الإقليمى، إلا أن التكوينات الإقليمية العربية حملت منذ ميلادها بذور فنائها.

فقد نشأ مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ كتجمع يضم دول الخليج النفطية ويستوعب فى منظومته العراق لأسباب ديمغرافية وقبلية وسياسية. وقد ولد هذا الاتحاد فى ظروف أزمة حرب الخليج الأولى التى نشبت بين العراق وإيران. وشهد المجلس عبر مسيرته تقلص ارتباطاته مع سائر الأقطار العربية وتحوله إلى مجلس للأغنياء يريد الإنعزال كلية عن مجتمع الفقراء. إلى أن جاءت أزمة الخليج الثانية ووضعت حجر عثرة فى سبيل استمرارية فعالية هذا الاتحاد. فقد عجز عن توفير الأمن لأعضائه ووجد نفسه عاجزًا بما له من امكانات مالية ضخمة عن حل النزاع العراقى - الكويتى. واخفق أيضًا فى إيجاد حل لمشكلة الحدود بين قطر والبحرين، مما أدى إلي «تدويل المشكلة» بعرضها على محكمة العدل الدولية. ويبدو حاليًا اختلاف التوجهات السياسية بين الأقطار الخليجية. إذ جمدت قطر أعمالها داخل المجلس وقد ردت دول الخليج الأخرى باستضافة أمير قطر المخلوع الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني. ويتردد أن قطر تريد الاندفاع بقوة نحو إقامة علاقات مع اسرائيل، وهو أمر مازالت دول الخليج الأخرى تسير فى سبيل اتمامه بخطوات وئيدة، حرصًا على الشكل العام فى ظروف تعثر المسار السورى - الاسرائيلى. وحتى الآن تتزايد الخلافات بين أقطار الخليج بخصوص قضية مستقبل العراق والمصالحة العربية. إذ يمكن رصد اثنتين من الدوائر الخليجية احداهما دائرة سعودية كويتية لم تلن لها قناة لإحداث مصالحة، وأخرى إماراتية عمانية ترى أن الزمن الذى مضى كفيل بطى صفحة الماضى، خاصة فى ضوء التهديدات الإيرانية المتزايدة.

مما سبق يتضح أن مجلس التعاون الخليجى ما زال اسير أزمة الخليج وما أفرزته من تناقضات، تلك التى أدت فى التحليل الأخير إلى تكبيل القدرات السياسية والاقتصادية للمجلس.

ثانى الاتحادات الاقليمية هو اتحاد المغرب العربى الذى تأسس عام ١٩٨٩. هذا الاتحاد داهمته ازمة الخليج واستطاع التعايش بالكاد مع إختلاف مواقف أعضائه حيال الموقف بالخليج. بين رافض كليًا، ومتحفظ كتونس، ومؤيد للعمل العسكرى كالمغرب.

وبات واضحًا أن الأزمة الجزائرية أصابت الاتحاد بحالة بشلل مؤقت نتيجة الخوف من امتداد النشاط الإرهابى إلى المغرب وتونس، مما جعل هاتين الدولتين تفرضان قيوداً شديدة على حدود كل منهما مع الجزائر. ثم جاءت تطورات قضية الصحراء واختلاف المواقف بين الجزائر والمغرب ليضع

علامة النهاية لهذا الاتحاد، فقد أعلنت المغرب رسمياً تجميد نشاط المؤسسات بشكل مؤقت، مما يعنى أن أجهزة الاتحاد لم تعد ساحة لحسم الخلافات بل أصبحت هى ذاتها «ضحية» لهذه الخلافات. وهى حالة لم نر لها مثيلاً فى التجربة الاتحادية الأوربية، التى تشهد أحياناً خلافات شديدة بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

ثالث هذه الاتحادات مجلس التعاون العربى الذى تأسس عام ١٩٨٩ ، فقد تصدع مباشرة بعد غزو العراق للكويت، وجاءت هذه الأزمة لتكشف عن هشاشة هذا المجلس، الذى بدأ كمحور سياسى افرزته ظروف سياسية شأنه شأن الاتحادي الأخرين، وكان أصعب شكل اعترض هذا الاتحاد هو مشاركة مصر - كعضو بارز فيه - فى القوات متعددة الجنسيات فى حرب الخليج ضد العراق.

وبذلك فقد اثبتت سنوات التسعينيات الأولى أن هذه الاتحادات لم تتمكن من الدفع بمشروع الاندماج الاقتصادي إلى الأمام، أو على الأقل شكلت إطاراً سلمياً وفعالاً للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الأقطار العربية، ولا هى شكلت الأداة الرئيسية للدفاع العربى المشترك.

تفاقم الصراعات العربية - العربية

تشهد المنطقة العربة الآن تفاقماً شديداً للصراعات العربية - العربية، ومن نماذج هذه الخلافات :

١) خلاف مصرى - سودانى. وإن كان فى ظاهره يعبر عن مشكلة حدودية إلا أن هذه المشكلة لا تثار ولا تتفاقم إلا فى أعقاب تدهور حقيقى فى مستوى العلاقات بين الدولتين. ويبدو منذ البداية غياب الوفاق بين النظامين المصرى والسودانى، ثم جاءت حرب الخليج لتزيد من حدة العداء بين النظامين الحاكمين، فى الوقت الذى تأكد فيه ضلوع نظام الخرطوم فى موجة العنف الأصولى التى اجتاحت مصر، واكتملت الدائرة بتدبير حادث لإغتيال الرئيس مبارك الأمر الذى قاد الأمة بين الجانبين إلى وضع المعادلة الصفرية، بمعنى أنه لا مجال لتحسين العلاقات المصرية السودانية، إلا إذا غير أحد النظامين من طبيعته كلية أو اختفى من الوجود.

٢) خلاف سورى - فلسطينى من جراء اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية خطوة مستقلة بعقد اتفاق منفرد مع الطرف الإسرائيلى، مما أخل بفكرة التنسيق المشترك بين الدول العربية المشاركة فى عملية السلام، للتغلب على صيغة مدريد القائمة على فكرة المفاوضات الثنائية. ويرى الطرف السورى أن الخطوة الفلسطينية المنفردة أضعفت التنسيق العربى المشترك ولم تأت بالنتائج المرجوة وكان من الممكن فى ظل تنسيق جاد ودعم سورى أن يحصل الطرف الفلسطينى على وضع تفاوض أفضل. ويبدو أن غياب الرؤية الشاملة قادت كلا الطرفين للتلويح بتصعيد الخصومة، فقد اتجه الفلسطينيون للمطالبة بالجولان الفلسطينية، وهدد السوريون بتأليب الفصائل الفلسطينية المعارضة اتفاق السلام .

٣ - خلاف سورى - لبنانى. وإن كان غير معلن، وجاء نتيجة لتطور الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تمتع الطرف السورى بخصوصية معينة فى لبنان. وكان اللبنانيون يصفون على استحياء هذا الوضع بمسمى «الوجود السورى فى لبنان » إلا أن هذا الوضع الاستثنائى قد اضفى على لبنان وضعاً من التبعية، من غير المعروف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع اللبنانية فى ظله.



وخلال عام ١٩٩٥ لاحظنا أن التطورات المهمة على الساحة اللبنانية أديرت من دمشق. إذ أن الخلافات بين «نبيه برى» رئيس مجلس النواب «ورفيق الحريرى» رئيس الوزراء، والخلافات التى دارت بين مؤيدى التمديد للرئيس «الهراوى» والمعارضين لهذه الخطوة، سويت فى دمشق، وإن بدا أن سوريا كانت حريصة فى مسألة التمديد الرئاسى على أن يكون التمديد قراراً لبنانياً محضاً، تختفى فيه شبهة التأثير الخارجى، إلا أن المراقبين للشأن اللبنانى يدركون أن تمديد رئاسة الهراوى يمثل قراراً سورياً محضاً، فى محاولة لإبقاء الوضع الراهن، خصوصاً فى ضوء التحولات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً.

حوار بلا رؤية

عقدت قمة عمان فى شهر اكتوبر١٩٩٥ تحت مسمى «المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا» وهو المؤتمر الذى ضم بعض الدول العربية واسرائيل واطرافاً دولية عديدة فى مقدمتها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة. والهدف المعلن للمؤتمر هو دراسة سبل التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة واقرار مشروعات مشتركة تحقق هذا الهدف. ومؤتمر عمان هو الثانى بعد مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد بالمغرب العام الماضى لذات الغرض.

ويلاحظ أن مؤتمر عمان جاء بعد تمهيد سياسى واقتصادى قادته اطراف اقليمية ودولية عديدة، فنذكر جولات المستشار الألمانى ورئيس وزراء اليابان فى منطقة الشرق الأوسط، واستقبال بعض العواصم الخليجية لرجال أعمال اسرائيليين وإلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثانية. ورغم ذلك لم يحدث تنسيق أو حتى مجرد اتصال بين مختلف الأطراف العربية المشاركة فى المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات ومنتديات اقتصادية، وهو تنسيق ضرورى لضمان وحدة المواقف وفاعلية الاستراتيجيات الموحدة. بل ظهرت فى الأفق خلافات الأطراف العربية المشاركة فيما بينها. فقد حدث خلاف مصرى - أردنى حول ما سمى «بالهرولة على التطبيع»، ورفضت اطراف عربية مشروعات اقتصادية مقدمة من اطراف عربية أخرى. مما يدشن أمام اسرائيل حقيقة الموقف العربى المتشتت، ويفسح السبل أمامها كى تصبح مثل «جنوب افريقيا» دولة محور وسط كيانات هامشية اقتصادية.

والغريب أن قضايا مثل «السلام الشامل» و«الانسحاب» و «إزالة أسلحة الدمار الشامل» لم تنل قسطاً وافراً من النقاش رغم أن هناك جملة تطورات سياسية مهمة سبقت أو رافقت انعقاد المؤتمر. فقد اتخذ الكونجرس قراراً أقر فيه أن القدس عاصمة لدولة اسرائيل. ورغم ان القرار فى صيغته النهائية يعطى الرئيس الأمريكى حق تأجيل تنفيذ نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إذا ما وجد أن فى ذلك إضراراً بالمصالح الأمريكية، إلا أن صدور هذا القرار يعنى ببساطة وجود سيف مسلط على الدول العربية، وأن قضية القدس اصبحت مسألة وقت بالنسبة للطرف الأمريكى. ورغم ذلك فلم يشر المؤتمر إلى أى حديث يخص القدس خلال المساجلات التى دارت فى أروقته. وبينما تغرق الدول العربية فى خلافاتها يحدث اتصال اقتصادى بين عناصر البرجوازية العربية والبرجوازية الاسرائيلية والدولية، وهو أمر يجب أن يتماشى فى أهدافه وغاياته مع ماتنشده الدول العربية من استقرار وأمن كاملين، حتى لا تصبح البرجوازية معوقاً للمشروع العربى الشامل بل معززة له.

خبرة مؤتمر عمان هى تلخيص أمين لأحوال عرب التسعينيات بما يحملون من غموض فى الرؤية الشاملة، وخلافات حول اسس التعايش المشترك، بحيث يأتون يحاورون أنفسهم ويحاورون غيرهم بلا رؤية أو هدف يلتفون حوله.

الجامعة العربية: الدور المفقود

اتمت الجامعة العربية عامها الخمسين وسط مشاعر تفاؤل بإمكانية إحياء دور الجامعة فى الواقع العربى، والمحافظة على الكيان المؤسس الذى يجمع سائر الأطراف العربية على مبادىء مشتركة.

ولكن تطورات الأحداث أثبتت أن مستقبل الجامعة رهن بكيفية التعامل مع تداعيات أزمة الخليج الثانية، أو بمعنى أدق رهن بمستقبل النظام الحاكم فى العراق، بحيث إذا بقى النظام العراقى، طويلاً انتفت أية فعالية للجامعة العربية، وإذا تداعى نظام بغداد فإنه يصبح من المحتملة رأب الصدع الذى أصاب البناء العربى.

ويبدو أن إعادة طرح فكرة الانتماء العروبى ذاتها أصبح أمرًا وارد الحدوث، فهناك أطراف خليجية وبالأخص الكويت أعلنت لواء العصيان على كل انتماءعروبى، بسبب أزمة الثقة الناجمة عن حرب الخليج. أما الآن فقد أصبحت الأمور أكثر تعقيدًا إذ أن «الإنتاء الشرق أوسطى» يؤثر بشكل ما على الانتماء العروبى، وبخاصة أن الحديث عن الشرق أوسطية ما زال حديثًا مبهمًا غير محدد المعالم، علاوة على أنه حديث غير مقبول من جانب قطاعات واسعة من النخب العربية. هذا فضلاً عن أن إحياء «فكرة المتوسطية» فى إطار الحديث عن «الشراكة الاقتصادية» بين شمال البحر المتوسط المتقدم وجنوب البحر المتوسط الآخذ فى النمو، لهو أمر غير مستوعب حتى الآن، لأن مؤتمر برشلونة الأخير الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٥ استبعد ليبيا وهى دولة متوسطية على البحر المتوسط، مما يعنى فى التحليل الأخير أن «المتوسطية» كفكر وكممارسة قد لا تخدم التعاون العربي بمعناه الشامل بل بمعناه الانتقائى، ولا نستطيع اعتبارها نسق تشارك فرعى داخل الجامعة العربية للدول التى تطل على البحر المتوسط، لأنه تحكمه فى التحليل الأخير المصالح العربية الشاملة.

ومن خلال النظر إلى الأوضاع العربية الراهنة يتضح تراجع دور الجامعة العربية، ليس فقط فى الدفع بمشروع التعاون العربى المشترك إلى الأمام، بل أيضًا فى العمل على حل النزاعات العربية - العربية، أو حتى العربية مع أطراف خارجية. بل أصبحت الجامعة تغرق فى الشئون القطرية، يبدو هذا فى أحداث البحرين الأخيرة حيث أصدرت الجامعة العربية بيانًا يؤيد النظام الحاكم فى البحرين فيما يتخذه من اجراءات، وهى فى مجملها اجراءات تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان والعمل الديمقراطى. لهذا لم يكن مستغربًا أن تجهض دعوة الأمين العام للمصالحة العربية لأنه على حسب تعبير د./ ناصيف حسن المستشار السياسى للأمين العام، أن المؤشرات الموجودة تدل على عدم وجود قناعة بتفعيل البيت العربي.

إن كل الشواهد تجزم بأن دور الجامعة فى تراجع مستمر، وإن كافة المشروعات التى تخص مستقبل المنطقة العربية كتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى وإعادة تخطيط المنطقة العربية، يجرى بمنأى إن

الجامعة العربية، بل يسير وفق انساق قطرية ضيقة، تحكمها مصالح ذاتية ومتناقضة أحياناً.

مستقبل مسيرة التسوية

من أبرز التطورات التى شهدتها مسيرة التسوية فى منطقة الشرق الأوسط ابرام اتفاق طابا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. ورغم أن أطرافاً فلسطينية نظرت إلى الاتفاق بوصفه حجر الزاوية لإقامة دولة فلسطين المستقلة، إلا أن قراءة لبنود الاتفاق تكشف عن كم من الثغرات المتعددة. إذ قد توصل الطرفان على ما يبدو إلى اتفاق، فى ظروف ضغط امريكى متواصل وتدخل مصرى دؤوب، مع شعور المفاوضين بالإرهاق الشديد فى الأيام الأخيرة. ومن ضمن ثغرات الاتفاق إرجاء بث ملف الكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، واحتواء نصوص الاتفاق على بعض العبارات المطاطة مثل الافراج عن الدفعة الثالثة من المعتقلين فى «وقت لاحق»، أو احتفاظ الجيش الاسرائيلى «مؤقتاً» بالسيطرة على الحرم الابراهيمى، أو استبعاد المرشحين الذين ارتكبوا اعمالاً «غير قانونية أو غير ديمقراطية» إذ ما هو التفسير المعتمد لكلمات أو عبارات من قبيل «مؤقتاً - فى وقت لاحق - غير ديمقراطية»؟ ورغم كل القيود الواردة فى الاتفاق والقيود التى يعانى منها الفلسطينيون، فقد أجريت الانتخابات فى شهر يناير من عام ١٩٩٦ واستطاعت للمرة الأولى أن تقدم مجلساً ديمقراطياً منتخباً لا يراعى فكرة «الحصص» مثلما هو حادث بالنسبة للمجلس الوطنى «برلمان المنفى». كما قدمت الانتخابات أول رئيس منتخب وبذلك خلفت شرعية الدولة الفلسطينية التى ما زالت فى طور التكوين.

بقى حتى الآن المسار السورى - الاسرائيلى متعثراً، ويدور الخلاف حول المواءمة بين مفهومى الأمن والإنسحاب، إذ أن المنطق السورى الراسخ هو الانسحاب الكامل مقابل السلام الشامل، وهو أمر حتى الآن لا يزال غير متفق عليه مع الجانب الاسرائيلى. حيث يلاحظ أنه لم يصدر تصريح رسمى حتى الآن من جانب اسرائيل يفيد بوجود امكانية حدوث انسحاب شامل من جانب اسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة. فى الوقت الذى مازال فيه المسار اللبنانى - الاسرائيلى متجمداً، فى ضوء فشل كل المحاولات الاسرائيلية لاستقطاب اللبنانيين لإقامة سلام منفرد مع اسرائيل. وفى ضوء الارتباطات الإقليمية يصعب ان تقوم لبنان بخطوة مستقلة عن الطرف السورى فى المسيرة السلمية. وأغلب الظن أن مسألة الوضع فى لبنان سوف يدخل فى إطار الصفقة الكلية بين سوريا واسرائيل.

وواقع الأمر أن الطرف السورى يؤمن أن «ابتزاز الوقت» ليس فى صالحه، بل أن التروى فى التوصل لاتفاق سلام قد يحفظ حقه فى الانسحاب الكامل من الجولان، وبخاصة أن السلام مع اسرائيل لم يكن له المردود الإيجابى المتوقع على المسار الفلسطينى، بل أثبت صحة اعتقاد القيادة السورية. ويرجح أن عام ١٩٩٦ سوف يشهد توقيع اتفاق سلام سورى - اسرائيلى.

هكذا بدت لنا الأوضاع العربية الراهنة فى مجملها وهى تعبر فى الواقع عن مشهد خصومه وتجزئة وتعثر فى مواجهة تكتلات دولية تجاوزت خصوماتها المبدئية وأهالت التراب على كافة عوامل الشقاق والتجزئة. وهى خبرة لن تسهم إلا فى إنماء الشقاء العربى ..

الشــــــــرق أوسطية بين العرب واسرائيل

سعيد عبد المسيح

المقدمة

إن عملية السلام العربية الاسرائيلية وما حققته من خطوات عملية، طرحت مفهوم الشرق الأوسط بصورة قوية ولا سيما من جانب اسرائيل، فيما كتبه رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز بعنوان «الشرق الأوسط الجديد». ويرى البعض أن ما يجرى فى الجانب الاقتصادى بين الطرفين العربى والاسرائيلى يتمشى إلى حد كبير مع أطروحات الكتاب، وفى هذا السياق تتراوح الآراء والاتجاهات صوب الشرق أوسطية من قبل الطرفين، ولكن الأهمية تكمن فى توحد العرب ودخولهم ككتل فى إطار الشرق أوسطية لأن دخولهم فرادى فيه أخطار محدقة بالهوية العربية ومصلحة الأمة العربية. ومن هنا فإن طرح الشرق أوسطية بهذه الصورة يتطلب وقفة عربية جادة يدعمها موقف شعبى واع لعدم السماح للغير برسم أى مشروعات للمنطقة العربية لا تحقق مصالحها، بل يطرحون تصوراتهم التى تحقق مصالحهم، وبهذا فلا تكون هناك غضاضة فى الشرق أوسطية أو غيرها من صور التعاون الاقتصادى فى المنطقة.

خلفية تاريخية

يرى البعض أن مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد هو خلاصة يوتوبيا هرتزل الصهيونية مؤسس الحركة الصهيونية، حيث يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام، والتعايش، وحيث تجتمع الثروات العربية الواسعة مع التمركز الاستثنائى للقوة العقلية التى يمتلكها الصهاينة لخلق جنة من الرخاء على الأرض.

إن مصطلح الشرق الأوسط من اختراع المؤرخ البحرى الأمريكى «ألفريد بيتر ماهان» عام ١٩٠٢، ليصف به المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، ثم أخذ يتطور ليضم فى حدوده منطقة أوسع تشمل الدول الأفريقية والأسيوية القريبة من أوروبا، وتشمل كذلك إيران وتركيا والعراق والجزيرة العربية وسوريا ومصر ولبنان والأردن وليبيا واسرائيل. وبدأ الاصطلاح يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب اسيا إلى شمال افريقيا. ثم أخذ

المصطلح يتمايز عن مصطلحات أخرى سادت قبله مثل الشرق الأدنى والشرق الأقصى.

هناك خلاف حول تحديد حدود المنطقة، ومن هنا يرى الدكتور على الدين هلال والأستاذ/ جميل مطر أن المصطلح سياسى النشأة والاستعمال، وأن الأوربيين هم أول من استخدموا مصطلح الشرق الأوسط، فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا والتى تمتد من الهند شرقًا بالشرق الأقصى، أما المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط، فأطلق عليها الشرق الأدنى، لذا كان من البديهى أن يطلق مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة التى تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى، وخلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواجد فى المنطقة ووقعت نشاطاتهم فى تركيا وايران ودول شبه الجزيرة العربية تحت إمرة قيادة الشرق الأوسط البريطانى، ومنذ تلك اللحظة استمر اطلاق مصطلح الشرق الأوسط على هذه المناطق، وامتدت رقعته لتشمل كافة المناطق من باكستان شرقًا حتى المغرب غربًا، ومن تركيا شمالاً حتى القرن الأفريقى جنوبًا، لتعكس بذلك التفاعلات المتغيرة للقوى العظمى.

فى إطار الحديث عن النظام الشرق أوسطى، يرى البعض أنه لا يمكن أن يعد نظامًا اقليميًا لأن مقومات النظام الاقليمى تتمثل فى التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها، والاتساع - كحد أدنى - لعضوية ما لا يقل عن ثلاث دول تتشابه فى ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية، والاقتصادية واستقرار التفاعل وتنوع أنماطه بين مختلف وحدات النظام. وإذا تم تطبيق ذلك على مفهوم الشرق الأوسط، فإنه يبدو مفهومًا فاقدًا للتماسك والمصداقية، فلا هو يمثل منطقة جغرافية واضحة المعالم، ولا هو يعبر عن قسط من الخصائص المتماثلة بين دولة، ولا هو يشكل وعاء لتفاعل مكثف بين مختلف مكوناته وبعضها البعض.

ظل الشرق الأوسط مفهومًا تتنازعه الأهواء، فهو تارة يتسع ليشمل كل العالم الإسلامى، وتارة أخرى يضيق عن استيعاب الدول العربية كافة فى الوقت الذى يضم فيه اسرائيل وقبرص وأثيوبيا. وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يحدث تقدم كبير على طريق إزالة ما يعترى استخدامه من غموض، بحيث يمكن القول أنه وإن اتسع حيز الاتفاق حول شمول التعريف لدول مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن، إلا أن اتفاقًا مماثلاً لم يتحقق بخصوص دول أخرى مثل المغرب العربى وإيران وتركيا وقبرص وباكستان وأفغانستان وأثيوبيا واسرائيل، وهناك من يرى أنه يعنى المنطقة الممتدة التى تشمل تركيا وايران والعراق وسوريا والأردن والسعودية ولبنان وفلسطين واسرائيل ومصر وليبيا والسودان ثم ما يطلق عليه الأطراف الهامشية وهى بقية بلاد شمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب).

وهذا يعكس أن المصطلح غير محدد مما أدى لإنفصاله عن الواقع الجغرافى والتاريخى والثقافى للمنطقة التى أريد به توصيفها.



الوضع الراهن

إن الطرح الحديث يرجع للفكرة التى طرحها شيمون بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، ويرى فيه بناء جماعة اقتصادية اقليمية تضم البلدان العربية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط وفى قلبها اسرائيل، والهدف هو خلق جماعة اقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة على غرار الاتحاد الأوربى، ويطرح فى هذا الصدد تصوره لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادى الإقليمى، فى سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، ووجدت هذه الفكرة طريقها إلى أرض الواقع من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، ثم مؤتمرى الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥.

الرؤى المختلفة إزاء الشرق أوسطية

١- الرؤية العربية : هناك ثلاثة اتجاهات تندرج تحت هذه الرؤية :

أ) الاتجاه المؤيد ويفترض امكانية قيامه

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الشرق أوسطى ليس نقيضاً للنظام العربى، إذا استطاع العرب أن يدخلوه كقطب من الأقطاب. ثم أن هناك مبالغة عربية شديدة فى القدرات الاقتصادية الاسرائيلية. فإسرائيل لا تمثل معجزة اقتصادية وتعانى من أمراض اقتصادية مثل التضخم والبطالة، واسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الأسواق العربية. فصادراتها لا تزيد عن ١١ مليار دولار سنوياً، كما أن ٣٠٪ منها من الماس المصقول الموجه أساساً إلى أوروبا وأمريكا. وما بقى يمكن تقسيمه إلى نوعين من الصادرات : الحاصلات والصناعات التقليدية خاصة الموالح والمنسوجات، وهذه يمكن منافستها من قبل مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، والصناعات المتقدمة خاصة فى مجال الالكترونيات، وقدرتها على منافسة تلك الواردة من شرق اسيا وأوروبا وأمريكا محدودة للغاية، وتخفيف الضغط على الاقتصاد الفلسطينى أو حرية حركة العمالة، وقد يؤثر على المدى الطويل على التركيب الديموجرافى الاسرائيلى، خاصة وأن ١٨٪ من سكان اسرائيل من الشعب الفلسطينى.

ب) الاتجاه المتحفظ

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الخشية أن يكون النظام الشرق أوسطى إطاراً لتذويب الهوية العربية فى ظل الضعف العربى الراهن، واستبعاد العراق وإيران من النظام. فهناك خوف من الهيمنة على الأسواق العربية وأن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الاسرائيلى سوف يعنى اخضاع الاقتصادات العربية لأساليب استعمارية، وأنه سوف يعطى قدرات اضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود ومن ثم التوسع فى الأراضى العربية، وسوف تخلق جماعات داخل الدول العربية موالية لها لمصالحها ومن ثم يشكل لوبى لصالح اسرائيل.

ج) الاتجاه الرافض

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا توجد هوية شرق أوسطية، وهي صيغة لزرع اسرائيل فى جسم المنطقة، وأن هذه السوق غير مفيدة للعرب اقتصاديًا ولها مخاطر على التطور الثقافى العربى.

٢ - الرؤية الاسرائيلية:

أ) الاتجاه المؤيد

يرى أنصاره أن هناك صورة وردية لمستقبل التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، حيث ستتم انتقال الاستثمارات من اسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطينى والأردنى وغيرهما من اقتصاديات الشرق الأوسط، فى ثلاثة مجالات حيوية هى الزراعة والصناعة وبعض الخدمات التى تحتاج إلى مهارات عالية، وأن هناك امكانيات للتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمكن الاستناد إليها إذا توافرت النيات الحسنة لدى كل الأطراف لتحقيق أسلوب عملى يؤدى إلى نقص المخاوف. وعدم اثارة تصورات غير واقعية، وادراك أن عملية بناء الإجماع؟ الإقليمى عملية تحتاج إلى وقت، كما أن تاريخ العداء الذى عاشته المنطقة لن يتبخر بين يوم وليلة.

ب) الاتجاه المتحفظ

إن الشرق الأوسط لم يتهيأ بعد لإنشاء علاقات سوقية قوية لسبب عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لذلك.

ج) الاتجاه الرافض

ويتمثل فى الاتجاه الرافض لعملية السلام بين اسرائيل والعرب.

أهم القضايا التى أثارها الشرق الأوسط

١ - القضايا الاقتصادية

فالاتجاه السائد فى اسرائيل أنها ستحقق أهدافًا اقتصادية كبيرة على حساب العرب، والأخطار المحدقة على الأموال العربية.

٢ - القضايا السياسية

أثارت أن الشرق أوسطية تهدف إلى أحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة. وضرورة احياء النظام الإقليمى العربى والتساؤل حول هل النظام الشرق أوسطى ستقوده اسرائيل أم سيكون متعدد الأقطاب.

٣ - القضايا الأمنية

هناك من يرى أنه يوفر الاستقرار والأمن فى المنطقة، ولكنه يؤثر سلبيًا على الأمن القومى العربى

من حيث تفكيك المنطقة إلى مناطق مختلفة ثم التفوق العسكرى الاسرائيلى.

مؤتمر الدار البيضاء (القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا)

شاركت فيه ٦١ دولة و ١١١٤ من رجال الأعمال من مختلف الدول، وأشار العاهل المغربى فى الجلسة الافتتاحية إلى أن الهدف هو :

١ - استكشاف ما يتوافر فى المنطقة من فرص للنمو الاقتصادى، وامكانات الاستثمار مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المحتملة.

٢ - تمكين رجال الأعمال والخبراء ممن لهم احتكاك بالمنطقة من تبادل الخبرات.

٣ - بلورة إطار ملائم لرصد وتحديد الآليات المتعددة التى من شأنها أن تعزز السلام فى المنطقة.

وإذا كان المحوران الأول والثانى قد عبر عنهما المشروعات التى تقوم بها عدد من الدول ترقبا للاستثمار والتمويل، فإن المحور الثالث يعنى اساسًا بالهيكل التنظيمى للمؤتمر بمحاولة استحداث آليات له تؤهله للاستمرار. وحددها الإعلان الختامى فى : آلية التمويل (بنك التنمية)، ومكتب اقليمى سياحى، غرف تجارية اقليمية، لجنة تسيير للمتابعة وسكرتارية تنفيذية.

ونص الإعلان الختامى على عدد من الأمور، أهمها :

- الشراكة الجديدة بين رجال الأعمال والحكومات.

- الحاجة إلى تنمية اقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار من داخل المنطقة وخارجها، وهذا يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال عبر الحدود وفقًا لقوى السوق.

- أعلن المشاركون عن نيتهم لإتخاذ الخطوات التالية :

- دراسة قيام بنك للتنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإقامة مكتب إقليمى لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا كوجهة سياحية موحدة وجذابة.

- تشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال لتسهيل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة.

- يعتزم المشاركون انشاء لجنة تسيير وذلك لبحث آليات المتابعة، وسكرتارية تنفيذية وستساعد فى تنظيم غرفة تجارية اقليمية ومجلس للأعمال وتعمل على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ملاحظات

١ – منظما المؤتمر هما مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى والمنتدى الاقتصادى العالمى بالتعاون مع حكومة المغرب، ولم يحضره سوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن وايران.

٢ – أكد وزير الخارجية عمرو موسى أن التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة لن يستقيم دون أن يكتمل السلام، وأكد على أن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى لا يأتى على حساب التعاون العربى.

قمة عمان ١٩٩٥

شارك فيها نحو ٢٠٠٠ من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال يمثلون ٦٣ دولة.

صدر فى نهاية أعمال القمة بيان ختامى «إعلان عمان» تناول المؤسسات الاقتصادية التى قررت القمة اقامتها لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط، حيث : –

١ – إقامة بنك للتعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقره القاهرة، بهدف دعم تنمية القطاع الخاص ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية، وتوفير منتدى يعمل على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى الإقليمى.

٢ – إقامة مجلس إقليمى للسياحة وجمعية وكلاء السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط، لتسهيل المنطقة كمنطقة جذب سياحى فريدة.

٣ – إقامة مجلس إقليمى لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة فى دول المنطقة (مجلس الأعمال والتجارة الإقليمى).

٤ – الإفتتاح الرسمى للأمانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية ومقرها الدار البيضاء، لتعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف الاتصالات وتبادل المعلومات، وتعزيز إستثمارات القطاع الخاص فى المنطقة.

٥ – إقامة أمانة عامة للجنة المتابعة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الإقتصادية كمؤسسة اقتصادية إقليمية دائمة مقرها عمان، لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٦ – عقد القمة الاقتصادية الثالثة عام ١٩٩٦ بالقاهرة، والرابعة ١٩٩٧ بالدوحة.

النشاطات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها

– قدمت الأردن ٢٧ مشروعًا بقيمة ٣,٥ مليار دولار، وقدمت اسرائيل ١٦٢ مشروعًا بقيمة ٢٥,٣ مليار



دولار، وقدمت السلطة الفلسطينية مشروعات قيمتها ٦,٣٢ مليار دولار، وقدمت مصر ٨٥ مشروعًا بقيمة ٢٥ مليار دولار.

- اتفاق وزراء تجارة مصر والولايات المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية على مراجعة الاتفاقات التجارية بين الدول المشتركة فى اجتماع طابا، تمهيدًا لبحث امكانية قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأربع.

- تأسيس عدة شركات جديدة بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين فى مجالات انتاج السيارات والشاحنات والقاطرات، وإعداد خطوط انابيب لنقل البترول والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- انشاء بنك تجارى خاص بين مصر واسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية واليونان وقبرص بمساعدة بنك الاستثمار الأوروبى، وبرأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار، بهدف دعم وتمويل المشروعات الصغيرة.

- التوقيع على مذكرة نوايا بين قطر واسرائيل تتعلق ببيع ٢ مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي القطرى إلى اسرائيل، وبتكلفة تصل إلي ٤,٣ بليون دولار.

- توقيع اتفاقيتين اقتصاديتين بين الأردن واسرائيل لإنتاج البرومين من معادن البحر الميت، وإقامة مشروعات سياحية على شواطىء البحر الميت.

- تأسيس شركة قطرية فلسطينية برأس مال ٢٥٠ مليون دولار للإستثمار فى الأراضى الفلسطينية.

- وقد تم الاتفاق على عدد من المشروعات مثل مشروع استخدام مطار العقبة ورأس النقب فى سيناء بعد تحديثهما ليكونا مطارين دوليين، ومشروع ريفيرا البحر الأحمر قرب رأس بنياس بين مصر واسرائيل والأردن، ومشروع انشاء منطقة حرة على الحدود بين مصر واسرائيل.

ملاحظات

- أعلن عمرو موسى أن قمة عمان هى مجرد تمهيد لإنطلاق التعاون الإقليمى بمعناه الواسع مع تحقيق السلام بمعناه الشامل.

- قال رجال الأعمال «علينا أن نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم الربح».

- إن رأس مال البنك ٥ مليار دولار، والمدفوع منه ٢٥٪ فقط، وتم الاتفاق على أن يكون هناك مجلس للمحافظين يضم ممثلين عن الدول الأعضاء بالإضافة إلى مجلس إدارة البنك.

- تقرر أن يكون هناك مجلس إدارة لمؤسسة السياحة يضم ممثلين حكوميين، بالإضافة إلى مجلس تنفيذى لإدارة المؤسسة يضم عضوين من القطاع الخاص عن كل دولة، وسوف تعقد الجمعية

العمومية للمؤسسة اجتماعها الأول فى منتصف عام ١٩٩٦ فى تركيا.

– يجرى حاليًا تشكيل لجنة تسيير لإعداد الميثاق الخاص لمجلس الأعمال والتجارة الإقليمى، والانتهاء من الاجراءات الخاصة بإنشائه، يبدأ بعدها نشاطه الفعلى، وقد تم تدبير الاعتمادات اللازمة للإنفاق على فترة التأسيس من بعض الدول المانحة. وتقرر أن توكل مهام مجلس الإدارة بالكامل إلى أعضاء من رجال الأعمال.

رؤية مستقبلية

يرى الاستاذ سلامه أحمد سلامه أنه لا يجب الاستسلام لمخططات الأخرين ومشاريعهم الحالية والمستقبلية، أو الاكتفاء بإثارة الاعتراضات وتوجيه الانتقادات، فالأول سوف يمثل نهاية أكيدة للنظام العربى وللهوية العربية، والثانى يصبح بالفعل هزيمة عربية جديدة. ولكن من واجب الأطراف العربية أن تحاول استغلال الوضع لصالحها، بأن تجعل من الحوافز الاقتصادية التى ستحصل عليها اسرائيل ومن شبكة العلاقات التى تستهدف السوق الشرق أوسطية إقامتها فى مجالات البنية الأساسية والعلاقات الاقتصادية والسياسية، أداة لفرض ضوابط دولية على الآلة العسكرية الإسرائيلية وللتأثير فى المجتمع الاسرائيلى وتذويبه فى المحيط العربى، والاستفادة من الاتصالات الاسرائيلية فى جذب الاستثمارات الدولية إلى المنطقة، ومطالبة أمريكا والمجتمع الدولى بالحصول على نفس التسهيلات والضمانات التى تحصل عليها اسرائيل، ولكننى أرى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إذا لم يدخل العرب كقطب واحد فى إطار الشرق أوسطية. وقد يكون اقتراح الأستاذ/ لطفى الخولى بقيام ما يمكن أن يسمى بالنظام العربى الصغير الذى يقوم مؤقتًا بمهام النظام العربى الكبير والتعامل المسئول والعقلانى مع الحركة الشرق أوسطية. ويمكن أن يتكون هذا النظام العربى الصغير من مصر وسوريا والسعودية وربما المغرب والجزائر.

فى إطار الحديث عن المستقبل أيضًا، لابد من التعامل مع مشروع أخر وهو المشاركة الأوروبية المتوسطية، وهو طرح أوروبى للحفاظ على مصالحها فى المنطقة، وهنا يمكن للعرب أن يحصلوا على مصالح أكبر بالتلويح بهذا المشروع مقابل الشرق أوسطية، ولا سيما أن هذا المشروع يشجع على التعامل بين العرب كتجمع والاتحاد الأوروبى.

الخاتمة

مهما كانت المخاوف من السوق الشرق أوسطية، لا يجب الصمت، وإخفاء الرأس فى الرمال مثل النعامة، لابد من المواجهة والتعامل العقلانى مع أى مشروع للتعاون الاقتصادى، لأن الحقيقة المؤكدة أن العرب لا يمكن أن ينعزلوا عما يدور حولهم. وبقدر تحرك العرب كجماعة بقدر ما يحققون من مصالح سواء فى إطار الشرق أوسطية أو غيرها.



ت : ٩٣٢٧٠٦

هذا الكتاب

استمرت تنظيمات المجتمع المدنى فى الوطن فى نموها ونشاطها خلال عام ١٩٩٥. وقد جاء مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) ليتيحا فرصًا جديدة لهذه التنظيمات أن تعبىء وتنسق جهودها داخليًا وإقليميًا؛ وتحتك وتتفاعل وتتعلم من مثيلاتها عالميًا. وقد حاولت عدة حكومات (ومن بينها مصر) أن تتحكم فى مسيرة وأنشطة وأجندة المنظمات الحكومية قبل الذهاب إلى وأثناء انعقاد المؤتمرين .. ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك تمامًا. بل ويبدو أن حركة المجتمع المدنى وتشكيلاته لم تعد قابلة للتحكم أو السيطرة من قبل الحكومات العربية، بل حتى لم تعد قابلة للفهم والاستيعاب بواسطة بعضها البعض؛ وبالقطع بواسطة بعض الأحزاب السياسية الأقدم والأرسخ على الساحات الوطنية العربية.



مركز ابن خلدون
للدراسات الانمائية



